

علـم المجتمـع الريــــفي وتطبيقاته التنموية

دكتور محمد نبيل جامع

أستاذ علم اجتماع التنمية الريفية

جامعة الإسكندرية

٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل من يتوق قلبه
إلى الخير والعدالة وعشق الطبيعة

شكر خاص

يود المؤلف أن يسجل الشكر العميق والإعزاز الدائم لزملائه الذين مثلوا معه فريق دراسة "أسباب تخلف القرية المصرية"، تلك الدراسة التي تمثل علامة إشارية في تاريخ علم المجتمع الريفي والتنمية الريفية بالأقطار العربية. والشكر يمتد لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا التي مولت هذه الدراسة بمقدار ٢٤٨ ألف جنيه لمدة أربع سنوات بدأت عام ١٩٨٤م. لقد كانت بحق مدرسة لا زالت تؤتي ثمارها حتى حين. والكتاب الحالي يستعين ببعض مكتشفات هذه الدراسة، ومن ثم فقد وجب الشكر لهم مرة أخرى ودائما، وهم حسب ترتيبهم بهذه الدراسة وحسب ألقابهم الحالية:

الأستاذ الدكتور مرزوق عبدالرحيم عارف	**الاستاذ الدكتور فتح الله سعد هلول**
الأستاذ الدكتور حسين زكي الخولي	**الأستاذ الدكتورالسيد محمود الشرقاوي**
الأستاذ الدكتور يحيي علي زهران	**الأستاذ الدكتور عبد الرحيم الحيدري**
الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم العزبي	**الأستاذ الدكتور محمود مصباح عبدالرحمن**
الأستاذ الدكتور فؤاد عبد اللطيف سلامة	**الأسبتاذ الدكتور مختار محمد عبد اللا**
الاستاذ الدكتور عماد مختار الشافعي	**الاستاذ الدكتور محمد حسن عبدالعال**
الأستاذ الدكتور سالم حسين سالم	**الأستاذ الدكتور محمد السيد الإمام**
الأستاذ الدكتور محمد أبومندور الديب	**الأستاذ الدكتور عبد اللطيف القاق**
الأستاذ الدكتور محمود بدير	**الأستاذ الدكتور إبراهيم كامل ريحان**
الأستاذ عبد الرازق عبد الوهاب العبد	**الأستاذ عبد الوهاب أبو الخير**
الأستاذ ماجد مصطفي الشعبيني	**الأستاذ الدكتور محمد غانم الحنفي**
الأستاذ الدكتور عدلي علي أبو طاحون	**الأستاذ الدكتور أحمد فوزي ملوخية**
الدكتور علي حسين عبد الرازق	**الأستاذ الدكتور مجدي عبد الوهاب عمر**
الأستاذ الدكتور الصاوي محمد أنور	
والشكر أيضا للاستاذ الدكتور أشرف محمد أبو العلا الذي مثلت دراسته الخاصة بالماجستير دراسة استطلاعية لدراسة أسباب تخلف القرية المصرية.	





السياحة الريفية تعتمد على التآلف مع الطبيعة. ويشار إلى أن نسبة الإنفاق على السياحة البيئية تقدر بحوالي ١٠ إلى ١٥ في المائة من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي، وأن هناك حوالي ٣٠ مليون سائح دولي قاموا برحلات سياحية بيئية بحتة، كما أن الدخل المتولد عن السياحة البيئية يشكل نسبة ٢٠ في المائة من إجمالي دخل السياحة بالدول النامية، حتى في السعودية ذات الطبيعة الصحراوية يوجد هناك عدد كبير من الرحلات القائمة فعليا بغرض قضاء العطلات وأوقات الفراغ وصلت إلى حوالي ٤٧ ألف رحلة بنسبة تصل الى ٣٦ % من إجمالي الرحلات السياحية بالسعودية.

المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

تصديـــر

يمثل هذا الكتاب تحديثا لمؤلف سابق بعنوان "علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية"، نشر عام ٢٠١٠، وكان حوالي ٦٠٠ صفحة ربح منه من ربح، وكان معظم مبيعاته في الخارج ولم يتمكن من شرائه الكثيرون في مصر. ومن ثم فقد توجهت لتحديثه ونشره إلكترونيا مجانيا حتى تعم الفائدة منه. ولذلك فأرجو كل من يطلع عليه أن "يشيره أو يشاركه" لأصدقائه ذوي الصلة والاهتمام من الطلاب والباحثين.

وعدت في العنوان الجديد إلى الجذور، تلك الجذور التي كانت تطلق على كلمة Rural sociology "علم المجتمع الريفي"، وكنت قد انسقت لرغبة زملائي المتخصصين في تغيير الاسم الأصلي من "علم المجتمع الريفي" إلى "علم الاجتماع الريفي"، بالرغم من عدم اقتناعي بهذا التغيير، فكلمة "اجتماع" تعنى **عملية** "التجمع والعمل الجمعي" وهي تدخل في نطاق الأداء الديناميكي Functioning، أما كلمة "مجتمع" فهي تعني "اجتماع + بنيان" أي Structure + function وهذان هما موضوعا هذا العلم. وهنا أتفق مع البروفيسور رامني (Rumney, 1938) وتسمية مؤلفه عن علم (الاجتماع) " The Science of Society: An Introduction to Sociology"، فهو يستخدم مصطلح "علم المجتمع"، بدلا من "علم الاجتماع". وعموما فتغيير المسميات ليس هو السبيل إلى الارتقاء بالمسمى بقدر الجهد والعمل والأداء. حتى أقسام المجتمع الريفي قد تغير أسماؤها إلى "التنمية الريفية"، وإن كان البعض منها لازال على المسمى الأصيل، وعموما سأشارك زملائي بالاستخدام المتبادل بين "**اجتماع**" و "**مجتمع**".

ويتناول كتاب "علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية" أشكال السلوك الجماعي وتقنيات التعاون بين الأفراد والجماعات الريفية من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسكان الريفيين. وبقدر قوة العمل الجماعي – الذي يطلق عليه علميا "رأس المال الاجتماعي" Social capital تتقدم المجتمعات وتتعالي هيبتها. فالمجتمع الياباني والكوري والألماني أمثلة واضحة لمجتمعات جبلت وتعلمت وتربت في ثقافة احتراف العمل الجماعي حتى أن المثل الشعبي في اليابان يقول، على سبيل المثال، "اللي يطلع من الصف يندق". وكم نحن العرب بصفة عامة، والمصريين بصفة

خاصة، في أمس الحاجة إلى تعلم العمل الجمعي وممارسته بدءًا بالاقتناع به، ثم ممارسته للحوار بيننا، وانتهاءً بالسلوك الجماعي الرشيد ووضع السياسات الواعية للتنمية.

ويمثل هذا الكتاب عرضا ومناقشة وابتكارا لأحدث المكتشفات والتقنيات العلمية في دراسة المجتمعات الريفية وتنميتها، ومن ثم فهو يمثل إضافة للمكتبة العربية هي حقا في أمس الحاجة إليها، كما يمثل الكتاب عونا للدارسين الجادين لعلم المجتمع الريفي والتنمية الريفية في مختلف الجامعات العربية التي نتمنى لها صحوة تدخلها في نادي المائة الأفضل في العالم.

لقد سن الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون على الاختلاف والتناقض. فكما خلق الله سبحانه وتعالى الموت خلق الحياة، وخلق الخير والشر، وخلق الأبيض والأصفر والأسود، وخلق الليل والنهار، وكذلك خلق البداوة والزراعة والصناعة، وخلق الحياة الريفية والحياة الحضرية.

ويختلف الريف والحضر، طبيعة وثقافة، من زمن لآخر، ومن مجتمع لآخر، يتقاربان أحيانا ويتباعدان أخرى، ويمد أحدهما انتشارا أحيانا ويجزر الآخر انكماشا، ثم يحدث العكس حيث يجزر الأول ويمد الثاني. ولكن كانت دائما الحياة الريفية، وما زالت، وستبقى ما دامت الحياة على هذه الأرض، ذلك لأن الريف خَلق جميل حي لا تستمر الحياة بدونه، هو الطبيعة الساحرة بساكنيها خارج المدن والحواضر، تلك التي يراها عشاق الطبيعة والحياة الريفية وكأنها محشوات بشرية أو علبا محفوظة. ولذلك فلا غرو أن تتجه الدول الرشيدة في أوروبا إلى السياحة الريفية وخلق مجتمعات ريفية جديدة تحقق الهناء والهدوء ونعيم الحياة مع الطبيعة الحية بتربتها ونباتها وحيواناتها وحشراتها وزراعاتها الصديقة للبيئة بعبقها وطعمها وعذب مائها.

ويتمثل هذا المد والجزر الريفي والحضري في تيارات الهجرة بين الريف والحضر حيث يندفع الناس في زمن ما من الريف إلى الحضر بحثا عن الرزق والراحة، وعندما يتدهور الحضر ويتحول إلى عشوائيات يهرب الناس منه ويعودون إلى الريف في زمن آخر، ثم تعود الدورة مرة أخرى، أو تستمر حالة من التوازن بينهما إلى حين. ولذلك سيبقى كل من علمي المجتمع الريفي والمجتمع الحضري في قائمة العلوم الاجتماعية ما دامت الحياة على ظهر هذه الأرض.

ويعرض الكتاب في الفصل الرابع من بابه الأول القضايا والمهام الرئيسية لعلم المجتمع الريفي والتي تم إيجازها في أربع عشرة قضية تمثلت في تقييم وعرض المنافع والإسهامات التنموية الخاصة بالعلوم الاجتماعية الريفية، والتقييم النقدي للاتجاهات النظرية والمنهجية والموضوعية لعلم المجتمع الريفي، وتحليل الجوانب الاجتماعية للنظم الزراعية، والارتقاء بعلم المجتمع الريفي البيئي، والدور الذي يمكن أن يلعبه علم المجتمع الريفي في التحول من مشروع التنمية إلى مشروع العولمة، وتحقيق التوفيق والتآزر بين مشروعي التنمية والعولمة، والدور الذي يمكن أن يلعبه علم المجتمع الريفي في دراسة التنظيم الإيكولوجي الريفي وديناميانه، وتطوير الحكم المحلى واللامركزية والمشاركة الشعبية، وتطوير الأسرة الريفية ومنظور"الجندرة" وتفعيل دور المرأة الريفية في التنمية، والتنمية البشرية والاجتماعية، وتطوير المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية والأهلية، وتحليل المحور الاجتماعي للفقر الريفي، وتحليل البناء الطبقي الاجتماعي الريفي والحراك الطبقي، والإبداع والابتكار في الدراسات السكانية والهجرة، ورؤية الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمعي الريفي الجامعي المعاصر.

ومن أجل ذلك فقد تم تنظيم هذا الكتاب ليتناول اثني عشرة بابا هي: علم المجتمع الريفي بين النشأة والمفهوم، طرق البحث في علم المجتمع الريفي، والتريف والتحضر، والمجتمع الريفي المحلي، والسكان الريفيون، والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الريفية، والهجرة الريفية الحضرية، والفقر الريفي وأسباب تخلف المجتمع الريفي، والحراك الطبقي الريفي وقهر المجتمع المدني، ومفهوم وقياس التنمية الريفية، والتنمية الزراعية، ووسائل تحقيق التنمية الريفية ذلك الباب الأخير الذي تم تفصيله بدرجة أعلى نسبيا عن سابقيه لما يتناوله من رؤى تطبيقية نحن في أمس الحاجة إلى الانتباه لها والتمعن فيها حتى لا يكون علم المجتمع الريفي مجرد سفسطة لا ينتفع بها كما يظن ذلك بعض العقول الغائبة أو المغيبة.

ونظرا لأني، وغيري كثيرون، يدركون أن العلم والأخلاق يصلان لكل فرد في المجتمع ابتداءًا برأس الدولة وانتهاءًا بالمواطن العادي في الشارع، إلا أن المفتقد في غالب الأحيان هي "الإرادة"، وأخص هنا بالذات "الإرادة السياسية"، المسئولة عن توجيه مسار المجتمع وتحديد غاياته العظمى. وعندما يأتي الأمر إليها نجدها تمثل "المعضلة الأساسية" في سبيل تحقيق التقدم والتنمية. ولذلك شغلت بأمر "تحقيق هذه الإرادة" وعصف الذهن في كيفية النهوض بها، إذ ما من معضلة إلا ولها حل. ونتيجة لهذا

العصف الذهني أوليت خاتمة هذا الكتاب لا لتلخيصه، أو خلاصاته، أو تقييمه ،كما درجت المؤلفات على ذلك، وإنما لعرض محاولة متواضعة لبناء تلك الإرادة السياسية داعيا الله سبحانه وتعالى أن تصل إلى قياداتنا ونجتهد جميعا في سبيل إعلائها.

وفى النهاية وحين الشكر والتقدير، أذكر كلمتي الدائمة والتي لا تتغير كثيرا، حيث أود أن أشكر المجتمع المصري بشعبه الحبيب لما أتاحه لي من فرصة وهبتني القدرة على احتواء الأفكار التي ينطوي عليها هذا المؤلف ثم أخص بالشكر من أسرتي أخي المرحوم الأستاذ أحمد جامع الذي كان لرعايته لي الأثر الأكبر في تأسيس بنياني الفكري. كما لا أنسى، ولا أستطيع أن أنسى، أن أهدى الشكر والحب كله للطاقة المفكرة، والعقلية المبدعة، والمسكن الآمن، زوجتي الغالية التي عانت ما لا تنوء به الجبال في رفقتها لإنسان كان العلم والبحث مهنته وهوايته، وكانت هي دائما الملهم والمعين والمصوب في جميع جولاته. كما أعتذر لابنتي الصغيرة، آلاء، التي لم تجد ما يشفي غليلها من وقت معي لأحكي لها قصص النوم ومداعبات الطفولة، وأتمنى لها ولشقيقها الأكبر المعماري ماجد وشقيقتها الكبرى الدكتورة سها، بعد كتاب الله وسنة رسوله الحبيب، أن يرثوا هذا الكتاب وأشقاءه من مؤلفاتي الأخرى عسى أن تكون شمعة تضيء لهم طريق السعادة بإذن الله .

ثم في النهاية أود أن أشكر كل من ساهم ويساهم بإخلاص في إرساء قواعد العلوم الاجتماعية وتحقيق الخير لمجتمعنا المصري ووطننا العربي وأمتنا الإسلامية والبشرية جمعاء، وأنت أيها القارئ العزيز أدعو الله أن يثيبك على مشاركتك الفكرية والوطنية والإيمانية وأنت بصدد هذا الجهاد الثقافي، وأدعوك ونفسي أن نتعاهد من أجل صلاح أنفسنا، ومجتمعنا، ودنيانا، وأخرانا، والله من وراء القصد.

المؤلف

أ.د. محمد نبيل جامع

الباب الأول: علم المجتمع الريفي- النشأة والمفهوم

الفصل الأول :نشأة علم المجتمع الريفي

يعتبر علم المجتمع الريفي علما حديث النشأة حيث بدأ كفرع لعلم المجتمع العام في القرن التاسع عشر من خلال أساتذة أمثال سير هنري مين Sir Henry Maine، و إتون Etton وستيمان Stemann و بادين باويل Baden Powel و سليتر و بالوك Slater and Pallok وآخرون. وقد تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا في الفترة ما بين ١٨٩٠-١٩٢٠م حيث تعرضت مجتمعات ريفية كثيرة إلى مشاكل خطيرة نتيجة للتحضر والتصنيع Urbanization and industrialization مما أثار اهتمام العلماء والمثقفين والذي أدى إلى نشأة هذا العلم كمجال أكاديمي. وقد كان تشكيل لجنة الحياة الريفية Country Life Commission بواسطة الرئيس ثيودور روزيفلت Theodore Roosevelt العلامة البارزة في تاريخ علم المجتمع الريفي وذلك في عام ١٩٠٨م برئاسة السير هوريس بلانكيت Sir Horace Plunkett. وقد درست هذه اللجنة المشاكل الريفية وأصدرت توصياتها لمواجهة هذه المشاكل وحلها. وقد لاحظ علماء المجتمع تقرير اللجنة حيث كان موضوع الجمعية الأمريكية لعلم المجتمع عام ١٩١٢م هو "الحياة الريفية". ومن هنا تركز اهتمام مجموعة من العلماء حول مشاكل المجتمع الريفي، وصدر أول كتاب في علم المجتمع الريفي عام ١٩١٦م والذي نشره J. N. Gillettee، وكانت أول رسالة دكتوراه في علم المجتمع الريفي تحت إشراف العلامة فرانكلين جيدينجز Franklin Giddings في جامعة كولومبيا، ثم كان الإنتاج العلمي للعلامة تشارلز جالبن Charles J. Galpin حول تحديده لحدود المجتمع الريفي إيكولوجيا واجتماعيا والذي صدر في كتابه عام ١٩١٥م بعنوان المجتمع الزراعي المحلي Agricultural Community. ولا زال علماء المجتمع الريفي وطلابه يدرسونه حتى الآن.

وقد منحت حكومة الولايات المتحدة تمويلا تحت ما سمي بـ "مرسوم هاتش" Hatch Act لمحطات البحوث الزراعية في مجالات جديدة هي علم المجتمع الريفي، وعلم الاقتصاد الزراعي، وعلم الاقتصاد المنزلي بعد أن كان التمويل مقصورا على المحاصيل والبساتين والإنتاج الحيواني.

وقد سببت الحرب العالمية الثانية دمارا هائلا للمجتمع الإنساني مما استلزم إعادة بناء هائل، مما دفع علم المجتمع الريفي لتشخيص مشاكل المزارعين وحلها. وقد ركز علم المجتمع الريفي على الجانب الاجتماعي بدرجة أكبر من الجانب الزراعي بصفة خاصة مما دعا أيضا إلى نشأة فرع تطبيقي آخر لعلم المجتمع سمي "علم المجتمع الزراعي" Sociology of agriculture، والذي ركز بصورة خاصة على دمج القطاع الزراعي في نظام الإنتاج الوطني، كما ركز على عدم عدالة توزيع الدخول الزراعية والسلع الغذائية بين الفئات السكانية المختلفة. وقد ميز علم المجتمع الزراعي نفسه عن الدراسات الفلاحية Peasant studies حيث يركز الأول على الزراعة الرأسمالية وليس على الزراعة الكفافية كما كان الحال في الدراسات الفلاحية.

وقد رسخت حيوية حركات المزارعين ومنظماتهم من وجود وتطور علم المجتمع الريفي حيث وضعت القضايا الريفية تحت المجهر وتحت أنظار الساسة الوطنيين، هذا بالإضافة إلى الدور التنموي للكنائس البروتستانتية، والآثار التي تركها الكساد الاقتصادي في فترة الثلاثينات، بالإضافة إلى نشأة الجمعية العلمية لعلم المجتمع الريفي عام ١٩٣٨م. والآن يمكن القول أن علم المجتمع الريفي انتشر عالميا، ويستطيع علماء المجتمع الريفي الآن أن ينظروا إلى العالم كمعملهم الحقلي للسعي نحو عمل مهني أكثر فعالية.

ولا زال علم المجتمع الريفي يتواجد في كثير من الجامعات الأمريكية والأوروبية والمصرية وغيرها كقسم مستقل ومن أمثلة هذه الجامعات ما يلي:

١. جامعة الإسكندرية، كلية الزراعة، قسم المجتمع الريفي.

2. Department of Rural Sociology, University of Wisconsin, Madison, USA, until the spring of 2009 , and now called Department of Community and Environmental Sociology.
3. Dept. of Rural Sociology, Mississippi State University, Mississippi, USA.
4. Department of Rural Sociology, Columbia, Missouri.
5. Department of Rural Sociology, Brookings, South Dakota, USA.
6. Department of Rural Sociology, College Station, Texas, USA.
7. Department of Rural Sociology, Population Studies and Training Center and Spatial Structures in the Social Sciences, Brown University, USA.
8. Department of Community and Rural Sociology, Pullman, Washington, USA.

9. Department of Development Sociology, Cornell University, Ithaca, New York, USA.
10. Dept of Human and Community Development, Urbana, Illinois.
11. Department of Human and Community Resource Development, Columbus, Ohio, USA.
12. Department of Agricultural Economics and Rural Sociology, 202 Comer Hall, Auburn University.
13. Department of Agricultural Economics and Rural Sociology, University Park, Pennsylvania, USA.
14. Department of Agricultural Economics and Rural Sociology, North Carolina A & T State University, USA.
15. Department of Agricultural Economics and Rural Sociology, Ohio State University, U.S.A.
16. Department of Rural Economy, Rural Sociology Program, University of Alberta, Edmonton, Canada.
17. Department of Agricultural Economics and Rural Sociology University of Idaho, Moscow, Idaho, USA .

كما وأن هناك العديد من مراكز دراسة علم المجتمع الريفي في العالم من أمثلتها:

في أستراليا:

- CRRAS - Centre for Rural and Remote Area Studies - University of South Australia.
- CRSR - Centre for Rural Social Research - Charles Sturt University.
- IRRR - Institute for Regional and Rural Research - University of Ballarat.
- Institute for Rural Futures - University of New England, An independent research centre for applied socio-economic research into rural issues.
- ISRD - Institute for Sustainable Regional Development.
- Research & Learning in Regional Australia - University of Tasmania.
- وفي النمسا:
- Universität fü Bodenkultur Wien - University of Agricultural Sciences, Vienna.

وفي ألمانيا:

- Agrarforschung Deutschland, Very comprehensive information on agricultural research in Germany.
- Centre for Tropical and Subtropical Agriculture and Forestry (CeTSAF).
- Forschungsgesellschaft für Agrarpolitik und Agrarsoziologie (FAA).
- Institut für Agrarsoziologie und Beratungswesen - University of Giessen.

- Institut für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften des Landbaus - Humboldt-Universität zu Berlin.

وفي إيطاليا:

- Eurispes, Istituto di Studi Politici Economici e Sociali (Institute of political economics and social studies)
- Istituto Nazionale di Sociologia Rurale (INSOR).
- Instituto di Sociologia Internazionale di Gorizia (ISIG).

وفي هولندا:

- Centre for Rural Development Sociology - Agricultural University, Wageningen, Netherlands.

وفي النرويج:

- Centre for Rural Research (CRR) - Norwegian University of Science and Technology, Trondheim.

وفي السويد:

- Department of Rural Development Studies – Uppsala.

وفي انجلترا:

- Centre for Rural Economy (CRE) - Univ. of Newcastle, UK
- Rural History Centre - University of Reading, Whiteknights, UK. The centre functions as a university department, a national center for research and information, a national resource centre, and as a museum.
- Scottish Executive Rural Research Unit (CRU) A research service to all Scottish Executive and certain allied Departments. Includes links to reports on services, land use, transport in rural Scotland.
- Welsh Institute of Rural Studies. A major centre for land based studies.

وفي الولايات المتحدة:

- Center for Applied Rural Innovation (CARI) - University of Nebraska, USA.
- Center for Rural Studies (CRS) - University of Vermont. A nonprofit, fee-for-service research organization which addresses social, economic, and resource-based problems of rural people and communities. Based in the College of Agriculture and Life Sciences at the University of Vermont, USA.
- Community Strategies Group (CSG) - Aspen Institute, USA. CSG supports peer exchange and critical examination opportunities for rural practitioners who undertake

groundbreaking initiatives or who face decision making junctures in policy and program review.

- Rural Policy Research Institute (RUPRI) - Missouri, Iowa & Nebraska. It involves scientists from founding member institutions at Iowa State University, the University of Missouri, and the University of Nebraska, along with those from affiliate member institutions, as well as researchers, practitioners and analysts from numerous universities, research institutes, governmental units, and other organizations.
- Department of Rural Sociology - University of Missouri-Columbia.
- University of Wisconsin Center for Cooperatives (UWCC). Conducts extension/outreach and research directed to all aspects of cooperative business principles, organizing cooperatives, cooperative financing, cooperative structure, cooperative management, leadership and governance, and related topics for both agricultural and consumer cooperatives.

هذا ونشير إلى أن الدول السابقة قد بلغت من التحضر Urbanization أي الحياة الحضرية في مدن ما لم تبلغه المجتمعات العالمية الأخرى، ناهيك عن المجتمعات الخاصة بالدول النامية. وبالرغم من ذلك فلا زالت تحتفظ بمؤسسات وجامعات عريقة تختص بدراسة علم المجتمع الريفي وذلك مما يعنى أن التريف بدأ في اكتساب معنى آخر غير الذي عهدناه في المفهوم التقليدي وهو حياة القرى الزراعية المعزولة الخالية من الخدمات والمرافق الراقية والتي تتسم بالفقر والجهل والمرض. إن هذا القول يشير إلى التحول في مفهوم الريفية أو التريف أو الحياة الريفية في المجتمعات المعاصرة أو ما سوف تشهده المجتمعات النامية عند تحولها نحو التحضر والمدنية والنوعية الأفضل من الحياة بصورة عامة. وهذا هو ما سوف نتناوله فيما بعد.

الفصل الثاني: مفهوم علم المجتمع الريفي

من المعروف أنه من الناحية الأكاديمية توجد ثمة مجموعات معينة من العلوم يختص كل منها بدراسة نوع معين من البيئات الفرعية المكونة للكون الذي نعيش فيه وهي البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والبيئة الميتافيزيقية، إذ تقوم مجموعة العلوم الطبيعية بدراسة البيئة الطبيعية، وتقوم مجموعة العلوم الاجتماعية بدراسة البيئة الاجتماعية، وتقوم مجموعة العلوم الميتافيزيقية بدراسة البيئة الميتافيزيقية. وتنطوي العلوم الطبيعية على الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والحيوان والنبات والفسيولوجي... إلخ. وتنطوي العلوم الميتافيزيقية على الدين والروحانيات والفلسفة ...إلخ. أما العلوم الاجتماعية فهي تنقسم إلى ما يلي:

١. علم الاقتصاد.
٢. علم المجتمع.
٣. علم الأنثروبولوجيا.
٤. علم النفس.
٥. علم السياسة.
٦. علم التاريخ.

والعلوم الاجتماعية سابقة الذكر علوم تجريدية أي بحتة لا تهدف إلى تحقيق أي نفع إنساني فوري وإنما تمثل الأساس الذي تبنى عليه وتنطلق منه العلوم التطبيقية التي تهدف إلى التطبيق العملي والنفع الإنساني الفوري لسكان المجتمعات الإنسانية.

ويتميز العلم التطبيقي عن علمه البحت في أن العلم البحت يهتم بصورة أساسية بالتوصل إلى القوانين والنظريات العامة وتفسير السلوك الإنساني من خلال معرفة أسبابه وعواقبه. أما العلم التطبيقي فيهتم بدراسة مجال واحد فقط من مجالات الحياة الاجتماعية المتعددة بنفس طريقة علم المجتمع، بالإضافة إلى أنه يهتم بتطبيق مكتشفات العلم البحت على هذا المجال محاولا إصلاح هذا المجال وتنميته. ولعلم المجتمع العام (البحت) فروع ومجالات كثيرة جدا تتغير بتغير الظروف المعيشية والمراحل التطورية للمجتمع. ومن أمثلة الفروع التطبيقية الكثيرة لعلم الاجتماع ما يلي:

علم المجتمع الريفي	علم المجتمع الحضري	علم المجتمع الاقتصادي	علم المجتمع البيئي
علم المجتمع الصناعي	علم المجتمع الطبي، علم مجتمع الصحة العقلية	علم المجتمع السياسي	علم مجتمع الثقافة
علم مجتمع الحاسوب	علم المجتمع الأنثوي	الديموجرافيا الريفية	علم مجتمع الجريمة
علم المجتمع الأسري	علم المجتمع الديني	علم مجتمع السوق	علم مجتمع العلم والتكنولوجيا
علم مجتمع السلوك الجمعي	علم المجتمع الإعلامي	علم المجتمع الرياضي	علم مجتمع الكوارث
علم المجتمع التعليمي	علم المجتمع النفسي	علم المجتمع البدوي والصيدي	علم المجتمع العسكري
علم مجتمع الشيخوخة	علم مجتمع الفن والفراغ	علم مجتمع العواطف	علم المجتمع المعرفي
علم المجتمع اللغوي	علم مجتمع العلم	علم مجتمع النوع والجنس	علم مجتمع العمل
علم مجتمع الصراع الدولي		علم مجتمع السلوك الجمعي	

المصدر: معلومات صادرة عن الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع:

Himes, J. S. And W. E. Moore. *Study of Sociology*. Atlanta: Scott Foreman, 1968: pp. 33-35.

ومن ثم فيهتم علم المجتمع الريفي بالدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي بالمناطق الريفية. كما يمكن تعريفه أيضا بطريقة أكثر موضوعية بأنه الرؤية المحكمة الدقيقة لأنماط العلاقات الإنسانية الريفية المتباينة ومحاولة تفسيرها من خلال معرفة أسبابها ونتائجها ثم اقتراح السياسات والأساليب والإجراءات التي تؤدي إلى رفاهية السكان الريفيين من خلال تحقيق المستويات الأفضل من الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للغالبية العظمى من هؤلاء السكان دون جور على حق الأجيال القادمة وتأكيدا على قضية استدامة التنمية الريفية.

ويعرف المرحوم الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقي مؤسس العلوم الاجتماعية الزراعية في الوطن العربي وأستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الإسكندرية علم المجتمع الريفي تعريفا مميزا كما يلي:

علم المجتمع الريفي أي الشئون الاجتماعية الريفية هو الفرع من علم المجتمع التطبيقي الذي تتناول مباحثه المجتمع الريفي أي البنيان الاجتماعي الريفي. فهو إذن العلم الذي يشمل مجموعة الحقائق والروابط القائمة بينها مصاغة في صورة أفكار وآراء وأساليب وتخمينات أي ظنيات ونظريات ونواميس (قواعد أي نحو) يهتدي بها الإنسان أي ينحو نحوها في السيطرة على القوى الاجتماعية المتعلقة بتنشئة وتطوير تركيب المجتمع الريفي مستهدفا من ذلك خير السبل إلى مقاومة الآفات الاجتماعية الريفية وإلى تحسين مستوى الحياة الإنسانية الريفية من النواحي التي لا تطرقها مباحث العلوم الزراعية الاجتماعية الأخرى (الزلاقي، ١٩٥٨:٢).

الفصل الثالث: علاقة علم المجتمع الريفي بالعلوم الأخرى

مكانة علم المجتمع الريفي بين العلوم: إذا نظرنا إلى المخلوقات الكونية وحاولنا تقسيمها إلى فئات متنوعة أو متميزة فيمكن أن نحصرها في ثلاث طوائف: الطائفة الأولى هي المخلوقات غير العضوية مثل الرمال والصخور والتربة وغير ذلك. أما الطائفة الثانية فهي المخلوقات العضوية وهى التي تتكون أساساً من مركبات الكربون والهيدروجين والأكسجين وغير ذلك، وهى قد تكون مخلوقات حية أو مخلفاتها. فالمخلوقات الحية تتمثل في المخلوقات العضوية الجسدية البشرية والنباتية والحيوانية. وهنا يجب أن نشير بالنسبة للمخلوقات العضوية البشرية إلى أنها مجرد مادة عضوية. وتتميز هاتان الطائفتان من المخلوقات الكونية بأنهما مرئيتان أو محسوستان أي يمكن إدراك وجودهما المادي بواحدة أو أكثر من الحواس الإنسانية الخمس.

أما الطائفة الثالثة فهي طائفة المخلوقات فوق العضوية، وهى نوع من المخلوقات الكونية التي تتسم بوجود ذاتي وبكيان استقلالي يمكن إدراكه من خلال المنطق العلمي. والفرق هنا بين هذه الطائفة من المخلوقات وبين الطائفتين السابقتين هو أنه لا يمكننا إدراك وجود هذه المخلوقات بأي من الحواس البشرية الخمس، وذلك لأن هذه المخلوقات فوق العضوية مخلوقات غير مرئية أو غير محسوسة. فإذا نظرنا إلى شخص معين فإننا نرى فيه نوعين من المخلوقات أولهما أنه مخلوق عضوي له ملامح معينة وتركيب أو هيئة جسدية معينة، وكذلك نرى فيه أيضاً مخلوقاً آخر هو الذي يكمن فيه كيانه الإنساني وهو "الشخصية"، إذ يمكن النظر إلى هذه الشخصية أو ذلك المخلوق فوق العضوي على أنه مخلوق مصاحب لذلك المخلوق العضوي الإنساني، ولكنه في نفس الوقت يجب أن ننظر إلى هذه الشخصية على أن لها كيانا مستقلا مختلفا عن الكيان العضوي، ويمكن تعريفها مثلاً بأنها عبارة عن البنيان الانتظامي الذي يتكون من العادات والمواقف الفكرية والمناويل المعيارية للأفعال الاجتماعية والعقائد والأخلاقيات التي يفرق الإنسان بواسطتها بين الصواب والخطأ.

وعندما تلتقي شخصيتان أو أكثر في موقف اجتماعي معين بحيث يتم هذا اللقاء بصورة متكررة ومنتظمة وشاملة فإنه يتكون لدينا مخلوق فوق عضوي على مستوى أعلى من التعقيد وهو "الجماعة". وهنا يجب أن نشير أيضاً إلى أن الجماعة تعتبر مخلوقاً فوق عضوي له وجود مستقل عن الوجود العضوي للأفراد أو المخلوقات العضوية البشرية المكونة لهذه الجماعة، بمعنى أنه إذا توفى أحد أعضاء هذه الجماعة فإنها سوف تبحث من خلال قيادتها عن شخصية أخرى تقوم بتنفيذ الدور الاجتماعي الذي كان يؤديه هذا الفرد المتوفى. وعلى ذلك فالجماعة تبقى وتعيش بصورة أبدية في الوقت الذي يموت فيه أعضاؤها ويحل محلهم آخرون.

ثم تنطوي أيضاً المخلوقات فوق العضوية على نوع آخر هو "المجتمع المحلى" الذي يتكون بدوره من كل متكامل تتكون أجزاؤه من جماعات مستقلة مترابطة. ثم يعتبر "المجتمع الكبير" الذي يضم عدداً من المجتمعات المحلية مخلوقاً فوق عضوي آخر أكبر حجما وأكثر تعقيدا.

وهكذا تعتبر كل من الشخصية والجماعة والمجتمع المحلى والمجتمع الكبير من المخلوقات فوق العضوية التي لها وجود مستقل وكيان ذاتي منفصل عما تنطوي عليه هذه المخلوقات من مخلوقات عضوية وغير عضوية مصاحبة لها. ويمكننا أيضاً النظر إلى "الثقافة" على أنها مخلوق فوق عضوي كما يمكن النظر إلى "الفردية" Persona – التي يمكن أن نطلق عليها الشخصية الانفرادية . على أنها مخلوق فوق عضوي أيضاً. وتنطوي الفردية أو الشخصية الانفرادية على الميول والاتجاهات السلوكية وأنماط السلوك الفردية التي يسلكها شخص معين في عزلة أو في تحرر من القيود الاجتماعية ومن توقعات الأدوار الاجتماعية، أما "الشخصية" Personality فهي اجتماعية، أي تمثل أنماطا سلوكية فردية وعقائد وأفكار وميول واتجاهات وعادات وأخلاقيات يحكمها المجتمع ويلتزم فيها الشخص بالقيود الاجتماعية وبتوقعات الأدوار الاجتماعية. وعلى ذلك يمكننا تلخيص ما سبق في الرسم التوضيحي التالي:

<table>
<tr><td>مخلوقات فوق عضوية Super organic</td><td rowspan="2">مخلوقات غير محسوسة</td></tr>
<tr><td>١. الفرديـــة Persona
٢. الشخصيـة Personality
٣. الجماعــة Group
٤. المجتمع المحلى Community
٥. المجتمع Society
٦. الثقافة Culture</td></tr>
<tr><td>مخلوقات عضوية Organic</td><td rowspan="4">مخلوقات محسوسة</td></tr>
<tr><td>١. الإنسان (كلحم ودم عظام)
٢. الحيـوان
٣. النبـات
٤. المترممـات</td></tr>
<tr><td>مخلوقات غير عضوية Inorganic</td></tr>
<tr><td>١. الرمـال
٢. الصخـور
٣. الزجـاج
٤. التربة</td></tr>
</table>

شكل ١. المخلوقات الكونية Universal Creatures

وإذا نظرنا إلى البيئات المختلفة التي تتكون من وجود المخلوقات الكونية السابق توضيحها فيمكننا إدراك وجود ثلاثة أنواع مختلفة من البيئة. النوع الأول هو البيئة الطبيعية Natural environment، وهى التي تنطوي على المخلوقات غير العضوية والمخلوقات العضوية، والنوع الثاني هو البيئة الاجتماعية Social environment، وهى التي تنطوي على المخلوقات الاجتماعية. كما يحيط الإنسان كذلك نوع آخر من البيئة هو ما يسمى بالبيئة الميتافيزيقية Metaphysical environment ، وهى التي تنطوي على

الغيبيات التي يعتقد فيها الإنسان. والإنسان ينغمس في هذه البيئات الثلاث يؤثر عليها وتتأثر به دون تفريق منه لكل نوع من هذه البيئات، وإنما يحدث هذا التفاعل مع جميع هذه البيئات التي تتواجد في صورة ممتزجة لدرجة أنها تكون بيئة واحدة للإنسان لا يحس بها وهى الحياة.

تقوم كافة أنواع العلوم بدراسة تلك الحياة أو تلك البيئة الكونية الشاملة للإنسان حيث تقوم العلوم الطبيعية Natural or physical sciences بدراسة البيئة الطبيعية (المخلوقات غير العضوية والعضوية)، وتقوم العلوم الاجتماعية سابقة الذكر Social sciences بدراسة البيئة الاجتماعية (المخلوقات الاجتماعية سابقة الذكر أعلاه)، وتقوم العلوم الإنسانية Humanities بدراسة الغيبيات والروحانيات والفنون والآداب واللغة والفلسفة وغيرها.

ويقع علم المجتمع الريفي في هذا المنظومة المتكاملة للعلوم كفرع تطبيقي لأحد فروع العلوم الاجتماعية وهو علم المجتمع، ومن ثم فيشترك علم المجتمع الريفي مع بقية العلوم الاجتماعية وكذلك مع بقية العلوم كلها في تطوير وإعمار الكون الذي نعيش فيه، ذلك الذي يسمى بأمنا الأرض Mother earth.

ولم يكن لعلم المجتمع الريفي في بداية نشأته في مصر ذلك المفهوم العصري لهذا العلم حيث كان ينظر إليه كما سبق الذكر على أنه يمثل المورد البشري في الكون الاقتصادي الريفي. ولذلك كان يعبر الزلاقي (١٩٥٨: ٢ مكرر ٣) عن هذه النظرة بقوله أن "علم الاقتصاد الزراعي يختص بدراسة الكون الاقتصادي الزراعي بموارده الطبيعية والبشرية من الناحية الاقتصادية الزراعية أي من الناحية القيمية بينما يختص علم المجتمع الريفي فقط بدراسة الشطر من ذلك الكون الاقتصادي الزراعي المعروف بالمجتمع الريفي أي البنيان الاجتماعي الريفي أي يختص بدراسة الموارد الاقتصادية الزراعية البشرية من ناحية معينة، هي الناحية الاجتماعية الزراعية التي لا يطرقها علم الاقتصاد الزراعي ولا غيره من العلوم الاجتماعية الزراعية الأخرى."

ويضيق المجال هنا على أية حال عن ذكر العلاقة العضوية بين علمي الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي، والتي تتمثل في وجود عدد من أقسام علمية تسمى "الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي" في الجامعات الأمريكية يقارب تلك التي تسمى "قسم المجتمع الريفي" أو تلك التي تسمى "قسم الاقتصاد الزراعي". ولتفصيل العلاقة بين علمى الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي يمكن للقارئ الرجوع إلى مؤلف "علم

الاجتماع الاقتصادي: الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية" (جامع، ٢٠١٠). ولتوضيح ذلك فعليا قام الباحث بعمل إحصائية بسيطة تمثل عدد أقسام المجتمع الريفي المنفصلة، وعدد أقسام الاقتصاد الزراعي المنفصلة، وعدد أقسام الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي المتحدة في أمريكا وقد وجدت كالتالي:

أقسام الاقتصاد الزراعي المنفصلة = ٦ قسما.

أقسام المجتمع الريفي المنفصلة = ٦ قسما.

أقسام الاقتصاد الزراعي والاجتماع الريفي المتحدة = ٥ قسما.

وبالطبع هناك أعداد أكبر من أقسام الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي تعطي درجة الدكتوراه ولكن بمسميات أعم من مسمى "قسم الاقتصاد الزراعي" Dept. of Agricultural Economics أو مسمى "قسم المجتمع الريفي" Dept. of Rural Sociology، مما يدل أيضا على العلاقة العضوية بين التخصصين اللذين أنشئا أصلا في ما يسمى بجامعات هبات الأرض الحكومية[١] Land-grant universities.

هذا وقد أصبح الكثير من اهتمام علم المجتمع الريفي ينصب الآن على الأعمال الزراعية التجارية Agribusiness والجوانب الاجتماعية للإنتاج المزرعي، والهجرة الريفية والجوانب الديموجرافية السكانية الريفية، والبيئة الريفية وتنمية الرفاهية الاجتماعية، والسياسات الخاصة بالحيازة الزراعية، والصحة الريفية، والتعليم الريفي، والشباب والمرأة الريفية، والطبقات الاجتماعية الريفية، والإدارة المحلية، والقيادة الريفية، والمشاكل الاجتماعية الريفية.....وإلى غير ذلك. وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل في الفصل التالي.

العلاقة العضوية بين علم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي: لم تكن صدفة أن تتزامن نشأة علم المجتمع الريفي كمجال علمي في الولايات المتحدة مع نشأة العمل الإرشادي Extension work أو

---

[١] تمثل المسميات الأخرى علي سبيل المثال بالنسبة للاقتصاد الزراعي:

- Department of Agricultural Sciences في جامعة West Texas A&M.
- School of Economic Sciences في Washington State University.
- Department of Agricultural and Applied Economics في حوالب أربع جامعات.
- Department of Applied Economics في حوالي أربع جامعات أيضا.
- Department of Agricultural and Resource Economics في جامعات عديدة. وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع الريفي كما سبق ذكر ذلك في الفصل الأول من هذا الباب.

الخدمات الإرشادية Advisory service فيها أيضا. ويعبر عن ذلك توالي ظهور المرسومين المتعلقين بنشأتهما وهما مرسوم هاتش Hatch Act عام ١٨٨٧ والخاص بالدراسة العلمية للمجتمعات الريفية في محطات التجارب الزراعية، ومرسوم سميث–ليفر Smith-Lever act عام ١٩١٤ والخاص بإنشاء الإرشاد التعاوني الزراعي. وفي هذا السياق ذكر لارسون Olaf Larson (٢٠١٠) أن من يتتبع خصائص الخدمات الإرشادية في الولايات المتحدة وتغيراتها عبر الزمن يمكنه أن يدرك بسهولة الإسهامات الخاصة بعلم المجتمع الريفي في تطور الإرشاد الزراعي بالولايات المتحدة. هذا وقد ساعدت أيضا الأوضاع المؤسسية التي أدت إلى نشأة علم المجتمع الريفي على فهم وإدراك تلك الإسهامات في تطور الإرشاد الزراعي.

وقد ذكر لارسون خمسة مجالات ساهم فيها علم المجتمع الريفي في تطور الإرشاد الزراعي تعتمد في مجملها على أن علم المجتمع يمكن الإرشاد من فهم وتحليل المشكلات والمواقف التي تتطلب قرارات سياساتية، بالإضافة إلى فهم الإرشاد نفسه والحاجة إليه. ومن هذا المنطلق فإن الدولة التي لا تهتم مؤسسات التعليم العالي فيها بعلم المجتمع الريفي وبالعلوم الاجتماعية الزراعية الأخرى لا يمكن أن ينشأ أو يصح فيها الإرشاد الزراعي. وهذا بالضبط هو ما قاله أولريك نيتش Ulrich Nitsch (١٩٨٨: ٥٠–٥٦) عندما يقول معترضا على الأصوات التي طالبت بتخفيض ميزانية الخدمات الإرشادية في السويد أو إلغائها تماما لما قام به الإرشاد الزراعي من تطور هائل للزراعة السويدية، وما ترتب عليه من استنزاف للموارد وتلوث للبيئة والغذاء والماء واعتداء على الطبيعة، حيث قال أن العلاج ليس في إلغاء ميزانية الإرشاد الزراعي أو في تخفيضها، وإنما هو في دعوة جميع كليات الزراعة إلى ضرورة إنشاء أقسام للمجتمع الريفي والعلوم الاجتماعية الأخرى لتمكن الطلاب والمهنيين الزراعيين الآخرين من فهم أفضل للزراعة وتمكنهم من تطويرها مستقبلا، وتوضح الملامح الزراعية الجديدة والسياسات البيئية الجديدة التي تعتمد على مواجهة التلوث، والحفاظ على الموارد القابلة للنضوب، والحفاظ على فراغ بيئي ريفي، وتجسيد الجوانب الأخلاقية في الإنتاج الحيواني، وإحياء التنمية الريفية بوجه عام. وهنا يصبح للإرشاد الزراعي رسالة هامة، حيث يجب أن يتعلم الإرشاديون معالمَ كثيرةً مناسبةً لهذه الرسالة يوفرها لهم علم المجتمع الريفي والعلوم الاجتماعية الزراعية الأخرى، منها الفهم الحقيقي لمفهوم الإنتاجية والكفاءة الزراعية الذي يشتمل على المعايير الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

وعودة إلى المجالات الخمسة التي ذكرها لارسون بالنسبة لمساهمة علم المجتمع الريفي في تطور الإرشاد الزراعي نجدها تشتمل على ما يلي: أولا: إدراك المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإرشاد مثل عمليات تبني المستحدثات الجديدة ونشرها، ومفهوم الفعل الاجتماعي، والقيادة، والجماعات المحلية، والجماعات غير الرسمية. ثانيا: إسهامات تتعلق بالأساليب التي أنشأتها البحوث الاجتماعية والتي يمكن تطبيقها أو استخدامها في الإرشاد الزراعي، وذلك مثل أساليب تحديد الجماعات المحلية والتعرف عليها Locality group identification and delineation، والأساليب السوشيومترية للتعرف على الجماعات غير الرسمية وعلى قياداتها. ثالثا: فهم السياق الاجتماعي للمشكلات والذي يتطلب اتخاذ قرارات سياساتية عامة تتعلق بنظام الإرشاد الزراعي نفسه. رابعا: فهم السياق الاجتماعي للمشكلات والذي يتطلب اتخاذ قرارات تتعلق بأداء الإرشاد الزراعي وإجراءاته. خامسا: إسهامات اجتماعية ريفية تتعلق بالبحث العلمي في المؤسسة الإرشادية أو النظام الإرشادي نفسه وتقييم الإرشاد الزراعي من حيث كونه منظمة، وبرنامج، وطرق، ونتائج، ومن بينها البرامج ومحطات التجارب الإرشادية الزراعية. هذا ويؤكد لارسون في النهاية على أن الاتجاه الذي اتخذه الإرشاد الزراعي في الولايات المتحدة قد خلق المزيد من الإحتياج إلى المعارف الاجتماعية الريفية، وهو في ذلك يتفق تماما مع العلامة السويدي نيتش سابق الذكر أعلاه الذي يعمل الآن أستاذا للتعليم الإرشادي الزراعي بجامعة أبسالا السويدية.

الفصل الرابع: القضايا الرئيسية المعاصرة والمرتقبة لعلم المجتمع الريفي

بالرغم من وجود علم المجتمع الريفي ضمن الأركان الأساسية للتعليم الزراعي في أمريكا وأوربا منذ مطالع القرن العشرين إلا أنه للأسف الشديد لا يزال ينظر إليه في بيته كما لو كان غريبا عن الزراعة. وتزداد هذه النظرة فيما بين هؤلاء "العلماء" الزراعيين الذين يعتقدون أن الزراعة ليست سوى زراعة النبات، أساسا، ثم قد تنطوي في نظرهم على تصنيع المنتجات الزراعية، ورعاية الحيوانات والدواجن وتربيتها، أما أن تنطوي الزراعة على الاقتصاد الزراعي فهو من قبيل الرفاهية، ثم أن تنطوي على الإرشاد الزراعي فهو من قبيل الترف الزائد، وأما أن تنطوي على المجتمع الريفي فهذا هو الضلال بعينه. ويقع في هذا الخطأ من ينظرون إلى البيئة على أنها النبات والحيوان والتربة والماء، وينسون أبسط تقسيمات الإيكولوجيين إلى البيئة، والمتفق عليها بلا منازع، على أنها تتكون مما يلي على سبيل المثال:

١. المجال الطبيعي للبيئة Physical sphere: والذي ينطوي بدوره على المجال الطبيعي Natural sphere بالإضافة إلى المجال الحيوي Biosphere.
٢. المجال التكنولوجي أو المصنوع للبيئة Techno-sphere: والذي يشتمل على كل ما هو من صنع الإنسان.
٣. المجال المجتمع للبيئة Socio-sphere: وهو الذي يشتمل على الإنسان ليس كمجرد لحم ودم حيث يدخل بهذه الخاصية ضمن المجال الطبيعي، وإنما كبشر يعملون، يعمرون، ويخربون، بسلوكهم الفردي والجماعي المتمثل في المنظمات والنظم والمؤسسات الاجتماعية وكذلك بقيمهم الأخلاقية وعقائدهم الثقافية.

ولذلك كان من الضروري أن يشير المؤلف إلى عرض موجز "للأجندة" التخصصية لعلم المجتمع الريفي بعرض مهامه وقضاياه الأساسية، حاضرا ومستقبلا، ورسالته في مصر خصوصا فيما يلي:

أولا: تقييم وعرض المنافع والإسهامات التنموية الخاصة بالعلوم الاجتماع**ية الريفية،** وخاصة علم المجتمع الريفي، سواء كان تقييما كيفيا أم كميا. ولابد هنا من التحدث عن العلوم

الاجتماعية الريفية الزراعية الأربعة (المجتمع الريفي، والاقتصاد الزراعي، والإرشاد الزراعي، والاقتصاد المنزلي الريفي)، فهي في هذا المقام، يستحيل، كما لا يجب، الفصل بينها إذ تشترك جميعها في تطوير السلوك الاجتماعي الريفي وعلاقاته بالظواهر الطبيعية الزراعية الأخرى بالقرية[٢].

ثانيا: التقييم النقدي للاتجاهات النظرية Theoretical، **والمنهجية** Methodological، **والموضوعية** Thematic **لعلم المجتمع الريفي** المصري والخارجي منذ نشأته في مصر بالذات، ثم اقتراح التطورات اللازمة للتواؤم مع التغيرات المحلية والعالمية المقبلة في القرن الجديد وذلك فيما يتعلق بهذه الجوانب الثلاثة. ويركز هذا النشاط على عرض ببليوجرافية مقيمة ومقترحات وتوجهات مبتكرة من أجل إعادة بناء علم المجتمع الريفي Reconstruction of rural sociology.

ثالثا: تحليل الجوانب الاجتماع**ية للنظم الزراعية**، مع التركيز على الزراعة الحيوية (العضوية، المستدامة، زراعة الأولويات البيئية، زراعة المدخلات القليلة المستمرة Low Input Sustainable Agriculture (LISA)، الزراعة البديلة Alternative agriculture...إلخ من مسميات أخرى)، وذلك في ظل الحاجة إلى الصيانة البيئية وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية النظيفة الصحية وخاصة بالنسبة للتصدير، وتركيز تطبيقها في محافظات سيناء والإسماعيلية والفيوم والوادي الجديد، علاوة على المحافظات المطبقة فيها حاليا.

ولا يزال علم المجتمع الزراعي مجالا تخصصيا في غاية من الأهمية. ويقول باتيل Buttel (٢٠٠٢) أن التطورات المعاصرة قد أثارت العديد من القضايا التي تتطلب جهود الاجتماعيين الريفيين وخبراتهم. وتشتمل هذه القضايا على: سلاسل الانتاج والاستهلاك عابرة القارات للسلع والخدمات، واللبرالية العالمية الجديدة في مجال الزراعة والتي في ظلالها تخضع كل من المصالح العامة من ناحية ومصالح صغار الزراع من ناحية أخرى لمصالح الشركات الزراعية، والحركة التصنيعية المتطورة في الثروة الحيوانية، وأخيرا استخدام التقنيات الحيوية. وفي الاتجاه المعاكس يطالب باتيل بضرورة رصد ودراسة القوى المضادة مثل

[٢] لرؤية تفصيلية للمنافع والإسهامات التنموية الخاصة بالعلوم الاجتماعية الريفية انظر جامع، محمد نبيل، فائدة البحوث الاجتماعية للتنمية الوطنية، السجل العلمي لمؤتمر دور التقنيات والبحوث الاجتماعية في التنمية الريفية، المنعقد بواسطة الجمعية المصرية لعلم المجتمع الريفي، المنعقد في كلية الزراعة بكفر الشيخ، ٢٥ يونيو ٢٠٠١، المجلد الأول، ص ص ١-٢٠.

تلك الخاصة بحركات التظاهر والإضراب وجماعات المستهلكين التي قد تحد من هذه الاتجاهات اللبرالية، وتؤدي إلى خلق نظام زراعي يتسم بدرجة أعلى من العدالة الاجتماعية.

وتظهر بالإضافة إلى الموضوعات السابقة حاجة ملحة إلى دراسة النظم الغذائية المحلية، والزراعة المدنية Civic agriculture (لايسون Lyson، ٢٠٠٣)، وأيضا العمران الحضري في المناطق الزراعية المحيطة بالمدن الكبرى. ولا زال هناك أيضا قضايا أخرى تنتظر جهود الاجتماعيين الريفيين مثل القضايا المتنوعة لكافة أشكال الاستهلاك بدءًا بالاستهلاك الغذائي حتى أشكال استعمال الفضاء الريفي أو البيئة الريفية. ثم هناك أيضا دراسة قضايا التغذية وبدائل الغذاء والسمنة بدرجاتها المختلفة تنتظر اهتمام الباحثين الاجتماعيين الريفيين أيضا، وهي جميعها قضايا تساهم في خلق الرابطة المفتقدة بين علماء البيولوجيا من ناحية والاجتماعيين الريفيين من ناحية أخرى.

رابعا: علم المجتمع الريفي البيئي الذي اشتعل في أمريكا منذ السبعينات بصفة خاصة، ولا زال. وقد ازداد كذلك اشتعاله في أوربا وفى أجزاء من العالم الثالث في التسعينات، ويبدو أنه لن يخبو في المستقبل المرئي لما تتعرض له البيئة من تهديد مستمر أمام طاحونة المنافسة والتطور المادي المتلاحق. ما هو البرنامج العلمي والتنفيذي البيئي الذي يجب أن يتبناه علم المجتمع الريفي حتى يبرز الدور الركيزي الذي يلعبه المجال المجتمعي والثقافي البيئي Socio-cultural sphere أمام المجال المادي الطبيعي Natural sphere، و الحيوي Biophysical sphere الذي يصعب على البيئيين وغيرهم رؤية سواه. ويحتار الباحثون المجتمعيون اليوم في التعريف أو المفهوم النظري والإجرائي للمجال البيئي المجتمعي والثقافي، حيث قد استغرق بعضهم وغرق بالفعل فيما يسمى بالتلوث، حتى أنهم ابتكروا مسميات مثل التلوث الديني والخلقي. فما هو المفهوم الصحيح لهذا المجال؟ وما المقصود بالتنمية البيئية، وكيفية قياسها؟ وما هو التواؤم البنائي الأمثل بين الشقين البيئيين المادي والاجتماعي؟ وما هي قضية السببية بين هذين الشقين؟ أي بمعنى آخر، هل تسود الماركسية البيئية وسبق فعل المجال الحيوي الطبيعي، أم تسود الفيبرية البيئية بسبق فعل المجال المجتمعي والثقافي؟ وهل ستحدث مصالحة بين الحداثة والتغير المجتمعي بالنسبة لنوعية البيئة وصيانتها والحفاظ عليها؟ وكيف؟ وما هي آفاق الصيانة البيئية المصرية عامة، والريفية والزراعية بصورة أخص؟

خامسا: الدور الذي يمكن أن يلعبه علم المجتمع الريفي في التحول من مشروع التنمية Developmentalist project **إلى مشروع العولمة** Globalization project : لقد بدأ مشروع التنمية بعد الحرب العالمية بينما بدأ مشروع العولمة يزهو منذ مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م. صحيح أن العولمة قد تكون قديمة قدم التاريخ بسيطرة حضارة معينة على حضارات العالم الأخرى وتغلغلها فيه، ولكن ما يحدث اليوم بفضل ثورة المعلومات والإلكترونات غير مسبوق على الإطلاق. إن مشروع العولمة يعتمد في جوهره على تطبيق نظام السوق الرأسمالية عالميا، وإعادة بناء الأسواق لتتحول من العلاقات الوطنية أساسا إلى العلاقات العالمية أساسا، بما ينطوي عليه ذلك من جهود نشطة لإعادة البناء السياسي والاقتصادي الوطني. وقد حدث ذلك في مصر، ولكن على علماء المجتمع الريفي أن يعملوا أيضا على إقناع متخذ القرار بضرورة إعادة البناء الإداري والمجتمعي والثقافي والسياسي الذي يتمشى مع إعادة البناء الاقتصادي، بل ولا مجال لنجاح التحرر الاقتصادي نفسه دون اقترانه بالتحرر الإداري والثقافي والمجتمعي والسياسي. لماذا؟ لأن التغير والتحول هو في الأساس تحول مجتمعي، هو تحول في القرار البشرى، هو تحول في الاختيار. ومن ثم فلا غرر حين نقول أن علم الاقتصاد ليس علم حسابات وخسائر أو عوائد وتكاليف، وإنما هو في الأساس علم اختيار، وللحق ليس هذا قولنا وإنما هو قول ساموليسون نفسه، عالم الاقتصاد المرموق. ولا يعنى مشروع العولمة زوال المحلية والتباينية الثقافية، فليس هناك تناقض موروث بين العالمية والخصوصية الثقافية. ويمكن هنا لعلم المجتمع الريفي أن يعزز من قضاياه وموضوعاته التقليدية مثل الريفية، والإيكولوجيا، والنظم الغذائية الزراعية. كما تفرض العولمة تحديات خطيرة يلعب فيها العلماء المجتمعيون الريفيون دورا ركيزيا يتمثل في التنمية البشرية، والبعد الاجتماعي، والآثار المترتبة على التدرج الطبقي الاجتماعي والتهديد الواقع على الطبقة الوسطى وانتشار الفقر، وأساليب اعتماد مبدأ الكفاءة حتى نتمكن من السباحة في طوفان العولمة.

سادسا: تحقيق التوفيق والتآزر بين مشروعي التنمية والعولمة: بعد أن برزت العواقب الوخيمة للتصنيع والتصنيع الزراعي، والبطالة الناتجة عن التطبيقات التكنولوجية والزحف الحضري الفائق والتدهور البيئي بدأ العلماء يفقدون الثقة في منظومة التنمية وبهروا بسحر كلمة الاستدامة Sustainability. يقول العلماء المجتمعيون المؤيدون لمشروع العولمة أن "التنمية" كانت بالفعل هي سيد

مصطلحات ومفاهيم العلوم الاجتماعية، وأنها كانت السبيل إلى التطور والارتقاء كما أظهرتها التجربة الأوروبية، وأنها استراجيية دولة يمكن تكرارها من دول إلى أخرى، وأنها نجحت في إقامة مؤسسات عالمية ودولية تقوم بتنفيذها من خلال التقدم التكنولوجي الزراعي والصناعي، إلا أن أزمة الديون في الثمانينات قد فككت هذه المؤسسات، وأدت إدارة الديون إلى تأسيس قاعدة تنظيمية تسمى "العولمة" كإطار مؤسسي بديل يحمل في طياته رسالة إلى الدول مقتضاها أن تتوقف الدول عن التنمية وتسعى لمهمة أخرى هي أن تتبوأ مكانا لها في الاقتصاد العالمي. فإذا كانت التنمية تدعي أنها تسعى إلى تضييق الفجوة بين العالم الأول والعالم الثالث فإننا نجد أن الفرق في الناتج الوطني الكلى للفرد بين دول العالمين الأول والثالث قد ازداد من ٢١٩١ دولار عام ١٩٥٠ إلى ٤٨٣٩ دولار عام ١٩٧٥م (أنكي و هوجيلت Ankie and Hoogvelt، ١٩٨٧: ٥٨).

هذا ويرى علماء آخرون عكس ذلك حيث يعتقدون أن المشروع التنموي قد حقق نجاحا هائلا، فقد نجح على الأقل في دمج ما يتراوح بين ١٠ إلى ٤٠% من سكان دول العالم النامي ضمن الطبقات العالمية الغربية الغنية، وكذلك في دمج هذه الدول في اقتصاد السوق العالمي (سوزان و سابيللي Suzan and Sabelli، ١٩٩٤: ١٤٧).

والعولمة ليست ظاهرة حديثة إلا أن النظر إليها كقواعد منظمة للعالم لهو الأمر الحديث بالفعل. فبينما كان المشروع التنموي ينظم العالم من خلال أعمال الدولة ومؤسساتها، فإن مشروع العولمة ينظم العالم من خلال ترسيخ الرأسمالية من خلال الإدارة الاقتصادية للعالم، وذلك من خلال التخصص وليس من خلال التكرار كما كان الحال بالنسبة للمشروع التنموي. إن نخبة المشروع التنموي ورعاته كانوا مدراء الدولة وحكامها وبيروقراطيوها، أما رعاة مشروع العولمة ونخبته فهم بجانب مدراء الدولة فئة جديدة تتمثل في الصفوة من رجال المال والأعمال وأصحاب الشركات عابرة الحدود بالإضافة إلى مديري المؤسسات المشتركة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إلا أن مدراء الدولة وحكامها في ظل العولمة مطالبون من رعاة العولمة هؤلاء أن ينفذوا سياساتهم بلا مناقشة أو اعتراض.

إننا نرى أن مشروع التنمية لم يندثر تاركا مكانه لمشروع العولمة، ولكننا نرى أن كلا منهما مكمل للآخر، وكل منهما شرط ضروري لحياة الآخر. فالعلاقات العالمية لا يمكن تصورها دون كيانات محلية تتمثل في الدول والمناطق والمجتمعات المحلية. كما أن الكيانات المحلية لا يمكن أن يكون لها معنى دون سياق أكبر تتواجد فيه وتتعامل معه[٣]. لم تتمكن الولايات المتحدة نفسها، الملك المتوج للعولمة، بل ولم تحاول، أن تقضى على كياناتها المحلية السياسية أو أن تذيب طوائفها العرقية أو أن توحد الثقافات الفرعية في بنياناتها السياسية والديموجرافية والثقافية. هذا وتسعى الولايات المتحدة أن تعلى ثقافتها الماكدونالدية الهامبرجرية الرأسمالية الفردية فوق الثقافات العالمية من هاديها إلى أطلنطيها، كما تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية جهارا نهارا دون مراعاة لمصلحة العالم كيانا موحدا كان أم دولا أم شعوبا ثرية كانت أم غارقة في ظلمات الفقر والجهل والمرض والمجاعات.

لو ظنت العولمة أنها ستقضى على المحلية والوطنية فهي في وهم لم توقظه منه أحداث وشنجتن في عقر دارها، ولو ظنت الوطنية والانعزالية والمحلية أنها ستعيش بمعزل عن العولمة فهي في وهم لن يوقظه منها إلا مقاطعة عالمية ونبذ سياسي بل وضربات عسكرية تآمرية موجعة قاضية. ومن ثم فعلى علماء المجتمع الريفي أن يساهموا من خلال دورهم كعلماء من ناحية ومواطنين من ناحية أخرى مع زملائهم العلماء المجتمعيين والمثقفين والناشطين السياسيين أن يعززوا من خلق وتنشيط الإرادة السياسية التي تمكن الحكومة من التدخل في مسار التنمية والرجوع إلى القيام بدورها النشط في وضع سياسات التنمية والتخطيط لها، وخلق وتنشيط البنية الأساسية لها سواء كانت مادية أو مؤسسية، وتحقيق العدالة وتنشيط العمل الشعبي في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وتفعيل نظم الثواب والعقاب، والقضاء على الفساد وغير ذلك الكثير من مهام الدولة العديدة والبالغة الأهمية.

سابعا: الدور الذي يمكن أن يلعبه علم المجتمع الريفي في دراسة التنظيم الإيكولوجي الريفي وديناماياته: يمثل هذا الموضوع أحد الدعائم الأساسية التي بني عليها علم

[٣] للنظر إلى بعض الأمثلة التى توضح التحليلات السياقية للعلاقات المحلية أنظر:
Dale Tomich, "Small islands and huge comparisons: Caribbean Plantations, historical unevenness, and capitalist modernity," *Social Science History* 18: 1994, pp. 339-358 and Lourdes Gouveia, "global strategies and local linkages: the case of U.S. Meatpacking industry." Pp. 125-148 in *From Columbus to Con Agra: The Globalization of Agriculture and Food,* edited by A. Bonnano, L. Busch, W. H. Friedland, L. Gouveia, and E. Mingione. Lawrence, KS: University Press of Kansas, 1994.

الاجتماع في بدايات هذا القرن، ولا زال كذلك. إلا أن علم المجتمع الريفي قد حمل الراية عن علم المجتمع في هذا المجال عندما ركز علم المجتمع على التعميمات والاستنباطات النظرية العامة المتحررة من شروط المكان. فللمكان وتاريخه دور هام في تشكيل النظم الاقتصادية والمجتمعية والسيكولوجية والثقافية والديموجرافية. فما هو نطاق الحرية الذي يمكن أن يلعبه المخطط وواضع السياسات التنموية في تشكيل الهياكل الاستيطانية، وفى استقبال التغيرات العولمية وتقبلها؟ وما هو النطاق المكاني الأمثل للعزب والقرى والمراكز والمحافظات التي يمكن أن تحقق الإدارة اللامركزية اللازمة للاقتران بالتحرر الاقتصادي والعولمة كأحد صور الحرية والتحرر الاجتماعي وإتاحة الفرصة للقرار الذاتي في ظل الاستفادة من خبرة الحكومة المركزية وتوجيهاتها في نفس الوقت؟ تهدف الخطط التنموية القادمة إلى الاستيطان على ٢٥% من مساحة مصر، أي مضاعفة المساحة خمس مرات على الأقل في فترة زمنية قصيرة، أي تحدي إيكولوجي هذا، ذلك الذي يواجه علم المجتمع الريفي!! نفكر منذ زمن بعيد في الأقاليم التي استقر عليها الآن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ولكن أي دور لعبه علماء المجتمع الريفي والجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية في ذلك؟ سيظل هذا الموضوع في مصر، كما ظل على مستوى العالم، مجالا حيا لعلم المجتمع الريفي. ولذلك فيبدو لنا أنه جزء ركيزي من "أجندة" علم المجتمع الريفي المصري في القرن الحادي والعشرين.

ثامنا: الحكم المحلى واللامركزية والمشاركة الشعبية: وهي قضية محورية لا يمكن لانطلاق الطاقات الكامنة، ولاشتعال روح المنافسة الحميدة، وتوفير الحرية وتوسيع فرص الاختيار أمام المجتمعات المحلية الريفية والحضرية أن تنطلق بدونها لنواجه بها، ونسبح من خلالها في، طوفان العولمة القادم لا محالة. وعلى علماء المجتمع الريفي أن ينبهوا Educate، ويحثوا Advocate بل حتى وينشطوا في الدهاليز الخلفية Lobby من أجل النهوض بالحكم المحلى في ظل الإدارة المركزية للدولة بطبيعة الحال. والمثل في ذلك ما اتخذته الدولة وأجهزتها بالفعل في نطاق برامج وسياسة التحرر الاقتصادي التي كان لابد منها للإصلاح الاقتصادي. وما الحكم المحلى واللامركزية والمشاركة الشعبية إلا الصورة الاجتماعية للإصلاح الاجتماعي التي يجب أن تقترن بالإصلاح الاقتصادي وإلا فلن ينجح الأخير.

تتحطم الكثير من مشروعات وبرامج التنمية على صخرة البيروقراطية وثعالبها القابعة على سلم الهرم التدرجي المركزي المرتفع الممتد من القاهرة إلى المحافظات إلى المراكز إلى القرى. التجميع التدريجي للإدارات نزولا من الوزارات التنفيذية إلى الوحدات المحلية القروية، والتغيرات المؤسسية الهيكلية والتنظيمية والتشريعية، وتوزيع المخصصات المالية للمحليات وزيادتها النسبية مع زيادة مصاحبة لاختصاصاتها ومهامها، تمثل وغيرها ما يمكن أن يقترحه المجتمعيون الريفيون لتحقيق اللامركزية والحكم المحلى والمشاركة الشعبية.

تاسعا: الأسرة الريفية ومنظور "الجندرة" وتفعيل دور المرأة الريفية في التنمية: وهي قضية لا تشغل علماء المجتمع الريفي فقط، وإنما تمتد الآن لتشغل اهتمام الهيئات الأجنبية والمحلية المانحة للمعونات التنموية، كما تشغل اهتمام القيادات والهيئات التنفيذية المحلية. ما هو المطلوب من المرأة الريفية في ظل وحدتها المعيشية؟ وماذا تطلب المرأة الريفية نفسها؟ نحن نمجد دورها في التنمية ونشكو لها من ثقل وزيادة أعباء دورها الاجتماعي والاقتصادي، وفى نفس الوقت نعمل على تفعيل دورها ونطالب بتنشيط إسهامها في التنمية؟ هل هذا تناقض قولي، أم ماذا نحن في الحقيقة بصدده؟ قضية تحتاج إلى المناقشة والتوافق الفكري بين المجتمعيين الريفيين.

عاشرا: التنمية البشرية: وهي قضية قديمة قدم علم المجتمع الريفي، وازدهرت في مصر في الستينات وأوائل السبعينات تحت مسمى "بناء الإنسان"، وازداد بريقها في العقد الماضي بصفة خاصة. وكان من عناصرها الأساسية زيادة فرص الاختيار أمام الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتجسدت مؤشراتها لتعبر عن مفهومها وفلسفتها في متوسط الدخل الفردي، والعمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى انتشار الهجائية أو مدى انعدام الأمية، وذلك فيما يسمى بمؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI). إن التنمية على مثل هذه المحاور لا تصلح إلا للمجتمعات المصابة بالمجاعات، أما المجتمعات التي تسعى إلى اللحاق بمصاف الدول الرائدة فتحتاج إلى الكثير مما هو فوق ذلك. التنمية البشرية هي تنمية سيكولوجية للشخصية، وتنمية للقدرات الاجتماعية، وتنمية للقدرات الاقتصادية، وتنمية للقدرات السياسية، وكذلك تنمية للقدرات الثقافية. التنمية البشرية هي تنمية للقدرات البشرية وتنمية للتراث العلمي والفكري الذي صنعه البشر أنفسهم. وينطوي كل من هذه المحاور على عناصر

ومؤشرات تساعد في توجيه المؤسسات التعليمية والحكمية والاقتصادية والأسرية والدينية على تفعيل مهامها وزيادة كفاءتها. هذا هو التحدي الذي يجابه المجتمعيين الريفيين والمسيسين ومتخذي القرار التنموي.

حادي عشر: المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية والأهلية: وهي موضوع علم المجتمع الريفي التقليدي أيضا. ولكن هل يجوز لنا أن نستمر بمنهجنا التقليدي في دراسة البناء المادي والبشرى والمهام والفاعلية والكفاءة ومحدداتهما؟ لقد كثرت دراسات دور هذه المنظمات في التنمية وكيفية تفعيلها. هل سنستمر في ذلك بنفس النمط الدراسي التقليدي؟ وماذا يمكن أن نفعله من أجل تحقيق تحول جذري إيجابي في مهام هذه المؤسسات وتلك المنظمات، مرة أخرى في ظل التحولات العالمية وسياسات التحرر الاقتصادي وتخلى الدولة نسبيا عن دعم الكثير من وظائفها التقليدية وتركها للقطاع الخاص والمجتمع المدني؟

ثاني عشر: المحور المجتمعي للفقر المزمن: وهو يلزم دراسته سواء من حيث أسبابه، أو من حيث عواقبه، أو من حيث القضاء على هذا الفقر في المجتمعات الريفية المصرية. الفقر قضية تنتظر الاجتماعيين الريفيين للإدلاء بدلوهم. ويرتبط هذا الموضوع إلى حد كبير بدراسات المجتمع المحلى Community studies، وليس بمجرد البناء الاقتصادي للمجتمع المحلى حيث تتأصل فيه وتزمن كل من ازدواجية البرجوازي الأمير والأجير الفقير، وصاحب العمل والعميل، والتي يتطلب القضاء عليهما إتاحة الفرصة وتوصيل الموارد للفقير حتى يكون هو نفسه صاحب عمل، ومن هنا تأتى حكمة الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغرSmall and micro-enterprises. ولكن إذا عدنا إلى المحور الاجتماعي لإزالة الفقر فيعتقد علماء المجتمع الريفي أنه يسكن فيما يسمى برأس المال الاجتماعي Social capital. ويتمثل رأس المال الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية التي تستطيع بناء مجتمعات محلية حية، تأقلمية، مستدامة، تتمكن فيها كل من معايير الثقة المتبادلة بين أعضائها وعادات التكافل والتعاون المتبادل من تيسير كل من الانتقال أو الحراك الاجتماعي والتغير الاجتماعي، مجتمعات تتسم بالمشاركة والالتزام الاجتماعي، مجتمعات مرنة تقبل الاختلافات العرقية والقبلية وتتسم بالتسامح. إنها قضية تعبر عن مدى ارتباط فرص الحياة بنوعية العلاقات الاجتماعية المحلية.

ثالث عشر: الإبداع والابتكار في الدراسات السكانية: وهي قضية تنتظر الاجتماعيين الريفيين على رأس الاقتصاديين والجغرافيين السياسيين والجغرافيين الاقتصاديين. القضية ليست مجرد معدل زيادة سكانية فقط، وانخفاض نصيب الفرد من كعكة أو فطيرة الناتج الوطني. وإنما المهم هو تحسين نوعية السكان وقدراتهم، وتوزيع الزيادة السكانية وتنظيم المجتمعات والمستقرات والمناطق الجديدة بالطريقة التي تؤدى إلى أمثل العوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يندرج ذلك على كل من المجتمعات الريفية والحضرية.

ولا زالت المؤتمرات السكانية العالمية ابتداءً من مؤتمر السكان العالمي في بوخارست سنة ١٩٧٤م وخطة عمله الأولى الخاصة بسكان العالم، حتى مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان في نيو مكسيكو عام ١٩٩٤م وإعلانه في هذا العام، لا زالت هذه المؤتمرات تركز على التحيز الحضري ضد الريف، ولا زالت تركز على التنمية الريفية وضرورة التنمية الاقتصادية الريفية حتى تتوقف الهجرة الريفية إلى الحضر بأمراضها المترتبة عليها. إن هذا المنظور ليس بالخطأ، ولكنه لم يعد يضرب المسمار على الرأس جيدا، وخاصة في مجتمع مثل مصرنا الحبيبة. المشكلة لأساسية في مصر هي ضيق الحيز الريفي الطبيعي أمام هذه الزيادة السكانية وأمام جهود التنمية الريفية المتصلة بما يمكن أن يترتب عليها من إخلال بيئي بجميع معانيه الطبيعية والحيوية والمجتمعية والسيكولوجية والثقافية.

ولذلك ظهرت أهمية المشروعات العملاقة كجنوب الوادي وتنمية سيناء. ولكن القضية ليست بناء وتعمير مناطق جديدة لزيادة المساحة المأهولة فقط، وإنما ما نحتاج إليه من إبداع للمجتمعيين الريفيين هو تغيير أنماط الإقامة، وتغيير أنماط الاستغلال الإيكولوجي، وإعادة توزيع الخدمات والموارد المرتبط بها في الوادي القديم مع المناطق المستحدثة حتى تقل كثافة الحمولة السكانية في الوادي القديم نفسه بريفه وحضره، وتتحسن نوعية الحياة بكل معانيها في الريف والحضر على السواء.

رابع عشر: دور المجتمعي الريفي الجامعي المعاصر: ينحصر دور خريج علم المجتمع الريفي في شقين أساسيين الشق الفني أو المهني وشق المواطنة العادية. ويتضمن الشق الفني الالتزام بحل المشكلات الاجتماعية الريفية بالإضافة إلى تدريس علم المجتمع الريفي وتوصيل معلوماته إلى طلاب هذا المجال الذي يصحح التشوهات المتعلقة بنظرة الناس للمناطق الريفية وللمجتمع الريفي ودوره في المجتمع الكلي. فهناك

النظرة إلى الريفي على أنه إنسان متخلف غير ذكي غير طموح ولا يمارس القيادة ولا يقوى على العمل الرشيد العاقل إذا ما قورن بسكان المدن.

ويقوم المجتمعي الريفي من خلال دوره المهني الذي يمارسه في عمله كمحلل ريفي أو كمستشار في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية المحلية بمحاولة الإجابة علي مثل الأسئلة التالية:

١. ما هي الهيئة أو الوحدة الاجتماعية في القرية التي يجب أن يعمل معها المجتمعي الريفي بصورة أساسية من أجل تحقيق أعلى درجات الفعالية؟

٢. كيف يمكن اكتشاف نمط التأثير والتأثر في المجتمع الريفي وكيف يمكن استخدام هذا النمط من أجل تيسير تقبل المستحدثات والتكنولوجيات والمفاهيم الجديدة والممارسات المحسنة في كافة مجالات التنمية؟

٣. كيف يمكن تحديد القنوات الموجودة لنشر المعلومات في القرية وكيفية استخدامها في تبني الممارسات الجديدة؟

٤. كيف يمكن العمل في مواجهة الانقسامات والأحزاب المتعارضة والمعارضة لبرامج التنمية الريفية المحلية؟

لا شك أن المعرفة والمهارات التي يكتسبها دارس علم المجتمع الريفي تمكنه من اكتشاف الإجابات العملية لمثل هذه الأسئلة السابقة، كما توجهه بطريقة صحيحة إلى للتعامل مع مثل هذه المواقف. أما شق المواطنة في دور المجتمعي الريفي فيشمل ممارسته لحقه في التعبير عن قيم معينة وقناعات خاصة بالإضافة إلى الانضمام إلى الحركات الإصلاحية والجماعات والمنظمات الأهلية ذات الأهداف التنموية والمشاركة الإعلامية والسياسية من أجل تحقيق تلك القيم والأهداف التنموية.

الباب الثاني: طرق البحث في علم المجتمع الريفي

الفصل الأول: المدخل (أو المنهج) البحثي والطرق البحثية

Research approach and research methods

المنهج البحثي هو نهج عام مركب يتكون من عدة مناهج فرعية ثنائية ينتحيها الباحث وهو بسبيل التوصل إلى معارفه العلمية. فهو قد يلجأ إلى المنهج (الكمي Quantitative أو المنهج النوعي Qualitative)، أو المنهج (الوصفي Descriptive أو التحليلي Analytic)، أو المنهج (الطولي Longitudinal أو العرضي أي المقارني Cross-sectional)، أو المنهج (الاستكشافي Exploratory أو التحققي Verificational)، أو المنهج (الاستقرائي Inductive أو الاستنباطي Deductive)، وعلى ذلك فقد يصف باحث معين منهجه البحثي بأنه منهج كمي، تحليلي، مقارني، تحققي، استنباطي ... وهكذا.

أما طرق Methods البحث الاجتماعي في علم **المجتمع** الريفي، مثله كمثل علم **المجتمع** العام، فهي تقع تحت مدخلين Approaches أساسيين أو منهجين أساسيين: المدخل الموضوعي أو الكمي Quantitative Approach، والمدخل النوعي Qualitative approach، وكلاهما مكملان لبعضهما. ويتميز علم **المجتمع** الريفي بميله بدرجة أكبر إلى استخدام المنهج النوعي عما هو الحال في علم **المجتمع** العام. هذا ويعتمد علم الأنثروبولوجيا على المنهج النوعي بصورة أساسية، ويكاد يخلو من استعمال المنهج الكمي. وبطبيعة الحال تتناسب طرق معينة بدرجة أكبر مع كل من المنهجين، كما يتضح من جدول ١ الذي يوضح الطرق المناسبة تحت كل من المنهجين. ويلاحظ أن المنهج الكمي يخضع طرقه للقياس الكمي الدقيق والتحكم في متغيرات الدراسة بدرجة تمنع الباحث تقريبا من إدخال أحكامه الشخصية أو تقييماته النوعية، ومن ثم فيميل المنهج الكمي إلى استخدام الأساليب الإحصائية ومحاولة التحقق من مفترضات أو ظنيات بحثية معينة تعتبر مشروعات لبناء النظرية الاجتماعية حال التحقق من صحتها بواسطة تلك الاختبارات. أما المدخل النوعي فهو يستخدم طرقا تصف متغيرات وخصائص نوعية، بمعنى أنها غير قابلة للقياس الكمي أي الرقمي، ومن ثم فهي تختلف في النوع وليس في المقدار. فعلى سبيل المثال قد تعيش بعض المجتمعات حياة شيوعية والأخرى حياة فردية، فالحياة هنا لا تقاس بالكم أي بادعاء مثلا أن إحداهما أكبر أو أصغر من الثانية، وأكبر أو أصغر بمقدار كذا أو كذا.

جدول ١. طرق البحث الاجتماعي المختلفة المنتمية للمدخلين الكمي والنوعي

المنهج	المنهج الكمي Quantitative approach	المنهج النوعي Qualitative approach
الطريقة	المقابلة الشخصية المقننة Structured interview	الاستنباط التحليلي Analytic induction
	المسوح الإحصائية والاستبيانات Structured surveys and questionnaires	الطريقة الإثنوجرافية Ethnography
	الملاحظة المقننة Structured observation	الجماعات البؤرية Focus groups
	تحليل المحتوى Content analysis	التحليل المورفولوجي Morphological analysis
	تحليل البيانات الثانوية Secondary analysis	الملاحظة بالمشاركة participant observation
	الطريقة التجريبية Experimental method	المقابلة الشخصية نصف المقننة وغير المقننة Semi-structured and unstructured interview
		التحليل اللفظي Textual analysis
		طريقة أو أسلوب ديلفي Delphi technique
		تقارير المبحوثين Participants reports
		دراسة المجتمع المحلى Community study
		دراسة الحالة Case study
		الطريقة التاريخية Historical method
		المقارنة النوعية Type analogy

الفصل الثاني: طرق البحث الاجتماعي المختلفة

نظراً لكثرة وتنوع الطرق البحثية الاجتماعية فإننا سوف نقتصر على تناول الطرق الرئيسية منها وهى: (١) أسلوب الملاحظة بالمشاركة Participant observation، (٢) تقارير المبحوثين Participants reports، (٣) المسح الاجتماعي Social survey، (٤) دراسة المجتمع المحلى Community study، (٥) الطريقة الإحصائية Statistical method، (٦) دراسة الحالة Case study، (٧) الطريقة التاريخية Historical method، (٨) الطريقة الإثنوجرافية Ethnography، (٩) طريقة الجماعات البؤرية Focus groups method، (١٠) طريقة أو أسلوب ديلفي Delphi technique، (١١) الطريقة التجريبية Experimental method، (١٢) المقارنة أو القياس النوعي Type analogy.

١. طريقة الملاحظة بالمشاركة: في هذا الأسلوب يقوم الباحث بالاشتراك في موقف أو حادثة معينة بدون أن يفطن الآخرون لوجوده كباحث علمي أو ملاحظ علمي. وتستعمل هذه الطريقة للحصول على البيانات التي يمكن الحصول عليها إذا علم الأفراد المشتركون في الحادثة أو الظاهرة المراد دراستها بوجود الباحث. وأكثر الدراسات شهرة من هذا النوع هي الدراسة التي قام بها وليام فوت هوايت William F. White والمسماة مجتمع الناصية الشارعية Street Corner Society وفيها قام الباحث بالمعيشة في حي إيطالي من الأحياء الفقيرة في إحدى المدن الأمريكية واشترك في معظم أنشطة إحدى عصابات الشباب المنحرف، إذ كان يلعب الرياضة، معهم ويشرب معهم، ويذهب معهم إلى صالات الرقص، وكانت النتيجة أن فهم التنظيم الاجتماعي لهذه العصابة، كما فهم ثقافتها وطريقة حياتها. وبالرغم من كثرة الدراسات المعاصرة التي استخدمت طريقة الملاحظة بالمشاركة إلا أن تلك الأمثلة الريادية هي التي تستحق الذكر والتكرار في مؤلفات علم المجتمع نظرا لأن أصحابها هم المبتكرون لها وهم أوائل من استخدموها وهم الأحق بتخليد تلك الريادة العلمية لهم.

وعادة ما يتخذ الباحث الملاحظ واحدا من الأدوار التالية:

أ. المشاركة أو الانغماس الكامل، حيث يشترك الباحث كلية في سلوك منحرف أو غير قانوني ويسعى للتأثير على اتجاه وسلوك الجماعة التي يقوم بملاحظتها.

ب. الملاحظة فقط حيث يشترك الباحث في سلوك منحرف أو غير قانوني دون أن يؤثر على اتجاه وسلوك الجماعة.

ج. الملاحظ كمشارك، حيث يقوم الباحث بالاشتراك في مرحلة فقط في السلوك المنحرف أو غير القانوني ثم يتوقف عن المشاركة في المزيد من الأنشطة الانحرافية.

د. الملاحظة الكاملة، حيث يقوم الباحث بمجرد الاشتراك كعضو في الجماعة ولكنه لا يقوم بأي نشاط منحرف أو غير قانوني.

ومن الصعب جدا تحديد أي هذه الأدوار الأربعة أكثر انتشارا، ولكن ربما يكون الاثنان الوسطيان هما الأكثر انتشارا. وعلى العموم فإن الأساس في هذا الأسلوب هو أن يعمل الباحث على مستويين أحدهما العمل كعضو في الجماعة ولكن في نفس الوقت يجب أن يستمر كغريب عنها. فعلى الباحث ألا يندمج للدرجة التي يصبح فيها معتنقا لثقافة الجماعة ومقتنعا بها في الوقت الذي يحافظ على شعرة تمنعه من الطرد من عضوية الجماعة. وعموما يستغرق أسلوب الملاحظة بالمشاركة وقتا طويلا قد يصل إلى ٢-٤ سنوات. وقد درست جماعات كثيرة بواسطة هذا الأسلوب منها العصابات، والجماعات العنصرية، والعاهرات أو الباغيات، وتجار المخدرات.

هذا ويجب الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تتسم بها طريقة الملاحظة بالمشاركة كنوع من الملاحظة بوجه عام:

أ. صعوبة تفسير وفهم السلوك أحيانا.

ب. إمكانية صعوبة تقسيم أو تصنيف الملاحظات المختلفة.

ج. إمكانية التأثير على موضوعي البحث أو الملاحظة أنفسهم.

د. إمكانية كونها مكلفة ومستغرقة لوقت طويل كما سبق الذكر.

٢. طريقة تقارير المبحوثين: تعتمد الدراسات التي تتبع هذه الطريقة على الخبرة الشخصية للأشخاص المشتركين طبيعياً في الظاهرة الاجتماعية. وتعتمد هذه الدراسات عادة على البيانات البيوجرافية Biographical data التي يحصل عليها من هؤلاء المشتركين ومثالهم اللصوص

والساقطات. ومن أمثلة هذه الدراسات الدراسة التي قام بها إدوين ساذرلاند Edwin Sutherland وعنوانها اللص المحترف The Professional Thief. وقد قام الباحث في هذه الدراسة بعرض ممتاز لثقافة أي طريقة الحياة الإجرامية، وشرح الظروف والطرق التي تتكون خلالها شخصية اللص، وكذلك قام الباحث بتوضيح الفروق بين الأنواع المختلفة من المجرمين. ومثال آخر لهذا النوع من الدراسات كتاب مجهول المؤلف عنوانه الساقطة التسكعية Street Walker يشرح فيه مؤلفه كيف تتحول المرأة إلى ساقطة، وكيف تحدث عملية الاتجار في النسوة الساقطات، كما يوضح مختلف أنواع هؤلاء الساقطات. وفى خلال كل من هذين الكتابين اعتمد الباحث في طريقة جمعه للبيانات على المعلومات التي حصل عليها من اللصوص في الحالة الأولى ومن الساقطات في الحالة الثانية. ولذلك سميت هذه الطريقة بطريقة تقارير المبحوثين وهم القائمون فعلاً بالأدوار الاجتماعية للظاهرة المراد دراستها.

٣. **طريقة المسح** الاجتماع**ي:** المسح الاجتماعي طريقة شائعة معروفة ويقوم الباحث فيها بزيارة المنازل وسؤال الناس أسئلة يحددها نوع الظاهرة المراد دراستها. ولتنفيذ تلك الطريقة إما أن يقوم الباحث بعمل مقابلات شخصية Interview مع الأشخاص الممثلين للظاهرة الاجتماعية أو يقوم بإرسال استمارات الأسئلة إليهم بالبريد Mailed questionnaire، وبعد ذلك يقوم الباحث بتحليل وتفسير هذه البيانات حسب تصميمه البحثي.

والفكرة الأساسية في طريقة المسح الاجتماعي هي قياس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ثم وصفها وفحص العلاقة بينها. وتقوم المسوح الاجتماعية في غالبية الأحيان بقياس الاتجاهات وأنماط السلوك الإنساني. ويقوم الباحث الاجتماعي إما بسؤال الناس أسئلة في فترة زمنية واحدة أو على مر الزمن. ويمثل الاختيار الأول معظم المسوح الاجتماعية فيما يسمى بتصميم القطاعات المقارنة Cross-sectional design، وغالبا ما تعجز مثل هذه المسوح عن اكتشاف اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات. ومن ثم فإنه عند إضافة الأسئلة المتعلقة بالسلوك السابق Retrospective behavior والسلوك المتوقع مستقبلا Prospective behavior فإن ذلك قد يساعد في اكتشاف اتجاه تلك العلاقة السببية. ومع ذلك فمن الأفضل اتباع ما يسمى بتصميم الدراسات الطولية Longitudinal studies design الذي

يسعى لسؤال نفس الأسئلة للمبحوثين على فترات زمنية مختلفة. وتنقسم الدراسات الطولية إلى ثلاثة أشكال:

أ. **دراسة الاتجاه** Trend study: وهي توجيه نفس الأسئلة لعينات مختلفة من المبحوثين على فترات زمنية مختلفة.

ب. **دراسة المجموعات الخاصة** Cohort study: وهي توجيه الأسئلة إلى أشخاص ينتمون لمنظمة معينة أو لمنطقة معينة يشتركون في خبرات واحدة عبر الزمن لاكتشاف التغير الاجتماعي لهذه المجموعات.

ج. **الدراسة الطولية** Panel study: وهي توجيه نفس الأسئلة لنفس الأشخاص على فترات زمنية متتالية.

وهكذا تسعى دراسة الاتجاه إلى اكتشاف كيفية تغير المفاهيم عبر الزمن، وتسعى دراسة المجموعات الخاصة إلى اكتشاف كيفية تغير الثقافة عبر الزمن، ثم تسعى الدراسة الطولية إلى اكتشاف كيفية تغير الناس عبر الزمن.

وكما ذكرنا سابقا عندما نتحدث عن المسوح الاجتماعية فإننا نشير إلى طريقتين أساسيتين هما الاستبيان والمقابلة الشخصية. وعادة ما يملأ الاستبيان بواسطة المبحوث (بالطبع المبحوث الملم بالقراءة والكتابة)، أما المقابلة الشخصية فتستلزم مقابلة الباحث بالمبحوث أو الاتصال عبر التليفون أو الكمبيوتر. وهناك ثلاثة أنواع من المقابلة الشخصية: الحرة المفتوحة Unstructured والمقننة أو المقيدة أو المبنية Structured التي يلتزم فيها الباحث بأسئلة محددة مسبقا، وأخيرا نصف المبنية Semistructured وهي الخليط من النوعين السابقين.

وبالإضافة لكون المسوح الاجتماعية مكلفة في الزمن والأموال فإنها تتسم أيضا بأوجه قصور خطيرة منها:

أ. استرضاء الباحث من جانب المبحوث: Reactivity حيث يقوم المبحوثون بإعطاء إجابات مقبولة اجتماعيا تجعلهم مقبولين اجتماعيا أو كمحاولة منهم لإرضاء الباحث.

ب. صعوبة تحديد إطار العينة من حيث نوع الناس وعددهم لما يلزم للحصول على عينة ممثلة للمجتمع الإحصائي المرغوب دراسته.

ج. قلة عدد المستجيبين من المبحوثين Nonresponse rate .

د. خطأ القياس: Measurement error حيث تمتلئ المسوح بالتحيزات المستمرة والأسئلة الموحية بإجابات معينة.

الاستبيان: Questionnaire يجب على الباحث أن يتأكد من أن الأسئلة التي يضعها تتناسب مع المفاهيم والمتغيرات التي تشتمل عليها ظنياته البحثية. كما يجب مراعاة عدم التكرار والإسهاب في تغطية مفهوم معين. ويجب مراعاة نوعية المبحوث من حيث مستواه الثقافي حيث يجب استعمال اللغة العادية الدارجة بالنسبة للمبحوث الأمي. ويمكن للاستبيان استعمال مقاييس ودلائل موجودة بالفعل في المراجع العلمية مع ذكر أصحابها بطبيعة الحال. وفيما يلي بعض الملاحظات الخاصة عند بناء الاستبيان:

أ. اجعل لغة الأسئلة سهلة بقدر الإمكان.

ب. اجعل الأسئلة قصيرة قدر الإمكان لتجنب الغموض والتيه.

ج. استخدم أقل عدد ممكن من الأسئلة حيث يزيد ذلك من معدل الاستجابة والإعادة، فلا داعي للأسئلة معدومة الفائدة أو تلك الخاصة بمجرد المعرفة.

د. اجعل كل سؤال يختص بفكرة واحدة أو بمفهوم واحد لتجنب تشويش المبحوث.

هـ. لا تسأل الأسئلة الموحية بإجابة معينة.

و. لا تستخدم الكلمات التقييمية مثل "حسن، سيء، ممتاز، غالبا، نادرا.." إلا بأقل قدر ممكن حيث تختلف التقييمات الخاصة بكل منها تبعا للأشخاص.

ز. إعطي فرصة لجميع الإجابات الممكنة، حيث أن المبحوث الذي لا يجد إجابة في اختياراتك سوف يضطر إلى إعطاء إجابة خاطئة بالنسبة له. وكذلك حاول تجنب الأسئلة ذات الاستجابات

المزدوجة إلا في حالة أسئلة مثل النوع (ذكر أو أنثي)، وإذا اضطررت لذلك فحاول وضع بديل ثالث مثل "لا أعلم، أو سيان، أو لا رأي لي، أو أخرى."

ح. تجنب الأسئلة المشحونة بالعواطف أو القيم الحساسة، فقد يشعر المبحوث أن استبيانك يدخل في أمور شخصية.

ط. إبني سؤالك وإجاباته بطريقة دقيقة تحصل على معلومات دقيقة لتجنب الحيرة والتشويش لدي المبحوثين.

ي. ضع بعض الأسئلة لغرض التيقن من دقة وثبات الإجابات بصفة عامة، وذلك بوضع سؤال يكرر سؤالا آخر ولكن بكلمات مختلفة في بضع مواقع من الاستبيان. فإذا وجدت بعض الاستمارات يحاول مبحوثوها اللعب بالباحث وإعطائه ما يريد، أو أنهم يجيبون إجابات عشوائية، فيمكنك في هذه الحالة استبعاد هذه الاستمارات من تحليلاتك.

ك. نظم نمط الأسئلة من خلال وضع الأسئلة الديموجرافية في نهاية الاستبيان، واجعل أسئلتك الأولى مثيرة للرغبة واهتمام المبحوث، وابدأ بالأسئلة السهلة، وقلل من تهيئة المبحوث بجعل الأسئلة العامة تسبق الأسئلة المحددة، واجمع الأسئلة المتشابهة مع بعضها، ثم ضع الأسئلة العاطفية أو الشخصية في حالة اضطرارك لاستخدامها في نهاية الأسئلة.

ل. قم بإجراء اختبار قبلي لاستبيانك، وهذه خطوة هامة جدا، وذلك لاكتشاف مدى إثارة مقدمتك للمبحوث، ومدى وضوح تعليماتك له، وكذلك مدى وضوح أسئلتك للمبحوث ومدى وضوح إجابات المبحوث لك. ويكفي اختيار عدد قليل من الناس لإجراء الاختبار حيث يكفي من ٣-١٠ أشخاص يمثلون الأشخاص المبحوثين. وبعد ترك هذه المجموعة لإتمام إجاباتهم، اطلب منهم أن ينتقدوا مقدمتك وأسئلتك وتعليماتك وإجابات الأسئلة البديلة. تأكد من أنهم فهموا الأسئلة كما تريدهم أن يفهموها. واستخدم النقاط السابقة واسأل كل فرد من هذه المجموعة عن مدى مطابقة الاستبيان لهذه النقاط. وفي النهاية قم بتعديل الاستبيان حسب الملاحظات التي حصلت عليها من الاختبار المبدئي.

م. قم بإخراج الاستبيان في صورة جذابة وغنية لأن هذا يزيد من معدل الاستجابة كما ذكرنا سابقا. ولكن تذكر المقولة المأثورة "لا يمكنك صناعة شربات من الفسيخ." فإذا كانت أسئلتك رديئة فلن يساعدها المظهر البراق أو الورق الفاخر.

المقابلة الشخصية: Interview تصلح المقابلة الشخصية للحصول على خبرات المبحوث من خلال معلومات عميقة، كما تصلح بصفة خاصة لمقابلة بعض الأشخاص المبحوثين بعد طريقة الاستبيان لمزيد من المعلومات عن طريق المقابلة المفتوحة والأسئلة المفتوحة. وعلى الباحث قبل القيام بالمقابلة الشخصية أن يحدد بدقة المعلومات أو المشكلة لتركيز المقابلة.

ويجب على الباحث أن يعد للمقابلة باختيار الوقت المناسب للمبحوث والذهاب إلى موقع عمله حيث يكون أكثر راحة هناك، وعليه أن يشرح للمبحوث الغرض من المقابلة، وأن يوثق السرية لديه، وألا يعد بشيء لا يستطيع تحقيقه، كما عليه أن يشرح شكل المقابلة ومدة إجرائها، وأن يسمح للمبحوث بأي أسئلة لديه قبل بداية المقابلة، كما لا يجب أن يعتمد الباحث على ذاكرته إذ عليه أن يسجل المقابلة بعد أخذ إذن من المبحوث مع ملاحظة وقف جهاز التسجيل عند توجيه الأسئلة العاطفية أو الحساسة.

وهناك أربعة أنواع من المقابلة:

أ. المقابلة المحادثية غير الرسمية، وفيها يترك الأمر لطبيعة المبحوث وأولوياته، ويسير الباحث هنا مع تيار المقابلة.

ب. المقابلة بالدليل المحدد: يحدد الباحث موضوعات محددة لضمان الحصول على نفس قضايا المعلومات من مختلف المبحوثين. وهنا يتركز الأمر أكثر من النوع الأول ولكن لا زالت هناك حرية للمبحوث ولتغيير توجهاته.

ج. المقابلة المعايرة المفتوحة، وهي ما تسمى Standardized open-ended interview، والتي فيها توجه نفس الأسئلة المفتوحة إلى جميع المبحوثين، حيث ييسر هذا النوع من سرعة المقابلة وسهولة تحليل بياناتها.

د. المقابلة المقننة المغلقة محددة الإجابات، وهي ما تسمى Closed, fixed-response interview، حيث يختار المبحوثون من إجابات محددة لأسئلة محددة، وهي طريقة مناسبة لهؤلاء الباحثين غير المدربين على إجراء المقابلات.

هـ. وبطبيعة الحال يمكن للمقابلة أن تتناول أسئلة عن السلوك الذي يقوم أو قام به المبحوث، وآراء المبحوث وقيمه، والمشاعر، والمعرفة، والأذواق، والمعلومات الديموجرافية والخلفية الثقافية. كما يجب على الباحث أن يلاحظ تتابعا مناسبا للأسئلة بعد أن يدخل المبحوث في المقابلة بأسرع وقت ممكن، حيث يبدأ بالسؤال عن بعض الحقائق قبل أن يدخل في أسئلة المشاعر والاتجاهات، وذلك لإدماج المبحوث في المقابلة. هذا ويجب على الباحث أن ينشر أسئلة الحقائق على مدار المقابلة حتى لا يمل المبحوث، كما يجب على الباحث أيضا أن يبدأ بالأسئلة المتعلقة بالحاضر قبل تلك المتعلقة بالماضي أو المستقبل وذلك لسهولة الحديث عن الحاضر. وأخيرا يجب أن يعطى الباحث فرصة للمبحوث أن يذكر أية معلومات أخرى يحب أن يضيفها بالإضافة إلى سؤاله عن انطباعاته عن المقابلة.

هذا ويجب على الباحث أن يلاحظ بعض النقاط حول الكلمات التي يستخدمها في أسئلته حيث يجب أن يكون السؤال مفتوحا حتى يتمكن الباحث من التعبير بحرية عند الإجابة، كما يجب أن تكون كلماته مختارة بحيث تكون كلمات محايدة أي متجنبا للكلمات المثيرة أو الكلمات التي تحمل أحكاما في منطواها. كما يجب أن تسأل الأسئلة سؤالا سؤالا دون تداخل بينها وبوضوح كامل، كما يجب على الباحث أن يحذر استخدام الأسئلة الباحثة عن السبب حيث قد لا تكون الأسباب هذه حقيقية، بالإضافة إلى أن هذه الأسئلة تجعل المبحوث في موقف المدافع بحيث يشعر أنه عليه أن يبرر إجاباته مما يثبط من عزيمته وحماسه للإجابة عن باقي الأسئلة.

٤. طريقة دراسة المجتمع المحلي: يرغب الباحث في هذه الطريقة في دراسة ظاهرة معينة في المجتمع المحلى ككل ومثال ذلك ما فعله فلويد هانتر Floyd Hunter في دراسته المسماة بنيان القوى في المجتمع المحلى Community Power Structure حيث استطاع أن يبين الطرق التي بواسطتها توجه القرارات المهمة في المجتمع المحلى من جانب القادة المؤثرين فيه. وقد اتضح لهانتر في هذه الدراسة الدور

الذي يلعبه البنيان اللارسمى أوالتنظيم اللارسمى للقادة المحليين والقوى المحلية والصادرة من خلف الستار في توجيه كل من القرارات والسياسة العامة لهذا المجتمع المحلى.

٥. **الطريقة الإحصائية:** وهي طريقة لا تختلف كثيرا عن طريقة المسح الاجتماعي بالنسبة لوسيلة جمع البيانات، ولكنها تختلف عنها بالنسبة لطريقة تحليل هذه البيانات. ففي الطريقة الإحصائية والتي يمثلها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومختلف مسميات مثل هذه الأجهزة في الدول المختلفة، يقوم ممثلون عن هذا الجهاز وأشباهه بالوزارات والمصالح المختلفة بجمع البيانات وتقسيمها وتبويبها، وبعد ذلك تنشر هذه البيانات مباشرة في صورة تقارير إحصائية لا تتضمن تحليلاً أو تفسيراً لهذه البيانات حيث يترك ذلك للباحث الذي يرغب في استعمال هذه البيانات.

٦. **طريقة دراسة الحالة:** تستهدف هذه الطريقة فحص وتحليل الحياة الخاصة بأية وحدة اجتماعية شخصية إنسانية كانت أو عائلة أو منظمة أو مؤسسة أو ثقافة أو جماعة أو حتى مجتمع بأكمله ويقوم الباحث فيها بمحاولة تحديد العوامل المسئولة عن الأنساق السلوكية المعقدة لهذه الوحدة وعلاقتها بالوحدات الأخرى المحيطة بها. ومراجع البيانات في هذه الطريقة كثيرة حيث قد تكون مثلاً التقارير الشخصية والمذكرات والخطابات والاعترافات وبيانات خاصة بتاريخ الحياة والتقارير الموجودة في المؤسسات الاجتماعية المختلفة. وعموماً يتميز هذا الأسلوب بالتفاصيل البيانية الواسعة عن الوحدة الاجتماعية المراد دراستها، ولكن هذا في نفس الوقت يشكل صعوبة في عملية تفسير البيانات وبالذات التفسير الذي يتبع فيه الطريقة العلمية الإحصائية، حيث أنه من الصعب جداً ترقيم هذه البيانات وتحويلها إلى متغيرات عددية تلزم لإجراء التفسير العلمي.

وهناك خطوات يجب اتباعها عند إجراء دراسة الحالة يمكن توضيحها فيما يلي:

أ. جمع جميع البيانات عن الحالة، فعلى سبيل المثال إذا أردنا أن ندرس حالة لرجل أعمال ناجح وهو ما أطلق عليه لقب "المستثمر الخاص" Entrepreneur فإننا نختار أولا حالة تمثل الغالبية الشائعة من المستثمرين الخاصين في الاقتصاد المصري مثلا حيث أنها ليست كبار المستثمرين المعروفة أسماؤهم، تلك القلة المحتكرة تقريبا لما يقومون به، وإنما نختار هؤلاء الذين يمثلون أكثر من ٧٠% من الاقتصاد المصري وهو ما يطلق عليه الاقتصاد غير الرسمي أمثال الصعيدي الأمي الذي حضر

إلى الإسكندرية ثم هداه فكره إلى بيع صندوق برتقال أو صندوقين على ناصية شارع في حي راقي ثم تطور عابرا مشاكل شرطة المرافق المعروفة وغيرها من مشاكل أخرى حتى وصل وأصبح من أصحاب إحدى محلات الفاكهة العظمى في نفس هذا الحي الراقي، أو قد نختار خريج زراعة ناضل في مختلف الأعمال ثم سافر للعمل بالخارج فترة ثم عاد وجاهد حتى أصبح من كبار المقاولين الذين يبنون أبراجا ضخمة في مختلف المناطق أمثال المهندس ص. ش.، أو قد نختار ريفيا بسيطا تحول إلى واحد من أكبر تجار الماشية وموردي الماشية إلى الجزارين .... وهكذا. وبعد هذا الاختيار نقوم بجمع المعلومات بمختلف الطرق عن هذه الحالة بما فيها وثائقه وتاريخه العملي، وخصائصه الديموجرافية وبيئته الاجتماعية التي نشأ فيها، ثم نستخدم وسائل أخرى مثل الاستبيان والمقابلة الشخصية والملاحظة ... إلخ.

ب. تنظيم البيانات المجموعة بطريقة تبرز مركز اهتمام الدراسة فنرتب البيانات بصورة تاريخية تسلسلية زمنية تبين تطور عمل هذا المستثمر عبر الزمن، ثم نحاول تتبع الظروف الديموجرافية والبيئية عبر الزمن أيضا، ثم نحاول استخلاص وربط هذه الظروف بالتطورات المهنية.

ج. كتابة قصة هذه الحالة Narrative بطريقة سهلة مقروءة بطريقة تتسم بالشمول والاكتمال والوضوح بحيث تكون كعين القارئ وأذنه بالنسبة لما حدث للحالة.

د. يمكن التحقق من صحة القصة وصدقها بقصها على الحالة نفسها أي المستثمر الخاص في مثالنا السابق للتأكد من أن القصة قد اشتملت على أهم خبراته ونتائج أعماله.

هـ. وفي النهاية يمكن إجراء مقارنة بين هذه الحالة وحالات أخرى تتخذ أيضا كدراسات حالة بحيث يمكن اكتشاف العناصر المشتركة بين مثالنا هنا وأمثلة مشابهة أخرى، وهنا يمكن التعرف على مواطن الضعف ومواطن القوة في تطور هذه الحالات بحيث يمكننا أن نقترب من التوصل إلى بعض التعميمات والتي تتعدى في هذه الحالة القدرات المعروفة لدراسة الحالة التقليدية.

٧. **الطريقة التاريخية:** Historical method لا تختلف الطريقة التاريخية كثيرا عن طريقة دراسة الحالة إلا في أنها تستند إلى البيانات التاريخية كمصدر رئيسي لفهم الوحدة المجتمعية المراد دراستها. وتقوم

الطريقة التاريخية بتوفير أطر عن الظاهرة المراد دراستها لا يمكن توفيرها بأي من طرق البحث الأخرى. وتعكس هذه الأطر الظروف الثقافية والفروض الإيديولوجية المتصلة بالظاهرة المراد دراستها بالإضافة إلى الأدوار الرئيسية التي يقوم بها القياديون من متخذي القرارات، علاوة على القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في خلق تلك الأطر. ومن عيوب هذه الطريقة افتقادها الغالب للإثبات الحسابي والتقييم الكمي، إلا أن التطبيق الجيد لخطوات الطريقة التاريخية قد يقلل من هذا العيب. وتتمثل خطوات الطريقة التاريخية في سبع: وضع التساؤلات المحددة، تحديد مجالات البحث، تجميع البيانات والأدلة، نقد وتقييم البيانات والأدلة، تحديد الأنماط، سرد القصة، وكتابة التقارير.

٨. **الطريقة الإثنوجرافية: Ethnography** تعتمد الطريقة الإثنوجرافية على النظرة الشاملة التي ترى أن أفضل طريقة لفهم الإنسان هي دراسته في أوسع الأطر الممكنة، بمعنى دراسة مكان معيشته، والتحسينات التي أجراها على هذا المكان، كيف يعيش ويحصل على الغذاء، والمسكن، والطاقة، و الماء، ما هي عادات الزواج لديه، وأي لغة يتحدث ... إلخ. ويعتمد الإثنوجرافي أيضا على المشاهد المتنوعة أدبية كانت تاريخية أم سياسية. وبطبيعة الحال يعتمد الأنثروبولوجيون على الطريقة الإثنوجرافية كأساس لمحالهم العلمي. وبالرغم من عدم وجود مقاييس محددة لسلامة الدراسات الإثنوجرافية إلا أنه عموما يجب أن تلاحظ النقاط التالية في المشاهد الإثنوجرافية: هل يضيف المشهد إسهاما ملحوظا في فهم الحياة الاجتماعية؟ هل يعتبر المشهد مقبولا بالمعايير الذوقية السائدة؟ هل هناك تواصل فهمي بين المشهد والقارئ؟ وهل يؤثر المشهد على القارئ عاطفيا وثقافيا، بمعنى هل يحرك المشهد القارئ؟ وهل يعبر المشهد عن حقيقة فعلية، بمعنى هل هو حقيقي ويمثل تناولا موثوقا للواقع الثقافي والشخصي والجمعي؟ ويمكن أن تعتبر الطريقة الإثنوجرافية منهجا نوعيا يستخدم معها كافة الطرق البحثية المذكورة في الجدول السابق تحت المنهج النوعي.

٩ . طريقة الجماعات البؤرية: Focus groups تتمثل طريقة البحث المعتمدة على الجماعة البؤرية في مناقشة منظمة مع جماعة مختارة من الأشخاص لغرض الحصول على معلومات تتعلق بوجهات نظرهم وخبراتهم حول موضوع معين لا يمكن الحصول عليها بطرق أخرى. وتتناسب المقابلة مع الجماعة البؤرية بصفة خاصة مع غرض الحصول على وجهات نظر مختلفة حول

نفس هذا الموضوع. وتتميز المناقشة مع الجماعة البؤرية بالحصول على الخلفيات العميقة للمفاهيم المشتركة بين الناس حول حياتهم اليومية والطرق التي يتأثر بها الأشخاص بالآخرين في الموقف الجماعي. وعادة ما نجد صعوبة خاصة عند محاولة التمييز بين الآراء الفردية والآراء الجماعية بالإضافة إلى الصعوبة الخاصة بإجراء الترتيبات العملية لإجراء المقابلة مع الجماعة البؤرية. ومن ثم فيعتبر دور منسق الجماعة مهما للغاية حيث يجب أن يكون ماهرا في كل من القيادة الجماعية ومهارات التعامل مع الآخرين.

ونادرا ما تستعمل طريقة الجماعة البؤرية في العلوم الاجتماعية بالرغم من تاريخها الطويل في بحوث السوق (مورجان Morgan، ١٩٨٨) بالإضافة إلى استعمالها حديثا بالبحوث الطبية (باول و سنجل Powell and Single، ١٩٩٦). وتوجد تعريفات متعددة للجماعة البؤرية إلا أنها تتفق في ملامح معينة تتراوح بين المناقشة المنتظمة (كيتزينجار Kitzenger، ١٩٩٤: ١٠٣-١٢١) والنشاط الجمعي (باول و سنجل، ١٩٩٦) بالإضافة إلى التفاعل والعلاقات الاجتماعية. وتعتمد طريقة الجماعة البؤرية كما يقول مورجان على التفاعل بين الجماعة معتمدا على موضوعات يقوم الباحث بإمدادها. ومن ثم فتتميز طريقة الجماعة البؤرية بالرؤى والبيانات التي يتم الحصول عليها من خلال التفاعل بين أفراد الجماعة البؤرية، كما تتميز بالحصول على معلومات كثيرة في وقت قصير بالمقارنة بطريقة الملاحظة أو الطرق الأخرى. هذا وبينما ينتظر الباحث في الطرق الأخرى حدوث الأشياء يقوم هو في طريقة الجماعة البؤرية باتباع دليل مقابلة يحدده مسبقا، ومن ثم فلا تعتبر الجماعة البؤرية جماعة طبيعية وإنما هي في الواقع جماعة منظمة بأحداثها. وتناسب الجماعة البؤرية المواقف التي توجد فيها فروق في السلطة والمكانة الاجتماعية بين الأشخاص المشاركين فيها ومتخذي القرار والمهنيين، كما تناسب المواقف التي تعتبر فيها الثقافة الفرعية للأشخاص المشاركين ذات أهمية خاصة بالإضافة إلى مناسبتها للمواقف التي يهم الباحث اكتشاف مدى التوافق بين الأفراد المشاركين حول موضوع معين (كريجر Krueger، ١٩٨٨).

ويمكن أن تستعمل الجماعة البؤرية في مرحلة الدراسات الاستكشافية خلال دراسة معينة أو لتكوين برنامج معين قبل تطبيقه، أو لتقييم برنامج معين بعد تطبيقه، ومن ثم فيمكن للجماعة البؤرية أن

تستخدم كطريقة مستقلة أو كطريقة مكملة لطرق بحثية أخرى. وكشأن دراسة الحالة يمكن لطريقة الجماعة البؤرية أن تساعد في توليد وبناء الفروض البحثية أو لبناء مفاهيم وأسئلة معينة في طريقة المسح الاجتماعي. ومما لا شك فيه أنها طريقة تواجه مشكلة التعميم على مجتمع معين نظرا لصغر حجم الجماعة المشاركة فيها.

ومن مزايا الجماعة البؤرية إذا نجح منسق الجماعة في إزالة الخجل لدي بعض أفرادها أنها تشعر المشاركين بالأهمية والمشاركة في اتخاذ القرار وفي التخطيط وفي حل المشكلات. إلا أن طريقة الجماعة البؤرية لها حدود أو عيوب معينة منها أن الباحث لا يستطيع أن يتحكم في البيانات المنتجة حيث أنها بطبيعتها عملية مفتوحة ولا يمكن تحديدها مسبقا بطريقة كاملة. كما أن الأشخاص في الجماعة البؤرية قد لا يعبرون أحيانا عن آرائهم الخاصة نظرا لأنهم يتحدثون في سياق اجتماعي وثقافة معينة تفرض قيمها على المشاركين في الجماعة. ولا ننسى من الناحية العملية صعوبة بناء الجماعة البؤرية حيث أنه لا يمكن الحصول على عينة ممثلة من المشاركين في الظاهرة المراد دراستها كما أن بعض الأشخاص ذوي الأهمية الخاصة قد يمنعهم خجلهم من المشاركة في عضوية الجماعة البؤرية مثلما قد يمتنع البعض عن إظهار مشاعرهم الحقيقية فيها حيث يجب في هذه الحالة استعمال المقابلة الفردية مع مثل هؤلاء الأفراد.

ويعتبر تنظيم الجماعة البؤرية أمرا يشوبه شيء من الصعوبة حيث يتطلب ذلك تخطيطا معينا يستلزم تواجد الناس في تجمع جماعي كما يفرض توفير بعض المعينات السمعية والبصرية والتسجيلية بعض الصعوبة في كثير من الأحيان. ويمكن أن يتراوح عدد الجماعة البؤرية بين ٤ فقط إلى عشرة، إلا أن العدد الذي يفضله كثير من الباحثين هو ما بين ٦-١٠ أشخاص. وعادة ما تعقد الجماعة البؤرية لمدة ساعة إلى ساعتين. ويفضل المناطق الطبيعية لعقد الجماعة حيث أن المباني الرسمية المعينة قد تثير بعض الانطباعات السلبية أو الإيجابية لدي الأشخاص، وإلا فيمكن عقدها في أماكن أخرى مثل منازل الأشخاص أو الأماكن المؤجرة أو في المكان الطبيعي للجماعة إذا كانت جماعة قائمة بالفعل. وبالرغم من أهمية الاختلاف بين أعضاء الجماعة البؤرية حيث يثير ذلك آراء واتجاهات ومشاعر متباينة حول الظاهرة المراد دراستها وهذا يفيد البحث العلمي إلا أن المشاركين في الجماعة يحبون أن يتشاركوا مع

آخرين مشابهين لهم ثقافيا حيث يشعرهم ذلك بالراحة والحرية، ولذلك فيجب على الباحث مراعاة ذلك لجني مزايا الاختلاف بالاختلاف من ناحية وتشجيع المشاركة بالتجانس النسبي من ناحية أخرى. ويعتبر تجميع الجماعة أمرا صعبا ما ولذلك يجب توفير بعض الحوافز أو الهدايا أو المواقف الجماعية الجذابة، كما يجب الاستعانة بالإخباريين والقيادات المحلية والإعلان أحيانا في المناسبات الاجتماعية أو المؤسسات الدينية.

ويعتبر منسق الجماعة من أهم الأدوار الخاصة بالجماعة البؤرية، حيث يوضح المنسق للجماعة الغرض من الجماعة، ويحاول إشعارهم بالطمأنينة والحرية والرغبة في مشاركاتهم وأهميتها وتشجيع التفاعل بين الأعضاء. ويحاول المنسق بعد عقد اللقاء أن ينشط الحوار من خلال إلقاء أسئلة مفتوحة، كما يحاول أن يمزح مع الجماعة ويتحدى آراءها من خلال عرض بعض الفروق المتوقعة والمتطرفة بين الآراء حول القضية موضع المناقشة. وقد يحتاج المنسق أحيانا أن يبحث عن التفاصيل أو يحرك مسار المناقشة إذا انحرفت المناقشة لكي تبقى على المسار المحدد للمناقشة. كما يجب على المنسق أن يدفع كل فرد في الجماعة إلى المشاركة ويعطي الفرصة لمن لا يشارك أن يشارك. كما يجب عليه أيضا ألا يظهر موافقة قوية على الآراء المذكورة كما لا يتخذ موقفا واضحا يتضاد مع بعض الآراء المطروحة ويتفق مع الأخرى. كما يجب على منسق الجماعة أن يراعي الاعتبارات الأخلاقية من حيث سرية المعلومات المعبر عنها في مناقشات الجماعة ومراعاة عدم عرض المواد الحساسة أو السؤال عنها كما يجب إعلام المشاركين عن الغرض الحقيقي من تجميع الجماعة والمعلومات المتحصل عليها من المناقشة مع التأكيد على عدم ذكر أسماء المشاركين في النتائج المتحصل عليها.

١٠. **طريقة أو أسلوب ديلفي:** Delphi technique يتمثل الغرض الأساسي من معظم تطبيقات أسلوب ديلفي في خلق الأفكار الإبداعية الصحيحة أو في إنتاج المعرفة المناسبة لعملية اتخاذ القرارات. وتعتمد طريقة ديلفي على عملية مخططة لجمع وتركيز المعلومات من مجموعة من الخبراء بواسطة سلسلة من الاستبيانات المتلاحقة الممدودة بتحقيقات محددة للآراء المطروحة بهؤلاء الخبراء.

ولذلك فيعتبر هذا الأسلوب طريقة جيدة للتواصل بين الخبراء كما يساعد على بناء الأحكام الجماعية لهم. وقد اتبع هذا الأسلوب أيضا وبكثرة في توقع التكنولوجيات المستقبلية والتعليم في الوقت الذي لا

يسمح فيه بالتفاعل المباشر بين الخبراء مثلما يحدث عادة في المناقشات الجماعية المعتادة التي قد يحد فيها من تكوين الآراء والتعبير عنها.

ويتكون أسلوب ديلفي من سلسلة من الاستبيانات المرسلة بالبريد العادي أو الإلكتروني لمجموعة محددة من الخبراء، وهي استبيانات مصممة لجلب وتنمية استجابات الخبراء حول مشكلة معينة وتساعد الخبراء في نفس الوقت على تحسين أفكارهم وصقلها مع استمرار عمل جماعة الخبراء في واجبهم المحدد. ويتجنب هذا الأسلوب عيوب نظام اللجان التقليدي معتمدا على جهل الخبراء ببعضهم البعض والإمداد المحدد بالمعلومات والتقديرات الإحصائية. وفيما يلي الخطوات العشر لطريقة أو أسلوب ديلفي:

أ. تكوين الفريق المكلف بتنفيذ الأسلوب لدراسة موضوع معين.

ب. اختيار فريق أو أكثر من الخبراء المشتركين في الدراسة وهم من أفضل الخبراء حول موضوع الدراسة.

ج. بناء استبيان الجولة الأولى.

د. اختبار الاستبيان والتحقق من صحة كلماته وتعبيراته وتجنبها للغموض والإبهام.

هـ. إرسال الاستبيان الأول إلى الخبراء.

و. تحليل الحلقة الأولى من الاستجابات.

ز. إعداد استبيان الجولة الثانية واختبار صحته.

ح. إرسال الحلقة الثانية من الاستبيان إلى الخبراء.

ط. تحليل الجولة الثانية من الاستجابات وتكرر الخطوات ز حتى ط حتى نحصل على ثبات نسبي في النتائج.

ي. إعداد تقرير بواسطة الفريق المكلف بتطبيق الأسلوب محتويا على نتائج وخلاصات الدراسة.

ومن أهم نقاط تطبيق أسلوب ديلفي ضرورة فهم المشاركين جميعا بالهدف من الدراسة وإلا سيفقد الخبراء الرغبة في استمرار المشاركة. هذا ويجب أن يمد الخبراء بالمعلومات الضرورية المناسبة دون تعمق كبير. كما يجب أن يكون عدد الخبراء مناسبا، وهذا يختلف تبعا لتصميم الدراسة، ولكن وجد أنه

تحت الظروف المناسبة يمكن الاعتماد على جماعة خبراء صغيرة قد يصل عددها إلى أربعة فقط. هذا ويجب أن تسجل النتائج تبعا للتوزيع الإحصائي للآراء وليس بغالبية التصويت أو الرأي الغالب. ويجب قبل البدء في تطبيق أسلوب ديلفي دراسة السياق الذي سيتم فيه تطبيق الأسلوب حيث يجب الإجابة على أسئلة ثلاثة ضرورية:

أ. ما هو نوع عملي الاتصال المرغوبة من أجل استكشاف ودراسة المشكلة البحثية؟

ب. من هم الخبراء في هذه المشكلة وأين يتواجدوا؟

ج. ما هي الأساليب البديلة المتاحة لدراسة المشكلة البحثية وما هي النتائج المتوقعة من تطبيقها؟

وقد تعرض أسلوب ديلفي لانتقادات تدعي أنه أسلوب غير علمي غير دقيق، كما يقول البعض أنه أسلوب يتبع اضطراريا أو كملجأ أخير في حالة دراسة مشكلة صعبة معقدة لا يتوفر لها نماذج ونظريات سابقة. وقد انتقد هذا الأسلوب أيضا بالنسبة لحساسيته لوضوح أو إبهام الاستبيانات في الجولة الثانية بالإضافة إلى صعوبة الحكم على مدى الخبرة المعتمدة عليها الأسلوب. كما قيل أيضا أن هذا الأسلوب يهمل المستقبل وأحداثه المتوقعة وتأثرها بأحداث مستقبلية أخرى، هذا ويعتقد أن الخبراء نفسهم ليسوا بالضرورة خبراء في التوقع، كما أن بعض الخبراء لا يناسبهم بنيان الاستبيان أو شكله كوسيلة للتعبير عن آرائهم، علاوة على أن الفريق المكلف بتطبيق الأسلوب نفسه قد يتحيز في التعبير عن الآراء للحصول على التوافق أو الاتجاه المرغوب في الحلقة التالية.

وعموما يدعى العلماء **المجتمعيون** أن أسلوب ديلفى يمكن من خلاله توقع التطورات العلمية والتقنية المستقبلية وبعض ما يترتب عليها من آثار اجتماعية. وقد وصف دانيال بيل Daniel Bell (١٩٦٥: ١١٩-١٣٠) هذا الأسلوب باختصار عندما كان رئيسا للجنة الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون حول عام ٢٠٠٠م وبعض التوقعات الناتجة عن استخدامه قائلا أن الهدف من أسلوب ديلفى هو تنظيم الأحكام الاستبصارية لخبراء العلم والتقنية وسلسلتها وذلك فيما يتعلق بتطوراتهما المستقبلية وما يتعلق كذلك ببعض الآثار الإجتماعية لهذه التطورات. وقد تم اختيار اثنين وثمانين خبيرا : ٢٠ مهندسا، و ١٧ عالما فيزيائيا، و ١٤ من علماء المنطق والرياضة، و ١٢ اقتصاديا، وتسعة من العلماء الاجتماعيين، و خمسة من الكتاب، وأربعة من علماء محللي العمليات، وضابط عسكري واحد. وقد

طُلب من هذه المجموعة أن يذكروا توقعاتهم في المجالات الستة التالية: (١) الاكتشافات العلمية الخارقة، (٢) الضبط السكاني، (٣) المكننة، (٤) تطورات علم الفضاء، (٥) منع الحروب، (٦) نظم الأسلحة. وقد طلب منهم أن يتوقعوا الوقت المحتمل للاكتشاف الخارق. وقد أعيدت هذه الاحتمالات التي توقعوها إلى كل عضو من المجموعة مرتين، بمعنى وجود ثلاثة محاولات للتوقع. وقد تم تكرار هذه المحاولات لغرض التدقيق المنهجي. وقد كررت هذه المحاولات أيضا لتحقيق تأثير التغذية الرجعية التي تمكن المستبين (الخبير) من أن يعيد النظر في اختياراته، ويسترجع اختياراته الملغية، أو يتوقع احتمالات جديدة لاختياراته المعلنة. وقد أجريت هذه التوقعات لفترات ثلاث مختلفة: حتى ١٩٨٤م ، من ١٩٨٤م حتى ٢٠٠٠م، ثم من ٢٠٠٠م حتى ٢١٠٠م. ويمكن تلخيص هذه التوقعات فيما يلي:

عالم ١٩٨٤م: مكننة الزراعة، تحلية مياه البحر، التحكم في الخصوبة السكانية، زرع الأعضاء الطبيعية في الطب وزرع الأعضاء الصناعية البلاستيكية والإلكترونية، انتشار استعمال أدوية التحكم في الشخصية، الآلات التعليمية المتطورة، المكتبات المميكنة، الاتصال العالمي عن طريق الأقمار الصناعية وأجهزة الترجمة الآلية، إقامة قاعدة مستديمة بالقمر، معامل في أعماق الفضاء، وعدد كبير من أسلحة الحرب المتطورة.

عالم ٢٠٠٠م: زراعة المحيط على نطاق واسع وصناعة البروتين الصناعي، الطاقة الحرارية النووية المحكمة، المواد الخام من المحيط، بداية التحكم الإقليمي في الطقس، التطعيم العام ضد الأمراض البكتيرية والفيروسية، تصحيح الأخطاء الوراثية من خلال هندسة الجزيئات، تطور المكننة في الإنسان الآلي القائم بالأعمال الجسدية إلى آلات متطورة عالية الذكاء، صناعة المواد المحركة على القمر، المواصلات بين الكواكب ، والتطورات المستمرة في التقنيات العسكرية.

عالم ٢١٠٠م: التحكم الكيميائي في عملية الشيخوخة، نمو أطراف وأعضاء جديدة عن طريق الإثارة الحيوية الكيميائية، تبادل المنفعة بين الإنسان والآلة مما يمكن الإنسان من رفع ذكائه من خلال ربط المخ بالحاسب الآلي ربطا إلكترونيا ميكانيكيا، الإنسان الآلي المنزلي، إصدار الصحف والمجلات عن طريق الفاكس في المنازل، الميكنة الآلية الكاملة للمواصلات على الطرق السريعة، المعاهدات

الدولية حول توزيع موارد الكرة الأرضية، وإقامة قاعدة مستديمة على القمر وتشغيل مرور منتظم بين الأرض والكواكب الأخرى.

وقد تمكن العلماء الاجتماعيون منذ أكثر من أربعين سنة من توقع اختفاء الشعور السيكولوجي بروح المجتمع والجماعة من العالم الحديث. ففي عام ١٩٥٠ ذكر روبرت نيزبت Robert Nisbet فى كتابه "من أجل المجتمع المحلى *The Quest for Community*" ما أسماه بقاموس الإغتراب. ويشتمل هذا القاموس على مصطلحات مثل الاختلال Disorganization، الانحدار Decline، زوال الطمأنينة Insecurity، الانهيار Breakdown، التوتر Frustration، القلق Anxiety، انحسار الشعور بالإنسانية Dehumanization، انحسار الشعور الشخصي Depersonalization، البرقطة Bureaucratization، التبلد Anomie، الخواء الروحي Acedia، التجانس Homogenization، الابتذال Kitsch، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأمراض النفسية الاجتماعية. كما أكد علماء آخرون أمثال كاب Kapp، وهيربر Herber، وهاريسون Harrison على التكاليف الاجتماعية الخطيرة لكل من التحضر والتصنيع العشوائيين غير المنظمين. وقد ذكروا من بين هذه التكاليف: تهمش العنصر الإنساني في الإنتاج، التكاليف الاجتماعية لتلوث الهواء، انقراض وتدمير الموارد الحيوانية، انجراف التربة وتدهورها والتصحر، التكاليف الاجتماعية للتغيرات التقنية، التكاليف الاجتماعية للبطالة والموارد العاطلة، الاحتكار والتكاليف الاجتماعية للتوزيع (عدم العدالة) ، التكاليف الاجتماعية للمواصلات، الحياة والصحة الحضرية، مشكلة التلوث الكيميائي للأغذية، البيئة والسرطان، الإشعاع والصحة الإنسانية، والزراعة الصناعية.

وقد أشارت البحوث الاجتماعية منذ زمن بعيد إلى قضية سياساتية في غاية من الأهمية، ألا وهى ضرورة اللامركزية الفيزيقية والمجتمعية المحلية على نطاق كبير، حيث سوف يدرك الإنسان المعاصر أن التحضر الفائق (المتعدى للحدود) الذي يتبع بالضرورة مجتمع وسائل الإعلام الجماهيرية الضخمة سوف يؤدى إلى تدمير الإحساس بروح المجتمع المحلى الأصيل. إن مثل هذا الفهم والإدراك يجب أن يكون جزءاً من عقلية الإنسان العادي المعاصر فما بالك بواضع السياسة؟

١١. الطريقة التجريبية: Experimental method وأخيراً نجد الطريقة التجريبية التي تستعمل عندما يتمكن الباحث من التحكم في التأثير الخاص بمتغير معين وقياسه، ويسمى هذا المتغير بمتغير

الاختبار Test variable وأحياناً قد يسمى بالمتغير المستقل Independent variable أو أنه قد يسمى أحيانا المؤثر Stimulus. ويمثل الأسلوب التجريبي كما يقال "كاديلاك التصميمات البحثية" حيث أنه أكثر الأساليب الاجتماعية دقة وقوة. ويجب التأكد قبل تنفيذ الأسلوب التجريبي من توافر الشروط التالية:

هل يمكن تقسيم الناس أو الأماكن أو الأشياء موضوع دراستك بدقة إلى فئات؟

هل يمكن سحب عينة عشوائية من هؤلاء الناس أو تلك الأماكن أو الأشياء؟

هل تتعارض عملية التقسيم العشوائي إلى جماعتين تجريبية ومقارنية مع القيم الأخلاقية؟ إذ أنه لو كان هناك أي خطر أو ضرر قد ينتج عن فرض أو منع خدمة أو فائدة أو ظرف معين كعامل مؤثر على أي شخص في العينة لما أمكن تطبيق الأسلوب التجريبي.

ففي إحدى الدراسات قام سولومون آش Solomon E. Asch باكتشاف تأثير الضغط الجماعي على تعديل طبيعة المقدرة على الحكم والتقدير، إذ قام الباحث بتحضير رسم يحتوى على ثلاثة خطوط كل يختلف عن الآخر في طوله، وفى نفس الوقت أحضر رسماً يحتوى علي خط ذي طول معين وسأل الشخص الذي كان يجرى عليه التجربة أي خط من الخطوط الثلاثة يساوى في طوله الخط الموجود على الرسم الآخر (الذي يحتوى خطاً واحداً)؟ وفى نفس الوقت كان يحيط بهذا الشخص جماعة أخرى من الأفراد استعملها الباحث لتجيب إجابة موحدة ولكنها غير صحيحة. فإذا بالشخص موضع التجربة يوافق رأى الجماعة حتى لا يكون شاذاً بينها. وقد كان الباحث مرة يتحكم في أطوال الخطوط الثلاثة حيث كانت هذه الأطوال هي متغير الاختبار أو المتغير المستقل ومرة أخرى كان يتحكم الباحث في عدد الجماعة المحيطة بالشخص موضع التجربة وفى هذه الحالة يمثل هذا العدد المتغير المستقل أو متغير الاختبار، وكذلك مرة أخرى كان الباحث يتحكم في مدى توافق ووحدة إجابات هذه الجماعة، وفى هذه الحالة يمثل مدى توافق هذه الوحدة المتغير المستقل. وقد كان العامل التابع دائماً هو مدى توافق حكم الشخص موضع التجربة مع حكم الجماعة.

وبهذه الطريقة تعرضنا باختصار شديد إلى الطرق الأساسية التي بواسطتها يستطيع الاجتماعيون الإجابة عن الأسئلة التي تنبعث من أطرهم النظرية. ويجب أن يلاحظ أنه في كثير من الأحيان يستعمل

خليط من هذه الطرق والأطر النظرية في دراسة واحدة. فقد يكون الباحث مثلاً ملاحظاً مشتركاً لدراسة أحد المقاهي، وفي نفس الوقت يقوم بمقابلات شخصية لأعضاء المقهى، بل ربما قد يصمم تجربة في نفس الوقت لدراسته بعد موافقة صاحب المقهى وآخرين ممن سيشتركون في هذه التجربة.

وأيا كانت الطريقة التي يتبعها الباحث الاجتماعي فهناك شيء هام سوف يلقاه في جميع الظروف وهو البرهان أو الإقناع الذي تبنى عليه أية قرارات أو أية نتائج بحثية سيتوصل إليها. وقد تحدث جون ستيوارت ميلز John Stuart Mills في كتابه المسمى "نظام المنطق System of Logic" عن التصميمات المنطقية الأساسية التي تساعد في تحقيق البرهان والإقناع.

من هذه التصميمات الأسلوب الاتفاقي Method of agreement الذي ينص على أنه إذا حدثت حالتان أو أكثر من ظاهرة معينة وتحتوى هاتان الحالتان على ظرف واحد أو صفة واحدة يكون هذا الظرف أو تلك الصفة إما سبباً أو أثراً أي نتيجة لهذه الظاهرة، أي أنه إذا وجدت الحالة X في كل ظاهرة تحتوى على الحالة Y يمكننا القول بان الحالتين مرتبطتان سببياً. وهناك أيضاً الوضع السلبي لطريقة التوافق وينص على أنه إذا وجدنا الحالة non-X في كل ظاهرة تحتوى على الحالة non-Y يمكننا القول أيضاً أن الحالتين مرتبطتان سببياً، فإذا افترضنا أن X هي ظاهرة سقوط المطر وY حالة الضغط الجوى المنخفض يمكننا توضيح الأسلوب الاتفاقي بصورتيه الإيجابية والسلبية كما يلي:

الأسلوب الاتفاقي . الصورة الإيجابية

العوامل في الموقف	تؤدى إلى	الظاهرة
A B C D Y	↔	*X*
Y E F G H	↔	*X*
I Y J K L	↔	*X*
M N Y O P	↔	*X*

الأسلوب الاتفاقي . الصورة السلبية

العوامل فى الموقف	تؤدى إلى	الظاهرة
A B C D Y non -Y	⟷	non-X
Non- Y E F G H	⟷	non-X
I non- Y J K L	⟷	non-X
M N non - Y O P	⟷	non-X

وأكثر التصميمات البرهانية اتباعا هو خليط من الأسلوبين السابقين حيث أن ذلك هو الأساس الذي يبنى عليه تصميم التجارب الكلاسيكي. وهذا الخليط هو ما يسمى بالأسلوب الاختلافي Method of difference، وينص هذا الأسلوب على أنه لو كانت هناك ظاهرتان في إحداهما تحدث الحالة X وفى الأخرى لا تحدث، وفى نفس الوقت تحدث الحالة Y حيثما تواجدت الحالة X ، وكذلك لا تحدث الحالة Y حيثما لا تحدث الحالة X لكان هناك علاقة سببية بين كل من X و Y. وهذا هو الوضع الذي نقصده عندما نتحدث عن الموقف التجريبي الذي يحتوى على كل من المجموعة التجريبية Experimental group والمجموعة المقارنية Control group اللتين تتشابهان في صفاتهما إلى أقصى درجة ممكنة، وفى نفس الوقت يسلط العامل المستقل (متغير الاختبار) على المجموعة التجريبية بينما لا يسلط على المجموعة المقارنية فنجد أن المجموعة التجريبية قد تأثرت في صفة ما وهذه الصفة تسمى بالمتغير التابع بينما لم تتأثر المجموعة المقارنية بالنسبة لهذه الصفة ويكون الفرق بين التأثرين في كل من المجموعتين يرجع إلى تأثير العامل المستقل.

وعلى ذلك إذا افترضنا أن المجموعتين التجريبية والمقارنية كانتا متشابهتين قبل التجربة أي قبل تسليط المؤثر على المجموعة التجريبية ووجد في نفس الوقت أن الفرق ١ مختلف عن الفرق ٢ فيعني ذلك أن الفرق بين الفرقين يرجع إلى تأثير العامل المستقل. وعلى ذلك يكون تأثير العامل المستقل على المجموعة التجريبية أي بالذات على العامل التابع بها كما يلي:

تأثير العامل المستقل (المؤثر) = $(Y-Y_1) - (\acute{Y} - \acute{Y}_2)$

تصميم التجارب الكلاسيكي

	قبل تسليط المؤثر	بعد تسليط المؤثر
المجموعة التجريبية	Y	Y_1
المجموعة المقارنة	$\acute{Y}$	$\acute{Y}_2$

مقارنة بين كل من "قبل" و "بعد"

الفرق١ = $Y - Y_1$

الفرق٢ = $\acute{Y} - \acute{Y}_2$

ونظرا للأهمية الخاصة للطريقة التجريبية واعتقاد الاجتماعيين بأنها الوسيلة التي ستحقق المكانة العلمية المرموقة لعلم الاجتماع والتوصل إلى أسس وقواعد اجتماعية مقنعة سوف نوضحها بالتفصيل من خلال المثالين التاليين:

المثال الأول: بافتراض الرغبة في معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين وزن الجسم وكمية الغذاء النشوى التي يتناولها الفرد حيث يكون العامل المتغير أو المستقل (X) هو كمية الغذاء النشوى المعطاة للأفراد، ويكون العامل التابع (Y) هو وزن الجسم. ولتنفيذ هذه التجربة يجب أن نختار مجموعتين من الأفراد أي المجموعتين التجريبية والمقارنية. ويجب أن تكون هاتان المجموعتان متشابهتين أو متماثلتين بالنسبة لمتوسط وزن الفرد في كل منها، وليكن هذا المتوسط في كل من المجموعتين ١٥٠ رطل، أي أن $Y = \acute{Y}$ = ١٥٠ رطل.

وبعد ذلك نراعى في الغذاء المعطى للمجموعتين أن يكون غذاء المجموعة التجريبية محتوياً على نسبة عالية من النشويات بينما تقوم المجموعة المقارنية بتناول غذاء عادى. هذا ويجب مراعاة التحكم في العوامل الأخرى التي تؤثر على الوزن مثل أنواع الغذاء الأخرى كالدهون إذ يجب أن تتساوى في كل من المجموعتين، وكذلك في العوامل الأخرى مثل الحركة والرياضة والنوم إذ يجب أن تعرض المجموعتان إلى نفس الظروف ما عدا الاختلاف في كمية الغذاء النشوى المعطاة لكل منهما. ويمثل الجدول التالي نتائج هذه التجربة التي نفترض أنها استمرت شهراً على هذا المنوال:

	متوسط وزن الفرد قبل التجربة	متوسط وزن الفرد بعد التجربة
المجموعة التجريبية	١٥٠ رطل (Y)	١٥٤ رطل (Y_1)
المجموعة المقارنة	١٥٠رطل $(\acute{Y})$	١٤٨ رطل $(\acute{Y}_2)$

الفرق١ = الفرق بين متوسط وزن الفرد بعد وقبل التجربة في المجموعة التجريبية.

= ١٥٤ — ١٥٠ = ٤ رطل

الفرق٢ = الفرق بين متوسط الفرد بعد وقبل التجربة في المجموعة المقارنية.

= ١٤٨ — ١٥٠ = –٢رطل

وبتطبيق المعادلة السابق ذكرها والخاصة بتأثير العامل المؤثر نجد أن تأثير العامل المؤثر (كمية الغذاء النشوى) = $(\acute{Y} - \acute{Y}_2) - (Y - Y_1)$

= ٤ – (–٢) = ٦ رطل

أي أن الغذاء النشوي قد أدى إلى زيادة متوسط وزن الفرد ستة أرطال.

المثال الثاني: بافتراض الرغبة في اختبار المفترض التالي في إحدى القرى المصرية وهو المفترض الذي ينص على أن الفلاحين الذين يتعرضون لرؤية أفلام دعائية خاصة بالمزايا الناتجة عن تسمين الماشية سوف يقومون بمشاريع لتسمين الماشية بدرجة أعلى من أولئك الذين لم يتعرضوا لهذه الأفلام.

في هذه الحالة كما في المثال السابق نختار مجموعتين متماثلتين بالنسبة للعوامل التي يحتمل أن تؤثر على استعداد الأفراد للقيام بمشاريع التسمين. أحد هاتين المجموعتين تعد المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة المقارنية. وقبل تعريض المجموعة التجريبية للأفلام الدعائية نقوم بقياس النسبة المئوية من الأفراد في كل مجموعة الذين يقومون بالفعل بمشاريع تسمين الماشية ثم نعرض المجموعة التجريبية فقط للأفلام الدعائية الخاصة بعمليات تسمين الماشية. ثم بعد تعريض المجموعة التجريبية فقط للأفلام الدعائية بمدة

معينة نقوم بقياس النسبة المئوية لمسمني الماشية في كل مجموعة. ونفترض أننا حصلنا على النتائج التالية:

	نسبة من يسمنون ماشية قبل التجربة	نسبة من يسمنون ماشية بعد التجربة
المجموعة التجريبية	٥% (Y)	١٥% (Y_1)
المجموعة المقارنية	٥% (Ý)	٦% ($Ý_2$)

وهنا يجب توضيح أن العامل المتغير أو المستقل = X = تعريض المجموعة التجريبية للأفلام الدعائية، والعامل التابع = Y = النسبة المئوية للقائمين بعملية تسمين الماشية. وبتطبيق المعادلة الخاصة بتأثير العامل المتغير نرى ما يلي:

تأثير العامل المتغير = $(Y-Y_1) - (Ý - Ý_2)$

= (١٥–٥) – (٦– ٥)

=١٠ –١

= ٩%

وعلى ذلك يمكننا القول أن تعريض الفلاحين للأفلام الدعائية الخاصة بتسمين الماشية يزيد من نسبة القائمين بهذه العملية بنسبة ٩% .

وفى الحقيقة لا يستطيع علماء **المجتمع** أن يستعملوا هذه الطريقة (الطريقة التجريبية) في كثير من دراساتهم وذلك لعدة صعوبات منها:

أ. مشكلة السيطرة على مختلف المتغيرات التي تؤثر على العامل التابع، فكثيراً ما نجد الاجتماعي يرغب في دراسة الأشياء التي لا يستطيع التحكم فيها مثل الحروب والفقر والمرض.

ب. بالإضافة إلى مشكلة السيطرة على المتغيرات فإن ثمة مشاكل قيمية أو إنسانية تعترض إجراء كثير من الأبحاث على الجنس البشري.

ج. بالرغم من أن تصميم التجارب الكلاسيكي يؤدى إلى إمكان النص على علاقات سببية بين المتغيرين المستقل والتابع إلا أن هذه الطريقة تحول دون معرفة اتجاه العلاقة السببية أي معرفة ما إذا كانت X تسبب Y أو أن Y تسبب X . بالإضافة إلى هذا فتوجد ثمة مشكلة أخرى هي ما إذا كانت توجد هناك متغيرات أخرى تؤثر على هذه العلاقة مثل هل يسبب عامل آخر وليكن Z مثلاً على كل من X و Y أم لا؟

د. عنصر الوقت قد يشوه النتائج التجريبية في العلوم الاجتماعية، فأي متغير اجتماعي يتطلب وقتاً حتى يؤثر على السلوك الاجتماعي. ففي الحالات التي يكون فيها هذا الوقت طويلاً قد نفقد بعض الأفراد موضوعي التجربة، وحتى إذا لم نفقدهم نجد أنهم قد تعرضوا إلى بعض الخبرات الأخرى التي تكون قد عدلت من التأثير الحقيقي للعامل المتغير.

وبسبب هذه المعوقات المذكورة عالية يضطر عالم الاجتماع إلى اتباع أشكال جزئية أو تقريبية من الهيئة الأساسية لتصميم التجارب الكلاسيكي Quasi-experimental design. فقد يجد الباحث نفسه غير قادر على التحكم في المتغيرات التجريبية، ولكنه قد يجد لحسن حظه موقفين قد تحكمت الطبيعة في متغيراتها بالطريقة التي كان يتمنى هو أن يوجدها. فقد يجد مثلاً نظامين سياسيين متشابهين تماماً في كل شيء ما عدا صفة واحدة وفى نفس الوقت يجد تأثيرا مختلفاً لكل من هذين النظامين على سلوك الناخبين، وهنا يرجع الباحث هذا الاختلاف في السلوك الانتخابي إلى هذه الصفة الواحدة التي تختلف في كل من النظامين. وهذا النوع من التجربة يسميه إرنست جرينوود تجربة ما بعد وقوع الحادثة (جرينوود Greenwood، ١٩٤٥) Expost facto experiment ، وهي التجربة التي يقارن فيها موقفان طبيعيان متناقضان في صفة معينة لغرض الكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات أو الظواهر الاجتماعية.

وقد وصف صمويل ستوفر (Stouffer، ١٩٥٦: ٣٥٥-٣٦١) في إحدى مقالاته الشهيرة المواقف الأخرى التي لا يحصل فيها الباحث على الهيئة الأساسية لتصميم التجارب الكلاسيكي، وسنصف ثلاثة فقط من هذه المواقف لشيوع كل منها في دراسات علم **المجتمع** ، وقبل أن نذكر هذه المواقف

دعنا نتذكر أن الهيئة الأساسية لتصميم التجارب الكلاسيكي عبارة عن جدول ذي أربع خلايا كما يلي:

	قبل	بعد
المجموعة التجريبية	Y	Y_1
المجموعة المقارنية	$\acute{Y}$	$\acute{Y}_2$

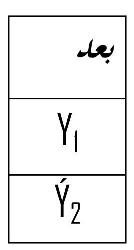
والآن يمكن التحدث عن المواقف الثلاثة التي لا يحصل فيها الباحث عن الهيئة الأساسية للتصميم الكلاسيكي للتجارب وهى الهيئة المرسومة عاليه، ففي الموقف الأول يحصل الباحث على الخليتين العلويتين فقط من الجدول ذي الأربع خلايا، أي أنه في هذه الحالة لا تتوفر لدى الباحث المجموعة المقارنية. ويتيح هذا التصميم دراسة التغير الاجتماعي ونوع الأفراد المتغيرين بطريقة موضوعية. ففي حالة الدراسة التي قام بها ستوفر قام الباحث بدراسة المواقف الفكرية للجنود المستجدين ثم درس هذه المواقف مرة ثانية بعد انتهاء خدمتهم العسكرية، وبالطبع أرجع الباحث تغير المواقف الفكرية إلى خبرة التجنيد.

	قبل	بعد
المجموعة التجريبية	Y	Y_1

وفى الموقف الثانى الذى ذكره ستوفر وهو التصميم التجريبي الذي يحصل فيه الباحث على عينة معينة في وقت معين وعينة أخرى في وقت آخر. ويشترط أن تكون العينتان متماثلتين في صفاتهما إلى أقصى درجة ممكنة. ومثال ذلك العينات المستعملة في قياس التغير في الرأي العام.

قبل	بعد
Y_1	
	$\acute{Y}_2$

أما الموقف الثالث فلا يمكن فيه أحياناً قياس المواقف الفكرية للمجموعة التجريبية والمجموعة المقارنية في زمن مضى، ولهذا يمكن الاستناد فقط إلى ما بعد التجربة في التصميم الكلاسيكي. ومثال ذلك ما قام به ستوفر من قياس المواقف والاتجاهات لمجموعتين من الجنود البيض اتجاه الجنود الزنوج، أحد هاتين المجموعتين وهى المجموعة التجريبية قامت بعمليات حربية جنباً مع الزنوج، بينما المجموعة الأخرى وهى المجموعة المقارنية لم تمر بخبرة الحرب بجانب الزنوج في صف واحد.



بعد
Y_1
$\acute{Y}_2$

وقد وجد ستوفر أن ٧% فقط من المجموعة التجريبية كان معترضاً على فكرة الفرق العسكرية الموحدة أي التي تتكون من الزنوج والبيض في وقت واحد، بينما كان ٦٢% من المجموعة المقارنية معترضا على هذه الفكرة. وقد أرجع ستوفر هذا الفارق في المواقف الفكرية لكل من المجموعتين التجريبية والمقارنية إلى خبرة الاشتراك في الحرب بجانب الزنوج.

لقد لوحظ أن التصميمات الفرعية أو التقريبية لتصميم التجارب الكلاسيكي سابقة الذكر تعتبر محاولات تيسيرية لإجراء البحوث الاجتماعية وتجنباً لتنفيذ التصميم التجريبي الكلاسيكي الذي سبقت الإشارة إليه لأسباب صعوبة إجرائه في كثير من الحالات.

هذه المحاولات التيسيرية لم تمنع فريقاً آخر من العلماء الاجتماعيين من الاستزادة من صعوبة التصميم التجريبي الكلاسيكي محاولين بذلك ابتغاء الدقة إلى أقصى حدود ممكنة. وكان على رأس هذا الفريق سولومون (١٩٤٩: ١٣٧-١٥٠) الذي رأى أن تصميم التجارب الكلاسيكي لا يعطى نتائج دقيقة، حيث أرجع ذلك إلى وجود تفاعل بين القياس قبل تعريض المجموعة التجريبية للعامل المؤثر وبين العامل المؤثر أو المتغير المستقل نفسه مما يؤدى بهذا العامل المؤثر إلى أن يعطى تأثيرات متباينة تتوقف على ما إذا أجرى قياس للعامل التابع في المجموعة التجريبية قبل تعريضه عليها من عدم إجراء هذا القياس.

ولذلك فكر سولومون فى استعمال مجموعة مقارنية ثانية تتشابه صفاتها مع كل من المجموعتين المتشابهتين التجريبية والمقارنية الأولى بحيث لا يجرى عليها قياس العامل التابع للتجربة، ولكنها تعرض إلى العامل المؤثر كما هو الحال في المجموعة التجريبية ويقاس العامل التابع بعد تعريض العامل المؤثر فقط .

وحيث أننا لم نقيس العامل التابع قبل التجربة بالنسبة للمجموعة المقارنية الثانية فإننا نحاول تقديره على أساس متوسط القياس قبل التجربة لكل من المجموعتين التجريبية والمقارنية الأولى وذلك لتشابه المجموعات الثلاثة.

وعلى ذلك يمكن تلخيص ما سبق كما يلي، مع مراعاة النظر حاليا إلى الأعمدة الأربعة الأولى من الجدول التالي:

طبيعة الإجراء التجريبي	**المجموعة التجريبية**	**المجموعة المقارنية الأولى**	**المجموعة المقارنية الثانية**	**المجموعة المقارنية الثالثة**
قياس العامل التابع قبل تعريض العامل المؤثر	يجرى (أ)	يجرى (ب)	يقدر بمتوسط أ،ب	يقدر بمتوسط أ،ب
تعريض العامل المؤثر	يجرى	لا يجرى	يجرى	لا يجرى
قياس العامل التابع بعد تعريض العامل المؤثر	يجرى	يجرى	يجرى	يجرى
طبيعة أو مكونات الفرق بين القياس قبل وبعد تعريض العامل المؤثر	تأثير العامل المؤثر + تأثير قياس العامل التابع قبل التجربة + تأثير التفاعل بين العامل المؤثر وقياس العامل التابع قبل التجربة + تأثير العوامل الاعتراضية المجهولة	تأثير قياس العامل التابع قبل التجربة فقط + تأثير العوامل الاعتراضية المجهولة	تأثير العامل المؤثر فقط + تأثير العوامل الاعتراضية المجهولة	تأثير العامل المؤثر فقط

وهكذا أمكننا من خلال استعمال مجوعة مقارنية ثانية تجنب تأثير قياس العامل التابع قبل التجربة وما يترتب عليه من تأثير آخر ينتج من التفاعل بين العامل المؤثر وبين قياس العامل التابع قبل التجربة.

وفى الواقع لا يقف ابتغاء الدقة عند هذا الحد بل رأى البعض أن هناك مؤثرات أخرى بجانب العامل المؤثر والقياس قبل التجربة والتفاعل بينهما، حيث تتمثل هذه المؤثرات في العوامل المجهولة أو العوامل المجتمعية الاعتراضية Intervening variables والتي قد تتراوح فيما بين تغيرات اقتصادية أو سياسية أو مناخية أو غير ذلك والتي تفرض تأثيرها على كل من المجموعات الثلاث السابقة.

وفى الواقع يزداد تأثير هذه العوامل بدرجة تزداد اطرادا كلما ازدادت الفترة المنقضية بين وقتي القياس قبل وبعد تسليط العامل المؤثر. ولحساب تأثير العوامل الاعتراضية هذا رأى الباحثون الاجتماعيون استعمال مجموعة مقارنية ثالثة تتشابه في سماتها مع كل من المجموعات الثلاث السابقة يقدر لها قيمة العامل التابع قبل تعريض العامل المؤثر بأخذ متوسط القياس لكل من المجموعة التجريبية والمجموعة المقارنية الأولى وذلك مثلما فعلنا مع المجموعة المقارنية الثانية، ثم لا تعرض هذه المجموعة لتأثير العامل المؤثر، ثم في النهاية يتم بالنسبة لها إجراء قياس العامل التابع بعد تعريض العامل المؤثر على كل من المجموعتين التجريبية والمقارنية الثانية وبذلك يكون الفرق بين القياسين المقدر والأخير هو تأثير العوامل المجهولة أو الاعتراضية والذي يمكن انتقاصه مما اعتبر في الجدول السابق تأثير العامل المؤثر + تأثير العوامل الاعتراضية المجهولة حتى نحصل على صافى تأثير العامل المؤثر بصورة دقيقة.

١٢. **طريقة المقارنة أو القياس النوعي: Type analogy** في دراسة قام بها المؤلف (جامع،١٩٩٢) عن"الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتقنيات الحيوية: تحليل عام مع التركيز على المملكة العربية السعودية" ابتكرت طريقة تبينت فائدتها بدرجة كبيرة لتوقع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتقنيات الحيوية التي كانت في هذا الوقت، ولا زالت، موضوعا حيويا جذابا ومعاصرا وذلك عن طريقة تحديد ما حدث في الماضي لتقنية مشابهة من نفس النوع (ولذلك سميت مقارنة نوعية) من آثار تم التأكد منها، وتوقع آثار مشابهة ولكن مع بعض التحوير المنطقي المعتمد على الخصائص الفريدة للتقنية الحديثة سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني. وقد كانت التقنية القديمة في هذه الدراسة هي ابتكار الذرة الهجين وما حدث له من آثار هائلة اقتصادية واجتماعية وتوقع نفس تلك الآثار بالنسبة للتقنية الحيوية والهندسة الوراثية.

الباب الثالث: التريف والتحضر

الفصل الأول: متى يكون المجتمع ريفيا (معيار الريفية)؟

غالبا ما يواجه علماء **المجتمع** بالمشكلة الشائكة التي تتعلق بماهية الظواهر الاجتماعية نظرا لطبيعتها التجريدية، ونظرا أيضا للنمو المحدود لمعرفتنا النظرية بالإضافة إلى النظرة الشخصية التي كثيرا ما تحيد بالباحث الاجتماعي عن الموضوعية العلمية. ومما يزيد الطين بلة النظرة النسبية إلى ديناميكية الظاهرة الاجتماعية. وبتعبير آخر، لا تتواجد الظواهر الاجتماعية في أشكال نقية ذات خصائص نوعية مطلقة، وإنما تتواجد في واقع عملي يقترب بدرجة أو أخرى من الأشكال النقية أو النماذج المثلى أو الصور المنطقية التي ينشئها الباحث نفسه للظاهرة الاجتماعية.

والطبيعة الريفية والطبيعة الحضرية (ما هو ريفي وما هو حضري) لا يشذان عما سبق ذكره، حيث تعرضت هذه الظاهرة إلى أبحاث عديدة مكثفة وخصوصا تحت عناوين مختلفة مثل "علم **المجتمع** الريفي (ساندرسون Sanderson، ١٩٤٢)" ، "طبيعة النظم الاجتماعية الريفية (لوميس Loomis، ١٩٥٠)" ، "المتغير الريفي-الحضري (شنور Schnore، ١٩٦٦)" ، "المجتمع الشعبي (ريدفيلد Redfield، ١٩٤٧)" ، "المجتمع الفلاحي (ريدفيلد Redfield ، ١٩٦٠)" ، "المجتمع التقليدي (ليرنار Lerner، ١٩٦٦ و هيجين Hagen، ١٩٦٣)". وكانت جميع هذه الدراسات تبدأ بالسؤال الاستراتيجي المتعلق بالمقصود بالريفية. ويقول البروفيسور ساندرسون في تعبيرات بليغة معبرا عن مفهوم الريفية:

"ماذا ما نعني بالمصطلح "ريفي"؟ تحدد الإحصاءات الأمريكية لأغراض إحصائية أنه هو جميع التجمعات السكانية الواقعة خارج المجتمعات البالغة ٢٥٠٠ نسمة فأكثر. ولكنه عند استخدام كلمة "ريفي" يتطلب الأمر مراعاة أمرين: أولا، إن ما يتعلق بالمصطلح "ريفي" مقارنا بالمصطلح "حضري" هو أمر متغير ومفهوم نسبي، ويتلاشى التمييز النسبي بينهما أكثر وأكثر كلما اتجهت الدول نحو التصنيع، ومع هذا فلا يزال هناك نقاط متقاطبة بين النماذج المجتمعية الريفية والنماذج المجتمعية الحضرية. ثانيا، يجب الإشارة إلى الحقيقة التي تتمثل في استحالة وصف "الريفية" في الولايات المتحدة بصورة كلية أو عامة، أو أن نعطي خصائص مطلقة للمجتمع الريفي تنطبق في كل مكان. ومن ثم فيجب النظر إلى مشكلات التنظيم الاجتماعي الريفي في نطاق المحلية، وفي حدود الثقافة المحلية والموقف الاجتماعي المحلي،

ومن ثم فإن أهمية دراساتنا تتمثل أساسا في التوصل إلى طريقة للتحليل الاجتماعي تمكننا من التعامل العملي الواقعي مع أي موقف اجتماعي أيا كان شأنه." (ساندرسون، ١٩٤٢ :٢٠-٢٢).

وهكذا يعتبر الحكم على مجتمع معين إذا ما كان ريفيا أم لا أمرا مرنا يختلف من مجتمع لآخر. فعلى سبيل المثال، يرى سوروكين وزيمارمان Sorokin and Zimmerman (١٩٢٩: ١٦) أن طبيعة الريفية تبدو مرتبطة بالمهنة المتمثلة في الزراعة، فهما يريان أن المعيار الأساسي للمجتمع الريفي هو الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وجمع الثمار والرعي واحتفار الأرض. إن الزراعة في نظرهما هي المعيار الأول والأساسي للتمييز بين ما هو ريفي وما هو غير ذلك وخاصة المجتمعات الحضرية. ويرى سوروكين وزيمارمان معايير أخرى للتمييز بين الريفية والحضرية ولكنها ترتبط وتتماشى مع الزراعة مثل حجم سكان المجتمع المحلي، الكثافة السكانية، التباين وانقسام العمل، والتدرج الطبقي والتمايز الاجتماعي، والانتقال المكاني، والبيئة، ونظم العلاقات والتفاعل الاجتماعي. وهكذا يؤكد هذان العالمان أن وجود متغير أو معيار الزراعة يجلب معه بالضرورة المعايير الأخرى المذكورة (سوروكين وزيمارمان، ١٩٢٩: ٥٧).

ويتخذ لويس ويرث Louis Wirth (١٩٣٨) منظورا آخر يركز على الخصائص الديموجرافية كمعايير للتمييز بين الريفية والحضرية حيث يقول أن المجتمعات الحضرية هي مجتمعات كبيرة الحجم السكاني، كثيفة السكان، متباينة الأدوار والخصائص الاجتماعية. ويترك حدود ما هو كبير أو كثيف أو متباين للباحث الاجتماعي والظروف المحلية. وتزداد مشكلة الحدود هذه إذا ما قرر الباحث اتخاذ معايير مركبة أي متعددة للحكم على الريفية أو الحضرية.

وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة معيارا كميا للتمييز بين الريف والحضر على أساس الحجم السكاني حيث اعتبرت أن المحليات أي التجمعات السكانية المستقلة والتي تبعد عن جاراتها بمسافة ٢٠٠ متر على الأقل تكون ريفية إذا قل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة وإذا زادت عن ذلك فتعتبر مجتمعا حضريا.

وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع بعض المعايير الكمية التي يمكن أن تستخدم لتمييز المناطق الحضرية منها:

١. نسبة مساهمة النشاط الزراعي في القوى العاملة.

٢. الكثافة السكانية.

٣. حجم السكان في التجمعات السكنية.

٤. معدل النزوح إلى عمل خارج المنطقة السكانية.

٥. حجم السكان في المراكز الإدارية وفقاً للتقسيمات الإدارية.

٦. درجة تركز وتأصل ظاهرة المركزية الإدارية.

٧. التقسيمات الإدارية داخل المنطقة.

٨. مستوى الخدمات المختلفة المتوفرة.

ولذلك فقد انتهت هذه المنظمة إلى تقسيم المجتمعات إلى ثلاثة أنواع حسب المنطقة التي تتواجد بها، وهي مناطق تتسم بسيادة الطابع الحضري، ومناطق تتسم بسيادة الطابع الريفي، ومناطق تتسم بالتوازن بين الطابعين الريفي والحضري.

ويتضح من الجدول التالي مدى التباين بين الدول فيما يتعلق بمعايير الريفية والحضرية ومستويات تلك المعايير:

جدول ٢. بعض معايير التريف والتحضر ومفهومهما في بعض دول العام

الدولة	المعيار	تعريف الريف والحضر
مصر	المعيار الإداري	يعتبر المجتمع، أي أية بلدة معينة، ريفيا إذا لم يكن حضريا، والمجتمع الحضري هو عواصم المراكز والمحافظات والمدن. والمدن ليست عواصم مراكز ولكن اعتبرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بناءً على رأي الخبراء الاجتماعيين مدنا نظرا لتطورها واتسامها بخصائص المجتمعات الحضرية.
أمريكا	المعيار السكاني (حجم السكان).	المجتمعات الريفية هي التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة أما المجتمعات الحضرية فهي التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥٠٠ نسمة فأكثر، بالإضافة إلى المناطق أو المراكز الحضرية التي يبلغ

		عدد السكان بها حوالي ٥ آلاف نسمة فأكثر، والتجمعات الحضرية التي يتراوح عدد السكان بها على الأقل ٢٥٠٠ نسمة وأقل من ٥٠ ألف نسمة.
الدينمارك	حجم السكان	يعتبر المجتمع ريفيا إذا قل حجم سكانه عن ٢٥٠ نسمة فقط.
فرنسا	حجم السكان	المجتمع الحضري هو الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ٢٠٠٠ نسمة فأكثر ويعيشون في منازل، ولا يوجد أكثر من ٢٠٠ متر ما بين الوحدات السكنية، وعدا ذلك فهو مجتمع ريفي
المملكة المتحدة	حجم السكان	المجتمعات الريفية هي التي يقل حجم سكانها عن ١٠ آلاف نسمة وذلك حسب مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة، ومن قبل كان يستخدم معيار الكثافة السكانية حيث كان المجتمع يعتبر ريفيا إذا قلت كثافة السكان به عن ١٠ نسمة في الإيكر.
كوريا	حجم السكان	يعتبر المجتمع المحلي ريفيا إذا قل عدد سكانه عن ٤٠ ألف نسمة.
المملكة العربية السعودية	حجم السكان	المجتمعات الحضرية هي التجمعات السكنية أو البلديات التي يزيد عدد السكان بها عن خمسة آلاف نسمة، وعدا ذلك فهو مجتمع ريفي.
الأردن	حجم السكان	المحليات التي يقل عدد السكان بها عن خمسة آلاف نسمة.
سوريا	حجم السكان	المجتمعات الحضرية هي المدن، المحافظات، والمراكز، والتي يزيد عدد سكانها عن حوالي ٢٠ ألف نسمة، وما عدا ذلك فهي مجتمعات ريفية.
البحرين	حجم السكان	المجتمعات أو القرى التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة.
السودان	حجم السكان	المحليات الإدارية أو التجمعات السكنية التي يقل عدد سكانها عن حوالي ٥٠٠٠ نسمة.
الكويت	حجم السكان	التجمعات السكنية التي يقل عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة.
الصين	الكثافة السكانية	السكان الحضريون هم مجموعة السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت إدارة المدن والبلديات والتي تبلغ كثافة السكان بها حوالي ١٥٠٠

		نسمة لكل كم٢.
كندا	حجم السكان والكثافة السكانية	المجتمع الحضري هو التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ١٠٠٠ نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان حوالي ٤٠٠ نسمة فأكثر لكل كم٢ ، وعدا ذلك يكون المجتمع ريفيا.
إيطاليا	المهنة	يعتبر المجتمع المحلي ريفيا إذا بلغت نسبة الممتهنين للزراعة فيه ٥٠% أو أكثر.
اليابان	حجم السكان والمهنة.	يعتبر المجتمع ريفيا إذا قلت كثافته السكانية عن أربعة آلاف نسمة في الكيلومتر المربع وفي نفس الوقت يقل عدد سكانه عن ٥ ألاف نسمة. ويبدو أنه قد تم تعديل التعريف حديثا ليكون المجتمع الحضري هو التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٠ ألف نسمة فأكثر، وحوالي ٦٠% من سكانها يمارسون أنشطة غير زراعية.
بوتسوانا	حجم السكان والمهنة.	المجتمع الحضري هو التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٠٠٠ نسمة فأكثر، وحوالي ٧٥% من سكانها يمارسون أنشطة غير زراعية، وعدا ذلك يكون ريفيا أي أية تجمعات سكانية تقل عن خمسة آلاف نسمة ويعمل بها حوالي ٢٥% على الأقل في مهنة الزراعة.
إسرائيل	حجم السكان والمهنة.	المجتمع الحضري يشمل المستوطنات التي يزيد عدد سكانها عن حوالي ٢٠٠٠ نسمة والتي لا يمارس ثلث سكانها مهنة الزراعة، وعدا ذلك يكون مجتمعا ريفيا.
أرمينيا	حجم السكان والمهنة.	المجتمعات الحضرية تشمل محليات المدن والتي تتميز بالخصائص الحضرية كعدد السكان، وتركز الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، وعدد العمال غير الزراعيين بعوائلهم.
روسيا	حجم السكان والمهنة.	المجتمعات الحضرية تضم المدن والمحليات التي تتميز بصفاتها الحضرية طبقاً للمعايير والخصائص الحضرية التي تتلخص في الآتي: عدد السكان، حيازة الأراضي الزراعية ومساحتها، وعدد العمال المشتغلين في أنشطة غير زراعية

		بعوائلهم.
فلسطين	الحجم السكاني والخدمات والمرافق	المجتمعات الحضرية هي التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة. وكذلك جميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، ثم أيضا التجمعات السكانية التي يتراوح عدد سكانها بين ٤ – ٩,٩٩٩ ألف نسمة، شريطة أن تتوفر أربعة عناصر هامة من العناصر الآتية: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، ومكتب بريد، ومركز صحي بدوام كامل لطبيب طوال أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.
سلطنة عمان	الحجم السكاني والخدمات والمرافق	المجتمع الحضري هو كل مسمى سكاني ثابت يزيد عدد سكانه عن ٢٥٠٠ نسمة شريطة أن تتوفر فيه على الأقل ثلاث من الخدمات الأساسية التالية: مدرسة إعدادية أو ثانوية، خدمات المرافق العامة الكهرباء، مركز صحي حكومي، وخدمات الهاتف.

وقد قام المؤلف (جامع، ١٩٧٤) بدراسة تحليلية عنوانها مترجما إلى العربية "استكشافات اجتماعية اقتصادية تحليلية لمفهوم ومعايير الريفية في المجتمعات المصرية" مفترضا من البداية أن الريفية ظاهرة ديناميكية نسبية، ومن ثم تتباين مفهوماتها من مجتمع إلى آخر، ومن سياق اجتماعي إلى آخر. ولقد قام المؤلف من خلال استعراضه للمضمون النظري والتجريبي لظاهرة الريفية باختيار ثلاثة محددات رئيسية للريفية هي أولا نسبة القوة العاملة الزراعية، وثانيا نسبة السكان الريفيين المعتمدة على الوضع الإداري للمجتمع المحلي أو المركز أو المحافظة، وثالثا الحجم السكاني للمجتمع، ثم قام بمحاولة اختبار مدى صدق كل من هذه المحددات وصلاحيتها لقياس الريفية في إطار كل من المحافظة والمركز والمجتمع المحلي. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة القوة العاملة الزراعية تحظى بالقوة أو الصدق الأكبر في قياس الريفية وذلك على مستوى المحافظات بحيث تتلاشى بجانبها قوة كل من المعيارين الآخرين. أما على مستوى المراكز المصرية فقد أوضحت النتائج البحثية ضرورة استخدام المعايير الثلاثة مجتمعة لقياس الريفية لما تبين لكل منها من إسهام معنوي في تفسير تباين درجات الريفية بين المراكز المصرية حيث كان الوزن النسبي تبعا لمقدار هذا الإسهام ٠,٦٦٤ للقوة العاملة الزراعية ثم ٠,٢٤١ لنسبة السكان

الريفيين، ثم ٠,١٧٥ لحجم السكان. أما على مستوى القرية أو المدينة أي على مستوى المجتمع المحلي فقد رأي المؤلف سعيا نحو الدقة العلمية القصوى تبعا لنتائج هذه الدراسة أن يعتبر المجتمع المحلي حضريا إذا كان عاصمة لمركز أو محافظة أو إذا كانت نسبة القوة العاملة الزراعية فيه تقل عن متوسط القوة العاملة الزراعية لمراكز الجمهورية المستبعد منها عواصم المحافظات، وغير ذلك من المجتمعات المحلية تكون هي المجتمعات الريفية.

الفصل الثاني: المتصل الريفي الحضري والثقافة الريفية

المتصل الريفي الحضري: يتضح مما سبق أنه لا يوجد هناك تعريف عالمي متفق عليه لمفهوم "الريفية" أو التريف بصفة عامة. ومن ثم تعتبر ظاهرة التريف والتحضر ظاهرة نسبية تختلف باختلاف الظروف الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما تختلف باختلاف الرؤى المعيارية والأهداف التي من أجلها توسم هذه الظاهرة. وقد ترتب على ذلك ظهور ما يسمى بالمتصل الريفي الحضري Rural-urban continuum. وقد قامت نيوزيلاندة بتعريف طريف للريف والحضر على أساس هذا المتصل، حيث ترى هذه الدولة أن المناطق الريفية هي تلك الخارجة عن المناطق الحضرية التي تسمى مدنا وحواضر. ويحدد مكتب الإحصاءات النيوزيلاندي المناطق الحضرية على أنها تلك المناطق التي يصل عدد سكانها إلى ألف نسمة أو أكثر، ثم قسم نيوزيلاندة إلى ثلاثة نماذج حضرية وأربعة نماذج ريفية. وتعتمد النماذج الريفية على مدى تأثر كل منطقة بالحياة الحضرية وخاصة بالنسبة لمدى شغل سكان هذا النموذج لمهنة داخل منطقة النموذج أو لمهنة في مدينة أو حاضرة قريبة.

وبينما يفيد مكتب الإحصاء النيوزيلاندي بإحصائياته في المقارنة بين الريف والحضر إلا أن الممارسة العملية للتنفيذيين الحكوميين تعتمد على مدى أو نطاق معين من المعايير للتمييز بين الريف والحضر. فهم يعتبرون أنه كلما بعد الناس والمنشآت التجارية عن المناطق الحضرية كلما أثرت الكثافة السكانية المنخفضة والانعزال النسبي على قدرة الناس على الحياة والعمل في المناطق الريفية.

ويتميز الماووريون Maori، وهم شعب نيوزيلاندة الأصلي، بقيم ونظام ثقافي مميز. وبالرغم من أن نسبة الماووريين في المجتمع الريفي النيوزيلاندى تزيد قليلا عن نسبتهم في المجتمع الحضري، إلا أن نسبتهم في المناطق الريفية المنعزلة ترتفع بدرجة ملحوظة حيث تصل على سبيل المثال إلى ٣٠% في منطقة جيسبورن Gisborne وإلى ٧٠% في منطقة نورثلاند Northland.

وتوضح لنا حالة نيوزيلاندة أيضا صورة لمستقبل المجتمعات الريفية، حيث نجد فيها تباينا كبيرا وحركية ملحوظة بين المجتمعات الريفية نفسها. فمن ناحية معينة تختلف مستويات رفاهيتها وخصائصها الديموجرافية بدرجة ملحوظة بين المناطق المختلفة وعبر الزمن أيضا. ومن العوامل المؤثرة على مستوى

رفاهيتها درجة الحيوية الاقتصادية لأنماط استغلال الأراضي فيها، ودرجة قربها من المناطق الحضرية، ومدى جاذبية المنطقة للحياة فيها، والتاريخ الثقافي للمنطقة.

وبالإضافة إلى آثار انخفاض الكثافة السكانية والانعزال على الحياة الريفية، يجب على واضعي السياسات أن يأخذوا في اعتبارهم درجة تباين وحركية كل من هذه المناطق عند توقع آثار سياساتهم وتوجهاتهم لتنمية هذه المناطق.

وقد قسم مكتب الإحصاءات النيوزيلاندي المجتمعات الريفية والحضرية على النحو التالي على متصل طريف يتكون من فئات محددة كل فئة لها خصائصها المحددة:

جدول ٣. تقسيم المناطق الريفية والحضرية النيوزيلاندية وخصائصها

الفئة	الوصف	% للسكان	% للمساحة	عدد السكان بالكيلومتر المربع
المناطق الحضرية الرئيسية	مناطق يسكن بكل منها ٣٠ ألف نسمة أو أكثر، ويوجد منها ١٦ منطقة.	٧٢,٢	١,٩	٥٨٢,٣
المناطق الحضرية الهامشية	مناطق حضرية واقعة بجوار المناطق الحضرية الرئيسية.	٣,٠	٠,٢	٢٥٣,٩
المناطق الحضرية المستقلة	مدن صغيرة ومستقرات لا تعتمد أساسا على المناطق الحضرية الرئيسية وسكانها ألف نسمة أو أكثر.	١١,٠	٠,٦	٢٧٤,٦
المناطق الريفية ذات التأثر الحضري العالي	تقع بالقرب من المناطق الحضرية الرئيسية، يعمل جزء كبير من السكان في المناطق الحضرية الرئيسية، يتواجد بها حدائق تجارية ومزارع إنتاج ألبان تخدم المناطق الحضرية.	٢,٦	٢,٩	١٤,١
المناطق الريفية ذات التأثر الحضري المتوسط	تميل للتجمع قريبا من المراكز الحضرية الرئيسية، ويعمل جزء كبير من السكان في المناطق الحضرية.	٣,٦	٨,٠	٧,٠
المناطق الريفية ذات التأثر الحضري	هي المناطق الريفية النائية Rural Hinterland، وهي الحزام الثري المنتج للزراعة النيوزيلاندية، يعمل جزء كبير من السكان بالمناطق الريفية دون اعتماد يذكر	٥,٧	٣٣,٣	٢,٧

المنخفض	على المناطق الحضرية بالنسبة للعمل.			
المناطق الريفية المنعزلة	تشمل المناطق الجبلية، والمناطق المعزولة عن المراكز الحضرية، وتمثل كثيرا من المناطق المحمية الوطنية، وسكانها رعاة متبعثرون، ومعظمهم من السكان الماووريين الأصليين وخاصة في الشمال.	١,٩	٥٣,١	٠,٦
مجموع المناطق الحضرية.	تشمل جميع المدن الكبيرة والصغيرة والتجمعات التي تبلغ أو تزيد عن ألف نسمة.	٨٦,٢	٢,٧	--
مجموع المناطق الريفية	تشمل المدن الصغيرة الأقل من ألف نسمة	١٣,٨	٩٧,٣	--

Source: www.stats.govt.nz/urban-rural-profiles/default.htm

وهكذا نرى أن المعايير التي تستخدم لبناء المتصل الريفي الحضري تختلف في دول العالم حسب ظروف كل دولة. فبينما كانت المسافة بين المجتمع المحلي المعين وبين المناطق الحضرية الأساسية، بالإضافة إلى الكثافة السكانية، وحجم السكان هي المعايير التي استخدمتها نيوزيلاندة لبناء هذا المتصل كما تبين في الجدول السابق، نجد أن في مصر، كما أظهرت دراسة المؤلف سابق الإشارة إليها أن نسبة السكان الزراعيين في المجتمع المحلي كانت أقوى معايير المتصل الريفي الحضري بالإضافة إلى الوضع الإداري للمجتمع المحلي (من حيث كونه مركزا County seat أم لا).

ولذلك يمكن أن يقام المتصل الريفي الحضري المصري على الأساس المعياري التالي:

أقصى التحضر	←————————→	**أقصى التريف**
عواصم المحافظات مرتبة تصاعديا حسب نسبة الممتهنين للزراعة بقوة العمل بها.	المراكز والمدن مرتبة تصاعديا حسب نسبة الممتهنين للزراعة بقوة العمل بها	القرى والتجمعات السكانية الأخرى مرتبة تصاعديا حسب نسبة الممتهنين للزراعة بقوة العمل بها

الثقافة الريفية: بناءً على مشكلات معايير الريفية سواء كانت أحادية أم متعددة، فقد اتجهت أنظار الباحثين الاجتماعيين إلى منهج النماذج المثلى أو الأنواع النقية Typological procedure، أو ما يسمى بالنماذج المنشأة Constructed types التي تعتبر أداة تحليلية تتمثل في اختيار مخطط مقصود وتجريد وتوليف وإبراز لمجموعة من المعايير ذات الطبيعة الواقعية الملموسة التجريبية والتي تستخدم كأساس للتمييز بين الحالات المختلفة والمقارنة بينها (ماكيني McKinney، ١٩٦٦). ومن ثم يعتبر النموذج الأمثل أو النموذج المنشأ نظاما مبنيا من الخصائص المكونة في إطار نمط مفهومي موحد ومناسب لتقييم وفهم الظواهر التجريبية أو الواقعية.

ومن هنا سننظر إلى الثقافة الريفية على أنها نموذج منشأ مثالي يقابل النموذج الحضري. الثقافة الريفية هي ببساطة طريقة الحياة الريفية بشمول وكامل أبعادها. وإذا كنا قد تحدثنا أعلاه عن المتصل الريفي الحضري، فهو في الواقع محاولة تجريبية عملية إحصائية للتمييز بين المجتمعات الإنسانية حسب درجة ثقافتها الريفية. والثقافة الريفية هي السبيل المفهومي للتعرف على طبيعة المجتمع الريفي وطريقة حياته التي لابد وأن تكون غاية في التعقيد لأنها تشمل الأبعاد الإيكولوجية أي البيئية، والديموجرافية أي السكانية، والاقتصادية، والسيكولوجية، والاجتماعية، والثقافية. وسوف نحاول في الجدول التالي أن نعرض وصفا متقاطبا للخصائص المتقابلة لكل من الحياة الريفية والحضرية لأنهما نموذجان نقيضان يفهم كل منهما من خلال المقارنة بينهما حيث تعرف الأِشياء من أضدادها، أو كما يقول المثل "ومن ضدها تعرف الأشياء."

جدول ٤ . عرض مقارني للثقافة الريفية والثقافة الحضرية

الخصائص الإيكولوجية (البيئية)	
الثقافة الريفية	**الثقافة الحضرية**
استخدامات متجانسة للمكان والأرض.	استخدامات متباينة للمكان والأرض.
انقسامات زمنية واضحة وشديدة.	انقسامات زمنية متباينة وغير ملحوظة.
الانعزال المكاني.	الاتصال المكاني.
شدة الارتباط العاطفي والقيمي بالطبيعة	ضعف الارتباط العاطفي والقيمي بالطبيعة.

بمطرها وحرارتها وجفافها واتساعها.	
حد أدني من الانتقال المكاني (التنقل).	ديناميكية التنقل والحركة.
الخصائص الديموجرافية (السكانية)	
الثقافة الريفية	**الثقافة الحضرية**
صغر الحجم السكاني لانخفاض نسبة السكان للأرض Man-land ratio.	كبر الحجم السكاني لارتفاع نسبة السكان للأرض.
انخفاض الكثافة السكانية لما سبق ذكره	ارتفاع الكثافة السكانية.
ارتفاع نسبة الهجرة الخارجة عن القادمة	ارتفاع نسبة الهجرة القادمة عن الخارجة
ارتفاع معدلي الخصوبة والوفيات.	انخفاض معدلي الخصوبة والوفيات.
ارتفاع نسبة السكان صغار السن.	انخفاض نسبة السكان صغار السن.
الخصائص الاقتصادية	
الثقافة الريفية	**الثقافة الحضرية**
اقتصاد أولي تسوده الزراعة وخاصة المزرعة العائلية.	اقتصاد ثانوي تسوده الصناعة والتجارة وقد تتواجد الزراعة التجارية.
اكتفاء ذاتي .	اعتماد على الاقتصادات الخارجية.
غياب التجارة والتسويق التجاري.	انتشار التجارة والتسويق التجاري.
تكنولوجيا ومهارات متواضعة ولكنها شاملة وضرورية كمهارات صيانة التربة، وإصلاح الآلات، والمحاصيل بمختلف أنواعها، ومقاومة الآفات، والبيطرة ورعاية الحيوان، وإدارة المزرعة اقتصاديا، والتعامل مع المنظمات الريفية.	تكنولوجيا ومهارات متعددة وعالية ولكنها متخصصة للغاية.
حد أدني من انتقالية العمل أو الحراك المهني بين المهن الحالية وعلى مر الأجيال.	انتقالية عمل أو حراك مهني ملحوظ بين المهن الحالية وعلى مر الأجيال.

عدم سيطرة التقييم المالي كمعيار للتبادل.	التقييم المالي هو معيار التبادل الأساسي.
ارتفاع قيمة حب الأرض الزراعية وتملكها.	انخفاض قيمة تملك الأرض الزراعية.
أهمية الزواج كمؤسسة اقتصادية.	الزواج لا يمثل قاعدة اقتصادية هامة.
الخصائص النفسية	
الثقافة الريفية	**الثقافة الحضرية**
انتشار العادات الاجتماعية الآلية.	قلة العادات المنغرسة آليا.
الأهمية النسبية للحاجات الأولية.	وجود قيمة عالية للحاجات العليا الثقافية
التشابه السيكولوجي بين الريفيين.	اختلاف الشخصيات الحضرية.
الرضاء النفسي والسكينة.	الطموح وضعف الرضاء النفسي.
المسالمة وعدم تقبل العنف.	انتشار الصراع والعنف.
الهدوء الجنسي.	الإثارة الجنسية.
قمع الحاجات الشخصية من أجل الأسرة والمجتمع .	سيادة الحاجات الشخصية على متطلبات الأسرة والمجتمع.
الارتباط العاطفي الشديد بالبيئة الريفية.	عدم الارتباط العاطفي الشديد بالبيئة الحضرية.
انتشار نمط الشخصية المحكومة بالتقاليد Tradition-oriented personality.	انتشار الشخصية المحكومة بالذات والآخرين Inner & other directed personalities.
شعور الفلاح بالضعف والاستسلام.	الشعور بالقدرة على المواجهة والتحدي.
الخصائص الاجتماعية	
الثقافة الريفية	**الثقافة الحضرية**
الانعزال الاجتماعي.	انتشار التعاملات الاجتماعية الخارجية.
سيادة العلاقات الاجتماعية الأولية وتركيزها على العاطفية Affectivity، والتوجه نحو الأهداف الجماعية Collectivity orientation،	سيادة العلاقات الثانوية وتركيزها على الحياد العاطفي Affective neutrality ، والتوجه نحو الأهداف الشخصية Personality orientation،

وخصوصية المعايير الاجتماعية (المحسوبية) Particularism، وتغلغل وشمول العلاقات الاجتماعية Diffuseness، والاعتماد على الخصائص الموروثة في التقييم الاجتماعي Ascription.	وعمومية المعايير الاجتماعية Universalism، وخصوصية أومحدودية العلاقات الاجتماعية Specifity، والاعتماد على الخصائص المكتسبة في التقييم الاجتماعي Achievement.
التجانس الاجتماعي وقلة تخصص الأدوار الاجتماعية.	ارتفاع درجة تخصص الأدوار الاجتماعية.
اعتماد التدرج الطبقي الاجتماعي على الخصائص الموروثة (العمر والجنس والعرق) وانخفاض درجة الحراك الاجتماعي.	اعتماد التدرج الطبقي على الخصائص المكتسبة وارتفاع درجة الحراك الاجتماعي بكافة أشكاله المكانية والاجتماعية والديموجرافية.
انخفاض وتسطح بنيان التدرج الطبقي الاجتماعي وزيادة نسبة الطبقة المتوسطة لهجرة الفقراء للحضر بحثا عن العمل وهجرة الأغنياء للتمتع بالحضر.	حدة التدرج الطبقي في المجالات الوظيفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
قوة الرابطة الاجتماعية الميكانيكية المعتمدة على التشابه القيمي والمعياري.	قوة الرابطة العضوية المعتمدة على تباين الأدوار واعتماد بعضها على البعض.
الاعتماد على آليات الضبط الاجتماعي المباشرة وغير الرسمية.	الاعتماد على آليات الضبط الاجتماعي المعتمدة على القانون والنظم الرسمية.
انتشار الأسرة المعتمدة على القرابة والسكن والنسب الأبوي.	انتشار الأنواع المختلفة من الأسرة.
عدم وجود الاتصال الجماهيري.	وجود الاتصال الجماهيري.
عدم وجود الجماعات المصلحية Interest groups والجمعيات الرسمية	وجود الجماعات المصلحية وانتشار الجمعيات الرسمية.
يتم التعليم بصورة أساسية من خلال الأسرة.	التعليم مؤسسة رسمية.
عدم وجود البيروقراطيات أو المنظمات المعقدة.	انتشار البيروقراطيات Bureaucracies.

مركزية السلطة والنفوذ وعلى أسس تقليدية، واختيار القيادات على أسس شخصية غير رسمية.	لامركزية السلطة واعتمادها على المعايير الرسمية والقانونية، واعتماد الأدوار القيادية على معايير رسمية.
الخصائص الثقافية	
الثقافة الريفية	**الثقافة الحضرية**
الانعزال الثقافي.	الانتشار والتبادل الثقافي.
سيطرة القيم المحافظة وانغراسها بشدة.	سيطرة القيم التحررية.
سيطرة التوجهات القدسية والانتمائية.	سيطرة التوجهات الدنيوية والشخصية.
ضعف العقلية التحليلية.	قوة العقلية التحليلية والمنطقية.
سيادة حكم العادات والملتزمات.	ضعف تأثير العادات والملتزمات.
غياب العقلية والمنهج العلمي .	انتشار العلم والاعتماد عليه.
التقييم المقدس لطرق حياة السالفين	عدم تقديس طرق حياة السالفين.
التركيز على الإنجاب Procreation.	عدم التركيز على كثرة الإنجاب.
التركيز على العمل الشاق والتقشف.	التركيز على الكسب السريع والاستهلاك الترفي.
عدم التمييز بين العمل ووقت الفراغ.	التمييز الواضح بين العمل ووقت الفراغ.

المصدر: Gamie، ١٩٧٤: ٤-٥.

وقد أشار المؤلف (جامع، ١٩٧٤: ٥) إلى تحلل الحدود بين النماذج النوعية وخاصة النموذج الريفي الحضري حتى أن الدراسات المتعلقة بالمقارنات الريفية الحضرية لم تعد تعرض فروقا معنوية. فعلى سبيل المثال تبين أن سكان الريف وخاصة المزارعين منهم يبدون أقل تحملا للفروق الثقافية وأكثر احتفاظية بالرغم من وجود فروق أو مديات كبيرة للرأي بين كل من الريفيين أنفسهم والحضريين أنفسهم. كما أظهرت دراسات التواؤم الشخصي عدم وجود فروق ثابتة بين الريفيين والحضريين، وكذلك لم تظهر دراسات الأمراض العقلية والجريمة والانتحار والانحرافات الجنسية فروقا معنوية بين الريفيين والحضريين.

ويرجع جيست وفافا Gist and Fava، (١٩٦٧) غياب تلك الفروق الواضحة بين سلوكيات الريفيين والحضريين إلى أي مما يلي:

١. ربما تكون الفروق السلوكية الريفية الحضرية قد تواجدت في الماضي إلا أنها قد تلاشت نسبيا نتيجة لغزو تخصص العمل وانقسامه للمجتمعات الريفية مما قضى على الاكتفاء الذاتي الريفي، كما قللت وسائل الاتصال والانتقال من عزلة الريفيين.

٢. اختلاف طرق المعاينة واختلاف مفاهيم الريفية والحضرية من دراسة إلى أخرى مما يجعل النتائج غير صالحة للمقارنة.

٣. عدم صدق وثبات مقاييس الاتجاهات والشخصية والسلوك الاجتماعي.

٤. تأثير عوامل أخرى على السلوك البشري مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي والمهنة وغير ذلك بدرجة أكبر من تأثير محل الإقامة ريفيا كان أم حضريا.

٥. عدم صدق المقارنات الريفية الحضرية أحيانا نظرا لإقامة المبحوثين في منطقة ريفية أو حضرية وعملهم في منطقة معاكسة أو نشأتهم في منطقة معاكسة أيضا.

وعلى أية حال فإن النماذج المثلى مثل نموذج الريفية والحضرية في الجدول أعلاه لا تخلو من الفائدة والقيمة النظرية والتجريبية حيث أنها توجه نظرنا بطريقة مركزة إلى النقاط الهامة للحياة الريفية أو الحضرية، كما أنها تساعدنا في اختيار المشكلات البحثية الهامة في الحياة الريفية بالإضافة إلى أنها توجه نظر الباحث نحو فرض فروض بحثية منطقية مما يدعم النظريات القائمة ويساهم أيضا في تجديدها وتطويرها لتكون أكثر صدقا وصحة ومطابقة للواقع التجريبي.





السياحة الريفية في قرية الأسد: تتطلب السياحة الريفية خطوات محددة تتمثل فيما يلي:

١. **تحديد الأهداف الآجلة والعاجلة.**
٢. **تحديد الموارد المتوفرة ومشاهد الجذب السياحي.**
٣. **التشاور مع المنظمات الخارجية والاستعانة بها.**
٤. **إجراء دراسات الجدوى وتوقع الآثار.**
٥. **وضع خطط التسويق.**
٦. **تحديد البدائل.**
٧. **تنفيذ الخطط.**
٨. **رصد وتقييم النتائج.**

الباب الرابع: المجتمع الريفي المحلي

الفصل الأول: تعريف المجتمع الريفي المحلي

لا يوجد هناك في الواقع مفهوم واحد للمجتمع المحلي يتفق عليه العلماء الاجتماعيون وإن كان هناك بطبيعة الحال تشابه فيما بين العديد من هذه التعاريف. وتنطوي معظم التعاريف العلمية للمجتمع المحلي على سمتين رئيسيين، الأولى تختص بالحدود الفيزيقية أو الجغرافية والتي تجعل من المجتمع المحلي وحدة منفصلة ذات كيان مستقل، والثانية تختص بالتجانس الاجتماعي والثقافي والتوافق والتعاون والسلوك الجمعي والعلاقات المتداخلة. وتتباين هذه التعاريف فيما بينها من خلال التركيز المعنوي على إحدى تلك السمتين السابقتين.

وقد قام هيلاري (١٩٥٥: ١١١-١٢٣) بتجميع أربعة وتسعين تعريفا للمجتمع المحلي وحاول أن يتوصل إلى أوجه التوافق بين هذه التعاريف. وإذا حاولنا عرض بعض هذه التعاريف على حساب تركيزها على المفهوم الجغرافي أو المفهوم الاجتماعي نجد بارك و بيرجيس Park and Burgess (١٩٢١: ١٦١) من بين الذين يركزون بصورة شديدة على المفهوم الجغرافي للمجتمع المحلي حيث يقولان أن هذا المصطلح يشير إلى المجتمعات والجماعات الاجتماعية إذا تم النظر إليها من خلال التوزيع الجغرافي للأفراد والمؤسسات التي تتكون منها. ويترتب على ذلك أن يكون كل مجتمع محلي مجتمعا ولكنه ليس من الضروري أن يكون كل مجتمع مجتمعا محليا.

ومن بين الذين يركزون بدرجات متساوية على كلا السمتين السابقتين كل من هيرونيماس Hieronymus (١٩١٧: ٦٠) و شتاينر Steiner (١٩٣٠: ٢٠) و ديفيس Davis (١٩٤٩: ٣١٢، ٣١٥)، و هولي Hawley (١٩٥٠: ٢٥٧-٢٥٨)، و إليوت و ماريل Elliott and Merrill (١٩٦١: ٤٧٥) و ويرث Wirth (١٩٣٣)، إذ يقول الأول أن "المجتمع المحلي يتكون من جماعة أو جمع من الناس يعيشون معا في تقارب فيزيقي في منطقة تتسم بدرجة من التكاثف والتلاصق حيث يعملون معا من أجل المهام الرئيسية للحياة." ويقول شتاينر أن "المجتمع المحلي جماعات من الناس يعيشون معا في منطقة متلاصقة بحيث يفرض عليها موقعها الجغرافي ظهور تنظيم اجتماعي بشكل أو آخر لتحقيق

الرفاهية الاجتماعية والحماية المتبادلة." أما ديفيس فيقول أن "المجتمع المحلي هو أصغر جماعة جغرافية تستطيع أن تنطوي على جميع مظاهر الحياة الإنسانية، إذ أنه جماعة محلية كبيرة بالقدر الذي يكفي انطواءَها على جميع المؤسسات والمراكز الاجتماعية والرغبات والأهداف الإنسانية التي تلزم لتكوين مجتمع إنساني." ويقول إليوت و ميريل أن "المجتمع المحلي ينطوي على جانبين مرتبطين أحدهما جغرافي والآخر سيكولوجي حيث يعتبر من الناحية الأولى توزيعا أو تجمعا أوتلاصقا للناس والمؤسسات، ومن الناحية الثانية يمكن النظر إليه من خلال العناصر النفسية التي تجعله وحدة أو كيانا حيا. وعلى ذلك فالمجتمع المحلي هو مركب اجتماعي معقد بكيان فيزيقي وتوافق سيكولوجي اجتماعي." وأما ويرث، الأخير من هذه المجموعة من العلماء الاجتماعيين، فيقترح أن المجتمع المحلي يتكون من العناصر التالية: "قاعدة جغرافية، توزيع مكاني للأفراد والمؤسسات والأنشطة، حياة جماعية متقاربة على أساس من القرابة والتداخل العضوي، وأخيرا حياة مشتركة تعتمد على الرغبات المتبادلة والمتكاملة."

وهناك مجموعة أخيرة من العلماء الاجتماعيين تركز في تحديدها لمعنى المجتمع المحلي على التوافق بين الناس والانتماء المجتمعي وأسلوب الحياة المشترك والرغبات والقيم المشتركة والجهود المتضافرة. وتنطوي هذه المجموعة على كل من ماكيفير MacIver (١٩٢٨ :٢٢-٢٣) وستروب Stroup (١٩٥٢: ٩) و بلاكويل Blackwell (١٩٥٤: ٥٧-٦٤) و وارنر و هانتWarner and Hunt (١٩٤١: ١٦)، ومورجان Morgan (١٩٤٢: ٢٠) و بوستون Poston (١٩٥٣: ١٥-١٦) و جرين Green (١٩٥٤: ٢٨)، و برونار و هالينبيك Brunner and Hollenbeck (١٩٥٥: ١٥٩، ١٦٣) وآرينزبيرج Arensberg (١٩٥٤: ١١٠) و هولينجشيد Hollingshead (١٩٤٨: ١٣٦-١٥٧). ويعني ماكيفر بالمجتمع المحلي"أية نطاق أو منطقة من الحياة المشتركة قرية كانت أم مدينة، إقليما كان أم قطرا، أو حتى نطاقا أكبر من ذلك، حيث يمكن أن يطلق على هذا النطاق مجتمعا محليا إذا كان مميزا عن غيره، كما لابد لتلك الحياة المشتركة أن تتسم بسمات خاصة تجعل لحدود هذه المنطقة معنى معينا، إذ أنه حينما يعيش الناس معا يكتسبون سمات مشتركة بما فيها من آداب وتقاليد ومنوالات للحديث وإلى غير ذلك من علامات هي في الواقع عواقب للحياة المشتركة." ويقول ستروب أن "المجتمع المحلي يمكن أن يوصف بصورة عامة على أنه يتكون من عدد كبير نسبيا من الأشخاص الذين يتسمون بوعيهم وإحساسهم بأنهم مترابطون معتمدون على منطقة مشتركة يمتلكون استقلالا سياسيا محدودا ويسعون

إلي تحقيق إشباعاتهم الرئيسية من خلال بنيان اجتماعي معقد متغير." وينظر بلاكويل إلى المجتمع المحلي على أنه "مركز لقائمة من المؤسسات الرئيسية المتداخلة والتي من خلال عملها تمكن معظم الناس أن يحققوا حاجاتهم ويكتمل لديهم نوع من الإحساس الجماعي بما يترتب على ذلك من القدرة على العمل الجماعي ككيان متحد." أما وارنر و لانت فقد عرفا المجتمع المحلي في دراستهما ليانكي سيتي الشهيرة بأنه "جمع من الناس يتسمون بتنظيم مشترك ورغبات مشتركة يعيشون في مكان واحد تحت قوانين وتشريعات ومنظمات واحدة." ويرى مورجان أن المجتمع المحلي هو "متحد من الأفراد والأسر يخططون ويعملون عملا جماعيا كوحدة منظمة لتحقيق حاجاتهم المشتركة." أما بوستون فيعتقد أن مصطلح المجتمع المحلي يستعمل للدلالة على "منطقة جوارية قد يتواجد بها مهام وروابط جماعية مشتركة كما وقد يوجد بها مجموعة متباينة من الرغبات والخدمات المتبادلة وحيث يتعارف الناس بعضهم ببعض في الوقت الذي يمتلكون فيه قدرا من التحكم في مصيرهم الجمعي." وبالطبع يمكن لهذه الظروف أن تتواجد في المجتمع المحلي الصغير كما يمكن لها أن تتواجد أيضا في منطقة جوارية محلية في إحدى المدن الكبيرة.

وأما العلماء الاجتماعيون الباقون ممن سبق ذكرهم في هذه المجموعة الأخيرة فيهتمون بصورة خاصة بالتركيز على ديناميات التفاعل الاجتماعي والعلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات والمناطق المختلفة، فيرى هولنجشيد أن أعضاء الجماعات المختلفة ينغمسون في علاقات تبادلية انتظامية، وهذه العلاقات هي التي تكون البنيان الاجتماعي للمجتمع المحلي. كما يشير إلى أن الأفراد المنتمين إلى طبقات اجتماعية متباينة ينغمسون في أنماط متباينة من العلاقات الاجتماعية. ويشير جرين إلى أن ديناميات المجتمع المحلي تتواجد في الحياة الاجتماعية ومتحداتها حيث ينظر إلى المجتمع المحلي على أنه شبكة من الجماعات المترابطة والمتداخلة. أما برونر و هالينبيك فيقولان أن المجتمع المحلي هو "مجموعة من الناس يقطنون منطقة محددة يتحدون ويتفاعلون داخلها، ويصبحون من خلال هذا التفاعل على وعي بوحدتهم المحلية، كما يقيمون الوسائل التي تمكنهم من العمل بقدرات جماعية ويتشاركون في تعديلهم لبيئتهم الطبيعية والتأقلم عليها.

وتعبر ديناميات الحياة في المجتمع المحلي عن نفسها من خلال الرغبات والحاجات المحددة والوسائل التي أقيمت من أجل تحقيقها." وأخيرا يجسد كونراد آرينزبيرج هذا الاتجاه في حديثه عن أسلوب دراسة المجتمع المحلي حين يقول أن الأسلوب المجتمعي المحلي هو دراسة مشكلة معينة في طبيعة أو ارتباطات أو ديناميات السلوك الاجتماعي والاتجاهات ومقارنتها بالسلوك والاتجاهات المحيطة بتلك الخاصة بالأفراد المكونين لحياة مجتمع محلي معين. وبذلك يصبح هذا الأسلوب أسلوبا مقارنيا ينقل التفاعل الاجتماعي من النطاق المحلي إلى النطاق الوطني حيث يصبح جانبا من جوانب التفاعل الاجتماعي للمجتمع الأكبر.

أما الزلاقي، متأثرا ببنائه العلمي كعالم للاقتصاد الزراعي، فقد عرف المجتمع الريفي كمورد بشري فقط في البنيان الاقتصادي الريفي حيث عرف المجتمع الريفي المحلي كما يلي:

المجتمع الريفي هو الجزء من المجتمع الذي يشمل القدر من الموارد الإنسانية التي يضمها البنيان الاقتصادي الريفي بما فيه الزراعي حيث يجرى تمثيل رواية الحياة الإنسانية الريفية على مسرح الموارد الأرضية الريفية بما فيها غير الزراعية. فالممثلون في هذه الحالة هم سكان البنيان الاقتصادي الريفي بما فيه الزراعي بوصفهم منتجين ومستمتعين في آن واحد (الزلاقي، مرجع سبق ذكره: ٢).

أما هلول (١٩٨٨: ١٧-٢١) فقد عرض بعض التعاريف الخاصة بالمجتمع الريفي المحلي من أولاها تعريف هيرونيماس R. E. Hieronymus الذي يرى أن المجتمع المحلي جماعة أو صحبة من الناس يعيشون قريبين نسبيا من بعضهم في شكل تجمع بمنطقة متلاصقة وأصبحوا يتعاملون مع بعضهم فيما يتعلق بالاهتمامات الرئيسية للحياة." وكذلك عرض تعريف ساندرسون Sanderson الذي يقول أن "المجتمع المحلي هو جماعة من الناس في منطقة محلية وأن الأرض التي يشغلوها إن هي إلا الأساس الطبيعي للمجتمع المحلي. أما قرب أو بعد الناس عن بعضهم فإن ذلك يتوقف على الخواص الجغرافية للمنطقة التي يعيشون فيها، فقد يصل قطر المجتمع المحلي حيث يقيم الناس في أماكن متناثرة إلى ٢٥ أو حتى ٥٠ ميلا، ومع ذلك يعتبر مجتمعا محليا حقيقيا، وأن الناس يتعاملون مع بعضهم البعض فيما يتعلق بتحقيق اهتماماتهم المشتركة وزيادة هذا التعامل الاختياري هي مقياس لدرجة الوعي بالمجتمع المحلي خاصة حيث يتم هذا التعامل من خلال المنظمات والمؤسسات التي تخدم منطقة محلية ذات معالم واضحة نسبيا للسكان المقيمين بها. وعادة ما تتركز المنظمات والمحال التجارية التي تخدم المجتمع المحلي

في قرية والتي تكون بمثابة مركز للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والاهتمامات المشتركة للمجتمع المحلي." وذكر هلول تعاريف أخرى خاصة بـ لوري نلسون Lowry Nelson، وإنسمينجر Ensminger وعبد المنعم شوقي وصلاح العبد وهي جميعا لا تختلف في جوهرها عما سبق ذكره.

وعموما فمهما تباينت التعاريف السابقة أم تشابهت فلابد لأي مجتمع محلي معين أن يوفر لسكانه كلا من المقتضيات التالية:

١. الأمن على الحياة وعلى الممتلكات وذلك من خلال نظام حكم فعال (المؤسسة السياسية).
٢. الإشباع الاقتصادي وذلك لحاجات الغذاء والكساء والإيواء والارتواء والدواء، وذلك من خلال مقتصد معين صيدي كان أم رعوي، أم زراعي، أم زراعي صناعي، أم صناعي، أم تجاري، أم أي خليط من ذلك (المؤسسة الاقتصادية).
٣. الرعاية الصحية وذلك من خلال المنظمات والهيئات الصحية الجماهيرية (المؤسسة الصحية).
٤. الاستغلال البناء لأوقات الفراغ من خلال الهيئات الترفيهية والثقافية.
٥. اعتناق المعايير والقيم الأخلاقية وذلك من خلال نظام أخلاقي يعتنقه المجتمع ويدعمه (المؤسسة الدينية).
٦. التنمية الثقافية وتلك من خلال المؤسسات التعليمية والتثقيفية (المؤسسة التعليمية).
٧. أساليب التعبير الحر التي تستطيع من خلالها جميع عناصر المجتمع التعبير عن رأيها سواء كان ذلك من خلال منظمات معينة أو وسائل إعلامية معينة (مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الإعلامية).
٨. الممارسة الروحية والتشجيع الديني وذلك من خلال المؤسسات والهيئات الدينية في المجتمع المحلي (المؤسسة الدينية).

وبناءً على ما سبق يمكننا أن نقدم تعريفا للمجتمع الريفي المحلي بأنه مجموعة من السكان الريفيين تمكنوا من العيش معا لفترة طويلة ويشتركون مع بعضهم في وحدة ثقافية في الإيمان بقيم عامة ورغبات

مشتركة وينغمسون في علاقات اجتماعية نشطة تتجسد في نظم ومنظمات ومؤسسات اجتماعية مستقرة وديناميكية في منطقة محددة جغرافيا واجتماعيا وذلك لمدة طويلة تجعل من أنفسهم وحدة اجتماعية محددة في نظرهم ونظر الآخرين تتميز بالترابط والصلابة الاجتماعية وبالانتماء العاطفي والوجداني والثقافي وتحقق لهم إشباعا فريدا لحاجاتهم المادية والنفسية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني: البنيان الإيكولوجي للمجتمع الريفي وأنماط الاستيطان الريفي

بنيان المجتمع الريفي: هناك نماذج كثيرة تم من خلالها وصف وتحليل المجتمع الريفي، وهي متشابهة إلى حد كبير. من هذه النماذج النظر إلى المجتمع الريفي على أنه له بنيانان فرعيان متكاملان أحدهما مادي والأخر معنوي. البنيان المادي عبارة عن شكل ملحوظ معين كالبناء المعماري، يتكون من أنماط الإقامة، والموارد الطبيعية، والموارد المادية التي هي من صنع البشر، والموارد البشرية المتمثلة في السكان الريفيين أنفسهم. أما الجانب المعنوي فهو الجانب الاجتماعي المتمثل في التنظيم الاجتماعي الريفي بما فيه من مؤسسات اجتماعية ومنظمات اجتماعية وثقافة وقيم اجتماعية ونظام تدرجي طبقي اجتماعي وقيادة ريفية ونظم للثواب والعقاب ومواجهة للانحراف الاجتماعي بأشكاله المختلفة.

وسنتناول في هذا الفصل بعضا من هذه الجوانب المادية مع ذكر مثال للتدخل التنموي لعلماء الاجتماع الريفي فيها، أما الجانب المعنوي فسيتم تناوله في الفصل التالي وبقية هذا المؤلف.

أنماط الإقامة أو الاستيطان الريفي: تنقسم أنماط الاستيطان الريفي عامة إلى نوعين رئيسين: مجموعة الاستيطان المجمع، ومجموعة الاستيطان المبعثر. وبين هذين النوعين الرئيسين نجد خلائط مختلفة من هذين النوعين في جميع أنحاء العالم. وهناك نقاط أساسية لابد من اعتبارها عند النظر إلى أي من هذه الأنماط الاستيطانية تتمثل فيما يلي:

١. يتواجد النوعان الرئيسان المجمع والمبعثر في الجزء المسكون من العالم بصورة متداخلة وليس بصورة منفصلة بالضرورة، وذلك منذ بدء الخليقة حتى الآن.

٢. لا زالت النظرية التي يدعيها بعض الاجتماعيين الريفيين والتي تنص على تحول الاستيطان القروي المجمع إلى الاستيطان المزرعي المتناثر غير مقبولة، ولا زالت موضع التحدي والشك. ذلك لأن جمهرة العلماء الاجتماعيين الريفيين لا يعتقدون أن أيا من النمط الاستيطاني المجمع أو المبعثر هو صورة أصلية تتحول من حال إلى حال.

٣. تتعدد بل وتتعقد العوامل المسئولة عن تحديد البيئة السكنية والنمط الاستيطاني.

وعلى سبيل المثال فقد عدد الاجتماعيون الريفيون[4] الأنماط الاستيطانية الريفية التالية:

١. **المزارع المتناثرة**: فيها يعيش المزارع وسط مزرعتة، ويتباعد نسبيا عن جيرانه.

٢. **القرى**: وهو النمط السائد في مصر وكثير من دول العالم.

٣. **القرى الخطية**: تتواجد المساكن حول طريق أو مجرى مائي أو طريق مواصلات، وتلتصق المزارع بالطرق مكونة شريطا أيضا من الأراضي الزراعية. وهو أيضا منتشر في جميع أنحاء العالم.

٤. **القرية المستديرة أو الأنماط الاستيطانية الدائرية**: تتواجد المنازل في دائرة تحيط بمنطقة مركزية خدمية، حيث يتواجد المنزل وحديقته في رأس مثلث حول المنطقة المركزية. وبذلك تتواجد المنازل بجوار بعضها كما هو الحال في بعض القرى الإسرائيلية حيث تندر الأراضي المروية.

٥. **الاستيطان حول تقاطع الطرق وحول المراكز السوقية** Cross-roads and market center settlements: وهى منتشرة في مناطق كثيرة من العالم وتعتمد على عوامل اقتصادية تتعلق بالمكان وعرض وتوزيع السلع، حيث تقوم هذه المراكز بتوفير السلع والخدمات، ولذلك فهي مسكونة في معظمها بالتجار وأصحاب الخدمات المختلفة.

٦. **العزب** Hamlets: وهى قرى صغيرة تبعد عن القرى الكبيرة نسبيا أو على حواف القرى الكبيرة.

٧. **أنماط أخرى**: وهى تجمعات سكنية تتواجد لأغراض محددة مثل الكنائس أو المعابد أو المشاهد السياحية.

هذا وقد ناقش الدكتور مهندس فاروق حيدر (١٩٩٤: ١٣٣-١٤٣) ما أسماه "نظريات تخطيط القرية" حيث لخص أبعاد تخطيط القرية بتقسيم نظريات تجمعاتها إلى ثلاثة أنواع هي:

١. تجمعات متفرقة Scattered settlements theory.

---

[4]See, for example, J. B. Chitambar. *Introductory Rural Sociology*, Second edition. New Delhi: New Age International Publishers, 1997, pp. 126-127.

٢. تجمعات متجمعة Gathered settlements theory.

٣. نظرية التجمعات نصف المتجمعة Semi-gathered settlements theory.

مدخل تعريفي لنظم الحيازة المزرعية والاستيطان الريفي كمثال للتدخل التنموي لعلم المجتمع الريفي: توجد هناك أنواع عديدة من الأنماط الحيازية المزرعية بالأراضي الجديدة، حيث يمكن أن يكون لكل منها أثره المباشر على الإنتاج والإنتاجية المزرعية من ناحية، وعلى الأوضاع الاجتماعية والاستيطانية الريفية من ناحية أخرى، إذ يؤدى الاستغلال الحكومي والشركات العامة على سبيل المثال إلى تحقيق أنماط اقتصادية واجتماعية تختلف عن تلك التي تنتج عن أنماط استغلال الأشخاص أو الشركات الخاصة.

ويتوقف اختيار النمط أو المنوال الأمثل للحيازة المزرعية على الأهداف الإستراتيجية لاستغلال الأراضي الجديدة، سواء كانت توسيع قاعدة الملكية الزراعية، أو توفير فرص عمالية، أو توسيع قاعدة الإنتاج الوطني، أو تكوين مجتمعات زراعية طليعية نموذجية، أو إيجاد وتكوين المجتمعات الزراعية الصناعية التجارية، أو إيجاد قطاع زراعي حكومي لتنفيذ الخطط الحكومية للإنتاج والتنمية الزراعية، أو جذب رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية للإسهام في التنمية الزراعية، أو تهجير أكبر عدد ممكن من السكان لتخفيف الكثافة السكانية عن المناطق القديمة، أو لتوطين السكان البدويين للانتفاع بطاقاتهم البشرية وتنميتها وتحويل انتماءاتهم القبلية وخلق انتماءاتهم الوطنية وتنميتها، أو لبعض هذه الأهداف مجتمعة أو لغير ذلك من أهداف.

كما ويتوقف النمط الأمثل للحيازة المزرعية أيضا على طبيعة الأراضي الجديدة وإيكولوجيتها، سواء كانت أراضى بحيرات مجففة، أو أراضى طينية أو جيرية أو رملية أو غدقة أو حشائشية بالدلتا أو خارجها، وإلى غير ذلك من ظروف أخرى. فالثقافة السائدة للمنتفعين أو المستغلين الجدد للأراضي الجديدة تحدد النمط الحيازى الأمثل كذلك. فالسكان القرويون التقليديون الذين اعتادوا حياة المجتمعات الريفية القروية الكثيفة لا يتواءمون بسهولة مع نمط الاستيطان المزرعي ذي المزارع المتناثرة المتباعدة نظرا لعدم قدرتهم على إدارة هذه المزارع الكبيرة نسبيا من ناحية، ولاعتيادهم على الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التقليدية الكثيفة من ناحية أخرى.

وفى العصر الذهبي لمنشأ الإيكولوجيا الريفية، وذلك في عام ١٩٣٠، ذكر سوروكن وزيمارمان وجالبين Sorokin, Zimmerman and Galpin (١٩٢٩: ٢٧٣-٢٨٧) أن أنماط الاستيطان والحيازة المزرعية تتأثر في تطورها ونشأتها بعوامل ثلاثة رئيسة:

١. **الظروف الطبيعية**: تحدد تضاريس الأرض وطوبوغرافيتها الأنماط الاستيطانية، فالأراضي المسطحة تساعد على تكوين القرى كنمط استيطاني، أما الجبال فتؤدى إلى تكوين الأنماط الاستيطانية المبعثرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤثر طبيعة التربة على تكوين الأنماط الاستيطانية كما سبق الذكر أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك تؤثر الموارد المائية على تكوين الأنماط الاستيطانية، إذ تحدد كمية المياه المتوافرة حجم المناطق الاستيطانية التي يمكن أن نعيش عليها.

٢. **الظروف** الاجتماع**ية**: حيث قد أدى تطور حياة الإنسان البدائي من الأسرة البسيطة إلى جماعات أكبر مثل الأسرة الممتدة ثم البطون والعشائر والقبائل إلى تكوين القرى أو أنماط الاستيطان المجمعة التي كانت توفر أيضا الحماية والقوة والتعاون المتبادل. ومع التحول إلى الحياة الزراعية والنظم الإقطاعية كان أرباب الأرض يفضلون تجميع الفلاحين في قرى أيضا ليسهل التحكم فيهم وإدارتهم، وإن كانت بعض هذه النظم الإقطاعية كانت تفضل الأنماط الاستيطانية المتناثرة للفلاحين أيضا.

٣. **الاقتصاد الزراعي**: لقد فرضت المراحل المختلفة للتنمية الزراعية أنماطا مختلفة من الاستيطان الريفي. فلم تشجع مرحلة الزراعة البدوية غير المستقرة على تكوين أنماط استيطانية ثابتة. ولم تكن كذلك الأنماط الاستيطانية الريفية مستقرة دائمة في مرحلة إعادة توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، أما في ظل مرحلة الحيازة الثابتة المستمرة للأراضي الزراعية فقد تكونت الأنماط الاستيطانية الريفية بصورة مستقرة سواء في الأنماط المجمعة أو المبعثرة. أما الآن في مرحلة التخصص الزراعي فالاتجاه يميل نحو الأنماط الاستيطانية المبعثرة. (ولمزيد من التفصيل حول ديناميات فعل هذه العوامل الثلاثة يمكن الرجوع للتفاصيل في المرجع المذكور أعلاه.)

وفيما يلي عرض موجز لبعض الأنماط الحيازية المزرعية الشائعة بما لكل منها من إيجابيات وسلبيات.

أولا: المزرعة الصغيرة Small holder farm: يعتبر هذا النمط الحيازى أكثر الأنماط انتشارا في مصر، حيث يتراوح حجم المزرعة من أقل من ١ –٨ فدان. وعادة ما يعمل هذا النمط تحت ظروف محدودة من الميكنة الزراعية حيث يمكن للأسرة الزراعية المتوسطة المكونة من ستة أشخاص أن توفر ٦٠٠ يوم عمل سنويا مما يكفى لزراعة حوالي عشرة أفدنة مرتين سنويا. وهناك بطبيعة الحال مجال لتحسين الدخل الخاص بالمزارع الصغير من خلال تربية الحيوان والدواجن، وكذلك أيضا من خلال استدخال المحاصيل عالية القيمة النقدية مثل الخضر والفاكهة.

الاحتياجات الأساسية: يحتاج هذا النمط الحيازى إلى كل مما يلي:

- شبكة كثيفة من المرافق والخدمات (البنية التحتية).
- أرض مستصلحة ومستزرعة إلى حد كبير، أو إلى الغذاء والمأوى في فترة الاستزراع إذا سُلمت الأرض لصغار المزارعين قبل اكتمال عملية الاستزراع.
- المعاونة المالية والفنية وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى على الأقل من الاستيطان.

المميزات: يتسم هذا النمط بالمميزات التالية:

١. الاستغلال الأقصى للعمالة الأسرية، إذ تتطلب المراحل الأولى من العملية الاستصلاحية الأرضية مقادير كبيرة من قوة العمل لحفر المصارف والقنوات الرباعية والوسيطة، وهو عمل كلما أمكن إسراعه كلما أمكن الإسراع بتوصيل الأرض إلى المرحلة الإنتاجية فوق الحدية.

٢. ارتفاع المستوى الحافزي للعمالة الزراعية، وهذا يرجع إلى افتخار المنتفع بملكية الأرض الزراعية وارتفاع معنوياته لامتلاكها، خاصة وأنه كان من قبل في معظم الأحيان فلاحا أو عاملا زراعيا معدما أو ممتلكا لقطعة ضئيلة غير حيوية من الأرض الزراعية. ويدفع شبح الفقر هذا المزارع الصغير إلى الإنتاج الجيد لتحقيق دخل يؤمنه من هذا الفقر. وبمجرد أن يحقق المزارع الصغير دخلا يحقق له هذا الأمن يتجه مباشرة معظم هؤلاء الزراع نحو مشاريع أكثر ربحية وأكثر مغامرة مثل الخضر والإنتاج الحيواني والداجنى التجاري. والمقصود هنا هو إدراك أن تحول الإنتاج الزراعي من الكفاف إلى التجارة قائم وممكن في ظل نمط المزارع الصغيرة.

٣. الاكتفاء الذاتي للمزارع الصغير، وذلك على الأقل من خلال مزرعة فناء منزله.

٤. إزالة الفقر وتحقيق عدالة توزيع الدخل، وهى ميزة ذات أهمية عالية إذا كنا بصدد تحقيق التنمية الريفية الحقيقية.

٥. تحقيق الحد الأقصى من بناء وتنمية العنصر البشرى الريفي، وتكوين المجتمع المحلى، والبناء المؤسسي في المجتمعات الريفية.

جوانب القصور: وبالرغم من الحماس الذي يظهره صغار المزارعين في ظل هذا المنوال الحيازى إلا أن المشاريع التي تنفذ هذا النمط لا تنجح بالضرورة وذلك للأسباب التالية:

١. قصور المعرفة والمهارة الفنية وعدم كفايتهما لدى المنتفعين، حيث لا يعلم الكثير من هؤلاء الحائزين الصغار عن وجود البرامج الزراعية الحكومية مثل برنامج الجبس الزراعي على سبيل المثال، ذلك البرنامج الذي لم يستفد منه هؤلاء الزراع إما لعدم إدراكهم لوجوده أو لعدم إدراكهم لمدى ضرورة الجبس وفائدته في استصلاح الأرض. ومن ثم يستلزم هذا المعوق تدريبا فعالا لصغار المزارعين وخاصة في المراحل الأولى من الاستيطان.

٢. عدم وجود أو عدم كفاية الفائض الإنتاجي للتسويق، وذلك نظرا لصغر حجم المزارع، مما يجعلها تقصر عن إيجاد فائض إنتاجي بعد الاستهلاك المنزلي يساهم في استرداد تكاليف استصلاح الأرض. وغالبا ما يحصل مثل هؤلاء المزارعين على دخولهم النقدية من اشتغالهم كعمال زراعيين أو غير زراعيين بالإضافة إلى أسعار البقايا الضئيلة من محاصيلهم بعد استقطاع البنوك لسلف مستلزمات الإنتاج التي حصل عليها المزارعون من قبل. ويمكن مواجهة هذا المعوق من خلال تنشيط الأنشطة التعاونية وتأسيس مختلف أنواع التعاونيات، أو من خلال إدماج المزارع الصغيرة مع مزرعة أو مزارع تجارية كبيرة أو إقطاعيات خاصة أو حكومية.

٣. صعوبة أو استحالة إقامة المجمعات الزراعية الصناعية، نظرا لعدم وفرة الفائض الإنتاجي أولا، ثم الارتفاع الكبير لتكاليف تجميع ونقل المنتجات الزراعية من المصادر أو من المزارع المتعددة، ويصبح بذلك من الاستحالة اقتصاديا تجميع كمية جيدة النوع من المنتجات الزراعية تكفى لتشغيل مصنع

زراعي. وهنا تأتى مرة أخرى أهمية التعاونيات أو إدماج المزارع الصغيرة مع المزارع التجارية أو الإقطاعيات الخاصة أو العامة.

٤. انخفاض، أو أحيانا انعدام، الكفاءة الاقتصادية للحصول على رأس المال. فماذا يستطيع المزارع الصغير أن يفعل في مواجهة بعض العمليات التي تحتاج إلى مقادير كبيرة من رأس المال خاصة في ظل القصور المعروف في الأنظمة التعاونية القائمة؟

٥. محدودية فرص تشغيل الآلات الزراعية، وانخفاض كفاءة تشغيلها، حيث يمثل ذلك بطبيعة الحال إحدى المعوقات الموروثة في النظام الحيازي الصغير، وحيازاته الضئيلة المفتتة.

٦. انخفاض كفاءة الحصول على المدخلات الزراعية وتوفيرها بصفة عامة، حيث تتطلب هذه الكفاءة مهارات إدارية وتنظيمية عالية في التكوين المهارى والشخصي للفلاح الصغير.

٧. ضعف الحيوية البنيانية Structural viability والقدرة البنائية الاتزانية Structural homeostasis للمنشأة الزراعية أو المزرعة نظرا لصغر حجمها وضعف مقوماتها، مما يجعلها ضعيفة المواءمة، هزيلة المقاومة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والأيكولوجية الصعبة أو الطارئة. وتعتبر هذه الخاصية في الواقع محصلة تفاعل مختلف العوامل المحددة لمدى حيوية النمط الحيازى ونجاحه. فماذا يمكن أن يؤدى الاستغلال الأقصى للعمالة الأسرية في ظل محدودية الدخل وانعدام الفائض الإنتاجي لدى المزارع الصغير؟ وكذلك ماذا يمكن أن يؤدى إليه ارتفاع المستوى الحافزى للعمالة في ظل قصور المعرفة والخبرة والمهارة الفنية وضعف القدرات الاقتصادية الإدارية لدى المزارع الصغير؟

٨. عجز المزارع الصغير في حالة انهيار أو فساد الخدمات والمرافق التي تدار ويتم التحكم فيها من خارج حدود المجتمع المحلى الريفي مثل الكهرباء أو مداخل الري الرئيسية.

٩. صعوبة استمرار مهنة الزراعة لدى الجيل الثاني لصغار المزارعين نظرا لتفتت الحيازة من خلال التوريث. ولذلك يسعى معظم الجيل الثاني نحو الاشتغال في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي.

١٠. ضعف القدرة المالية لدى المزارع الصغير التي تلزم أحيانا لمواجهة تكاليف البنية الأساسية وتكاليف تشغيل المحاصيل الدائمة كالفاكهة، وكذلك لمواجهة احتياجات المعيشة خلال الفترة الطويلة بين وقت إقامة (بدء زراعة) هذه المحاصيل الدائمة والحصول على عائد إنتاجها.

ثانيا: المزرعة العائلية المتوسطة وتمليكها للخريجين: Medium size family farms: تقع المزرعة المتوسطة بين المزرعة الصغيرة سابقة الذكر أعلاه والمزرعة التجارية. فعندما تتم ميكنة معظم العمل المزرعي تستطيع أسرة تتكون من ستة أشخاص زراعة ما يقرب من أربعين فدانا. ومع ذلك فإن مثل هذه المزارع المتوسطة تعتبر صغيرة لدرجة تمتلك معها جراراتها وآلياتها الخاصة. ومن ثم فهي تحتاج لتعاون ما يقرب من عشرة مزارعين لتحقيق ذلك، أو تحتاج إلى شركة آلات زراعية لتنفيذ عملياتها الزراعية المميكنة.

المميزات: تتميز هذه المزارع بوجود مجال كافي للتخصص الزراعي والتوسع الرأسي فيها. فيمكن للإنتاج الحيواني والداجني أن ينشط فيها بصورة مربحة. ويمثل نشر المزارع المتوسطة خطوة منطقية على طريق تنمية الزراعة المروية. كما يستطيع الزراع هنا المشاركة في عمليات استزراع الأراضي وتحسينها. إلا أن هذه المزارع تحتاج إلى اختيار جيد لشباب المزارعين القادرين ماليا نسبيا والذين تتوافر لديهم المعرفة الزراعية الكافية ورغبة قوية في الزراعة وتحسين أوضاعهم. وبصفة عامة تتميز هذه المزارع المتوسطة بنفس مميزات المزارع الصغيرة عدا القلة النسبية لعدد المنتفعين، كما أنها تتحرر من كثير من معوقات ومشاكل المزارع الصغيرة.

وتوفيرا لفرص العمل للخريجين، وتفاديا لبعض أوجه قصور النمط الحيازي السابق، وعلى غير ما حدث ويحدث حاليا، نص القرار الوزاري رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٦م ضمن قواعد وشروط الانتفاع للخريجين على أن يكون حجم المزرعة، أو أن تكون معدلات التوزيع ثلاثين فدانا للفرد المؤهل لهذا النمط الحيازي. وهنا يتوقع أن تتحقق المزايا التالية:

١. إمكانية تطبيق المعارف والتكنولوجيا العصرية، حيث يميل الخريجون إلى امتلاك المهارات التكنولوجية العصرية المرتبطة بالتسميد والأعمال المزرعية وانتقاء المحاصيل والبذور المحسنة .... إلى آخره من الأنشطة والأساليب المزرعية العصرية.

٢. إمكانية توفير فائض تسويقي كبير مما يتيح الفرصة لإقامة المجمعات الزراعية الصناعية.

٣. إمكانية تطبيق الميكنة الزراعية، وذلك للاتساع النسبي لحجم المزرعة، مما يمكن من تشغيل الآلات الزراعية.

٤. ارتفاع المستوى الحافزي للخريج نظرا لإحساسه وافتخاره بملكية الأرض كما هو الحال بالنسبة للمزارع الصغيرة في النمط الحيازي السابق.

أوجه القصور: وبجانب هذه المزايا سابقة الذكر أعلاه فإن هذا النمط الحيازى يتسم بأوجه القصور التالية:

١. ميل الخريجين نحو الاتجاهات النظرية وقلة خبرتهم العملية، بالإضافة إلى ضعف قدراتهم المالية. وقد أظهرت بعض الدراسات التي أجريت بواسطة المركز الدولي للتوطين والتنمية الريفية لتقييم مشروع تمليك الخريجين في قطاعات النهضة والحامول وصان الحجر والتحدي ومصر الوسطي وذلك على ١٠١٥ خريجا أن أكثر الخريجين نجاحا هم أكثرهم خبرة ومقدرة مالية.

٢. صعوبة تحقيق التوقيت السليم للعمليات الزراعية، بمعنى عدم القدرة على توفير العمالة الموسمية الكافية في الأراضي الجيدة، وذلك في قمة مواسم الزراعة والحصاد، وذلك بالرغم من إمكانية تطبيق الميكنة الزراعية أو تطبيقها بالفعل بصورة كبيرة. ونتيجة لذلك يتأثر الإنتاج المحصولي نتيجة لذلك التأخير سواء في الزراعة أو في الحصاد.

٣. ضعف الحيوية البنيانية للمنشأة الزراعية أو المزرعة، حيث يتشابه هذا النمط الحيازي في ذلك مع النمط الأول، وذلك لأن الحيوية البنيانية هذه والقدرة على التطور والنمو لا يمكن أن يتما بصورة فعالة إلا في ظل التكامل الاقتصادي سواء في الدورة المحصولية أو في التصنيع أو التسويق أو الحصول على المدخلات الزراعية، بالإضافة إلى التكامل الإيكولوجي (أي علاقة الأنشطة الزراعية بطبيعة التربة والبيئة المحيطة فيزيقيا وزمنيا)، والتكامل في البنية الأساسية، والتكامل المجتمعي المحلى، حيث أن كل ذلك لا يمكن أن يترك في غيبة من التخطيط والتنسيق والتوجيه المركزي والاكتفاء بما يحدث طبيعيا وتلقائيا بين الخريجين أنفسهم. وقد أوضحت دراسة المركز الدولي للتوطين والتنمية الريفية عن تقييم مشروع توزيع

الأراضي على الخريجين افتقار جميع مناطق الخريجين للكثير من مرافق الخدمات الأساسية والضرورية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بنوعية التربة كزيادة المساحات البور، ووجود التربة الصخرية والصماء، والأراضي شديدة القلوية، بالإضافة إلى مشكلات الري والصرف وقصور الجمعيات التعاونية في توفير الميكنة ومستلزمات الإنتاج ووسائل التسويق الفعالة وغير ذلك من مشكلات لا يمكن مواجهتها في غيبة التكامل والتخطيط والتوجيه المركزي.

ثالثا: المزارع الحكومية أو الشركات الزراعية العامة Public estates or companies: تعمل المزارع الحكومية والشركات الزراعية العامة بطريقة تختلف تماما عن المزارع الصغيرة أو مزارع الخريجين، حيث تعتمد الشركات العامة بصورة رئيسة على مبدأين رئيسيين هما الإدارة الاحترافية Professional management والقوة العاملة الدائمة والموسمية Permanent and seasonal labor.

المميزات: يتسم هذا النمط بالمميزات التالية:

١. ضخامة الفائض الإنتاجي التسويقي مما يسمح بإقامة المجمعات الزراعية الصناعية.

٢. توفير نوعيات متباينة من الأعمال والوظائف الماهرة وغير الماهرة، إذ أن حجم المزرعة الكبيرة وتطور المستوى التكنولوجي ورقيه يؤديان إلى إيجاد فرص العمالة الريفية الجديدة كالمديرين والمحاسبين والميكانيكيين والعديد من غير ذلك ومن الوظائف التي لا تتوفر عادة بالمناطق الريفية.

٣. إمكانية تطبيق الميكنة الزراعية الشاملة وتحقيق كفاءة تشغيل الآلات، وذلك نظرا لضخامة حجم المزرعة.

٤. ارتفاع المستويات المعرفية والمهارية والتكنولوجية.

٥. قوة الحيوية البنيانية للمنشأة الزراعية أو المزرعة والناتجة عن إمكانية المواءمة والتعامل مع البيئة المحيطة والتي غالبا ما تكون بيئة صحراوية قاحلة، وإمكانية إحداث التكامل الاقتصادي والبيئي والتحتي البنيوى والمجتمعي المحلى، وارتفاع كفاءة الحصول على المدخلات الزراعية والحصول على رأس المال.

أوجه القصور: وفى نفس الوقت يتسم نمط الشركات الزراعية العامة بأوجه القصور التالية:

١. صعوبة توافر العمالة الموسمية مما يترتب عليه صعوبة تحقيق التوقيت السليم للعمليات الزراعية في مواسم الزراعة والحصاد.

٢. عدم توافر الأعداد الكافية من المديرين المحنكين، إذ تتطلب المزارع الكبيرة أشخاصا ذوى مهارات إدارية وفنية وقدرات عالية في التحليل المالي وإدارة العاملين والعلاقات الإنسانية، بالإضافة إلى الخبرات الزراعية. وعادة ما يندر وجود مثل هذه الكوادر المدربة في سوق العمالة المصرية.

٣. صعوبة توفير العمال المهرة والفنيين في مختلف الأعمال الإنتاجية والميكانيكية، وهذا لمما يعني عدم الاستغلال الأمثل للأراضي والآلات في كثير من الأحيان. وترجع ندرة كل من الفنيين والعمال المهرة إلى عدم جاذبية الحياة الريفية لخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية بالإضافة إلى اجتذاب المناطق الحضرية بالبلاد العربية الشقيقة بمرتباتها وأجورها العالية نسبيا لهذه الفئات.

٤. عدم كفاءة إقامة المجتمعات الجديدة نظرا لأن مقار معظم الشركات الزراعية يتواجد بالمدن الكبيرة والعاصمة مما أدى بالموظفين والعمال إلى الإقامة في هذه المدن وقيام بعض الشركات بتخصيص وسيلة مواصلات لنقل الموظفين والعمال إلى مقار عملهم بالأراضي الجديدة ثم إرجاعهم لمحال إقامتهم بالمدن الكبيرة في نفس اليوم. وباستثناء شركة جنوب التحرير ومدينة بدر فإن الشركات الزراعية لم تنجح في إقامة البنيان المجتمعي الاستيطاني البشرى الطليعي المتطور والذي يمتص الزيادة السكانية في وادى النيل.

٥. تأثير الضغوط السياسية أو الحكومية على الجدارة الإنتاجية والفعالية الهدفية، مثلما يحدث نتيجة تكرار تغيير القادة الإداريين وتغيير تبعية الشركة لأجهزة حكومية مختلفة، وفرض نوعيات وكميات معينة من العمالة التي قد لا تكون أفضل أنواع العمالة المطلوبة.

رابعا: المزارع التجارية Commercial farms: تصل المزارع التجارية إلى حجم تتمكن معه من أن تعمل مستقلة بجراراتها وآلياتها الخاصة. وقد تستغل الطاقة الميكانيكية الزائدة لديها بتأجيرها للعمل في المزارع المجاورة محققة منفعة متبادلة لها وللمزارع الصغيرة أو المتوسطة المجاورة. ويبلغ الحد الأدنى لمثل هذه المزارع حوالي ١٤٥ – ١٧٠ فدان والتي غالبا ما تكون كافية لتغطيتها بمحور ري مركزي إذا اقتضت

الضرورة. إلا أنه ليس من الضروري أن تلتزم المزارع التجارية بنظم الري المحورية المركزية، حيث يبقى بذلك حجم المزرعة مرنا يتوافر به مجال التكبير والتقسيم في مراحل تالية عندما تقتضى الضرورة.

المميزات: تتسم المزارع التجارية بالمزايا التالية:

١. الضخامة الكافية التي تمكنها من توفير مصدر ريها الخاص والعناية به. فيستطيع المزارع هنا أن يضخ ماءه الخاص من قناة ثانوية بمضخاته الخاصة التي قد تعمل إما بالديزل أو الكهرباء.

٢. إمكانية تحقيق دخول عالية وذلك إذا لم يفسد نظام المزرعة نتيجة للميكنة الزائدة Over-mechanization.

٣. يمكن دعم الدخول المزرعية في المزارع التجارية، وتثبيتها على الأقل إن لم يكن رفعها، وذلك من خلال التكامل بين إنتاج المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني.

٤. يستطيع المزارعون التجاريون أن يلعبوا دورا فعالا في عملية استزراع الأراضي الجديدة والمساهمة في التوسع الزراعي الأفقي. ويحدث ذلك بصورة خاصة إذا قامت الحكومة بتوفير البنية التحتية الأساسية مثل إمدادات مياه الري الكافية والمستمرة بالإضافة إلى الطرق المرصوفة على جوانب قنوات الري الثانوية والكهرباء كذلك.

أوجه القصور: تعانى المزارع التجارية من أوجه القصور التالية:

١. الاعتماد الكبير على العمل المزرعى المأجور في مواسم الذروة (الحصاد والزراعة). فالمقادير المطلوبة من العمالة والجر كبيرة جدا، إذ يقدر مقدار العمل المطلوب لمثل هذه المزارع ما بين ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ يوم عمل رجل حيث يعتمد ذلك على التراكيب المحصولية، كما يلزم لها أيضا ما يقرب من ١٢٠٠ ساعة جرار سنويا. ومن ثم فعادة ما تقاسى هذه المزارع من نقص العمالة، مما يجعلها تتجه إلى الميكنة المتعدية أو الزائدة. وقد يؤدى شراء حصادة كبيرة مع جرار

قوة ١٠٠ حصان لأغراض الوجاهة والمظهرية بدلا من أغراض الاقتصاد إلى فقدان مقادير كبيرة من المال من الدخول المتوقعة لمثل هذه المزارع[٥].

٢. لا تساهم هذه المزارع كثيرا في خلق فرص العمل، مع قصر المنتفعين منها في أقل الحدود، مما لا يساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخول الزراعية على المستوى القومي. ومن ثم تقل فرص مساهمة مثل هذه المزارع في تحقيق التنمية الريفية وخاصة في جانب التنمية البشرية.

٣. لا تساهم هذه المزارع كثيرا في بناء المجتمعات الجديدة نظرا لقلة المستفيدين منها، ومن ثم فهي لا تحقق إسهاما فعالا في إعادة توزيع السكان الريفيين ونشرهم في المناطق الجديدة تخفيفا للكثافة السكانية في الوادي الضيق واستغلالا لمناطق الثروة الجديدة خارج الوادي.

خامسا: الإقطاعيات والشركات الخاصة والتعاونية: Estates and/or joint ventures/cooperatives/corporations: تشتمل الإقطاعيات الزراعية على جميع أنواع الوحدات المزرعية الكبيرة المستقلة. فهي قد تكون ذات ملكية خاصة تدار إما بالأفراد أو بالشركات أو بالتعاونيات. كما قد تمتلك وتدار أيضا بواسطة الحكومة (مثل المزارع الحكومية سابق الإشارة إليها أعلاه). وقد تكون ذات ملكية عامة ولكن يُعطى حق إدارتها كامتياز لشركة خاصة تقوم باستغلالها. ولكي تتمتع الإقطاعية بدرجة من الحرية في العمليات الزراعية فلا يجب أن تقل مساحتها عن ١٥٠٠ فدان ثنائية الدورة المحصولية.

المميزات: تتسم الإقطاعيات الخاصة بالمزايا التالية:

١. امتلاك القدرة على التسويق بصورة متكاملة، بما في ذلك من تصدير المنتجات الزراعية وبالتالي القدرة على تحقيق التكامل الزراعي الصناعي Agro-industrial integration. وعادة ما تكون دراسات الجدوى المالية هي الأداة الرئيسية في مثل هذه العملية من صناعة القرار.

---

[٥]ذكرت هذه التقديرات في دراسات المخطط الشامل للأراضي المتمثل في سبعة أجزاء والذي قام به مكتب يوروكونسالتانت الهولندي بالاشتراك مع مكتب بيسر كونسالتانتس المصري في أكتوبر عام ١٩٨٥ بالاشتراك مع الهيئة العامة للتعمير ومشروعات التنمية الزراعية والإدارة العامة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية الهولندية في لاهاي.

٢. إدخال وظائف ومهن وفرص عمل غير تقليدية في المناطق الريفية، وذلك مثل الأعمال الماهرة مثل المديرين والمحاسبين والميكانيكيين .... إلخ.

٣. تتميز هذه المزارع بصلاحيتها للميكنة الكاملة مع الاستغلال الأمثل للآلات الزراعية.

٤. تمتلك هذه المزارع قدرة بنائية حيوية عالية، ومن ثم فهي تستطيع المواءمة مع الحياة الزراعية الصحراوية القاحلة والقاسية حيث أنها تستطيع أن تقوم بإنشاء معظم البنية الأساسية اللازمة للاستيطان في الأراضي الصحراوية.

٥. نظرا لقوتها التفاوضية العالية تستطيع هذه المزارع الحصول على أفضل الأسعار لكل من مستلزمات الإنتاج والمنتجات المزرعية المختلفة.

جوانب القصور: تعانى الإقطاعيات الزراعية الخاصة من أوجه القصور التالية:

١. صعوبة تحقيق التوقيت المناسب للعمليات الزراعية مثل صعوبة توفير العمل الموسمي في أوقات الذروة مما قد يؤثر على العمليات الزراعية. وتحدث هذه المشكلة بالرغم من الميكنة الكاملة مما يترتب عليه من معاناة المحاصيل من التأخير في الزراعة أو في الحصاد.

٢. صعوبة الحصول على الكوادر عالية التدريب مثل المديرين والمحللين الماليين ومديري الأفراد...إلخ. وكذلك من الصعب الحصول على الأعداد الكافية من الميكانيكيين المهرة مما يؤثر على التشغيل الأمثل للآلات الزراعية.

٣. صعوبة تعمير الصحراء وإنشاء المجتمعات الريفية الجديدة وخاصة في حالة الإقطاعيات الحكومية. فعادة ما تقع المكاتب الرئيسية لمثل هذه الإقطاعيات في القاهرة أو في المراكز الحضرية القريبة، ويقوم معظم العاملين بالذهاب والإياب يوميا من منازلهم بهذه المدن باستعمال أوتوبيسات الشركة أو الإقطاعية بوجه عام.

٤. تتأثر هذه الإقطاعيات وخاصة الحكومية منها بالحكومة والضغوط السياسية التي عادة ما تؤثر على الجدارة الاقتصادية والفعالية الهدفية للمنشأة الزراعية.

التقييم الكمي الموزون للمقومات الحيوية لبعض نظم الحيازة المزرعية: يتضح من العرض الموجز السابق لبعض النظم الحيازية المزرعية وجود عدد من المعايير التي يمكن على أساسها الحكم بصورة نسبية على مدى أمثلية أو صلاحية كل من هذه النظم للتطبيق الواقعي تحت ظروف الأراضي الجديدة بالمجتمع المصري في سيناء والوادي الجديد وغيرهما. ومن المعتقد أن هذه المعايير، وإن كانت كلها هامة وتتقارب فيما بينها بالنسبة لدرجة الأهمية، إلا أن البعض منها يفوق الآخر نسبيا فيما يتعلق بدرجة مركزيته، بمعنى أن وجوده بصورة إيجابية يجلب معه جوانب إيجابية لمعايير أخرى، أو بمعنى آخر، فإن هذا البعض الفائق من المعايير يرتبط بمعايير أخرى تعتمد عليه وتتأثر به. ولذلك فمن الواجب علينا حين الحكم بهذه المعايير التقييمية أن نعطى أوزانا لكل منها تتناسب مع درجة أهميتها أو مركزيتها. ويوضح الجدول التالي هذه المعايير التقييمية مع أوزان الأهمية النسبية لكل منها تبعا لتقدير المؤلف.

جدول ٥. أوزان الأهمية النسبية لمعايير تقييم النظم الحيازية المزرعية.

م	المعيـــار	الأهمية النسبية (٠-١٠)
١	الحيوية البنيانية للنمط الحيازى (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيازى).	١٠
٢	قدرة النمط الحيازى على التواؤم مع البيئة الصحراوية القاحلة.	١٠
٣	تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي على المستوى القومي.	١٠
٤	القدرة على تحقيق التوازن بين السكان والموارد الزراعية (نشر السكان).	١٠
٥	الكفاءة الاقتصادية للحصول على المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.	٨
٦	خلق فرص العمل.	٨
٧	القدرة على تكوين مجتمعات سكانية ريفية راقية.	٨
٨	فرص إقامة المجمعات الزراعية الصناعية.	٧
٩	توافر المعرفة والخبرة في النشاط الزراعي.	٧
١٠	وجود الفائض الإنتاجي والكفاءة التسويقية.	٧
١١	توافر العمالة والقدرة على سلامة توقيت العمليات الزراعية.	٧

١٢	فرص وكفاءة الميكنة وتشغيل الآلات الزراعية.	٦
١٣	مستوى الحافز الفردي.	٦
١٤	التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة.	٥

ولتوضيح منطق هذه الأوزان النسبية المذكورة أعلاه نأخذ على سبيل المثال المعيار الأول وهو الحيوية البنيانية للنمط الحيازي (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيازى)، والذي يعنى مقدار قدرة النمط الحيازي على التطور والتنمية وترويض البيئة والتحكم فيها والقدرة على إحداث التكامل النشاطي الاقتصادي والبنيوى التحتي والمجتمعي المحلى، حيث نجد أن هذا المعيار شديد المركزية، أي تتحدد بالنسبة له مدى فعالية المعايير الأخرى. فكلما ازدادت قدرات هذا المعيار كلما أمكن توفير الجوانب الإيجابية للكثير من المعايير الأخرى، والعكس صحيح، إذ كلما قلت قدرات هذا المعيار في نمط حيازي معين كلما قلت معه قدرات الكثير من العوامل أو المعايير الأخرى لما بينه وبين هذه المعايير من علاقات سببية أو ارتباطية أو تأثيرية. ولذلك فقد أعطى هذا المعيار الدرجة القصوى من الأهمية وهى عشر درجات توزن بها أهميته.

وعلى النقيض الآخر إذا أخذنا المعيار رقم ١٣ وهو مستوى الحافز الفردي، نجد أن هذا المعيار يتسم بضعف المركزية، أو بمعنى آخر يتسم بالاستقلالية النسبية العالية، فتغيره بالزيادة أو بالنقصان من نمط إلى آخر لا يؤدى إلى ازدياد أو نقصان مرافق ملحوظ في المعايير الأخرى. فما هو التأثير الملحوظ مثلا الذي يؤدى إليه ازدياد الحافز الشخصي فيما يتعلق بإقامة المجمعات الزراعية الصناعية، أو بتغيير الحيوية البنيانية للنمط الحيازي، أو بتكوين وإنشاء المجتمعات السكانية الراقية.... وإلى غير ذلك. ونتيجة لهذه الاستقلالية فقد وزنت الأهمية النسبية لهذا المعيار بست درجات فقط. وينطبق نفس القول كذلك على معيار التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة حيث أن هذا المعيار متغير خارجي، أي لا يحدد بطريقة مباشرة مدى قدرات وصلاحية النمط الحيازي وفعاليته، وإنما يؤثر فقط على هذه القدرات وتلك الفعالية. وبطبيعة الحال هناك فرق بين التحديد والتأثير، ولذلك فقد أعطى وزنا لدرجة أهميته مقداره خمس درجات فقط.

التقدير الكمي لمدى حيوية النظم الحيازية: لدينا الآن خمسة نظم حيازية هي:

١. المزرعة الصغيرة Small holder farm.
٢. المزرعة العائلية المتوسطة Medium size family farm.
٣. المزرعة الحكومية أو الشركات العامة Public estates or public companies.
٤. المزرعة التجارية Commercial farm.
٥. الإقطاعيات والشركات الخاصة والتعاونية Estates and/or joint ventures/cooperatives/corporations.

ونحن الآن بصدد تقييم مدى حيوية كل من هذه النظم الحيازية على أساس الأربعة عشر معيارا سابقي الذكر أعلاه كل على حسب درجة أهميته المبينة أعلاه أيضا. وبمعرفة هذه الأوزان وبالتقييم الشخصي والمنطقي قدر الإمكان نعطى درجة لكل نمط حيازي بالنسبة لكل معيار، ثم نضرب هذه الدرجة في مقدار وزن أهمية هذا المعيار، ثم نكرر ذلك بالنسبة لكل المعايير ولكل نمط حيازي، ثم نجمع هذه المضروبات لكل نمط حيازي نحصل على مجموع الدرجات الموزونة لكل نمط حيازي، ثم نقسم هذا المجموع لكل نمط على الحد الأقصى للدرجات التي يمكن أن يحصل عليها النمط المثالي، وهو مجموع مضروبات كل من الأوزان الخاصة بأهمية المعايير في ١٠ (الحد الأقصى للدرجة المعطاة لكل نمط حيازي بالنسبة لمعيار معين)، وتكون هذه النسبة هي الدرجة النهائية الموزونة لمدى حيوية كل نمط حيازي. ويوضح الجدول التالي هذه العملية، علما بأن الجدول ينطوي على نمط سادس هو النمط المختلط الذي سيتم الحديث عنه فيما بعد:

جدول ٦. التقييم الكمي الموزون لدرجة أفضلية النظم الحيازية المزرعية

م	المعيار	الأهمية النسبية (٠-١٠)	المزرعة الصغيرة	المزرعة المتوسطة	المزرعة الحكومية أو العامة	المزرعة التجارية	الإقطاعيات الخاصة أو التعاونية	النموذج المختلط
١	الحيوية البنيانية للنمط الحيارى (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيارى).	١٠	X ٤ = ٤٠	X ٦ = ٦٠	X ٨ = ٨٠	X ٨ = ٨٠	X ٩ = ٩٠	X ١٠ = ١٠٠
٢	قدرة النمط الحيارى على التواؤم مع البيئة الصحراوية القاحلة.	١٠	X ٥ = ٥٠	X ٧ = ٧٠	X ٧ = ٧٠	X ٩ = ٧٢	X ١٠= ١٠٠	X ١٠= ١٠٠

٣	تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي على المستوى القومي.	١٠	X١٠=١٠٠	X٨= ٨٠	X٦= ٦٠	X٧ = ٧٠	X ٥ = ٥٠	X٨= ٨٠
٤	القدرة على تحقيق التوازن بين السكان والموارد الزراعية (نشر السكان).	١٠	X١٠=١٠٠	X٨= ٨٠	X٦= ٦٠	X٧= ٧٠	X ٥ = ٥٠	X٧= ٧٠
٥	الكفاءة الاقتصادية للحصول على المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.	٨	X ٥ = ٤٠	X ٦ = ٤٨	X ٦ = ٤٨	X ٨ = ٦٤	X ٩ = ٧٢	X٧= ٥٦
٦	القدرة على تكوين مجتمعات سكانية ريفية راقية.	٨	X ٨ = ٦٤	X ٧ = ٥٦	X ٥ = ٤٠	X ٦ = ٤٨	X ٤ = ٣٢	X٧= ٥٦
٧	فرص إقامة المجمعات الزراعية الصناعية.	٧	X ٥ = ٣٥	X ٦ = ٤٢	X ٧ = ٤٩	X ٨ = ٥٦	X ٩ = ٦٣	X٩= ٦٣
٨	توافر المعرفة والخبرة في النشاط الزراعي.	٧	X ٦ = ٤٢	X ٧ = ٤٩	X ٨ = ٥٦	X ٩ = ٦٣	X ٩ = ٦٣	X٨= ٥٦
٩	وجود الفائض الإنتاجي والكفاءة التسويقية.	٧	X ٤ = ٢٨	X ٧ = ٤٩	X ٦ = ٤٢	X ٩ = ٦٣	X١٠= ٧٠	X٩= ٦٣
١٠	توافر العمالة والقدرة على سلامة توقيت العمليات الزراعية.	٧	X١٠= ٧٠	X ٨ = ٥٦	X ٥ = ٣٥	X ٦ = ٤٢	X ٦ = ٤٢	X٩= ٦٣
١١	فرص وكفاءة الميكنة وتشغيل الألات الزراعية.	٦	X ٤ = ٢٤	X ٦ = ٣٦	X ٦ = ٣٦	X ٨ = ٤٨	X ٩ = ٥٤	X٩= ٥٤
١٢	مستوى الحافز الفردي.	٧	X١٠= ٧٠	X١٠= ٧٠	X٤= ٢٨	X٩= ٦٣	X٨= ٥٦	X٩= ٦٣
١٣	التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة.	٥	X٥= ٢٥	X٦= ٣٠	X٤= ٢٠	X٩= ٤٥	X٨= ٤٠	X٩= ٤٥
١٤	خلق فرص العمل.	٨	X١٠= ٨٠	X٨= ٦٤	X٥= ٤٠	X٧= ٥٦	X٦= ٤٨	X٩= ٧٢

أفضلية النمط كمتوسط للدرجات الموزونة للمعايير الأربعة عشر	٥٤,٨٦	٥٦,٤٣	٤٧,٤٣	٦٠,٠٠	٥٩,٢٩	٦٧,٢٠
درجة أفضلية النمط الحيارى	٦٩,٨%	٧١,٨%	٦٠,٤%	٧٦،٣%	٧٥,٤%	٨٥,٥%

وهكذا يتضح من الجدول السابق مدى تفوق المزارع التجارية والشركات الخاصة على بقية نظم الحيازة المذكورة أعلاه، وذلك باستثناء النمط المختلط الذي سوف يتم تناوله فيما بعد، حيث حصل كل منهما على حوالي ٧٦% من القيمة القصوي لحيوية النظام الحيازي. هذا وتفوقت المزارع المتوسطة (حوالي ٧٢%) على كل من المزرعة الصغيرة (حوالي ٧٠%) والمزرعة الحكومية (حوالي ٦٠%).

ويلاحظ أصلا أن الفروق بين أوزان أو درجات أهمية المعايير ليست كبيرة، إذ تتراوح جميعها بين ٥ و ١٠ درجات، ويتراوح معظمها في الواقع بين ٧ و ١٠ درجات فقط، وذلك حتى لا يتهم المؤلف

بتحيز ملحوظ أو غير ملحوظ نحو أي من هذه المعايير. وعلى ذلك فهي في حقيقة الأمر فروق احتفاظية ولا يمكن إرجاع النتيجة النهائية إلى أي تضخيم لها أو إلى أي تماد فيها.

والملحوظة الأخرى هي أن هذه التقييمات المقارنية تفترض حالة تثبيت العوامل الأخرى *Citrus Paribus*، بمعنى أنه إذا افترضنا حسن تطبيق كل من الأنماط الحيازية المختلفة بنفس الدرجة من الكفاءة، فإنه في الوقت الذي تقاس فيه صلاحية الشركات العامة ونجاحها مثلا بمقدار ٦٠% نجد أن المزرعة الصغيرة لن تزيد عن ٧٠%، وأن المزرعة المتوسطة لن تزيد عن ٧٢%، وأن المزرعة التجارية لن تزيد عن ٧٦%...إلخ. وهذا القول لا يعنى أن نجاح مزارع الشركات العامة لا يمكن أن يزيد عن نجاح المزارع الصغيرة، فقد يحدث ذلك، ولكنه لن يحدث إلا إذا أحسن تطبيق نمط الشركات العامة وأسيء تطبيق نمط المزارع الصغيرة. لماذا؟ لأن هناك مقتضيات أو ظروف أو متطلبات ضرورية لنجاح تطبيق كل نمط، ولذلك فإن أمر اختيار النمط الحيازي الأفضل لا يتوقف عند مجرد تحديد نوعه، ومن ثم فلابد من توضيح وتحديد وتنفيذ المقتضيات اللازمة لنجاحه بقدر طاقته النسبية المعبر عنها سابقا.

ويوضح الجدول التالي مدى معنوية الفروق بين متوسطات حيوية أو أفضلية كل من أنماط الحيازة المزرعية المختلفة بالنسبة لمختلف معايير التقييم الأربعة عشر سابقة الذكر أعلاه. ويوضح الجدول السابق أن نمط الحيازة المزرعية الحكومية أو المزرعة الحكومية هي أدنى أنواع الحيازات المزرعية حيوية وصلاحية، وهى تقل عن جميع الأنماط الحيازية الأخرى، عدا المزرعة الصغيرة، وذلك بدرجة كبيرة تبلغ المعنوية الإحصائية الواضحة. وفى هذا المقام يجب أن نتذكر أن هذا الوضع لم يكن كذلك في الستينات أو في أوائل السبعينات قبل الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة، فقد كانت المزارع الحكومية آنذاك في وضع أفضل عما هو الآن بعد أن تقلص دور الحكومة وعضد دور القطاع الخاص. وهذا لمما يذكرنا بديناميكية التنمية وفلسفتها واستراتيجيتها عبر الأزمان وعبر مختلف النظم المجتمعية في نفس الأزمان، أي أن إستراتيجية التنمية التي تصلح في زمن لا تصلح بالضرورة في زمن آخر، وأن ما تصلح في مجتمع معين لا تصلح بالضرورة في مجتمع آخر.

جدول ٧. متوسطات الأنماط المزرعية بالنسبة لمعايير التقييم الأربعة عشر ومدى معنوية الفروق بينها

نمط الحيازة المزرعية	المتوسطات	الفروق	قيمة ت	معنوية الفروق
المزرعة الصغيرة، المزرعة المتوسطة.	٥٤,٨٦-٥٦,٤٣	-١,٥٧	-٠,٤٠	٠,٧٠
المزرعة الصغيرة، المزرعة الحكومية.	٥٤,٨٦-٤٧,٤٣	٧,٤٣	٠,٩٨	٠,٣٤
المزرعة الصغيرة، المزرعة التجارية.	٥٤,٨٦-٦٠,٠٠	-٥,١٤	-٠,٧٤	٠,٤٧
المزرعة الصغيرة، الشركة الخاصة.	٥٤,٨٦-٥٩,٢٩	-٤,٤٣	-٠,٤٥	٠,٦٦
المزرعة المتوسطة، المزرعة الحكومية.	٥٦,٤٣-٤٧,٤٣	٩,٠٠	٢,١٠	٠,٠٦*
المزرعة المتوسطة، المزرعة التجارية.	٥٦,٤٣-٦٠,٠٠	٣,٥٧	-١,٠٧	٠,٣٠
المزرعة المتوسطة، الشركة الخاصة.	٥٦,٤٣-٥٩,٢٩	-٢,٨٦	-٠,٤٧	٠,٦٥
المزرعة الحكومية، المزرعة التجارية.	٤٧,٤٣-٦٠,٠٠	-١٢,٥٧	٥,٠٠	٠,٠٠**
المزرعة الحكومية، الشركة الخاصة.	٤٧,٤٣-٥٩,٢٩	-١١,٨٦	-٣,١٩	٠,٠١**
المزرعة التجارية، الشركة الخاصة.	٦٠,٠٠-٥٩,٢٩	٠,٧١	٠,٢٠	٠,٨٤

*الفروق بين درجة أفضلية النمطين الحيازيين معنوية **الفروق معنوية جدا

نمط الاستيطان والحيازة المزرعية المقترح في الأراضي الجديدة "النموذج المختلط أو نموذج النفع المتبادل للحيازة المزرعية": Symbiotic Integrated Land Tenure System:

الأميبا خلية واحدة وهى أدنى وأبسط المخلوقات الحية، والإنسان بعقله ومخه وبدنه أعقد المخلوقات الحية وأكرمها. وقديما قال هربرت سبنسر، أحد أباء علم **المجتمع** ، أن التطور يتم من خلال التحول من حالة البساطة المتجانسة غير المتماسكة Incoherent homogeneity إلى حالة التعقيد المركبة المتماسكة Coherent heterogeneity. وهذا بداية لما يوجهنا إلى أن نمط الحيازة البسيط المتجانس أقل كفاءة وتطورا عن نمط الحيازة المركب المختلط المتماسك. ذلك لأن كلا من أنماط الحيازة المختلفة له مميزات خاصة به لا تتوافر بغيره، ومن ثم فيمكن جمع العديد من المميزات في نمط مركب من مختلف الحيازات المزرعية، ولكن يبقى بعد هذا الجمع خلق التماسك بين هذه الأنماط المختلفة وتحقيق النفع المتبادل لما يمكن أن يقدمه كل منها للآخر دون منافسة تصل إلى حد الصراع المدمر. وهذا الشرط الأخير هو من أهم مهام تدخل الدولة ومراقبتها لمثل هذه المشروعات الوطنية العملاقة.

النموذج المقترح لنمط الحيازة في الأراضي الجديدة هو خليط من الإقطاعيات الخاصة (١٤٢٥ فدان) والمزارع التجارية (١٥٠ فدان)، والمزارع الصغيرة والمتوسطة (١٠-٢٠ فدان)[٦]، وذلك بنسبة ٣٤%، ١٤,٣%، ٥١,٧%. وهذا يعنى بوجه عام أن نصف الأراضي الزراعية الجديدة سيخصص للزراعة التجارية الضخمة ومتوسطة النطاق، والنصف الآخر سيخصص للزراعة العائلية صغيرة الحجم .

والقضية هنا أننا نمعن النظر وندقق من أجل تحقيق الجدارة والكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصدير من ناحية، وتمليك أكبر قاعدة ممكنة من السكان لتحقيق العدالة وخلق فرص العمل وإعادة التوزيع السكاني لتحقيق نوعية الحياة الأفضل من ناحية أخرى، وذلك من خلال مثل هذه الدراسات والتحليلات الحالية. ونقول ونهتم مثلا بقضية أن تغيير حجم المزارع المتوسطة من ١٥-٢٠ فدان إلى ٣٠ فدان مثلا سوف يترتب عليه تقليص حجم المنتفعين بمقدار السبع (١٤%) مثلا، وهو حوالي أكثر من ١١٤٠٠٠ مواطن في توشكي وحدها، ثم قد تصدر قرارات بتمليك ٣٠٠٠٠٠ فدان أي حوالي سبع، أي ١٤%، من أرض توشكي لشخص أو شركة واحدة، فكأننا نقول لمثل هذه الدراسات ولمثل هؤلاء الدارسين "العلم له عالمه والسياسة لها عالمها الآخر." وهذا القول، إن صح، أمر لا يعقل فنحن جميعا ننتمي ونمتلك مجتمعا واحدا، والسفينة الغارقة لن ينجو منها الأغنياء دون الفقراء، والعلم قدر استطاعة البشر هو البحث عن الحق والحقيقة، والحق هو ناموس الخلق، ولولا الحق لفسدت السماوات والأرض.

النفع المتبادل والنموذج المختلط للحيازة المزرعية: إذا عدنا إلى قضية التباين وعلاقته بالتطور والتقدم ومثال الأميبا والإنسان، نجد أن هذا ينطبق على اختيارنا الحالي للنموذج المختلط للحيازة المزرعية. فبتطبيق المعايير الأربعة عشر المذكورة أعلاه عليه نجد أنه يتفوق على أعلى النماذج المدروسة أعلاه وهو نموذج المزارع التجارية، حيث بلغت درجة أفضلية النمط للنمط الحيازى المختلط

---

[٦]بالرغم من أننا قد عرفنا المزرعة الصغيرة مسبقا على أنها أقل من عشرة أفدنة، والمزرعة المتوسطة على أنها حوالي ٣٠ فدان، إلا أننا حددنا هذين النوعين هنا في النموذج المقترح ما بين ١٠ إلى ٢٠ فدان، وذلك لأن الفرق بين درجة أفضلية هذين النوعين بسيط جدا حسب التقييم الكمي المذكور أعلاه حيث كانت درجة صلاحية المزارع الصغيرة ٥٥ درجة والمزارع المتوسطة ٥٦ درجة تقريبا. ولذلك فبدون تضحية تذكر في درجة الصلاحية قد اتجهنا لتصغير حجم المزارع المقترحة نسبيا لزيادة عدد المنتفعين.

٨٥,٥% بينما كانت لنمط المزارع التجارية ٧٦,٣%، وهذا فرق معنوي للغاية يبين لنا مدى قوة ما سمي قديما بـ "قوة الهجين"، أو مزايا التفاعل والتكامل، أو أن "الكل لا يساوى مجموع الأجزاء"، أو غير ذلك من مصطلحات عديدة تعبر عن مزايا التعاون والتفاعل والتكامل بين مختلف القوى.

وفيما يلي نوضح جوانب النفع المتبادل هذه والتي ينطوي عليها النموذج المختلط:

١. يمثل توافر العمل المأجور عند المنتفعين من أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة بالنسبة للمزارع التجارية والإقطاعيات الخاصة لاستغلال هذه العمالة في أوقات الذروة عند الزراعة والحصاد. ويجب بقدر الإمكان مراعاة أن يختلف التركيب المحصولي لكل من المزارع التجارية والإقطاعيات من ناحية، والمزارع الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى، وذلك حتى لا تقترن فترات الذروة العمالية بينهما، لأن المزارع الصغير لن يجد فرصة للاستئجار لدى المزارع التجارية والإقطاعيات الخاصة، لأنه سيكون مشغولا بخدمة مزرعته الخاصة. وفى حالة حدوث مثل هذا الاقتران سيفقد المزارع الصغير فرصة الحصول على دخل إضافي نتيجة عمله المأجور، كما يجد المزارع التجاري أو الإقطاعية نفسيهما في موقف يصعب عليهما الحصول على العمل المأجور.

٢. يمثل العمل المأجور بالنسبة للمزارع الصغير عند المزارع التجارية والإقطاعية فرصة تدريبية عملية دائمة، وتشجيعا دائما له لتبنى التقنيات الحديثة والأساليب الزراعية العصرية التي عادة ما تمارسها وتتبناها المزارع التجارية والشركات الزراعية الخاصة.

٣. يمكن استغلال المخلفات الزراعية لدى المزارع التجارية والإقطاعيات كعلف للإنتاج الحيواني لدى المزارع الصغير مما يحقق دخلا إضافيا للمزارع التجارية، ومما يشجع عامة على تنمية الثروة الحيوانية وربما لدى المزارع التجارية نفسها مما يحقق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني وما يؤدى إليه ذلك من تحسين التربة ومختلف المزايا الاقتصادية والبيئية.

٤. يؤدى نمط المزارع المختلطة إلى تنمية الشعور الجماعي لدى مختلف فئات المزارعين الصغار والمتوسطين والتجاريين والإقطاعيين بأنهم يشاركون في عملية بناء المجتمع الجديد بالأراضي الجديدة، كما يؤدى إلى خلق روح الأخوة والتعاون والعدالة والأمن الوطني.

٥. تستطيع المزارع التجارية والإقطاعيات التخصص في محاصيل حقلية أو خضرية أو فاكهية معينة، وتستطيع على أساسها إقامة المجمعات الزراعية الصناعية المتخصصة تبعا لنوع الإنتاج المتخصص، إلا أن هذه المجمعات في غير موسم المنتج المتخصص يمكن أن تستغل تنوع الإنتاج الزراعي الناتج عن تنوع النظم الحيازية والتراكيب المحصولية في المنطقة لتشغيل هذه المجمعات في تصنيع المنتجات المتوافرة نتيجة لهذا التنوع.

٦. في مقابل استفادة المزارعين التجاريين والإقطاعيات الخاصة من صغار المزارعين يمكن لهؤلاء المزارعين الكبار أن يساعدوا صغار المزارعين في تسويق منتجاتهم المماثلة في نفس القنوات التسويقية المتاحة لدى هؤلاء المزارعين الكبار، والتي عادة ما تكون شبكة دولية ووكلاء دوليين، وبذلك يتمكن صغار المزارعين من الحصول على أسعار أفضل لمنتجاتهم على بوابات مزارعهم، ويدفعهم هذا أيضا إلى محاولة تحسين نوعية منتجاتهم وأساليب تعبئتها وتغليفها حتى تصلح للتصدير.

٧. يؤدى تباين النظم الحيازية المزرعية واختلاف نوعيات المزارعين واتحادهم جميعا في صورة اتحادات مصدرين أو تعاونيات إنتاجية أو تعاونيات تسويقية أو تعاونيات متخصصة أخرى إلى تقوية القدرة التفاوضية للمزارعين عموما وتحقيق مصالحهم أمام قوى الضغط الاقتصادية الأخرى سواء في المجالات الصناعية الأخرى أو الخدمية أو السياحية أو غير ذلك. وتعتبر هذه الميزة في غاية من الأهمية في عصر العولمة وسيطرة قوى السوق والانفتاح العالمي.

٨. يؤدى هذا النموذج المختلط بما فيه من صغار ومتوسطي المزارعين بل وحتى كبار المستثمرين إلى ضرورة عدم تخلى الدولة عن مشروع الزراعة والاستيطان في الأراضي الجديدة، لأن هذا أمر يتعلق بالدولة والمواطنين أجمعين والأمن الوطني بكافة جوانبه. والحقيقة التي مازالت تسطع حتى اليوم هي أن رأس المال الخاص "جبان" وحريص، ولن يقبل على هذا المشروع من له رغبات وطنية ونية خالصة لتنمية مصر وشعبها إلا إذا كان متأكدا من تحقيق مصلحته الخاصة وتحقيق أقصى ربح ممكن أمامه في السوق العالمية. ولا زالت كلمات أستاذنا ورائد العلوم الاجتماعية الزراعية

ومؤسسها المرحوم الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى تسطع حتى اليوم منذ أن قالها عام ١٩٧١م حين قال:

٩. "إن إقبال الشركات الإسهامية سيكون محدودا للغاية لأن القائمين بإدارتها يعلمون أن العمليات الاستصلاحية والاستزراعية تحتاج إلى تخطيط يوسف ومال قارون وعضلات شمشون وعمر نوح وصبر أيوب. وهذه مهام غير هينة لا يتحملها سوى المجتمع برمته متمثلا في دولته التي تمثلها حكومته من خلال شركاتها العامة وسائر أجهزتها المتخصصة."[٧]

١٠. تتمثل الميزة العظمى للنموذج المختلط للحيازة المزرعية في قدرته الفائقة على تنمية الموارد البشرية في الأراضي الجديدة. فبقدر ما نود لهذه الأراضي الجديدة أن تثمر عطاءً مادياً غذائياً أو كسائياً أو صناعياً أو تعدينياً فإننا نود لها أيضا أن تثمر عطاءً تنمويا بشريا. نود أن نرى فيها بشرا عصريين بمعارف واتجاهات وقدرات عصرية، ونود أن نرى فيها مجتمعات ريفية وحضرية مستديمة راقية ذاتية التطور والرقى، ونود أن نرى فيها سياسات وقدرات تنظيمية قادرة على الإبداع وقهر الصعاب وحل المعضلات الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

النمط المختلط للحيازة المزرعية كمشروع قومي لتنمية الموارد البشرية: إن النموذج المختلط للحيازة المزرعية في الأراضي الجديدة، بما يتضمنه من أعداد كبيرة من المنتفعين فلاحين كانوا أم خريجين أم مستثمرين، وبما يتضمنه من تكامل وتعاون وتبادل منفعة بين هذه الفئات المختلفة، وبما يتضمنه من تقنيات عالية تتوافر لدى المزارع التجارية والإقطاعيات الخاصة، وبما يتضمنه من إشراف ورقابة وتدخل رشيد من جانب الدولة في مثل هذه المشروعات العملاقة، لا يمثل فقط مشاريع اقتصادية عملاقة، وإنما يمثل مشروعا قوميا للتنمية البشرية عامة بمحاورها السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المبينة أعلاه، كما يتضح من النقاط التالية:

أولا: العائد السيكولوجي: تؤدى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نموذج الحيازة المزرعية المختلط في الأراضي الجديدة إلى تحقيق العوائد السيكولوجية التالية:

---

[٧] **مذكرات خاصة غير منشورة للمرحوم الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى.**

١. تقوية الدافع الإنجاز لدى ما يقرب من مليون مواطن ريفي في الأراضي المصرية الجديدة نتيجة معايشة صغار المزارعين مع كبارهم وتفاعلهم معهم ومشاهدتهم لإنجازاتهم، وبالتالي ترتفع طموحاتهم وتوقعاتهم المستقبلية Rising expectations، وبالتالي نحقق الشرط الأساسي للتنمية الذي رآه ديفيد ماكليلاند David McClelland في دراسته الشهيرة "المجتمع المنجز" The Achieving Society، ألا وهو تقوية الدافع الإنجاز لدى الإنسان.

٢. تنمية قدرة التقمص الوجداني Sympathy، أو القدرة على اتخاذ دور الآخرين Taking the role of others، وبالتالي القدرة على التسامح وتحمل الاختلافات Tolerance. إن التعايش بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في نموذج المزارع المختلطة بما يتكون معها من مجتمع خدمي يضم مختلف الفئات والوظائف الاجتماعية يخلق لدى المواطنين القدرة على بناء المجتمع الشامل الذي يتسع لجميع الملل والثقافات الفرعية في ظل سيادة المنطق والقانون والأخلاق مما يقضي على صور التطرف المختلفة ويقتلعها من جذورها. إن تنمية قدرة التقمص الوجداني تحقق الشرط الأساسي للتنمية الذي رآه دانيال ليرنر Danial Lerner في دراسته الشهيرة "نهاية المجتمع التقليدي" The Passing of Traditional Society.

٣. تنمية ملكات الابتكار والتجديد Innovation، فالحياة المختلطة، والتباين الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي يشجعون، بل ويدفعون المواطن إلى تبنى الجديد من التقنيات الزراعية الإنتاجية والاستهلاكية، وعندما يقترن ذلك بنمو الدوافع الإنجازية تنمو أيضا ملكات الابتكار والتجديد. وبتنمية ملكات الابتكار والتجديد نحقق الشرط الأساسي للتنمية الذي رآه الاقتصادي الشهير إيفيريت هيجن Everett E. Hagen في كتابه "حول نظرية التغير الاجتماعي" On the Theory of Social Change.

٤. الارتضاء النفسي وتنمية الانتماء الجماعي، نتيجة للمكاسب النفسية السابقة يشعر المواطن بالارتضاء النفسي وارتفاع الروح المعنوية والرضا عن المجتمع المحلى والانتماء له مما يساعد على التعاون والترابط المجتمعي اللذين يعتبرا جزءًا من العوائد الاجتماعية.

ثانيا: العائد الاجتماعي: تؤدى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نموذج الحيازة المزرعية المختلط في الأراضي الجديدة إلى تحقيق العوائد الاجتماعية التالية:

١. التعلم والتدريب المستمر، إذ يمثل المزارعون التجاريون والإقطاعيات الخاصة مدارس غير رسمية يتعلم من خلالها صغار المزارعين ومتوسطوهم التقنيات والأساليب المزرعية الحديثة. وهذا نوع من التدريب الطبيعي يحدث بمجرد التفاعل والاختلاط بين مختلف فئات المزارعين في الأراضي الجديدة دون تكاليف منظورة أو مخططة.

٢. تنمية العمالة المهاجرة، حيث أن تحول الآلاف من المزارعين والخريجين والمستثمرين من مواقع العطالة إلى مواقع الإنتاج في الأراضي الجديدة يعتبر استغلالا أفضل للعمالة، وهذا التشغيل في حد ذاته يمثل تنميةً للعنصر البشرى والموارد البشرية بما يترتب على هذا التشغيل من تنمية في المعارف والاتجاهات والقدرات.

٣. تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية والحمولة السكانية، فالآمال تنعقد على الأراضي الجديدة ومشاريعها العملاقة التي ينتظر في عام ٢٠٢٠م أن يعيش المجتمع المصري على حوالي ٢٥% من مساحة مصر بدلا من ٥% حاليا.

٤. تنمية العمل الجمعي والمنظمي والمؤسسي، حيث تشجع المكاسب السيكولوجية السابقة على تعزيز قدرات العون الذاتي Self-help efforts لدى المستوطنين الجدد في الأراضي الجديدة. ويعتبر هذا إنجازا كبيرا بالنسبة لتنمية الموارد البشرية، لأن تنمية قدرات العون الذاتي تمكن المزارعين في ظل تباينهم الإنتاجي واختلاف تراكيبهم المحصولية على إنشاء اتحادات المنتجين النوعية لمختلف المحاصيل الزراعية، كما يتمكنون من إنشاء التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية، بالإضافة إلى إنشاء المنظمات الطوعية والجمعيات الأهلية والمشاركة الشعبية لتقوية مجتمعهم المدني مما يساعد كل ذلك على تقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية في المجتمعات الجديدة.

٥. تنمية التماسك الاجتماعي والترابط المجتمعي المحلى، نتيجة للمكاسب السيكولوجية والاجتماعية السابقة يتحقق المزيد من الاعتماد المتبادل بين مختلف فئات المزارعين وغير الزراعيين مما ينمى التماسك العضوي Organic solidarity للمجتمع المحلى.

ثالثا: العائد الاقتصادي: تؤدى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نموذج الحيازة المزرعية المختلط في الأراضي الجديدة إلى تحقيق العوائد الاقتصادية التالية:

١. الرشادة الاقتصادية، Economic rationality يؤدى اختلاف النظم المزرعية في النموذج المختلط إلى إمكانية تنويع الأنشطة والمنتجات الزراعية، ومن ثم تحقيق المرونة في عرض السلع الزراعية سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير. هذا ويمثل النموذج المختلط تجسيدا حيا للنظرة الاقتصادية الشاملة التي تهتم بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية العائدة على المجتمع والاقتصاد الوطني كله، وليس مجرد النظرة الجزئية التي تركز فقط، أو بصورة أساسية، على المزرعة وعلى مدخلاتها ومنتجاتها. هذا ولا زالت النقاط الخاصة التالية تمثل صورا مختلفة من الرشادة الاقتصادية.

٢. التوازن بين صيانة الموارد واستغلالها، وذلك بمعنى أن النموذج المختلط يعمل على صيانة الموارد والحفاظ عليها. والسبب الأساسي في ذلك هو عدم سيطرة المزارع الإقطاعية الضخمة في التركيبة المزرعية المختلطة لهذا النموذج. فالإقطاعيات الضخمة معروفة بالاستغلال الجارف للموارد الزراعية، وذلك من ناحية زيادة استهلاك مياه الري، وزيادة استخدام المبيدات والهرمونات والكهرباء والاستغلال الأرعن للآبار الجوفية أو السطحية مما يؤدى إلى سرعة نضوبها. وربما تذكرنا مثل هذه الزراعة في بعض دول الخليج بهذه المثالب الخطيرة، مما اضطر بعض هذه الدول إلى الرجوع عنها والحد منها بدرجة كبيرة وصلت إلى الاكتفاء بحوالي خمس المساحات المزروعة بها فقط.

٣. الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، وذلك لأن النموذج المختلط يستلزم التزام الحكومة بتوفير الخدمات والمرافق الأساسية وخاصة لأصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة والتجارية بصورة أساسية، كما يستلزم إشراف الحكومة على علاقة النفع المتبادل بين مختلف المنتفعين من صغار وكبار المزارعين والإقطاعيات الكبيرة وتشجيع العلاقة التعاونية التكافلية بينهم. هذا بالإضافة إلى استمرار إشراف الحكومة على المنظمات الأهلية تبعا لقانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة الجديد.

٤. تمكن الجماهير الريفية من رأس المال، وذلك لأن ٦٦% من الأراضي الزراعية الجديدة في ظل النموذج المختلط ستتاح لصغار ومتوسطي المزارعين مما يسمح بتمكن أعداد كبيرة من المواطنين الريفيين من الأرض الزراعية ومياه الري والخدمات والمرافق المتاحة الأخرى.

٥. عدالة توزيع العائد الزراعي، وهذه نقطة اقتصادية وإن كانت اجتماعية وسياسية في المقام الأول حيث تمثل قاعدة أساسية للسلام والأمن الاجتماعي السياسي الوطني، وهى تترتب بطبيعة الحال على تمكن أعداد كبيرة من نسبة كبيرة من الموارد الزراعية المتاحة.

رابعا: العائد السياسي: تهيئ العوائد السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق العوائد السياسية المتمثلة في تنمية الشعور بالانتماء الوطني ومن ثم المشاركة السياسية، والشعور بالديموقراطية والإقبال على ممارستها، وتحقيق التأمين الإنساني ضد الجوع والمرض والجريمة والقهر المترتب على تمكن الجماهير من رأس المال الزراعي بأعداد كبيرة. هذا ويحقق ذلك أيضا توسيعاً لنطاق الاختيارات أمام المنتفعين.

خامسا: العائد الثقافي: يحقق النموذج المختلط للحيازة المزرعية فرصة لاختلاط الفئات المختلفة من الفلاحين والخريجين والمستثمرين، حيث يؤدى التفاعل بينهم إلى اتساع الآفاق العقلية Mental horizons لمختلف هذه الفئات وخاصة من لم يحظ منهم بقدور كافية من التعليم والخبرة الحياتية. وهذا بطبيعة الحال يؤدى إلى تنمية مستوى الانفتاح الثقافي Cultural openness والعقلية العالمية Cosmopolitaneness لمختلف فئات المنتفعين، وهى خصائص يعتبرها دانيال ليرنر من أهم مقتضيات التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات العصرية. هذا ويؤدى النموذج المختلط إلى تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية مما يقلل من المتناقضات الثقافية المترتبة على تقاطب الثروة وتباعد الطبقات الاجتماعية.

الخلاصة والمرئيات السياساتية: لقد انطلقت الإرادة السياسية بحماس قوى، ربما لم تتعدى قوته إلا قوة الإرادة السياسية التي أطلقت حرب أكتوبر العظيمة، لتتخذ قرار غزو الصحراء والخروج عن الوادي الضيق لتشغل مصر ٢٥% من مساحتها عام ٢٠١٧ بدلا من انحصار شعبها في ٤% من

مساحتها حاليا[٨]. وقد حددت الدولة حوالي ٨% من استثمارات غزو الصحراء إلى الزراعة كما هو الحال في مشروع توشكي[٩]. وإذا كان الهدف الأساسي من هذه الانطلاقة هو الانفراج السكاني على ربع مساحة مصر، وبالتالي تمثل قضية بناء المجتمعات السكانية الجديدة جوهر أهداف هذه الانطلاقة، فمن الواجب إذن إعطاء النقطتين التاليتين أهمية سياسية خاصة:

١. نوعية الأنشطة الاقتصادية وقدرتها على توطين السكان وتشغيلهم وبناء المجتمعات الجديدة[١٠].

٢. أنماط الحيازة المزرعية والاستيطان الريفي داخل قطاع الزراعة من حيث سعتها الاستيطانية أيضا.

وانطلاقا من هذا التوجه لو أخذنا مشروع توشكي على سبيل المثال حيث تهدف الحكومة في مرحلته الأولى إلى استزراع ٥٠٠ ألف فدان من الأراضي الجيدة المسطحة الصالحة لزراعة كثير من المحاصيل، ثم لو نظرنا إلى ما تم التعاقد عليه في بداية المشروع فعلا مع شركة المملكة للتنمية الزراعية وشرائها حوالي ٤٠٣ ألف فدان منها ١٠٠ ألف فدان ستخصص للزراعة، بالإضافة إلى قيام مجموعة من المستثمرين الكويتيين بشراء ٢٤٠ ألف فدان ستخصص منها ٩٦ ألف للزراعة، بالإضافة إلى اهتمام دولة الإمارات أيضا بمثل هذه الاستثمارات بالإضافة أيضا إلى اهتمام المستثمرين المصريين الكبار بمثل هذه الاستثمارات الضخمة كما ذكرنا سابقا، وبالتالي فقد ذهب بالفعل لجهتين فقط ٤٠% من

---

[٨] تتمثل المشاريع الزراعية الجارية في تنمية ١,٣ مليون فدان في الوادي والدلتا و ٠,٤ مليون فدان في سيناء و ٠,٣ مليون فدان في الساحل الشمالي الغربي و ٠,٢ مليون فدان في شرق لعوينات و ٠,١٥ مليون فدان في الواحات الجنوبية و ٠,١٥ مليون فدان على شواطئ بحيرة ناصر كل هذا بالإضافة إلى مشروع توشكي العملاق الذي يأمل في استزراع ٠,٥ مليون فدان ليكون المجموع ٣ مليون فدان. (راجع محمود شريف (دكتور)، مرجع سبق ذكره.)

[9] See : M. R. El-Amir and G. M. Siam, "the role of agribusiness in the development of Southern Egypt," a paper presented to the Conference on "the agricultural development of Southern Valley Region: Planning horizons and implementation challenges," held in the Egyptian Center for Agriculture, Cairo, 2-3 November, 1997. (Cited in Sherif, M., *op. cit.* p. 27.

[١٠] يوجه إلى الصناعة والتعدين ٢٧% من الاستثمارات في توشكي، و ٣١% إلى الإنشاء والتعمير، و ١٧% إلى السياحة، و ١٧% إلى البنية الأساسية، و ٨% إلى الزراعة. (أنظر المرجع السابق.) هل تمتص الصناعة والتعدين ٣,٤ ضعفا من السكان قدر ما تمتصه الزراعة؟ وهل يمتص الإنشاء والتعمير أربعة أضعاف الزراعة من السكان؟ وهل تمتص السياحة ضعف الزراعة من السكان، وكذلك البنية الأساسية؟ أسئلة تستحق التدبر والتفكير.

المساحة المستهدفة في توشكي، فماذا سيتبقى للمزارعين أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة والتجارية بعد بيع هذه الإقطاعيات الضخمة والاستجابة لمطالب طابور كبار المستثمرين هؤلاء؟ وبالتالي فكيف يمكن نشر السكان والخروج من الوادي الضيق وزحامه، ثم من المستفيد من هذه الانطلاقة العظمى؟ والسؤال هنا لا يختص بتوشكى وحدها ولكنه يختص بالثلاثة ملايين فدان في كافة الأراضي الجديدة. ومن ثم فنحن نتساءل هنا عن النمط الأفضل والاختيار الأنسب من أنماط الحيازة المزرعية والاستيطان الريفي في الأراضي الجديدة في ظل انطلاقة مصر لغزو الصحراء.

لقد عرضنا لستة من أنماط الحيازة المزرعية ومميزاتها وعيوبها. هذه الأنماط هي المزرعة الصغيرة (حتى ٨ فدان)، والمزرعة العائلية المتوسطة (٤٠ فدان)، والمزرعة الحكومية أو العامة، والمزرعة التجارية (١٤٥–١٧٠فدان)، والإقطاعية الخاصة أو التعاونية (أكثر من ١٥٠٠ فدان)، والنموذج المختلط من الإقطاعيات الخاصة والمزارع العائلية والتجارية. وقد قمنا بالتقييم الموضوعي الموزون لحيوية هذه النظم على أساس الأربعة عشر معيارا التالية:

١	الحيوية البنيانية للنمط الحيازى (إمكانية تكامل مختلف المعايير مع النمط الحيازى).
٢	قدرة النمط الحيازى على التواؤم مع البيئة الصحراوية القاحلة.
٣	تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي على المستوى القومي.
٤	القدرة على تحقيق التوازن بين السكان والموارد الزراعية (نشر السكان).
٥	الكفاءة الاقتصادية للحصول على المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.
٦	خلق فرص العمل.
٧	القدرة على تكوين مجتمعات سكانية ريفية راقية.
٨	فرص إقامة المجمعات الزراعية الصناعية.
٩	توافر المعرفة والخبرة في النشاط الزراعي.
١٠	وجود الفائض الإنتاجي والكفاءة التسويقية.
١١	توافر العمالة والقدرة على سلامة توقيت العمليات الزراعية.
١٢	فرص وكفاءة الميكنة وتشغيل الآلات الزراعية.
١٣	مستوى الحافز الفردي.

١٤	التحلل من الضغوط السياسية وحرية الحركة.

وكانت نتيجة التقييم الكمي الموزون لهذه الأنماط تبعا للمعايير السابقة كما يلي:

النمط الحيازي	المزرعة الصغيرة	المزرعة المتوسطة	المزرعة الحكومية أو العامة	المزرعة التجارية	الإقطاعيات الخاصة أو التعاونية	النموذج المختلط
أفضلية النمط الحيازى كنسبة مئوية	٦٩,٨%	٧١,٨%	٦٠,٤%	٧٦،٣%	٧٥,٤%	٨٥,٥%

وهكذا تتضح سيادة النمط الحيازي المختلط وامتيازه على جميع الأنماط الأخرى بدرجة ملحوظة. وقد عرضا لتفصيل مبررات ومزايا هذا النموذج والنفع المتبادل بين صغار المزارعين وكبار المستثمرين الزراعيين في هذا النموذج. ويمثل النموذج الحيازي المزرعي المقترح خليطا من الإقطاعيات الخاصة (١٤٢٥ فدان[١١]) والمزارع التجارية (١٥٠ فدان)، والمزارع الصغيرة والمتوسطة (١٠ ، ١٥، ٢٠ فدان)، وذلك بنسبة ٣٤%، ١٤,٣%، ٥١,٧%[١٢]. وهذا يعنى بوجه عام أن نصف الأراضي الزراعية الجديدة سيخصص للزراعة الصغيرة والمتوسطة، والنصف الآخر سيخصص للزراعة التجارية والإقطاعية الضخمة. وتتمثل القرى الاستيطانية في قرى تابعة Satellite villages يتجمع أربعة منها في قرى رئيسية Main villages ثم يتجمع الأربع منها بدورها في قرى مركزية Central villages. هذا وتشمل القرية التابعة ١٠٠٠ نسمة و ٤٢٠٠ فدان، وتشمل القرية الرئيسية (أربع قرى تابعة) ٤٠٠٠ نسمة و ١٦٨٠٠ فدان، وتشمل القرية المركزية (أربع قرى رئيسية) ١٦٠٠٠ نسمة و ٦٧٢٠٠ فدان.

والآن يأتي السؤال التالي: بناءً على هذا النموذج المقترح، ما هو عدد السكان الذين يمكن أن تستوعبها الثلاثة ملايين فدان من الأراضي الجديدة المزمع استزراعها في الصحارى المصرية؟

دعنا نستبعد الخدمات مؤقتا وننظر إلى الموارد البشرية (السكان) العاملين في المزارع فقط. نحن لدينا ٣ مليون فدان. القرية التابعة فيها ١٤٥ مزرعة صغيرة ومتوسطة يمكن أن تستوعب حوالي ٧٢٥ نسمة بافتراض أن المزرعة يمتلكها أسرة مكونة من خمسة أفراد. والقرية التابعة أيضا فيها أربع مزارع تجارية ومزرعة إقطاعية نفترض أنها تستوعب ٧٥ فردا (أربع أسر تكون عشرين نسمة للمزارع التجارية و ٥٥

[١١]هذه الأرقام تقريبية وقد أملتها الرسومات الهندسية.

[١٢]لقد علم المؤلف مؤخرا أن هذه النسب تتفق إلى حد كبير مع النسب المقترحة في تخطيط مشروع سيناء.

فردا للمزرعة الإقطاعية). وعلما بأن الثلاثة ملايين فدان نصفها مزارع صغيرة ومتوسطة (مليون ونصف)، والنصف الآخر مزارع تجارية وإقطاعية، فهنا يمكن للثلاثة ملايين أن تستوعب الآتي:

نحن لدينا ٧١٤ قرية تابعة X ٧٢٥ نسمة (سكان المزارع الصغيرة والمتوسطة) =٥١٧٦٥٠ نسمة.

بالإضافة إلى ٧١٤ X ٧٥ (سكان المزارع التجارية والإقطاعية) = ٥٣٥٥٠ نسمة.

ويكون مجموع السكان المستوعبين عدا الخدمات = ٥٧١٢٠٠ نسمة.

وبإضافة ٢٥٪ خدمات يكون جميع السكان المستوعبين في الأراضي الزراعية الجديدة = ٧١٤٠٠٠ نسمة.

ولو اعتقد البعض أن المزارع الصغيرة والمتوسطة هي الخيار الأفضل لغرض الانتشار السكاني فيمكن أن تستوعب الأراضي الجديدة حينئذ (٥١٧٦٥٠ X ٢)، أي مليون نسمة تقريبا عدا الخدمات.

هذا ولو علا صوت الاقتصاديين الباحثين عن الربح فقط، والإنتاج فقط، بصرف النظر عن المعايير الاجتماعية والبيئية والأمنية ومعايير الاستدامة، وزرعت هذه الأراضي كلها بالمزارع التجارية والإقطاعية لاستوعبت ١٠٧ ألف نسمة فقط عدا الخدمات.

ومن ثم فكان النموذج المختلط المقترح هو الوسط، وهو الذي قد أوضح البحث أنه القادر على تنمية الموارد البشرية الريفية والحفاظ على الموارد البيئية في نفس الوقت.

وإذا علمنا أن الزراعة تستوعب حوالي ٣٣٪ من القوة العاملة، والخدمات حوالي ٢٦٪، والصناعة حوالي ١٤٪، وأننا قد استدخلنا في تقديراتنا السابقة الخدمات داخل القرى نفسها، فإنه يمكن للصناعة أن تضيف حوالي ٣٠٢٩٠٩ نسمة أيضا ليصبح مجموع المستوعب بالزراعة والصناعة والخدمات في الأراضي الجديدة حوالي مليون و سبعة عشر ألف نسمة، وذلك في النموذج المختلط الذي تقترحه هذه الدراسة.

ثم ماذا يمكن أن تضيفه السياحة والتعدين من الاستيعاب السكاني؟ ليس بالكثير بكل تأكيد.

ولكن هل تعتبر المليون نسمة هذه إنجازا استراتيجيا مرضيا لنشر السكان في الأراضي الجديدة عام ٢٠١٧ لو سارت الأمور على خير ما يمكن توقعه؟ أعتقد أننا جميعا نشك في ذلك.

إن نشر السكان في الأراضي الجديدة بصورة فعالة تخفف بالفعل من كابوس الزحام الذي يزداد بلا هوادة في أحشاء الوادي والدلتا لن يتحقق إلا من خلال إجراءات أكثر جذرية من مجرد التنمية الزراعية والصناعية المرافقة في الثلاثة ملايين فدان المأمول استزراعها. لابد لهذه الإجراءات أن تحرك قدرا كبيرا من الملايين الخمسة السبعين في عمق الصحراء. هذه الإجراءات لابد أن تشمل "سياسة الفك والنقل والتركيب"، مثل نقل جامعة الإسكندرية مثلا إلى عمق الصحراء المجاورة، واستغلال موارد البيع *الرشيد* لمرافقها بمدينة الإسكندرية في بناء ما هو أفضل منها في الصحراء، حيث ستتخلص الإسكندرية من حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وكذلك جامعة القاهرة وغيرها بنفس المنطق رغما عن أنف المعارضين المنتفعين المدمنين لحياة الزحام والبيئة الملوثة. هذا فقط على سبيل المثال، والأمر ينطبق كذلك على الوزارات والمصالح الحكومية والمصانع وغير ذلك من إبداعات سياسة الفك والتركيب. كما يمكن أن تشمل هذه الإجراءات تحديد أقاليم اقتصادية اجتماعية ودعم اللامركزية وإطلاق العنان للمحافظات والأقاليم تتنافس في التنمية في ظل تقييم ورقابة الدولة ودعمها الفني والعلمي، وإطلاق العنان للحكم المحلى الحقيقي بكل سلطاته وإمكاناته. وفى هذا المقام لا يفوتنا الإشارة إلى المقومات الهائلة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية القومية الأكيدة التي تترتب على النظر إلى سيناء وعمرانها بصورة خاصة، لأنها بيئة تعادل مساحتها ثلاثة أمثال مساحة الدلتا، يتوق إليها صغار وكبار المستثمرين لمناخها المعتدل، وتربتها الأفضل، وقربها النسبي لامتداد المرافق والخدمات، وتنوع بيئتها ومقوماتها الاقتصادية، وقيمتها السياحية والأمنية والروحية.

القضية إذن ليست بسيطة ولا يمكن أن تحل من خلال اختيار النمط الأفضل للحيازة المزرعية في الأراضي الجديدة فقط، ولكننا نحذر فقط من مخاطر اختيار المزارع الصغيرة وما يتبعها من تورط الحكومة في مصاريف لا تقوى عليها، وهذا أمر تدركه الحكومة جيدا ولا خوف منه، كما نحذر أيضا من كارثة الاستسلام للتكنولوجيا العالية والزراعة الطاحونية الضخمة، ووعود كبار المستثمرين المعسولة، ونصائح الاقتصاديين المبهورين بسحر الإنتاج والربح واقتصاديات السعة، وتسليم موارد الدولة وممتلكات أجيال المستقبل لحفنة من المغامرين الذين ينزعون حلو القشد، ويهربون لمراعٍ أخرى في دول أخرى، تاركين وراءهم مرارة الشرش للبؤساء الذين

عاشوا على أمل انسياب الفيض من النعم عليهم، ذلك الفيض الذي وعدهم بها الفكر الرأسمالي الشيطاني. وما علينا إلا أن نتعظ من خبرات الآخرين. وما هو الحل إذن؟ في كلمة "هو في التنمية الصحيحة والتخطيط الاستراتيجي الصحيح للأمن القومي[١٣]"

[١٣]للنظر في بعض القضايا الرئيسية للتنمية الصحيحة يمكن الرجوع إلى مرجع المؤلف بعنوان *"التنمية في خدمة الأمن القومي: الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان،"* الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩م.

الفصل الثالث: تنمية المجتمع الريفي المحلي

مفهوم تنمية المجتمعات الريفية المحلية: تعتبر التنمية الاجتماعية للمجتمعات الريفية المحلية إحدى الظواهر الهامة التي تميز عالمنا الحديث وخاصة في الدول النامية أو بلاد العالم الثالث. وتمثل التنمية الاجتماعية إحدى الوسائل الهامة التي تعتبر تطبيقاً لنتائج البحوث الاجتماعية والتي تهدف لحل مشاكل المجتمعات الريفية والنهوض بمستوى معيشتها.

ولقد تعددت المعاني لمفهوم مصطلح (تنمية المجتمعات المحلية) . إذ أنه في بعض مناطق العالم تعتبر تنمية المجتمعات المحلية إحدى وظائف الحكومة التي تستلزم إنشاء وزارة أو هيئة خاصة للقيام بتنفيذ هذه العملية. ففي الحقيقة تعتبر التنمية الاجتماعية إحدى وظائف الحكومة ولكنه يجب معرفة أن دور الحكومة لا يتعدى كونه جزءاً من الأدوار التي تشترك في القيام بهذه العملية بجانب ما يقوم به كل من الهيئات الفنية المتخصصة وسكان المجتمعات المحلية وسكان المجتمعات المحلية أنفسهم. وفي بعض المناطق الأخرى من العالم يستخدم مصطلح تنمية المجتمعات المحلية للدلالة على الطرق المستخدمة في إنشاء أنماط معينة من النظم الاجتماعية. يبدو مثل هذا واضحا في بعض التعبيرات مثل (التنمية الاجتماعية للصحة العامة) و(التنمية الاجتماعية للترويح) و(التنمية الاجتماعية للرفاهية الاجتماعية). وحيث أن هذه التعبيرات أو المصطلحات تعبر عن وجه معين من أوجه الحياة المجتمعية المترابطة نرى أن ذلك يسلبها الصفة الرئيسية لتنمية المجتمعات المحلية وهى الخاصية التكاملية الشمولية التوازنية.

ويستخدم مصطلح "تنمية المجتمعات المحلية" في بعض المناطق الأخرى من العالم ليعني الوسيلة المتبعة لتحقيق هذه العملية والتي تتمثل في مساعدة النفس وتحقيق التحسين الاجتماعي عن طريق دفع الطاقات البشرية والمادية والطبيعية للمجتمعات المحلية نفسها. وعلى ذلك يمكننا تعريف مصطلح تنمية المجتمعات المحلية بأنه عبارة عن العملية المصممة لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع المحلى كافة عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع المحلي والاعتماد إلى أقصى حد ممكن على البواعث الاجتماعية والمبادرة الجماعية والابتكار البناء لهؤلاء السكان. وتعتمد تنمية المجتمعات المحلية على فضل ترابط نوعين من القوى التي تؤدى إلى الرفاهية الإنسانية والتي لا يمكن لأحدهما أن تقوم بالعمل دون الأخرى وهما:

١. القدرة على التعاون مع الآخرين ومساعدة الذات والقدرة على اكتساب وتبنى طرق الحياة الجديدة حيث أن هذه القدرات توجد كامنة في كل جماعة إنسانية، وتتمثل مهمة عملية تنمية المجتمعات المحلية في تنشيط ودفع هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ الواقعي.

٢. مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأجهزة الموجودة في كل مجال اجتماعي أو اقتصادي والمستمدة من الخبرات العالمية والمستعملة عملياً والتي يمكن الحصول عالمياً من الحكومات أو الهيئات العالمية.

وبالرغم من أن عملية تنمية المجتمعات المحلية ليست ظاهرة حديثة العهد إلا أنه يوجد بعض السمات الحديثة التي تميز هذه العملية في الوقت الحاضر تنحصر فيما يلي:

١. ظهور بعض البرامج المساعدة مثل برامج الأمم المتحدة وتلك التي تقوم بها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

٢. بدء شمول نطاق تنمية المجتمعات المحلية على كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئية الشاملة.

٣. الاهتمام بالحياة الاجتماعية في المجتمع المحلى ككل وذلك عكس النظرة التقسيمية لهذه الحياة كما يحدث في الاهتمام بفرع التعليم أو بفرع الصحة أو الرفاهية الاجتماعية أو الصناعية...الخ.

٤. تنظيم برامج وطنية وقومية لتنمية المجتمعات المحلية.

٥. الاهتمام بتكامل وترابط التخصصات المختلفة في تنمية المجتمعات المحلية.

٦. استخدام عاملين قرويين مدربين لتحقيق أهداف متعددة ومختلفة Multi- purpose village-level workers، وقد يطلق على هؤلاء العمال الرواد الريفيين.

القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلي: لقد تبلورت القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلى من خلال الخبرة العملية التي مرت بها الفروع الدراسية المختلفة مثل الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والتعليم والخدمة الاجتماعية. ولقد أدى كل من هذه الفروع إلى المساهمة بقسط من المعرفة في فن التعامل مع سكان المجتمعات الريفية المحلية. ولقد أشارت

الخبرة في كل من هذه الفروع إلى أن حل المشاكل القروية يتطلب عملاً جماعياً على كل من المستويات المحلية والإقليمية والقومية. هذا وقد ورد في أحد تقارير هيئة الأمم المتحدة[١٤] أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة تهتم وتركز على كل من العناصر الأساسية العشرة التالية:

١. يجب أن تتلاءم أنواع الأنشطة المختلفة مع الاحتياجات الرئيسية لسكان المجتمع الريفي المحلى، ومن ثم فيجب أن تهدف المشاريع الأولى من برامج تنمية المجمعات المحلية حقاً إلى إشباع الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات والنابعة من واقع إحساساتهم وغير المملاة عليهم.

٢. قد يتحقق تحسين المجتمعات الريفية المحلية من خلال جهود غير مترابطة في كل فرع أساسي من الفروع السابق ذكرها، ولكن التنمية الكاملة المتزنة تتطلب عملاً جماعياً مترابطاً، وكذلك تتطلب برامج متعددة الأهداف، وهذا يعنى أن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشتمل على تحسينات في كل من مجالات الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية والإصحاح البيئي.

٣. يجب أن نضع في الاعتبار أن تغير اتجاهات سكان المجتمعات الريفية المحلية وتغير نظرتهم إلى المشاريع المختلفة لبرنامج التنمية الاجتماعية يعتبر من الأهمية بمكان تتعادل مع تلك الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برنامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغير العمل الظاهر أو السلوك، إذ يقول جورج هربرت ميد أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر، وعلى ذلك فإذا أردنا أن نخلق عملاً أو سلوكاً اجتماعياً جديداً يقوم به سكان المجتمعات الريفية المحلية ويمثل تنفيذاً لمشاريع التنمية الاجتماعية فلا بد من إيجاد بداية هذا العمل أي لابد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد.

---

14 Social Progress through Community Development 1955 E/ CH. 5/303/ Rev. I-ST/ SOA/ 26), pp.5-13.

٤. يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات الريفية المحلية تنشيط وزيادة اشتراك سكان هذه المجتمعات في برامج وأعمال التنمية، وكذلك استهداف زيادة فاعلية الأشكال الموجودة من النظم السياسية وإيجاد نظام أو إدارة محلية ذات كفاءة عالية حيث لا توجد مثل هذه الإدارات.

٥. يجب اعتبار كل من اكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم من الأهداف الأساسية لأي مشروع يختص بتنمية المجتمعات الريفية المحلية.

٦. الاعتماد المتزايد على إشراك النساء والشباب في برامج التنمية الاجتماعية يزيد من فاعلية هذه البرامج وينشئها على أساس أعرض وأعم ويهيئ لها الفرصة للتوسع المستقبلي طويل المدى.

٧. يجب أن تقوم الحكومات بإمداد التنمية بالمساعدات اللازمة دون احتضانها كلية حتى تكتمل حيوية وفاعلية هذه البرامج.

٨. يتطلب تطبيق برامج التنمية الاجتماعية على نطاق قوى إتباع سياسة متناسقة متكاملة وترتيبات خاصة وتعيين وتدريب العاملين بهذه البرامج وتوجيه الثروات المحلية القومية وتنظيم البحوث والتجارب لزيادة فاعلية هذه البرامج.

٩. يجب استغلال ثروات وإمكانات المنظمات الأهلية باستعداداتها وطاقاتها الكاملة في برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية على المستوى المحلى والقومي والعالمي.

١٠. يتطلب التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلى تنمية مصاحبة على مستوى أوسع وأعم وذلك على النطاق القومي.

ويجرى الآن كثير من برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية في عديد من الدول النامية. ويمكننا الاختلاف الحضاري لهذه البلاد وما بينها من تشابه حضاري أيضاً من أن نتعرف على الأسباب العامة لكل من فشل أو نجاح هذه البرامج وذلك إذا ألقينا نظرة تحليلية عليها. فمثلاً وجد كارل تيلور أن **معظم حالات الفشل** ترجع إلى أحد أو كل الأسباب التالية:

١. العقيدة في أن الإنجازات المادية مثل مشاريع المياه العذبة أو مشاريع الصرف أو مباني المرافق الاجتماعية أو إنشاء وتشغيل المصانع..إلخ تعتبر أحسن الطرق لتشجيع المجتمعات الريفية المحلية لتشترك أو تأخذ على عاتقها إنشاء برامج التحسينات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. عقيدة البعض أن الغرباء أو غير ساكنى المجتمع الريفي المحلي هم أكثر قدرة على التحليل والتعرف على كل من الحاجات الصحية والاجتماعية والتعليمية وذلك بطريق موضوعية وعلمية أكثر من سكان المجتمع الريفي المحلى أنفسهم، وعلى ذلك فيمكن لهؤلاء الغرباء تشجيع المجتمعات الريفية المحلية على إنشاء وتشغيل برامج التنمية الاجتماعية بدرجة أكثر كفاءة من سكان المجتمع المحلى.

٣. الفشل في إدراك إن سكان المجتمع الريفي المحلى أنفسهم وليس أحداً آخر هم القادرون على القيام بمشاريع التنمية الخاصة بهم، وكذلك الفشل في إعطائهم المسئولية الخاصة بإنشاء وإدارة هذه المشاريع وجعل هذه المسئولية تنبع من الجماعات العاملة بالمجتمع.

وكذلك أوضحت التجارب أن سبب نجاح مشاريع التنمية الاجتماعية يرجع إلى الأسباب التالية:

١. العقيدة في أن القوة العاملة والابتكار والاشتراك الإيجابي الفعال للملايين من سكان آلاف القرى والمجتمعات المحلية في برامج التنمية الاجتماعية ضروري ولازم حتى يتم نجاح التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة كلها.

٢. العقيدة في أن القرويين الأميين المنعزلين يمكن دفعهم ليساعدوا في برامج التنمية القومية في حالة ما إذا ما أعطيت لهم الفرصة لكي يكونوا مسئولين جزئياً عن التحسينات بقريتهم.

٣. إنشاء وتشغيل البرامج الخاصة بتدريب الأشخاص الذين سوف يعيشون ويعملون بين القرويين للقيام بالتالي:

أ- تنشيط ومساعدة القرويين ليتمكنوا من تنظيم وإنجاز أعمال المساعدة الذاتية والتحسين الاجتماعي.

ب- القيام بالعمل كقنطرة أو معبر اتصال بين القرويين من ناحية والمرافق والهيئات الحكومية التي تتعهد بمساعدة القرويين في إعمال التنمية من ناحية أخرى.

وتتمثل القاعدة الأساسية لتنمية المجتمعات الريفية المحلية في إدراك أن القرويين وحتى الأميين منهم بالرغم من انعزالهم الحضاري والثقافي يتميزون بحاجات ورغبات شخصية، وأنهم يسعون إلى إشباع هذه الحاجات والرغبات. ويجب أيضاً معرفة أنه إذا كان يبدو لنا أن هؤلاء القرويين يتصفون باللامبالاة وعدم الاهتمام بالتغير الاجتماعي فإن هذا يرجع أساساً إذا لم يكن كلية إلى أنهم لم تسنح لهم الفرصة للقيادة أو حتى للاشتراك في برامج تنمية مجتمعهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية الخاصة. فإذا نظرنا إلى تاريخ البلاد النامية نجد أن هؤلاء القرويين كانوا يخبرون عن حاجاتهم الشخصية، وكانت حكومات هذه البلاد استعمارية كانت أم إقطاعية تمد القرويين بجزء قليل من هذه الحاجات المملاة عليهم خلال سلسلة من الموظفين الذين كانوا في نفس الوقت إما مفتشين أو صرافين (جامعي ضرائب). وعلى ذلك فيجب أن تبدأ التنمية الاجتماعية الحقة من القاعدة إلى القمة، أو بمعنى آخر يجب أن يكون منشؤها هو المبادرة الشخصية لسكان المجتمعات المحلية أنفسهم. ومن ثم فيجب أن يتركز هدف القائمين بالتنمية الاجتماعية حول إيجاد هذه الظاهرة. ونتيجة للانعزال الطبيعي والحضاري للمجتمعات الريفية والمحلية عن الأحداث القومية نجد أن الحاجات الأساسية لسكان هذه المجتمعات تتركز فقط على بيئتهم المحلية، وعلى ذلك فمن السهل أن نزيد من نشاطهم واهتمامهم الإيجابي بمشاريع التنمية المحلية بدرجة أعلى من اهتمامهم بهذه البرامج التي تخص الوطن أو الدولة. وإذا ساعدنا هؤلاء القرويين على أن يدركوا أن أية مجهودات منظمة يقومون بها لغرض التحسين الذاتي سوف تقابل بمساعدات تكنولوجية ومادية حكومية مناسبة فسنجد أنهم سوف يصبحون أكثر تحمساً للاشتراك في أعمال تنمية مجتمعاتهم المحلية.

خطوات تنمية المجتمعات المحلية: بناء على خبرات البلدان النامية يمكن تلخيص خطوات تنمية المجتمعات المحلية فيما يلي، ولكن يجب معرفة أن هذه الخطوات ليست جامدة إذ أنها مرنة تختلف في تطبيقها باختلاف ظروف المجتمعات المحلية الفردية.

١. **التعرف على الاحتياجات الرئيسية العامة:** الخطوة الأولى في تنمية المجتمعات المحلية هي المناقشة التسلسلية للاحتياجات الرئيسية العامة التي يشعر بها أعضاء مجتمع محلى معين. ومن المعروف أن المناقشة غير الانتظامية للموضوعات المختلفة تحدث باستمرار بين الأشخاص والعائلات الذين

يعيشون في هذه المجتمعات. ولكن مثل هذه المناقشة لا تختلف في جوهرها كثيراً عن كونها إشاعات أو شكاوى مختلفة. ولكنه من خلال المناقشة الانتظامية وحتى من خلال تلك القائمة بين أفراد أو عائلات قلائل نجد أنه من الممكن أن تفحص الحاجات الإنسانية الرئيسية بنظرة واقعية موضوعية. ولا يمكن الحصول على هذه المناقشة الانتظامية المفيدة كما أشرنا من قبل إلا إذا علم القرويون أن جهودهم الشخصية المنظمة سوف تنال حظاً مناسباً من المساعدة الحكومية.

وتعتبر تلك الخطوة البسيطة المبدئية ضرورية للغاية، ولا يمكن أن تتم في حالة القرى التي توكل فيها التنمية الاجتماعية إلى مجالس قروية أو أجهزة قروية أخرى أنشئت بالقانون أو بالأوامر لغرض التنمية الاجتماعية مثلما يحدث في بعض البلاد النامية التي تحاول أن تبدأ برامج لتنمية المجتمعات المحلية. وكذلك لا تتم هذه الخطوة أيضاً إذا ما كان القائمون بعملية التنمية يتمثلون في هيئات فنية أو منظمات خاصة دعيت بواسطة رئيس القرية أو عمدتها. وأخيراً نجد أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة في عديد من البلاد النامية تنطوي على تقديم الأشخاص الذين يسهمون في إنشاء هذا النوع من المناقشة الانتظامية بين القرويين، وكذلك تقوم هذه البرامج بإمداد المساعدات الفنية والمادية اللازمة لتنظيم وإنجاز الجهود الذاتية لهؤلاء القرويين.

٢. **التخطيط المنظم لتنفيذ المشروع:** وهنا يجب أن يكون تنفيذ هذا المشروع في طاقة الجهود الذاتية للمجتمع المحلى. فقد يفكر سكان مجتمع ما في أن أهم احتياج لهم هو قناة للري ولكن في نفس الوقت نجد أن هذه القناة لا يمكن الحصول عليها إلا ببناء سد عظيم على بعد أكثر من ١٠٠ كيلومتر من المنطقة التي يقع فيها هذا المجتمع، فبالطبع مثل هذا المشروع لا يمكن تنفيذه حيث أنه يمثل عملاً كبيراً على مستوى الدولة.

ويؤدي التخطيط المنظم للجهود الذاتية في مجتمع معين إلى اختيار نوع المشروع الأول الذي سوف يؤدى إلى دفع القوى البشرية وخلق الدافع الابتكارى لسكان هذا المجتمع، ويتحقق هذا عند اختيار مشروع سهل التنفيذ ملموس الفائدة وسريع في إنتاجه. ويؤدى هذا التخطيط المنتظم أيضاً إلى إيمان الأشخاص بمثل هذا المشروع، وإلى اكتشاف المواهب التي سوف يقتضيها تنفيذه، وإلى تحديد الموارد

والأموال اللازمة لذلك. وكذلك يؤدى هذا التخطيط المنظم إلى خلق تفكير يتصف بالمسئولية والواقعية حول ما يجب أن يكون وما يمكن عمله.

وتعتبر هذه الخطوة في غاية من الأهمية وذلك إذا ما أردنا إقامة تنمية اجتماعية حقه حيث نجد أنه في بعض البلاد النامية تتدخل الحكومات في عديد من المشاريع التي يحدد إنشاؤها بواسطة هيئات أو منظمات خاصة وتبدأ هذه الحكومات في تشغيل عدد كبير من القرويين في هذه المشاريع. وهنا لا يمكن القول بأن ما يحدث هذا من تحسينات اجتماعية ينبع من دوافع القرويين أنفسهم إذ أنه في الحقيقة يجب أن يكون من أهم أهداف التنمية الاجتماعية هو خلق المسئولية وصفات المبادرة والثقة بالنفس بين الجماعات العاملة بالمجتمع المحلى.

٣. **التنفيذ:** والخطوة الثالثة في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل في دفع وتشغيل القوى والطاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع الكامن منها والظاهر.

والمعروف كما أشرنا إلى ذلك من قبل أنه بمجرد أن تبدأ فئة منظمة عملها في مشروع معين ويؤدى إتمامه إلى كسب المجتمع كله ورضائه بصفة عاجلة نجد أن سكان المجتمع الآخرين الذين لم يشتركوا بصفة إيجابية في المشروع أو الذين كانوا يشكون في نجاحه يبدءون في الاشتراك مع هذه لفئة المنظمة في إتمام هذا المشروع والقيام بمشاريع تنموية تحسينية أخرى.

٤. **وضع الأساس لاستمرار تنمية المجتمعات المحلية:** تتمثل هذه الخطوة في خلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي للقيام بمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية وتحسين مرافق هذه المجتمعات. فبدون تنفيذ هذه الخطوة سيظل العالم كله والعالم الثالث خاصة مواجها بهذه المشكلة الأزلية وهي الروح المحافظة للقرويين وعدم اتسامهم بالمبادرة والرغبة في إنشاء مشاريع التنمية الاجتماعية.

ونجد في الواقع أن معظم المنظمات القائمة بمشاريع التحسين والتنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية لا تقوم بهذه الخطوة وخاصة المنظمات غير النابعة من نشاط سكان المجتمع المحلي نفسه.

وعلى أية حال يمكننا القول أن المنظمات أو الجماعات القائمة بتنمية المجتمعات المحلية والنابعة من سكان المجتمع أنفسهم والتي تتبع في أعمالها الخطوات المذكورة سابقاً لها من المقومات ما يجعلها تقوم بتنفيذ هذه الخطوة الرابعة التي نتحدث عنها الآن. فمثلاً نجد من الناحية الطبيعية أو الجغرافية أو الإيكولوجية أن أعضاء هذه المنظمات أو الجماعات ونتيجة للمناقشات التي جرت في الخطوة الأولى يصبحون على علم بالاحتياجات الأخرى التي تلزم للمجتمع المحلى، كما نجد أنهم يكتسبون خبرة وقدرة على تحقيق هذه الحاجات الأخرى التي تلزم للمجتمع المحلى، كما نجد أنه يكتسبون روحاً معنوية عالية يمكن تسميتها بالثقة أو الفخر الجماعي نتيجة نجاح جهودهم السابقة، وهذا يزيد من رغبة هذه المنظمات في القيام بمزيد من مشاريع التنمية الناجحة لتحقيق المزيد من هذا الفخر الجماعي والروح المعنوية العالية اللذين يعتبران بمثابة القوة الرابطة لهذه المنظمات الناجحة.

وفيما يلي بعض النصائح التي أدلى بها كارل تيلور في نفس مرجعه المذكور سابقاً عندما كان يعمل مستشاراً لتنمية المجتمعات المحلية في إدارة العمليات الأجنبية في وشنجتون، حيث يوجه هذه النصائح على المستوى القومي للدول القائمة والتي ترغب في القيام ببرامج التنمية الاجتماعية. ويقول تيلور أن هذه النصائح ليست معتمدة على قليل من الأمثلة المبعثرة لبعض الأقطار التي نجحت في القيام بمشاريع تنمية المجتمعات المحلية فقط ولكنها تعتمد علي الآتي:

- خبرة عدد كبير من الدول التي أجرت أنواعاً مختلفة من مشاريع التنمية الاجتماعية.
- ملاحظات مستمدة من بعض الدول التي حاولت القيام بمشاريع تنمية اجتماعية ليست نابعة من سكان المجتمعات المحلية أنفسهم وكذلك بعض الدول التي حاولت استخدام عاملين ريفيين غير مدربين وبعض الدول التي توقعت قيام القرويين بمشاريع تنمية المجتمعات المحلية تحت ملاحظة عابثة لبعض الأجهزة الفنية غير الصالحة التي تقوم بعض الوزارات بإمدادها.
- عدد كبير من مشاريع تنمية المجتمعات المحلية بالولايات المتحدة الأمريكية.
- وأخيراً وليس أخراً نصائح خبراء تنمية المجتمعات المحلية الذين عملوا بهذا الميدان. **وفيما يلي هذه النصائح:**

أولاً: على الدولة التي ترغب في القيام ببرامج لتنمية مجتمعاتها المحلية أن تقوم بتعيين عدد كبير من العاملين الذين يطلق عليهم الرواد الريفيون من هذه المجتمعات المحلية والذين يمثلون قاعدة ريفية عاملة. وذلك يرجع إلى أن هذه الدولة لا تملك من الفنيين الكفاية التي تمكنها من القيام بمساعدة كل المجتمعات المحلية أو حتى جزء منها. وكذلك ترجع ضرورة تعيين هذه القاعدة الريفية العاملة إلى وجود الطبقية الاجتماعية في كثير من الدول حيث نجد أن الفنيين العاملين في قطاع تنمية المجتمعات المحلية ينتمون إلى طبقات اجتماعية متباعدة عن الطبقة الريفية من الناحية الثقافية أو الحضارية. وفى نفس الوقت وجد أن أنجح الفنيين العاملين مع القرويين هم الأشخاص الذين ولدوا ونشئوا في المجتمعات المحلية والذين لا يتباعدون كثيراً عن القرويين من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إذ أنهم يمثلون قنوات اتصالية ذات فاعلية قوية بين القرويين واحتياجاتهم من ناحية والهيئات الفنية المساعدة من ناحية أخرى.

ثانياً: إنشاء برامج لتنمية المجتمعات المحلية للقيام بإنشاء معاهد تدريبية مصممة لتدريب الرواد الريفيين والقائمين بالإشراف عليهم، ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة هؤلاء الرواد بالنسبة لقدرتهم على مساعدة القرويين من ناحية التحسينات الفنية والاجتماعية، وعلى ذلك فيجب تدريب هؤلاء الرواد أو تلك القاعدة الريفية في فروع الزراعة والصحة العامة والنظافة وتعليم الكبار... الخ كما يجب تدريبهم على القيام بمساعدات أولية للجماعات القروية التي تريد تحسين إنتاجيتها أو استعمال سلع أو خدمات معينة في حقولهم. كذلك يجب تدريب هذه القاعدة الريفية على طرق دفع وتنظيم الجماعات القروية للعمل الإيجابي في كل أو أي من هذه الفروع السابق ذكرها، كذلك يجب تعليم أفراد هذه القاعدة أين وكيف يمكنهم الحصول على مساعدات فنية أعلى من المستوى الذي يستطيعون هم أن يمدوا به القرويين. كذلك يجب تعليمهم أنواع وكميات ومصادر المساعدات المادية والمالية التي يمكن الحصول عليها للقرويين.

ثالثاً: إنشاء مؤسسات ومرافق فنية ذات فاعلية قوية لتقوم بإمداد المساعدة الفنية المعتمدة للعاملين على مستوى القرية، ويعتبر هذا الموضوع ذو أهمية بالغة. وقد ذكرنا أن العاملين بالقاعدة الريفية يدربون على إعطاء مساعدات أولية فنية للقرويين، وهنا يجب الإشراف على صحة هذه المساعدات وإيقافها

إذا ثبت خطؤها، وذلك من خلال الفنيين الذين يعملون بهذه المؤسسات والمرافق الفنية التي يجب أن تكون بدورها معدة إعداداً جيداً بهؤلاء الفنيين.

الفصل الرابع: تنظيم المجتمع الريفي المحلي

مفهوم تنظيم المجتمع الريفي المحلي: إن من أوائل من قام بوضع تعريف محدد لتنظيم المجتمع العالمان ساندرسون و بولسون (هلول، ١٩٨٨: ٥٥)، حيث يعرفان تنظيم المجتمع على أنه عملية إنشاء أو تنمية علاقات اجتماعية بين الأفراد والجماعات تمكنهم من العمل سويا لخلق التسهيلات والخدمات التي تمكنهم من تحقيق الرفاهية المشتركة لكافة أفراد المجتمع المحلي والمحافظة عليها. أما إنزمينجر Ensminger وهو أحد علماء الاجتماع الريفي فيعرف تنظيم المجتمع الريفي المحلي على أنه عملية ضم وتوحيد جهود الأفراد والهيئات والمؤسسات الموجودة بالمجتمع المحلي في سبيل الحصول على أقصى قدر ممكن من العمل الفعال، وأنه مسعى واجتهاد تعاوني لإنجاز وإتمام وتحقيق الأهداف المقصودة والمخططة والتي تنفذ عن طريق العمل الجماعي (إينزمنجر Ensminger، ١٩٣٨: ٤١٠).

وقد ذكر المؤلف (جامع، ١٩٧٤) عدة تعاريف لتنظيم المجتمع منها تعريف ليندمان Lindeman (١٩٢١: ١٣٩، ١٧٣) حيث يقول أن تنظيم المجتمع هو "تلك الجهود الواعية من جانب المجتمع المحلي للتحكم في أموره ديموقراطيا للحصول على أعلى فاعلية للخدمات التي يقدمها مختصوه ومنظماته وهيئاته ومؤسساته وذلك من خلال علاقات محددة." ويعرفه بيتيت Pettit (١٩٢٥: ٦٨٢) بأنه "مساعدة جماعة من الناس للتعرف على حاجاتهم المشتركة والسعي نحو إشباع هذه الحاجات." أما شتاينر Steiner (١٩٣٠: ٢٠) فيقول أنه "يختص أساسا بمشاكل المواءمة والمهادنة الاجتماعية، حيث أنه يختص بصورة محددة بالعلاقات القائمة بين الجماعات ومدى ترابطها وتعاونها وتناسقها من أجل فاعلية ووحدة العمل." ومن هذا الإطار يشمل تنظيم المجتمع المحلي الجهود اللازمة لتواؤمه مع الوحدات الاجتماعية الأكبر منه. ولا شك أن هذا المفهوم الأخير ينظر إلى المجتمع المحلي على أنه يتكون من عناصر متعارضة تحتل فيه عملية المهادنة وعملية المواءمة مكانة عالية من أجل تحقيق فعالية هذا المجتمع. وكذلك يؤكد لين Lane (١٩٣٩) في تعريفه لتنظيم المجتمع على المواءمة وخاصة تلك القائمة بين الموارد والحاجات المجتمعية المحلية. أما كيرتز Kurtz (١٩٤٠: ٤٠١-٤٠٢) فيقول أن تنظيم المجتمع يختص بالبرامج وعلاقاتها بعضها ببعض، وهو بذلك يتميز عن العمليتين الأساسيتين الأخريين وهما خدمة الفرد وخدمة الجماعة اللتان تتعاملان مع أشخاص، وبذلك تكون العلاقات التي

يختص بها العمل الاجتماعي (تنظيم المجتمع) إما علاقة بين هيئة وأخرى أو هيئة ومجتمع محلي حيث يسعى هذا العمل إلى إيجاد العلاقات أو تغييرها أو إنهائها. ويتفق كل من مايو Mayo (١٩٤٧: ١٢٩) و دنهام Dunham (١٩٤٩: ١٦٢) على أن العمل الاجتماعي المحلي (تنظيم المجتمع) هو عملية مواءمة وموازنة بين حاجات الرفاء الاجتماعي وموارده.

وربما يكون تعريف روس Ross (١٩٥٥: ٣٠) لتنظيم المجتمع المحلي، والذي نتبناه في هذا المؤلف، هو أكثر التعاريف دقة وشمولا حيث يقول أن تنظيم المجتمع المحلي "هو تلك العملية التي من خلالها يحدد المجتمع المحلي حاجاته وأهدافه ثم يرتب ويحدد أولوية هذه الحاجات والأهداف ثم ينمي الثقة والإرادة للعمل نحو تحقيقها ثم يبحث عن الموارد الداخلية والخارجية ويتخذ الإجراءات اللازمة لاستخدامها وذلك كله من خلال تنمية الاتجاهات أو الممارسات التعاونية والتناسقية في المجتمع المحلي."

الفرق بين مفهومي تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي: يشير هلول (١٩٨٨: ٦١-٦٢) إلى ظهور مصطلح تنظيم المجتمع بمدة طويلة قبل ظهور مصطلح تنمية المجتمع. ولقد أجريت دراسات ومسوح في انجلترا وفرنسا منذ زمن بعيد على بعض المشاكل الاجتماعية لغرض إيجاد حلول سريعة لها كتلك التي قام بها جون هوارد John Howard (١٧٢٦-١٧٩٠) وتلك التي قام بها فريدريك ليبلاي Fredrick Le Play (١٨٠٦-١٨٨٢)، و تشارلز بوث Charles Booth (١٨٤٠-١٩١٦)، وكذلك المسح الاجتماعي الذي أجري في الولايات المتحدة عام ١٩٠٩ عن آثار التحضر والتصنيع المعروف باسم مسح بيتسبيرج Pittsburgh Survey والذي نشر عام ١٩١٤، والتي مهدت كلها لظهور الحاجة إلى ضرورة إيجاد طريقة لحل المشاكل الاجتماعية وبالتالي ظهور محاولات تنظيم المجتمع.

ويقول هلول أنه إذا كان مصطلح تنظيم المجتمع قد تأثر في مراحل نشأته الأولى بحل المشاكل وتوفير الخدمات إلا أنه امتد ليشمل أشياءً أخرى كثيرة منها المواءمة بين الموارد المادية والبشرية، واحتياجات ورغبات السكان، ومحاولة استغلال الموارد الداخلية والخارجية، وإحداث تغيرات مقصودة للقيام بمجهودات موجهة نحو وضع وتنفيذ برامج لتحقيق أهداف عامة أو محددة ... إلخ.

وتردد بعد الحرب العالمية الثانية مصطلح تنمية المجتمع بين العلماء، حيث يقول شوقي (١٩٦٣: ٢٩-٣١) في هذا الشأن أن هيئة الأمم المتحدة اهتمت بتكييف عملية تنظيم المجتمع لصالح البلاد المتخلفة

اقتصاديا فابتدعت مصطلح تنمية المجتمع المحلي الذي سبق تعريفه. وقد أكد شوقي في تعريفه لتنمية المجتمع المحلي على العمليات الاجتماعية المبذولة بقصد ووفق سياسة عامة لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي وبيئته اقتصاديا واجتماعيا وعلى المستوى المحلي والإقليمي والقومي اعتمادا على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة لمواجهة وحل مشكلات المجتمع. ومن ثم يتميز مصطلح تنمية المجتمع على مصطلح تنظيم المجتمع بالتركيز على التنمية الاقتصادية بجانب التنمية الاجتماعية وإظهار دور الحكومة وضرورة الخطط العامة.

وعلى أية حال يرى هلول أن المصطلحين مترادفان ويستخدمهما ليعني كل منهما الآخر، إلا أن المؤلف يرى أن تنظيم المجتمع مصطلح أضيق في نطاقه من مصطلح تنمية المجتمع حيث أن تنظيم المجتمع عملية تركز بصورة أساسية على تفعيل نظم العلاقات الاجتماعية وتفعيل قدرة العمل الجمعي أو ما يسمى حديثا برأس المال الاجتماعي في حين أن التنمية تختص بكافة المحاور البيئية والمادية والبشرية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية للكون الاجتماعي في إطار من الإستغلال الأمثل المتسم بالاستدامة والاعتدال.

فلسفة تنظيم المجتمع المحلي: لخص المؤلف (جامع، ١٩٧٤) فلسفة تنظيم المجتمع المحلي فيما يلي:

١. تقع على عاتق كل فرد في المجتمع المحلي مهمة تحقيق حاجاته بنفسه باذلا في سبيل ذلك أقصى جهده وذلك باعتبار أن رفاهية فرد معين تؤثر على تلك الخاصة بالآخرين لاعتماد الناس بعضهم على بعض، ولذلك فإنه من الضروري أن يقيم الناس منظمات اجتماعية تعمل من أجل صالحهم العام ونفعهم المتبادل.

٢. إن الحاجة للعمل الاجتماعي وللرفاء الاجتماعي تنبع من رغبات وحاجات الناس أجمعين، ولذلك فمن حق، بل ومن مسئولية جميع قطاعات سكان المجتمع المحلي وطوائفه أن يشتركوا في هذا العمل.

٣. يهتم العمل الاجتماعي المحلي برفاء المجتمع والحياة الكلية المتكاملة للفرد آخذًا في اعتباره حاجاته الفيزيقية أو المادية والعقلية والعاطفية والروحية.

٤. تنطوي فلسفة تنظيم المجتمع المحلي على ضرورة قبول الناس للتغيير الاجتماعي وتنمية الخدمات الاجتماعية لمواكبة التغيرات الحادثة في الظروف الاجتماعية ومعرفة المشاكل الاجتماعية.

٥. إن تنظيم المجتمع المحلي عملية ديمقراطية لابد لمنظمات المجتمع المحلي وهيئاته بجانب أفراده أن تشترك فيه من خلال ممثلين لها من محض اختيارها أنفسها.

أهداف تنظيم المجتمع المحلي: تنحصر الأهداف الرئيسية لعملية تنظيم المجتمع المحلي فيما يلي:

١. تمكين الأفراد من العمل الجماعي لتحديد حاجاتهم ولتنمية الموارد اللازمة لتحقيق هذه الحاجات.

٢. إذاعة معرفة الناس لحاجاتهم وفهمهم لها على مستوى المجتمع المحلي بالإضافة إلى تنشيط الرغبة والمشاركة في تحقيق هذه الحاجات.

٣. الإسهام في تكوين برنامج متزن للرفاء الاجتماعي.

٤. العمل على منع الظروف الاجتماعية المسببة للمشاكل الاجتماعية والقضاء على ما هو كائن منها.

٥. تحسين نوعية وعمل الخدمات الاجتماعية القائمة إلى أقصى درجة ممكنة.

٦. العمل على تجميع الروح التعاونية والجهود المتضافرة.

٧. تيسير الخدمات لكافة سكان المجتمع المحلي عند حاجتهم لها.

القواعد الرئيسية لتنظيم المجتمع المحلي: تتلخص القواعد الرئيسية لتنظيم المجتمع المحلي فيما يلي:

١. تلتزم عملية تنظيم المجتمع المحلي بضرورة شمولها على جميع الحاجات الخاصة بالرفاء الاجتماعي بالإضافة إلى ضرورة اعتبارها لجميع الموارد المتاحة حكومية كانت أم خاصة، ومحلية كانت أم إقليمية أم وطنية وذلك لخدمة هذا الحاجات.

٢. تركز عملية تنظيم المجتمع المحلي على حاجات الناس بالإضافة إلى اهتمامها بالجهود اللازمة لتحقيق هذه الحاجات بصورة فعالة وليس مجرد حصر نفسها فقط حول إطار تحقيق سلسلة من المواءمات بين الخدمات القائمة فعلا.

٣. لابد أن تأخذ عملية تنظيم المجتمع المحلي في اعتبارها كلاً من التخطيط الإداري والفني الذي تقوم به الهيئات والمنظمات الخدمية والهيئات والمنظمات الأخرى في المجتمع المحلي، هذا في الوقت الذي لا يجب أن يتخذ العمل الاجتماعي المحلي من نفسه سلطة على الهيئات والمنظمات المجتمعية المحلية، ولذلك فلابد أن يكون رائد هذا العمل المشاركة الكاملة والتوافق المتبادل.

٤. تعتمد فعالية عملية تنظيم المجتمع المحلي ونجاحها على التمثيل العريض لرغبات المجتمع المحلي وأخذ جميع وجهات النظر الموجودة بعين الاعتبار والاشتراك المتبادل لكل من رجل الشارع والمتخصص في مهنة العمل الاجتماعي.

٥. تستلزم عملية تنظيم المجتمع المحلي الفعالة القيام بالبحث الموضوعي الدقيق والشامل لطبيعة حاجات الناس وأفضل الطرق لتحقيقها إذ أن اكتشاف الحقائق يوفر قاعدة صلبة للتفكير الاجتماعي اللازم لاتخاذ القرارات وتنفيذها.

٦. يأخذ العمل الاجتماعي في اعتباره كيفية تمويل الخدمات الاجتماعية من ناحية كمية النقود اللازمة ومصدر تمويلها ووسيلة الحصول عليها، وفي سبيل ذلك لابد من إيجاد علاقة راسخة بين جماعات العمل الاجتماعي المحلي ومصادر التمويل.

٧. لابد أن تكون هناك علاقة وثيقة وتناسق دائم بين التخطيط الاجتماعي للرفاء الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي والفيزيقي.

٨. لابد أن يكون هناك تناسق بين العمل الاجتماعي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني واستمرار الاتصال الفعال بين المستويات الثلاثة.

٩. يستلزم التطبيق الناجح لهذه القواعد سابقة الذكر خدمات المختصين في مجالات التخطيط الاجتماعي والعمل الاجتماعي بصفة عامة.

مقترح منظمة التنمية المحلية بالقرية: الآن ونحن في ظل بلاء العولمة وانسحاب الدولة من الدور التنموي بشكل ملحوظ وترك التنمية للقطاع الخاص ورجال الأعمال كما نعلم، فلم يعد أمامنا إلا تنفيذ مبدأ "ما حك جلدك مثل ظفرك." هناك قرى كثيرة تمكنت من إحداث تنمية هائلة مثل قريتي شبراسندي، السنبلاوين، دقهلية وقرية تفاهنه الأشراف، ميت غمر، دقهلية أيضا بجهود ذاتية صرفة. وبالطبع هناك الكثير أمثالهما في أرجاء الجمهورية. الحقيقة أننا في حاجة إلى تسجيل مثل هذه الحالات والتعلم من خبراتها لنقلها إلى القرى والمجتمعات المحلية الأخرى. الدولة أصبحت "كالحدأة لا ترمي كتاكيت"، فعلى السكان الريفيين ألا ينتظروا منها الكثير. ومن ثم فأصبح الرجوع إلى فلسفة التنمية المحلية أمرا لا مناص منه في عصر العولمة.

ولتحقيق التنمية وتنظيم المجتمع المحلي لابد من وجود هيئة تعتبر هي البادئة والمنشطة والعقل المفكر والمخطط والمنفذ من أجل تحقيق العمل الجمعي سر القوة والفعالية المجتمعية المحلية، هذا العمل الجمعي الذي أطلقنا عليه رأس المال الاجتماعي والذي تساوي عوائده المادية ثلاثة أضعاف رأس المال البشري المتمثل في القدرات والمهارات الخاصة بالأفراد. هذه الهيئة هي ما يمكن تسميتها "منظمة التنمية المحلية بالقرية." وسنطلق عليها هنا من الناحية العلمية الموضوعية لقب "منظمة"، إلا أن بعض الدول المصابة بهوس الأمن والإرهاب وثقافة الرعب من أي تجمع أو أي تنظيم، ونحن لسنا ببعيدين عن مثل هذه الدول، تعترض على مثل هذا المسمى، ولذلك فإنه يمكن أن تسمى هذه المنظمة بلقب "الجمعية الخيرية لمواجهة الفقر الريفي"، وتسجل كأي جمعية أهلية عادية تبعا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

ويقترح أن تتكون منظمة التنمية المحلية بالقرية (تلك الجمعية الخيرية) من ممثلين لكل من القيادات الطبيعية المؤثرة بالقرية ومنها خطباء وأئمة المساجد بالقرية وأصحاب الجاه والمال والعلم بالقرية،

والشباب الجامعي المقيم بالقرية، وممثلين عن المرأة الريفية بمختلف أعمارها وفئاتها، وممثلين عن جميع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالقرية، وكذلك على الأفراد المهتمين بالعمل الاجتماعي. وتكون شروط العضوية في هذه المنظمة معتمدة أساسا على التطوع والإيمان بأهدافها وبالعمل الاجتماعي.

ويمكن للمؤسسات والمنظمات والأفراد بهذه المنظمة اختيار ممثلين لهم أو نقباء عنهم يقومون بتكوين مجلس النقباء لمنظمة التنمية المحلية والذي فيه تتمركز السلطة النهائية لهذه المنظمة. ويقع على هؤلاء النقباء مسئولية توفير الخبرة والمعرفة الخاصة بمنظماتهم وذلك لمساعدة التخطيط التعاوني للمنظمة كما تقع على عاتقهم مسئولية زيادة اهتمام منظماتهم بالعمل الاجتماعي ومشاكله وأنشطته واستمرار إمداد المنظمة بالمعلومات المتعلقة بهذا العمل.

ومن المهام الضرورية لهذه المنظمة القيام بتجميع الحقائق عن المجتمع المحلي وحاجاته ومدى كفاءة خدماته وذلك بصورة منتظمة مستمرة وذلك حتى يبنى أي اقتراح أو قرار للمنظمة على اكتشاف الحقائق ومعرفتها وتحليله، وعلى البيانات الصحيحة وتقدير الباحثين الأكفاء. ولابد للبنيان الداخلي للمنظمة أن يضمن بصورة مؤكدة جماعية اتخاذ القرارات وديمقراطيتها وضمان تغيير اللجان بها لتحقيق المشاركة العريضة.

وتقع على عاتق منظمة التنمية المحلية بالقرية مسئولية اتخاذ الإجراءات التي سوف يترتب عليها التطبيق الناجح للقرارات التي تم التوصل إليها. وباتخاذ هذه الإجراءات تقوم المنظمة باتباع الوسائل التي تضمن قبول هذه الإجراءات وما يترتب عليها من عواقب تتعلق بالجماعات والمنظمات المعنية. ومن بين هذه الوسائل إيجاد قنوات اتصالية دائمة بين المنظمة والهيئات المعنية واستمرار الحفاظ عليها والاشتراك النشط للأفراد والهيئات المعنية في الدراسات التي تقوم بها المنظمة ونشر تقارير دورية والعلاقات العامة.

ويجب أن تسعى المنظمة إلى تحسين نوعية الخدمات الكائنة بالمجتمع المحلي وذلك من خلال رفع معايير العمل والتطلع إلى مستويات أعلى من تلك الخدمات، كما ويجب أن تسعى المنظمة أيضا إلى توفير الفرص للقاء العاملين بالمنظمات والهيئات الاجتماعية والمتطوعين لتبادل وجهات النظر والتفاهم المشترك والعمل المشترك نحو حل مشكلات المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تسعى المنظمة

إلى إمداد هيئاتها ومنظمات الأعضاء بالتسهيلات والمعاونات التي تمكنها من أداء وظيفتها أو تساعدها على تحقيق أهدافها.

ولابد كذلك لمنظمة التنمية المحلية بالقرية أن تعقد لقاءات جماهيرية والقيام بنشر دراساتها وتقاريرها بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتكون وتسرع من وعي وإدراك الجماهير لمشكلات المجتمع المحلي، كما يجب أن توضح الكيفية التي تتبعها الهيئات الحكومية والخاصة لحل هذه المشكلات. ولابد كذلك للمنظمة أن تقيم قنوات اتصالية لتبادل المعلومات والتعامل مع المنظمات الأخرى بالمجتمع المحلي والتي تختص بمهام خارجية ولكن مرتبطة بتلك الخاصة بمنظمة التنمية المحلية بالقرية مثل الهيئات الاقتصادية أو التكنولوجية بالمجتمع المحلي. ومن هنا يجب أن يتوافر للمنظمة سكرتير تنفيذي مختص في مجال العمل الاجتماعي مرموق الشخصية ذو مهارات قيادية ملحوظة وخيال اجتماعي ناضج يستطيع بشخصيته أن يجذب اهتمام واحترام الهيئات والمنظمات بالقرية وقادة المجتمع المحلي.

وللحفاظ على استمرارية منظمة التنمية المحلية بالقرية لابد من اعتمادها على أساس ثابت ومستمر من وجهة النظر التمويلية سواء كان هذا التمويل حكوميا أو محليا أومن السكان أنفسهم. ومن أجل ذلك فلابد من توفير الظروف التي تساعد على تبادل المعلومات والتعاون المثمر بين المنظمة والهيئات التمويلية المختلفة. وعلى الهيئات الممولة أن تحترم أوجه استخدام الأموال الممنوحة للمنظمة ومراعاة اتفاق هذه الأوجه مع الاحتياجات المدروسة والمحددة لسكان القرية. وفي الحقيقة يجب على المنظمة أن تحدد الاحتياجات التي يمكن أن تحقق بواسطة الحكومة وتلك التي يمكن أن تحقق بواسطة الجهود الذاتية وعرض هذا التحديد على الهيئات الممولة.

ومن الظروف التي يجب أن تتوافر لترسيخ التمويل على قاعدة صلبة الاشتراك النشط لذوي الرأي والجاه والقيادات المهنية في العمليات التخطيطية والتمويلية. وفي النهاية يجب أن يكون هناك تفاهم متبادل وروح طيبة وتعاون مستمر بين هؤلاء العاملين في المجال التخطيطي وأولئك العاملين في المجال التمويلي بما فيهم من مهنيين ومتطوعين.

الباب الخامس: السكان الريفيون

الفصل الأول: تطور حجم ونسبة السكان الريفيين في العالم وفي مصر

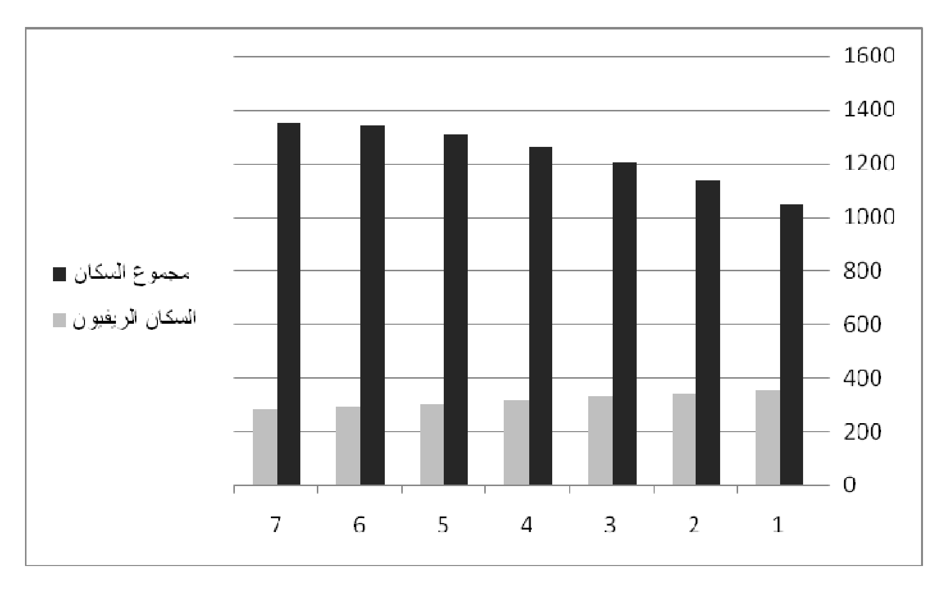
تطور السكان الريفيين في العالم: لقد صاحب التطور الهائل لسكان العالم نتيجة الانفجار السكاني المعروف زيادة مرافقة في السكان الريفيين الذين كانوا يتواجدون بصورة أساسية في المناطق المتخلفة من العالم أو ما تسمى بالمناطق الأقل تقدما من العالم. فعلى سبيل المثال كان عدد السكان الريفيين في المناطق الأكثر تقدما ٣٥٠ مليون نسمة فقط مقابل ١٩٧٣ مليون نسمة في المناطق الأقل تقدما عام ١٩٧٠. ويعنى هذا أن حوالي ٨٥% من السكان الريفيين في العالم يقطنون المناطق الأقل تقدما منه. أما في عام ٢٠٢٥ فسيصبح عدد السكان الريفيين في المناطق الأكثر تقدما ٢٨٣ مليون نسمة مقابل ٣٠٦٣ مليون نسمة، حيث يعنى هذا أن حوالي ٩١,٥% من السكان الريفيين سيقطنون المناطق الأقل تقدما.

جدول ٨. تطور سكان العالم والسكان الريفيين في المناطق الرئيسية في الفترة ١٩٧٠-٢٠٢٥.

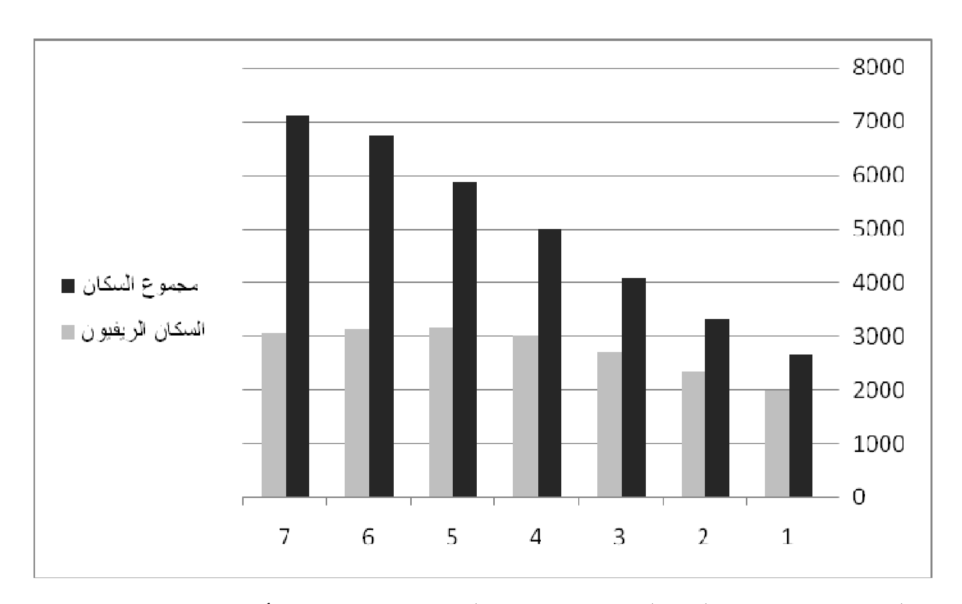
	السكان بالمليون						
المجموعة السكانية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥
	العالم						
مجموع السكان	٣٦٩٧	٤٤٥٠	٥٢٩٢	٦٢٥١	٧١٩٠	٨٠٦٢	٨٤٦٦
السكان الريفيون	٢٣٢٣	٢٦٨٠	٣٠٣١	٣٣٣٤	٣٤٥٤	٣٤١٣	٣٣٤٧
	المناطق الأكثر تقدما*						
مجموع السكان	١٠٤٩	١١٣٦	١٢٠٥	١٢٦٢	١٣٠٧	١٣٤٠	١٣٥٢
السكان الريفيون	٣٥٠	٣٣٨	٣٢٩	٣١٧	٣٠٣	٢٩٠	٢٨٣
	المناطق الأقل تقدما						
مجموع السكان	٢٦٤٨	٣٣١٣	٤٠٨٦	٤٩٨٨	٥٨٨٣	٦٧٢٢	٧١١٤
السكان الريفيون	١٩٧٣	٢٣٤١	٢٧٠٢	٣٠١٦	٣١٥٠	٣١٢٣	٣٠٦٣

* تشمل المناطق الأكثر تقدما من العالم أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا واليابان ونيوزيلانده ودول الاتحاد السوفييتي المفكك.

المصدر: بيانات مستخلصة من: Population Reference Bureau Inc., Population Bulletin, Washington, D. C, USA.



شكل ٢. تطور حجم السكان الكلي مقارنا بحجم السكان الريفيين في المناطق **الأكثر** تقدما من العالم من عام ١٩٧٠ (١) على المحور الأفقي) إلى عام ٢٠٢٥ (٧)



شكل ٣. تطور حجم السكان الكلي مقارنا بحجم السكان الريفيين في المناطق الأقل تقدما من العالم من عام ١٩٧٠ (١) على المحور الأفقي) إلى عام ٢٠٢٥ (٧)

وتؤكد هذه البيانات على الاستمرار الملحوظ لوجود المجتمعات الريفية على مستوى العالم وخاصة بالنسبة للمجتمعات النامية. وفي الوقت الذي بدأت المجتمعات المتقدمة في التناقص التدريجي في معدل

نمو السكان الريفيين حيث بدأ هذا المعدل في التناقص ابتداء من الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ حيث نقص معدل النمو السكاني للمجتمعات الريفية بمعدل ٠,٥% سنويا، فلن يحدث ذلك بالنسبة للمجتمعات النامية (الأقل تقدما) إلا في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وبمعدل تناقص قدره ٠,٤% سنويا فقط.

ماذا يعني ذلك؟ ببساطة شديدة، ستستمر الحياة الريفية في المجتمعات النامية والمتقدمة كذلك إلى ما لا يمكن إدراكه حاليا في المستقبل المنظور. ستستمر الحياة الريفية في العالم كله وليس المناطق النامية فقط في صورها المختلفة حسب تباين الطبيعة الريفية كما أوضحنا سابقا عند مناقشة موضوع التريف والتحضر. ستستمر المجتمعات الريفية سواء كانت مجتمعات زراعية أو مجتمعات صيدية أو تعدينية أو سياحية أو حتى محمية كما تطالب البرتغال بذلك أو مجتمعات صغيرة الحجم أو حتى صناعية طالما أنها تحمل في طياتها الثقافة الريفية التي تعتمد كما أوضحنا سابقا على الانفتاح على الطبيعة المادية والمخلوقات الحية النباتية والحيوانية والحشرية والطيور، وتحمل في طياتها المشاعر والعلاقات الأولية والقيم الإنسانية والروحية الأصيلة.

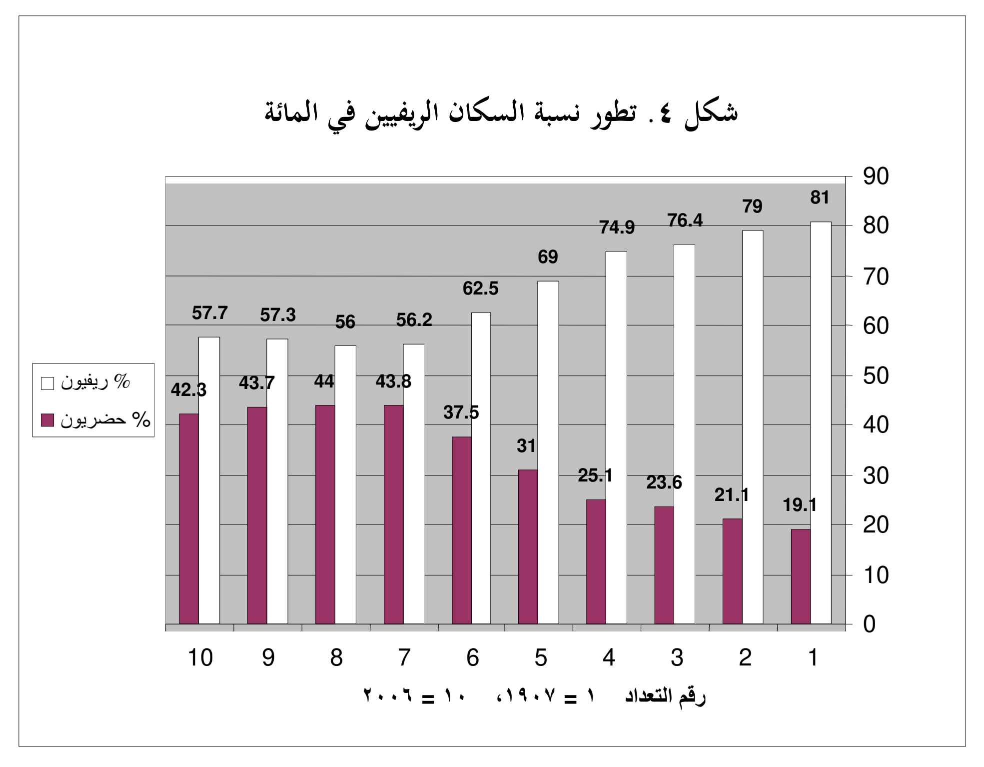
تطور السكان الريفيين في مصر: يمثل التعداد الأخير (٢٠١٧) آخر التعدادات السكانية والمسكنية والمنشآتية التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهو يمثل السنة المائة وعشرة منذ التعداد الأول عام ١٩٠٧م. وبهذه المناسبة يمكن عرض السكان الريفيين كجزء من السكان المصريين وتطورهم عبر الأحد عشر تعدادا السابقة حيث أنه من المعروف أن التعداد السكاني يجرى كل عشر سنوات. ويمثل الجدول التالي هذا العرض.

جدول ٩. تطور حجم ونسبة السكان الريفيين في المائة وعشرة سنة الأخيرة (بالمليون نسمة)

سنة التعداد	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين %	نسبة السكان الحضريين %
١٩٠٧	١١,٢٨	٩,١٤	٨١,٠	١٩,١
١٩١٧	١٢,٧٢	١٠,٠٥	٧٩,٠	٢١,١
١٩٢٧	١٤,١٨	١٠,٨٤	٧٦,٤	٢٣,٦
١٩٣٧	١٥,٩٣	١١,٩٣	٧٤,٩	٢٥,١

١٩٤٧	١٨,٩٧	١٣,٠٩	٦٩,٠	٣١,٠
١٩٦٠	٢٥,٩٨	١٦,٢٥	٦٢,٥	٣٧,٥
١٩٧٦	٣٦,٦٣	٢٠,٥٩	٥٦,٢	٤٣,٨
١٩٨٦	٤٨,٢٠	٢٧,٠٠	٥٦,٠	٤٤,٠
١٩٩٦	٥٩,٢٩	٣٤,٠٠	٥٧,٣	٤٣,٧
٢٠٠٦	٧٢,١٣	٤١,٥٩	٥٦,٩	٤٣,١
٢٠١٧	٩٤,٨٠	٥٤,٥٦	٥٧,٨	٤٢,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١٧، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٧، وقد حسبت البيانات من مختلف التعدادات.



شكل ٤. تطور نسبة السكان الريفيين في المائة

ويتضح جليا من جدول ٩ وشكل ٤ السابقين ثبات نسبة السكان الريفيين في مصر وخاصة منذ الثلاثين عاما السابقة، أي منذ تعداد ٧٦ مرورا بتعداد ٨٦ ثم تعداد ٩٦ وحتى تعداد ٢٠١٧م. وبمعنى آخر فقد ضاقت الفجوة بين التريف والتحضر من ٦٢% تقريبا عام ١٩٠٧ (حيث كانت نسبة السكان الريفيين ٨١% والحضريين ١٩,١%، على التوالي) إلى ١٥,١% فقط عام ٢٠١٧ (حيث

كانت نسبة السكان الريفيين ٥٧,٥٥% والحضريين ٤٢,٤٥% على التوالي،) ولكنها ثبتت على ذلك تقريبا. وقد أكد على هذا الثبات استمرار هذه النسبة على ما هي تقريبا في تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للسكان عام ٢٠٠٨ حيث كانت نسبتي السكان الريفيين والحضريين ٥٧% و ٤٣%، على التوالي.[١٥] وبالإضافة إلى هذا التطور الطبيعي الذي يؤكد على استمرارية السيادة الريفية للسكان المصريين فإن هذه السيادة سوف تدعم كذلك بالاتجاه الذي تستشعره الدولة حاليا والذي يتوجه إلى بناء المجتمعات الريفية الجديدة في الصحراء علاوة على تكوين المجتمعات الجديدة صغيرة الحجم ذات الطبيعة الريفية أمام التكدس السكاني الرهيب حاليا في الدلتا وعلي ضفاف الوادي.

[١٥]أنظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، ٢٠١٧، وكذلك انظر: مصر في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩م، إحصاءات السكان.

الفصل الثاني: الخصائص الديموجرافية للسكان الريفيين

التركيب النوعي وحجم الأسرة الريفية: يتكون سكان الجمهورية من حوالي ٢٤,٣ مليون أسرة يناير عام ٢٠١٩ حسب تصريحات مسئول الجهاز المركزي يوم الثلاثاء ٢٠١٩/٥/١٤ بمناسبة اليوم العالمي للأسرة. وقد بلغ هذا العدد ٢٣,٤٦ مليون أسرة عام ٢٠١٧م حسب التعداد الأخير ٢٠١٧م، منهم ٥٦,٥% أسر ريفية و ٤٣,٥% أسر حضرية، وكان هذا العدد في التعداد السابق ٢٠٠٦م ١٧ مليون أسرة، ٥٥% منهم أسر ريفية و ٤٥% أسر حضرية. ويصل فيه متوسط حجم الأسرة الريفية حسب تعداد ٢٠٠٦م ٤,٣٧ نسمة في الأسرة الريفية بينما يقل في الأسرة الحضرية إلى ٣,٩٤ نسمة. وقد انخفض هذان الرقمان في تعداد ٢٠٠٦ حيث كانا ٥,٠ للأسرة الريفية و ٤,٣ للأسرة الحضرية في التعداد السابق. واستمر هذان الرقمان في الانخفاض حسب تعداد ٢٠١٧ حيث أصبحا ٤,٢ فردا في الأسرة الريفية مقابل ٣,٩ فردا في الأسرة الحضرية. وبينما يدل هذا على انخفاض معدل الإنجاب في العشرين سنين الأخيرة، إلا أنه لا زال يدل على ارتفاع معدل الإنجاب في الأسر الريفية عنه في الحضرية وخاصة في الصعيد.

وبينما نجد أن نسبة الذكور في الجمهورية تصل إلى ٥١,٠٦% نجد أنها في الريف تصل إلى ٥١,١٤% من مجموع الريفيين، وفي الحضر تصل إلى ٥٠,٩٥% فقط، ومن ثم تصل نسبة النوع Sex ratio، وهي عدد الذكور لكل مائة أنثى، ١٠٤,٧ في الريف بينما تصل إلى ١٠٣,٧٨ في الحضر بفارق حوالي ١% فقط وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول ١٠. عدد السكان الريفيين حسب النوع وعدد الأسر ونسبة النوع مقارنة بالسكان الحضريين تبعا لتعدادي ٢٠٠٦م و ٢٠١٧م

محل الإقامة	عدد الأسر		عدد الأفراد بالأسر						متوسط حجم الإسرة		نسبة النوع	
			ذكور		إناث		إجمالي					
	٢٠٠٦	٢٠١٧	٢٠٠٦	٢٠١٧	٢٠٠٦	٢٠١٧	٢٠٠٦	٢٠١٧	٢٠٠٦	٢٠١٧	٢٠٠٦	٢٠١٧
ريف	٩,٥١ مليون	١٣,١١	٢١,٢٧	٢٨,١٧	٢٠,٣١	٢٦,٣٩	٤١,٥٩	٥٤,٥٦	٤,٣٧	٤,٢٠	١٠٤,٧٠	١٠٦,٧
حضر	٧,٧٥	١٠,٣٤	١٥,٥٦	٢٠,٦٢	١٤,٩٩	١٩,٥٢	٣٠,٥٥	٤٠,١٣	٣,٩٤	٣,٩٠	١٠٣,٧٨	١٠٥,٦
الجمهورية	١٧,٢٦	٢٣,٤٥	٣٦,٨٣	٤٨,٧٩	٣٥,٣٠	٤٥,٩١	٧٢,١٤	٩٤,٦٩	٤,١٨	٤,٠٨	١٠٤,٣١	١٠٦,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦، النتائج الأولية، جدول متوسط حجم الأسرة ونسبة النوع وكذلك تعداد ٢٠١٧م.

والغريب أن بيانات التعدادين الأخيرين لعام ٢٠٠٦م و ٢٠١٧م قد أظهرا تحولا واضحا تمثل في زيادة نسبة الذكور بالريف عنها في الحضر، حيث كانت نسبة النوع في الريف في التعداد الأسبق (عام ٩٦) ١٠٤,٦ فقط بينما كانت في الحضر أكبر من ذلك وهي ١٠٥,١، وكان الوضع عام ١٩٠٧ أكثر تباينا حيث كانت نسبة النوع ٩٩,٤ فقط في الريف، وكانت في الحضر كبيرة جدا وصلت إلى ١٠٧,٨ ، وهذا يعني بكل وضوح استقرار الرجال الآن في الريف بعد عودتهم من الهجرة وانخفاض تيار الهجرة من الريف إلى الحضر والذي تمثل في زيادة نسبة السكان الريفيين وتوجهها للزيادة منذ تعداد ١٩٩٦ واستمرارها في ذلك الآن كما يتضح من تعداد ٢٠٠٦ و ٢٠١٧م.

التركيب العمري للسكان الريفيين: تمثل دراسة التركيب النوعي والعمري التي تتمثل فيما يسمى بالهرم السكاني المعروف أهمية خاصة لما ترتبط به دراسة عبء الإعالة ومعدلات الخصوبة، والتي تؤثر وتتأثر بظواهر هامة مثل فرص الزواج، والقوة العاملة والموارد البشرية، ومعدلات المواليد والوفيات، وتيارات الهجرة الداخلية والخارجية وظواهر أخرى كثيرة.

فلو نظرنا في الجدول التالي (رقم ١١) إلى نسبة الأفراد أقل من ١٥ سنة نجد أنها تصل إلى ٣١,٤٩% عام ٢٠١٧م ، وكانت ٣٤,٣٣% عام ٢٠٠٦م، وهي انخفضت عما كانت عليه عام ١٩٩٦ حيث كانت حوالي ٣٨% حيث نستنتج من ارتفاع هذه النسبة في التعدادات الثلاثة عموما زيادة المخزون الذي سيدخل في سن الإنجاب، مما يعنى أن الزيادة السكانية ستستمر لمدة طويلة نتيجة ارتفاع

معدلات الإنجاب المترتبة على ذلك حيث أن الداخلين في فئة عمر الإنجاب أكثر من الخارجين منها، وهذا هو ما يسمى بظاهرة القصور الذاتي السكاني أو قوة الدفع الذاتي السكاني. وعلى الرغم مما تبذله الحكومة من حملات توعية للسيطرة على الزيادة السكانية، إلا أن ارتفاعًا كبيرا في معدل الخصوبة شهدته السنوات الأخيرة، إذا بلغ متوسط معدل الخصوبة وفقًا لتقديرات الحكومة المصرية أواخر عام ٢٠١٧م ٣,٥ طفلًا لكل امرأة، مقابل ٢,٩ عام ٢٠١١م. وقد ترجع أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة وبالتالي الزيادة السكانية المضطردة إلى التسرب من التعليم، والزواج المبكرة، وشحة فرص عمل للنساء. هذا ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد Life expectancy حولي ٧٣ عاما (٧١,٦ للذكور و ٧٤,٤ للإناث وذلك عام ٢٠١٧م.

جدول ١١. النسبة المئوية للفئات العمرية بين السكان الريفيين مقارنة بالحضريين.

محل الإقامة	عدد السكان	فئات السن					
		<٦	-٦	-١٠	-١٥	-٤٥	-٦٠
ريف ٢٠٠٦	٤١٦٣٠٩٦٤	١٥,٥٣	٧,٢٤	١١,٥٥	٤٨,٠٢	١٢,٠٥	٥,٦
ريف ٢٠١٧	٥٤٥٥٨٤٢٠	**١١,٨٣**	**١١,٩٠**	**%١٠**	---	--	**٢,٤٤**
حضر ٢٠٠٦	٣٠٩٤٩٦٨٩	١٢,١٤	٦,٥٥	٩,٦٥	٤٨,٤٥	١٦,٠٣	٧,١٨
حضر ٢٠١٧	٤٠٢٤٠٤٠٧	**٩,٥٨**	**١٠,٠٠**	**٨,٩٠**	---	---	**٣,٢٨**
الجمهورية ٢٠٠٦	٧٢٥٨٠٦٥٣	١٤,٠٩	٦,٩٥	١٠,٧٤	٤٨,٢	١٣,٧٥	٦,٢٧
الجمهورية ٢٠١٧	**٩٤٧٩٨٨٢٧**	**١٠,٨٧**	**١١,٠٩**	**٩,٥٣**	---	---	**٢,٧٩**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦، النتائج الأولية، جدول توزيع السكان طبقا لفئات السن، وكذلك تعداد ٢٠١٧.

ويؤدي هذا التوزيع العمري أيضا إلى ارتفاع ما يسمى بعبء الإعالة وهو النسبة المئوية لمن هم خارج قوة العمل إلى من هم داخل قوة العمل، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالي ٧٨% في الريف مقارنة بحوالي ٥٨% في الحضر، وحوالي ٦٩% في مصر عموما. وهي بطبيعة الحال نسبة عالية جدا. وتتكون الغالبية العظمى من عبء الإعالة من الصغار أي ممن هم أقل من ١٥ سنة، فمثلا نجد أن عبء الإعالة في الريف (٧٨%) يتكون من حوالي ٧٣ صغار (عبء إعالة الصغار) وحوالي ٥ فقط كبار أي ممن هم ٦٥ سنة فأكثر (عبء إعالة الكبار). ولا تختلف الصورة كثيرا في الحضر عنها في الريف.

الحالة التعليمية للسكان الريفيين: أوضحت نتائج التعداد الأخير للسكان (٢٠١٧) انخفاض نسبة الأمية في الجمهورية إلى ٢٥,٨٢% بعد أن كانت تبعا لتعداد (٢٠٠٦م) السابق ٢٩,٣٣%، وكذلك بعد أن كانت ٣٩,٤% في تعداد ١٩٩٦م وذلك من السكان ذوي الأعمار المتعدية لعشر سنوات. وهذه النسبة بالرغم من المتتالي خلال العشرين عاما الماضية إلا أنها لا زالت تعتبر عالية جدا خاصة لو أضفنا إليها نسبة من يقرؤون ويكتبون (١٢,٤١%) ونسبة محو الأمية (١,٢%) وبذلك تصبح النسبة الفعلية للأمية على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٦م حوالي ٤٣% تبعا لتعداد ٢٠٠٦م، وهذه لو قدرت للسكان الريفيين لأصبحت أكثر من ذلك حيث تصل إلي ٦٤% كما يتضح من الجدول التالي. وإذا كنا نتحدث عن التنمية والمشروعات العظمى والديمقراطية وغير ذلك من أمور الحداثة والمجتمعات العصرية، فكيف يتسنى لنا تحقيق ذلك ولا زال حوالي ثلثي القطاع الريفي المصري يغطون في ظلمات الأمية وانخفاض المستويات التعليمية.

جدول ١٢. الحالة التعليمية للسكان الريفيين مقارنة بالسكان الحضريين (١٠ سنوات فأكثر نسبة مئوية) حسب تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧م

محل الإقامة	أمي	يقرأ ويكتب	محو أمية	أقل من متوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي فأعلى
ريف ٢٠٠٦	٣٦,٦٥	١٣,٦	١,٣٩	١٩,٠٤	٢٢,٥٤	٢,١	٤,٦٩
ريف ٢٠١٧	٣٢,٢٠	٩,٢٦	٦,٠٨	--	٢٨,١٦	١,٩٢	٦,٧٧
حضر ٢٠٠٦	١٩,٩٧	١٠,٩	٠,٩٦	١٩,٩٢	٢٧,٩٧	٤,٥	١٥,٧٧
حضر ٢٠١٧	١٧,٧٢	٩,٢٦	٠,٤٨	--	٣٠,٢٩	٠,٤٧	١٩,٤٧
الجمهورية ٢٠٠٦	٢٩,٣٣	١٢,٤١	١,٢	١٩,٤٣	٢٤,٩٢	٣,١٦	٩,٥٦
الجمهورية ٢٠١٧	٢٥,٨٢	٩,٨٩	٠,٥٥	--	٢٩,١٠	٣,١٤	١٢,٣٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦، النتائج الأولية، جدول توزيع عدد السكان (١٠ سنوات فأكثر) طبقا للحالة التعليمية، وكذلك تعداد ٢٠١٧

ويرجع السبب الرئيسي لهذا التخلف التعليمي والثقافي إلى عدم تطبيق القواعد العلمية السليمة للتنمية والتي تدفع بطاقات المجتمع وتحفزه على المشاركة والإنجاز في جميع الأنشطة التنموية الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والبيئية. أما الأسباب الفرعية الناتجة عن هذا القصور السابق فتتمثل في ضعف

قدرة التعليم الأساسي على استيعاب الملزمين، وكذلك الارتداد إلى الأمية نتيجة نسبة التسرب العالية خلال سنوات الدراسة، وعدم فعالية برامج محو الأمية وسوء إدارتها وتركيزها على التعليم الهجائي دون التعليم البيئي والمشاركي، وعدم الاهتمام الكافي بتعليم المرأة الريفية التي ترتفع بينها نسبة الأمية لدرجة هائلة (حوالي ٦٤% تصل إلى أكثر من ٧٨% لو أضيف إليها نسبة من لا يقرأن ويكتبن).

التركيب المهني للسكان الريفيين: يمثل الذكور حوالي ٨٥% من القوة العاملة المصرية ويمثل الإناث حوالي ١٥%. وتعتبر الزراعة هي المهنة الأولي التي تستوعب القوة العاملة الريفية حيث يعمل بها حوالي ٤٨% من ذكور القوة العاملة الريفية بينما يعمل بها على مستوى الجمهورية حوالي ٣٠,١% من السكان العاملين. وهذا يقارن بالحضر الذي تمثل مهنة الحرفيين فيه المهنة الأولى حيث يعمل بها حوالي ١٨,٦% من أصحاب المهن. وبينما يتركز الذكور عامة في مهنة الزراعة نجد أن النساء يتركزن في المهن العلمية والفنية والكتابية. وحسب بيانات ٢٠١٧ في الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بينما نجد أن ٢٢,١% من الذكور يعملون في قطاع الزراعة والصيد والغابات نجد أن ٣٨,٤% من النساء يعملن في هذا القطاع. ويعمل ١٣,١% من الذكور في قطاع التصنيع مقابل ٥,٤% فقط من النساء. ويعمل ١٢,٥% من الذكور في قطاع البيع بالجملة والتجزئة مقابل ٩,٥% فقط من النساء. ويعمل ١٥,٠% من الذكور في قطاع التشييد والبناء مقابل ٤% من النساء يعملن في قطاع الخدمات المنزلية. ويعمل ٥,٩% فقط من الرجال في قطاع التعليم يعمل ٢٠,٥% من النساء في هذا القطاع. ويتساوى الذكور والنساء في قطاع الإدارة العامة بنسبة ٦,٧% و ٧,٤% على التوالى.

تاريخ القوة العاملة والبطالة في مصر: ظهرت البطالة في مصر كمشكلة عظمى في التسعينات من القرن الماضي. كان السكان يتزايدون بمعدل ٢,٢%سنويا، ليس هذا فحسب بل كانت قوة العمل تزداد بمعدل أكثر سرعة حيث بلغت ٢,٦% سنويا، كل هذا في الوقت الذي لم ينمو فيه الاقتصاد المصري إلا بمعدل ٢% فقط سنويا، ومن ثم فلم يكن قادرا على توليد فرص عمل جديدة كافية لامتصاص حوالي ٥٠٠ ألف داخل جديد إلى سوق العمل سنويا في هذا الوقت. وقد تطورت مشكل البطالة في مصر عبر ثلاث مراحل:

١. مرحلة الستينات وفائض قوة العمل، حيث كانت البطالة المفتوحة غير ملحوظة بل وانخفضت إلى ٢-٣% وهو معدل أقل من المعدل الطبيعي. وقد تمكنت الحكومة من خلال ضمان حق التشغيل من انتهاج سياسة التشغيل الكامل على معدلات منخفضة من الأجور والإنتاجية.

٢. عقد الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ فترة البطالة المفتوحة، وهو عقد بداية البطالة المفتوحة التي تزامنت مع سياسة الانفتاح ونمو الاقتصاد المصري بمعدل غير مسبوق وصل إلى ٨% سنويا مع استمرار دخل متزايد من قناة السويس وتصدير البترول والسياحة وعائدات المصريين من الخارج. إلا أن النمو في القطاعات غير التجارية (الإنشاءات والخدمات) فشل في خلق فرص عمل كافية علما بأن هجرة العمالة لدول الخليج قد ساعدت على حل جزئي للمشكلة وذلك لحوالي ١٠-١٥% من قوة العمل. وبدأت مرونة السوق تتناقص بقصور فرص العمل وتزايد البطالة نتيجة لعدم المرونة الاحتكاكية والهيكلية للاقتصاد المصري حينئذ•.

٣. عقد الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ وما بعدها وهو عقد النمو البطيء والبطالة العالية، حيث قد توارت معظم العوامل السابقة التي ساعدت على النمو الاقتصادي العالي بانخفاض معدل الهجرة للدول الخليجية بسبب حرب الخليج وانخفض معدل النمو الاقتصادي حتى عام ١٩٩٣ وذلك على معدلات تراوحت بين ٠,٣% إلى ٢,٥% في السنة، وتجمد معدل زيادة متوسط الدخل الفردي. وكان مصدر النمو الأساسي في هذه الفترة هو دفعة استثمارية كبيرة في مجال البنية التحتية قامت بها الحكومة، إلا أن معدل البطالة ارتفع إلى معدل غير مسبوق وهو ١٠% عند العام ١٩٩٣، وتذبذب ارتفاعا وانخفاضا حتى بلغ المعدلات الحالية التي سنتناولها بالتفصيل فيما بعد. وعموما فقد كان معدل البطالة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ (١١,٢% و ١٠,٥% على التوالي)، انخفض هذا المعدل سنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ إلى (٨,٨%، ٨,٧%، ٩,٤%، ٩,٠% على التوالي)، ارتفع المعدل مرة أخرى سنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ (١٢,٠%، ١٢,٧%، ١٣,٢%، ١٣,٠%،

•لمزيد من التفاصيل أنظر:

Hansen, Bent and Samir Radwan, *Employment Opportunities and Equity in Egypt: A Labour Market Approach*, ILO, Geneva, 1982.

١٢,٨%، ١٢,٥%، على التوالي)، وأخيرا بلغ هذا معدل البطالة ١١,٨% عام ٢٠١٧م بنسبة ٢٣,١% بين الإناث مقابل ٨,٢% بين الذكور وذلك في حجم قوة عمل (١٥ سنة فأكثر) بلغ ٢٩,٥ مليون نسمة وذلك حسب تعداد ٢٠١٧م.

النمو السكاني وقوة العمل: بالرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في السنوات الأخيرة إلا أن التغيرات التي حدثت في التوزيع العمري للسكان قد ترتب عليها زيادة في نسبة السكان الباحثين عن العمل، ويعبر عن هذه التغير بـ "المنحة الديموجرافية" والتي تحدث في جميع الدول العربية والدول النامية بصفة عامة. وتسبب هذه الظاهرة تحديات خطيرة في سوق العمل (Yousef، ٢٠٠٢: ٥-٨). ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول ١٣. أعداد الداخلين في سوق العمل من الفئتين العمريتين ١٥-١٩ و ٢٠-٢٤ في الفترة من ١٩٧٦-٢٠١٠ (بالألف).

النوع	١٩٧٦		١٩٨٣		١٩٩١		٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠	
	١٥-١٩	٢٠-٢٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤
ذكور	٢١٤٢	١٥٢٢	٢٦١٩	٢٨٤٠	٢٦٧١	٢٦٤٣	٣٩٤٥	٣٤٧٩	٣٧٩٨	٣٩٢١	٣٣٢٨	٣٧٧٩
إناث	١٨٤٩	١٥٦٢	٢٤٦٥	١٩٧٣	٢٩٦٤	٢٢٧٥	٣٦٧٠	٣١٩١	٣٥٦٢	٣٦٥٣	٣١٧٩	٣٥٤٨
الإجمالي	٣٩٩٢	٣٠٨٣	٥٠٨٤	٤٨١٣	٥٦٣٥	٤٩٣٩	٧٦١٥	٦٦٧٠	٧٣٦١	٧٥٧٤	٦٥٠٧	٧٣٢٧
الإجمالي	٧٠١٥		٩٨٩٧		١٠٥٧٩		١٤٢٨٥		١٤٩٣٥		١٣٨٣٤	

Source: المصدر: *UN Demographic Yearbook* 1982, (New York: United Nations, 1984), pp. 178-9; *UN Demographic Yearbook* 1985, (New York: United Nations, 1987), pp. 176-7; *UN Demographic Yearbook* 1993, (New York: United Nations, 1995), p. 1995; "U.S. Census Bureau, Summary Demographic Data for Egypt," p. 1 <http://www.census/gov>.

يتبين من جدول ١٣ أن أعداد الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة قد زادت بنسبة ٤١% بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣م بينما لم يزد السكان عامة إلا بنسبة ١٦%. وفي الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ زادت نسبة هذه الفئة بمقدار ٦,٩% فقط بينما زاد السكان عامة بنسبة ٢٠%. وانتهى هذا الاتجاه الهبوطي الأخير في الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٠ حيث زادت هذه الفئة الشابة مرة أخرى بنسبة ٣٥% بينما زاد السكان عامة بنسبة ٢٢% فقط. وفي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ زادت هذه الفئة بمقدار ٦٥٠ ألف فتى وفتاة أي بمعدل ٤,٦%، ثم من المتوقع أن ينخفض العدد نفسه في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠.

ويجب الإشارة إلى أن الداخلين في سوق العمل لا يتحددون فقط بأعداد الخريجين من التعليم المتوسط أو العالي، وإنما تدخل هناك أعداد كبيرة تأتي نتيجة التسرب من التعليم حيث يذهب الأطفال عادة للعمل في القطاع غير الرسمي في المجتمعات الحضرية أو في الزراعة. وإذا أضيف هذا العدد من المتسربين يصبح عدد الباحثين عن العمل على سبيل المثال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حوالي ٨٩٦ ألف شخص (Radwan، ٢٠٠٢: ٣) ، علما بأن معدل التسرب غالبا ما يرتبط بمستويات الفقر حيث يتسرب معظم الأطفال من الأسر الفقيرة مع عدم ذهاب القليل منهم إلى التعليم على الإطلاق (El-Kogali، ٢٠٠٣: ٨-١٠). وقد قدر عدد الداخلين في سوق العمل سنويا في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بمتوسط قدره ١,٥٢٣ مليون شخص، في الوقت الذي يخرج فيه من سوق العمل عدد قدره ٢٤٥ ألف نسمة مما يبقي صافيا قدره ١,٢٧٨ مليون شخص يدخلون سوق العمل سنويا. ويقدر هذا العدد مستقبلا في الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٥ بمقدار صافي قدره ٨٩٣ ألف نسمة سنويا فقط (Courbage، ١٩٩٩: ١٣).

قوة العمل ومعدل البطالة: بالنظر إلى معدل البطالة في عام ١٩٨٤م نجد أنها كانت بين الإناث ضعف معدل البطالة بين الذكور (١١% و ٥% على التوالي)، إلا أنه سرعان ما زادت هذه النسبة إلى ثلاثة أضعاف في نهاية عقد الثمانينات أي في عام ١٩٩٠ (٥% و ١٥% على التوالي)، وتفاقم الموقف خلال عقد التسعينات حيث زادت هذه النسبة مرة أخرى إلى أربعة أضعاف حيث بلغ معدل البطالة عام ١٩٩٧ ٥% للذكور و ٢٠% للإناث. وذلك كما يتبين من الجدول التالي:

جدول ١٤. تطور معدلات البطالة للذكور والإناث في الفترة من ١٩٨٤-٢٠٠٢م.

معدل البطالة	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠١٧
ذكور	٥	٥	٧	٧	٥	٥	٦	٥	٦	٦	٨,٢
إناث	١١	١٥	٢٢	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٣	٢٣	٢٤	٢٣,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث العمالة بالعينة للسنوات ١٩٨٤-٢٠٠٢، مع ملاحظة أن معدلات البطالة من ١٩٨٤-١٩٩٥ للأفراد ١٢-٦٤ سنة، وللأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢م للأفراد ١٥-٦٤سنة وكذلك تعداد ٢٠١٧م.

واستمر الحال كما يبدو بطريقة مزمنة حيث استمر معدل بطالة النساء أربعة أضعاف ذلك الخاص بالذكور حتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ كما يتضح من الجدول رقم ١٥، حيث بلغ ٢٤,٩% بالنسبة للإناث مقارنا بـ ٦,٩% فقط بالنسبة للرجال ومعدل عام قدره ١٠,٩%، وأخيرا بلغ ٢٣,١% بالنسبة للإناث مقارنا بـ ٨,٣% بالنسبة للرجال، وإن كان الأمر قد تحسن بعض الشيء كما يبدو في نفس الجدول بالنسبة لعام ٢٠٠٨م. ويتضح ثبات هذه النتيجة لحد كبير عند ملاحظة تطور هذه المعدلات ابتداء من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦. وإذا نظرنا إلى الوراء قليلا نجد أن عدد العاطلين قد زاد في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨ من ٨٩٠ ألف نسمة إلى ١,٧٢ مليون نسمة، أي من نسبة ٥,٤% إلى ٧,٩% من قوة العمل (Assaad، ٢٠٠ : ١٤).

وقد أظهرت نتائج تعداد ٢٠١٧م أن عدد العاطلين بلغ ٣,٤٦ مليون شخصا، بالمقارنة بـ ٣,٦ مليون السنة السابقة (٢٠١٦)، كل ذلك مقارنا بـ ٢,٠٤ مليون عاطلا كانوا في تعداد ٢٠٠٦م، أي منذ عشر سنوات سابقة، ثم كان هذا العدد ١,٥٤ مليون عاطلا بنسبة ٨,٦% في تعداد ١٩٩٦م (United Nations، ٢٠٠٢: ١٥٨). ويقدر دونتي Dhonte وآخرون (٢٠٠٠: ٧) أنه إذا أردنا خفض معدل البطالة إلى النصف في عام ٢٠١٥م لابد من زيادة معدل التشغيل من متوسط قدره ١,٤% سنويا في الفترة من ١٩٧٣-١٩٩٤م إلى معدل قدره ٣,٦% في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وهذا لمما يعني أنه في الوقت الحاضر لا زال ينطبق نفس المنطق وهو ضرورة مضاعفة معدل التشغيل الحالي لمجرد خفض معدل البطالة إلى النصف.

جدول ١٥. قوة العمل المصرية خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦م ومعدل البطالة في الربع الثالث عام ٢٠٠٨م (بالألف)

البند	الربع الثاني من عام ٢٠٠٣	الربع الثاني من عام ٢٠٠٤	الربع الثاني من عام ٢٠٠٥	الربع الثاني من عام ٢٠٠٦	الربع الثالث عام ٢٠٠٨
قوة العمل					
ذكور	١٥٩٤٠	١٦١٨٦	١٦٦٦٤	١٧٣٩٢	
إناث	٤٦٢٣	٤٦١٨	٤٨٩٤	٤٩٤٧	
الجملة	٢٠٥٦٣	٢٠٨٠٤	٢١٥٥٨	٢٢٣٣٩	
المشتغلون					
ذكور	١٤٩٥٢	١٥٠١١	١٥٤٨٦	١٦١٩٩	
إناث	٣٤٦٣	٣٤٨٠	٣٨٠٥	٣٧١٤	
الجملة	١٨٤١٥	١٨٤٩١	١٩٢٩١	١٩٩١٣	
المتعطلون					
ذكور	٩٨٨	١١٧٥	١١٧٨	١١٩٣	
إناث	١١٦٠	١١٣٨	١٠٨٩	١٢٣٣	
الجملة	٢١٤٨	٢٣١٣	٢٢٦٧	٢٤٢٦	
معدل البطالة					
ذكور	٦,٢٠%	٧,٢٦%	٧,١٠%	٦,٩٠%	٥,٨%*
إناث	٢٥,١٠%	٢٤,٦٤%	٢٢,٣٠%	٢٤,٩٠%	١٨,٣%
الجملة	١٠,٤٥%	١١,١٢%	١٠,٥٠%	١٠,٩٠%	٨,٦%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح قوة العمل بالعينة الربع سنوي، البيانات لا تشمل العاملين خارج الدولة. بالإضافة إلى التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦م.

*المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ، جدول التقديرات الربع سنوية لمعدل البطالة، صفحة ٦٨.

وقد بلغت قوة العمل حسب تعداد ٢٠١٧م حوالي ٢٦ مليون شخصا، مقارنة بـ ٢٨,٩ مليون شخصا في العام السابق ٢٠١٦م، ويشمل الـ ٢٦ مليون شخصا هؤلاء ٢٠,٦ مليون من الذكور (٧٩,٣%) إضافة إلى ٥,٤ مليون فقط من الإناث (٢٠,٧%). وكانت قوة العمل قد قدرت بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦م بمقدار ٢٢,٣٤ مليون نسمة منهم ٤,٩٥ مليون أنثى أي بنسبة ٢٢,١٦%. ومما يدل على تحرك العمالة والبطالة وتغير قيمها حتى ولو كانت على مدى ثلاثة أشهر فقط نلاحظ ما أظهرته تقديرات نفس الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء لما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام ٢٠٠٦ حيث كانت قوة العمل ٢٢,٦١ مليون نسمة منها ٥,٢٧ مليون أنثى أي بنسبة ٢٣,٣١% وذلك كما يتضح من الجدول التالي رقم ١٦. هذا وقد قدرت نسبة البطالة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ بـ ١١,٧٧%، انخفضت إلى ١٠,٩٠ في الربع الثاني من نفس السنة.

جدول ١٦. تقدير قوة العمل وعدد المشتغلين والمتعطلين (١٥-٦٤) سنة بعد التكبير طبقا للنوع والأقاليم الجغرافية في جمهورية مصر العربية (الربع الأول لعام ٢٠٠٦)

الأقاليم الجغرافية	النوع	قوة العمل بالألف	عدد المشتغلين بالألف	المتعطلون	
				عدد	نسبة مئوية
المحافظات الحضرية	ذكور	٣١٦٣	٢٨٧٧	٢٨٦	٩,٠٤
	إناث	٧١٢	٥١٣	١٩٩	٢٧,٩٥
	جملة	٣٨٧٥	٣٣٩٠	٤٨٥	١٢,٥١
حضر الوجه البحري	ذكور	٢١٧٦	٢٠٠٨	١٦٨	٧,٧٢
	إناث	٧٦٧	٥٠٠	٢٦٧	٣٤,٨١
	جملة	٢٩٤٣	٢٥٠٨	٤٣٥	١٤,٧٨
ريف الوجه البحري	ذكور	٥٧٢٢	٥٣٢٤	٣٩٨	٦,٩٦
	إناث	٢١٣٨	١٦٧٢	٤٦٦	٢١,٨٠
	جملة	٧٨٦٠	٦٩٩٦	٨٦٤	١٠,٩٩
حضر الوجه القبلي	ذكور	٢٠٨٨	١٨٦٣	٢٢٥	١٠,٧٨
	إناث	٦٥٢	٤٧٧	١٧٥	٢٦,٨٤
	جملة	٢٧٤٠	٢٣٤٠	٤٠٠	١٤,٥٠
ريف الوجه القبلي	ذكور	٤١٤٢	٣٨٨٤	٢٥٨	٦,٢٣
	إناث	٩٨٢	٧٧٠	٢١٢	٢١,٥٩
	جملة	٥١٢٤	٤٦٥٤	٤٧٠	٩,١٧
حضر محافظات الحدود	ذكور	٤٥	٤٢	٣	٦,٦٧
	إناث	١٥	١٤	١	٦,٦٧
	جملة	٦٠	٥٦	٤	٦,٦٧
ريف محافظات الحدود	ذكور	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠٠
	إناث	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠٠
	جملة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠٠
جملة الحضر	ذكور	٧٤٧٣	٦٧٩٠	٦٨٣	٩,١٤
	إناث	٢١٤٧	١٥٠٤	٦٤٣	٢٩,٩٥
	جملة	٩٦٢٠	٨٢٩٤	١٣٢٦	١٣,٧٨
جملة الريف	ذكور	٩٨٦٥	٩٢٠٩	٦٥٦	٦,٦٥
	إناث	٣١٢١	٢٤٤٣	٦٧٨	٢١,٧٢
	جملة	١٢٩٨٦	١١٦٥٢	١٣٣٤	١٠,٢٧
جملة الجمهورية	**ذكور**	**١٧٣٣٨**	**١٥٩٩٩**	**١٣٣٩***	**٧,٧٣**
	إناث	**٥٢٦٧**	**٣٩٤٦**	**١٣٢١**	**٢٥,٠٨**
	جملة	**٢٢٦٠٥**	**١٩٩٤٥**	**٢٦٦٠**	**١١,٧٧**

*تم تصحيح هذا الرقم في نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث كان ١٣٣٩٣.

ومن الجدير بالذكر، مرة أخرى، أن تقليل معدلات البطالة يتطلب معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، حيث شاهدت مصر معدل نمو اقتصادي بلغ ٥,٣% في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧م مستهدفة معدل نمو ٥,٨% خلال السنة المالية التالية ومعدل نمو ٧% عام ٢٠٢٢م.

التوزيع الحضري الريفي للعمالة والبطالة: يعمل في الريف، حسب تعداد ٢٠١٧م، حوالي ١٧ مليون شخصا مقابل ١٢,٤ مليون فقط في المناطق الحضرية. هذا وقد بلغ معدل البطالية في المناطق الحضرية ١٤,٥% مقارنا بـ ٩,٨% فقط في المناطق الريفية نظرا للتوافر النسبي لفرص العمل في الريف أكثر مما هو الحال في الحضر. وفي الأعوام السابقة (٢٠٠٤م على سبيل المثال تواجد نفس النمط، حيث كان يعمل في الريف حوالي ١٣ مليون نسمة بينما يعمل في الحضر ٩,٦٢ مليون نسمة من قوة العمل البالغة حوالي ٢٢,٦١ مليون نسمة بنسبة حوالي ٥٧,٤% في الريف و ٤٢,٦% في الحضر وهي نسبة مساوية تماما لنسبة السكان الريفيين والسكان الحضريين على التوالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٤: ١٢). وبالرغم من تساوي العمالة في الريف والحضر إلا أن الريف بالرغم من ذلك يتسم بمعدل بطالة أدنى من الحضر حيث تبلغ نسبة البطالة في الريف ١٠,٢٧% فقط مقارنة بنسبة في الحضر تصل إلى ١٣,٧٨%، ولا عجب في ذلك حيث أن الزراعة والتي هي المهنة السائدة في الريف هي التي تمتص أكبر عدد من السكان في نشاطها حيث تبلغ نسبة المشتغلين في الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع الأشجار ٣٠,١% وهي أعلى نسبة وبفارق كبير بينها وبين القطاع ذي المرتبة الثانية في حجم التشغيل وهو الصناعات التحويلية حيث يعمل به ١١,٥% من قوة العمل. ويتفق الزواوي (٢٠٠٥م) مع هذه المقولة مشيرا إلى أن مشكلات البطالة تصبح أكثر تفاقما في المراكز الصناعية الحضرية، حيث الأجور مرتفعة نسبيا. وقد أوضح أحد تعدادات السكان على سبيل المثال أن القاهرة والإسكندرية تستأثران بنسبة ١٦% من القوة العاملة المصرية وأنهما يضمان ٢٦% من العاطلين في مصر كلها. وتساعد الظروف المحسنة في المدن على جذب المزيد من المهاجرين من الريف مما يؤدي إلي تفاقم المشكلة.

وإذا كانت المقارنة بين الريف والحضر بالنسبة لمعدل البطالة في صالح الريف كما سبق الذكر أعلاه، فإن المقارنة بين ريف الوجه القبلي وريف الوجه البحري تكون في صالح ريف الوجه القبلي حيث تبلغ نسبة البطالة به ٩,١٧% فقط بالمقارنة بنسبة ١٠,٩٩% في ريف الوجه البحري. وهكذا يمكن القول بأن البطالة ظاهرة حضرية أكثر من كونها ظاهرة ريفية، وهذا كما سبق الذكر يرجع إلى سيادة قطاع الزراعة وهو المشغل الأعظم للقوة العاملة في المجتمعات الريفية كما يتبين من الجدول التالي رقم ١٧:

جدول ١٧. تقدير المشتغلين (١٥- ٦٤سنة) في الأنشطة الاقتصادية من حيث حجم العمالة بكل منها وتوزيعها النسبي.

النشاط الاقتصادي	العدد بالمئات	النسبة %
الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع أشجار الأخشاب	٥٨١٤٦	٣٠,١
الصناعات التحويلية	٢٢٢٩٧	١١,٥
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية المنزلية	٢١٤١٢	١١,١
التعليم	١٩٠٨٢	٩,٩
الإدارة العامة والدفاع	١٨٤٩٥	٩,٥
النقل والتخزين والاتصالات	١٣٢٢٧	٦,٨
الصحة والعمل الاجتماعي	٥٠٣٥	٢,٦
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	٤٦٤٨	٢,٤
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	٤٠٠٥	٢,١
الفنادق والمطاعم	٣٦٦٤	١,٩
الكهرباء ، الغاز ، البخار وإمدادات المياه الساخنة	٢٤٥٣	٠,٩
الوساطة المالية	١٦٩٢	٠,٩
صيد الأسماك	١٥٧٦	٠,٨
خدمات إفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	٥٢٦	٠,٣
أنشطة غير كاملة التوصيف	٣٤٣	٠,٢
التعدين واستغلال المحاجر	٢٩٠	٠,١
المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات	٢٧	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٥.

من هم العاطلون: لو حاولنا رسم صورة للعاطلين وليكن لكل ١٠٠ عاطل منهم، كيف يكون بناء هذه الصورة؟ أو بمعنى آخر من هم هؤلاء العاطلون بحيث يمكن أن تساعدنا هذه الصورة في وضع استراتيجية لمواجهة البطالة. إن أحسن المعلومات المتوافرة تفيدنا بأن هؤلاء المائة من العاطلين سوف يتكونون من ٤٩,٧ أنثى و ٥٠,٣ رجل، أو بتعبير أكثر واقعية ينقسم العاطلون عدديا بالمناصفة تقريبا بين الذكور والإناث، هذا بالرغم من أن نسبة البطالة بين النساء تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف نسبتها بين الرجال. إذن نحن نواجه مشكلة بطالة من حيث الكم متساوية الحجم بين كل من الرجال والنساء.

أما بالنسبة للعمر فلا سبيل لمعرفة توزيعهم العمري من البيانات المتوافرة إلا استنتاجا من البيانات المتعلقة بتوزيع العاطلين طبقا لنوع التعطل كما يتبين في الجدول التالي رقم ١٨ والذي يتبين منه أن أكثر من ٩٢% من العاطلين حديثو التعطل أما الثمانية الباقون فهم متعطلون قد سبق لهم العمل.

جدول ١٨. تقدير المتعطلين (١٥-٦٤ سنة) وتوزيعها نسبى طبقا لنوع التعطل

نوع التعطل	العدد (بالمئات)	النسبة %
متعطل سبق له لعمل	١٩٢٧	٧,٩
متعطل حديث	٢٢٥٧٣	٩٢,١
جملة	٢٤٥٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٥.

وهذا يعنى أنه في الغالب الأعم يمثل الشباب وهم يمثلون جميع حديثي التعطل أكثر من ٩٢% من العاطلين. وهكذا يجب أن توجه برامج مواجهة البطالة إلى الشباب حيث أن العاطلين شباب في غالبيتهم العظمى ونصفهم من الرجال والنصف الآخر من النساء. كما تشير لنا البيانات سابقة الذكر أعلاه أن معظم هؤلاء العاطلين شباب متعلم ومعظمهم من خريجي التعليم المتوسط، حيث يتضح ذلك من الجدول التالي رقم ١٩:

جدول ١٩. الطلب على العمل والبطالة حسب المستويات التعليمية.

القطاع	قوة العمل ١٩٩٨		البطالة ١٩٩٨*		تقدير الطلب على العمل ٢٠٠٠-٢٠٠٥	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أمي	٧١٩٢	٣٣	١٣٥	٨		
يقرأ ويكتب	٢٠٧٦	٩	٧٣	٤		
أقل من المتوسط	٣٥٢٢	١٦	١٤٣	٨	٥٣١	٦٦
متوسط	٥٣٠٥	٢٤	٩٤٧	٥٥	٢٨	٤
فوق المتوسط	١٢٦٧	٦	١٨١	١١	١٠٨	١٣
جامعي أو أعلى	٢٧٠٥	١٢	٢٤٢	١٤	١٣٨	١٧
المجموع	٢٢٠٦١	١٠٠	١٧٢١	١٠٠	٨٠٥	١٠٠

*المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قوة العمل والبطالة، الطلب في سوق العمل، إحصاء الطلب على العمل في سوق العمل.

يتبين من هذا الجدول أنه في الوقت الذي يمثل المتعلمون تعليما متوسطا ٢٤% من قوة العمل نجد أن معدل البطالة يصل بينهم إلى ٥٥% بينما لا يقدر الطلب عليهم في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلا بنسبة ٤% فقط، ولا يزال تبلغ نسبتهم بين الداخلين في سوق العمل ٥٠% وهم لا يعلمون أنهم غير مطلوبين في سوق العمل إلا بنسبة ٤% فقط. ويعني هذا خللا في العلاقة بين النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. وتشير توقعات الطلب على العمالة إلى النسبة الهائلة لمن هم أقل من المتوسط في مستواهم التعليمي (٦٦% من الطلب على العمل)، ولا شك أن هذا التوقع يتم على أساس الاتجاهات السابقة في قوة العمل واحتياجات الطلب على العمل فيها.

وهكذا يمكن إرجاع هذا الخلل في العلاقة بين المستوى التعليمي والبطالة إلى هيكل الاقتصاد المصري والبنيان الاجتماعي والإداري من ناحية وطبيعة النظام التعليمي وتأهيل الخريجين من ناحية أخرى.

موقف مستودعات العمالة الحالية: يقر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل البطالة بين الشباب والشابات من ١٥-٢٩ سنة سجل مقدار ٢٤,٨% من مجمل قوة العمل عام ٢٠١٧،

موضحا أن معدل البطالة بين الشباب الذكور بلغ ٢٠% بينما بلغ ٣٦,٥% بين الشابات. وفي نطاق نفس المجال العمري هذا بلغ معدل البطالة ٣١,٨% بين حاملي المؤهلات المتوسطة وخريجي الجامعات والتعليم العالي وذلك من مجمل القوة العاملة عام ٢٠١٧م بمعدل ٢٤,٩% بين الذكور مقارنا بـ ٤٧,٢% بين الإناث. وأشار نفس التقرير إلى أن قوة العمل بلغت ٢٩,٤٧ مليون شخصا عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٨,٩٣ مليون عام ٢٠١٦ بزيادة قدرها ٥٤٠٠٠٠ شخصا.

هذا وقد بلغت نسبة العمالة المستأجرة (بأجر) عام ٢٠١٧م ٦٨,١% من العاملين، بينما بلغت نسبة العاملين لحسابهم ١٢,٨% فقط. وبالإضافة إلى ذلك ضم القطاع الخاص العدد الأكبر من العاملين بلغ ٢٠ مليون شخصا، بينما بلغ عدد العاملين في القطاعات العامة ٤,٦ مليون شخصا فقط. ويعمل ربع العاملين المصريين في الزراعة والصيد، بينما يعمل ١٢,٩% في البناء والتشييد، و ١٢,٦% في تجارة الجملة والتجزئة، و ١٢% في الصناعات التحويلية.

وقد ذكر راجي السعد (Assaad، ٢٠٠٠: ٥٤) أنه في فترة العشر سنوات ما بين ١٩٨٨-١٩٩٨م كانت الزراعة هي أولى القطاعات الاقتصادية المشغلة للعمالة حيث يعمل بها ٤٢,٤% من قوة العمل عام ١٩٨٨ ثم قدمت ١,٢ مليون فرصة عمل في هذه العشر سنوات. فماذا حدث للزراعة خلال هذه العشرين سنة الماضية تقريبا وذلك لكي ينخفض استيعابها للعمالة من ٤٢,٤% إلى ٢٥% فقط حاليا؟ وكان القطاع الخاص غير الزراعي هو ثاني القطاعات الاقتصادية المشغلة للعمالة حيث يعمل به ٣٠% من قوة العمل عام ١٩٨٨ ثم قدم ١,٧ مليون فرصة عمل في هذه العشر سنوات. وقد زاد نصيب الدولة من تشغيل العمالة في هذه الفترة بالرغم من برامج الخصخصة وإجراءات التحرير الاقتصادي، هذا بالرغم من انخفاض حجم العمالة في المنشآت المملوكة للدولة حيث أن الزيادة في حجم العاملين بالخدمة المدنية قد زادت كثيرا، حيث زاد حجم العاملين في الحكومة من ٢,٩٧٤ مليون إلى ٤,٧٩٤ مليون على مدى هذه السنوات العشر.

ويشمل هذا القطاع الصناعة والتعدين والمرافق العامة حيث زادت العمالة بمقدار ٤٥٠ ألف نسمة بنسبة تزيد قليلا على ٥٩% من الزيادة الكلية في الاقتصاد الكلي.

جدول ٢٠. توزيع العمالة تبعا للقطاعات المختلفة (مستودعات العمالة) في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨.

القطاع	١٩٨٨		١٩٩٨		١٩٨٨-١٩٩٨
	العدد بالألف	%	العدد بالألف	%	النمو (%)
الحكومة	٢٩٧٤	١٩,٠	٤٧٩٤	٢٣,٩	٦١,٢
المنشآت المملوكة للدولة	١٢٩٤	٨,٦	١٠٤٣	٥,٢	-١٩,٤
مجموع القطاع الحكومي	٤٣٢٣	٢٧,٦	٥٨٣٧	٢٩,١	٣٥,٠
الزراعة	٦٦٤٣	٤٢,٤	٧٨١٧	٣٩,٠	١٧,٧
القطاع الخاص غير الزراعي	٤٧٠٧	٣٠,٠	٦٣٧٧	٣١,٨	٣٥,٥
الصناعة والتعدين والمرافق	٨٨٣	٥,٣	١٣٣٩	٦,٧	٥١,٦
المجموع	١٥٦٧٣	١٠٠,٠	٢٠٠٣١	١٠٠,٠	٢٧,٨

وهكذا يتسم سوق العمل المصري بعدم الاتساق بين العرض والطلب، حيث تقوم المؤسسات التعليمية والتدريبية بتفريخ خريجين دون مراعاة للطلب الحقيقي على العمل. فقد بين تحليل لنتائج مسح للطلب المتوقع في سوق العمل في الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥م مقارنا بالبنيان الخاص بعرض العمل عدة نتائج خطيرة تتعلق باختلالات بينة في سوق العمل أهمها ما يلي[١٦]:

١. عدم توافق الطلب على العمل مع الهيكل القطاعي القائم للعمالة، فالزراعة وهي القطاع الأكثر امتصاصا للعمالة والذي يستخدم ٤٢% من المشتغلين فعلا لا يولد فرص عمل جديدة تتعدى ٥% فقط من الطلب على العمل، في حين تتقدم الصناعة بأعلى قدر من الطلب على العمل وهو ٤٦,٥%، ثم يليها الخدمات بنسبة ٢٨,١%، ثم التجارة بنسبة ٧,٣% من الطلب على العمل. والمدهش أيضا هو قطاع الإنشاءات الذي يبلغ الطلب على العمل فيه ٦,١% وهي نسبة مساوية

16 International Market Insight [IMI], *op. cit.*

تقريبا لنصيبه في تشغيل العمالة القائمة وهو ٥,١%. والأكثر غرابة من ذلك هو النصيب المتواضع لقطاعات الاقتصاد الحديث حيث يمثل الطلب على العمالة في الخدمات المصرفية مجرد ٠,٨% فقط من الطلب الكلي، وكذلك قطاع الخدمات التجارية والأعمال التجارية الذي يبلغ الطلب على العمالة فيه مجرد ٠,٧% من الطلب الكلي.

٢. الاحتمال الضئيل لوجود طلب على معظم المعطلين، حيث يمثل الطلب على الفئة العظمى من المعطلين (وهم أصحاب التعليم المتوسط كما سبق الذكر) أدنى مستوى وهو ٤% فقط من الطلب الكلي بالرغم من أنهم يمثلون ٥٥% من المعطلين. ونجد أن معظم الطلب على العمالة يتركز حول العمالة غير الماهرة (أقل من التعليم المتوسط) ، حيث يبلغ الطلب عليها ٦٦% من الطلب الكلي. أما الطلب على أصحاب التعليم العالي فيمثل ١٧% فقط من الطلب الكلي.

٣. يشير نمط الطلب على العمالة إلى أن الاقتصاد الحديث ليس بالعلاج المرجو لحل مشكلة البطالة، حيث يخضع الفنيون لأعلى نسبة من الطلب (٣١%) يليهم العاملون بالخدمات (٧,٨%) ثم العاملون بالبيع (٧,٥%)، بينما لا تمثل مهن ووظائف الاقتصاد الحديث إلا نسبة ضئيلة من الطلب، فالطلب مثلا على الفنيين في الرياضة والإحصاء والحاسب الآلي يبلغ ٠,٤% فقط من الطلب الكلي بينما يمثل المتخصصون في نفس الوظائف والمهن ١,٢% فقط من القوة العاملة.

يؤكد التوزيع الجغرافي للطلب على تلك التناقضات القائمة، حيث يتحيز التوزيع الجغرافي للطلب على المحافظات الغنية إذ تستحوذ محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية على ثلثي حجم الطلب على العمالة، بينما تنخفض نسبة الطلب على العمالة في المحافظات المحرومة وفي الدلتا والصعيد بصفة خاصة حيث ترتفع نسبة المعطلين عن المعدل الوطني العام.

ولا زالت الحكومة مصدرا رئيسيا للعمالة غير الزراعية، كما يستمر القطاع غير الرسمي هو المستودع الرئيسي للإنتاجية المنخفضة والعمالة منخفضة الدخل وخاصة بالنسبة للنساء. وقد بلغ نصيب العمالة العامة من معدل النمو في العمالة في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨م ٣٤,٧%. وفي الوقت الذي انخفض فيه نصيب القطاع العام من ٨,٦% إلى ٥,٢%، زاد نصيب العمالة الحكومية من ١٩ إلى ٢٣,٩% مما أدى إلى زيادة النصيب الكلي للعمالة الحكومية من ٢٧,٦% إلى ٢٩% خلال نفس الفترة. وقد

كان القطاع غير الرسمي مسئولا عن توظيف ٥١% من العمالة الكلية عام ١٩٩٠ ثم زاد هذا التقدير إلى ٥٤% عام ١٩٩٨، هذا في الوقت الذي زاد فيه نصيب النساء في المشاركة في القطاع غير الرسمي من ٣٣% إلى ٣٩% في نفس الفترة وانخفض فيه نصيب الرجال من ٦٧% إلي ٦١%. ويؤكد هذا الاتجاه على تأنيث القطاع غير الرسمي. وقد انخفض معدل الهجرة وخاصة إلى الدول المنتجة للبترول من ١٠-١٥% من قوة العمل حوالي عام ١٩٨٥ إلى ٥% فقط خلال التسعينات وهذا ما كان يبلغ حوالي ٩٠ ألف عامل فقط.

٤. لقد اتسمت أسواق العمل بتدني الأداء مما أدى إلى زيادة البطالة وانخفاض في عائد عنصر العمل، حيث فشل معدل نمو الاقتصاد في خلق فرص عمل كافية لمعادلة الزيادة السريعة في قوة العمل التي بلغت ٢,٧% في السنة. وقد قدرت معدلات البطالة بين ١٢% عام ١٩٨٦م إلى ٩% عام ١٩٩٦، و ٧,٤% عام ٢٠٠٠م في الوقت الذي تشير فيه تقديرات أخرى إلى زيادة مستديمة في معدل البطالة في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨م. وبصرف النظر عن هذه التقديرات فإن أعداد المعطلين في زيادة مستمرة. والأخطر من هذه التقديرات هو نمط البطالة وتوزيعها نفسه حيث اتسمت بالملامح التالية:

أ. إن البطالة مشكلة شبابية في الأساس، فلقد زاد معدل البطالة الكلية للشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة من ٨٢% عام ١٩٨٨ إلى ٨٤% عام ١٩٩٨م حيث أن معظم هؤلاء الشباب يبحثون عن العمل للمرة الأولى. ولا يمكن التغاضي عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لهذه الحقيقة.

ب. تتركز البطالة في خريجي التعليم المتوسط (٥٥% من البطالة الكلية)، حيث تتضاءل فرص الحصول على عمل لهؤلاء الخريجين.

ج. تستمر البطالة في التواجد في المجتمعات الريفية التي استحوزت على ٥٢% من البطالة الكلية عام ١٩٩٨م.

د. يستمر معدل البطالة بين النساء في الضخامة النسبية حيث يبلغ معدل البطالة بين النساء ضعف المعدل الوطني العام، كما يبلغ ثلاثة أضعاف ونصف معدل البطالة بين الذكور.

هذا وقد اتسم سوق العمل أيضا بتآكل دخل العمالة المأجورة (ذات الأجر) والتي تمثل حوالي نصف قوة العمل مما أدى إلى تدهور مستوى معيشتهم. فقد انخفضت الأجور الحقيقية في جميع القطاعات تقريبا حيث بلغت الأجور في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ثلثي قيمتها عام ١٩٨٦/١٩٨٥م. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الأجر الحقيقي للساعة قد انخفض بنسبة ٣,٦% و ١,٣% سنويا للذكور والإناث على التوالي في الفترة من ١٩٨٨-١٩٨٩م وذلك في كل قطاعات الاقتصاد تقريبا. وبطبيعة الحال يتزامن هذا الانخفاض في الأجور مع زيادة في الإنتاجية قدرت بحوالي ١,٦% في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨م وذلك بالمقارنة بمعدل زيادة في قوة العمل قدرها ٢,٧%. ومن ثم يمكن إرجاع تزايد الفقر إلى انخفاض الأجور والنمو المنخفض في معدل زيادة الإنتاجية.

ولا شك أن ارتفاع معدل البطالة والصدمات الاقتصادية المتتالية مثل انخفاض أسعار البترول، والكساد العالمي، والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن أحداث ١١ سبتمبر قد أدت إلى زيادة عدم الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وقد أدت موجات التخلص من العمالة الناتج عن انكماش النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الإفلاس إلى الشعور بالمزيد من غياب الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

البطالة كمؤشر عكسي لمستوى قوة المجتمع وفاعليته: بالرغم من أن الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والاستراتيجيين العسكريين قد أفاضوا منذ القدم في تناول مفهوم القوة إلا أن الاختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العملية التي تختلف كثيرا عن المداولات الأكاديمية على قدر أهمية الأخيرة. والقوة هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوى الفاعل. ولذلك فالأقوياء في أي موقف، اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي، هم الذين يفرضون كلمتهم، ويسيرون الأمور كما يرونها، وكما تروق لمصالحهم الخاصة. والعامل المحدد لأخلاقية القوة هو استخدامها في الخير، والإعمار، وفى كل ما يرضى الله سبحانه وتعالى.

والقوة وليدة التنمية، والتنمية هي "التغيير الارتقائي الجذري أو الهيكلي البنائي والوظيفي والمخطط في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المجتمعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان، أي تحقيقا للعدالة، والذي يتحقق من خلال

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية بواسطة الجهود المتكاملة المتوازنة الشاملة والمتناسقة لكل من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي والتعاوني والمبادرات الفردية دون استنزاف الموارد الطبيعية والجور على الموروث البيئي والعدوان على نصيب الأجيال القادمة من هذا الموروث البيئي." والتنمية هي السبيل الوحيد لمقاومة مشكلة البطالة وتحقيق المستوى الأمثل لتشغيل الموارد البشرية المتاحة. ومن ثم تقدم هذه الفقرة لفكرة أساسية يتبناها المؤلف وهي أن البطالة لن تجد الحل الناجع إلا من خلال التنمية الفعالة الكفوءة التي تتمركز حول الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي يمتلكها المجتمع مما يمكن من تنميتها تنمية مستدامة وتحقيق القوة والفعالية والحيوية المجتمعية.

التكاليف والعواقب الوخيمة لمشكلة البطالة: لا شك أن البطالة لها من الأضرار على الشخص المعطل ما يمكننا جميعا أن نراه ونتوقعه، ولكن الضرر الأكبر يمتد إلى ما هو أبعد من الشخص المضار أو الأسرة التي ينتمي إليها. فالبطالة تضر الاقتصاد والمجتمع ككل أكبر، إذ تعني هذه الآفة أننا لا نحسن استغلال مورد العمل المتوافر لدينا. وبطبيعة الحال فإن هذا يعني أننا عند نقطة هي في جوف منحنى الطاقات الإنتاجية الممكنة، مما يجعل هذا المفقود الإنتاجي ضائعا بلا رجعة. والمعروف أن العلاقة بين البطالة والإنتاج تعرف بقانون أوكان[١٧] Okun's law والذي ينص على أن الزيادة في معدل البطالة بنسبة ١% تسبب انخفاضا في الناتج الوطني الكلي الحقيقي بمقدار ٢%. ومن ثم فأعظم تكاليف البطالة تقع على المجتمع كجماعة حيث تجعله متخلفا تخلفا مزمنا، ومن ثم تضعف قوة العمل الجمعي التي تتضاءل بجانبها قوة العمل الفردي، وينعكس هذا بدوره على الفرد بعاصفة من العذاب والمعاناة وخاصة أمام التأثير الإيضاحي Demonstration effect لمتع الدنيا وارتفاع التطلعات الاستهلاكية Rising expectations لمختلف فئات وطبقات المواطنين.

وتؤدي البطالة إلى قلة الإنفاق، وكلما ازدادت البطالة وفصل العاملون من أعمالهم كلما قل الإنفاق مرة أخرى، ويترتب على ذلك خروج المزيد من العاملين من عملهم نظرا لقلة الاستثمار الناتج عن قلة

[17] Weil, David N. *Economic Growth*. New York: Addison-Wesley, 2005. Also see: Karl E. Case & Ray C. Fair (1999). *Principles of Economics* (5th ed.). Prentice-Hall; Andrew B. Abel & Ben S. Bernanke (2005). *Macroeconomics* (5th ed.). Addison Wesley Pearson; and Martin F. J. Prachowny, *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 75, No. 2. (May, 1993), pp. 331-336

الإنفاق وضعف الطلب على السلع والخدمات. فامتناع الناس عن شراء سيارة مثلا أو الذهاب لتناول الطعام في أحد المطاعم أو على الأقل تأجيل ذلك الإنفاق سوف يؤدي إلى فقدان المزيد من عمال مصانع السيارات وعمال المطاعم لأعمالهم.

كما تقوم البطالة أيضا بزيادة الأعباء على الحكومة لإعانة هؤلاء العاطلين، في الوقت الذي تقل فيه الضرائب التي كان يمكن أن يدفعها هؤلاء العاطلون إلى الدولة لو كانوا عاملين مما يترتب عليه عجز في الميزانية.

ومن أصعب التكاليف التي تصاحب البطالة تقييما كميا تلك التكاليف الشخصية الواقعة على المعطل نفسه سواء كانت زيادة معدل الانتحار، أو العنف المدني، أو زيادة معدلات الإدمان، إضافة إلى المشاكل الصحية.

وتفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية كما أن لها آثارها على الصحة الجسدية، فقد وجد أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وبأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو النفسي.

وتؤكد عزة كريم أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون الثقة بالنفس ولديهم شعور بالنقص، كما تقول أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بعدم الأهمية بالإضافة إلى أنها تورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال، وتضيف أن الفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط. وتحرم البطالة المجتمع من الاستفادة بطاقة أبنائه، وكذلك في الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات سلبا وينعكس الأمر على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء. وتؤكد نفس الباحثة على جانب خطير لمشكلة البطالة وهو تأخر سن الزواج حيث كشف تقرير أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة وبحوث الإحصاء حول الحالة الاجتماعية في مصر عن أن عدد عقود الزواج خلال عام ٢٠٠٤ قد انخفض إلى ٤٩١ ألف عقد مقابل ٥١١ ألف عام ٢٠٠٣ وذلك بالرغم من

تزايد عدد السكان، وتشير الدراسات كذلك إلى أن متوسط عدد الفتيات والشباب في سن الزواج من ٢٠. ٣٠ سنة في مصر أكبر من حيث النسبة مقارنة بعدد الشباب في نفس السن في المجتمعات الأوروبية، والنتيجة هي ارتفاع متوسط سن الزواج وإدراك الشباب بأنه ليس لديه أمل في الزواج فنشأت مأساة أخرى وهي وجود حاجة قائمة لم يتم إشباعها فكان البحث عن وسائل أخرى للتفريغ والإشباع فكان انتشار (الزواج العرفي) كمخدر وكمخرج لعدم القدرة على الزواج الشرعي وكغطاء للعلاقات المحرمة البعيدة عن القيم والأخلاق.*

ومن ناحية التكلفة المادية للبطالة قد قامت مؤسسة الحاجات المتواضعة[١٨] Modest Needs Foundation، وهي منظمة أهلية لا تسعى للربح وتهدف إلى محاربة الفقر، بحساب التكلفة العملية للبطالة حيث تقول أن دائرة الفقر تبدأ عندما تتعرض أسرة مكافحة لتكلفة زائدة بسيطة لا تستطيع أن تقوى على مواجهتها مثل إصلاحات مفاجئة في المنزل أو مرض مفاجئ، وتحدث الكارثة عندما يفقد رب المنزل عمله ويصبح عاطلا، وهنا لابد أن تلجأ هذه الأسرة إلى الدولة للحصول على المعونة اللازمة. وعندما يلجأ الفرد إلى الدولة للمعونة يفقد قدرا من الكرامة والشرف. وعادة ما تكلف البطالة الشخص الأمريكي الواحد حوالي ٧٦٠ دولار شهريا حيث أن البطالة لها تكلفة اقتصادية مدمرة سواء بالنسبة للشخص المعطل نفسه أو لأسرته أو للدولة عموما. وقد ذكرت هذه المنظمة التكلفة الاقتصادية المادية للبطالة في الجدول التالي:

عندما تصبح أسرة مكونة من ثلاثة أشخاص عاطلة	لمدة شهر	لمدة ٦ شهور	لمدة ١٢ شهرا
قيمة الدخل الصافي الذي كان سيكتسب بشخص واحد عامل (لمدة ٤٠ ساعة أسبوعيا، بعشرة دولارات في الساعة.	١٤٨١,٤٣ دولارا	٨٨٨٨,٥٨ دولارا	١٧٧٧٧,١٦ دولارا
مقدار العون المادي المدفوع من الدولة.	٤٠٨,٤٣	٢٤٥٠,٥٨	٤٩٠١,١٦

* دكتورة عزة كريم http://www.egvip.com/bta.html.

18 Modest Needs Foundation, a 501 © 3 not-for-profit corporation, New York, NY 10016, 2007.

	دولارا	دولارا	دولارا
المعونة الغذائية المدفوعة بالدولة Food stamps	٣١٣,٦٠ دولارا	١٨٨١,٦٠ دولارا	٣٧٦٣,٢٠ دولارا
مجموع ما تحصل عليه الأسرة من الدولة.	٧٢٢,٠٣ دولارا	٤٣٣٢,١٨ دولارا	٨٦٦٤,٣٦ دولارا
صافي ما تفقده الأسرة نتيجة العطالة	٧٥٩,٤٠ دولارا	٤٥٥٦,٤٠ دولارا	٩١١٢,٨٠ دولارا

بعض التوجهات السياساتية لمواجهة مشكلة البطالة في مصر: قبل ذكر هذه التوجهات يجب أن ننبه إلى أن حل مشكلة الفقر، أو حل مشكلة البطالة على غرارها، **لا** يتمثل في تقليل عدد المقتسمين للفطيرة (أي الثروة الوطنية) نظرا لأن ذلك أمر في غاية الصعوبة لارتباطه بقيم منغرسة وعقائد دينية راسخة يصعب زلزلتها أولا، ثم لأن هذا المنهج ليس بالأمر الفعال الكفوء الذي يمكن أن تحدث من خلاله نقلة نوعية وكمية في نمو الاقتصاد الوطني. ولكن غالبا ما كان السياسيون، ويؤيدهم للأسف كثير من الباحثين ومنهم الراسخون في العلم، يلقون باللائمة على الشعب وكثرة إنجابه واعتبار ذلك الإنجاب المتكاثر، أي ارتفاع معدلات الخصوبة، هو المرض المزمن المانع للتنمية والمعوق لها. والحقيقة التي لا تنكر هي أن التوجه الفعال الكفوء هو تضخيم حجم الفطيرة نفسها بدرجة معنوية وليس مجرد تقليل عدد المقتسمين لها، الأمر الذي سيحدث، كما حدث في الدول المتقدمة، بطريقة طبيعية كنتيجة ومتطلب للتنمية والنمو الاقتصادي الفعال. يقول هؤلاء السياسيون أن مصر قد وصلت للرقم ١٠٤,٢ مليون نسمة يعيش منهم في مصر ٩٤,٩٨ مليون داخل مصر حسب تعداد ٢٠١٧م، ويعيش ٩,٤ مليون خارج حدودها. ويقولون أن مصر مجتمع صغير، حيث أن ثلث المجتمع المصري أقل من ١٥ عاما في العمر، ويمثل الشباب عامة فيه حوالي ٦٠-٧٠% اعتمادا على تحديدنا لمقياس الشباب. ونظرا لارتفاع معدل الخصوبة، وانحسار معدلات الهجرة للخارج فستنمو "المنحة الديموجرافية" وستبقى الإدخالات الخاصة بالأجيال وتصبح أكثر من ٢ مليون شخصا سنويا.

ومن أجمل الأمثلة لتوضيح صحة المقولة الأساسية السابقة "تكبير الفطيرة هو الحل وليس الحد من عدد مقتسميها" ما عرضه تشارلز هويلان (Wheelan, 2003) في كتابه "*علم الاقتصاد العاري: تعرية العلم الكئيب*•" لما أسماه "أكذوبة كتلة العمل Lump of labor fallacy"، وهي سياسة تجزئة ما يتوافر من حجم العمل (عدد ساعات العمل) واستقطاع جزء منه ممن يقومون به وإعطائه لآخرين عاطلين كحل لمشكلة البطالة مسميا ذلك بواحدة من أسوأ الأفكار في علم الاقتصاد. وقد ذكر مثال الحكومة الفرنسية حين أصدرت في عام ٢٠٠٠م قانونا يحدد عدد ساعات العمل في الأسبوع بمقدار ٣٥ ساعة بدلا من ٣٩ ساعة، حيث لم يكن الغرض منه تحسين معيشة العاملين وإنما كان الغرض من هذا القانون هو خلق فرص عمل للعاطلين. وقد كان معدل البطالة في فرنسا في ذلك الوقت ١٠%.

يقول هويلان إن أمريكا تنظر إلى مثل هذا الموقف نظرة مختلفة حيث ترى أن دفع أجور عمل لفترة ٣٩ ساعة في الأسبوع لعمل لا يتطلب إلا ٣٥ ساعة فقط يجعل العمال أكثر كلفة بالنسبة لما ينتجونه، وهذا يختلف عن رفع الحد الأدنى لأجور العمال. إذا أصبح العمال أكثر كلفة بالنسبة لما ينتجونه في أمريكا فإن أصحاب الأعمال سوف يستأجرون أعدادا أقل من العمال، ومع هذا لا يرتفع معدل البطالة، هذا في الوقت الذي بقيت فيه نسبة البطالة في فرنسا كما هي ١٠% وهي ضعف معدلها في الولايات المتحدة.

يقول هويلان أن محاربة البطالة بتعقيد عملية التخلص من العمال تشابه قرارا يتخذه صاحب متجر معين بوقف السماح للزبائن بإرجاع مشترياتهم ظنا منه أن ذلك سوف يزيد من أرباح المتجر ناسيا أن الزبون لن يعود لهذا المتجر وسيعلن لغيره من الزبائن عن سوء معاملته مما يعود بنقص الأرباح وليس زيادتها. إن النظر للاقتصاد على أنه موقف مغلق يكون فيه كسب فرصة عمل معناه خسارة فرصة أخرى أو العكس نظرة خاطئة تماما ولا تؤدي إلا إلى المزيد من البطالة. إن عدد الأعمال في الاقتصاد

•يبدو أن تشارلز هويلان لم يشأ أن يؤذي مشاعر زملائه الاقتصاديين بتسمية علم الاقتصاد الذي يمتهنونه "علم الاقتصاد العاري" ووصفه بال "كئيب" في عنوان كتابه المذكور، فقرر أن يصف نفسه في مؤلفاته بلقب "تشارلز هويلان، الاقتصادي (عالم الاقتصاد) العاري".

الحديث غير محدود، فعلى سبيل المثال لم تكن صناعة برامج الكمبيوتر موجودة على الإطلاق منذ خمس وعشرين سنة. من أين أتت كل هذه الوظائف والأعمال؟

وقد أشار بعض المسئولين في وزارة التخطيط إلى أن مصر تحتاج إلى توفير ٧٠٠ ألف فرصة عمل سنويا للحد من زيادة معدلات البطالة، وأنه لابد من تعدي هذا الرقم من أجل خفض معدلات البطالة. ويعتقد أن القطاع الخاص هو المنوط أساسا بتوفير هذا العدد من فرص العمل وذلك من خلال إقامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيما هو قائم منها بالفعل وخاصة في المجالات التي لا يتمكن القطاع العام من الدخول فيها. وعموما تسعى الميزانية القادمة إلى خفض معدل البطالة إلى ١٠,٤% وخفض معدل التصخم إلى ١٣%، كما تنص رؤية مصر ٢٠٣٠ على تقليل معدل البطالة من الأرقام الحالية إلى ٥% فقط. ومن ثم فلابد من التوجه إلى السياسات الرشيدة والتوجهات التنموية التي يمكن أن تحقق تقدما مرموقا في الاقتصاد والمجتمع المصري بوجه عام، إلا أن هناك سؤالا أساسيا يستحق محاولة الإجابة عليه قبل ذكر هذه التوجهات لمواجهة مشكلة البطالة.

لماذا لم تنجح محاولات مواجهة مشكلة البطالة حتى الآن؟ يبدو أن الإجابة على هذا السؤال تتمثل في نقطتين بسيطتين على قدر صعوبة المشكلة. الأولى أن الهدم سهل جدا وسريع جدا، وأما البناء فهو صعب جدا ويستغرق وقتا طويلا. النقطة الثانية هي الأسلوب الخاطئ في البناء، وهو البناء المتعجل المعتمد على الحلول المسكنة التي تتعامل مع المظاهر تاركة الجواهر. لقد استخدمنا الأسلوب الناجع في الهدم وهو الأسلوب المؤسسي (الذي تم شرحه في هذا الكتاب) ولم نستخدمه في البناء. بقرارات معيارية (مؤسسية). قررت الدولة التخلي عن مسئولية تعيين الخريجين، وبنفس القرارات قررت الدولة خصخصة الهيئات والشركات والمؤسسات والخدمات، ناهيك عن السياسات الانكماشية التي اتخذت في بدايات التحرر الاقتصادي، وهي قرارات حاسمة تم تنفيذها فكان أثرها فوريا فجر معه مشكلة البطالة. ولا يمثل هذا الكلام اعتراضا على برنامج الإصلاح الهيكلي والتواؤم الاقتصادي الذي رتبت فيه مصر في قمة الدول التي نفذته، ولكن هذا مجرد تفسير للظهور المفاجئ لمشكلة البطالة. ومع هذا لماذا نقول "هدم" ؟ لأن هذا ببساطة هو اتباع لتنفيذ منطق إعادة توزيع كتلة العمل The

Lump of Labor الذي أدحضه العلامة الاقتصادي هويلان سابق الذكر أعلاه. وبنفس قوة الأسلوب المؤسسي هذا لماذا لم نصلح الإدارة غير الفعالة لما تم خصخصته من هيئات ومنظمات بتطبيق معايير الإدارة الحرة؟ وفي نفس الوقت لماذا لم يستثمر المستثمرون المشترون الجدد بأموالهم والمدخرون الآخرون معهم في توسيع وتنويع كتلة العمل في إقامة مشروعات جديدة بنفس المعايير المؤسسية الجديدة المشجعة للاستثمار والتي كان من الممكن أيضا أن ينتعش معها الاستثمار في المشروعات والمنشآت الصغيرة وينطلق الشعب كله في نشاط تنموي هائل؟

أما النقطة الثانية لتفسير تفاقم واستمرار المشكلة فهي عدم استخدام الأسلوب المؤسسي بإبداعاته المختلفة Institutional innovations في مواجهة المشكلة بدلا من الحلول المسكنة. الجديد في هذه المقولة هو الادعاء بأن مواجهة مشكلة البطالة لن تنجح إلا في مواجهة جميع مشاكل التخلف التي تمثل البطالة جزءًا منها من خلال التنمية الصحيحة. قد لا يكون هذا جديدا في القول ولكن الجدة في هذا القول هو ضرورة اتباع منهج التنمية بكل حذافيرها وليس ما هو مرتبط منها مباشرة بالبطالة فقط.

لقد قام أساتذتنا من علماء الاقتصاد والاقتصاد السياسي بتقديم مدخل السياسات الاقتصادية التوسعية Macro-economic expansionist policies كوسيلة تنفيذية لهذا القول، وإرفاق ذلك ببعض المقترحات الأخرى مثل إصلاح الخدمة المدنية والنمو الاقتصادي كثيف العمالة وزيادة الإنتاجية. وبطبيعة الحال تدخل هذه السياسات الاقتصادية التوسعية، والتي كانت برامج الإصلاح والهيكلة والتواؤم الاقتصادي جزءا منها، في عداد المنهج المؤسسي، إلا أن المشكلة لا زالت تنحصر في حدود التنمية الاقتصادية في معظمها في الوقت الذي لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكون فعالا إلا في ظل مرافقة كاملة للتحرير السياسي والاجتماعي والثقافي المتكامل، لأن التنمية الحقيقية تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وسيكولوجية كما تم التركيز عليها في هذا الكتاب.

ولو تمسك الاقتصاديون بالمفهوم الصحيح للإنتاجية كما يفهمه دوجلاس نورث عالم الاقتصاد الفذ الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٣ وكذلك مفهوم هويلان وتمثيله له بالقرية الخيالية المبينة في الهامشية أدناه[١٩] لما حدث اختلاف بيننا على الإطلاق، لأن مفهوم الارتقاء بالإنتاجية هو بالضبط مفهوم التنمية الصحيحة لأنه تغيير مؤسسي، أي فكري قيمي معياري تنظيمي قانوني ثقافي سيكولوجي، لتضخيم وتنويع كتلة العمل، والذي تمثل في مثال تحول القرية الزراعية المكتفية ذاتيا إلى قرية زراعية حديثة وصناعية وصناعية زراعية وخدمية تفيض فيها النعم من خلال فكر وإبداع الغرباء والرواد من أهل هذه القرية الخيالية التي تحدث عنها هويلان. إن هذا المنهج يحيي جميع موارد ومسارات وحيوية التشغيل والاستغلال الأمثل للموارد البشرية التي هي غاية التنمية وجندها بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والمادية الوطنية بل والموارد الممكن استيرادها من الخارج أيضا. ومن ثم يرى المؤلف الحالي أن هناك ركائز أساسية يجب أن تتوافر بالضرورة لأنها تؤسس لمواجهة مشكلة البطالة مواجهة حقيقية، مع الاعتراف مقدما بأن متخذي القرار في النهاية يصعب عليهم تطبيقها إلا لو كانوا هم حقا مقتنعين بها منطقيا وعلميا وإيمانيا، وأقصد هنا متخذي القرار الذين هم على أعلى مستوى تنفيذي في الدولة.

[١٩] يقول هويلان أن مفتاح زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الحديث هو الإبداع والابتكار والتعليم والتخصص والضرائب المعقولة والسياسات المنظمة وهكذا. ويوضح هويلان مفهوم الإنتاجية بمثال خيالي لقرية زراعية معزولة صغيرة تزرع جميع أراضيها الخصبة وتعيش كل أسرة فيها تنتج وتصنع ما تحتاجه. وفي يوم من الأيام دخل القرية شخص غريب يبحث عن عمل. إذا اتخذنا نظرة "كتلة العمل" سابقة الذكر فلن يكون هذا الغريب محظوظا، حيث لا فرصة له إلا أن يزرع قطعة أرض خاصة بفرد آخر في القرية، وإذا تناول طعاما ما فلابد أن ينقص من بطن شخص آخر في القرية. ولكن الحقيقة أن الأمور لا تسير على هذا المنوال. فلو افترضنا أن هذا الغريب قد فكر في صناعة محراث أكثر كفاءة مما يستخدمه المزارعون بالقرية فإنه حينئذ سوف يبيع لسكان القرية هذا المحراث وهم سوف يدفعون له من الفائض الذي تمكنوا من الحصول عليه من كفاءة هذه المحاريث الجديدة. وهكذا لم يحصل الغريب على فرصة عمل فقط وإنما مكن سكان القرية من تحقيق إنتاج أكثر مما كانوا ينتجونه من قبل حتى بعد دفع أثمان المحراث الجديد الفعال، وعاد الخير على الجميع.

ولنتصور أن غريبا آخر دخل القرية وعرض بناء مدرسة أو صناعة ملابس أو بناء منازل أو تصميمات لقنوات الري أو أي شيء يحرر الزراع من انشغالات خاصة ويوفر لهم مزيدا من الوقت للزراعة فإن الإنتاج سوف يزداد مرة أخرى، ومرة أخرى نكون قد خلقنا فرصة عمل جديدة للغريب الجديد. ويقرر غريب ثالث أن يفتح وحدة صحية سوف لا تزيد الإنتاج الزراعي بصورة مباشرة هذه المرة ولكن سوف تحسن من صحة السكان الذين سوف يتخلون بإرادتهم عن بعض منتجاتهم من أجل الصحة الأفضل والمعيشة الأسعد. هنا يخلق الغريب الثالث فرصة عمل جديدة وربما أكثر من فرصة إذا كان معه عاملة للاستقبال أو ممرضة. ويستمر الأمر حتى نجد في القرية هذه الوظائف والتخصصات العديدة والتي لا يشترط أن تحدث كل مرة بواسطة غرباء حيث سوف يبيع الزراع أراضيهم ويقبلون هم أنفسهم على مثل هذه الأعمال التجارية.

الركائز الأساسية والمتطلبات الحتمية لمواجهة مشكلة البطالة: يرى المؤلف الحالي أن هذه الركائز تتلخص في أربع أساسية:

١. البطالة قضية تنمية ولا تصلح مواجهتها إلى من خلال التنمية ورفع "الإنتاجية Productivity" والإنتاجية بمفهومها التنموي سابق الإشارة إليه.

٢. التغيرات المؤسسية ضرورة حتمية لمواجهة البطالة، فالتنمية بلا بناء مؤسسي كالبناء على غير أساس.

٣. اتفاق الحلول الاقتصادية على ثلاثة مداخل أساسية هي الحاجة إلى السياسة الاقتصادية التوسعية الشاملة، وتعزيز إنتاجية العمل، وإصلاح الخدمة المدنية، كما اتفقت على أن مفتاح زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الحديث هو الإبداع والابتكار والتعليم والتخصص والضرائب المعقولة والسياسات المنظمة والارتقاء بمستوى مهارة قوة العمل.

٤. ما توصل إليه المؤلف الحالي من خلال دراسة التحليل السببي الممري لمحددات البطالة أو لمجموعة مختارة من العوامل المؤثرة على معدل البطالة في دول العالم، والتي تبين أنها مرتبة ترتيبا تنازليا كما يلي:

أ. فئة العوامل ذات التأثير **الهائل** (بيتا أكثر من ٠,٦)، وتشمل تنازليا دليل التنمية البشرية ومعدل الفساد وسهولة إقامة منشآت الأعمال. (التعليم والصحة ومقاومة الفسد وتحسين بيئة الأعمال)

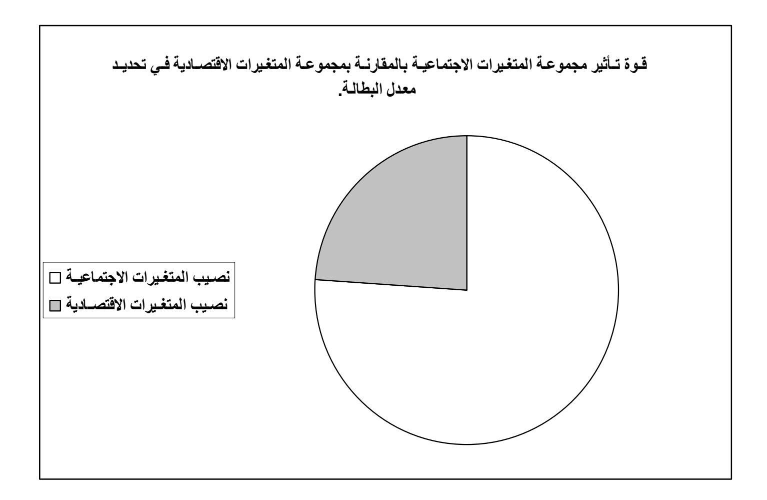
ب. فئة العوامل ذات التأثير **العالي جدا** (بيتا من ٠,٤- أقل من ٠,٦)، وتشمل معدل التضخم.

ج. فئة العوامل ذات التأثير **العالي** (بيتا من ٠,٢- أقل من ٠,٤)، وتشمل تنازليا متوسط دخل الفرد بالقوة الشرائية وعدم عدالة توزيع الدخل واللامركزية.

د. فئة العوامل ذات التأثير **الأقل** (بيتا أقل من ٠,٢)، وتشمل ميزان الحساب الجاري.

ويوضح الشكل المبين أدناه القوة النسبية لمجموعة المتغيرات الاجتماعية بالمقارنة بمجموعة المتغيرات الاقتصادية في تحديد معدل البطالة حيث تمثل المساحة البيضاء نصيب المتغيرات الاجتماعية الشاملة

في تحديد معدل البطالة وهو ما يزيد على ٦١٪ مقارنة بحوالي ٣٩٪ فقط بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية في المجموعة المبينة أعلاه. ونحن نؤكد على أن علم الاقتصاد علم اجتماعي في حد ذاته، ومن ثم فإن متغيراته كلها متغيرات اجتماعية في جوهرها ولكننا نقول ذلك تجاوزا لنؤكد على ضرورة التوجه إلى المتغيرات الاجتماعية الشاملة وليس إلى مجرد المؤشرات الاقتصادية الساكنة مثل متوسط الدخل أو معدل التضخم، على قدر عظم دوره، أو ميزان الحساب الجاري أو غير ذلك.



وهذا يؤكد لنا مرة أخرى أن البطالة ليست ظاهرة اقتصادية صرفة وإنما هي ظاهرة مجتمعية تنموية شاملة. ومن ثم فإن تصريحات بعض الوزراء على شاشة التليفزيون بأننا نحتاج إلى معدل نمو اقتصادي لا يقل عن ٦٪ ويستمر لمدة لا تقل عن أربع سنوات متتالية حتى نخفض البطالة إلى الحد المسموح به (٣-٥٪) تصريحات يشوبها شك كبير كما تشير لنا نتائج الدراسة السابقة. إن مواجهة البطالة تستلزم عملية تنمية شاملة تمثل منظومة متكاملة نركز فيها على تطبيق المفهوم الصحيح للتنمية، والقضاء على الفساد، والقضاء على البيروقراطية وتسهيل إقامة منشآت الأعمال، والسيطرة على التضخم، ورفع متوسط دخل الفرد بالقوة الشرائية (الحقيقي)، ومراعاة عدالة توزيع الدخل القومي، وتطبيق ودعم اللامركزية، وتحسين ميزان الحساب الجاري.

وفي ظل ما سبق نذكر بعض التوجهات التنموية التنفيذية التالية لمواجهة مشكلة البطالة علما بأن هذه التوجهات لا تصلح إلا إذا طبقت جميعها في وقت واحد كمنظومة متكاملة:

١. **الحكم الرشيد**: هذا التوجه هو "عامود الخيمة"، والركن الركين، والأساس المتين، والمتطلب الحتمي الذي بدونه تفشل جميع المحاولات الفتية والعبقرية ،كما يتصور أصحابها، لتحقيق التقدم الحقيقي والرقي المجتمعي كالذي نراه في الدول المحظوظة بقادتها مثل كوريا واليابان وكندا وفنلندا وألمانيا واستراليا ونيوزيلاندا ومن قبل جميع هؤلاء الدولة الإسلامية في صدر الإسلام، والتي لم يبقى منها في قلوبنا إلا الكلام عن قيمها والتفاخر بمنجزاتها، والقائمة لا تنتهي. والمؤلف الحالي يعلم أن تطبيق هذا التوجه أمر في غاية الصعوبة، بل قد يصل لدرجة الاستحالة، نظرا للمادية الطاغية في هذا الزمان كما يقول العلامة بيتريم سوروكن وغيره كثير. ولكن، إبراءًا للزمة، فلابد من تبليغ الرسالة كما يقتضيها العلم الحديث والمنطق والخلق القويم. فالزمان لا يجود بأمثال مهاتير محمد أو نيلسون ماندلا أو مارتن لوثر كنج أو إبراهام لنكون أو غاندي أو تشرشل أو جيفارا وغيرهم كثير، وهم جميعا لا يقارنون بالخلفاء الراشدين الأربعة. الحكم الرشيد موقعه الحكومة، والحكومة تمثل إرادة الدولة. الحكومة هي المؤسسة الأولى من الخمس الأساسية المكونة لأي مجتمع (الحكومة، الاقتصاد، التعليم، الأسرة، الدين). الحكومة هي التي تقود حركة المجتمع نحو التنمية والتقدم. ولذلك فالحكم الرشيد Rational governance، هو المتطلب الضروري والمنطلق الصحيح لجهود التنمية. إن أفضل جهود التنمية لا يمكن أن تتحقق دون عناصر الحكم الرشيد، ألا وهي: **توافر الرؤية الإستراتيجية والقدرة التوقعية المستقبلية، الإيمان بالعلم والبحث العلمي والتطوير، الثقة، إنفاذ القانون والنظام، الشفافية، الاستجابة، التوافق، العدالة والشمولية، الكفاءة والفعالية، المحاسبية، المشاركة، اللامركزية، مكافحة الفساد، الشرعية، الاستدامة** (Gamie and Gamie, 2018).

٢. **ضرورة التحرير الشامل المتكامل المتوازن**: التحرير الاقتصادي ليس كافيا بمفرده، ومن ثم فلابد من ضرورة مرافقة التحرير السياسي والاجتماعي والإداري والثقافي لما تم ولا يزال يتم من تحرير اقتصادي، وإلا لن يحقق التحرر الاقتصادي مغزاه لأنه يعمل بطريقة عضوية تكاملية مع الجوانب

السياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية لغرض تحقيق أهداف التنمية من رخاء اقتصادي ورفاء اجتماعي ورضاء نفسي عادل بلا استنزاف للموارد ولا جور على حق الأجيال القادمة.

٣. **مواجهة المعوقات الهيكلية في الاقتصاد المصري:** على نفس درجة الأهمية العظمى للنقطة السابقة تأتي النقطة الحالية، التي هي في الواقع نتيجة للنقطة السابقة. يعاني الاقتصاد المصري من معضلات هيكلية أدناها كما أوضحنا في النقطة السابقة ارتفاع معدل النمو السكاني وما يترتب عليه من صغر متوسط عمر السكان وكثرة الخريجين وارتفاع عرض العمالة. وتأتي بعد ذلك النقاط التالية:

أ. ضعف قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل.

ب. ضآلة الحوافر المقدمة للقطاعات الإنتاجية وعدم وجود سياسة اقتصادية قوية لتشجيع هذه القطاعات.

ج. ضعف استقرار البيئة السياسية والتشريعية مما قلل من ضخ الاستثمارات الأجنبية وعدم حيوية الاستثمارات الوطنية.

د. عدم وضوح الدوافع التعليمية الهيكلية مما يؤدي إلى عدم التوفيق بين المؤهلات المتاحة والطلب عليها في القطاع الخاص.

هـ. الأزمة الاقتصادية الحالية والتي أدت إلى خسارة قدرت بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمقدار ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٣م مما أدى إلى انكماش الطلب على العمالة مع ازدياد عرض العمالة.

و. ضعف توافر رأس المال مما أدى إلى غلق العديد من المصانع مما حرم الاقتصاد من موارده الاقتصادية.

ز. عدم قدرة الحكومات المتتالية على إطلاق سياسات إصلاحية في مجال العمالة والتعليم والتدريب والتعليم المهني وتركيز هذه الحكومات على عدد قليل من برامج سوق العمل معظمها ممول أجنبيا، وهي تخفف قليلا من الضغط على الشباب العاطل ولكنها لا تحل المعضلات الهيكلية للاقتصاد.

ح. عدم التنسيق والتكامل بين التشغيل العام الحكومي والنمو المتزايد للقطاع الاقتصادي غير الرسمي مما يدفع الشباب إلى السعي فقط نحو الوظائف الحكومية (Barsoum, 2014).

٤. **ضرورة الانطلاق بالاقتصاد الجزئي وفك الخناق والقيود المفروضة عليه:** إن التوسع في الاقتصاد الكلي الشامل سابق الإشارة إليه أعلاه بقدر ما يعود بإيرادات وقيمة مضافة في حد ذاته إلا أنه لابد وأن يكون بصورة أساسية بيئة مشجعة لانطلاق الاقتصاد الجزئي الذي لا يمكن للاقتصاد الكلي أن ينمو إلا من خلال الاقتصاد الجزئي والتكامل معه. ويجب أن توجه السياسات الاقتصادية الجزئية إلى ضمان توفير المدخلات اللازمة للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال التمويل أو التسويق ومعلومات السوق أو ربطها ودمجها وتعاونها مع المنشآت الكبرى. كذلك يجب أن توجه هذه السياسات نحو تخفيف القيود التنظيمية على المنشآت والمشروعات الصغيرة سواء من خلال تيسير إجراءات الإنشاء أو الإفلاس، كما يجب أن توجه أيضا إلى دعم جهود التنمية الريفية وخاصة من خلال خدمات الإرشاد الريفي (وليس الإرشاد الزراعي فقط) للانتقال بقطاع الزراعة من قطاع ضعيف الإنتاجية قليل القيمة المضافة إلى قطاع عالي الإنتاجية عالي القيمة المضافة وخاصة في مصر العليا، هذا بالإضافة إلى تيسير حصول المزارع الصغير على التمويل والقروض منخفضة الفائدة. وتمثل المقترحات التالية صورا مختلفة من السياسات الاقتصادية التوسعية الكلية وأخرى من السياسات الاقتصادية الجزئية.

٥. **انفصال السياسات وعدم تناسقها:** بالرغم من وجود درجة من التكامل على المستوى السياساتي بالنسبة لكيفية مواجهة مشكلة البطالة مثل تشجيع ودعم الروح الاستثمارية والإقبال على العمل الخاص وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوفير معلومات حول سوق العمل، ودعم المهارات من خلال التدريب، بالإضافة إلى إجراءات أخرى، إلا أن هذه الإجراءات مجزأة ومنفصلة ولا يوجد تنسيق بينها. وربما يكون ذلك أحد أسباب عدم قدرة هذه الإجراءات على تقليل معدل البطالة إلا بمعدلات هامشية.

٦. **ضعف آليات التقييم والمتابعة:** يؤدي ضعف آليات الرصد والمتابعة والتقييم وغياب دراسات تقييم الآثار والنتائج وضعف آليات المحاسبة والمساءلة والشفافية إلى عدم معرفة التكلفة الحقيقية لتدخلات الحكومة وفعاليتها. إن انتشار تمويل الشركات الناشئة يبرز مفارقة الموقف، حيث يُنظر

على نطاق واسع إلى انتشار الشركات الصغيرة في مصر بشكل سلبي. فعادة ما تكون هذه الشركات غير رسمية وغير قادرة على تقديم وظائف لائقة بعقود وتأمين اجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تثبت إستراتيجية بدء هذه الشركات عدم وجود تنوع في السوق وعدم وجود مكاسب من وفورات الحجم. ومع ذلك، يتم توجيه مبالغ كبيرة من الأموال إلى الحاضنات والمنظمات غير الحكومية والشركات الناشئة نفسها، هذا في الوقت الذي تكون فيه البيئة التنظيمية والقانونية سيئة وتمنع من مواصلة هذه المؤسسات في طريق نموها. وإذا تحسن وضع سوق العمل المصري ، فينبغي عمل المزيد لتهيئة بيئة أعمال تشجع نمو الشركات وابتكاراتها، وليس بيئة لا تقدم أي حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٧. **النهوض ببرنامج التدريب التقني والتعليم المهني** Technical and Vocational Education Training (TVET): لقد وضعت الثقافة المصرية التعليم الفني في مرتبة متواضعة، أدت إلى إهماله واحتضانه للطلاب المتواضعين ثقافيا وعلميا بالرغم من الحاجة الملحة إلى كوادره المدربة في الاقتصاد المصري. وفي مواجهة هذا الإرث الثقافي الخاطئ يقرر وزير التعليم الحالي أن ينشئ هيئة واحدة للتدريب الفني والتعليم المهني تضم جميع أجزاء النظام الحالي تحت مظلة واحدة من أجل النهوض بنوعية هذا التعليم ومقابلته لاحتياجات الاقتصاد المصري من خلال تجديد المدارس الفنية وتحديث المناهج وتدريب المدرسين. ولأول مرة يذكر التعليم التقني والمهني بصورة محددة في الدستور الحالي في المادة ٢٠ التي تنص على أن الدولة سوف تقوم بالنهوض بالتعليم الفني وتطوره وتتوسع فيه تبعا للمعايير العالمية والاحتياجات المحددة. سوف يتم إمداد المزيد من التمويل من أجل ذلك مع إمكانية تطبيق اللامركزية بالنسبة له. وقد صدر قرار وزاري رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٤م يتعلق باعتبار إنشاء وحدة (أو وحدات) تسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل في وزارة التعليم تحت إدارة قسم التدريب الفني والتعليم المهني، وكذلك في المكاتب الحكومية (Bardak and Mare, 2014). وبالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت وزارة التعليم عن مدخلين هما "مصانع داخل المدارس" و "مدارس داخل المصانع". في المدخل الأول تقوم المدارس بإنتاج فعلي لغرض الربح، وفي الثاني تفتح مراكز للتدريب في المصانع لتحقيق التدريب على رأس العمل للطلاب خريجي التعليم الفني والمهني. والمفروض أن تتكامل هذه

الأفكار مع التمويل الأجنبي من الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة وبرنامج مبارك–كول للتدريب الفني والمهني في ظل الهيئة الواحدة المذكورة أعلاه. وهنا يجب الإشارة إلى أن التدريب بمفرده لا يحقق الارتقاء برأس المال البشري، حيث أوضحنا سابقا أن عملية التدريب والارتقاء بمهارة قوة العمل المصري والارتقاء بخصائص رأس المال البشري تتعدى مجرد البعد المهاري الفني لتمتد إلى الخصائص الشخصية مثل الانفتاح المعرفي، والابتكار والتجديد، والدافع الإنجازي، والارتضاء النفسي، والقدرة على التقمص الوجداني، وارتفاع الروح المعنوية والانتماء للجماعة ولتمتد أيضا إلى الارتقاء برأس المال الاجتماعي والمتمثل أساسا في الكفاءة الإدارية والقدرات التنظيمية وفعالية العمل الجمعي، ليعتبر كل هذا متطلبا أساسيا لزيادة الإنتاجية وتحقيق القيمة المضافة الملموسة في كافة جوانب الإنتاج الاقتصادي والأداء الاجتماعي.

٨. **إصلاح نظام التعليم**: لا يؤدي نظام التعليم الحالي إلى خلق رأس مال بشري ذي نوعية عالية، أو إلى تأهيل ذلك النوع من رأس المال البشري الذي يحتاجه السوق. وهناك الكثير من الشكاوى والانتقادات من مختلف الأطراف حول نوعية التعليم الذي يتلقاه الطلاب ومدى صلاحيته للسوق. ولتحقيق ذلك هناك الكثير من الإجراءات اللازمة مثل تغييرات المناهج نحو التوجه العملي، تدريب المدرسين، تحسينات البنية التحتية، والمزيد من الاستثمار الحكومي في التعليم الابتدائي والثانوي.

٩. **دعم وزارة القوى العاملة والهجرة**: يجب أن يكون على رأس اهتمامات هذه الوزارة دراسة وتحليل سوق العمل وتوفير المعلومات الخاصة به في مكاتب تشغيلها، ومساعدة العاطلين في البحث عن وظائف ومهن لهم، وتقديم الخدمات الوسيطة بين العاطلين وأصحاب الأعمال. ويستلزم هذا نوعا من الإصلاح الإداري، وتوافر كوادر مدربة بالوزارة، وزيادة الموارد المالية لها.

١٠. **الحد من الاستهلاك الترفي**: ويبدو لنا أن المشكلة المزمنة وهي النصيب المتدني للمنتج من هامش الربح لا زالت قائمة كما أن الاستثمار لا زال على معدلاته المنخفضة والاستهلاك أقل ما يقال عنه أننا أصبحنا من الدول عالية الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الترفي الذي يمكن تعداد صور لا حصر لها منه ابتداء من المنتجعات الخيالية والقصور الحالمة إلى السيارات الفارهة إلى

الإسكان غير الاقتصادي إلى الأنماط الغذائية المكلفة حتى الترف والحفلات المتنوعة حتى التليفونات المحمولة أصبحت في يد الأطفال وعمال التراحيل، والكثير الكثير مما يؤكد أننا قد انخرطنا بكل طبقات المجتمع في الاستهلاك الترفي المتعدي للحاجات الطبيعية العادية التي تتوافر حتى في الكثير من الدول الغنية المتقدمة. وهنا مرة أخرى نحتاج إلى تغيير مؤسسي في القيم الاجتماعية ومحاولة فرض ضرائب رادعة على تلك الأنماط الاستهلاكية مع محاولة قيام الدولة نفسها بالمثل المحتذى، ومن ثم فنحن لا نمانع في استخدام سياسة الجزرة (الإقناع القيمي) والعصا (التحديد المعياري والقانوني مثل الضرائب وما شابهها) من أجل الحد من هذا التيار الجامح.

١١. **سهولة إقامة المنشآت والمشروعات:** مرة أخرى تبين من التحليل السببي لمحددات معدل البطالة الذي أجريناه أعلاه أن سهولة إقامة منشآت الأعمال كانت مع معدل الفساد ومستوى دليل التنمية البشرية العوامل ذات التأثير الأعظم (الهائل) على معدل البطالة. ولذلك فلابد لواضعي السياسات ومتخذي القرارات أن يولوا هذا الأمر أهمية خاصة وذلك على غرار الابتكار المؤسسي اللازم لتحديث الدولة المصرية وزيادة قدرتها التنافسية ورفع معدل التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة. إن القرارات اللازمة لا تكلف مالا ولا تحتاج إمكانيات سوى الإخلاص والاقتناع بالأمر وإصدار القرارات اللازمة والإشراف على تنفيذها وضمان أدائها.

لقد قام البنك الدولي بترتيب مصر رقم ١٦٥ وذلك ضمن ١٧٥ دولة، وبالطبع هذا ترتيب سيء للغاية. وكانت سنغافورة أفضل دول العالم حيث كان ترتيبها رقم ١. وقد اعتمد تقييم البنك الدولي على المعايير العشرة التالية:

أ. مؤشر بدء المشروع.
ب. مؤشر استخراج التراخيص.
ج. مؤشر سهولة تعيين وفصل العمال.
د. مؤشر تسجيل الملكية.
هـ. مؤشر الحصول على الائتمان.
و. مؤشر حماية المستثمرين.

ز. مؤشر دفع الضرائب.

ح. مؤشر التجارة عبر الحدود.

ط. مؤشر تنفيذ العقود.

ي. مؤشر إنهاء الأعمال.

فبالنسبة مثلا للمؤشر الأول مؤشر بدء المشروع لا يتكلف المستثمر صغيرا كان أم كبيرا أي مال على الإطلاق في سنغافورة، أما في مصر فيتطلب رأس مال حده الأدنى ٦٩٤,٧% من متوسط دخل الفرد أي حوالي ٨٧٠٠ دولار أمريكي، وتكون تكلفة العملية ٦٨,٨% من متوسط دخل الفرد المصري في مصر بينما تكلف في سنغافورة ٠,٨% فقط من متوسط دخل الفرد السنغافوري، وتستغرق العملية في مصر ١٩ يوما بينما تستغرق في سنغافورة ستة أيام فقط، وتمر العملية في مصر في عشرة خطوات في حين تستغرق ٦ خطوات فقط في سنغافورة. أما بالنسبة لاستخراج الرخصة فتتكلف في مصر ١٠٠٢% من متوسط دخل الفرد المصري أي حوالي ١٢٥٠٠ دولار بينما لا تتكلف في سنغافورة إلا ٢٢% فقط من متوسط دخل الفرد السنغافوري أي حوالي ٥٩٠٠ دولار، ويستغرق إخراج الرخصة في مصر ٢٦٣ يوما بينما يستغرق في سنغافورة ١٢٩ يوما، وتمر العملية في مصر في ٣٠ إجراءًا بينما تمر في ١١ إجراءًا فقط في سنغافورة.

وإن كنا قد قلنا أن هذا الأمر سهل جدا لا يحتاج لإمكانيات بقدر ما يحتاج لإخلاص واقتناع وتنفيذ من قبل واضعي السياسات ومتخذي القرارات إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة لأن هذه الأمور العشرة سابقة الذكر أعلاه ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة وتاريخ وتنظيم وقيم ومعايير، أي بنظام مؤسسي يضرب بجذوره في أعماق المجتمع والبناء المجتمعي المصري. فهو أمر يتعلق بالمركزية، ويتعلق بالبيروقراطية والتنظيم الاجتماعي والإداري لمنظمات الدولة وهيئاتها، ويتعلق أيضا بشخصية الموظف الحكومي وظروفه الاقتصادية والاجتماعية وقدراته البشرية، ثم هو في النهاية أمر يتعلق بالشفافية وتطبيق التقنيات الحديثة. ولذلك فمعالجة البطالة أمر لا يتم من خلال تنفيذ نقط بسيطة وإنما الأمر أمر تنمية شاملة متكاملة متوازنة كما كررنا مرارا وتكرارا عبر هذا الكتاب. ولا غرو في أن تنفيذ أصغر المشروعات والمنشآت يواجه بهذه المعوقات الخطيرة، تلك المنشآت التي تمثل الاقتصاد المصري الذي هو في معظمه

اقتصاد أهلي غير رسمي. وهذا لمما يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا الأمر، أمر المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر وإلا نكون قد تركنا أكثر من ٧٠% من الاقتصاد المصري وركزنا فقط على قمة جبل الجليد وتركنا الجبل نفسه.

١٢. **تطبيق الأنماط الحيازية الزراعية المكثفة للعمالة في الأراضي الجديدة:** حيث اقترح المؤلف أدناه ما أسماه بالنموذج المختلط أو بنموذج النفع المتبادل لأنماط الحيازة الزراعية في الأراضي الجديدة والذي يمكن من خلاله توطين أكبر عدد ممكن من المزارعين في الأراضي المستصلحة الجديدة مع الحفاظ على المزايا الأخرى التي يجب أن تتوافر في نمط الحيازة المزرعية الصالح. ويجب في نفس الوقت العمل على تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تطبيق أساليب الزراعة الحديثة، وأساليب الري المصغرة، وتحسين وسائل التخزين والتعبئة، وتشجيع التصنيع الزراعي والتسويق الزراعي لربط الزراعة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

١٣. **ضرورة الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي**: البحث العلمي والمعرفة هما قاعدتي الارتقاء بالإنتاجية والتنمية، حيث يحتاج الأمر هنا إلى تغييرات مؤسسية أيضا تتعلق بنوعية التعليم أكثر مما ترتبط بالنواحي الكمية. فالمحتوى والمنهج والوسائل والأدوات التعليمية والغرض من التعليم والبحث العلمي نفسه يمثل أهمية تفوق الملامح الكمية والإمكانات المادية على قدر أهميتها النسبية أيضا، ونحن بحاجة ماسة إلى تطبيق نماذج النجاح في التجارب العالمية للإصلاح التعليمي والتي سبق ذكرها أعلاه حتى نوفر قواعد راسخة للارتقاء الإنتاجية وتحقيق أعلى معدلات التنمية.

الباب السادس: المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الريفية

الفصل الأول: المؤسسات الاجتماعية الريفية

مفهوم المؤسسة الاجتماعية: تعرف المؤسسة الاجتماعية بأنها نظام مركب من المعايير الاجتماعية المتكاملة المنظمة من أجل المحافظة على قيمة اجتماعية أساسية. ولا ينظر علماء الاجتماع إلى مفهوم المؤسسة الاجتماعية بنفس النظرة التي يتخذها العوام غير المتخصصين الذين يطلقون هذا المصطلح على السجون ومعاهد الإصلاح ودور التربية الاجتماعية والكنائس والمساجد والمنظمات الترفيهية ومنظمات أخرى كثيرة. وهكذا يستخدم علماء الاجتماع مصطلح المؤسسات الاجتماعية ليصفوا النظم المعيارية التي تحدد السلوك الاجتماعي في خمسة مجالات حياتية أساسية. يطلق على هذه المجالات المؤسسات الاجتماعية الأساسية وهي:

١. المجال الأسري ونظام القرابة.
٢. مجال السلطة والقوة الشرعية والنفوذ وهو المجال السياسي.
٣. مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وهو المجال الاقتصادي.
٤. مجال نقل المعرفة من جيل إلى آخر وهو التعليم.
٥. وأخيرا مجال تنظيم العلاقة مع عالم الميتافيزيقيا أو عالم ما وراء الطبيعة وهو المجال الديني.

وبصورة مختصرة تسمى هذه المؤسسات الاجتماعية الأسرة والحكومة والاقتصاد والتعليم والدين. وتتواجد هذه المؤسسات الاجتماعية الخمس في جميع المجتمعات والجماعات الإنسانية، وإن كانت لا تتواجد **دائما** بصورة واضحة ومستقلة تماما عن بعضها البعض كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. ففي المجتمعات البسيطة كانت تؤدى معظم وظائف هذه المؤسسات داخل نطاق مؤسسة واحدة هي الأسرة. وتشير عالمية هذه المؤسسات إلى أنها عميقة الانغراس في الطبيعة البشرية، كما أنه لا يمكن الاستغناء عنها لما تقوم به من وظائف ضرورية للنمو والتنمية والمحافظة على النظام والاستقرار الاجتماعي.

ولذلك يمكن أن نعرف المؤسسة الاجتماعية بتعبير آخر بأنها نظام معياري يحقق الحاجات الإنسانية الأساسية من خلال تصميم نظام معياري يربط الفرد بالثقافة الأكبر، ويقوم هذا النظام المعياري بإشباع الحاجات المجتمعية الأساسية كالغذاء والعدالة الاجتماعية، ويقوم بتحديد القيم الاجتماعية الأساسية كحقوق الإنسان والديمقراطية، كما يحدد أنماط السلوك الاجتماعي المستديمة كالزواج الأحادي، أو تعدد الزوجات، كما يحدد أيضا الأدوار الاجتماعية وتوقعاتها مثل دور الزوج والزوجة. وتقوم هذه المؤسسات بوظائف حيوية وضرورية لاستقرار المجتمع وبقائه وفعاليته، وتتمثل هذه الوظائف بصورة مختصرة في الجدول التالي:

جدول ٢١. الوظائف الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية الرئيسية.

وظائف الأسرة	١. ضبط وتنظيم السلوك الجنسي. ٢. النسل وإمداد المجتمع بأعضاء جدد (الأطفال) للحفاظ على الجنس البشري، وتركز الأسرة الريفية على هذه الوظيفة بصفة خاصة. ٣. توفير الأمن الاقتصادي والمعيشي في كثير من المجتمعات وخاصة المجتمعات الريفية. ٤. إمداد الأفراد بالحب والإشباع العاطفي وخاصة في المجتمعات الحضرية حيث ينفصل الناس عن أسرهم ويعيشون في أسر نووية. ٥. القيام بعملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية الأساسية وخاصة في المجتمعات الريفية. ٦. توفير المكانة الاجتماعية للأسرة وإضفائها على أبنائها المتزوجين في أسر جديدة.
وظائف الحكومة	١. تأسيس المعايير ووضع القوانين. ٢. تنفيذ القوانين. ٣. حل النزاع والقضاء. ٤. توفير الحياة الكريمة لأعضاء المجتمع.

	٥. حماية المجتمع من التهديد الخارجي.
وظائف الاقتصاد	١. توفير أساليب إنتاج السلع والخدمات. ٢. توفير أساليب توزيع السلع والخدمات. ٣. تمكين أعضاء المجتمع من استهلاك السلع والخدمات المنتجة.
وظائف التعليم	١. نقل الثقافة من جيل إلى جيل. ٢. تأهيل النشء للأدوار المهنية. ٣. تقييم واختيار الأشخاص المتميزين. ٤. نقل المهارات الوظيفية.
وظائف الدين	١. تحديد المرغوب والمكروه والمحرم من اتجاهات وقيم وأفعال تحت مختلف الظروف الموقفية. ٢. تفسير الظواهر الطبيعية التي لا يمكن تفسيرها بواسطة المعرفة العلمية الدنيوية. ٣. إمداد الإنسان بوسائل التحكم في العالم الطبيعي. ٤. دعم البنيان المعياري للمجتمع. ٥. توفير ملاذ سيكولوجي لمواجهة مواقف الحياة العصيبة. ٦. تعزيز البنيان الطبقي السائد. ٧. المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية. ٨. المساهمة أحيانا في تنشيط وتشجيع التغير الاجتماعي وأحيانا أخرى في تثبيطه والمساهمة أحيانا في تنشيط الصراع بين الجماعات وأحيانا أخرى في تخفيفه.

ومن أكثر مفاهيم المؤسسة الاجتماعية شيوعا مفهوم جوناثان تيرنر Jonathan Turner الذي ينص على أنها "مركب (أو نظام) من المراكز والأدوار الاجتماعية الكائنة في بنيانات اجتماعية خاصة وتقوم بتنظيم أنماط من الأنشطة الإنسانية الثابتة نسبيا والمرتبطة بالمشاكل الأساسية الخاصة باستدامة واستمرار موارد الحياة واستمرار الجنس البشري والمحافظة على استقرار البنيانات الاجتماعية الحيوية في إطار بيئة معينة" (تيرنر Turner: ١٩٩٧، ٦).

هذا ويجب التمييز بين المؤسسات الاجتماعية والأشكال الأبسط من الكيانات الاجتماعية مثل الأعراف والمواثيق والمعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية والمراسيم أو الشعائر أو الطقوس إذ أن هذه جميعا ما هي مكونات تدخل في بناء المؤسسات الاجتماعية. كما يجب التمييز أيضا بين المؤسسات الاجتماعية والكيانات الأكثر تعقيدا مثل المجتمعات والثقافات والتي تكون المؤسسات الاجتماعية جزءًا منها.

وتبسيطا للمبتدئين في دراسة علم المجتمع الريفي يفضل المؤلف التمييز بين مصطلحات ثلاثة لمجرد الفهم فقط وذلك لأنها متداخلة تماما ومرتبطة ببعضها ارتباطا عضويا، ألا وهي التنظيم الاجتماعي والمنظمة الاجتماعية والمؤسسة الاجتماعية. فالتنظيم الاجتماعي هو عملية تصميم الحياة الإنسانية في مجتمع معين بما يشمله ذلك من وضع قيم وأهداف ومسترغبات عليا يهدف المجتمع لتحقيقها ثم تحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها ثم تشكيل أنماط سلوكية اجتماعية ثابتة نسبيا تحدد الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي تسعى لتحقيق هذه الغايات النهائية مع مراقبة هذا الأداء السلوكي وضبطه ثوابا وعقابا لتحقيق أعلى درجات الفعالية الهدفية والكفاءة الإنتاجية في ظل بيئة خارجية متفاعلة مع هذا التنظيم الاجتماعي. ومن ثم فيمكن ببساطة شديدة القول بأن التنظيم الاجتماعي هو تكنولوجيا العمل الجمعي، وعلى ذلك فهو يمثل الإطار الأشمل لكل من المنظمات والمؤسسات الاجتماعية. أما المؤسسات الاجتماعية فهي تمثل المركب المعياري والقانوني والعرفي والطقوسي الذي يضبط السلوك الاجتماعي لتحقيق الغايات المجتمعية التي ينص عليها التنظيم الاجتماعي. وتكون المنظمات الاجتماعية بذلك كيانات بنائية محددة الأهداف والعضوية والأدوار الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية الفرعية على مختلف مستوياتها الحجمية والتعقيدية مسيرة بواسطة المؤسسات الاجتماعية أو بعض مكوناتها المرتبطة بالنشاط المباشر للمنظمة. وتكون المنظمة الاجتماعية أقرب الكيانات الاجتماعية لكونها كيانات محسوسة مرئية فهي تكون دائما في مستقر بنائي مادي، محتوية على أدوات وآلات وتكنولوجيات مادية مرئية، ويعمل فيها أفراد عضويون يشغلون أدوارها الاجتماعية، وسوف يتناول الفصل الثالث من هذا الباب تلك المنظمات الاجتماعية الريفية.

إلا أن أحد عظماء الكاتبين المعاصرين في مجال المنظمات والمؤسسات الاجتماعية وهو ريتشارد سكوت Richard Scott (٢٠٠١) قد رأى رأيا أكثر تعقيدا وذلك في كتابة الأعظم بيعا بعنوان المؤسسات والمنظمات، حيث يرى أن المؤسسات غالبا ما تكون منظمات. كما أن كثيرا من المؤسسات تتكون من نظم من المنظمات، فعلى سبيل المثال تعتبر "الرأسمالية" نوعا خاصا من المؤسسة الاقتصادية تتواجد في المجتمعات الحديثة في صورة أشكال محددة من المنظمات التي من بينها الشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات المنظمة في صورة نظام محدد. هذا بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات تعتبر مؤسسات خلفية Meta institutions بمعنى أنها مؤسسات في حقيقة أمرها هي منظمات تنظم مؤسسات أخرى (بما فيها من نظم من المنظمات). فالحكومة مثلا عبارة عن مؤسسة خلفية تتحقق أهدافها من خلال القيام بتنظيم مؤسسات أخرى سواء مؤسسات فردية أو جماعية. ومن ثم تقوم الحكومة بالتنسيق بين النظم الاقتصادية والنظم التعليمية والشرطة والقوات المسلحة وغيرها من خلال التشريعات والقوانين الإجبارية.

ومن ناحية أخرى نرى أن بعض المؤسسات ليست منظمات أو نظما من المنظمات كما لا تتطلب منظمات على الإطلاق. فعلى سبيل المثال يعتقد أن اللغة العربية مثلا مؤسسة وليست منظمة. كما يمكن للغة أن تتواجد مستقلة عن أية منظمات تختص بها. ثم هناك بعض النظم الاقتصادية كالنظام التبادلي أو نظام المقايضة Barter system لا تحتوي على منظمات إطلاقا وإنما تحتوي على أفراد فقط. ومن ثم تمثل المؤسسات التي ليست منظمات نوعا محددا من الأنشطة الفردية المتبادلة مثل الاتصال والتبادل الاقتصادي التي تتم الأنشطة فيهما تبعا لبنيان من الأعراف كالأعراف اللغوية والأعراف النقدية والمعايير الاجتماعية مثل الصدق وحقوق الملكية.

ومن المتفق عليه بين علماء المجتمع وجود مؤسسات أكثر أهمية من غيرها إما لأنها تدخل في تكوين جميع المؤسسات الأخرى مثل اللغة، أو لأنها تؤدي مهام حيوية مثل الأسرة وقيامها بمهام الإنجاب وتنظيم النسل والتنشئة الاجتماعية (سيرل Searle: ١٩٩٥، ٣٧). كما أنه من المتفق عليه أيضا أن المؤسسات الاجتماعية تتسم بجوانب أربعة تتمثل في السمات البارزة البناء والجزاء والوظيفة والثقافة.

وتتسم المؤسسات الاجتماعية بسماحها لقدر كبير من الإرادة الحرة للفرد في أدائه لدوره الاجتماعي تبعا للمؤسسة التي تشمل هذا الدور، وذلك لأن المعايير والقواعد والغايات لا يمكنها أن تغطى التفاصيل الخاصة بأداء الدور الاجتماعي في ظل المفاجآت التي يمكن أن تحدث بصورة غير متوقعة بالإضافة إلى الظروف المتباينة والمشاكل المحتملة التي تجعل من تطبيق الإرادة الحرة للأفراد الفاعلين لأدوارهم ميزة لتحقيق الكفاءة والمنطقية والعقلانية لدرجة أنه قد ينشئ الفرد قواعد جديدة تماما تحت مثل هذه الظروف. وبالرغم من توافر الإرادة الحرة للأفراد على جميع المستويات الوظيفية والمهنية إلا أنه يمكن لهذه الإرادة أن تختلف تبعا لظروف متعددة، فالتاجر مثلا أكثر حرية من الموظف، وقد يعتقد البعض أن الموظف الذي يشغل وظيفة عليا يكون له حرية أكبر في أدائه لدوره الاجتماعي، وبالرغم من أن هذا قد يكون صحيحا إلا أنه ليس دائما صحيحا، فقد ذكر أحد أصدقاء المؤلف الذي كان يشغل رئاسة هيئة علمية عليا بدرجة وزير "لا تقل لي افعل كذا أو كذا فأنا لا أستطيع أن أفعل شيئا إلا إذا قيل للوزير الذي يرأسني افعل كذا فيقول هو لي افعل كذا كما قيل لي ولا تفعل غيره."

ومن أهم ما تتسم به المؤسسات الاجتماعية العدالة. فالأسرة والتعليم والحكومة واقتصاديات السوق ونظم المرتبات والأجور ونظم الضرائب والنظم القضائية والسجون وغير ذلك كله تقيم بين معايير أخرى تبعا لتوافقها مع أسس العدالة. وهنا يجب التمييز بين مفهوم العدالة من ناحية ومفهوم الحق من ناحية أخرى، وخاصة الحق الإنساني، وكذلك التمييز أيضا بين العدالة من ناحية ومفهوم السلع والرفاهة والمنفعة من ناحية أخرى. فمن الواضح أن مفهوم الرفاهة ليس هو مفهوم العدالة إلا أن هناك اتجاها للمساواة بين الحق والعدالة. فالتطهير العرقي مثلا مخالفة لحقوق الإنسان وخاصة حق الحياة ولكنه ليس عملا يتعلق بالعدل على الأقل بالمفهوم العلاقي التوزيعي النسبي. فيمكن مخالفة الحق الإنساني لشخص ما بصرف النظر عما إذا ما كان شخص آخر أو أن الآخرين جميعا قد تعرضوا لمخالفة حقوقهم الإنسانية. أما العدالة فتتخذ مفهوما علاقيا توزيعيا نسبيا يتمثل في عدم العدالة بين الأفراد أو الجماعات.

ويتعرض القائمون بالأدوار الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية للعدالة التوزيعية نظرا لأنهم يستقبلون المنافع ويقدمونها مثل الأجور والسلع الاستهلاكية، كما أنهم يتحملون أعباء مسئوليات معينة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المؤسسات وخاصة الحكومة تتمثل غايتها النهائية في تطبيق معايير العدالة التوزيعية في المجتمع عامة، ومع ذلك فليست العدالة التوزيعية هي الغاية النهائية لكل المؤسسات الاجتماعية.

ونظرا لأن الحكومة تختص بتطبيق العدالة على المستوى المجتمعي الكبير فإنها تهتم بالعدالة بين الأفراد، وكذلك بالعدالة بين الجماعات، وكذلك أيضا العدالة بين المؤسسات.

الفصل الثاني: الترابط بين المؤسسات الاجتماعية:

مثال المؤسسة الاقتصادية

الاقتصاد (**أو المقتصد**) **كمؤسسة اجتماعية**: المقتصد هو مجال منظم من الأهداف والقيم والمعايير وأنماط السلوك المستمرة والتي تهدف إلى ضمان البقاء المادي للمجتمع من خلال إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات. والسلع بطبيعة الحال مادية في طبيعتها أما الخدمات فهي غير مادية حيث أنها أنشطة معينة يكون الناس على استعداد لدفع مقابل مادي من أجل الحصول عليها. ثم يتعامل الاقتصاد مع العمل كعنصر أساسي يتمثل في عمل مادي أيضا وعمل ثقافي أو معرفي يؤدي إلى تحقيق العملية الإنتاجية. كما يتعامل الاقتصاد مع رأس المال المتمثل في الممتلكات والأموال والأصول التي تتوافر لنشاط اقتصادي معين.

وبينما يركز علماء الاقتصاد على الآليات المعقدة للنظم الاقتصادية كمعدلات التضخم والدين الوطني، يهتم علماء **المجتمع** بالعلاقات القائمة بين المقتصد أو النظام الاقتصادي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وعلاقته أيضا بالتنظيم الاجتماعي للعمل سواء على المستوى الوطني، مثل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، أو على المستوى الجزئي مثل معدلات البطالة والرضا عن العمل.

التحولات التاريخية للنظم الاقتصادية: تطورت النظم الاقتصادية عبر ثلاث مراحل تاريخية تتطور منطقيا من مرحلة إلى أخرى، علما بأنه ليس من الحتمي أن يحدث مثل هذا التتابع حيث قد تدخل بعض المجتمعات في المرحلة الثالثة (الاقتصاد الخدمي) دون المرور في المرحلة السابقة له (الاقتصاد الصناعي) نظرا لظروف خاصة مثلما ما حدث في دول الخليج الغنية بالنفط:

١. **المقتصد البدائي** Primary economy: وهو يمكن تسميته أيضا بمقتصد ما قبل الصناعة، حيث يقوم العمال فيه بأنشطة أولية مثل استخلاص المواد الأولية والموارد الطبيعية من البيئة، كما يقومون بإنتاج وحدات صغيرة من السلع من خلال النشاط الأسري بصورة أساسية، كما يعتمد التخصص فيه على الخصائص الموروثة كالنوع والعمر، وتزداد الإنتاجية فيه كلما تعلم الإنسان استئناس الحيوانات، كما يتم توزيع السلع الفائضة من خلال التبادل، وكلما استعملت النقود فيه فهي تثبت قيم السلع

وتضبطها ومن ثم تسهل من توزيع السلع والخدمات. وتعتبر الزراعة البدائية صورة من صورة المقتصد البدائي.

٢. **المقتصد الصناعي** Industrial economy: وهنا وبتقدم المستوى التكنولوجي يبدأ العمال فيه في الإنتاج الصناعي الذي يشمل معاملة المواد الخام الطبيعية وتحويلها إلى سلع نهائية، كما يباع فيه عنصر العمل بدلا من مجرد العمل الشخصي أو العمل من أجل الأسرة. ويتسم العمل في المقتصد الصناعي بتخصص العمل وتكراريته والإنتاج المتسع كبير الحجم حيث يصبح العمال في تعامل مع الآلات في معظم الأحوال أكثر من عملهم مع بعضهم البعض، ومن ثم يتحول النشاط الاقتصادي إلى نظام بيروقراطي معقد. وتعتبر الزراعة الحديثة صورة من صورة المقتصد الصناعي، ولذلك يطلق على الزراعة الحديثة لقب "صناعة الزراعة Agriculture industry"، أو "زراعة الشركات Corporate agriculture" التي تديرها شركات وليس أسرة المزارع Family farming، وهي على عكس الزراعة البدائية، ومشابهة مع الصناعة، يتم فيها معاملة مدخلات زراعية بصورة تكنولوجية إبداعية بحيث تتحول هذه المدخلات إلى ناتج مختلف تماما عما كانت عليه تلك المدخلات. وتتمثل تلك المدخلات في عنصر العمل البشري المتقدم، والآلات الحديثة من جرارات وحصادات ومحاور ري وغيرها، والبذور المهجنة، والأسمدة، والكيماويات المبيدة للحشائش والآفات، والهرمونات، والتقنيات الحيوية والهندسة الوراثية، ومصانع لمعاملة المنتجات الزراعية وغير ذلك من مدخلات أخرى تنتج منتجات زراعية "مصنعة" اعتمدت بصورة رئيسية على تدخل العنصر البشري أو الإنسان.

٣. **مقتصد ما بعد الصناعة** Postindustrial economy: وهو يعتمد على الإنتاج الخدمي أو الوسيطي الذي يركز على إمداد الخدمات وتوفيرها. وهو يعتمد على المهارة الفنية ومستويات التعليم والتدريب العالية. وقد نتج هذه المقتصد من الميكنة والابتكارات التكنولوجية التي سمحت لعدد قليل من العمال أن يقوموا بالإنتاج في المجال الصناعي والأولي. وبطبيعة الحال قد صاحب هذا المقتصد تزايد في أوقات الفراغ مما أدى إلى المزيد من الطلب على الخدمات.

النظم الاقتصادية المعاصرة: تنحصر النظم الاقتصادية المعاصرة من الناحية النظرية في اثنين أساسيين: الرأسمالية والاشتراكية. وتتميز الرأسمالية بملامح أربعة: (١) الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

والممتلكات والموارد الطبيعية. (٢) السعي نحو المكاسب الشخصية وتعظيم المكاسب الفردية. (٣) المنافسة حيث تعمل على الحد من الأرباح الفائقة. (٤) عدم التدخل الحكومي وترك السوق الحرة من خلال المنافسة لتنظم الأسعار والأجور. (٥) احتكار القلة، حيث يمكن لشركات قليلة أن تتحكم في الصناعة بأكملها.

أما الاشتراكية فتتميز بالملامح التالية: (١) الملكية العامة لوسائل الإنتاج المملوكة للجماعة أو الدولة. (٢) جماعية الأهداف، مع إحلال المساواة في اتخاذ القرارات محل العلاقات الهيراركية، والعمل من أجل الصالح العام. (٣) مركزية اتخاذ القرار، واعتماد القرارات على حاجات المجتمع، ومسئولية الحكومة عن إنتاج السلع وتوزيعها، ويقوم المخططون المركزيون بتحديد الأجور والأسعار. ويرى الباحثون المعاصرون وجود نظام اقتصادي ثالث أكثر اعتدالا وصلاحية وهو ما يطلق عليه "النظام الاقتصادي الإسلامي" (الطحاوي، ١٩٧٤)، أو "المنهج الاقتصادي السماوي" (جامع، ٢٠١٠) أو "المنهج الاقتصادي الأخلاقي" كما يرى الحناوي (مؤتمر الاقتصاد ودور الدولة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية: ٢٠٠٩/١٢/١٠).

ضرورة المؤسسات الاجتماعية القوية لفعالية النمو الاقتصادي: يهتم الناس في مختلف أنحاء العالم بتأثيرات النمو الاقتصادي على مجتمعاتهم، فلا شك أن الناس تزداد منافعهم بزيادة النمو. ومما لا شك فيه أيضا أن النمو الاقتصادي يغير المؤسسات الاجتماعية بطريقة عميقة قد لا تجد ترحيبا من الناس في كثير من الأحيان. إلا أننا غالبا ما نغفل عن أن ندرك أن المؤسسات الاجتماعية القوية تحسن من قدرة الناس على استغلال الفرص الاقتصادية والانتفاع بها ومن ثم يمكن تحمل الصدمات والمعاناة المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية كتلك الحادثة نتيجة العولمة اليوم.

ودائما ما نجد أن الناس في المجتمعات الإنسانية على مر التاريخ كانوا يعيدون النظر في المؤسسات والنظم الاجتماعية السائدة والتي تمثل عائقا أمام التغيرات الاقتصادية بما في هذا التفكير من إثارة وإبداع ومغامرة. ولكن هذا التفكير الإبداعي قد يكون له آثار سلبية تتمثل في إضعاف المؤسسات التي تفوق أهميتها ما كان يتصوره الناس، وهي تلك المؤسسات التي تلزم للمجتمع ليتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي.

وتتمثل المؤسسات الأعظم تهديدا اليوم في الأسرة والممارسة المنظمة للدين والكثير من المنظمات المجتمعية المحلية وخاصة المجتمع المدني والمنظمات الأهلية. والواقع أن هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دورا مهما في تمكيننا من الاستفادة من التغيرات العولمية بدلا من كونها تتعرض للدمار نتيجة لهذه التغيرات.

الأسرة كأساس للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي: تتعرض الأسرة اليوم في معظم دول العالم لمتغيرات جعلت البعض يعتقد أنها على وشك الانهيار والانقراض كمؤسسة اجتماعية. فعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات الإنجاب غير الشرعي حيث ارتفعت في كل من أمريكا وبريطانيا إلى أكثر من ٣٠% من الإنجاب الكلي، وهذا هو المتوسط، حيث قد وصل هذا المعدل بين الأمريكيين من الأصول الإفريقية إلى ٦٩%. والعجيب أن الأحياء الأمريكية من البيض تسعى دون وعي إلى اللحاق بمواطنيهم السود.

ويجب ألا يغيب عن وعينا أن انهيار الأسرة كمؤسسة اجتماعية يمكن أن يحدث بصورة مفاجئة. فلننظر على سبيل المثال إلى ما حدث في بريطانيا بين عامي ١٥٥٠م (عهد الملك هنري الثامن) و عام ١٩٥٠م حيث لم يتعدى معدل الإنجاب غير الشرعي في هذه الفترة ٥% فقط، ولكن ازداد هذا المعدل إلى ستة أضعاف منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن. وحدث ما هو مشابه أيضا في الولايات المتحدة، حيث لم يتعدى معدل الإنجاب غير الشرعي ٥% فقط حتى عام ١٩٦٠م، أما الآن فهو حوالي ٣٠%. ويجب أن نعلم أن هذا ليس مرجعه للانتماء الديني. ويتهم البروتستانت بأنهم مرتكبو هذا التحول حيث كان معدل الإنجاب غير الشرعي في أيرلندة الكاثوليكية ١% فقط حتى عام ١٩٧٠م، أما الآن فقد وصل أيضا إلى ٢٥%، ويحدث نفس الأمر أيضا في كثير من أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا جنوب الصحراء فحدث ولا حرج.

وهناك الكثير من الأسباب لهذه التحولات المزعجة في معدل الإنجاب غير الشرعي، أحدها السياسات الحكومية غير الرشيدة. فقد أعطت برامج الرعاية الاجتماعية في كثير من البلدان أولوية خاصة للأسر المفككة حيث يعتقد أنها الأكثر حاجة للمعونة. وقد يبدو هذا معقولا من أول وهلة، إلا أن ذلك يشجع استمرار الأسرة المفككة وظاهرة الإنجاب غير الشرعي من خلال مكافأتهما بمثل هذه المعونة.

كما أن تيسير الطلاق في كثير من البلدان أيضا لم يؤدي إلى زيادة تفكك الأسر القائمة فعلا وإنما قد غير أيضا من رغبة الناس في الزواج من خلال التقليل من قيمة الزواج كمؤسسة اجتماعية. فعلى سبيل المثال انخفض معدل الزواج للمرة الأولى بنسبة حادة جدا في بريطانيا منذ يسرت بريطانيا من الطلاق عام ١٩٦٩م. وبالإضافة إلى ذلك فقد تأثر الكثير من الناس بوسائل الإعلام، وخاصة التليفزيون، تلك الوسائل التي تتحدى العادات والأعراف والأخلاقيات الخاصة بالمؤسسة الأسرية الأصيلة. ومن الأسباب التي أدت إلى تلك التحولات الأسرية أيضا ما هو قائم من ازدياد في الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء سواء في مجالات التوظيف الحكومي أو الخاص أو الأهلي حيث يضع ذلك ضغوطا هائلة على الأسرة. لقد أدت هذه الضغوط إلى إحساس الناس بأنه إذا أردت أن تتواءم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة فعليك أن تتساهل وتتغاضى عن الكثير من الالتزامات الأسرية مما أدى إلى تفككها.

وقد يتساءل البعض قائلا وما العيب في كل ذلك؟ أليس هذا مجرد تغير في نمط الحياة الأسرية ليتلاءم مع متغيرات العصر الاقتصادية، وذلك حتى يتمكن الناس من تحقيق الاستفادة العظمى من الفرص المتاحة؟ الحقائق تؤكد لنا، وللأسف الشديد، عكس ذلك تماما. فقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن الأطفال الناشئين في أسر لا يرعاها أب يواجهون خطورة هائلة بتعرضهم لمشكلات اقتصادية واجتماعية وشيكة. وتقوم هذه المشكلات بجعلهم أقل قدرة وتسلحا لمواجهة التحديات والفرص المصاحبة للاقتصاد المنفتح المتنامي. ففي الولايات المتحدة يتسم هؤلاء الأطفال ببطء شديد في نموهم العقلي واللغوي والإدراكي، كما يتسمون بمستويات متدنية من الأداء المدرسي، كما تضعف فرصهم للحصول على عمل مناسب وتمكنهم من الحصول على دخول مناسبة. كما تزداد نسبة المرتكبين للجرائم فيما بينهم، بالإضافة إلى استغلال الأطفال الآخرين والعنف معهم. وفي النهاية يكون هؤلاء الأطفال زبائن جدد للمعونات الاجتماعية، ومن ثم فهم مرشحون غير مناسبين على الإطلاق للنجاح في عالم اقتصادي جديد منفتح متنامي.

ويؤكد جاري بيكر Gary Becker عالم الاقتصاد بجامعة شيكاجو والحائز على جائزة نوبل على الدور المحوري الذي تلعبه الأسرة في بناء ما يسمى برأس المال البشري الذي لا يتمثل فقط في المعارف

والمهارات التي نتوارثها على الآباء وإنما أيضا مجموعة العقائد والعادات والأخلاقيات التي تقوي قدرة الأبناء على تحمل ومواجهة الضغوط الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد على الانطلاقات الاقتصادية الهائلة بين دول النمور الآسيوية مرجعا ذلك إلى صلابة الأسرة وقوتها وانخفاض معدلات الإنجاب غير الشرعي. ويقول بيكر أن الأسر المستقرة تمثل وحدات اقتصادية مهمة، حتى أنه يؤكد على أن البيانات الإحصائية توضح أن العوائد أو المكاسب الناتجة عن استقرار الأسرة تفوق في عظمها وقيمتها للاقتصاد الوطني ومن بقاء الزوجة في منزلها ترعى أطفالها تفوق قيمة ما يحصل عليها زوجها العامل من دخل، أي ببساطة شديدة المرأة في منزلها ترعى أطفالها وأسرتها تدر دخلا على الاقتصاد الوطني على المدى الطويل أكبر مما يحققه زوجها.

العلاقة بين المؤسسة الدينية المنظمة والحرية الاقتصادية: إن ما قيل عن الأسرة هو ما يمكن أن يقال عن الدين أيضا. لقد أدت التغيرات الاقتصادية المعاصرة إلى ادعاء بعض الناس بأن التدين أصبح ظاهرة تقليدية لا تناسب العصر ومقتضياته. وقد أدى هذا الاتجاه إلى إضعاف الأسس الأخلاقية والاجتماعية لهذه الدول، تلك الأسس اللازمة لحسن وكفاءة التعامل مع التغيرات الاقتصادية الجديدة في إطار جو من الحرية.

وتتمثل العلاقة الدائرية السببية بين الحرية والممارسة الدينية القوية والقدرة على الاستفادة من سياق الحرية الاقتصادية الجديد في دعوة اليهود الأمريكيين الحاليين إلى العودة إلى الأصولية اليهودية، إذ تمكن اليهود على مر العصور من مواجهة اضطهادهم من خلال تمسكهم بجذورهم الدينية والأخلاقية. ولكن الخوف بدأ الآن يجتاح المجتمع اليهودي الأمريكي من أن الحرية التي يتمتع بها اليهود الآن ودرجة القبول العالية التي يتمتعون بها الآن في الولايات المتحدة تضع اليهود في موقع الخطر الناتج عن انحلال وتفكك المجتمع اليهودي من خلال زواج اليهود من الديانات الأخرى من ناحية، ومن خلال تخلخل وانحلال الممارسات الدينية اليهودية من ناحية أخرى. وقد عبر أحد أحبار اليهود في واشنجتن دي سي عن ذلك باختصار شديد حين قال "كان يتعرض وجودنا في الماضي إلى التهديد بسبب كره الناس لنا، أما الآن فإننا نتعرض لنفس هذا التهديد لأن الناس يحبوننا للدرجة التي يريدون أن يتزوجوا من بيننا." (باتلر Butler ، ١٩٩٧).

وكما كان الحال بالنسبة للأسرة، قد بينت البيانات الإحصائية المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الممارسات الدينية المنتظمة. فقد تبين أن الناس بعد حصولهم على دخول مناسبة، نجد أن أكثر الناس زواجا وتحقيقا لأسر سعيدة يأتون من بين الممارسين بانتظام للشعائر الدينية. كما تقل نسبة إدمان المخدرات والخمور بينهم، وكذلك تقل نسبة الإجرام، بل وحتى يتعرضون لمعدلات أقل من الأمراض. كما ينتظم هؤلاء المتدينون في أماكن أعمالهم ويزداد معدلات زيادة دخولهم مما يدعم استقرار الأسرة الذي يدعم هو بدوره من هذه المكتسبات المعيشية الاقتصادية والاجتماعية. والعجيب أيضا أن الممارسة الدينية لا تمنع فقط الوقوع في مشكلات الإدمان والانهيار السيكولوجي بل إن عمليات معالجة هؤلاء الضحايا تزداد نجاحا بدرجة ملحوظة إذا اعتمدت على أسس ومعايير دينية.

وقد أثبتت دراسة أسباب تخلف القرية المصرية التي أجريت على ٢٥٧ قرية مصرية والتي قام بها فريق من أكثر من أربعين باحثا من مختلف جامعات ومراكز مصر البحثية وبتمويل من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أن معدل التدين مقاسا ليس فقط بأداء الشعائر الدينية وإنما بالسلوك الديني المعتمد على فعل الخير ونفع الغير بصورة أساسية كان أحد المحددات الرئيسية التي سببت تباين المستوى التنموي للقرى المصرية، فقد وجد بكل وضوح أنه كلما زادت درجة تدين الريفيين كلما مكنهم ذلك من رفع المستوى المعيشي والتنموي بصفة أعم لقراهم ومجتمعاتهم المحلية.

ضرورة حيوية المجتمع المدني للحرية الاقتصادية: ربما يمثل المجتمع المدني القطاع الخاص والعاملون الحكوميون والمنظمات الأهلية المحلية. ونحن نعني هنا بالذات المنظمات الأهلية المحلية والشعور بالنحنية المجتمعية المحلية وخصوصية الانتماء إلى المجتمع المحلي. وتوجد المنظمات الأهلية في مصر بأعداد ضخمة تفوق ست عشرة ألف منظمة، ولكن القيود الموضوعة عليها من خلال القانون الخاص بهذه المنظمات وهيمنة الحكومة عليها بطريقة غير عادية مقارنة بما يحدث في دول العالم يحدان من دور ومساهمة هذه المنظمات بشكل كبير في استغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد المنفتح الحر الجديد.

وتقوم المنظمات الأهلية بثلاث وظائف أساسية للمجتمع المحلي في هذا العالم المتغير:

أولا: تمكن الناس من العمل معاً من أجل هدف مشترك ولحماية أنفسهم من الضغوط والمخاطر التي يفرضها العالم المتغير. ومن هنا تقوم هذه المؤسسات بتقليل حدة القلق والتوتر والشعور بالعجز في

مواجهة هذه التحولات الاقتصادية القاهرة. وتقوم المجتمعات المحلية وهي بسبيل ذلك بوضع نظام من القواعد والمبادئ السلوكية لا يكون في صورة مكتوبة. ويقوم هذا النظام بمهمة تمكين المواطن من الحصول على مزايا وموارد المجتمع المحلي.

ثانيا: تقوم هذه المنظمات بتعزيز الأخلاقيات العامة للمجتمع. وهي تقوم بهذا الدور في تآزر وتعاون مع المؤسسة الأسرية والمؤسسة الدينية. وهذا مما يمكن الناس من مواجهة وتحمل ضغوط التغيرات الاقتصادية الحرة.

ثالثا: تقوم هذه المنظمات بدور الوسيط بين الفرد المواطن والمؤسسات الأكبر غير الشخصية مثل الحكومة والنشاط التجاري. وهذا هو ما يجعل هذه المنظمات ممثلة عن الشعب بالإضافة إلى الإمداد بالخدمات الخاصة بكل منها. وهناك أمثلة على دور هذه المنظمات ونظم القيم والمبادئ السلوكية منها قدرة الآسيويين المهاجرين في أمريكا كما تعودوا على ذلك في كوريا وغيرها من البلاد الآسيوية على إقامة مؤسسات ائتمانية غير رسمية تمكن هؤلاء المهاجرين من الاستقرار وإقامة منشآت لهم على عكس غيرهم من الأقليات المهاجرة في أمريكا، وكذلك ما أقامه المهاجرون الأوائل في أمريكا وهم في طريقهم لفتح الغرب وتعمير الدولة الحديثة من نظام تعاوني غير مرئي حيث مثلت تلك العربات المهاجرة للغرب مجتمعا محكما متنقلا معتمدا على ميثاق مكتوب وقواعد وتوقعات سلوكية من أعضائها. وبدون هذه القواعد والمواثيق كان من الممكن أن تموت أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين وهم في طريق هجرتهم. وأما المثال الثالث فهو سلبي لحد ما وهو ما يتمثل في عصابات النواصي الشارعية بالمجتمعات الحضرية ليس في أمريكا فقط وإنما في دول أخرى كثيرة. فبالرغم من أن هذه العصابات تقوم باستغلال مجتمعاتهم المحلية وابتزازها إلا أنهم يمتلكون قواعد محكمة للسلوك. وتقوم هذه العصابات بإمداد أفرادها بالشعور بالقيمة والهوية والكيان الشخصي الذي يفتقدوه في المجتمع المحلي وفي حياتهم خارج نطاق العصابة، فهم يأتون من أسر مفككة ومؤسسات اجتماعية أخرى وقد تدهورت وانحلت وفقدت حيويتها ووظائفها. فالناس يصممون على الانتماء لمؤسسات محلية حتى ولو كانت سيئة أو شريرة، ومن ثم فإذا انهارت المؤسسات المجتمعية المحلية الخيرة لجأ الناس إلى أخرى شريرة.

الفصل الثالث: تحقيق اللامركزية كمثال للإصلاح المؤسسي

يعتبر مركب "التخطيط والإدارة والتنسيق واللامركزية" من بين التغيرات المؤسسية الضرورية للتنمية. ونحن نقترح هنا مقترحا بنائيا أو هيكليا يهدف إلى تحقيق التنسيق واللامركزية والتخطيط والإدارة المشاركية والعمل بالجماهير من أجل الجماهير والتنمية. وأعتقد أن هذا المقترح جدير بالنظر والدراسة والتقييم من جانب مجلس الوزراء. وقد يبدو أن هذا المقترح سوف يحد من حجم ونطاق السلطات المركزية التى تتأثر كفاءتها وصلاحية قراراتها حاليا بسبب ثقل أعبائها ومسئولياتها. والمعتقد أن هذا المقترح سوف يحرر السلطات المركزية من الكثير من الأنشطة الجزئية المحلية، ويسمح لها بمساحة أكبر لممارسة الواجبات الإستراتيجية المتعلقة بمهام التخطيط والتنسيق واللامركزية والسياسات الوطنية الداعمة للمحليات والسياسات الاقتصادية والتجارية الدولية والتمويل والمساعدات الدولية التقنية وسياسات الضبط والرقابة والثواب والعقاب والقضاء والعدالة وبناء العنصر البشرى الفعال.

ولتحقيق ذلك يقترح من الناحية الهيكلية أو البنائية الدمج التدريجي لإدارات الوزارات المعنية بالتنمية المحلية تدريجيا بدءًا على مستوى المحافظة، ثم بمزيد من الدمج التدريجي الإداري على مستوى المركز، ثم انتهاءً بوحدة واحدة على مستوى القرية الأم أو على مستوى الحي بالمدن. وهذه الفكرة ليست بدعة أو اختراعا في نظريات التنظيم، ولكنها فكرة تطبيقية لنظريات اقتصادية، واجتماعية، وسيكولوجية، وصورة من صور التفويض الإداري والرقابة، كما أنها تطبيق لتقنية تكبير العمل Job enlargement في الإدارة لتحقيق التنسيق والتكامل المنقوص بين جزيئات العمل، كما أنها ليست بدعة في حقل التنفيذ الفعلي، فالبلديات والمراكز الاجتماعية والمجمعات القروية كانت أشكالا تنظيمية تحاول تحقيق هذا المبدأ التنموي على المستوى المحلى، ولم تنقرض إلا بسبب عدم استمرارية سياساتنا التنموية، وهدم ما سبق من علامات النجاح لأسباب شخصية في غالب الأحيان.

الدمج المقترح لإدارات الوزارات على المستويات المحلية: يجدر التقرير، كما سبق القول أعلاه، أن هذا المقترح ما هو إلا مجرد فكرة تطبيقية لأسس نظرية علمية في مجال العلوم الاجتماعية، **ولكنها فكرة تقبل التعديل حسب المقتضيات التنفيذية والسياسية القائمة. هناك نوعان من الوزارات: وزارات ذات طبيعة مركزية، وهذه تبقى وإداراتها على حالها سواء**

على المستوى المركزي أو المستويات المحلية، وأما الوزارات الأخرى فهي بجانب طبيعتها المركزية تنخرط في معظم أعمالها في أعماق الريف وأواسط الصحارى. هذه الوزارات الأخيرة ذات الطابعين المركزي والمحلى لا يفترض أن تعمل في خطوط متوازية دون تنسيق بينها، لأنها جميعا ترتبط يبعضها، بالإضافة إلى أنها تنقسم إلى مجموعات ترتبط كل مجموعة يبعضها ارتباطا عضويا أي حيويا. ومن ثم فقد ظهرت المشكلة التنظيمية الأزلية، سواء بين العلماء أو التنفيذيين، وهى مشكلة ضعف أو حتى انعدام التنسيق المنبثقة من تدنى التخطيط، وسوء الإدارة والمركزية الطاغية، وذلك إذا ما عملت كل وزارة بطريقة رأسية في حدود إداراتها على مستوى العاصمة والمحافظات والمراكز والقرى. وفيما يلي ذكر للوزارات المصرية:

وزارة التنمية المحلية	وزارة الدولة للإنتاج الحربي	وزارة الدولة لشئون الأسرة والسكان
وزارة الاتصالات و المعلومات	وزارة الدولة للتنمية الإدارية	وزارة السياحة
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	وزارة الدولة للشئون الخارجية	وزارة الصحة
وزارة الإعلام	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	وزارة الطيران المدني
وزارة الأوقاف	وزارة الثقافة	وزارة العدل
وزارة التجارة والصناعة	وزارة الداخلية	وزارة القوى العاملة والهجرة
وزارة الاقتصاد	وزارة الدفاع	وزارة الكهرباء والطاقة
وزارة التضامن الاجتماعي	وزارة الدولة لشئون البيئة	وزارة المالية والتأمينات الاجتماعية
وزارة التعاون الدولي	وزارة التعليم	وزارة الموارد المائية والري
وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي	وزارة البترول والثروة المعدنية	وزارة النقل

والوزارات المركزية هي: الدولة للإنتاج الحربي- الدولة للتنمية الإدارية- الدولة لشؤون البيئة- التعليم العالي والدولة للبحث العلمي- العدل- الدفاع – الدولة للشئون الخارجية- الطيران المدني- التنمية المحلية. ويلاحظ هنا أن وزارة التنمية المحلية بالرغم من مسماها التنفيذي إلا أنه يغلب عليها الطابع المركزي لأنها تسعى بجانب مهامها الخاصة إلى التنسيق بين الوزارات المعنية بالتنمية المحلية، ومن ثم يصعب إدماجها أو حصرها في مجموعة وزارية تنفيذية معينة.

مجموعة الوزارات ذات الصبغتين المركزية والمحلية:

* مجموعة الزراعة واستصلاح الأراضي، الموارد المائية والري، التجارة والصناعة، الكهرباء والطاقة، والبترول والثروة المعدنية. وهذه تدمج إداراتها على مستوى المحافظة في "إدارة التنمية الزراعية والصناعية."

* مجموعة التعليم، الصحة، الدولة لشئون الأسرة والسكان، القوى العاملة والهجرة، التضامن الاجتماعي، الأوقاف. وهذه تدمج إداراتها في إدارة "تنمية الموارد البشرية" على مستوى المحافظات.

* مجموعة الثقافة، والإعلام، والسياحة، والداخلية. وهذه تدمج إداراتها في إدارة "الأمن والعلاقات العامة والسياحة" على مستوى المحافظات.

* مجموعة المالية والتأمينات الاجتماعية، الاقتصاد، والتعاون الدولي. وهذه تدمج إداراتها في إدارة "الإدارة الاقتصادية" على مستوى المحافظات.

* مجموعة الكهرباء والطاقة، النقل، والاتصالات والمعلومات، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. وهذه تدمج إداراتها في إدارة "المواصلات والإنشاءات العامة" على مستوى المحافظات.

أما على مستوى المراكز فيتم تجميع الإدارات السابقة إلى أقسام بالصورة التالية:

* يتعامل "قسم التنمية الزراعية والصناعية" على مستوى المركز تابعا لإدارتي التنمية الزراعية والإدارة الاقتصادية.

* يتعامل "قسم تنمية الموارد البشرية" على مستوى المركز مع إدارتي تنمية الموارد البشرية والإدارة الاقتصادية.

* يتعامل قسم "الأمن والعلاقات العامة" على مستوى المركز مع إدارتي الأمن والعلاقات العامة والسياحة والإدارة الاقتصادية.

* يتعامل "القسم الصناعي والإنشاءات العامة" على مستوى المركز مع الإدارة الاقتصادية وإدارة المواصلات والإنشاءات العامة.

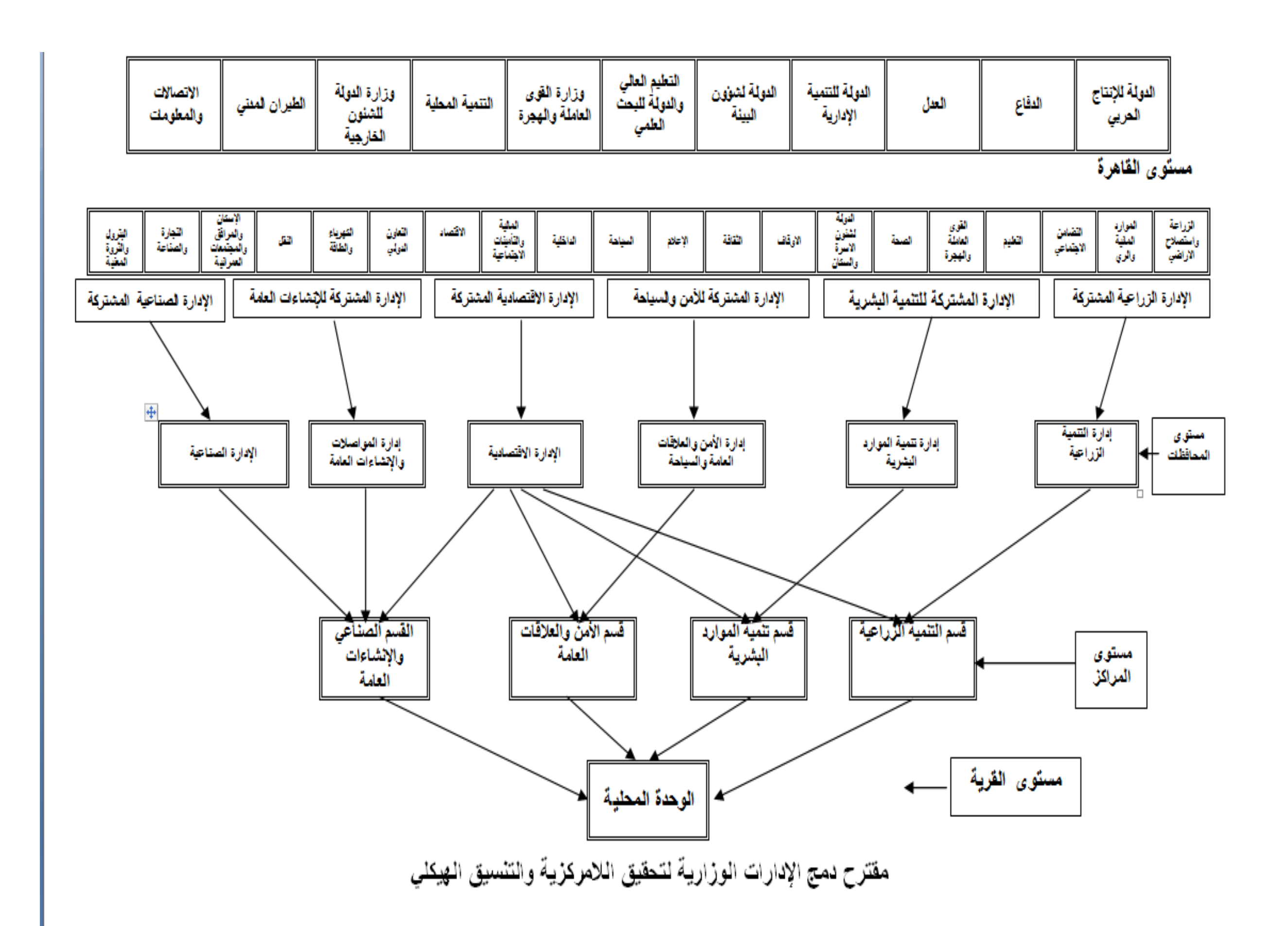
أما على مستوى القرى الأم والأحياء فتتعامل "الوحدة المحلية" مع أربعة أقسام فقط على مستوى المركز، وهى أقسام التنمية الزراعية، وتنمية الموارد البشرية، والأمن والعلاقات العامة، والقسم الصناعي والإنشاءات العامة بدلا من أن تتعامل في الأمور التنفيذية مع أكثر من عشرين إدارة على مستوى المركز كما هو الحال حاليا.

وإن كان هذا الاقتراح يبدو ثوريا في نظر بعض القارئين، أو صعب التطبيق في نظر الآخرين، فإن الدكتور عمر الفاروق أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة عين شمس كان أكثر تطرفا، في عين هؤلاء القارئين، وأكثر واقعية منى شخصيا، حين يقول في مقاله بعنوان "التنظيم المكاني للتنمية الريفية"، أن التوصل إلى رؤية تنموية متوازنة تجمع مزايا اللامركزية والمركزية معا في صياغة وواقعية موظفة يتحدد على المنحنى التكاملي التالي: (الأهرام، ٢٧/٤/٩٨: ١٠)

"أولا: الاتجاه نحو تخليص المركزية الراهنة من تضخمها وتخفيف أعبائها وذلك بنقل ما يمكن من مسئولياتها إلى الوحدات الإدارية الريفية وتوزيعها بين العواصم المحلية وقراها التابعة لعزبها النائية.

ثانيا: تنمية الوحدات الريفية القائمة بما يؤهلها لأداء وظائفها القديمة والمستحدثة وإلغاء كل الإطارات الإدارية الوسيطة المتمثلة في المحافظات خاصة هذه التى تفوق تكلفتها عوائدها بما يدعم اللامركزية والمركزية قبلها، والاقتصار على الوحدات الإدارية المعروفة بالمراكز حيث هي أقرب الإطارات الإدارية الموجودة إلى مواصفات منطقة الحياة المشتركة السابق ذكرها.....

ثالثا: يوفر ما سبق في ثانيا للتنمية الريفية نسبة هامة من تكلفتها الأولية فضلا عن خفضه لعرق الإقليم الريفي. وتحديد تسرب فائضه إلى خارجه، والمؤكد أن نقطة تجمع هذه القوى الثلاث تمثل النقطة الأنسب على منحنى العلاقة التكاملية بين المركزية واللامركزية وتعتصر مزايا كل منها.



مقترح دمج الإدارات الوزارية لتحقيق اللامركزية والتنسيق الهيكلي

د. محمد نبيل جامع، اللامركزيـــــة في ظـــل الـــدور المرتقـــب للحكــــومة في تحقيق الغايات العليا للمجتمع المصري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي التاسع نحو صياغة جديدة لدور الدولة في الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة العالمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٠-١١ ديسمبر ٢٠٠٩

مزايا مقترح دعم اللامركزية والدمج التدريجي لإدارات الأجهزة الحكومية على المستويات المحلية:

١. التحول التدريجي في سبيل التنمية الحقيقية أي في سبيل التغير الهيكلي، حيث يسمح هذا المقترح باستمرار الوزارات المركزية على هياكلها ووظائفها الحالية، وبينما تستمر الوزارات المركزية في تنفيذ مشاريعها القومية الضخمة تبدأ في التوسع في توكيل المحليات وتفويضها وإطلاق حريتها في تخطيط وتنفيذ مشروعاتها المحلية، حيث يستلزم ذلك رفع النسب المخصصة للمحليات في المخصصات

الاستثمارية للخطط التنموية من حوالي ٦% إلى ما يزيد على ٢٠%، وذلك كبداية، ويلاحظ في هذا السياق أن وزير الإدارة المحلية الأسباني "ماريو نوراخوى" قد أشار في خطابه أمام المناظرة السابعة للجامعات (المجالس) المحلية بالدار البيضاء، إلى تجربة اللامركزية في أسبانيا، ومدى نجاحها مما جعل الدولة تتخذ قرارا بزيادة ميزانية نظام الإدارة المحلية من ١٥% من ميزانية الدولة عام ١٩٩٧م إلى ٤٥% للعام الذي يليه ١٩٩٨م لتقوم بتدبير خدمات عامة في مقدمتها التربية ....والصحة.

٢. تحقيق التنسيق الهيكلي فيما تقوم به المحليات من أنشطة تنموية، وهو أمر يستعصى تحقيقه دون هذا التنظيم الهيكلي. فالتنسيق لا يتم بحسن النوايا فقط حين تمنعه الحدود والمعوقات التنظيمية الرسمية، وما قد يتعرض له الفرد من جزاءات ذنبه فيها فقط حسن النوايا.[٢٠]

٣. يمثل هذا المقترح جزءا من التحرر الهيكلي الاجتماعي والإداري والسياسي والذي يمثل المدخل الرئيسي الفعال لتنفيذ ما اتفق عليه علماء التنمية من مسمى "إستراتيجية التنمية المشاركية"Participatory development strategy، فالتحرر الاقتصادي، كما سبق الذكر، لا يؤتى ثماره في غياب التحرر الاجتماعي والإداري الذي يتمثل جزئيا في هذا المقترح الحالي.

٤. انطلاق روح المنافسة والرغبة في الإنجاز داخل المحليات وبين المحافظات حين تمتلك زمام المبادأة، وتعيش في إطار مؤسسي من التحرر الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وتتوافر لها المخصصات المادية والتقنية والدعم الفني من مختلف مصادره الحكومية والأهلية، وهو مبدأ كان له دور فعال في منهج التنمية الصينية بالذات.

٥. تحقيق التكامل الوظيفي داخل كل إدارة على مستوى المحافظات، وداخل كل قسم على مستوى المراكز، وداخل الوحدة المحلية على مستوى القرية.

---

٢٠ سمعت من أحد مديري الجمعيات التعاونية الزراعية أن مجلس إدارة إحدى الجمعيات قد تم حله لأنه اتخذ قرارا بتوزيع بطاطس مستوردة على المزارعين دون إذن الإدارة الزراعية لعدم توافر مخازن مناسبة لحفظ البطاطس من الفساد والتعرض للقوارض بالرغم من عدم ثبوت نية الفساد أو الانحراف في هذه الواقعة.

٦. صلاحية وسلامة التخطيط المحلى وواقعية البرامج والمشروعات التنموية حيث يرجع ذلك لمشاركة السكان المحليين والمعنيين بها في اتخاذ القرار، مما يؤدى إلى فعالية تحقيق الأهداف وكفاءة الاستثمارات التنموية.

٧. يرفع هذا النموذج اللامركزى من من فعالية الخدمات والمدخلات الحكومية في وصولها إلى أكبر عدد ممكن من صغار المزارعين، كما يصلح من اتخاذ القرار الذي سوف يتم عن فهم أفضل لاحتياجات المزارع الصغير، كما سوف يزيد من حسن استغلال موارد الفلاح الصغير في برامج تنموية ترتقي بمستوى معيشته.

٨. نظرا للمزايا الاقتصادية والاجتماعية سابقة الذكر سوف تتحقق عدالة توزيع عوائد التنمية بما يوفر معيشة أكرم وأوفر للجماهير الشعبية التي تفتقد مصالحها مع الاهتمام باقتصاديات الحجم الكبير وسيطرة كبار رجال الأعمال وتحالفهم بل وانضمامهم للقوى السياسية والسعي نحو التغيير المؤسسي في اتجاه مصالحهم الخاصة والتي غالبا ما تكون على حساب المصلحة العامة ومصالح الفقراء والعوام.

متطلبات نجاح النموذج اللامركزى المقترح:

١. لابد من تفويض سلطات الرقابة والإشراف والمتابعة والمحاسبة تبعا لقانون العاملين العام إلى المجالس المحلية بشقيها التنفيذي والشعبي، وذلك على مستوى المحافظة، وذلك دعما لسلطات المحليات، وتوحيدا لجهات الإشراف والرقابة والمحاسبة، وتحقيقا للمبدأ الإداري المعروف المسمى بوحدة الأوامر Unity of command.

٢. تأهيل كوادر محلية (قدر الإمكان) راغبة وعارفة ومدربة وأمينة على مستوى المحليات حتى يمكن أن تكون على قدر مسؤولية تفويض السلطات للمحليات. ويحلو الكلام للمعارضين للامركزية حول هذه النقطة، حيث يقولون إن الكوادر المحلية فاسدة، وغير مؤهلة، ولا تقوى على هذه المسؤولية الضخمة، ولا تستطيع بقدراتها المحدودة أن تتحمل تفويض السلطات ومواجهة مسؤوليات اللامركزية. فأولا، إذا كان هذا واقعا، فالكوادر المحلية والكوادر المركزية هي جميعا من عصارة ثقافية

واحدة، وهذا الشبل من ذاك الأسد، وهناك العديد من الدراسات التى ترجع كثيرا من آثام التنمية إلى تدنى مستوى الكوادر العاملة على المستوى المركزي نفسه.

٣. هذا وقد تبين أنه يمكن إعداد القيادات المحلية إعدادا جيدا، كما حدث في مشروع إقامة المراكز الإرشادية بجمهورية مصر العربية، حيث كان يُعتقد أن أهم عنصر من عناصر نجاح هذه المراكز هو كفاءة ما يسمى بـ "المسئول الإرشادي" خوفا من تسميته "مديرا" حتى لا تثار ثائرة المديرين الزراعيين كبار السن، ويحقدون على هذا القائد الكفء الصغير. وقد أمكن بالفعل تدريب هذه الكوادر بصورة ممتازة، ولكن للأسف كان المعوق الأساسي لعمل هذه المراكز، ليس كفاءة الكوادر المحلية الجديدة هذه، وإنما كان بالفعل المركزية الطاغية، والطبقية البيروقراطية، وتسلط مديري الزراعة المحليين على هذه الكوادر الجديدة. فالمشكلة لم تكن مشكلة كفاءة كوادر كما يظن المنتفعون بعطايا المركزية ومكتسباتها الانتهازية، وإنما كانت هي المركزية نفسها وبيروقراطيتها الطاغية، ومعاييرها التقليدية المعتمدة على الأقدمية وليس على الكفاءة. ثم ثانيا، إذا أوقفنا العمل المحلى واللامركزية والمشاركة الشعبية بحجة ضعف الدراية، فمن أين تأتى الدراية؟ وكيف نوقف مبدأ إتاحة الفرصة والتعلم بالممارسة الذي يدعو إليه عظماء علماء التنمية؟ وعلى العموم فهذا هو ما تدعو إليه النقطة الحالية من متطلبات نجاح النموذج اللامركزى المقترح، وهو تدريب الكوادر المحلية قبل قيامها بمهامها اللامركزية الجديدة.

٤. معونة ودعم الهيئات المركزية: نظرا لصعوبة وتعقد كثير من العمليات التنفيذية المحلية زراعية كانت أم صناعية أم حرفية، فإنه كثيرا ما يصعب تفويض عمليات التدريب والبحوث والوقاية من الآفات الزراعية ومكافحتها إلى المنظمات المحلية كالتعاونيات أو الأخصائيين على المستوى الحقلي، ولذلك فيلزم الارتقاء بمستوى فاعلية المراكز البحثية والإرشادية المركزية، بالإضافة إلى الاهتمام بمراكز البحوث المحلية ودعمها، وتنشيط البحوث التأقلمية Adaptive research، وتوفير أخصائيي المواد على مستوى المراكز. ومن ثم فلابد أن تحتفظ الهيئات المركزية بمهمة المعونة التقنية والعلمية والبحثية والرقابية والمشاركة في وضع الخطط التنموية مع المحليات.

٥. ضرورة الارتقاء بمستوى كفاءة وفعالية المنظمات القروية والحضرية المحلية بجانب تشجيع المنظمات الأهلية حتى تصبح قادرة على تبادل الخدمات والمدخلات ومستلزمات الإنتاج مع الحكومة والقطاع الخاص.

٦. التدرج في تنفيذ هذا النموذج اللامركزى، لأنه يرتبط ارتباطا مباشرا بكل من تنمية القدرات المهنية للعاملين في ظل تطبيقه واكتساب ثقة الوزارات المركزية المعنية. وتقول منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة أن الوزارات الضعيفة ذات الكوادر الفقيرة لا يسهل عليها تفويض السلطات للعاملين على مستوى المناطق والحقول، أما الوزارات الأكثر مكانة وفعالية تكون أكثر استعدادا لتفويض المهام وسلطات اتخاذ القرارات إلى المحافظات والمستويات المحلية (FAO، ١٩٨١: ٦٢).

الفصل الرابع: المنظمات الاجتماعية الريفية

مقدمة: إننا نعيش اليوم فيما يسمى بمجتمع المنظمة، فإننا نعمل في منظمات، ونأكل من منظمات وفي منظمات، ونشرب من منظمات، ونلبس من منظمات، ونتعبد في منظمات، ونعالج في منظمات، ونترفه في منظمات، ونتعلم في منظمات، ونتقاضى في منظمات، ويضبط أمننا بمنظمات، حتى أننا اليوم ندعى إنسان المنظمات. والقرية المصرية لم تخلو بدورها من المنظمات وخاصة عندما بدأت جهود التنمية تتحول إليها فأنشئت فيها المراكز الاجتماعية ثم أنشئت فيها الوحدات المجمعة، وأخيرا أقيمت فيها المنظمات المتنوعة والتي سوف نتناولها في هذا الجزء وخاصة الجمعية التعاونية الزراعية، والوحدة الاجتماعية أو جمعية تنمية المجتمع، والمنظمات الدينية، والمراكز والأندية الشبابية، والمدرسة الريفية، والمنظمات الصحية، وبنك القرية، ووحدة الحكم المحلى. كما سنتعرف قبل دراسة هذه المنظمات الحكومية على نوع آخر من المنظمات وهو المنظمات الأهلية والتي بدأت هذه الأيام في اتخاذ دور هام في جهود التنمية الريفية. ويتركز تناولنا لهذه المنظمات حول محاولة التوجه نحو زيادة فعاليتها من أجل قيامها بدور أكبر في جهود التنمية الريفية خاصة وأن كثيرا من جهود التنمية الريفية لا زالت حتى اليوم حكومية الطابع.

أهمية دور المنظمات الحكومية والأهلية في التنمية الريفية: لقد أظهرت الدراسات العلمية أن معظم جهود وأنشطة التنمية الريفية المؤثرة في مستوى تنمية القرية في الوقت الراهن هي بالدرجة الأولى جهود وأنشطة حكومية تضطلع بها الحكومة من خلال المنظمات الريفية التابعة لها أو الخاضعة لإشرافها وتوجيهها. ومن هنا تبرز أهمية الدور التوجيهي والقيادي للأجهزة والمنظمات الريفية والمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها في دفع عجلة التنمية الريفية.

كما كشفت هذه الدراسات العلمية عن ضآلة المجهودات الأهلية في مجال تنمية المجتمع الريفي المحلى بوجه عام وضعف فعالية هذه الجهود في التأثير على المستوى التنموي للقرية المصرية في الوقت الراهن. ولا غرابة في ذلك فقد أكدت نتائج الكثير من البحوث والدراسات الخاصة بموضوع المشاركة الشعبية أن مقدرة الأفراد على المساهمة الفعالة في شئون مجتمعاتهم المحلية تتناسب طرديا مع مستوياتهم

الاقتصادية والاجتماعية سواء قيست هذه المستويات بالدخل أو التعليم أو المهنة أو غير ذلك. ولما كان معظم السكان الريفيين المصريين فقراء وأميين فمن الطبيعي أن تقل قدراتهم على المشاركة والإسهام الفعال في الأنشطة التنموية المحلية.

وبالرغم من تعالى الصيحات المنادية بأهمية وضرورة المشاركة الشعبية في الوقت الراهن واعتبارها العلاج السحري لمشاكل التنمية الريفية التى أصبحت الأجهزة الحكومية عاجزة عن مواجهتها، فإننا لا نتوقع أن تؤدى مثل هذه الصيحات إلى تحسن جوهري في فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التنموية بدون إحداث تغيرات جوهرية في البنيان الإجتماعى للقرية المصرية. ولا يعنى ضعف فاعلية المشاركة الشعبية في التنمية الريفية في الوقت الراهن إهمالها أو إخفاء أهمية العمل على تنميتها بكل الوسائل الممكنة لما لها من قيمة خاصة في النهوض بمستوى المعيشة للسكان الريفيين.

دور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية: تنتشر جمعيات التنمية في كافة أرجاء المجتمعات الريفية. وجمعيات التنمية حدث أنها حيثما تتواجد هي تقل الجمعيات الأهلية الأخرى، وبمعنى آخر كلما زاد عدد الجمعيات الأهلية في محافظة ما كلما قل عدد جمعيات التنمية والعكس صحيح. ولذلك تعتقد سارة بن نفيسة إما أن هذا النوع من الجمعيات يخلق فراغا من حوله وإما أنه ينشأ حيث لا توجد جمعيات أخرى، وقد يرجع ذلك أيضا إلى توسع أنشطة جمعيات التنمية لتشمل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية.. ...إلخ بحيث لا تترك مجالا للجمعيات الأخرى للقيام بأنشطة أكثر تحديدا.

وقد أشارت نفس الباحثة كذلك إلى أن الجمعيات الأهلية ليست ظاهرة ريفية بصورة خاصة حيث تقول أن ارتفاع عدد السكان وارتفاع الكثافة السكانية ونسبة التعليم عوامل تساعد على إنشاء الجمعيات. ويتمشى مع هذا القول أيضا انخفاض الجمعيات الأهلية في المحافظات الفقيرة حيث تزيد نسبة الأمية وتنخفض الخدمات الصحية. ولذلك فإن إنشاء الجمعيات ظاهرة الأغنياء، حتى أن إنشاء جمعية ليس أمرا سهلا بل يتطلب شروطا أساسية منها أن يكون مؤسسوها على علم بقانون الجمعيات، وأن يكونوا على اتصال بالإدارات الحكومية وخاصة إدارة الشئون الاجتماعية بالمحافظة، وأن يتوافر لديهم حد أدنى من الإمكانيات المادية والبشرية.

كذلك تبين أن الجمعيات الأهلية يزداد عددها كلما زاد عدد الخريجين الجامعيين في مجتمع ما، وهذا يبين لنا أيضا مدى ارتباط الجمعيات بالمستوى الثقافي إلى جانب المستوى الأقتصادى. ومع هذا فلا زالت الجمعيات الأهلية خيرية في معظمها أي أنها جمعيات ينشئها الأغنياء والمثقفون لخدمة الفقراء والأميين، وهذا تراث قديم في مصر منذ بداية إنشاء هذه الجمعيات بواسطة الجاليات اليونانية في القرن التاسع عشر.

ويوضح الجدول التالي توزيع جمعيات التنمية مقابل الجمعيات الأخرى في حضر وريف بعض المحافظات المصرية التى تختلف في درجة تريفها.

جدول ٢٢. توزيع جمعيات التنمية والجمعيات الأخرى في حضر وريف بعض المحافظات

المحافظة	جمعيات التنمية		الجمعيات الأخرى	
	حضر	ريف	حضر	ريف
الإسكندرية	٦٦	١٣	٦٩٦	١٧
الجيزة	٤٧	٨٩	٧٨٥	٤٨
الغربية	٤	٨١	٢٨٣	٧٥
المنيا	١١	٦٣	١٠١	١٤٧
كفر الشيخ	٩	١٢٢	١١١	١٩٨

المصدر: جمعت واحتسبت بيانات هذا الجدول من قنديل، أماني وسارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٤، جداول متعددة.

وهكذا يتضح أن الجمعيات الأهلية السائدة في الريف المصري هي جمعيات التنمية الخاصة بالمجتمع المحلى وذلك بالمقارنة بالمجتمعات الحضرية. هذا ويقل عدد الجمعيات الأهلية في المحافظات الريفية بالمقارنة بالمحافظات الحضرية مما يشير إلى الدور المتدني للجمعيات الأهلية في التنمية الريفية، وسيتم أدناه تناول جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفي بشيء أكثر تفصيلا لسيادتها في المجتمعات الريفية.

دور المنظمات الرسمية في التنمية الريفية وتحديثها: لقد أظهرت دراسة أسباب تخلف القرية المصرية التى أجريت على ٢٥٧ قرية مصرية في محافظات الغربية والجيزة وكفر الشيخ والمنيا أن توافر المنظمات الرسمية وكفاءتها كمتغير مستقل من بين ٢٦ متغيرا مستقلا اتخذت كمحددات لمستوى تنمية وتقدم القرية كان مسئولا بمفرده عن تفسير ٣٨% من تباين قرى العينة في مستوياتها التنموية، وكانت النسبة الكلية التى فسرتها المتغيرات المستقلة الجوهرية هي ٥٧% كان نصيب متغير الشعور بالعدالة الحكومية منها ١٢%، ونصيب المتغيرات الأخرى ٧%، وهذا يعنى أن توافر وكفاءة المنظمات الرسمية بالقرية مسئول عن ٦٦,٦٧% أي عن ثلثي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة التى أظهرت معنوية في تفسير المستوى التنموي للقرية المصرية.

هذا يؤكد أن التنمية الريفية المصرية هي في جوهرها جهود حكومية، وهذا يؤكد دور المنظمات القروية في التنمية الريفية. هذه المنظمات هي الجمعية التعاونية الزراعية، الوحدة الاجتماعية أو جمعية تنمية المجتمع المحلى، والمسجد أو المنظمات الدينية، والمراكز والأندية الشبابية ، والمدرسة الريفية ، والمنظمات الصحية سواء كانت الوحدة الصحية أو المجموعة القروية أو المستشفى القروي، وبنك القرية، ووحدة الحكم المحلى. وفيما يلي بعض المقترحات الخاصة بتفعيل كل من هذه المنظمات:

أولا: الجمعية التعاونية الزراعية:

١. لقد تأثرت الجمعية التعاونية الزراعية بصورة خاصة بالتحول الرأسمالي غير المنضبط الذي طغى على المشهد الاقتصادي والاجتماعي المصري خلال الربع قرن الأخير، والذي كان من أسوأ تبعاته انسحاب الحكومة، ووزارة الزراعة بصورة خاصة وبنك التنمية والائتمان الزراعي بصورة أخص، من مهامها التنموية وترك الزراعة والمزارعين لقوى السوق وتحرير الأسعار وإلغاء دعم الزراعة والمزارعين، وهذا ما لم يحدث ولا يحدث حتى الآن في معاقل الرأسمالية المعاصرة سواء في الولايات المتحدة أو غرب أوروبا. ولذلك فلابد من إعادة الدور التنموي للدولة بصفة عامة وللزراعة بصفة أخص، وهذا أمر سياساتي أساسي لن تصلح النقاط التالية إلا بتوافره كمتطلب أساسي.

٢. الإشراف والتأكد من التطبيق الفعلي للمعايير الأساسية للعمل التعاوني الزراعي وهى : (أ) اختيارية العضوية. (ب) ديمقراطية الإدارة. (ج) توزيع الفائض على أساس المعاملات، أي على أساس نسبة

المشاركة في تحقيق "عائد المعاملات" وذلك بتشجيع التعامل والمشاركة والمساعدة الذاتية. (د) انخفاض الفائدة على رأس المال لتشجيع الإسهام في رأس المال. (هـ) الاعتماد على الذات ليتم بين الأعضاء في الجمعية المحلية وبين الجمعيات في صورة الجمعية المشتركة، وبين الجمعيات المشتركة في صورة الجمعية المركزية، وكذلك بين الجمعيات المركزية في صورة الجمعية العامة. هذا ويجب الاهتمام بمراعاة التنمية الثقافية لأعضاء الجمعية ومجتمع القرية وأن تهتم التعاونية أيضا ببعض الأنشطة الاجتماعية والصحية وتوفير الموارد الغذائية للأعضاء، كما ويجب أخيرا الالتزام بالحياد السياسي وتجنب المناقشات والاتجاهات الحزبية السياسية.

٣. ضرورة الاهتمام بتدريب الأعضاء أولا وخاصة قيادات أعضاء الجمعيات المحلية وأعضاء الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة والجهاز الوظيفي بتخصصاته المختلفة، كما ويجب أيضا أن يشمل التدريب أعضاء المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالتعاونيات بالإضافة إلى الصفوة المثقفة المتعلمة المستقرة بالقرية والذين يمثلون القوة الدافعة والمبتكرة والقائدة لحركات ومشروعات التنمية المحلية بالقرية.

٤. ضرورة التأكيد على تقوية مصادر التمويل الذاتي للنشاط التعاوني من خلال إنشاء بنك تعاوني وخاصة بعد أن أصبح بنك القرية (التنمية والائتمان الزراعي) يشابه البنوك العادية ولا يضمن الرقابة على المشروعات الإنتاجية الزراعية التى من المفروض أن توجه إليها سلفه، وكذلك يُقترح تشجيع الأعضاء على الإسهام المالي من خلال زيادة نسبة الفائض من المشروعات الموزعة على المساهمين إلى ٣٥%.

٥. ضرورة إيمان ودعم الحكومة للحركة التعاونية فهي إحدى الأساليب الفعالة للمشاركة الشعبية التى ستزيل عن كاهل الحكومة جزءًا كبيرا من أعباء التنمية الوطنية ويقتصر دور الحكومة على الرقابة الفنية من قبل مجلس الوزراء والرقابة المالية من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات. ويجب على الحكومة –تنفيذا لهذا الاتجاه– رفع يدها تماما عن التسويق التعاوني ليكون تعاونيا فعلا إذا أراده المزارعون.

٦. الارتقاء بمستوى الإدارة الذاتية للتعاونيات والفصل بين واجبات ومهام الإدارة التوجيهية الإشرافية ومهام الإدارة التنفيذية، وفصل إدارة المشروعات عن إدارة التعاونيات، وتحسين أوضاع العاملين في

التعاونيات، وتوسيع فرص التمثيل الديمقراطي في مجالس الإدارة، وتبسيط إجراءات العمل، وتشجيع انعقاد الجمعيات العمومية السليمة.

٧. ضرورة استكمال وتحسين الإمكانات التجهيزية والمرافق الأساسية للتعاونيات الريفية كإمكانات التسويق والتخزين والتبريد والتصنيع.

ثانيا: الوحدة الاجتماعية أو جمعية تنمية المجتمع:

١. إن أهم المشاكل التى واجهت جميع التنظيمات الاجتماعية هي مشكلتان رئيسيتان: أولا: ضعف المشاركة الأهلية وقلة تجاوب القرويين مع أهداف هذه التنظيمات، وثانيا: مشكلة التنسيق بين مهام الوحدة الاجتماعية وما يرتبط بها من مهام المنظمات القروية الأخرى. وهما مشكلتان مزمنتان علاجهما في سحر اللامركزية وضرورة إحياء الحكم المحلى وتذويب الاختصاصات الوزارية تدريجيا على مستوى المحافظة ثم بدرجة أكثر على مستوى المراكز ثم توحيدها تماما على مستوى القرية في صورة مجلس القرية والذي تتبع له جميع المنظمات التنفيذية الحكومية والأهلية بالقرية تبعية كاملة رقابيا وتنفيذيا، وقد أكدت دراسة أسباب تخلف القرية التى أجرتها جامعة الإسكندرية على دور التنسيق وتأثيره في رفع كفاءة الوحدات الاجتماعية، ولذلك فيقترح ضرورة الاهتمام بوضع الخطط التنسيقية وبتبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات الأخرى، وفتح قنوات الاتصال الأفقية والرأسية لتفادى ضياع الموارد وإهدارها.

٢. ضرورة الاهتمام بحسن اختيار وتدريب القيادات الخاصة بالمنظمات الاجتماعية القروية.

٣. ضرورة تدعيم المنظمات الاجتماعية ماديا واستكمال أوجه النقص بها فيما يتعلق باستكمال التجهيزات والمرافق الخاصة بها.

ثالثا: المسجد (المنظمات الدينية):

١. ضرورة توفير الرعاية والاهتمام اللائق بأئمة المساجد والعاملين فيها سواء بتوفير كادر خاص لهم أو بتأمين حاجاتهم المسكنية والانتقالية والمعيشية، والاهتمام بتدريبهم ورفع المستوى الثقافي لذوى التعليم

المحدود منهم. وينبغي أن يختار للإمامة الأفراد ذوو التعليم التخصصي العالي ما أمكن، والذين يعرفون بالخلق والعلم وطيب العلاقة مع سكان المجتمعات المحلية، والذين يتمتعون بالحس الرسالي المسجدي.

٢. ضرورة التأكيد على تنوع الأنشطة المسجدية، واعتبار أن تنوع النشاط المسجدى (العبادى والثقافي والإعلامي والعلاجي...إلخ) هو التعبير العلمي عن الدور التنموي للمساجد في مجتمع القرية، على أن تيسر سبل هذا التنوع من إمكانات وسعة مساجد وكفاءة شخصية الإمام ومشاركة السكان المحليين.

٣. ضرورة تشجيع إسهام الصفوة المجتمعية على الاشتراك في الأنشطة التنموية المسجدية وضرورة الإعلان الواضح من قبل الدولة عن عدم وجود أية قيود أمنية تقف دون اشتراك هؤلاء الأفراد في التنمية على قواعد إسلامية حتى لا يتصور البعض أن الأمن السياسي يمكن أن يكون على حساب الأمن الأقتصادى الإجتماعى .

٤. ضرورة ألا تتعارض البرامج الإعلامية والإنمائية الريفية مع قواعد الثقافة الإسلامية، فضلا عن أهمية استفادة هذه البرامج من معطيات الثقافة الإسلامية بوصفها ثقافة إنمائية الطابع والتوجه.

رابعا: المراكز والأندية الشبابية:

١. توفير مركز شباب بكل قرية لا يتوافر بها واحد، نظرا للدور الرائد والمتميز لمركز الشباب من بين المنظمات الريفية عموما في الإسهام في عملية التنمية الريفية الشاملة وذلك من خلال تسهيل إجراءات إشهار هذه المراكز وتقديم كافة المعاونات من قبل أجهزة رعاية الشباب اللازمة لإقامة هذه المراكز.

٢. حتى يمكن الارتقاء بكفاءة المنظمات الشبابية فإنه يجب التركيز على الآتي: (أ) تدعيم الإمكانيات المادية للمراكز والاهتمام بصيانة الموارد المادية والمحافظة عليها وذلك بتوعية أعضاء هذه المراكز ورفع انتمائيتهم لها. (ب) الاهتمام بزيادة قيد الأعضاء من الإناث وتنمية روح المشاركة والإسهام في الأنشطة الشبابية لديهن. (ج) العمل على زيادة وتنوع وشمولية الأنشطة الشبابية بالمراكز خصوصا المتعلقة بالنواحي الثقافية والفنية والرحلات والمعسكرات وخدمة البيئة المحلية وعدم الاقتصار على النشاط الرياضي والترفيهي فقط. (د) العمل على تدعيم نظام الأسر الشبابية وخلق روح التنافس بينها في أداء الخدمات التنموية والاستمرار فيها مما يؤدى إلى المزيد من تعضيد الأهالي لهذه المراكز. (هـ)

عمل مسابقات ثقافية، والعمل على تنمية روح القيادة بين الشباب. (و) تخصيص معسكر سنوي مرة على الأقل في العام لجميع أعضاء المركز وذلك لخدمة البيئة بالمجتمع المحلى الريفي.

خامسا: المدرسة الريفية:

١. ضرورة زيادة أعداد الفصول بالمدارس الابتدائية الريفية، والعمل على توفير التجهيزات والموارد المادية والبشرية اللازمة للعملية التعليمية، والاهتمام بزيادة نسبة قيد الإناث وخاصة بالقرى التوابع، وإزالة كافة المعوقات الهيكلية التى تعوق دون أخذ القرى التوابع نصيبها من الخدمات التعليمية.

٢. العمل على تدعيم علاقة المدرسة الابتدائية بالمدارس المناظرة لها بالقرى المجاورة وذلك بخلق أنشطة تنافسية بينها لخدمة المجتمع المحلى الريفي.

٣. نظرا لانخفاض السعة الاستيعابية للمدارس الريفية ونظام الفترتين اتجه المدرسون إلى الأعمال الزراعية والتجارية مما جعل التفرغ للعملية التعليمية أمرا نادرا. وقد أدى هذا إلى تضاؤل اهتمام المدرسين بالتعليم وإلى تغير صورة المدرس في نظر أولياء الأمور والتلاميذ، وهذا كله يستلزم الإلحاح في حل المشكلة الأساسية وهى نقص المرافق المدرسية، وإلى حين ذلك لابد من الرقابة وتوجيه الهيئة التدريسية إلى الالتزام بالمثل والقيم التعليمية من خلال نظام فعال من الثواب بصورة أساسية والعقاب بصورة ثانوية.

٤. ضرورة تطبيق فلسفة التعليم البيئي في الريف لتوطين المثقفين وظيفيا وثقافيا، وضرورة التوسع في نظام الكتاتيب القديم وتأكيد العلاقة بين المدرسة من ناحية والآباء والأمهات من ناحية أخرى.

سادسا: المنظمة الصحية:

١. ضرورة توفير الإمكانات المكانية والتجهيزية والبشرية اللازمة من الأطباء والعاملين والمحاولة الجادة لاستقرار الأطباء وإقامتهم بالقرى، وتوفير مستلزمات الفحص الطبي والتحليل للتلاميذ.

٢. ضرورة التنسيق مع المنظمات الأخرى ومراعاة مناسبة القرارات المنظمة لعمل المنظمة الصحية مع ظروف المجتمع المحلى القروي. وضرورة الارتقاء بالجهاز الإداري وتدريبه مع العاملين بالمنظمة كل على حسب مجال عمله.

٣. ضرورة قيام المنظمة الصحية بنشر الوعي الصحي والاهتمام بالطب الوقائي من خلال الدورات والحملات الإرشادية والقيام بالنظافة البيئية بالتعاون مع المنظمات الشبابية والوحدة المحلية والتعاونية الزراعية، وضرورة نزول العاملين بالمنظمات الصحية إلى الأهالي في بيوتهم وحقولهم بدلا من انتظار ترددهم على الوحدات والمجموعات الصحية.

٤. ضرورة تقديم خدمات صحية متخصصة بالوحدات الصحية الريفية، وزيادة فعالية المراقبة والإشراف من قبل المنظمات أو المستويات الأعلى على مجريات العمل والأنشطة بالمنظمات الصحية، مع زيادة دور الرقابة الأهلية من خلال وحدات الحكم المحلى ضمانا لحسن سير العمل وجدية الأنشطة المنفذة.

سابعا: بنك القرية (بنك التنمية والائتمان الزراعي) :

١. ضرورة الاهتمام بأنشطة بنك القرية في مجال التنمية وضرورة الرقابة الفعالة والضمان الأكيد على توجيه استثمارات البنك في هذه الأنشطة التنموية وعدم استغلالها في أنشطة استهلاكية أو معيشية أخرى طالما وجد ضمان التسديد وذلك تحت مسمى مشاريع وهمية. هذه الأنشطة التنموية هي الإنتاج الحيوانى والداجنى والسمكي والميكنة الزراعية، والمحاصيل غير التقليدية، والتصنيع الأسرى والحرفي.

٢. تسهيل تقديم القروض، تخفيض سعر الفائدة، إرشاد وتدريب المزارعين على كيفية الاستثمار، زيادة وحزم المراقبة والإشراف والتوجيه لضمان حسن استخدام القروض في الأغراض التى صرفت من أجلها.

٣. ضرورة توجيه أنشطة بنك القرية وتركيزها على فئتين بصورة رئيسية، هما المزارع الصغير والمرأة الريفية، حيث تمثل هاتان الفئتان المجتمع الريفي الحقيقي، ومن خلال تنشيط مشاريع تنمية دخلهما المعروفة يمكن فعلا تحقيق دفعة اقتصادية ريفية حقيقية.

٤. زيادة كفاءة بنك القرية من خلال حسن اختيار العناصر التى تدير البنك وزيادة خبراتها ومعارفها عن طريق الدورات والبرامج التدريبية، وزيادة إسهامات البنك في مجال مشروعات التنمية داخل القرية، وتبسيط إجراءات التعامل مع البنك وتوعية المزارعين وتعريفهم بطرق التعامل، وزيادة التنسيق بين بنوك القرى وبقية المنظمات الأخرى بالقرية.

ثامنا: الوحدة المحلية الريفية:

١. بالرغم من صدور أربعة قوانين حتى الآن للحكم المحلى، وبالرغم من أن مختنق الزجاجة في مصر ليس هو القانون بصورة أساسية إلا أن قانون الحكم المحلى بصورته الأخيرة لا زال في طياته ما يحد من اختصاصات المجالس المحلية. فعلى سبيل المثال يحدد القانون ولائحته التنفيذية قيام الوحدة المحلية بإنشاء وإدارة المرافق العامة ومباشرة المحافظة لذلك، ومع ذلك يحدد القانون في مادة أخرى (٦٨) للمجلس الشعبي مجرد اقتراحه لمهامه المتعددة ويترك لمجلس المحافظة حق القرار، ولذلك تصل نسبة القرارات الخاصة بالمجالس المحلية القروية والتي لا تنفذ إلى ٦٠% في كثير من هذه المجالس لعدم موافقة مجلس المحافظة أو المركز عليها. وهكذا بالنسبة للتنفيذ والرقابة نجد أن مجلس المحافظة قد حل محل الوزارات المركزية إلى حد كبير. وكذلك من مظاهر تعويق عمل المجالس المحلية حقوق الاعتراض القانونية المتعددة والتي لا يحسمها إلا مجلس المحافظين أو القضاء الإداري.

٢. تغيير اسم المجلس التنفيذي –رئيس القرية وسكرتيرها وممثلي الإدارات التنفيذية– ليصبح مجلس التنمية القروية ويقترح أن ينضم إليه عند مباشرة مهامه كل من رئيس المجلس الشعبي المحلى ورئيس لجنة التنمية الشعبية ورئيس لجنة الخطة والموازنة من قائمة أعضاء المجلس الشعبي وذلك لتحقيق التناغم والترابط العضوي بين ازدواجية "الشعبيين والتنفيذيين" التى ثبت أن الاحتكاكات بينهما هي إحدى المشكلات الرئيسية الثلاث التى يراها أعضاء المجالس المحلية كمعوقات لعمل هذه المجالس (المشكلتان الأخريان هما ضعف الاختصاصات والسلطات وضآلة تدريب الأعضاء وانخفاض وعيهما التنموي).

٣. لتدعيم التنسيق وتسهيله على المستوى المحلى –وتهيئةً للإسهام في تخفيض حجم العمالة الحكومية– يُقترح التجميع التدريجي لإدارات الوزارات على مستوى المحافظة ثم مزيد من التجميع على مستوى المركز إلى أن تصبح إدارة واحدة على مستوى القرية هي المجلس التنفيذي حاليا –أو ما اقترح تسميته هنا بمجلس التنمية القروية. وقد تم تناول هذا المقترح بالتفصيل أعلاه.

٤. تأهيل حوالي ألف من المؤهلات العالية، يفضل كونهم من خريجي كليات الزراعة تخصص المجتمع الريفي أو التنمية الريفية أو الإرشاد الزراعي أو الاقتصاد الزراعي أو من خريجي كليات الخدمة الاجتماعية لشغل مناصب رؤساء القرى. ويقصد بتأهيلهم تفضيل حصولهم على دبلوم التنمية الريفية

أو تدريبهم علميا وعمليا في هذا المجال بالجامعات. ويراعى كذلك أن يكونوا من أبناء القرية الأم أو من القرى التابعة لها. ويراعى في هذا المنصب ما يشعر شاغله بالرسالة التنموية والأهمية القيادية والمكانة الاجتماعية، حيث أنه سيحمل مسؤوليات المحافظ على المستوى القاعدي. وهذه المهمة ولا شك أحد المفاتيح الأساسية لفعالية التنمية الريفية.

٥. ضرورة التدريب المكثف لجميع أعضاء المجلس التنفيذي –أو مجلس التنمية القروية كما اقترح تسميته هنا– في أساليب التنمية الريفية السليمة طبقا لإستراتيجية التنمية الريفية بالمشاركة الشعبية والتي تنحصر عناصرها فيما يلي:

(أ) الإيمان والثقة في قدرات الريفيين وإمكاناتهم.

(ب) إدراك أن التنمية نسق نشاطي محوره المزارع والأسرة الريفية.

(ج) الإيمان بالعمل الفريقى وتقدير كل صاحب مجال لأهمية بل وحتمية المجالات الأخرى لنجاح التنمية.

(د) الإصرار على مشاركة المستهدفين بالتنمية واستغراقهم في جهودها.

(هـ) النظر إلى التنمية على أنها عملية تعليمية.

(و) تحديد معايير التقييم لنجاح المشروعات التنموية وإجراء عملية رصد وتسجيل البيانات.

(ز) الترابط والتنسيق المؤسسي الجيد مع الهيئات والأجهزة المعاونة مثل وزارة الزراعة وجهاز بناء وتنمية القرية ووزارة الإسكان والتعمير والمشروعات التنموية والبنوك والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والمسجد والتعاونيات....إلخ.

(ح) التأكيد على فلسفة الحكم المحلى ومعايير الإدارة الفعالة، واختيار أو تفصيل النماذج المناسبة لمشروعات التنمية الريفية المتكاملة وخطوات تنفيذها.

هذا، ويجب التأكيد على حقيقة هامة وهى أن التنمية الريفية المتكاملة لا يمكن أن تتحقق بمجرد المشاركة الشعبية والجهود الذاتية فقط. فالتنمية الحكومية – والتي انحسرت حاليا إلى درجة كبيرة– يجب أن تستمر جنبا إلى جنب مع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.




السياحة الريفية: أبراج الحمام، تستلزم السياحة الريفية إجراء دراسات مسحية وتقييمية تحدد المزايا مثل التشغيل والعمالة وتطوير البنية التحتية والمحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية، والحماية البيئية وتوفير العملات الأجنبية، وتطوير الخدمات الصحية، وكذلك تحديد العيوب مثل التحول الحضري والعولمة، وتوجيه العملات الأجنبية نحو استيراد منتجات أجنبية، والتخريب البيئي أحيانا، وهشاشة العمالة المستخدمة في صورة أعمال غير ماهرة دون ضمان أو تأمين اجتماعي، واستخدام عمالة خارجية أحيانا، وانتشار أنشطة سلبية مثل التسول والاحتيال وغير ذلك. هذا وقد أعلنت منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization (WTO) عام ٢٠٠٢ عاما للسياحة الريفية والتي ذكرت أنها نشاط ينمو بمعدل ٥% سنويا، ويمثل ٦% من الناتج الوطني الكلي العالمي. وعموما ربما تكون هناك شروط لصلاح أي قرية أو منطقة ريفية للسياحة الريفية مثل وجود مصدري جذب على الأقل بها، وأن يكون سكان المنطقة على استعداد ورغبة لمد يد الكرم والترحاب بالسياح، وضرورة توافر درجة معقولة من البنية التحتية مثل النقل والاتصالات والمياه النقية والكهرباء والاستراحات الريفية أو الفنادق. كما يمثل موقع القرية شرطا هاما أيضا وخاصة لو كانت مجاورة للمناطق السياحية القائمة فعلا.

الباب السابع: الهجرة الريفية الحضرية

الفصل الأول: تيارات الهجرة

تمهيد: "قل هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور." لقد أنعم الله على الإنسان بأرض وسماء قدرت فيها الأرزاق والنعم، كما هداه سبحانه وتعالى إلى الحركة والهجرة سعيا للرزق وإعمارا للأرض. ومن ثم فما من رسول إلا وقد وهاجر، وما من إنسان إلا وقد هاجر أيضا في وقت أو آخر من حياته. وبالرغم من بساطة مصطلح الهجرة وبساطة مفهومه، وهو الانتقال المكاني من مكان إلى آخر أفضل من الأول بالنسبة لغرض معين بقصد الإقامة الدائمة إلا أن العلماء الاجتماعيين لا يتفقون جميعا على هذا المفهوم. ومع ذلك فلم يتوصلوا لأفضل منه. فما هي المسافة التي يُتفق على حدها الأدنى حتى تكون الحركة هجرة، وهل هي موسمية كحركة الطيور وهجرتها أم لا، أو كحركة عمال التراحيل الذين ينتقلون في أوقات أو مواسم معينة، وما هي مدة الإقامة، وإلى غير ذلك من عوامل قد تؤثر في صدق بيانات الهجرة نفسها حسب التعدادات الإحصائية في مختلف بلدان العالم.

والهجرة ظاهرة طبيعية في مختلف دول العالم، ولكن القضية التي لم يتناولها الكثير من الدراسات المهتمة بها هي التأمل فيما إذا كانت فعلا أم رد فعل، وهل هي فعل فردي أو فعل مجتمعي. فإذا كانت الهجرة فعلا فرديا فإنما يعني ذلك حينئذ أنها قرار يتخذه الفرد تبعا لمصلحته، ويكون لفعل المجتمع في هذه الحالة دور ثانوي يأخذه الفرد في قراره، ويكون أيضا مقدرا بالفرد نفسه. أما إذا كانت الهجرة قرارا مجتمعيا فإنما يعني ذلك أن قرار الهجرة يتخذه المجتمع بمؤسساته وخاصة المؤسسة الحكومية والاقتصادية والتعليمية بصفة خاصة. وإذا كانت الهجرة قرارا مجتمعيا فإنما يعني ذلك أيضا أنها في هذه الحالة لابد وأن تكون عنصرا من عناصر التنمية والحداثة التي يسعى إليها المجتمع في قراراته بافتراض الرشد والإخلاص من جانب المسئولين عن المجتمع والدولة. وبطبيعة الحال سيقوم المجتمع في هذه الحالة بتحريك سكانه ونشرهم في بقاعه المختلفة لغرض الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمادية كنشاط من أنشطة التنمية.

وإذا نظرنا إلى التسلسل التاريخي لأنماط الهجرة الريفية الحضرية المصرية فربما يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل حددتها الأوضاع المجتمعية والتي بطبيعة الحال تكون الهجرة هنا أقرب إلى كونها رد فعل يتخذه أعضاء المجتمع المصري. المرحلة الأولى هي مرحلة القرن التاسع عشر حتى بداية الخمسينات، ثم المرحلة الثانية وهي انطلاق الثورة وحركة التنمية، والمرحلة الثانية هذه هي عصر الناصرية، عصر الاشتراكية والتنمية المقصودة والتصنيع النشط، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانفتاح، عصر السادات البادئة في منتصف السبعينات وحتى عصر الانفتاح المشوه أو ما يقال عنه الآن عصر العولمة. كان المهاجرون في المرحلة الأولى هم المنفتحون الطموحون الأكثر معرفة وتعلما والأعلى مستوى اقتصاديا واجتماعيا، وكانوا ينزحون في معظمهم من الصعيد وخاصة أسوان متجهين إلى القاهرة والإسكندرية بصورة خاصة للتعليم والارتقاء المهني. وهذا لم يمنع من وجود أقلية مرافقة من الأقل تعلما والأكثر فقرا والباحثين عن عمل ورزق أوفر، حيث كانوا يعملون خدما وحمالين وبوابين وسائقين وعمالا غير ماهرين ومن أشهرهم عمال التراحيل. وقد استقرت هذه الفئة الطموحة في مدن الشمال وأصبح لهم أجيال ممن خلفهم امتدت الآن إلى الجيل الثالث.

أما المرحلة الثانية فقد كانت من النازحين لغرض العمل وكسب الرزق والعمل في المصانع التي أنشأتها الثورة في القاهرة وحلوان وشبرا الخيمة والإسكندرية وغيرها، وكانت هذه الفئة من الأفقر والأقل تعلما والأقل حظا في ظروفهم المعيشية والذين ضاقت بهم موارد الرزق. وقد سميت هذه المرحلة بالعصر الذهبي للهجرة المصرية. وكانت هذه الفئة تقوم بالأعمال غير الماهرة والأعمال الخدمية بجانب اشتغالهم بالقطاع العام الصناعي.

أما الفئة الثالثة من المهاجرين المصريين فهي استمرار للفئة الثانية مع اختلاطهم بالمهاجرين لدول الخليج والعراق والدول العربية الأخرى والآن دول أوروبا وعبر البحار على "سفن الموت" كما يطلق عليهم في وسائل الإعلام.

وفي بداية الثمانينات ظهرت حركة عمران متفجرة في القاهرة بصورة خاصة. وقد شجع من حركة العمران الهائلة هذه موارد العاملين في االخارج بالإضافة إلى بناء المدن الجديدة مثل السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان مما جذب أعدادا هائلة من المهاجرين من الريف. وقد شجع على استمرار هذا

التيار القوي من الهجرة عوامل متعددة منها سوء الأوضاع المعيشية بالريف نتيجة تفتت الحيازات المزرعية، وارتفاع إيجار الأراضي الزراعية، والزيادة السكانية الريفية الكبيرة، وعودة مئات الآلاف من العاملين في العراق والأردن بعد حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى الحركة النشطة للاقتصاد غير الرسمي والذي تمكن من جذب أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين.

ولقد تناولت الدراسات المتعلقة بالهجرة هذه الظاهرة كقرار فردي وليس كقرار مجتمعي، حتى أنها اصبحت بذلك متغيرا تابعا وإن كان له آثار على المنطقة المهاجر منها والمنطقة المهاجر إليها بطبيعة الحال، ولكنها ليست متغيرا مستقلا خارجيا Exogenous independent variable حيث تكون الهجرة هي البادئة والفاعلة لواقع اجتماعي واقتصادي جديد يدخل في عداد التنمية. ومن أمثلة تلك الهجرة التنموية نقل جامعات من الدلتا والوادي القديم إلى عمق الصحراء بغرض نشر السكان وإقامة مدن جديدة من النوع المسمى مدنا جامعية University towns، وإقامة مدن صناعية، ومدن سياحية ، ومدن تعدينية، ومجتمعات زراعية جديدة يسود فيها نمط المزارع العائلية والحيازات الصغيرة والمتوسطة، وهذه جميعا هي ما تسمى بالمدن أو البلدان الوظيفية Functional towns، وسوف نوضح هذه النقطة بتفصيل أكبر في نهاية هذا الباب.

الهجرة والتوزيع السكاني: تؤثر الهجرة على التوزيع السكاني في جميع دول العالم تأثيرا ملحوظا، وقد حدث ذلك في مصر بصورة خاصة. وقد كانت مصر في تاريخها القديم منطقة جذب للمهاجرين من خارجها وخاصة من الدول الشرقية والشمالية الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد قدم المهاجرون في الماضي من الدول العربية ونادرا ما كان المصريون أنفسهم يهاجرون إلى الخارج إلى أن جاء العقد السادس من القرن العشرين وخاصة في منتصف الخمسينات. ولكن المصريين كانوا يمارسون الهجرة الداخلية (داخل مصر) على قدم وساق.

وقد بلغ عدد المهاجرين المصريين في الداخل ١,٧ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٤٧م، معظمهم (٨٢% منهم) توجهوا إلى محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس ودمياط. وقد بلغ عدد المهاجرين إلى هذه المحافظات الأربع ١١٩٤٠٠٠ نسمة بينما بلغ عدد المهاجرين منها (إلى خارجها) ٢٢٢٠٠٠ فقط، بمعنى أن الحركة كانت من الريف إلى الحضر في الغالبية العظمى منها. هذا وقد توجه

معظم هؤلاء المهاجرين إلى القاهرة (Zohry ٢٠٠٢: ٢٧-٢٨)، وكما هو متوقع كان المهاجرون يأتون من المناطق الريفية كثيفة السكان مثل المنوفية على القمة سواء في كثافتها السكانية أو قربها من القاهرة أو إسهامها في إمداد القاهرة بالمهاجرين إليها. وقد صدرت المنوفية أكثر من خمس سكانها (٢٢,١%) كمهاجرين إلى المحافظات الأخرى وخاصة القاهرة. كانت أسوان في المرتبة الثانية حيث صدرت أيضا حوالي خمس سكانها إلى القاهرة والإسكندرية بصورة خاصة. وكانت القليوبية في المرتبة الثالثة ثم تلتها أسيوط وجرجا (سوهاج حاليا) وقنا. واستمر تيار الهجرة بنفس القوة في تعداد ١٩٦٦، وبنفس النمط أيضا حيث بلغ عدد النازحين ٢٠٧٦٥٣٣ نسمة، إلا أن إنشاء السد العالي جعل من أسوان منطقة جذب عالية ففقدت أسوان مركزها القيادي كمحافظة مصدرة للهجرة وجاءت بعد المنوفية ثم أسيوط ثم سوهاج.

واستمرت تيارات الهجرة الداخلية في الزيادة حتى الآن إلى أن بلغ عدد المهاجرين ٤٠٠٩٤٤٧ حسب تعداد ١٩٧٦م، ثم ٤١١٩٢٣٨ حسب تعداد ١٩٨٦م، ثم٤١٩٥٤٣٥ نسمة حسب تعداد ١٩٩٦م، حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي.

جدول ٢٣. حجم الهجرة ونوعها في مصر في الفترة ١٩٧٦-١٩٩٦ محددة حسب مكان الإقامة الحالية مقارنا بمكان الإقامة السابق.

نوع الهجرة	سنة التعداد					
	١٩٦٧		١٩٨٦		١٩٩٦	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
حضرية-حضرية	٢٥٧٧٩٥٩	٦٤,٣	٣٠٠٣٠٥٤	٧٢,٩	٢٥٣٥٨٦٤	٦٠,٤
ريفية-حضرية	٩٨٤٤٦٩	٢٤,٦	٥٤٠٩٣٣	١٣,١	٥٦٢٤٧١	١٣,٤
حضرية-ريفية	٢٦٠٢٩٥	٦,٥	٤٢٢٩٥٥	١٠,٣	٩٤٩٤٨٩	٢٢,٦
ريفية-ريفية	١٨٦٧٢٤	٤,٧	١٥٢٢٩٦	٣,٧	١٤٧٦١١	٣,٥
المجموع	٤٠٠٩٤٤٧	١٠٠	٤١١٩٢٣٨	١٠٠	٤٩٥٤٣٥	١٠٠

المصدر: محتسبة من تعدادات ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

هذا وقد زادت معدلات الهجرة فيما بين الهجرة من الحضر إلى الريف بأعلى معدل بلغ ٤,٢٦%، يليه بدرجات متقاربة الهجرة من الحضر إلى الحضر، ثم الهجرة بين المحافظات المختلفة، ثم الهجرة من الريف إلى الحضر وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول ٢٤. معدلات الهجرة الداخلية (%) بين عامي ١٩٩٠–١٩٩٨م و عامي ١٩٩٨–٢٠٠٦م

	١٩٩٠–١٩٩٨	١٩٩٨–٢٠٠٦
الهجرة من الريف إلى الحضر	٠,٢٤	١,٥١
الهجرة من الحضر إلى الريف	١,٠٧	٤,٢٦
الهجرة من الحضر إلى الحضر	٠,٩٥	١,٦٤
الهجرة بين المحافظات المختلفة	٠,٨٩	١,٥٧

المصدر:
Wahba, Jacklene (2007). An overview of internal and international migration in Egypt", Working Paper number 0703, September, Economic Research Forum.

ويجب التأكيد مرة أخرى على أن هذه الإحصاءات قد أخذت على أساس مقارنة السكن الحالي بالسكن السابق في محافظة أخرى دون تحديد مدة محددة لهذه الإقامة، ومن ثم فقد تكون الهجرة قد حصلت من سنة سابقة أو أكثر من ذلك دون تحديد. ومن ثم فيجب النظر إلى هذه الإحصاءات ببعض الحرص عند محاولة تفسيرها.

إنحسار الهجرة من الريف إلى الحضر وتضخم الهجرة من الحضر إلى الريف: يجب أولا ملاحظة أن الهجرة من الحضر إلى الحضر هي التي تهيمن على تيار الهجرة الداخلية في مصر حيث تقارب ثلثي تيارات الهجرة على مدى التعدادات الثلاثة، وتهيمن حركة الهجرة بين المحافظات الحضرية الأربع القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية على تيار الهجرة الحضرية.

وقد انخفضت الهجرة من الريف إلى الحضر كنسبة من جملة النازحين المصريين من ٢٤,٦% إلى ١٣,١% بين تعدادي ١٩٧٦م و١٩٨٦م واستقرت النسبة بعد ذلك في تعداد ١٩٩٦م كما كانت في التعداد السابق، مع زيادة عدد النازحين عبر السنين بسبب الزيادة السكانية. وفي المقابل زادت الهجرة من الحضر إلى الريف من ٦,٥ % إلى ١٠,٣% عبر تعدادي ١٩٧٦م و ١٩٨٦م، ثم تضخمت بدرجة كبيرة لتصل إلى ٢٣% تقريبا عام ١٩٩٦م. أما الهجرة من الريف إلى الريف فتمثل أدنى تيارات الهجرة حيث تثبت عند حوالي ٤% فقط عبر التعدادات الثلاثة.

وبالرغم من الانطباع السريع الذي سجلته السطور السابقة عن الهجرة الداخلية في مصر، إلا أنه يبدو

أن الإحصاءات، كما هي في غالب الأحيان، تخفي حقائق لو ظهرت لتغيرت صورة هذه الإحصاءات. فعلى سبيل المثال نلاحظ ثبات حجم الهجرة الكلية عبر التعدادات الثلاثة ٧٦، ٨٦، ٩٦ عند حوالي ٤ مليون نسمة. فكيف يمكن أن تثبت الأرقام بهذا الشكل وفي نفس الوقت تتغير المكونات الفرعية الأربعة بدرجة ملحوظة. إن هذا يمكن تفسيره باستمرار اعتبار المهاجر المستقر مهاجرا في كل تعداد ومن ثم تحمل طريقة قياس الهجرة نفسها عنصر الثبات في بنائها القياسي.

إن الزيادة الملحوظة في تيار الهجرة من الحضر إلى الريف وخاصة من تعداد ١٩٨٦ إلى تعداد ١٩٩٦ أي من١٠,٣% إلى ٢٢,٦% ربما يرجع إلى عودة المهاجرين من الريف إلى الحضر بعد بلوغهم سن التقاعد، فهي ليست هجرة بالمفهوم الأصيل للمصطلح أي للبحث عن عمل أو ظروف معيشية أفضل بقدر ما هي عودة للوطن. أما نقص الهجرة من الريف إلى الحضر من حوالي ٢٥% عام ١٩٧٦ إلى حوالي١٣% عام ١٩٩٦ فربما يرجع إلي التحسن النسبي للظروف المعيشية في الريف مقارنة بالحضر، ولكن يجب الإشارة في نفس الوقت إلى أن جزءًا ضخما من العمالة المهاجرة من الريف إلى الحضر ليست مسجلة رسميا بواسطة التعداد بسبب استمرار محل إقامتهم في مناطق ريفية، علاوة على أن عددا كبيرا من المهاجرين من الريف إلى الحضر يخفون موطنهم الأصلي ويدعون أنهم ليسوا مهاجرين من المناطق الريفية. ولا ننسى كذلك أن عددا من هؤلاء المهاجرين من الريف إلى الحضر يقطنون مناطق عشوائية غير مسجلة ومن ثم فليس لهم عنوان رسمي يعلن عن موقفهم كمهاجرين أم لا.

حركة الأنواع المختلفة من الهجرة بين المحافظات المصرية: يوضح الجدول التالي رقم ٢٤ كلا من الهجرة الوافدة والهجرة الخارجة لكل محافظة حسب كل من أنواع الهجرة الأربعة سابقة الذكر.

وتؤكد هذه البيانات على أن تيار الهجرة الحضرية الحضرية، أي من المناطق الحضرية إلى المناطق الحضرية هو التيار المسيطر على حركة الهجرة الداخلية المصرية، ويزداد ضخامة هذا التيار بصورة خاصة للمحافظات الحضرية أو الأكثر تحضرا وهي بور سعيد والقاهرة والسويس والإسكندرية والأقصر والجيزة. أما تيار الهجرة الريفية الحضرية، أي الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، فتزداد حدته

ليزيد عن المتوسط العام في سبع عشرة محافظة من المحافظات السبع والعشرين. أما تيار الهجرة الحضرية الريفية، من الحضر إلى الريف، فيحتل في حجمه المرتبة الثانية بعد تيار الهجرة الحضرية الحضرية، ولكن حجمه لا يصل إلا إلى حوالي ثلث تيار الهجرة الحضرية الحضرية، ويرتفع معدله عن المتوسط العام في حوالي ثمان عشرة محافظة. وكان أعلى معدل له في دمياط، وكان أدنى معدل له في شمال سيناء وجنوب سيناء. أما أقل تيارات الهجرة فهو تيار الهجرة الريفية الريفية والذي لا يتعدى ٥% من جميع النازحين. وتميزت كل من البحيرة والوادي الجديد وكفر الشيخ ومطروح بارتفاع معدل الهجرة الريفية الريفية.

جدول ٢٥. النسبة المئوية لحركة الهجرة بين محافظات الجمهورية، بيانات محل الإقامة، ١٩٩٦.

المحافظة	الهجرة الوافدة				الهجرة الخارجة			
	حضر-حضر	ريف-حضر	حضر-ريف	ريف-ريف	حضر-حضر	ريف-حضر	حضر-ريف	ريف-ريف
القاهرة	٨٩,٠	١١,٠	لا ينطبق	لا ينطبق	٦٩,١	٣٠,٩	لا ينطبق	لا ينطبق
الجيزة	٦٤,٤	٦,١	٢٨,١	١,٤	٤٤,٨	٤٤,٥	٨,٧	٢,٠
القليوبية	٥٠,٧	١٠,١	٣٦,١	٣,٢	٥١,٧	٢٦,٤	١٧,٨	٤,١
الإسكندرية	٨٣,٧	١٦,٣	لا ينطبق	لا ينطبق	٧٦,٤	٢٣,٦	لا ينطبق	لا ينطبق
دمياط	٩,٨	١١,١	٦٨,٠	١١,١	٦٠,٤	٣٠,٠	٨,١	١,٥
الدقهلية	١٨,٧	٢٧,٢	٤٨,٨	٥,٢	٥٦,١	١٧,٤	١٧,٧	٨,٨
الشرقية	٢٩,٤	٢٨,٥	٣٥,٥	٦,٧	٥٦,٠	٢٠,٦	١٨,٢	٥,٢
كفر الشيخ	١٦,٧	٢٢,٩	٤٥,٢	١٥,١	٤٣,٥	٢٩,٤	٢١,٥	٥,٧
الغربية	٢٤,١	٣٢,٦	٣٨,٨	٤,٥	٥٤,٤	٢١,٣	١٩,٨	٤,٤
المنوفية	٢٦,٥	٣٠,٤	٣٨,٨	٤,٧	٦٢,٤	١٠,٩	٢١,٥	٥,٢
البحيرة	١٢,٦	٧,٥	٦٢,٢	١٧,٨	٤٦,٩	٣١,٧	١٧,٠	٤,٤
الإسماعيلية	٥٢,٤	٦,٨	٣٠,١	١٠,٧	٥٥,٢	٣٦,٨	٦,١	١,٩
بور سعيد	٩١,١	٨,٩	لا ينطبق	لا ينطبق	٨٤,٤	١٥,٦	لا ينطبق	لا ينطبق
السويس	٨٧,٠	١٣,٠	لا ينطبق	لا ينطبق	٨٧,٠	١٣,٠	لا ينطبق	لا ينطبق
الفيوم	٢٦,٠	٢٦,٦	٤٢,١	٥,٣	٦٧,٦	١٥,٢	١٣,٩	٣,٣
بني سويف	٢٧,٢	٢٢,٨	٤١,٠	٩,٠	٦٧,١	١٤,٩	١٥,١	٢,٩
المنيا	١٧,٢	٣٠,٨	٤٥,٧	٦,٢	٥٦,٤	١٨,٥	٢٢,٣	٢,٧
أسيوط	٣٠,٣	٣٧,٧	٢٨,٩	٣,١	٦٢,٩	١٢,٧	١٩,٧	٤,٧
سوهاج	٢١,٩	٣٠,٠	٤٤,٤	٣,٦	٦٢,٩	١٢,١	٢٠,٢	٤,٨

قنا	٢٧,٥	١٨,٠	٤٩,٣	٥,٢	٥٩,٩	١١,٤	٢٣,٦	٥,٢
أسوان	٤٩,٨	٢٠,٨	٢٣,٠	٦,٤	٧١,٤	١٦,٨	١٠,٢	١,٦
الأقصر	٧٤,٠	٧,٦	١٢,٧	٥,٨	٧٧,٣	١٣,٤	٦,٥	٢,٨
البحر الأحمر	٥٠,٧	٣١,٤	١٢,٢	٥,٨	٦٦,٠	٢٥,١	٥,٦	٣,٣
الوادي الجديد	٣٤,٤	٢٨,٧	٢٠,١	١٦,٩	٥٠,١	١٣,٩	٣٤,٠	٢,٠
مطروح	٤٧,٨	٨,٩	٢٩,٠	١٤,٣	٦٠,٩	٢٧,٧	١٠,٧	٠,٨
شمال سيناء	٥٨,٤	٢٤,٠	٩,٦	٨,٠	٤٣,٥	٣٥,٤	١٠,٠	١١,١
جنوب سيناء	٥٧,١	٢٩,٢	٩,٩	٣,٨	٥٧,٦	٢٩,٣	١٢,١	١,١
الجمهورية	٦٠,٤	١٣,٤	٢٢,٦	٣,٥	٦٠,٤	٢٢,٦	١٣,٤	٣,٥

المصدر: محسوبة من بيانات تعداد ١٩٩٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٩، القاهرة.

جدول ٢٦. حجم حركة الهجرة بين محافظات الجمهورية، بيانات محل الإقامة، ١٩٩٦.

المحافظة	الهجرة الوافدة				الهجرة الخارجة			
	حضر-حضر	ريف-حضر	حضر-ريف	ريف-ريف	حضر-حضر	ريف-حضر	حضر-ريف	ريف-ريف
القاهرة	٧١٦٦٤٠	٨٨٥٥٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٥٩٣٦٤٨	٢٦٦٠٠٤	لا ينطبق	لا ينطبق
الجيزة	٥٦٧٧٧٨	٥٣٧٢٧	٢٤٧٣١٢	١٢٧١٩	٩٨٧٢٢	٩٨٢١٧	١٩١٦٦	٤٤٧٠
القليوبية	٢٤٣٢٧٥	٤٨٤٠٧	١٧٣٠٤٨	١٥١٦٧	٨٤٨٣٣	٤٣٢٦١	٢٩٢٤٧	٦٧٢٢
الإسكندرية	٢٣١٥٢٤	٤٤٩٧٥	لا ينطبق	لا ينطبق	٧٧١٦٧	٢٣٧٩٧	لا ينطبق	لا ينطبق
دمياط	٥٧٧١	٦٥٤٢	٤٠٠٥٨	٦٥١٢	٦٥٧٢٥	٣٢٦٠٦	٨٧٩٦	١٦٦٧
الدقهلية	١٧٦٨٧	٢٥٧٢٢	٤٦١٠٢	٤٩٤٩	١٩٧٢١٣	٦٠٩٩٨	٦٢٠٨٨	٣٠٩٧٩
الشرقية	٤٠٥٥٣	٣٩٢٥٩	٤٨٩٣١	٩٢٠٩	١٩٤١٨٤	٧١٤٤٤	٦٣٠٠٥	١٧٩١٧
كفر الشيخ	١٠٨٣٥	١٤٨٠٧	٢٩٢٧٤	٩٧٨٩	٤٠٩٣٥	٢٧٧١٤	٢٠٢١٥	٥٣٣٩
الغربية	٢٨٥٨٠	٣٨٧٢٢	٤٦٠٦٨	٥٣٢٣	١٣٦٣٨٧	٥٣٤٥٩	٤٩٧٥١	١١٠٨٠
المنوفية	١٦٤٠٣	١٨٧٩٨	٢٣٧٤٠	٢٩٢٠	١٧٧٢٠٨	٣١٠٥٢	٦١٠١٠	١٤٧٠٧
البحيرة	١٨٦٩٧	١١٠٩٨	٩٢٦٢١	٢٦٤٢٣	٨٥٠٣٩	٥٧٥٠٠	٣٠٨٥٠	٧٩٨٠
الإسماعيلية	١٢٢٦٦٢	١٥٨١٠	٧٠٤٧٠	٢٥٠٦٥	٢٤٢٠٥	١٦١٤٤	٢٦٦٨	٨٥٣
بور سعيد	١٩٠٦٣٩	١٨٦٠٣	لا ينطبق	لا ينطبق	١٧٥٨٥	٣٢٣٨	لا ينطبق	لا ينطبق
السويس	١٦٦١٣٩	٢٤٧٤٩	لا ينطبق	لا ينطبق	٢٧٤٩٤	٤١١١	لا ينطبق	لا ينطبق
الفيوم	٦٠٤١	٦١٧٢	٩٧٦٣	١٢٢٠	٧٢١١٤	١٦١٨٩	١٤٧٨٦	٣٥٥٩
بني سويف	٩١٤٣	٧٦٨٨	١٣٧٩٧	٣٠١٨	٦٧٢٤٦	١٤٩٣٠	١٥١٠٦	٢٨٦٦

المنيا	٩٦١٧	١٧١٩٣	٢٥٥٢٠	٣٤٥٣	٨٠٩٤٦	٢٦٦٣١	٣٢٠٥٩	٣٩٣٨
أسيوط	١٢٨٦٨	١٥٩٩٨	١٢٢٧٦	١٣٢٠	١٣٨٢٨٩	٢٧٨٥٧	٤٣٢٢٩	١٠٣٦٩
سوهاج	١٠٦٩٤	١٤٦٤١	٢١٦٧٣	١٧٧٥	١٧٨٣٠٤	٣٤٣٢٧	٥٧١٥٩	١٣٥٠٤
قنا	٦٨٧٦	٤٥٠٥	١٢٣٤٤	١٣٠٣	١٠٠٥٦٦	١٩١١٥	٣٩٥٨٢	٨٧٣١
أسوان	٢٨٩٤٤	١٢١١٨	١٣٣٥٨	٣٧٤٩	٤٥١٥١	١٠٦٣١	٦٤٢٩	١٠١٥
الأقصر	٢٨٩٥	٢٩٧	٤٩٥	٢٢٥	١٦١٠١	٢٧٨٤	١٣٦٢	٥٧٥
البحر الأحمر	٢٠٣٣٧	١٢٥٧٦	٤٨٨١	٢٣٠٦	٣٨٤٩	١٤٦١	٣٢٧	١٩٢
الوادي الجديد	٦٧٤٢	٥٦٢٩	٣٩٤٢	٣٣٠٦	٦٢٦٦	١٧٣٦	٤٢٥٤	٢٤٥
مطروح	١٤٥٩٢	٢٧٠٩	٨٨٣٥	٤٣٧١	٢٦٤٣	١٢٠١	٤٦٤	٣٥
شمال سيناء	٢١٣٧٠	٨٧٨٧	٣٥٠١	٢٩١٨	٣٣٥٣	٢٧٣١	٧٧٣	٨٥٥
جنوب سيناء	٨٥٦٢	٤٣٨٣	١٤٨٠	٥٧١	٦٩١	٣٥١	١٤٥	١٣
الجمهورية	٢٥٣٥٨٦٤	٥٦٢٤٧١	٩٤٩٤٨٩	١٤٧٦١١	٢٥٣٥٨٦٤	٩٤٩٤٨٩	٥٦٢٤٧١	١٤٧٦١١

المصدر: محسوبة من بيانات تعداد ١٩٩٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٩، القاهرة.

ومن أجل تحديد ما إذا كانت كل من محافظات الجمهورية طاردة أو جاذبة بالمقارنة بالمحافظات الأخرى يمكن من خلال البيانات السابقة أن نكون الجدول التالي (رقم ٢٦) الذي يوضح مؤشرات الهجرة لكل محافظة والتي تتمثل في معدل الهجرة الوافدة وهو يمثل عدد المهاجرين الوافدين للمحافظة لكل ألف من سكانها، وكذلك مؤشر أو معدل الهجرة النازحة وهو أيضا عدد المهاجرين النازحين من المحافظة لكل ألف من سكانها ثم أخيرا مؤشر صافي الهجرة وهو مطروح مؤشر الهجرة النازحة من مؤشر الهجرة الوافدة، والذي سيعني إذا كان سالبا أن المحافظة طاردة للسكان وإذا كان موجبا أن المحافظة جاذبة للسكان المهاجرين.

جدول ٢٧. مؤشرات تيارات الهجرة لكل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية المصرية حسب تعداد ١٩٩٦.

المحافظة	المؤشرات (لكل ألف من السكان)					
	المناطق الحضرية			المناطق الريفية		
	الوافدة	النازحة	الصافي	الوافدة	النازحة	الصافي
القاهرة	١١٩	١٢٧	٨-	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الجيزة	٢٤٢	٧٧	١٦٥	١١٩	١١	١٠٨
القليوبية	٢١٨	٩٦	١٢٢	٩٦	١٨	٧٨
الإسكندرية	٨٣	٣٠	٥٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
دمياط	٤٩	٣٩٣	-٣٤٤	٧٠	١٦	٥٤
الدقهلية	٣٧	٢٢٠	-١٨٣	١٧	٣١	-١٤
الشرقية	٨٣	٢٧٦	-١٩٣	١٨	٢٤	-٦
كفر الشيخ	٥٠	١٣٥	-٨٥	٢٣	١٥	٨
الغربية	٦٤	١٨٠	-١١٦	٢٢	٢٦	-٤
المنوفية	٦٤	٣٨٠	-٣١٦	١٢	٣٤	-٢٢
البحيرة	٣٣	١٥٧	-١٢٤	٣٩	١٣	٢٦
الإسماعيلية	٣٨٧	١١٣	٢٧٤	٢٧٠	١٠	٢٦٠
بور سعيد	٤٤٤	٤٤	٤٠٠	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السويس	٤٥٩	٧٦	٣٨٣	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
الفيوم	٢٧	١٩٨	-١٧١	٧	١٢	-٥
بني سويف	٣٩	١٨٨	-١٤٩	١٢	١٣	-١
المنيا	٤٢	١٦٨	-١٢٦	١١	١٤	-٣
أسيوط	٣٨	٢١٨	-١٨٠	٧	٢٦	-١٩
سوهاج	٣٧	٣١٤	-٢٧٧	١٠	٢٩	-١٩
قنا	٢٢	٢٣٢	-٢١٠	٧	٢٥	-١٨
أسوان	٩٩	١٣٥	-٣٦	٣١	١٣	١٨
الأقصر	١٩	١١٥	-٩٦	٤	١٠	-٦
البحر الأحمر	٢٩١	٤٧	٢٤٤	٢١٨	١٦	٢٠٢
الوادي الجديد	١٨١	١١٧	٦٤	٩٩	٦١	٣٨
مطروح	١٤٨	٣٣	١١٥	١٤٠	٥	١٣٥
شمال سيناء	٢١٥	٤٤	١٧١	٦٣	١٦	٤٧
جنوب سيناء	٤٨٣	٣٩	٤٤٤	٨٢	٦	٧٦
الجمهورية	١٢٣	١٣٩	-١٦	٣٢	٢١	١١

المصدر: محسوبة من بيانات تعداد ١٩٩٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٩، القاهرة.

وتوضح هذه البيانات أن المناطق الحضرية في المحافظات غير الحضرية في كل من الصعيد والدلتا هي مناطق طاردة للسكان. وتتوجه الهجرة في هذه المحافظات إلى المناطق الحضرية الخاصة بالجيزة والقليوبية وهي الداخلة أساسا في منطقة القاهرة الكبرى. وفي نفس الوقت فإن الهجرة الوافدة إلى المناطق الريفية يتواجد معظمها أيضا في نفس محافظتي الجيزة والقليوبية، حيث تبلغ قيمة الهجرة الوافدة من ريف مصر كله إلى المناطق الريفية في هاتين المحافظتين فقط حوالي٦٠% من صافي الهجرة الوافدة إلى المناطق الريفية (أي ٣٨٨٦٤١ من مجموع ٦٤٨٩٥٦). وفي الحقيقة يفضل النظر من الناحية الواقعية إلى هذه الهجرة على أنها هجرة من الريف إلى الحضر، وليست كما هي في التعداد حاليا ريفية ريفية، والسبب في ذلك أن المناطق المحيطة بالقاهرة والجيزة تعتبر مناطق ريفية من الناحية الإحصائية الخاصة بالتعداد، ولكنها في الواقع مناطق عشوائية يرتبط سكانها بالعمل في القاهرة والجيزة لانخفاض تكلفة السكن في هذه المناطق، والتي لم تتضخم فقط بسبب الهجرة من الريف إليها ولكن أيضا بسبب هجرة جزء لا يستهان به من سكان الأقسام المركزية في وسط القاهرة لنفس السبب وهو انخفاض التكلفة الخاصة بالمساكن. وقد تأكد ذلك من خلال دراسة ساتون و فهمي Sutton and Fahmi (٢٠٠٢: ١٣٥–١٤٩) التي أوضحت انخفاضا ملحوظا ومستمرا وعبر تعدادات مختلفة للأقسام المركزية بالقاهرة وارتفاعا مستمرا أيضا في سكان الأقسام الطرفية للقاهرة.

الخلاصة: يمكن من قراءة البيانات السابقة التوصل إلى كل من الخلاصات التالية:

١. تتوجه تيارات الهجرة الداخلية المصرية في معظمها من الجنوب إلى الشمال، ومن الجنوب والشمال إلى منطقة القنال، ومن الريف المصري عموما إلى القاهرة والإسكندرية، ومن مركز مصر إلى أطرافها. وقد أظهرت دراسات عديدة أن هذه التيارات تصب في معظمها في منطقة القاهرة الكبرى وهي القاهرة والجيزة والقليوبية، ومن هذه الدراسات دراسة آدمز Adams (١٩٨٦)، إبراهيم Ibrahim (١٩٨٦) ، شعيب Shoieb (١٩٩٤)، والدخيل Aldakhil (١٩٩٩). ولا شك أن الوادي الضيق في الجنوب وعدم وجود فرص التوسع الأفقي وضعف احتمالات التوسع الرأسي الزراعي الذي تشبع إلى درجة كبيرة بالإضافة إلى الزيادة السكانية

الكبيرة كانت وراء هذا التيار المتدفق من الجنوب إلى الشمال.

٢. كانت محافظات سوهاج وقنا واسوان وأسيوط هي المصدر الرئيسي للهجرة النازحة إلى الشمال، وفي هذا يقدر البدري El-Badry (١٩٦٥: ٣١-٤٤) أن هذه المحافظات الأربع تصدر حوالي ١٣% من مجموع سكانها إلى المناطق الأخرى في مصر خلال الستة عقود الأولى من القرن العشرين. ولكن لابد من التذكير أن أسوان أصبحت نظرا للسد العالي وتطورها السريع محافظة متوازنة نسبيا فيما يتعلق بتصدير واستيراد المهاجرين الداخليين.

٣. القاهرة هي بلا شك المغناطيس الأعظم للهجرة الوافدة مستقبلة حوالي ٤٠% من وافديها المهاجرين من الجنوب وحوالي ٦٠% من الدلتا، وهذه المحافظات الموردة هي المنوفية وسوهاج وأسيوط والغربية والدقهلية والقليوبية وقنا. ولم تكن الإسكندرية محط اهتمام الباحثين بقدر القاهرة بالرغم من أنها كانت المدينة الثانية الأكبر بعد القاهرة. وكانت الإسكندرية مستقبلة للهجرة منذ بداية القرن العشرين ولكن ليس بنفس درجة القاهرة، وقد استقبلت معظم النازحين إليها من المنوفية وسوهاج وقنا وأسوان بالإضافة، ولو بدرجة أقل، إلي كل من البحيرة والغربية وكفر الشيخ.

٤. لقد ظهر تيار صغير من الهجرة من داخل الجمهورية إلى البحر الأحمر وسيناء منذ بداية الثلاثينات ثم توقف بعد العدوان الإسرائيلي في الفترة من ١٩٦٧-١٩٨٤، وكان معظم هذا التيار قادما من قنا وسوهاج والقاهرة نفسها.

الفصل الثاني: الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والدافعية للمهاجرين

خصائص المهاجرين: لقد ركزت دراسات الهجرة على العمر والنوع بدرجة أساسية ثم على الخصائص المهنية والتعليمية والاقتصادية الاجتماعية للمهاجرين. وبطبيعة الحال كانت أكثر النتائج وضوحا هي سيادة الذكور على الإناث، والشباب على الكبار. وقد كان هناك اختلاف بسيط بين المهاجرين وأقرانهم ممن لم يهاجروا حيث كان المهاجرون أعلى في المستوى التعليمي والخلفية المهنية ولكنهم أقل من أقرانهم في المهجر أي في المناطق التي هاجروا إليها (عطية Attiya، ١٩٧٦).

وبالرغم من أن من أهم وأقوى العوامل الدافعة للهجرة الداخلية المصرية هو البحث عن فرصة عمل أو عمل أفضل من العمل الموجود إلا أن الباحثين لم يركزوا على هذا العامل باستثناء دراسة توث Toth (١٩٩٩) الذي أجرى دراسة أنثروبولوجية على العمال الزراعيين المهاجرين في كفر الشيخ في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٢ حيث تبين له أنهم كانوا وراء العمالة الزراعية نتيجة للبطالة الموسمية التي يعانون منها بالإضافة إلى سوء الأوضاع المعيشية لهم وتخلف المناطق التي يهاجرون منها.

وقد ذكر هلول (١٩٨٨) أن ٥٣,٣% من المهاجرين من الريف إلى الحضر من الذكور مقابل ٤٦,١٣% بين المهاجرين من الحضر إلى الريف. أي ترتفع نسبة الإناث عن الذكور فيما بين المهاجرين من الحضر إلى الريف عنها فيما بين المهاجرين من الريف إلى الحضر. وقد وجد أن ٤٧,٧١% من المهاجرين شباب تقع أعمارهم بين ١٥-٣٩ عاما مقابل ٤١% بين المهاجرين من الحضر إلى الريف. وقد وجد أيضا انخفاض ملحوظ في المستوى التعليمي للمهاجرين من الريف إلى الحضر حيث وجد أن حوالي ٥٦,٣% ممن أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر أميون أو يقرأون فقط، و ٢٦,٧% يقرأون ويكتبون، أما الباقون ونسبتهم ١٧% فيحملون شهادات متوسطة في غالبيتهم. وبالرغم من انخفاض هذه المستويات التعليمية للمهاجرين إلا أنها أعلى عن نظيراتها الخاصة بالسكان الريفيين عامة. وقد وجدت نفس المستويات التعليمية المنخفضة بين المهاجرين من الحضر إلى الريف أيضا.

وقد وجد هلول أن ٥٨,٥% من المهاجرين من الحضر إلى الريف (أعمار ١٥ سنة فأكثر) لا مهنة لهم، و ١٨,٥% يمتهنون الزراعة، و ٨,١% يمتهنون حرفا صناعية، و ٤% منهم بالخدمات، و٤,٥% بالمهن الفنية والعلمية، والباقون يمتهنون مهنا مختلفة. وكانت دراسة هلول منصبة على بيانات ١٩٦٦ الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي دراسة حديثة نسبيا عام ٢٠٠٢م، وجد زهريZohry (٢٠٠٢) بين عينته الميدانية (٢٦٢ مهاجرا من الصعيد) نتائج مشابهة لدراسة هلول حيث وجد أن المهاجرين من الريف إلى الحضر شباب متوسط عمرهم ٢٩ سنة، قادمون من بيئة منخفضة المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وكان ٥٥% منهم في الفئة العمرية ٢٠-٢٩، ١٠% منهم أقل من ٢٠ سنة، و ٣٥% منهم في الفئة العمرية ٣٠-٣٥ سنة. وقد بدأ المهاجرون في أعمار صغيرة حيث وجد أن ٨٨% من المهاجرين هاجروا للمرة الأولى قبل عمر ٢٥ عاما، و ٥٠% منهم هاجروا للمرة الأولى صغار جدا بين ١٥-١٩ سنة. ويرجع ذلك إلى انخفاض مشاعر الارتباط العاطفي بأرض الموطن بين الشباب كما تؤكد على ذلك النتائج العلمية لدراسات الهجرة في مختلف دول العالم، إلا أن المهاجرين بمصر يبدأون الهجرة في سن أصغر نسبيا عما هو الحال في كثير من دول العالم الأخرى (لوكاس Lucas، ١٩٩٧: ٧٣٠).

وقد وجد زهري نتيجة لحداثة دراسته مقارنة بدراسة هلول مستويات تعليمية أعلى بين المهاجرين مقارنة بدراسة هلول، حيث أنه بالرغم من استمرار انخفاض هذه المستويات بصفة عامة وجد أن ٤٦% من المهاجرين أميون، و ٣٥% كان تعليمهم شهادات متوسطة فنية. أما المهاجرون كبار السن فقد كان تعليمهم أقل كما هو متوقع.

والغريب أن المهاجرين في مصر يأتون من مستويات تعليمية واقتصادية منخفضة جدا بالرغم من أن الدراسات العالمية الخاصة بالهجرة تشير إلى أن المهاجرين في معظم دول العالم يتسمون بدرجات عالية من التعليم والمستويات الاجتماعية (أوبيراي Operai، ١٩٨٤: ١٤-٣٠ ؛ سكيلدون Skeldon، ١٩٩٠؛ تودارو Todaro، ١٩٧٦).

دوافع الهجرة وأسبابها: يبدو أن المهاجرين يتعرضون فرقا عن أقرانهم المشابهين لهم من غير المهاجرين في الخصائص إلى ظروف ثلاث: الاتصال Communication، والإحثاث Inducement،

وظروف ميسرة Faciltators. فعلى سبيل المثال وجدت دراسة عودة Ouda (١٩٧٤: ٥-٦٠) وكذلك دراسة سعد (١٩٧٦) أن المهاجرين في دراستيهما كان لديهم معرفة مسبقة بأماكن الهجرة التي نزحوا إليها قبل الهجرة أي وهم لا زالوا في موطنهم الأصلي. وبالإضافة إلى ذلك فقد قام الكثير منهم بزيارات لموقع هجرتهم قبل الهجرة. وقد علم المهاجرون عن موطن هجرتهم الكثير من المعلومات من الأصدقاء والأقارب أو من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية. وقد كانت الخدمة العسكرية أحد وسائل التعرف على المواقع الحضرية المختلفة. وقد قام الأصدقاء والأقارب بدور المحثين على الهجرة للمهاجرين بالإضافة إلى الرغبة في تقليد الآخرين من مواطنيهم الذين هاجروا من قبل. أما الظروف الميسرة فقد وفرت أيضا من خلال الأقارب المهاجرين أو الأصدقاء أو ممن هم أقرانهم في الموطن الأصلي.

ومن الأسباب التي تدفع إلى الهجرة ما يلي:

١. **الضغط السكاني والكثافة السكانية**: لقد أشارت دراسات كثيرة إلى هذا السبب منها دراسات عبد الحكيم Abdel-Hakim (١٩٦٦، و ١٩٧٥) و إسماعيل Ismail (١٩٩٠) وناصف Nassef (١٩٨٥) والشرنوبي Sharnouby (١٩٦٧ و ١٩٦٨). والواقع أن الكثافة السكانية ليست في حد ذاتها سببا للهجرة إلا إذا أدت إلى توابع ترتبط بالعوامل الاقتصادية والمعيشية مثل البطالة والدخل والحيازة الأرضية وغير ذلك. وهذا هو ما يحدث عادة في مصر، وتمثل الهجرة هنا صمام أمن للمجتمع المحلي نتيجة تعرض السكان لتلك الضغوط الاقتصادية والمعيشية.

٢. **تضاؤل الفرص الاقتصادية**: ويحدث هذا نتيجة زيادة عدد الأسر المصرية التي لا تمتلك أو تحوز أي أرض زراعية، وكذلك نتيجة لتفتت الحيازات الناتج عن تتابع الإرث دون فرص لزيادة حجم الحيازات الزراعية. وكذلك أيضا نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للأجور الزراعية لمن يتمكنون من الحصول على فرص عمل موسمية أو متقطعة (عبد الرحيم Abdel-Rahim، ١٩٧١؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء Central Agency for Public Mobilization and Statistics، ١٩٧٣؛ فاضل Fadel، ١٩٧٨؛ INP-ILO، ١٩٦٨؛ مجدوب Magdoub، ١٩٧٢؛ توث Toth، ١٩٩٩). وقد ذكرت دراسة الدخيل Aldakhil (١٩٩٩) أن المحافظات الفقيرة تطرد مهاجريها إلى المحافظات الأكثر حظا، مرجعة ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع معدل البطالة الذي يصل إلى ١١% في المناطق الريفية

حسب الإحصاءات الرسمية والتي تشك الدراسة في صحته لوجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة أو ما يمكن أن نسميه التشغيل القاصر Underemployment.

٣. **ندرة الخدمات والمرافق:** لقد عرضت بعض الدراسات ما يفيد قصور الخدمات والمرافق في مناطق الهجرة الأصلية وخاصة الخدمات التعليمية والصحية والمياة النقية والكهرباء والخدمات الثقافية والترفيهية. ويتواجد التباين الأكبر في الحقيقة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بوجه عام، إلا أن نفس هذه الدراسات قد أظهرت أيضا تباينا ملحوظا بين المناطق الحضرية نفسها وخاصة القاهرة والإسكندرية من ناحية وبقية المناطق الحضرية من ناحية أخرى (دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٧٣؛ الكردي El-Kurdy، ١٩٧٤؛ فرج Farag، ١٩٧٠؛ حجازي Hegazy، ١٩٧١؛ حسين Hussein، ١٩٨٨؛ سعد Saad ١٩٧٦).

٤. **العوامل التاريخية:** وهي مجموعة من الأسباب ذكرها هلول (١٩٨٨) عن أحمد الخشاب في دراسته عن سكان المجتمع العربي، وهي تتمثل في انهيار النظام الاقطاعي وتحرر الفلاحين من رق الأرض وتوفر حرية الانتقال لهم، وسوء توزيع الملكية مما أدى إلى هجرة أهل الريف إلى المدن سعيا وراء الرزق الأوسع، والثورة الصناعية وما كانت تتطلبه من أيد عاملة كثيرة، وقيام الحكومات بتنظيم المدن وتنسيق الخدمات فيها والقيام بأعمال الرعاية الاجتماعية مما جذب المهاجرين من الريف، واتخاذ المدن كمراكز إدارية وتجارية وثقافية وعمرانية ومن ثم أصبحت مهبطا لأصحاب الأعمال الخاصة، وازدياد حياة الترف والمتعة في المدن بدرجة كبيرة.

٥. **انتشار القيم الحضرية:** لم يعد انتشار القيم الحضرية قاصرا على سكان المدن بل انتشرت إلى الريف بفعل الثورة الاتصالية والإعلامية. وتتمثل هذه القيم أساسا في تقديس الرفاهية والمتعة والعمل الذهني والتجارة والتسويق وتراكم رؤوس الأموال والثراء والمكانة الاجتماعية العالية.

٦. **أسباب أخرى:** ذكر هلول (١٩٨٨) نقلا عن لانديس Landis أسبابا قد لا تنطبق على مصر بصورة خاصة مثل ارتفاع مستوى التعليم الذي يفتح فرصا أمام الريفيين للانتقال إلى أماكن أخرى، والسعي نحو اكتساب مهارات جديدة تساعد على الحراك المهني، والميكنة الزراعية، واعتلال الصحة ومن ثم السعي لعمل غير مجهد، والسعي لفرص تمكن المهاجر من الزواج نتيجة لكثرة الاتصال بين الناس في المهجر مما يزيد

من فرص التعارف للزواج وخاصة بالنسبة للإناث اللائي لا يجدن فرصا للعمل في الريف في حين تتوافر لهن فرص كثيرة مثل السكرتيرة، والبائعة بالمحال التجارية، والعاملات في السنترالات، والمربيات، والأعمال الكتابية والفن وغير ذلك.

الفصل الثالث: المدخل التكاملي والمداخل النظرية لدراسة الهجرة

سيادة المداخل الجزئية لدراسة الهجرة: هناك العديد من المداخل الجزئية التي تتبناها مجالات عملية معينة لدراسة الهجرة وخاصة لدراسة الكيفية التي تتخذ بها قرارات الهجرة لأنها على حد زعمهم سلوك مخلوقات اجتماعية هي الإنسان، ومن ثم فالهجرة عملية اجتماعية لها آثارها على المجتمع المهاجر منه والمهاجر إليه بالإضافة إلى آثارها على المهاجر نفسه (جاكسون Jackson، ١٩٨٦، و جانسين Jansen ، ١٩٦٩). وقد قام علماء المجتمع بدراسة الجانب الطبقي الاجتماعي لعملية الهجرة، كما اهتموا بعملية المنافسة بين الجماعات المهاجرة في موطنها الجديد بالإضافة إلى تأثير الهجرة على النظم والبنيانات الاجتماعية والحضرية. وقد ركز علماء المجتمع على متغيرات عديدة منها الديموجرافية مثل العمر والنوع والتعليم والعنصر وحجم الوحدة المعيشية وتركيبها، ومنها العوامل الجغرافية مثل المسافة بين الموطن الأصلي والمهجر، ومنها عوامل نفسية اجتماعية مثل الرغبة في الحياة المريحة الرغدة والمستوى الطموحي لتحسين الدخل والمكانة الاقتصادية والقرب من الأصدقاء والأقارب، ومنها العوامل الاقتصادية مثل الدخل والحيازة والملكية. وقد باعدت الاهتمامات الحديثة لعلم المجتمع والتي تركز على سبيل المثال على عمليات التكيف والاستمثال الاجتماعي للمهاجرين (مثل شميتر هيسلار Schmitter Hiesler، ٢٠٠٠) والعولمة والهجرة (مثل كوهين Cohen، ٢٠٠٠ و أوري Urry،٢٠٠٠) باعدت بينهم وبين تبنيهم لاتجاه تكاملي لدراسة الهجرة.

أما علماء الاقتصاد فكان تركيزهم الطبيعي على العوامل الاقتصادية المؤثرة علي الهجرة. وقد كان تركيزهم بصورة خاصة على عوامل الأجور والدخل ومعدل البطالة. وقد ركز الاقتصاديون حديثا على العوامل الجزئية المؤثرة على قرار الهجرة (جاعستاد Sjaastad، ١٩٦٢) مركزين في نفس الوقت على العمر والجنس والتعليم ووجود الأقارب مما دعا هؤلاء الاقتصاديين إلى ادعائهم بمغادرة الاتجاه الكلاسيكي المستحدث الذي يركز على العوامل الاقتصادية فقط ويطلقون على أنفسهم أنهم أصحاب منهج الاقتصاديات الجديدة لدراسة الهجرة New economics of migration (ميسي وآخرون

Massey et. Al.، ١٩٩٨) حيث يهتمون كذلك بدراسة الوحدات المعيشية ومدى اندماجها في اتخاذ قرارات وإجراءات هدفها السعي نحو معيشة أفضل (وود Wood، ١٩٨٢).

أما علماء الجغرافيا فهم يهتمون منذ عهد الجغرافي الإحصائي رافنشتاين Ravinstein (في ثمانينات القرن التاسع عشر) وقوانينه المعروفة بقوانين الهجرة بالحركة المكانية للناس. ولم يهتم علماء الجغرافيا بدراسة الكثير حول من هم المهاجرون أو سبب هجرتهم أو نتائج الهجرة وإنما كان تركيزهم على الأنماط المكانية واتجاهات الحركة (لويس Lewis، ١٩٨٢). وكان الجغرافيون يعتمدون في دراساتهم على المعايير الاقتصادية التي تحدد الحركة المكانية مثل الأجور وفرص العمل والنمو، إلا أن الجغرافيين المعاصرين بدؤوا ينظرون إلى أكثر من المعايير الاقتصادية (بويل وآخرون .Boyle et. al، ١٩٩٨) مثل حجم مجتمعات أو مناطق المنشأ والمهجر بالإضافة إلى تدرج الهجرة وحدوثها على مراحل، والنظر أيضا إلى الفرص الاقتصادية ومقادير استثمار الحكومات من أجل إعادة توزيع السكان.

أما علماء الأنثروبولوجيا فيهتمون بالجوانب الثقافية وخاصة في المجتمعات الهامشية المعزولة، كما يهتمون بالهجرة الدولية ولا يهتمون كثيرا بالهجرة الداخلية (بريتيل Brettell، ٢٠٠٠).

الاتجاهات النظرية في دراسة الهجرة: يرجع التنظير في دراسة الهجرة إلى عهد رافنشتاين في ثمانينات القرن التاسع عشر على الأقل كما ذكرنا سابقا. ولقد ظهرت من بعده العديد من الاتجاهات النظرية لتفسير ودراسة ظاهرة الهجرة نذكر منها ما يلي:

أولا: قوانين رافنشتاين للهجرة: بنى رافنشتاين قوانينه الخاصة بالهجرة في إطار الهجرة العالمية بما فيها الهجرة عبر الأطلنطي بالإضافة إلى الأنواع التقليدية للهجرة. وتنص هذه القوانين على أن الناس يهاجرون من المناطق محدودة الفرص إلى تلك الغنية بالفرص المعيشية. ويتحدد اختيار منطقة المهجر على أساس المسافة حيث يفضل المهاجرون الهجرة للمناطق القريبة، ثم يتحركون لأبعد منها، وبالتالي قدم رافنشتاين للهجرة المرحلية أو متعددة المراحل. ويقول رافنشتاين أيضا أن كل تيار للهجرة من الريف إلى الحضر ينتج تيارا مضادا للعودة للمناطق الريفية. كما افترض رافنشتاين أن سكان الحضر أقل ميلا للهجرة من سكان الريف. وفي نظره أيضا أن الهجرة تزداد حدتها مع ازدياد حركة التجارة

والصناعة. ويبدو أن كثيرا من المفترضات النظرية التي وضعها رافنشتاين قد وجدت ما يعضدها واقعيا وحتى اليوم.

ثانيا: نظرية لي Lee للهجرة: ومن النظريات التي بنيت على نظرية رافنشتاين نظرية لي للهجرة Lee's theory of migration (١٩٦٦)، حيث قسم القوى المؤثرة على مفهوم المهاجر وقراره للهجرة إلى عوامل الطرد وعوامل الجذب Push and pull factors. وتعتبر عوامل الطرد سلبية تتعلق بمنطقة المنشأ، وعوامل الجذب إيجابية تتعلق بمنطق المهجر. وقد أكد لي على أن عوامل الطرد أكثر أهمية بالنسبة لقرار الهجرة من عوامل الجذب (لي Lee، ١٩٦٦: ٥١). ويؤكد لي على أن عوامل الطرد والجذب تتوقف على عوامل شخصية، ومن ثم فما يكون طاردا لشخص معين قد لا يكون كذلك بالنسبة لآخر. ويقول لي أن هناك ما يسميها بالعقبات العارضة التي قد تتعلق بتكاليف الهجرة ووسائل المواصلات وغيرها مما يؤثر على قرار الهجرة أو قد يوقفها كلية.

وقد قام زهري Zohry (٢٠٠٢: ٥٦) بالربط بين نظريتي رافنشتاين و لي وخرج بالمفترضات التالية:

- يختلف حجم الهجرة داخل منطقة معينة (مثل دولة معينة) باختلاف درجة التباين الجغرافي فيها (التباين الاقتصادي بين المناطق).
- يتناسب حجم الهجرة عكسيا مع صعوبة التغلب على العوامل العارضة المعوقة.
- يتزايد حجم ومعدل الهجرة عبر الزمن أي بمرور الزمن.
- تميل الهجرة إلى الحدوث أساسا في إطار تيارات محددة تماما يراها لي على أنها الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق المدنية الصغيرة ثم إلى المدن الأساسية كبيرة الحجم (الهجرة متعددة المراحل).
- لكل تيار هجرة يحدث تيار مضاد بعده.
- يتوقف مستوى صافي الهجرة (تيار الهجرة مطروح منه التيار المضاد) على عوامل الطرد لمنطقة المنشأ.
- الهجرة عملية اختيارية بمعنى أنها ليست عشوائية أو بتعبير آخر لا يمثل المهاجرون عينة عشوائية من سكان منطقة المنشأ.

- يتميز المهاجرون الذين يؤخذ قرار هجرتهم على أساس عوامل الجذب في منطقة المهجر بأنهم يميلون لكونهم أكثر تعليما وأكثر طموحا من أقرانهم في منطقة المنشأ، أما المهاجرون الذين يأخذون قرار هجرتهم على أساس عوامل الطرد في منطقة المنشأ فيتميزون بانخفاض مستويات تعليمهم وانخفاض مستويات دخولهم أيضا عن أقرانهم في منطقة المنشأ.

ثالثا: نظرية الهجرة في ظل نموذج الاقتصاد المزودج: أما النظرية الثالثة من نظريات دراسات الهجرة فهي ما تسمى "بالهجرة في ظل نموذج الاقتصاد المزدوج." ربما يكون نموذج ليويس Lewis (١٩٥٤) المعروف للتنمية الاقتصادية هو الأول الذي يشمل عملية هجرة العمالة من الريف إلى الحضر كجزء أساسي من بنيانه النظري والذي تم تطويره مؤخرا بواسطة فيي و رانيس Fei and Ranis (١٩٦١) حتى أصبح معروفا بنموذج لويس فيي رانيس Lewis-Fei-Ranis model (LFR) (تودارو Todaro، ١٩٧٦). وينظر هذا النموذج إلي الهجرة على أنها آلية توازنية تحقق التوازن أو العدالة في الأجور بين كل من القطاعين الاقتصاديين من خلال انتقال العمالة من القطاع ذي العمالة الفائضة إلى القطاع ذي العمالة الناقصة. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم الاقتصاد المزدوج المكون من قطاع زراعي كفافي يتسم بالتشغيل القاصر للعمالة Underemployment وقطاع صناعي حديث يتسم بالعمالة الكاملة أو التشغيل الكامل للعمالة Full employment. تكون الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في قطاع الكفاف صفرا أو منخفضة جدا حيث يؤجر العاملون لمجرد تكلفة حد كفافهم، ومن ثم لا تكاد الأجور في هذا القطاع تتعدى الإنتاج الحدي. ويدعي لويس أن الهجرة لن تحدث من قطاع الكفاف إلى القطاع الصناعي الحديث إلا إذا استمرت الأجور في القطاع الحديث في كونها أعلى من الأجور في قطاع الكفاف بمقدار ٣٠% على الأُقل. وبطبيعة الحال تؤثر الزيادة السكانية في القطاع الريفي الكفافي على استمرار الهجرة طالما أن معدل الزيادة السكانية يفوق معدل زيادة الطلب على العمالة في القطاع الحديث.

وفي الحقيقة، يذكر تودارو، أن هذا النموذج قد فقد جاذبيته وخاصة في الدول النامية نظرا لأن قرار الهجرة لا يتخذ على أساس الأجور فقط، كما أن القطاع الصناعي في الدول النامية قد يستخدم

التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة ومن ثم يقل الطلب على عنصر العمل، بالإضافة إلى عدم قبول فرض الإنتاجية الحدية الصفرية وفائض العمالة في الزراعة اليوم، كما أن معدل النمو في الاقتصاد الصناعي الحديث في الدول النامية ليس من الضخامة بالقدر الذي يجعله يمتص العمالة المهاجرة من الريف بالإضافة إلى العمالة الناتجة عن النمو السكاني في القطاع الصناعي الحديث نفسه أي في المدن. ونحن نذكر كذلك بأن الاقتصاد غير الرسمي في المدن ربما ينافس بدرجة كبيرة الاقتصاد الصناعي الحديث فيها لأنه بالرغم من انخفاض أجوره أو عائده للمهاجرين الريفيين إلا أنه يتفوق على الاقتصاد الحديث. ومن النكات المتطرفة في هذا السياق ما نشر في جريدة المصري اليوم في صفحة الحوادث في أواخر الأسبوع الثاني من شهر يونيو ٢٠٠٨ عن المرأة الشحاذة التي قبض عليها وابنتها بتهمة التسول ووجد معها مبلغ ١٢٢ جنيها ووجد في دفتر توفيرها مبلغ ١٧ ألف جنيها.

رابعا: نظرية جاعستاد للاستثمار الإنساني: ومن النظريات المعروفة للهجرة نظرية الاستثمار الإنساني التي طرحها جاعستاد Sjaastad (١٩٦٢) والتي يقول فيها أن المهاجر يتخذ قرارا استثماريا لهجرته يحسب فيها التكاليف والعوائد، والتي تتكون كل منهما بجوانب مادية تقاس في أفضل معاييرها بالتقييم النقدي، أما الجوانب المعنوية التي تتمثل في تكلفة فراق الموطن والأهل وآلام التكيف في منطق المهجر فيصعب قياسها ولذلك تجاهلها جاعستاد. وربما لا تنطبق هذه النظرية على الهجرة من الريف إلى الحضر لأن الريفي المهاجر يسعى للبقاء والكفاف حتى من خلال هجرته، ولا يفكر في الاستثمار إلا فيما ندر. هذا ويصعب كذلك على الريفي أن يقدر التكاليف والعوائد من قرار الهجرة لنقص المعلومات، حتى أن الجوانب المعنوية مثل التكيف والحرمان من الموطن فقد يفاجأ الدارسون بمقدار التكافل والمعاونة من جانب قدامى المهاجرين إلى المهاجرين الجدد. ومن ثم فلا تبدو هذه النظرية ذات قدر مقبول من القدرة التفسيرية لظاهرة الهجرة الريفية الحضرية في الدول النامية وخاصة في مصر.

خامسا: نموذج تودارو للهجرة الريفية الحضرية: ومن أكثر النماذج النظرية تأثيرا وشهرة في تفسير الهجرة نموذج تودارو للهجرة الريفية الحضرية. يقول تودارو أن تيار الهجرة من الريف إلى الحضر يستمر بالرغم من عدم قدرة الاقتصاد الحضري على توليد فرص عمل كافية لأبنائه وللمهاجرين الريفيين في ظل الزيادة السكانية في كلا المنطقتين. يستمر هذا التيار بالرغم من ارتفاع معدل البطالة

في الحضر والريف على السواء، والمهاجر يعلم هذا الواقع. يقول تودارو أن المهاجر يتخذ قرار هجرته على أساس أن دخله المتوقع في الحضر بالرغم من انخفاضه في البداية إلا أنه لا زال سيكون أعلى مما يحققه في موطنه الريفي، والمهم بعد ذلك هو توقعه بأن دخله سيتحسن بمرور الوقت مع تأقلمه في الحضر ومعرفته بظروف الحضر واكتسابه شبكة معارف تمكنه من الارتقاء في سلم العمل هناك. وربما يمثل نموذج حارس العمارة لدينا توضيحا صريحا لنموذج تودارو، ولكن في البداية لابد من الإشارة إلى أن هذا النموذج من المهاجرين لابد وأن يتسم بالذكاء وحسن استغلال الفرص ولين العلاقات الاجتماعية وحلاوة اللسان. وبالفعل أطلق صاحب العمارة عندنا على هذا الحارس "مؤسسة فايز للتنمية البشرية." لقد حضر هذا الحارس في البداية بوابا كل الوقت، ثم تمكن من جعل أحد سكان العمارة وهو عضو بمجلس إدارة إحدى المدارس الكبيرة الشهيرة بالإسكندرية من تشغيله بستاني في المدرسة وهو الآن على وظيفة دائمة. كان يحضر معه ابن أخيه وابنه وهما من خريجي التعليم المتوسط، تمكن من تشغيل ابن أخيه في معمل تحليل البرج في وظيفة ممتازة من خلال أحد سكان العمارة أيضا، ثم تمكن من إدخال ابنه في البحرية من خلال رائد في البحرية من أحد سكان العمارة أيضا، وهو لا يزال يقيم في العمارة يومين أو ثلاثة فقط مع ابن أخيه الثاني الذي يقوم بأعمال البواب الآن، وهو أيضا يقوم بشراء أبقار وخرفان في الأعياد من قريته للأضاحي لسكان العمارة، والأكثر من ذلك أن بعض سكان العمارة يربون مواشي في بيته بالقرية بالمشاركة ولا زال هناك الكثير من الأنشطة المربحة له من العمارة فقط، ولا ندري ما هي العوائد الأخرى من جراء علاقاته بالمدرسين والعاملين بالمدرسة التي يعمل بها والآخرين في شارعنا. ويقوم البواب ابن أخيه بالعمل في سنترال وأماكن أخرى بالحي وقت فراغه، ويقوم ابنه الآخر وآخرين من أولاد أخ آخر بالعمل أيضا في المنطقة. موجز القول أن الكثيرين من أصحاب العمارة بدؤوا في التقليل من المساعدات المادية له نظرا لأنهم بدؤوا في الشعور بأنه لم يعد يستحق مثل هذه المعونات.

سادسا: مدخل الاقتصاديات الحديثة للهجرة: خروجا على مدخل الاقتصاد الكلاسيكي المستحدث بادر ستارك Stark (١٩٧٨، ١٩٩١) بقوله أن الهجرة لا تتحدد بقرار فردي بقدر ما يتحدد قراراها بوحدات اجتماعية أخرى وخاصة الأسر والوحدات المعيشية بل والأقارب والمجتمعات

المحلية نفسها. تحاول الأسرة أو الوحدة الاجتماعية المتخذة لقرار هجرة أفراد منها أن تقلل من المخاطر التي تترتب على قرار الهجرة من خلال توزيع العمل فيما بين المهاجرين والباقين بالموطن الأصلي على أساس الاستثمار والاستهلاك للوحدة الاجتماعية وليس لمجرد تحسين المستوى الاقتصادي للمهاجر في أرض المهجر كما كانت تقول النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المستحدثة.

وتقوم الأسرة أو الوحدة المعيشية في هذا النموذج بتوجيه أعضائها إلى مناطق جغرافية مختلفة وإلى أسواق عمل محددة، مثل أن يقوم البعض بعمل إنتاجي في الاقتصاد المحلي، ويقوم آخرون بالعمل في مكان آخر في نفس الدولة، وقد يقوم آخرون أيضا بالعمل في دول أجنبية. وتتمشى هذه النظرية مع تطور أسواق العمل نحو المزيد من التخصص أو التقسيم، كل سوق يتطلب نوعيات ومهارات مختلفة من العمالة مختلفة المستويات التعليمية ومن مختلف الطبقات الاجتماعية والنوع والمناطق الجغرافية بل والعنصر أحيانا. ويتفق تماما مع هذا المدخل ما يسمى بمدخل الهجرة من أجل البقاء Survival migration والذي تبناه هوجو Hugo (١٩٨٢، ١٩٩٨)، وهو في الواقع لا يضيف جديدا لمدخل الاقتصاديات الحديثة إلا إضافة مصطلح "الهجرة من أجل البقاء."

سابعا: نموذج الهجرة الريفية الحضرية كنظام اجتماعي متشابك العلاقات: لقد وضع مابوجونج Mabogunje (١٩٧٠) هذا النموذج منذ حوالي أربعين سنة ولكنه لم يجد طريقا للانتشار في الأدب المرجعي لدراسات الهجرة نظرا وربما لتعقيده وصعوبة قياسه تجريبيا. يرى مابوجونج أن قرار الهجرة يتحدد بعوامل كثيرة تتمركز حول عناصر أربعة في ظل بيئة معقدة. العناصر الأربعة هي المهاجر، نظم الضبط الفرعية، آليات التكيف والتغذية الرجعية، والبيئة المحيطة. أما البيئة المحيطة فتتكون من الظروف الاقتصادية والأجور والأسعار ورغبات المستهلكين وتفضيلاتهم ودرجة التنمية الصناعية والتجارية والرفاه الاجتماعي والسياسات الحكومية والممارسات الزراعية والمنظمات التسويقية والتنقل أو الحركة السكانية ووسائل الانتقال والاتصال ودرجة الميكنة وغير ذلك. ولا شك أن هذا النموذج هو أقرب النماذج والاتجاهات النظرية لتفسير ظاهرة الهجرة وذلك لاشتماله على معظم العوامل المؤثرة على قرار الهجرة بما فيها النظرة الفينومينولجية التي تركز على الفرد نفسه وما يشمله ذلك من خصائص

نفسية اجتماعية واتجاهات ورغبات ودوافع تحررية أو محافظية أو مغامرتية. ولكن تبقى المشكلة الكبرى في تطبيق هذا النموذج تجريبيا نظرا لصعوبة قياسه.





السياحة الريفية: الفن الشعبي المصري، تحتاج السياحة الريفية إلى عملية تسويق للمناطق الجغرافية في صورة رحلات يومية من ٥٠-٢٠٠ كيلومتر، وعرض لاستقبال السياح العابرين أو الذين يقضون ليلة واحدة، وعروض لقضاء عطلة نهاية الأسبوع أو أجازة محددة، وعروض للأنشطة البيئية مثل الترفيه المائي في الأنهار أو البحار، والمعسكرات ورحلات الدراجات، والصيد، وركوب الخيل أو الجمال، والرحلات الخلوية، ودراسات البيئة، والتصوير والنقش. ثم هناك أيضا الترفيه في مجالات التراث الثقافي، والمواقع التاريخية، والأحداث والمناسبات الخاصة، والأعياد والاحتفالات، والتسوق، ولازالت هناك عروض خاصة بزيارات لأسر في البيئة الطبيعية، بل وحتى زيارات من أجل التجارة وعقد صفقات معينة.

الفصل الرابع: الانتشار والتوازن السكاني بين الهجرة والتهجير

الحركة السكانية والهجرة: ربما يمثل مصطلح الحركة السكانية Population mobility أشكالا مختلفة من التنقل السكاني. وربما تتحدد هذه الأشكال بعامل أساسي وهو هل هذه الحركة السكانية من تقرير الفرد أو من تقرير المجتمع؟ فإذا كانت من تقرير الفرد دخلنا في عداد الهجرة سواء الدائمة أو المؤقتة أو الموسمية أو حتى التنقل اليومي العملي أي الانتقال لمسافات قصيرة أو طويلة للعمل والعودة لموطن الإقامة الأصلي. ولا شك أنه يصعب القول على الحركة الأخيرة (التنقل اليومي) مصطلح الهجرة، ولكنها بالتأكيد تدخل ضمن مصطلح الحركة السكانية.

أما إذا كانت الحركة السكانية تخضع لقرار المجتمع وليس للفرد بصورة أساسية فإننا ندخل حينئذ في عداد مصطلح التهجير. وربما يود المؤلف الحالي أن يؤكد على أهمية هذه العملية لأنها السبيل الفعال لتحقيق التوازن السكاني والانتشار السكاني من أجل حسن استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتوافرة. ونحن هنا نتحدث عن إحدى أنشطة التنمية، تلك العملية التي فقدت الكثير من زخمها في عصر العولمة الحالي.

ويؤكد هذا الفصل على أهمية العودة بقوة إلى التنمية والمشاركة الفعالة بل والإسهام الأكبر للدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية الريفية بصفة خاصة والوطنية عامة. فهناك الكثير من المشكلات التي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال الدولة، تلك القوة الحاكمة التي توازن بين المصالح البيئية والقومية والإقليمية والمحلية والشخصية. فلا يمكننا أبدا أن نتصور سيادة المصلحة الشخصية مثلما يحدث اليوم في مصر حيث يسير النشاط الإنساني للشعب كله تبعا لمصلحة بعض المنتفعين العظام من رجال الأعمال والقطاع الخاص وأصحاب الجاه والنفوذ ممن أطلقت عليهم لقب "الإقطاعيين الحكوميين" وكثير من الشاغلين للمراكز التنفيذية العليا.

التهجير إذن هو العملية الأكثر أهمية في ظل ظروف دولة كمصر تعاني من الخلل السكاني الذي أصابها بالعجز الهائل، ذلك الخلل في النوعية السكانية والتوزيع السكاني بالدرجة الأكبر وليس معدل

الزيادة السكانية كما يشاع حاليا على لسان الحكومة والمصفقين لها على علم أو دون علم ناهيك عمن لا يعلمون بالفعل ويرددون كالبغبغاوات، أو البغبغانات أيهما أصح، نفس القول، حتى أنهم في هذه الأيام بالذات بدؤوا يروجون لحبة الإجهاض السحرية وكثير من الإجراءات التي لا يمكن وصفها إلا بأنها "قصر ذيل يا أزعر" أو الهروب من المسئولية والإلقاء باللائمة على كبش فداء الزيادة السكانية.

ولا يعني هذا أبدا أننا نتوقف عن دراسة الهجرة المبنية على قرار الفرد لأننا لن نستغني عن دمج القرار الفردي مع القرار الحكومي في عملية التهجير. ومن ثم فنحن بحاجة إلى المعارف المتعلقة بعملية الهجرة تماما كتلك المتعلقة بعملية التهجير والتي لا يتوافر الكثير عنها حاليا. ونحن هنا نادي بضرورة التركيز على دراسات التهجير ومحاولة بلورتها حتى يمكن تطبيقها لما نحن في حاجة ماسة إليه اليوم. وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن التهجير ربما يلزمنا عرض ملخص لما ذكرناه سابقا عن دوافع قرار الهجرة.

ملخص المعلومات المتعلقة بقرار الهجرة: يتأثر قرار الهجرة بواسطة ثلاثة مؤثرات أساسية: (١) الخبرة السابقة للمهاجر فيما يتعلق بالهجرة، فإذا كانت هجرته أو هجراته السابقة إيجابية فسيكون لها أثر إيجابي في اتخاذ قراره بالهجرة الجديدة، والعكس صحيح. ومع ذلك فقد تكون هجرته الإيجابية السابقة سببا في منعه من الهجرة الجديدة لأنها حققت غرضها ولم يعد يرغب في تحمل مخاطر ومتاعب الهجرة. (٢) شبكة العلاقات التي يتمتع بها المهاجر والمرتبطة بموقع الهجرة المرغوب الهجرة إليه كوجود أصدقاء أو أقارب أو معارف آخرين يشجعونه وييسرون له عملية الهجرة. (٣) الانفتاح الثقافي والخصائص السيكولوجية الاجتماعية والتعرض لوسائل الإعلام، ومن ثم مقدار المعرفة التي يمتلكها المرشح للهجرة.

وبالنسبة للعاملين الأخيرين (شبكة العلاقات مع المهجر، والانفتاح الثقافي والخصائص الشخصية) فيتحددان بمجموعة معقدة ومترابطة من العوامل الفرعية مثل العوامل الفردية (العمر والنوع والاتجاهات نحو الهجرة وغيرها) والمجتمعية والاقتصادية، ومقدار الحيازة الزراعية واندماج المرشح للهجرة في الاقتصاد القروي المحلي، والمهنة والمهارات المتوافرة أو ما يمكن أن يسمى برأس المال البشري للمرشح للهجرة، والمستوى التعليمي، ومعدل البطالة بالقرية ومجتمع المهجر، وحجم الوحدة المعيشية ومعدل الإعالة

للأسرة أو للوحدة المعيشية، ومدى مشاركة الأسرة أو الوحدة المعيشية في اتخاذ قرار الهجرة للمرشح للهجرة، والقيم المجتمعية السائدة في مجتمع المنشأ، والخبرة الدولية في الهجرة، خاصة وأن هذا العامل الأخير كان من العوامل الهامة البادئة والمشجعة للهجرة الداخلية في مصر على عكس المتوقع أو السائد في الأدب المرجعي لدراسات الهجرة.

ويمكن للباحثين في مجال الهجرة أن يختبروا نماذج سببية للعلاقات بين هذه المتغيرات في ظل أساليب تحليلية متعددة مثل أسلوب التحليل الممري Path analysis أو أسلوب التحليل التمييزي Discriminant analysis وغير ذلك من أساليب تحليل العوامل التعددية Elaboration or multivariate analysis.

الحركة السكانية والتهجير: عندما زادت مصر بمقدار ٣٠ مليون نسمة فقدت مليون و ٢٠٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية الخصبة في الفترة من ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٤م. هكذا يقول الباحث أسامة قايد في مدونته الإلكترونية "بكرة أحلى" (http://bokra-ala.blogspot.com/المدونة). كيف سيكون الحال بعد ٦٠ سنة من الآن؟ يقول أن إجمالي ما سوف تفقده مصر من أراضي زراعية في المدة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٦٥ وتحت أحسن الظروف سيساوي ١٠,٨٣ مليون فدان، في حين أن ما تملكه مصر من أراضي زراعية الآن يساوي ٨ مليون فدان تقريبا، ومن ثم فإن مصر مرشحة لفقدان كل أراضيها الزراعية القديمة والمستصلحة حديثا في فترة لا تزيد عن ٦٠ عاما من الآن إذا ما استمرت نفس المعدلات الحالية من الزيادة السكانية والتعدي على الأراضي الزراعية.

يقترح نفس الباحث توجهين لمواجهة هذه "الكارثة" (على حد قوله):

التوجه الأول: وهو يأتي بالحفاظ علي الأراضي الزراعية القائمة حالياً بإتباع التخطيط العلمي المدروس في اقتطاع قدر معين من هذه الأراضي لامتصاص الزيادات الحادثة في عدد السكان وما قد تحتاجه هذه الزيادة من مساحات أراضى لبناء مساكن جديدة عليها سواء من أراضى بناء قديمة غير مستخدمة أو أراضى زراعية يتم البناء عليها ولكن بشرط أن يتم هذا البناء علي أساس خطط مستقبلية ودراسات تحددها الدولة وليس علي أساس سياسة القبول بالأمر الواقع التي تحدث الآن.

التوجه الثاني: وهو أن يتم وبالتوازي مع التوجه الأول إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة في مناطق لم يتم غزوها من قبل ومشروع الدكتور فاروق الباز قد يكون أحد الحلول الجيدة في هذا الاتجاه إذا ما أثبتت الدراسات جدواه،كما يمكن تنفيذ هذا المشروع في مناطق أخرى مثل سيناء أو صحراء مصر الشرقية. والمقصود بالمجتمعات العمرانية الجديدة هنا هو إنشاء مجتمعات جديدة كاملة بجميع خدماتها من مدارس وجامعات ومحاكم وأقسام شرطة ومصانع وغيرها كما لو أننا ننشئ هذه المجتمعات في دولة أخرى مختلفة ليس لها علاقة بالوادي القديم أو بمصر. ويمكننا أن نأخذ دولا مثل قطر والإمارات نموذجا ومثالا يحتذي به في هذا التوجه وليس هذا بعيب.

ويعتقد أن الدكتور فاروق الباز كان يقصد هذا حينما فكر في مشروع ممر التعمير في الصحراء الغربية، فهو لم يكن يقصد حينما اقترح هذا الممر أن يكون هذا الممر وسيلة لزيادة الرقعة الزراعية كما فهم البعض بل إنه كان يقصد إنشاء مجتمعات جديدة من نوعها علي هذا الممر قائمة علي أنشطة الصناعة والتجارة وليس علي نشاط الزراعة.

ومع ذلك فقد قال الدكتور فاروق الباز أن هناك بعض المناطق التي سوف يمر بها هذا الممر الجديد، وبناء علي صور التقطت بالأقمار الصناعية، تملك مخزونا كبيرا من المياه الجوفية والتي يمكننا من خلالها إضافة مساحات جديدة من الأراضي الزراعية إلى ما عندنا من أراضى في الوادي القديم، وهو الكلام الذي فهمه الدكتور رشدي سعيد الخبير الجيولوجي المعروف خطأً حينما تصور أن هذا الممر منشأ أصلا بهدف زيادة مساحة الأراضي الزراعية وهو ما ليس بصحيح حيث أن الدكتور فاروق الباز حينما اقترح هذا المشروع كان يقصد إنشاء مجتمعات جديدة قائمة أساساً علي أنشطة الصناعة والتجارة والاستثمار بجميع أنواعه وليس علي الزراعة. وهو يهدف بمشروعة هذا الحفاظ علي ما تبقي لنا من أراضى زراعية في دلتا مصر عن طريق هجرة السكان وخصوصاً الشباب إلى هذا الوادي الجديد لتنميته اقتصاديا ولم يكن يهدف باقتراحه هذا زيادة الرقعة الزراعية. ففي الإمارات مثلا منذ فترة تم إنشاء طريق اسمه طريق الشيخ زايد، هذا الطريق وإن كان قد أنشئ في البداية في منطقة صحراوية قاحلة إلا

انه قد عمُر الآن وأصبح أحد أهم بؤر التجارة والاقتصاد في الإمارات، ولكن ما لابد من توضيحه هو أن من فكر في إنشاء مثل هذا الطريق كان يعي جيدا ما يريده من هذا الطريق مستقبلا، وبناء علي هذا وضع خططه وسياساته لتحقيق هذا.

	
طريق الشيخ زايد عام ١٩٩٠	طريق الشيخ زايد عام ٢٠٠٤

هذا ولم تكن عبقرية الشيخ زايد رحمه الله في إدراك الحلول العويصة للتنمية، ولكن كانت عبقريته في إخلاصه وإرادته السياسية لتحقيق التنمية وتنفيذها لبلده ولشعبه ولله من قبلهما. والمشكلة في مصر تتمثل في نقص ذلك النوع من "العبقرية" الذي تمتع بها الشيخ زايد.

لقد اقترحت مثالا لنشر السكان وبناء المجتمعات العمرانية الجديدة وهو نقل جامعة الإسكندرية على سبيل المثال في عمق الصحراء وبناء جامعة نموذجية بها مساكن نموذجية للطلاب والعاملين في مجتمع جديد نموذجي سيترتب عليه نقل ٣٠٠ ألف مواطن من مدينة الإسكندرية وتخفيف العبء السكاني بها، وهو نوع من المدن الجديدة يسمى بالمدن الجامعية التي تستوعب معظم الجامعات الأمريكية على سبيل المثال أيضا. فبعد هذا الاقتراح بسنين اتخذت قرارات لا ندري مدى جديتها حتى الآن لنقل بعض مرافق الجامعة إلى أبيس وهي ضاحية من ضواحي الإسكندرية لا لغرض نشر السكان ولكن لأغراض خاصة، وقيل بعد ذلك في وسائل الإعلام تبريرا لهذه القرارات أن هذا مشروع لزيادة موارد الدولة حيث ستبيع الدولة ممتلكات الجامعة بمقدار ١٣ مليار جنية وتبني الجامعة الجديدة في أبيس

بمقدار ٥ مليار منه وتورد الثمانية مليارات جنيه الباقية إلى خزانة الدولة!!! إن التفكير بمنطق الأغراض الخاصة أو الربح والمادة وفكر رجال الأعمال أمر والتنمية أمر آخر !!!.

والحقيقة أننا كباحثين ودارسين أصبحنا نخجل من ذكر الحلول لأنها أصبحت معروفة، وخاصة لواضعي السياسات، ومن ثم فأصبح الحل الحقيقي لجميع مشكلات المجتمع المصري يتمثل في تغييرات جذرية تبدأ بالإرادة السياسية العليا، والالتزام بالقيم التنموية السامية، ووضع دستور جديد يتمشى مع تلك القيم، ووضع تنظيم حكومي لامركزي، وإطلاق الحرية للمجتمع المدني، وإطلاق حرية القطاع الخاص لخدمة الجماعة والوطن قبل المصلحة الشخصية، والتوازن بين هذه الأطراف بالإضافة إلى التوازن بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية، وغير ذلك من تغيرات مؤسسية ضرورية لا يمكن في غير ظلها للمشروعات الكبرى مهما كانت ضخامتها كمشروع توشكي أو سيناء أو ممر التنمية لو تم تنفيذه أن تحقق المرجو منها طالما كانت هناك هذه البيئة والبنية الحكومية والمدنية والخاصة التي لا تسمح إلا بسيطرة التحالف بين السياسيين وكبار رجال الأعمال وأذيالهم لتحقيق المنافع والمصالح الخاصة على حساب المصالح الوطنية والجماهيرية، ويصبح علم التنمية وإبداعاتها كتابا مهجورا.

وبهذه النظرة العلمية والعملية، ورغما منها، نذكر **بعض التوجهات التنموية لنشر السكان في صحراء مصر** المهجورة التي لا تخلو من كنوز أودعها الخالق سبحانه وتعالى بها:

أولا: مشروع ممر التعمير للدكتور فاروق الباز: يتلخص هذا المشروع في الرهان علي استغلال الطاقات الاستثمارية القصوى للقطاع الخاص في كل المجالات حتى الطرق العامة من خلال إنشاء خط طولي بري بمسافة ١٢٠٠ كيلو متر موازي للنيل في الصحراء الغربية يبدأ من العلمين في الشمال حتى وادي حلفا في الجنوب. وقد اكتشف الباز أن الصحراء الغربية تتشابه في تضاريسها مع كوكب المريخ من خلال صور الأقمار الصناعية التي التقطها مكوك الفضاء الأمريكي عام ٢٠٠٢، الأمر الذي يساهم في تجدد آماله بإحياء مشروع الممر الذي عرضه منذ عشرين عاما علي المهندس حسب الله الكفراوي ولم يتم تنفيذه لضيق ذات اليد الحكومية وعدم الثقة الكافية بقدرات القطاع الخاص آنذاك، أما الممرات العرضية فستكون أشبه بالمعديات، فهي تبدأ من نقاط الاكتظاظ السكاني وتتجه غربا باتجاه الصحراء الغربية وتتفاوت أطوالها وفقا للطبيعة الجغرافية. وسنتمكن من إنشاء امتدادات

للمدن مثلا أسيوط ١ وأسيوط٢. وقد خطط ليكون محور الفيوم العرضي البالغ طوله أكثر من مائة كيلو متر هو المحور المثالي للصناعات الثقيلة ومصانع الأسمنت التي يمكن نقلها من القاهرة والدلتا والوادي إلي تلك البؤرة الصناعية الملائمة بيئيا حيث تتجه الرياح من الشمال إلي الجنوب، حتى يكاد ينعدم التلوث لأن الجنوب صحراء جرداء ليست آهلة بالسكان. ويوفر المحور العرضي لطنطا بعدا جغرافيا يزيد علي ١٤٠ كيلومترا. ويضيف الباز قائلا: سيتم إمداد خط مياه للشرب بقطر لا يزيد علي متر ونصف المتر وخط سكة حديد موازي للمحور الطولي وخط كهرباء للإنارة واستغلال الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبما أن المحاور العرضية تمتد في كل من الإسكندرية وطنطا والقاهرة والفيوم والواحات البحرية والمنيا وأسيوط وقنا والأقصر وكوم أمبو وتوشكي وأبوسمبل فالمشروع في مجمله بمثابة تنمية عمرانية وسياحية وصناعية وزراعية لمصر بأكملها ومن المقرر أن يستغرق العمل به ما لا يقل عن عشر سنوات.

ثانيا: مشروع إنشاء فرع من النيل في الصحراء الشمالية الغربية: في إطار"النظرة المستقبلية للموارد المائية تحت ظروف ندرة المياه" قدم د. وائل رشدي سليمان مدير المكتب الوطني لمبادرة حوض نهر النيل اقتراحا لإنشاء "مجري جديد للتنمية في الصحراء الشمالية الغربية". يتضح جليا الفارق بين استغلال الدول المتقدمة والدولة النامية لمواردها المائية، حيث تقوم الدول المتقدمة باستغلال كل قطرة مياه بل وإعادة استخدامها أكثر من مرة، في كافة أوجه التنمية البشرية، سواء كانت زراعية وصناعية أو للاستخدامات المدنية. وإذا ما نظرنا إلى القيمة الاقتصادية للمياه فسوف نجد أن قيمة استخدام المتر المكعب منها في بعض الصناعات أو المشروعات السياحية يمثل قيمة أعلي من استخدامها في الزراعة هذا بالإضافة إلى البعد الاجتماعي والأمني بين أنشطة التنمية المختلفة (الزراعة، الصناعة ،السياحة).

وبالنظر إلى المنطقة الشمالية الغربية من الصحراء المحدودة بطريق مصر إسكندرية الصحراوي، والطريق الساحلي الدولي، منخفض القطارة إلى الغرب، والفيوم إلى الجنوب نجد أنها تتميز بما يلي:

١. تحتوي علي كثير من المعادن والأملاح المعدنية.
٢. تحتوي على مصادر الطاقة من بترول وغاز طبيعي.

٣. فيها خزان المياه الجوفية، الحجر الرملي النوبي.

٤. بها إمكانيات كبيرة للسياحة وبعيدة عن بؤر الصراع والتلوث.

٥. بها إمكانيات كبيرة للصناعة: أسمنت، وسيراميك، وزجاج، ومواد عازلة، وألومونيوم، ومستلزمات البوية والبلاستيك.

ويبدأ المجري المقترح كترعة من النيل عند قرية جرزة شمال بني سويف وتنتهي عند منخفض القطارة حيث تصب فيها مياه الصرف وإقامة محطة توليد كهرباء عند المنخفض.

ثالثا: مشروع الدكتور رشدي سعيد للتنمية الصناعية في الصحراء الغربية: قبل ذكر هذا المشروع يجب التوعية بأن التنمية الزراعية المتمثلة في التوسع الزراعي الأفقي بالصحراء ليست السبيل الفعال لتعمير الصحراء، فقد قدم سامر المفتى، رئيس الجمعية العامة للهجرة الداخلية و التنمية، مفهوماً للنظر إلى جغرافية مصر باعتبارها بيئة نموذجية للصحراء في العالم مستندا إلى التعريف العلمي للصحراء الذي قدمه العالم "بيفرل ميج" عام ١٩٥٣ من حيث كونها ظاهرة مناخية يسود فيها البخر على التساقط، أو الفاقد على الوارد في ميزان الرطوبة، ومن ثم فإن مصر تعتبر دولة الصحراء رقم واحد في العالم. وهكذا تكون مصر دولة صحراوية وليست زراعية في الأساس. فالنيل لا يمثل إلا واحة كبيرة في الصحراء غير من المشاهد، ولكن لم يغير المناخ تغيرا جذريا. وقد عاشت الصحراء الغربية عصورا مطيرة في القديم تركت وراءها مخزونا هائلا من المياه على أعماق مختلفة أكبرها ما يعرف الآن بخزان الحجر الرملي النوبي، وهذا لم يمنع تحول أكثر من ٧٠% من مساحة مصر إلى أقصى وأقسى بقاع الأرض قحولا. هذا هو المفهوم الذي يجب أن يسود وأن نفهمه عن طبيعة مصر الحقيقية، ولابد من بث ثقافة الصحراء وكيفية التعامل معها كي تنجح خططنا التنموية خارج نطاق الوادي والدلتا. وهكذا فلا يمكن أن تكون الزراعة هي السبيل الفعال لمستقبل التنمية في مصر.

وقد أكد الدكتور رشدي سعيد على قدرة الصناعة وليس الزراعة على تحويل وادي النيل إلى محمية طبيعية والصحراء إلى روضة صناعية (مشروع رشدي سعيد لتغيير وجه مصر، تحرير جيهان شعبان في *صوت الأمة؛ ٢٩ مارس ٢٠٠٤*). ويعتمد هذا المشروع على تعمير جزء من الصحراء يرتبط بوادي النيل بشبكة محكمة من المواصلات والاتصالات. ويقترح إقامته في المنطقة الواقعة شمال الصحراء الغربية

والتي يحدها البحر المتوسط من الشمال ومنخفض القطارة وواحة سيوه من الجنوب، بسبب اعتدال مناخها وانبساط تضاريسها وقربها من مناطق الطاقة، حقول الغاز الطبيعي، ومراكز العمران والبحر الذي يمكن استخدام مياهه في التبريد في كثير من الصناعات.

و يمكن أن تستوعب هذه المنطقة كل مصانع مصر القائمة بوادي النيل بالإضافة إلى عدد مماثل من المصانع الجديدة كما يمكنها استيعاب عشرات الملايين من العاملين فيها أو من سيقومون بالأعمال المكملة وعائلاتهم، وبطبيعة الحال فان المنطقة ستحتاج إلى تزويدها بالمياه العذبة عبر أنبوب يمد من النيل ولعل هذا يكون أفضل استخدام للمياه في الصحراء لان مردودها سيكون أكبر بكثير من المياه التي تستخدم الآن في استصلاح الأراضي الصحراوية.

رابعا: مشروع الدكتور ممدوح حمزة للتنمية العمرانية: تحت عنوان (ممدوح حمزة يحصل على وعد من «المغربى» بتنفيذ مشروع "إعادة توزيع السكان" بعد دراسته) عرضت جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٩، عدد ١٨٦٦ لهذا الموضوع. يعتمد هذا المشروع أساسا على تنفيذ بعض الإجراءات المؤسسية المتعلقة بالقوانين والتنظيم والأهداف التنموية. يطالب المشروع بالتنمية الريفية عن طريق تحقيق العدالة بين الريف والحضر من خلال زيادة الضرائب المفروضة على قاطني المدن من أجل وقف الهجرة الداخلية إليها الممثلة لأهم أسباب مشكلات الإسكان في مصر، وكذلك زيادة الضرائب على تراخيص السيارات وفرض ضريبة على العقارات الشاغرة في المدن وذلك لكي توقف الحكومة تحصيل ضرائب الفقراء بالريف لتنفقها على خدمات المدينة. كما يدعو المشروع إلى فرض رسوم ضئيلة على الجامعات الخاصة التي تزيد مصاريفها على عشرين ألف جنيه مصري بالسنة، وضرائب على المسطحات الخضراء الخاصة غير المنتجة للغذاء، مثل ملاعب الجولف التي تأكل كمية كبيرة المياه. ويطالب الدكتور حمزة الحكومة أيضا بالتركيز على التنمية العمرانية الريفية خارج الوادي خلال السنوات الخمس القادمة وذلك بعيدا عن الوادي بمسافات كبيرة، بالإضافة إلى إنشاء تجمعات سكانية أخرى تقوم على الاقتصاد التعديني بالصحراء الشرقية وسيناء، بالإضافة أيضا إلى إنشاء تجمعات سكانية تعتمد على الحرف والمشروعات الصغيرة. واقترح حمزة دعم هذه التجمعات اقتصاديًّا واجتماعيًّا بمزايا وحوافز مثل الإعفاءات الضريبية، وزيادة نسبة التأمينات الاجتماعية، وتذاكر سفر مجانية للأسر التي

تعيش بهذه المناطق، وربطها جيدا بشبكة طرق لسهولة التنقل والسفر. (أنظر: وفاء بكري، المصري اليوم عدد ٢٣ يوليو ٢٠٠٩)

وحمل الاستشاري الهندسي الحكومة المصرية مسئولية تدهور الإسكان منخفض التكاليف، قائلاً: عندما أعطت الحكومة للمستثمرين الأراضي لبناء هذا النوع من الإسكان، سمحت لهم باستخدام ٥٠% من مساحة الأراضي المخصصة لهم في إسكان فاخر، وكان ذلك هو المحلل بالنسبة للمستثمرين، الذين استغلوا هذه النقطة للتربح الزائد. ويقول أن الحكومة قد وصلت هذه السياسة الخاطئة بسياسات أخرى أكثر خطورة عندما فكرت في وضع حل لمشكلة الإسكان بالتركيز على تنمية عمرانية للمدن وحدتها الاقتصادية "الأساس الصناعي" وأهملت التنمية العمرانية الريفية التي تعتمد على وحدات اقتصادية زراعية أو صناعات غذائية وتعدينية وحرف يدوية، وبالتالي تمت الهجرة من الريف، وسكن القادمون إلى القاهرة والحضر في مساكن هامشية.

ويشير الدكتور ممدوح حمزة إلى أن وزارات الإسكان السابقة أعطت الأولوية في التوسع العمراني لصالح المستثمرين المصريين والعرب والأجانب لتتحول مدن بأكملها إلى "شاليهات" وقصور تباع بالملايين على حساب القطاع السكاني المنخفض التكاليف، لافتا النظر إلى وجود صورة متناقضة لمصر، تجمع بين عشش صفيح، تعيش فيها أسر بأكملها وتحتوي على عشرة أفراد أو يزيد، في الوقت الذي يرتع فيه مستثمر واحد في قطعة أرض تزيد مساحتها على مساحة نصف قرية مصرية بأكملها. واستعرض حمزة الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التي تشير إلى تزايد العشوائيات بشكل فادح، لدرجة وصول عدد الذين يعيشون في مناطق عشوائية بالقاهرة الكبرى إلى ٦,٥ ملايين مواطن مصري بنسبة ٣٥%، وبكثافة تعد هي الأعلى بين دول العالم، موضحا أن نسبة الهجرة للمدن بلغت ٦٠٠% خلال أقل من عشرين عامًا.

وذكر حمزة أنه اقترح في الدراسة إنشاء منطقة اقتصادية أولى بالرعاية في الصحراء الغربية تشتمل عناصرها على بحيرة ناصر ومشروع توشكي ودرب الأربعين والواحات وميناء سيدي براني ومشروع فوسفات أبو طرطور والصناعات القائمة عليه، وخامات ومناجم الحديد وحقول البترول والسياحة

الصحراوية والمساحة الواقعة بين بحيرة ناصر وجبل العوينات والمحطات الشمسية المقترحة لتوليد الطاقة ومناطق المحاجر والمناجم والتعدين.

وطالب حمزة كذلك بضرورة صدور قرار فوري بوقف تصدير الخامات خارج مصر بما في ذلك القطن والجرانيت والسيلكا، منوهاً إلى أن دراسته تؤكد على تصنيع فوسفات أبو طرطور في موقعه وتصديره منتجاً وليس خاما، فضلا عن تصدير الكهرباء إلى شمال أفريقيا وأوروبا بالكامل، علاوة على الاعتماد على بحيرة ناصر في إنتاج نصف البروتين المطلوب في مصر عن طريق صيادي عزبة البرج وبحيرات رشيد والبردويل والبرلس والمنزلة بالاشتراك مع أهالي النوبة.

ويذكر أن مشروع ممدوح حمزة الجديد يعد «منافساً» لمشروع ممر التعمير، الذي أعده الدكتور فاروق الباز، وتقوم هيئة التخطيط العمراني حالياً بدراسته وتقديمه لمجلس الوزراء، الذي شكل لجنة وزارية بالفعل لدراسة تنفيذه في محاولة لتطبيق أجزاء منه خلال المرحلة المقبلة خاصة في ظل قيامها بوضع إستراتيجية عمرانية جديدة لمصر.

خامسا: سياسة الفك والنقل من الوادي والدلتا والتركيب في الصحراء: قد أوضح المؤلف الحالي (أنظر الباب الثالث أعلاه) أن نشر السكان في الأراضي الجديدة بصورة فعالة لن يتحقق إلا من خلال إجراءات أكثر جذرية من مجرد التنمية الزراعية والصناعية المرافقة في الثلاثة ملايين فدان المأمول استزراعها حتى عام ٢٠١٧م والتي لن تنقل أكثر من مليون مواطن إلى الصحراء، إذ لابد لهذه الإجراءات أن تحرك قدرا كبيرا من الملايين الثمانين في عمق الصحراء. هذه الإجراءات لابد أن تشمل "سياسة الفك والنقل والتركيب"، مثل نقل جامعة الإسكندرية مثلا إلى عمق الصحراء المجاورة، واستغلال موارد البيع ***الرشيد*** لمرافقها بمدينة الإسكندرية في بناء ما هو أفضل منها في الصحراء، حيث ستتخلص الإسكندرية من حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وكذلك جامعة القاهرة وغيرها بنفس المنطق رغما عن أنف المعارضين المنتفعين المدمنين لحياة الزحام والبيئة الملوثة. هذا فقط على سبيل المثال، والأمر ينطبق كذلك على الوزارات والمصالح الحكومية والمصانع وغير ذلك من إبداعات سياسة الفك والتركيب. كما يمكن أن تشمل هذه الإجراءات تحديد أقاليم اقتصادية اجتماعية ودعم اللامركزية وإطلاق العنان للمحافظات والأقاليم تتنافس في التنمية في ظل تقييم ورقابة الدولة ودعمها الفني

والعلمي، وإطلاق العنان للحكم المحلى الحقيقي بكل سلطاته وإمكاناته. وفى هذا المقام لا يفوتنا الإشارة إلى المقومات الهائلة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية القومية الأكيدة التي تترتب على النظر إلى سيناء وعمرانها بصورة خاصة، لأنها بيئة تعادل مساحتها ثلاثة أمثال مساحة الدلتا، يتوق إليها صغار وكبار المستثمرين لمناخها المعتدل، وتربتها الأفضل، وقربها النسبي لامتداد المرافق والخدمات، وتنوع بيئتها ومقوماتها الاقتصادية، وقيمتها السياحية والأمنية والروحية.

سادسا: الميل نحو التكثيف السكاني وحسن إدارة المشروعات القومية الكبرى:

هناك العديد من المشروعات الزراعية العملاقة منها ما يلي:

مشروع "توشكى": وهو يستهدف المساهمة بإضافة ٥٤٠ ألف فدان من الأراضي الجديدة في أقصى جنوب الوادي تكون وادياً جديداً يوازى وادي النيل، مما يساهم في خلق مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة تستوعب عشرات الآلاف من المواطنين في مجتمعات زراعية وصناعية. تم وضع حجر الأساس لمشروع توشكى في ٩ يناير ١٩٩٧، ويشمل شق ترعة رئيسية بطول ٥١ كيلو مترا وعددا من الفروع بأطوال تصل إلى١٨٠ كيلو مترا، ويتم ضخ مياه النيل من بحيرة ناصر إلى الترعة وفروعها عبر محطة الرفع العملاقة "مبارك"، ووصل حجم الانفاق حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نحو ٥,٩ مليار جنيه، وبلغت نسبة الأعمال المنفذة ٨٨,٥% وتم إطلاق المياه لزراعة نحو ٥٤ ألف فدان كمرحلة أولى للمشروع لتنفيذ أعمال بنحو١٤٦,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

مشروع "ترعة السلام": دخلت مياه النيل لأول مرة عبر ترعة السلام إلى أرض سيناء لاستزراع مساحة ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة ، بالإضافة إلى ٢٢٠ ألف فدان غرب القناة. وتمتد ترعة السلام وفروعها بطول ٢٦٢ كيلومترا، وتنقسم إلى مرحلتين، تشمل المرحلة الأولى امتداد الترعة بطول ٨٧ كم من المأخذ على النيل وحتى الكيلو ٢١٩ حتى قناة السويس، وتخدم ٢٢٠ ألف فدان من الأراضي الجديدة المستصلحة غرب القناة. تشمل المرحلة الثانية من المشروع إنشاء سحارة ترعة السلام أسفل قناة السويس لتصل مياه النيل إلى أرض سيناء لخدمة ٤٠٠ ألف فدان من الأراضي المستصلحة، ومد ترعة جديدة بطول٨٦,٥ كم تعرف بترعة الشيخ جابر يتفرع منها ثمانية فروع، ويصل طول الترعة وفروعها إلى ١٧٥كم ، وقد بلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة بالمرحلة الأولي غرب القناة نحو ٤٠٦

ملايين جنيه، وبلغت قيمة الأعمال المنفذة بالمرحلة الثانية شرق القناة نحو٣٣٨٠ مليون جنيه حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

مشروع "شرق العوينات": يقع مشروع شرق العوينات في الجزء الجنوبي الغربي من الصحراء الغربية ويستقر فوق بحيرة ضخمة من المياه الجوفية، لذلك يروى المشروع بالكامل من المياه الجوفية، ويهدف المشروع إلى استصلاح نحو ٢٥٥ ألف فدان باستثمارات تصل إلى ٣,٥ مليار جنيه، وتعد منطقة شرق العوينات أكبر منطقة مستوية في العالم يصل قطرها إلى ٣٥٠ كيلو مترا ولا تحتاج إلى جهود مضنية في عملية الاستصلاح. وقد بدأ المشروع في عام ١٩٩٧، وتم حتى الآن زراعة نحو٤٩,٥ ألف فدان.

مشروع "درب الأربعين": يقع مشروع درب الأربعين في الصحراء الغربية ويساهم في إضافة ١٢ ألف فدان من الأراضي الجديدة تروى بالكامل من المياه الجوفية. ويتم زراعة الأراضي باستخدام الزراعة العضوية وأنظمة الري الحديثة، وقد شهدت منطقة المشروع إقامة ١٦ قرية جديدة وتم توزيع عقود التمليك على صغار المنتفعين.

برنامج "القرية الجديدة": يهدف برنامج القرية الجديدة إلى إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة في الظهير الصحراوي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١). توفر هذه القرى الفرصة لاستصلاح مليون فدان في الصحراء، ويتم تقسيم هذه المساحات إلى حيازات صغيرة ومتوسطة وكبيرة وسوف يتم تخصيص ٧٠٠ ألف فدان للحيازات الصغيرة بواقع ١٠ أفدنة لكل أسرة و ٣٠٠ ألف فدان للحيازات الكبيرة ويتم تشجيع القرى الجديدة على زراعة محصول رئيسي من الحاصلات التصديرية والتركيز على الزراعات العضوية مع العمل على تحقيق التعاون بين المستثمرين وشركات التصدير وأصحاب الحيازات الصغيرة في عمليات الإدارة والإنتاج والتسويق . ويتم تقديم قروض ميسرة لكل حيازة من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي لأعمال الاستصلاح ويساهم هذا المشروع في خلق٤٢٠ ألف فرصة عمل بمتوسط سنوي ٧٠ ألف فرصة عمل سنوياً.

وقد ذكر المؤلف في مرجع آخر (جامع: ٢٠٠٠ أ- ن) مؤكدا على سيادة التوجه الوطني نحو تعمير الصحراء وتركيزه على خدمة مصالح شخصية خاصة بكبار رجال الأعمال، تلك الحفنة التي تربعت على عرش الحكم وصياغة الحل والعقد بما يتناسب مع أطماعها التي سيكتشفون إن آجلا أو عاجلا أنها ضد مصلحة أبنائهم وأحفادهم من بعدهم وضد مصلحة شعبهم ودولتهم التي مكنتهم من التمرغ في نعمها ورغدها، ناهيك عن تحالفهم مع الشيطان وعواقبه الأدهى والأمر:

التحليل الموضوعي لمستقبل هذه الأنماط الاستيطانية والمزرعية وعلاقة ذلك بالإنسان ورفاهيته ورسالته في الحياة ما زال في حاجة ملحة للدراسة والاستنارة حتى تكون القرارات التنفيذية معدة وصالحة وصحيحة قدر الإمكان. يكتسب هذا القول أهمية خاصة إذا ما علمنا أن المشروعات العملاقة التي تقام الآن بالفعل ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية الأنماط الاستيطانية والمزرعية، حيث أن مشروع توشكي وحده الذي انطلق عام ١٩٩٧م، والذي يسير بمعدلات إنجاز أعلى من المخطط له حيث تم حفر ٨٠% من قناة الشيخ زايد (٤٠ كيلومتر) حتى الآن، هذا المشروع تسعى إليه الاستثمارات الضخمة مثل القيام الفعلي لشركة المملكة للتنمية الزراعية والمملوكة للأمير الوليد بن طلال بشرائها ١٨٠ ألف هكتار (حوالي ٤٠٣ ألف فدان) منها ٤٢ ألف هكتار (١٠٠ ألف فدان) ستخصص للزراعة، بالإضافة إلى قيام مجموعة من المستثمرين الكويتيين بشراء ١٠٠ ألف هكتار (٢٤٠ ألف فدان) ستخصص منها٤٠% (٩٦ ألف فدان) للزراعة، بالإضافة إلى اهتمام دولة الإمارات أيضا بمثل هذه الاستثمارات حيث لا تريد أن تقتصر فقط على تمويل قناة الشيخ زايد، بالإضافة أيضا إلى اهتمام المستثمرين المصريين الكبار أمثال أحمد بهجت ووجيه أباظة وعبد المنعم سعودي وغيرهم بمثل هذه الاستثمارات الضخمة.

هذا مع العلم بأن المشروع حسب تقديرات مجلة جين افريك الفرنسية وغرفة التجارة الأمريكية سيسمح بزراعة مساحة ٢٥٠ ألف هكتار (٦٠٠ ألف فدان) من الأراضي الصحراوية الصالحة للاستزراع، والمشروع سيتكلف حوالي ٩٠ مليار دولار (حوالي ٣٠٠ مليار جنيه) على التوالي[٢١]. والسؤال الآن ماذا سيبقى لصغار المستثمرين ومتوسطيهم؟[٢٢]

[٢١]راجع مقالة "مشروع توشكي يحقق حلم مصر في الخروج من الوادي القديم"، الأهرام، ١٩٩٩/٨/١٣، ص، ٧.

[٢٢]عند الإجابة على هذا السؤال يشعر الإنسان ببعض الاطمئنان فيما يتعلق بمشروع سيناء بصفة خاصة حيث يراعى فيه بصورة محددة توزيع الاراضى المستصلحة بصورة متوازنة حيث علم الباحث مؤخرا أن نسب توزيع الاراضى المقترحة بالمشروع تتماثل إلى حد كبير جدا مع النسب المقترحة لاحقا بهذه الدراسة. ويمثل مشروع ترعة السلام العصب الرئيسي للمشروع القومي لتنمية سيناء، حيث ستنشأ على جانبي هذا الوادي مجتمعات زراعية وصناعية وسياحية مستقرة في مواقع الاستزراع الرئيسة وهى منطقة رابعة (٧٠ ألف فدان)، ومنطقة بير العبد (٧٠ ألف فدان)، ومنطقة السر والقوارير (١٣٥ ألف فدان)، بالإضافة إلى استصلاح ٤٠٠ ألف فدان هي مقدمة المشروعات

الفصل الخامس: التجارب الدولية والإقليمية لتحقيق انتشار السكان والتوازن السكاني بين الهجرة والتهجير

بعض المبادئ الأساسية:

١. الحكومة تمثل إرادة الدولة، الحكومة هي المؤسسة الأولى من الخمس الأساسية المكونة لأي مجتمع (الحكومة، الاقتصاد، التعليم، الأسرة، الدين)، الحكومة هي التي تقود حركة المجتمع نحو التنمية والتقدم. ولذلك فالحكم الرشيد Rational governance، هو المتطلب الضروري والمنطلق الصحيح لجهود التنمية. إن أفضل جهود التنمية لا يمكن أن تتحقق دون عناصر الحكم الرشيد، ألا وهي: توافر الرؤية الإستراتيجية والقدرة التوقعية المستقبلية، الإيمان بالعلم والبحث العلمي والتطوير، الثقة، إنفاذ القانون والنظام، الشفافية، الاستجابة، التوافق، العدالة والشمولية، الكفاءة والفعالية، المحاسبية، المشاركة، اللامركزية، مكافحة الفساد، الشرعية، الاستدامة (Gamie and Gamie, 2018).

٢. التنمية المتوازنة متطلب ضروري وهام للتطور التوافقي الميسر لأي دولة. ولا يعنى ذلك التنمية المتساوية لكل منطقة، وإنما يعنى استنفار القدرات التنموية لكل منطقة حيث يتسنى لنا مزية النمو الاقتصادي الوطني الشامل والذي يستفيد منه بقية سكان المناطق الأخرى.

٣. لا تعنى التنمية المتوازنة الاكتفاء الذاتي من التصنيع أو تشابه النمط الاقتصادي في كل المناطق ولكن لابد أن يراعى انتشار الصناعة في المناطق الأقل حظا من عوائد التنمية.

٤. التنمية المتوازنة لابد وأن تشتمل على جانبين الاقتصادي والاجتماعي. الجانب الاقتصادي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة لكل منطقة، فالتركيز الصناعي في منطقة معينة يؤدي إلى إهدار الموارد المتاحة مثل المواد الخام والوقود والعمالة والمهارات ..إلخ، وعدم استغلالها بطريقة مثلى. كما يتمثل الجانب الاقتصادي في توسيع فرص العمالة في كل منطقة، كما يتمثل أيضا في

الرئيسة التى تنبثق من سياسة التوسع في زراعة الاراضى الجديدة باستخدام ٢,٣ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي بخلطها مع ٢,١ مليار متر مكعب من مياه نهر النيل سنويا. أنظر الأهرام، عدد ١٠ /٤ / ١٩٩٩م ، صفحة المحافظات.

الاستغلال الأمثل للمرافق والبنية التحتية المتاحة كوسائل النقل والخدمات الصحية والتعليمية في كل منطقة. أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في إزالة المشاكل والمعوقات أمام الصحة والإسكان وإنفاذ القانون والتدهور الثقافي الناتجة عن تركز الصناعة في مناطق معينة. كما تساعد التنمية المتوازنة على تحقيق العدالة والتخلص من الهجرة الواسعة إلى المراكز الصناعية البعيدة وذلك من خلال نشر الأنشطة الصناعية في كل المناطق. ولا يجب ألا ننسى أن توزيع الأنشطة الصناعية يحقق الأمن الاستراتيجي المترتب على تجنب العدوان على مراكز التجمع الصناعي أثناء الحروب أو الإرهاب.

٥. تتطلب التنمية المتوازنة إجراءات تتمثل في:

أ. فحص وتقييم المعايير القائمة لتحديد المناطق المتخلفة في الدولة.

ب. اختيار نظام محدد الأهداف للحوافز المالية لتحقيق التوسع في خلق فرص العمل، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية، واستغلال القدرات المحلية المتاحة، وتسهيل الاتصال الجغرافي والانتقال، وعدالة توزيع الدخول، والتوسع في البنية التحتية المتاحة.

ج. حسن التنسيق بين الجهات المختلفة القائمة بالتنمية وخاصة من ناحية التخصيص المركزي والتخصيص المحلي، والمؤسسات المالية، ووحدات القطاع الخاص، والقطاع المدني الأهلي.

د. اتباع منهج الابتكار المؤسسي للتنمية، سابق الشرح أعلاه، وليس مجرد اختيار مشاريع عشوائية، بالرغم من كونها جذابة، هنا وهناك، وإنما يجب أن تكون المشروعات التنموية محددة لخدمة الرؤية التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يحققها من قوانين وتشريعات، وتنظيم، ومنظمات تهدف إلى الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والاستدامة البيئية.

٦. نظرا لأن الهجرة الداخلية هي قرار طوعي إرادي من المهاجر، وفي نفس الوقت قرار طوعي لأصحاب فرص العمل في المجتمعات المستقبلة للهجرة، فإن التحكم في تيارات الهجرة الداخلية يعتبر من أصعب الأمور تحقيقا، خاصة وأن الهجرة الداخلية تساهم في زيادة الدخل القومي وليس مجرد أنها تسبب مشاكلا لمناطق الوصول واستنزافا للعنصر البشري في مناطق المغادرة. ولذلك يجب

ألا نتغاضى عن دعم المدن الكبيرة التي تتركز فيها الهجرة الداخلية القادمة لكي توفر الخدمات الرئيسية للمهاجرين الجدد. وهذا يتطلب التخطيط المدني الفعال وخاصة في الأحياء التي تنمو بمعدلات أكبر. هذا ولا يستلزم توفير هذه الخدمات دعما حكوميا كبيرا ولكن ما يلزم تحقيقه بدرجة أكبر هو دعم الإداراة العامة للدولة لتنفيذ الخدمات الفعالة مع إزالة كل المعوقات الإدارية.

٧. لا يجب توزيع المخصصات المالية المحلية من قبل الدولة على أساس مجرد حجم المناطق وإنما أيضا على حسب معدل الزيادة السكانية لكل منطقة. ونعنى بذلك أن المناطق الجاذبة للهجرة هي الأكثر احتياجا لتمويل الخدمات اللازمة للمهاجرين الجدد، كما لا يجب معاقبة جاذبية هذه المناطق بمساواتها في المخصصات المالية الحكومية بالمناطق الأقل جاذبية (Anderson, 2002).

التجربة الكورية: تعتبر كوريا نموذجا للتصنيع والحداثة والاعتماد على منهج التنمية بالابتكار المؤسسي وليس بمنهج التنمية بالمشروعات فقط لما يلي:

١. اتبعت كوريا استراتيجية التنمية الموجهة للتصدير مما أدى إلى تغيرات هائلة في البنيانات الصناعية والمكانية فيها. تدخلت الحكومة الكورية في اختيار صناعات محددة كثيفة العمالة والنهوض بها، والتي تمكنت من تحقيق ميزات نسبية في الأسواق العالمية وذلك في المراحل المبكرة للتصنيع هناك. وقد وجدت هذه الصناعات ميزات مكانية عند التركز في المناطق الحضرية الكبرى متوفرة العمالة والناتجة عن الهجرة الريفية الحضرية الهائلة خلال هذه الفترة. وتعتبر كوريا الجنوبية الآن واحدة من الدول المصدرة العشر الأوائل في العالم حيث زادت نسبة صادراتها من ٢٥,٩% من ناتجها المحلي الكلي عام ١٩٩٥ إلى ٥٦,٣% عام ٢٠١٢ (Iwulska, 2012) .

٢. اتجهت كوريا، كما هو الحال في الهند، إلى إنشاء المدن الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشاكل الحضرية الهائلة في سيئول العاصمة والتي كان من أهمها مشكلة عدم كفاية الإسكان المزمنة. بدأت بإنشاء مدينتين صناعيتين في السبعينات كجزء من استراتيجية نشر الصناعة في تلك العاصمة. آنسان مدينة صناعية أنشئت على بعد ٣٥ كيلومتر جنوب العاصمة لتسع ٣٠٠ ألف نسمة وكذلك مدينة كواتشون على بعد ٢٠ كيلو جنوبا أيضا لتسع ٦٠ ألف نسمة. ومن بعد في الثمانينات تم

إنشاء مدن كثيرة مثل شيوا، نامدونج، وخليج آسان، إلسان، بوندانج، لوبجدونج، سانبون، و بيونجون كلها بنيت لتستوعب ١,٢ مليون نسمة من خلال ٣٠٠ ألف وحدة سكنية.

٣. لقد عادت كوريا في عام ١٩٩٥ إلى الانتخابات المحلية لانتخاب رؤساء المحليات. قامت كوريا وتستمر في سياسة اللامركزية السياسية التي تساهم في تحويل المسئولية إلى التخطيط المحلي والسلطات المحلية. فلا شك في أن التركز الحضري في كوريا كان وليد نظام السلطة المركزية. إن اللامركزية أثبتت سهولة في تطبيق اللامركزية المكانية. ولكن ظهور المشكلات عند التطبيق يستلزم دائما ضرورة إعادة تنظيم التخطيط الإقليمي وتطوير النظم المالية. هذا ويتطلب تطوير سياسة عمليات التنمية تعديلا يشمل آليات عملية رصد الأداء ومتابعته وتقييمه بعد التنفيذ. وقد اتجهت الحكومة لتحديد مسئولياتها في جانبين أساسيين: إقامة وإدارة الخدمات والمرافق العامة التي تتطلبها المناطق الحضرية الكبرى، وتطوير والنهوض بالمناطق البائسة اقتصاديا لتحويلها إلى مناطق منافسة اقتصاديا واجتماعيا.

٤. تمثل التجربة الكورية مشهدا مثاليا للتفاعل المستمر بين الحكومة والسوق في ظل ظروف تاريخية وثقافية مواتية للتقدم ساعدت الحكومة على هذا النجاح. وضعت الحكومة الاقتصاد الكوري في ساحة السوق العالمية عندما اتخذت قرارات تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة مع الإصلاحات النقدية في المرحلة الأولى من التصنيع لتحقيق المنافسة العالمية وتشجيع المدخرات. وقد ساعدت الأجور المنخفضة والدعم الحكومي على نجاح كوريا في المنافسة العالمية. كان القطاع العام منشغلا بإنشاء البنية التحتية التي تحتاج تقنيات كثيفة والتي لا يغامر القطاع الخاص بالقيام بها بجانب تصحيح الأخطاء السوقية. ولابد من الإشارة هنا إلى أن التوجه العالمي للصادرات الكورية لم يكن تحريرا للتجارة بالمعنى الآقتصادي النيوكلاسيكي، حيث كانت سرعة تحرير الواردات غاية في الحرص والتدرج. وقد أدى ذلك إلى ضبط أداء القطاعات الاقتصادية الداخلية موجهة إياها إلى الكفاءة المتزايدة والتقدم التكنولوجي. وقد أدت سياسة النهوض بالقدرة التنافسية إلى مكافأة المنظمين الكفوئين ومعاقبة النشاط الريعي.

٥. أظهرت الخبرة الكورية أن نجاح الصادرات الصناعية لا يمكن أن يحدث فجأة بقرار أو بوصفة سحرية حيث بدأت مبكرا في خمسينات القرن الماضي بسياسة إحلال الواردات والتي مكنت من بناء القاعدة الأساسية للبنية التحتية الصناعية من أجل التوسع في الصادرات. ونتيجة لذلك ازدهرت كثير من الصناعات التصديرية وخاصة الأحذية والملابس في الستينات.

٦. أظهرت التجربة الكورية مدى أهمية الإدارة العملية المرنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كانت السياسات الحكومية غاية في المرونة والتأقلم والدقة في التنفيذ من خلال نظام بيروقراطي ناجح وفعال. لم تسيطر أيديولوجيات معينة على فكر واضعي السياسات حيث لم يكن هناك أبدا كتاب تقليدي ينص على خطوات التنمية وإنما نجح واضعو السياسات في استغلال الفرص الإيجابية وتجنب السلبية منها.

٧. لم يكن النموذج الكوري للتنمية نموذجا للتصنيع فقط على حساب القطاعات الأخرى. فلم تكن الزراعة منسية على حساب الصناعة، حيث هناك فترات في بداية السبعينات عندما كانت التنمية الزراعية في صدارة الجهود التنموية. كان السياسات الحكومية تهدف إلى تجنب التقاطب بين دخول الريفيين والحضريين، حيث نجح تحقيق عدالة الدخول نتيجة الإصلاح الزراعي كمتطلب لنجاح استراتيجيات النمو السريع، ومن ثم فلم تحتاج الدولة الكورية لإنفاق الكثير على المعونات الاجتماعية بل ركزت إنفاقها من مواردها المحدودة على القطاعات الاقتصادية عالية الإنتاج.

٨. لعل أكثر الدروس الملموسة التي تخبرنا بها التجربة الكورية هو أهمية الاستثمار في رأس المال البشري. أظهر الكوريون، بالتشارك مع غيرهم من بلدان شرق آسيا، التزامًا هائلاً بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال كمية ونوعية التعليم. لم يكن الحماس التعليمي الهائل جزءًا من الثقافة الكورية فقط وإنما كان يعكس التدابير الحكومية لزيادة كفاءة التعليم وفعاليته. وقد انعكس هذا على الإدارة الفعالة للشركات والمنشآت الاقتصادية وكذلك على جودة القوة العاملة. لقد لعبت القيم الكونفوشيوسية دورا كبيرا في بناء مجتمع أكثر عدالة مع التأكيد على التعليم والصحة واللذان أديا إلى توفير الدعم التنموي الأساسي. كما لا ننسى أن ظروف كوريا السياسة الجغرافية قد مكنتها من التمتع بشروط تجارية غير متماثلة حولتها إلى قوة تصدير ناجحة.

٩. يرتبط بالاستثمار في رأس المال البشري ما أولته كوريا من اهتمام هائل بالابتكار وتطوير التكنولوجيا من أجل النهوض بالنمو. فقد كان لهذا التوجه دور كبير في تحقيق التنافسية التصديرية والنمو الاقتصادي الهائل في العقود السابقة. تبلغ نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ٤,٢٣% عام ٢٠١٥ بعد أن كانت ٢,٢٤ عام ١٩٩٦ وهي نسبة زيادة تبلغ ٨٨,٥%، بينما بلغت هذه النسبة ١٤,٤% حيث زادت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من ٢,٤٤% عام ١٩٩٦ إلى ٢,٧٩% فقط عام ٢٠١٥ (Domínguez, et. al. 2016).

١٠. تمكنت كوريا من تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار مما ساعد على نمو السوق الداخلي وجذب المستثمرين الأجانب. تحتل كوريا عام ٢٠١٨ حسب تقارير البنك الدولي المرتبة الرابعة في معيار المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال كما يتضح من الجدول التالي مقارنة بدول أخرى (World Bank Group, 2018).

جدول ٢٨. ترتيب كوريا الجنوبية في مؤشرات تهيئة البيئة المناسبة لسهولة ممارسة الأعمال

المؤشر	كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة	اليابان	الصين
سهولة ممارسة الأعمال	٤	٦	٣٤	٧٨
إنشاء النشاط	٩	٤٩	١٧	٩٨
الحصول على الكهرباء	٢	٤٩	١٠٦	٩٣
الحصول على الائتمان	٥٥	٢	٧٧	٦٨
التجارة عبر الحدود	٣٣	٣٦	٥١	٩٧
إنفاذ العقود	١	١٦	٥١	٥
حل الإعسار	٥	٣	١	٥٦

المصدر: البنك الدولي. World Bank Group (2018). Doing Business 2018: Reforming to Create Jobs (PDF).

التجربة اليابانية: اعتمدت اليابان بصفة خاصة على التعليم ومحو الأمية وانتشار التعليم العالي وإرسال البعثات للدول المتقدمة. كما اعتمدت اليابان على توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي، ثم وجهت قدرا كبيرا من الاهتمام لقطاع الصناعة وتخصيص نسب عالية للبحث والتطوير لتنمية هذا

القطاع. كما لعبت المنشآت الصغيرة دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الياباني وخاصة من جانب توفير فرص العمل. ومن العوامل التي مكنت اليابان من هذا التقدم الهائل ما يلي بصورة خاصة:

١. لم تكن التجربة اليابانية معجزة غامضة كما يشاع عنها، وإنما مثلت نموذجا ممتازا للاستمرارية والتراكم السياساتي المعتمد على العملية أو النفعية والالتزام بالقواعد الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، ونظم التمويل الممتازة، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، والتشوهات السعرية المحدودة، وانفتاح السوق، والتدخل الحكومي الحميد لتصحيح فشل الأسواق، والتركيز على الصادرات المعتمدة على الميزات النسبية للاقتصاد الوطني. وهنا يجب الإشارة إلى صعوبة تكرار الخبرة اليابانية في الدول الأخرى حيث أن الاستشارات السياساتية لا تتم في فراغ، وإنما تعتمد على ظروف سياسية ومؤسسية وعلى قدرة الحكومات على تحسين بيئة الأعمال.

٢. تتميز التجربة اليابانية ببناء واحدة من أحسن قوى العمل تعليماً والتزاماً واقتناعاً بالعمل الجاد والتنظيم والجهود الجماعية. كما تميز اليابانيون أنفسهم بادخار نسبةعالية من دخولهم وفرت للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى موارد لإقراضها للاستثمار الاقتصادي، وتميزت اليابان بالتجارة العالمية معتمدة على منتجاتها ذات التقنية والنوعية العالية. وتميزت كما هو الحال في كوريا بالاهتمام بالبحث والتطوير والاستثمار فيهما واستخدام تقنيات الإنتاج ذات الكفاءة العالية.

٣. تميزت التجربة اليابانية ببناء إدارة وإداريين تكنوقراطيين محميين من الضغوط السياسية والتدخلات العشوائية. وقد تفاعلت وترابطت هذه الإدراة مع الأسواق حيث تمكنت من تكملة الاسواق غير المكتملة وتصحيح فشل السوق.

٤. تميزت التجربة اليابانية بأعلى درجة من عدالة توزيع الدخول بين الدول المتقدمة لدرجة أنه يطلق عليها تعبير "اليابان هي الدولة الشيوعية الأعظم نجاحا في العالم." تصل نسبة ضريبة الدخل للأغنياء إلى ٤٥%، ورفع معدل ضريبة الميراث إلى ٥٥% مما يصعب من تراكم الثروة عبر الأجيال. يصل متوسط الدخل السنوي لنسبة الـ ١% العليا دخلا في أمريكا إلى ١٢٦٤٠٦٥ دولار أمريكي في ٢٠١٢، بينما يبلغ في اليابان ٢٤٠٠٠٠ دولار فقط (Kolke, 2015).

٥. وجود رؤية وفكر وفلسفة واضحة حول تطوير المشروعات الصغيرة وذلك من جانب القادة السياسيين والاقتصاديين.

٦. وجود وفعالية التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٧. وجود سياسات خاصة بتحديد وتطوير الصناعات الصغيرة من ناحية الآلات والمعدات والتشجيع وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة لها وتحديث البنية الأساسية لأماكن إقامتها والرقابة على الجودة وتنشيط الطلب على منتجاتها.

٨. توفير البنيان المؤسسي والتنظيمي والمنظمى مثل إنشاء هيئة تنمية الصناعات الصغيرة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الدولية تساعد في تحسين هيكل الاقتصاد وتحديث النظام الضريبي وتصحيح الأوضاع السيئة من خلال عمليات التعاقد من الداخل.

٩. تيسير التمويل من خلال إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية، ووضع نظام تمويل للمشروعات المتناهية في الصغر، ووضع نظام ضريبي يشجع على إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية وإعفاء المشروعات الصغيرة من ضريبة العمل وضريبة العقارات وتخفيض الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

١٠. برنامج التعاقد من الداخل حيث اهتمت اليابان به بعد الحرب العالمية الثانية بعد منع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج وقامت الصناعات الصغيرة بإنتاج ما تم منع استيراده. وهنا قامت الحكومة بحث المصانع الكبرى على التنازل للمصانع الصغيرة بمهمة القيام بجانب من العملية الإنتاجية حتى بلغ نصيب مشاركة الصناعات الصغيرة في العملية الإنتاجية حوالى ٧٥٪ عام ١٩٨٧.

التجربة الهندية: مرت الهند بتجارب متعددة من خلال تغيير استراتيجياتها عبر خططها التنموية الخمسية التي بدأت عام ١٩٧٠ حتى الآن. ولكننا سنعرض فقط لما يهمنا في تحقيق التنمية المتوازنة ومواجهة البطالة.

١. كمعظم دول العالم، سيطر نمط التحضر في المدن الكبيرة ونمط التقاطب الإقليمي وعدم التوازن واختلال العدالة الناتج عن ذلك على مسار التحضر في الهند. وفي مواجهة هذه الظاهرة غير المرغوبة اتبعت الهند استراتيجية إنشاء وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لتشجيع نمط من التحضر المتوازن، ومن ثم لتقليل الضغوط على المدن الكبيرة والنهوض بالمناطق الريفية. لقد قامت الهند بتطبيق هذه الاستراتيجية بتقدم ملحوظ وذلك منذ بداية تسعينات القرن الميلادي السابق (Ganguly, 1997). ومع هذا فقد تم التحقق من أن التركيز على إنشاء المدن الصغيرة والمتوسطة لا يمكنه وقف النمو الطبيعي للمدن الحضرية الكبرى. ومن هنا فتعتبر فكرة المدن الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا جزء من شبكة سياسة اللامركزية لتجديد وتطوير المجتمعات الحضرية الكبرى في الدولة.

٢. اعتمدت الهند أيضا على تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث قامت بما يلي:

أ. توفير الهيئات المؤسسية والتنظيمية للصناعات الصغيرة مثل مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة، والهيئة القومية للصناعات الصغيرة، ومعهد تدريب خبراء التنمية الصناعية.

ب. توفير التمويل عن طريق البنوك التجارية وبنك متخصص هو بنك الهند للتنمية الصناعية والبنوك التعاونية والإقليمية. وهنا قد وفرت الهند نظاما لضمان القروض التي تقدم للصناعات الصغيرة من خلال وضع احتياطي، وتقديم منح تمويلية للصناعات الصغيرة لشراء الآلات المحلية بنظام الشراء التأجيري ومنح خاصة لبناء المصانع بالمدن الصناعية.

ج. وضع نظام للإعفاءات الضريبية لتشجيع الصناعات الصغيرة يعتمد على العلاقة العكسية بهدف توفير العمالة ومواجهة مشكلة البطالة.

د. اتباعا للمنهج الياباني أقامت الهند نظام التعاقد الفرعي بنجاح ملحوظ حيث يتم التعاقد بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ليس فقط داخل الدولة ولكن أيضا بين الصناعات الصغيرة بالهند والصناعات الكبيرة خارج حدود الدولة.

هـ. تيسير وتطوير نظم التسويق للصناعات الصغيرة والقيام بالشراء من المصانع الصغيرة بأسعار أعلى من المنتج المثيل الذي تنتجهه الصناعات الكبيرة، كما قامت بإنشاء مكتب لتنمية الصادرات يقوم بتحديد الطلبات الخارجية، والتوسع في إصدار موافقة استيراد المواد الخام اللازمة للصناعات الصغيرة، وتقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة (أحمد، ٢٠٠٥: ١٦٧).

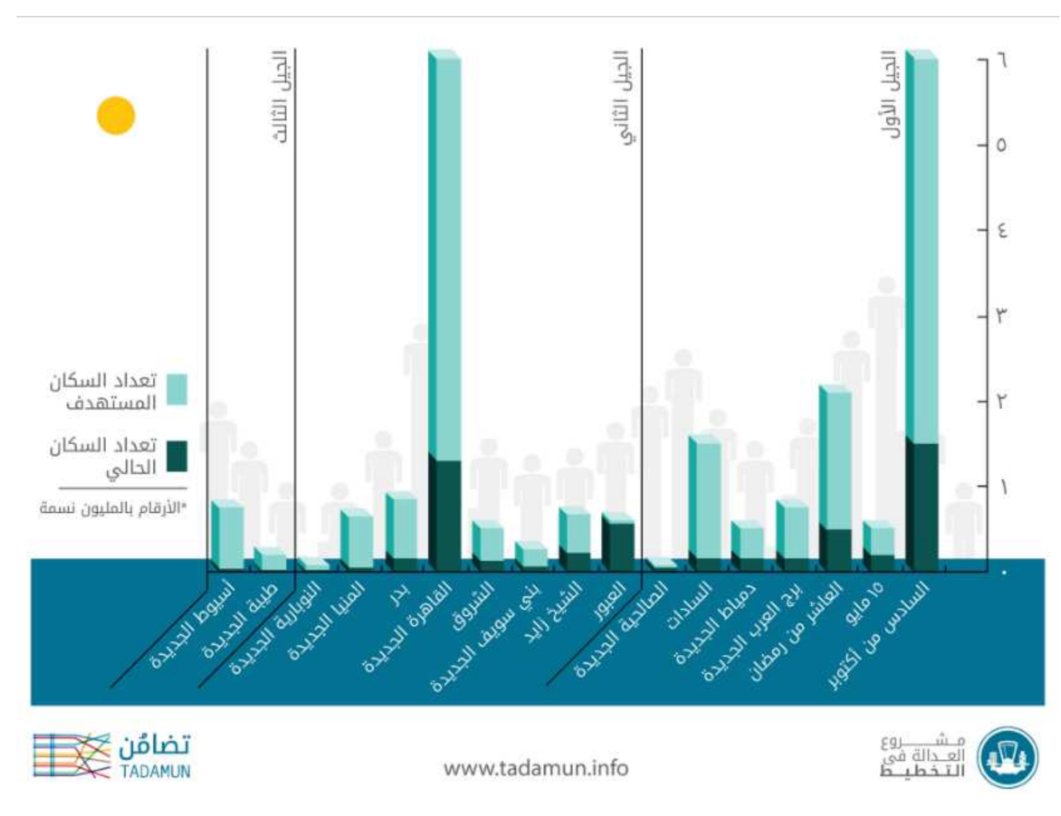
التجربة المصرية: إذا كنا قد استعرضنا الخبرات الناجحة في الدول السابقة للاستفادة منها، فإننا على العكس من ذلك نعرض الخبرة المصرية لنتعلم أكثر من ثرائها المشوب ببعض جوانب القصور. وقد تشير الإحصاءات إلى أن مصر ليس فيها مشكلة عدم التوازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية بدليل إشارة الإحصاءات المذكورة أعلاه إلى انخفاض ظاهرة التحضر لدرجة أن نسبة المجتمعات الريفية قد بدات تزداد عن نسبة المجتمعات الحضرية. والحقيقة أن خداع الأرقام الإحصائية يرجع إلى سببين رئيسيين الأول هو أن أكبر تيار للهجرة الداخلية هو من الحضر إلى الحضر وليس من الريف إلى الحضر. والسبب الثاني والأهم بالنسبة لنا هنا هو أن الهجرة الريفية إلى الحضر لم تتوقف في الحقيقة إذ أن طبيعة المهاجرين هي التي تغيرت بمعنى أن الذي يهاجر الآن ومنذ مدة طويلة هو الأرض والموارد الزراعية الريفية نتيجة للتوسع الحضري على الأراضي الزراعية ومن ثم فلم يعد الريفي مضطرا للهجرة إلى الحضر لأن زحف الحضر هو الذي هاجر إليه دون الحاجة للانتقال المكاني، واستمر الريفي دون انتقال يذكر في العمل في المجتمعات الحضرية التي احتلت أرضه الزراعية. وهذه مشكلة كبرى لخصها قايد (٢٠١٠) في السطور التالية:

عندما زادت مصر بمقدار ٣٠ مليون نسمة فقدت مليون و ٢٠٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية الخصبة في الفترة من ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٤م. كيف سيكون الحال بعد ٦٠ سنة من الآن؟ أن إجمالي ما سوف تفقده مصر من أراضي زراعية في المدة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٦٥ وتحت أحسن الظروف سيساوي ١٠,٨٣ مليون فدان، في حين إن ما تملكه مصر من أراضي زراعية الآن يساوي ٨ مليون فدان تقريبا، ومن ثم فإن مصر مرشحة لفقدان كل أراضيها الزراعية القديمة والمستصلحة حديثا في فترة لا تزيد عن ٦٠ عاما من الآن إذا ما استمرت نفس المعدلات الحالية من الزيادة السكانية والتعدي على الأراضي الزراعية.

ومن أجل ذلك اتبعت مصر منهجين لمواجهة هذه المشكلة: **التوجه الأول** هو االحفاظ علي الأراضي الزراعية القائمة حالياً بإتباع التخطيط العلمي المدروس في اقتطاع قدر معين من هذه الأراضي لامتصاص الزيادات الحادثة في عدد السكان وما قد تحتاجه هذه الزيادة من مساحات أراضى لبناء مساكن جديدة عليها سواء من أراضى بناء قديمة غير مستخدمة أو أراضى زراعية يتم البناء عليها ولكن بشرط أن يتم هذا البناء علي أساس خطط مستقبلية ودراسات تحددها الدولة وليس علي أساس سياسة القبول بالأمر الواقع التي تحدث الآن. وللأسف لم يتم هذا التوجه بنجاح ملحوظ.

وأما التوجه الثاني فهو يتم وبالتوازي مع التوجه الأول وهو إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة في مناطق لم يتم عمرانها من قبل. وبالرغم من قدم هذا التوجه فلا زالت الكثافة السكانية في الدلتا والوادي تزداد بصورة مضطردة. وعموما فمن مظاهر الجهود الإيجابية سواء من خلال إنشاء المجتمعات الجديدة أو إنشاء الجامعات الإقليمة أو تحسين الخدمات والمرافق الريفية أن انخفضت نسبة سكان القاهرة إلى إجمالي سكان الجمهورية من ١٤% عام ١٩٦٦ إلى ١١,٥% في تعداد ١٩٩٦م، ثم إلى ١٠,١% في تعداد ٢٠١٧م.

توجهت مصر التوجه الصحيح وهو نشر السكان في المدن الجديدة ولكن الهدف لم يتحقق بالصورة المرضية إذ يوضح الشكل التالي المدن الجديدة وحجم سكانها المستهدف مقارنا بالمأهول حاليا. وفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن نجاح المدن الجديدة في نشر عدد السكان المستهدف متواضع للغاية حيث يتراوح بين ٣% في أسوأ الأحوال إلى ٢٧% في أفضلها (تضامن، ٢٠١٥).



شكل ٥. مقارنة نسبة عدد السكان المستهدف توطينهم في المدن الجديدة المصرية بنسبة المتحقق.

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠١٥

ملحوظة: أعلن رئيس الوزراء في ٩/١٠/ ٢٠١٨ عن مدن جديدة أخرى هي سوهاج الجديدة وأسوان الجديدة والفيوم الحديدة وقنا الجديدة والقرى السياحية وشمال خليج السويس وأخميم الجديدة وتوشكي الجديدة وشرق العوينات

وفي ذلك يقول فهمي وساتون (Fahmy and Sutton, 2008) أنه "للاسف إن استراتيجية إنشاء المدن الجديدة، والتي تمثل خليطا من المدن الجديدة، ومساكن لمحدودي الدخل، وإقطاعيات كبيرة غرب وشرق القاهرة، قد فشلت نظرا لفشلها في دفع وتحفيز الناس للانتقال لهذه المناطق الجديدة رغما من أن بعضها قد جذب مصانع ووظائف، وذلك أساسا لخلو هذه المناطق من الخدمات التعليمية والبنية التحتية الاجتماعية. ومن الطريف في الوقت نفسه أن الناس يفضلون الإقامة في المناطق التي اعتادوا عليها وليس بيئة الصحراء الرتيبة."

ومن الدروس المستفادة من أوجه القصور في تحقيق أهداف تلك السياسة ما يلي:

١. تواضع صلاحية الرؤية الإستراتيجية لإنشاء المدن الجديدة حيث سيطرت على الواقع المصري في هذا الصدد ثلاث سياسات رئيسة: أولها هو أن قطاعات العقارات والإنشاءات سوف تؤدى لتحفيز النمو الاقتصادى، وثانيتها هو أن مبيعات الأراضي سوف تسد عجز الميزانية، وثالثتها هو أن المساكن الجديدة سوف تحل أزمة الإسكان. وتمثل المشروع الذي تطرحه تلك السياسات الثلاث في إقامة مدن جديدة فى الصحراء. فى تلك الأثناء، لم يقم أحد بتقييم تلك الاختيارات والسياسات المؤسسية المرتبطة بإدارة الأراضى والعقارات وبناء المساكن والنظر فى مدى فعاليتها وكفاءتها. وفي ذلك يقول على (٢٠٠٨):

المتتبع لسياسية إنشاء المدن الجديدة في مصر يجد عدم وضوح أو عدم وجود إستراتيجية عمرانية قومية شاملة تكون أساسا لقيام هذه المدن، ودورها في التنمية، وموقعها في الساحة العمرانية القومية والإقليمية والمحلية، وأحجامها، وركائزها الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد بلا ريب أن التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالصحراء وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما عليها لم تحقق أهدافها المنشودة.

٢. لقد أثبتت سياسة المدن الجديدة تواضع كفاءتها على مدى العقود الأربعة الماضية، كما أنها لم تنجح فى الوفاء بالكثير من أهدافها. والواقع أنها حادت عن التزامها الأساسي بالعدالة الاجتماعية وبتوفير الإسكان بأسعار في المتناول. لقد أصبحت "هيئة المجتمعات" سمسارًا للعقارات يتعامل مع أراضي الدولة وكأنها مورد يجب تعظيم الربح منه ولو أدى ذلك إلى تشويه سوق الإسكان الحالى بأكمله. ولذلك فإن أكثر الموارد توفرًا فى مصر – أي الأراضي – قد أصبح بشكل غير مفهوم أكثر الموارد كلفة وأصعبها منالًا. بينما من المفترض، في ظل نظام للحوكمة العمرانية العادلة، أن تلعب الأراضي وظيفة اجتماعية وليس مجرد وظيفة اقتصادية، وذلك بناء على مبدأ أن المدينة تخص الجميع. وعندما قامت "هيئة المجتمعات العمرانية" بتحويل الأراضي إلى سلعة، فإن هذا المبدأ قد تلاشى تمامًا، وأصبحت التنمية فى مدن مصر تتم لصالح فئات مختارة من الشعب - الأكثر ثراءًا بالطبع - لا للصالح العام.

٣. تعتزم الهيئة الحكومية المسؤولة عن المدن الجديدة استثمار مليارات الجنيهات فى "العاصمة الإدارية الجديدة"، بينما تستمر فى استثمار مليارات الجنيهات فى المدن الجديدة فى مختلف أنحاء البلاد. ولذلك فإن طرح الأسئلة حول النفع الحقيقي لتلك المدينة الجديدة هو مهمة ملحة وعاجلة. ففي الوقت الذى يتم فيه إنفاق المليارات فى المدن الجديدة، تستمر المدن الأقدم في معاناتها من نقص الموارد العامة وتدهور الخدمات بها. ومما يزيد من معدلات غياب العدالة بين المدن القائمة والتى

يسكنها الملايين من البشر، وبين تلك المناطق العمرانية الجديدة، والتى توصف أحيانًا فى الصحافة بأنها "مدن أشباح"، بالرغم من كل المدن الجديدة التى تم بناؤها اعتبارا من ١٩٧٧م وكان من المفترض أن تقدم إسكانًا اقتصاديًا لمحدودي الدخل، فإن المناطق غير الرسمية فى المناطق الحضرية الأقدم قد استمرت فى النمو نظرًا لأن الفقراء يرون أنها أنسب لاحتياجاتهم من الرحيل إلى المجتمعات العمرانية الجديدة فى الصحراء.

٤. إن أغلب المجتمعات العمرانية الجديدة قد تم إنشاؤها كمدن تابعة أو توأمية وليس بوصفها مدنًا مستقلة بذاتها. لذا فإن سكان الكثير من المجتمعات العمرانية الجديدة ما زالوا يتنقلون يوميًا إلى المدينة الرئيسية القريبة للعمل، وفى نطاق إقليم القاهرة الكبرى مثلًا. وبرغم الزيادات السكانية التى شهدتها ٦ اكتوبر والقاهرة الجديدة والشيخ زايد، فإن القاهرة نفسها لم يخف بها عبء المواصلات والازدحام اليومى، وما زالت نسبة الكثافة السكانية بها في ارتفاع مضطرد.

٥. عدم دقة تحديد المواقع للمدن الجديدة نشأ عن عدم وضوح المعايير والموارد والإمكانات البيئية والعمرانية المتاحة للموقع مثل طبوغرافيته وخصائص تربته ومخرات السيول فيه. وترتب على ذلك اختيار اماكن غير صالحة للعمران السكني مثلما هو الحال في مدينة الصفا التي كان مقررا إنشاؤها غرب مدينة أسيوط مع تداخل ملكيات لأكثر من جهة وصعوبة إنشاء الطرق فيها.

٦. عدم تقييم الإنجازات، فعلى سبيل المثال هل حاولت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فهم السر فى كون بعض المجتمعات العمرانية الجديدة نجحت أكثر من غيرها في تحقيق أهدافها؟ إن كانت مثل هذه الدراسات قد أجريت، فإنها بالتأكيد لم تنشر أو تتاح للعامة. هل تم تقدير تعداد السكان المستهدف بشكل خاطئ فى بعض المجتمعات العمرانية الجديدة، أم أن بعض تلك المجتمعات لها جاذبية خاصة لعوامل أخرى؟ في غياب وجود علاقة طردية بين الانفاق وبين اقبال الناس على السكن فى تلك المجتمعات، هل قامت الهيئة بتحليل فاعلية نفقاتها والتوزيع الجغرافي لها؟ هذه كلها أسئلة لم تتم الإجابة عليها.

٧. إهمال الدولة لآراء الخبراء وضعف تكنوقراطية الحكومة، فهناك من المشروعات ما تم دراسة جدواه دراسة دقيقة ولكن لم ترى النور منها على سبيل المثال ما تم ذكره أعلاه.

الباب الثامن: الفقر الريفي وأسباب تخلف المجتمع الريفي

الفصل الأول: مفهوم الفقر الريفي

مفهوم الفقر: إن الغرض من فهم الفقر وقياسه هو تحديد المجموعات البشرية غير القادرة على تحقيق مستوى معيشة يتمشى مع المعيار الاجتماعي للفقر. ومن ثم فالمشكلة تتحدد في تحديد هذا المعيار الاجتماعي للفقر. هل الفقر كما قال سيدنا موسى بعد سقايته للمرأتين هو الفقر إلى "الرزق"، ثم ما هو الرزق؟ وهل الفقر هو ما يشعر به الإنسان من فقر أو غنى، أم أنه هو ما يحدده باحث موضوعي من معايير يضفيها على هذا الإنسان دون علم أو رأي لهذا الإنسان؟ وبمعنى آخر، هل الفقر أمر ذاتي يشعر به الإنسان أم أنه أمر موضوعي يضعه الباحث أو الخبير العلمي؟

فبالنسبة لهذا السؤال نجد ذاتية الفقر تتمثل في أن كثيرا ممن يمكن أن يطلق عليهم فقراء لا يشعرون بالفقر، وعكس ذلك نجد الكثيرين ممن يمكن أن يطلق عليهم أغنياء يشعرون بالفقر. ومن ناحية أخرى، تمثل نوعية الفقر قضية أخرى في غاية من الأهمية. فقد يكون الإنسان فقيرا في الجانب المادي، ولكنه غني في الجوانب المعنوية كعدم افتقاره للأمان بسبب شدة إيمانه، أو عدم افتقاره للحرية لأنه يعيش في مجتمع ديمقراطي مثل الهند وبنجلاديش، أو عدم افتقاره للصحة البيئية لأنه يعيش في بيئة نظيفة سواء في البادية أو المجتمعات الريفية غير الكثيفة سكانيا، أو عدم افتقاره للحماية الاجتماعية لأنه يعيش في مجتمع قبلي أو مجتمع رفاهي، أو عدم افتقاره للصحة الجسدية لأنه ربما لا يدقق في أحواله الصحية ولا يعرف أصلا معايير الصحة، وهكذا.

إذن، فالفقر ظاهرة نسبية متعددة الجوانب، ومن ثم فنجد النتائج الخاصة بدراسات الفقر ترتبط دائما بالمنهجية المستخدمة والطريقة المستعملة لقياسه. ولذلك يقاس الفقر في معظم الأحيان بالمعيار المادي (دولار أو دولارين يوميا، أو ثلث متوسط دخل الفرد السنوي، أو ثمن السلة الغذائية، أو حتى مقدار محدد من الجنيهات في السنة للأسرة أو الفرد)، وأحيانا يقاس الفقر بمعايير متعددة مثل مؤشر التنمية البشرية، وهنا ندخل في مجال التنمية والتخلف. وحيث أن الفقر متعدد الجوانب في طبيعته فإنه من

الأنسب إذن استخدام معايير متعددة لقياسه كمؤشر التنمية البشرية أو غيره، وهنا ندرك أن التنمية والتخلف والفقر هي في حقيقة الأمر أمر واحد تعددت أسماؤه.

وتستخدم الأمم المتحدة مؤشر الفقر البشري HPI كمعكوس لمؤشر التنمية البشرية حيث يقيس "الحرمان البشري"، شأنه شأن مؤشر التنمية البشرية، من ثلاثة جوانب للتنمية البشرية، فالحرمان من طول العمر يقاس بتوقع عدم البقاء حتى سن ٤٠ والحرمان من المعرفة يقاس بنسبة الأميين البالغين، والحرمان من مستوى العيش اللائق يقاس بنسبة الناس الذين لا يتمتعون بإمكانات مستدامة للوصول إلى مصدر محسن للمياه علاوة على نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن، وإضافةً إلى هذا حددت الأمم المتحدة خطوطا وطنية وريفية للفقر لكل بلد على أساس مستويات الدخل أو الإنفاق.

ومن هنا فيرى المؤلف أن دراسات الفقر المعتمدة على المقياس النقدي ينقصها الصحة والصلاحية Validity، مثلما ينقص متوسط دخل الفرد السنوي من صحة وصلاحية عند قياس المستوى التنموي لدولة أو لجماعة معينة. ومن هنا يأتي اهتمام المؤلف بقضية التنمية التي ستظل تفرض نفسها مهما أصيب العالم من عولمة وخصخصة وحرية سوقية لأن التنمية أساسها الرشد والتوجيه والعقل، وإلا فما كان الإنسان بحاجة لأن يهبه الله أعظم ملكاته وهي العقل لكي يرشد به ويختار، ثم ليحاسب من بعد ذلك، ولا يظلم ربك أحدا. ومع ذلك فمن حق القارئ أن يطلع على بعض المعارف المنتشرة والمتعلقة بقياس الفقر والمعتمدة على الرقم النقدي المادي لمجرد التقريب والتمحيص.

تستخدم معظم دراسات خط الفقر معلومات من بحث ميزانية الأسرة Household budget survey، وكذلك من مسح دخل الأسرة وإنفاقها الذي أجري على ٥٠ ألف أسرة مصرية عام ٢٠٠١ من جميع المحافظات بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي أشار إلى وجود ٤,٣ مليون أسرة يقل دخلها عن ٣ آلاف جنيه سنويًّا (٢٥٠ جنيهًا شهريًّا، أي نحو ٦٠ دولارًا). كما تبين وجود مليونين و٧٦٨ ألف أسرة يقل دخلها عن ٦ آلاف جنيه سنويًا، ووجود ٦ مليون و٨٣٣ ألف أسرة يتراوح دخلها بين ٦ آلاف جنيه و١٢ ألف جنيه سنويًّا. وكشف البحث عن وجود ٤ ملايين و٩٥ ألف أسرة يزيد دخلها السنوي على ١٢ ألف جنيه سنويًّا. وقد حرص "إيهاب علوي" رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على التأكيد على أن الأسر التي تحت خط الفقر لا يزيد دخلها يوميًّا

عن دولار واحد، كما تقول الأمم المتحدة، ولكن قيمة الدولار تختلف في الخارج عنها في مصر، ففي الخارج تمثل حوالي جنيهًا و٧٠ قرشًا مصريًّا، وهو ثمن زجاجة مياه غازية في مصر، في حين أن الدولار في مصر مختلف ويعادل أربعة جنيهات (وقت إجراء البحث). وهنا يحدث الاختلاف في تعريف خط الفقر.

ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٧، وحسب تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى وجود ١٤ مليون مصري تحت خط الفقر بينهم أربعة ملايين شخص لا يجدون قوت يومهم، وأشار نفس التقرير إلى أن مصر تقع في المركز الـ ١١١ على قائمه الدول الأكثر فقرا، بمعنى إن هناك ١١٠ دولة تسبق مصر في متوسط الدخول. وقد أشار التقرير الأخير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى أن مقاييس الفقر التي حددتها المنظمات الدولية تشمل عدم القدرة على تلبيه الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الطعام والسكن الملائم والملابس و المياه النقية ووسائل التعليم، في حين يرى الخبراء أن خط الفقر هو عند مستوى إنفاق ١ دولار يوميا، بمعنى أن من كان دخله أقل من ١٦٦ جنيها شهريا فهو تحت خط الفقر، وهذا أمر غير سليم. لماذا؟ لأن الإنسان العادي يحتاج إلى ما لا يقل عن ٢ دولار يوميا أي مبلغ ٣٣٣ جنيها في الشهر على أقل تقدير ليوفر وجبة واحدة يوميا بالإضافة إلى مواصلات وكهرباء وغيره من مستلزمات الحياة الطبيعية، وهذا هو الرقم الذي اعتمده البنك الدولي "٢ دولار" يوميا لتحديد مقياس الفقر. وحينئذ إذا تمت الحسابات اعتمادا على هذا الرقم فإن من عددهم تحت خط الفقر في مصر سيرتفع ليصل إلى ٤٤% من عدد السكان، وهو ما يعادل ٣٣ مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، وليس ١٤ مليون مصري كما قال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وكان تقرير التنمية البشرية قد حذر من اندثار الطبقة الوسطى في مصر، وهي طبقة الاستقرار الاجتماعي، حيث أشار التقرير إلى إن هذه الطبقة قد بدأت في الانخفاض التدريجي منذ الإصلاح الاقتصادي في عهد حكومة الدكتور عاطف صدقي ليحدث تغير في الهيكل الديموجرافي للسكان لتصبح نسبة الأغنياء ٩% من السكان ونسبة الطبقة الوسطي١٦%، وشكلت طبقه الفقراء ٥٠% بينما بلغت ٢٥% لمن هم تحت خط الفقر.

ويتضح من الجدول التالي أن مشكلة الفقر تتركز في الريف في جميع دول الشرق الأدنى وشمال إفريقيا المبينة بالجدول، حيث تزيد نسبة الفقراء بين السكان الريفيين دائما عن نسبة الفقراء بين مجموع السكان الريفيين والحضريين، فتصل في مصر إلى ٢٣,٣% و ١٦,٧% على التوالي. هذا ويعيش ٦٠% من فقراء مصر في الريف الذي يمثل حوالي ٥٧% من سكان مصر. والحقيقة أن مشكلة الفقر تتفاقم حاليا في حضر مصر أكثر مما هو الحال في ريفها، وذلك بسبب الهجرة الريفية وتضخم المناطق العشوائية في الحضر. وعندما يحاول الباحث أن يربط بين الفقر وأسبابه يجده يتحدث عن التنمية، ذلك لأن هذه الأسباب تتمثل في جوانب عديدة منها الأسباب الشاملة مثل ضعف المجتمع المدني والمؤسسات المحلية، وبطء عملية التحول إلى اللامركزية، وسوء الحكم وضعف المساءلة والشفافية وشدة البيروقراطية، وضعف التمكين المحلي، وقلة الالتزام السياسي بالحد من الفقر الريفي والوطني عامة، وضعف المساواة بين الجنسين والتحيز النوعي ضد النساء وعدم تمكين المرأة الريفية خاصة. ثم هناك أسباب محددة للفقر الريفي مثل قلة الاستثمارات في المناطق الريفية، وسوء البنية الأساسية الريفية وتدهور الخدمات الريفية وخاصة قلة خدمات التمويل الصغرى، وضعف رأس المال البشري والقدرات الشخصية وهجرة القادرين بشريا، والبطالة وقلة الدخل من الزراعة، وانعزال المناطق الريفية، وقلة فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية في الريف، وغير ذلك مما سوف يتم تناوله في الفصل التالي.

جدول ٢٩. الفقر الشامل والريفي في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا*

الدولة	مؤشر الفقر (الحرمان البشري) ٠ – ١٠٠	مؤشر التنمية البشرية ٠ – ١	الفقر الشامل (% للفقراء إلى مجموع عدد السكان)	الفقر الريفي (% للفقراء إلى سكان الريف)	النسبة المئوية للفقراء الذين يعيشون في الريف
الجزاير	٢١,٥	٠,٧٢٢	١٢,١	١٤,٧	٢١,٥
جيبوتي	٣٠,٠	٠,٤٩٥	٧٤,٤	٨٣,٠	١٦,٠
مصر	٢٠	٠,٦٥٩	١٦,٧	٢٣,٣	٦٠,٠
غزة والضفة الغربية	٦,٥	٠,٧٢٩	٣٢	٥٥	٦٧
الأردن	٧,٦	٠,٧٥٣	١٤,٢	١٩,٠	٢٧
لبنان	٩,٦	٠,٧٥٩	–	–	–
المغرب	٣٣,٤	٠,٦٣١	١٤,٢	٢٢	٦٤
السودان	٣١,٣	٠,٥١٢	٦٠	٨٥	٨١
سوريا	١٤,٤	٠,٧٢١	١١,٤	١٤,٨	٦٢
تونس	١٧,٩	٠,٧٥٣	٤,١	٨,٣	٣٣
تركيا	٩,٨	٠,٧٥٠	٢٧,٠	٣٤,٥	٤٢
اليمن	٤٠,٦	٠,٤٨٩	٣٥,٥	٤٠,٦	٨٣

*المصدر: هيئة الأمم المتحدة، إيفاد، حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، بيانات من ٢٠٠٣–٢٠٠٦، ٢٠٠٧: ص. ٢٤.

الفصل الثاني: مفهوم التخلف وأسباب تخلف المجتمع الريفي

تمهيد: لقد قام المؤلف (Gamie، ٢٠٠١) بعرض دراسة له في مايو ٢٠٠١م في إحدى منتديات التنمية الريفية المستدامة المنعقدة في مدينة واشنجتون العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "المعوقات المجتمعية المحلية للتنمية الريفية المستدامة في ريف مصر." وفيما يلي عرض موجز لهذه الدراسة قبل تناولها بالتفصيل.

لم تكن التنمية في مصر ظاهرة تاريخية نظرا للتاريخ القمعي والاستغلالي للحكومة المصرية التي كانت تحركها أصابع الفراعنة الملوك بل والآلهة أو تديرها لمصالحها قوى الاستعمار الأجنبي أو المحلي المتمثل في الإقطاع المصري المتوافق مع نفس هذه القوى الاستعمارية الخارجية. ولكن عندما ولدت التنمية في مصر حديثا فقد ولدت في القرن العشرين وكانت أيضا شغلا حكوميا. ومن ثم فقد افترضت الدراسة أن عدم التوازن التاريخي هذا بين دور الحكومة ومشاركتها في التنمية من ناحية ودور الجماهير والقطاع الخاص والمدني من ناحية أخرى، هذا الخلل الإتزاني المائل نحو الاحتكار الحكومي لجهود التنمية، كان هو السبب الرئيسي لتخلف القرية المصرية وتنميتها.

هذا ولم يحظ الكثير من المصطلحات العلمية بالقبول والانتشار في أدبيات التنمية مثل ما تمتع به مصطلح الاستدامة Sustainability، وبالرغم من ذلك فلا يوجد اتفاق حول مفهوم هذا المصطلح. ومن أجل ذلك فقد قام كل من جيل و كوردري بالغوص في تحديد هذا المفهوم حيث توصلا إلى تسعة أنواع من الاستدامة. هذه الأنواع التسعة تدور حول المحافظة على الأشياء سواء كانت منتجات عالمية، أو نظما اجتماعية مثل المجتمعات المحلية أو النظم الإيكولوجية، أو الفوائد المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والإنسانية. ويبدو أن المحافظة على استمرارية النظم وبقائها وحيويتها واعتمادها الذاتي هي التي تمثل الجوهر الأساسي للاستدامة، وخاصة فيما يتعلق باتجاهات التنمية المعاصرة في الدول النامية.

ومن أمثلة التنمية المستدامة التي حظيت بلقب "أحسن الممارسات التنموية" لدي هيئة الأمم المتحدة بلدة "هاملتون وينت ويرث" الكندية حيث اعتمدت فيها التنمية المحلية أساسا على الاستمرارية، وبناء القدرات الذاتية، والتمكين، والاعتماد على الذات وخاصة في مجال المنظومة الاجتماعية Socio-

sphere التي تمثل أحد مجالات المنظومة البيئية الشاملة، وذلك من خلال بناء شبكة من المشاركة بين الحكومة والصناعة والمنظمات المجتمعية المحلية حتى أصبحت التنمية في هذه البلدة نموذجا يوضح كيف يمكن لمشاركة الناس في تحديد مستقبلهم وأهدافهم التنموية أن تدفعهم إلى أن يتمكنوا من تحقيق التغييرات المطلوبة للاستدامة. وكانت فلسفة تنمية هذا المجتمع المحلي تتمثل في التركيز على القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية وعلى مقابلة احتياجات الناس دون الإضرار بنصيب الأجيال القادمة، وهي فلسفة مقتضاها التوصل إلى بناء مجتمعات محلية فعالة.

وقد قام فريق دراسة أسباب تخلف القرية المصرية من قبل بتعريف التنمية الريفية على أنها الحركة المستدامة للتغيير الارتقائي المخطط لإحداث التحولات الجذرية في بناء ومهام النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الريفية من خلال الارتقاء بنظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية مع مراعاة لتحقيق التنسيق والشمول والتكامل والتوازن بين كل من الأدوار الحكومية وغير الحكومية الأخرى سواء القطاع الخاص أو المجتمع المدني، مراعين أيضا تحقيق المشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية من أجل تحقيق عدالة توزيع الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين.

ومن ثم فإن الاستدامة تتحقق من خلال زرع العناصر البنائية والوظيفية في عملية التنمية. هذا وتتمثل العناصر البنائية فيما يلي:

١. شبكات المشاركة بين المواطنين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
٢. اكتشاف وبناء القيادات المحلية الديناميكية الفعالة.
٣. تحقيق تكامل الأنشطة التنموية.
٤. تحقيق شمول الأنشطة التنموية.
٥. تكثيف الأنشطة التنموية.
٦. تحقيق توازن الأنشطة التنموية.
٧. تحقيق جذرية التغيير الاجتماعي.

أما العناصر الوظيفية فتتمثل فيما يلي:

١. الإيمان والالتزام السياسي ببناء سياسة تنموية واضحة فيما يتعلق بالأهداف والمعايير.
٢. التنسيق الفعال بين الأنشطة التنموية.
٣. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.
٤. الالتزام بالصداقة البيئية والتكنولوجية.
٥. سلامة وجودة المردودات التنموية المشتملة على المكونات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.
٦. العدالة الحكومية وعدالة توزيع المردودات التنموية.

هذا ويتمثل الفرض الأساسي لهذه الدراسة فيما يلي: "يمثل نقص العناصر البنائية والوظيفية وخاصة عدم التوازن بين الجهود الحكومية والأهلية التنموية في الريف المصري السبب الأساسي لتخلف المجتمعات المحلية الريفية المصرية." وللتحقق من هذه الظنية قام فريق دراسة أسباب تخلف القرية المصرية باختيار عينته المساحية الغرضية المتمثلة في ٢٥٧ قرية من محافظات كفر الشيخ والغربية والجيزة والمنيا. وقد قام الباحث في هذه الدراسة بإجراء تحليلات إحصائية مبينة أدناه اختلفت عما تم من قبل مما أدى إلى اكتشاف نتائج مكملة لما سبق أن اكتشفه فريق دراسة أسباب تخلف القرية.

لقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية الأهمية البارزة للمتغيرات الاجتماعية والثقافية في تحديد المستوى التنموي للمجتمعات المحلية. فقد كان تواجد وكفاءة المنظمات القروية على رأس محددات التنمية كما أظهرت ذلك من قبل نتائج دراسة أسباب تخلف القرية المصرية. هذا وقد تبين هنا أن هناك تأثيرا غير مباشر صغيرا نسبيا تلعبه هذه المنظمات من خلال كونها مكونا صغيرا من مركب سمي هنا بمركب "التكنولوجيا الاجتماعية أو الهندسة الاجتماعية"، وهو المحدد الثاني لمستوى تنمية القرية لمصرية، والذي يكون جزءًا أساسيا من "رأس المال الاجتماعي"، والذي يشتمل على مكونات تتمثل في درجة التنسيق المنظمي، ونسبة السكان العاملين في المنظمات القروية، ودرجة الثراء أو التباين المنظمي القروي.
ويتمثل التنسيق المنظمي في العمل الجماعي، والتعاون، والدعم المتبادل، والاتجاهات التعاونية الإيجابية لدي قادة المنظمات القروية وبين المنظمات القروية العاملة في القرية وبين المنظمات القروية ونظيراتها في القرى المجاورة، وبين المنظمات القروية ومراكزها الرئيسية على المستويات الأعلى. هذا وقد تبين أن

تكنولوجيا التنسيق هي جوهر ما يسمى بالتكنولوجيا الاجتماعية. وبالرغم من إدراك المسئولين لأهمية التنسيق إلا أن علم التنسيق بتقنياته لا زال في رحم أمه.

أما المحدد الثالث لمستوى تنمية القرية أو المجتمعات المحلية الريفية المصرية فيتمثل في درجة شعور الناس بالعدالة الحكومية. وتؤكد هذه الدراسة على أهمية الشعور بالعدالة الحكومية كقوة دافعة للاندماج الشعبي والمنظمي القروي في جهود التنمية الريفية. كما قد تبين أيضا أن مستوى البنية الأساسية كان من المحددات ذات التأثير الجوهري أو المعنوي على مستوى تنمية القرية المصرية. ويمثل هذا المتغير بالإضافة إلى مستوى التكنولوجيا المادية المحددات المادية لتحديد مستوى تنمية القرية المصرية. فبالإضافة إلى الميكنة الزراعية، وتوافر الصناعات المحلية فإن تطبيق بعض التقنيات الزراعية مثل استصلاح الأراضي، وصيانة شبكة المراوي والمصارف، والزراعة السمكية في الترع والمصارف وحقول الأرز، والزراعات البستانية، والري بالرش، واستخدام البيوجاز، وتكثيف الدورات الزراعية، وإعادة تدوير المخلفات الزراعية..إلخ تمثل التقنيات المادية في القرى المصرية. إلا أن نتائج هذه الدراسة تؤكد على أن المحددات الرئيسية السائدة لتنمية القرية المصرية تتمثل في تلك المحددات ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية.

ومن النتائج التي لم تتضح من قبل في دراسة أسباب تخلف القرية المصرية أيضا دور مستوى تدين السكان الريفيين، وكثافة الجامعيين من أهل القرية المقيمين فيها، ودرجة المشاركة الأهلية واندماج السكان الريفيين في التنمية كمحددات ثقافية واجتماعية معنوية لمستوى تنمية القرية المصرية. ومما يجدر الإشارة إليه أنه في الوقت الذي تؤدى فيه درجة التدين إلى رفع المستوى التنموي للقرية إلا أن الانفتاح الثقافي الناتج عن هذا التقدم يؤدى إلى خفض درجة التدين. وبمعنى آخر فإن الحداثة تؤدى إلى انحدار السلوك الإنساني الراقي، ومن ثم فيجب أن يكون أحد المؤشرات الرئيسية لفعالية الإعلام والتعليم هو رفع درجة التدين بمعنى الارتقاء الأخلاقي والسلوكي وليس مجرد أداء الشعائر الدينية حتى لا يكون التدين صريعا للحداثة والتقدم. ومن ثم فتؤكد النتائج على دعم النظرة الحقيقية للعلامة دوركايم والتي تتمثل في أن الظواهر الاجتماعية حقيقة لها قوة عامة خارجية ضاغطة مؤثرة، أما النظرات الإسمية

لأمثال ماكليلاند و هيجن و ليرنر فلم تنل دعما كافيا من هذه الدراسة إلا لو أدت متغيراتها الفاعلة كالدافع الإنجازي أو الابتكارية أو التقمص الوجداني إلى إطلاق قوى اجتماعية فاعلة.

ومما يجدر الإشارة إليه أننا نرى على المستوى القومي قصورا شديدا من جانب واضعي السياسات التنموية لمفهوم التنمية المستدامة وتصميمهم على حصره في نطاق المنظور التحديثي السابق، إذا استعرنا مصطلحات فان بروكويتزين و فان دير بليج. وربما يعود على التنمية كل الخير لو أننا آمنا أن فلسفة التنمية المستدامة تشتمل وتؤكد على كل من الحرية، والديمقراطية، وتنشيط المبادأة والمشاركة الشعبية، واللامركزية، والقيم الإنسانية والبيئية، والحكم المحلي الحقيقي وليس مجرد الإدارة المحلية، وتبنى الأطر التنموية الثقافية والاجتماعية وليس مجرد القيم المادية. ومما لا شك فيه أيضا أن تبني مصر حديثا للخصخصة ومبادئ آليات السوق ليعطى أملا في تبنى مماثل مرافق ومعضد لإعادة الهيكلة الثقافية والاجتماعية والسياسية. هنا فقط يمكن للتنمية المستدامة أن تنطلق، ولا شك في وجود مسؤولية مباشرة للعلماء الاجتماعيين جزئيا على الأقل من أجل خلق هذا الوعي لدي واضعي السياسات والبدء في نشر هذا التحول المنشود.

وختاما، يبدو أن اللامركزية والتحولات الديمقراطية تمثل التحديات الأساسية المواجهة للمجتمع المصري، ناهيك عن الدول العربية والنامية بوجه عام، وذلك من أجل تنمية التقنيات الاجتماعية **والتنمية المستدامة واللحاق بركب الدول المتقدمة. ومن بين القضايا المفتاحية واجبة المواجهة: خلخلة العقلية المركزية لأصحاب الحل والعقد، والارتقاء بالنظم الإدارية المتخلفة والعامة بصفة خاصة، وتطوير قدرات العنصر البشري المتواضعة، وزيادة المخصصات المالية والتمكينية والسلطوية للمحليات، وتحديد الحجم الأمثل للمحليات، والتغلب على مشاعر الاغتراب واللامبالاة لدي المواطنين، والإصلاح الجذري التعليمي والإعلامي. إلا أنه يجب أن نكون حذرين عند تحقيق هذه التحولات، وإلا فسيتحقق الضرر باللامركزية والديموقراطية والتحررية والاستدامة.**

المعوقات المجتمعية المحلية للتنمية الريفية المستدامة في ريف مصر، الدراسة بالتفصيل: لقد نال مصطلح "الاستدامة" في أدبيات العلوم الاجتماعية الكثير من القبول والشعبية لم

يدانيه في ذلك إلا القليل من غيره من المصطلحات. وبالرغم من هذا القبول وتلك الشعبية إلا أن الباحثين لم يتفقوا بعد على تعريف أو مفهوم واحد لهذا المصطلح. ومع هذا فيتفق الجميع على أن الاستدامة قيمة عظمى مرغوبة في نظر جميع التنفيذيين والسياسيين والعلماء على السواء. وربما يكون السبب في هذا الاختلاف حول مفهومها راجعا إلى الطبيعة المعقدة والوجوه المتعددة لمصطلح الاستدامة. ومن هنا فكلما تناول الباحثون العديد من وجوهها كلما ازدادت صحة تناولهم لها. فيقول ألين وآخرون (Allen, *et. al.*، ١٩٩١) أنه لا يوجد هناك اتفاق حول "مجموعة الموارد والممارسات التي يجب أن نسعى لاستدامتها أو الحفاظ عليها." ويتفق معه في ذلك أيضا كل من جيل و كوردري (Gale and Cordray، ١٩٩٤: ١) في مقالتهما المعنونة "نحو فهم للاستدامة: تسع إجابات لما يجب استدامته أو الحفاظ عليه." ونذكر في الجدول التالي تلك الجوانب التسعة توضيحا لتعقيد مصطلح الاستدامة وتعدد جوانبه:

جدول ٣٠. الأنواع التسعة للاستدامة

نوع الاستدامة	ماهية ما نحافظ عليه
١. المنتج السائد (الأساسي).	كمية إنتاج منتج ذي قيمة عالية.
٢. النظم الاجتماعية التي نعتمد عليها.	النظم الاجتماعية مثل المجتمعات المحلية والأسر.
٣. المنافع أو المكاسب الإنسانية.	الأنواع المتعددة من المنافع البشرية.
٤. الحفاظ على المواقع العالمية الفريدة.	النظم الإيكولوجية العالمية الفريدة.
٥. المنتج العالمي.	المنتجات العالمية ذات القيمة العالية.
٦. الطبيعة الأصلية للنظم البيئية.	الأنواع العامة من النظم والموارد البيئية.
٧. الاكتفاء الذاتي.	تكامل النظم البيئية وحيويتها.
٨. ضمان النظم البيئية وتأمينها.	تنوع النظم البيئية.
٩. فوائد النظم البيئية.	النظم البيئية المحمية.

المصدر:

Richard P. Gale and Sheila M. Cordray, "making sense of sustainability: Nine answers to 'what should be sustained?', *Rural Sociology*, 59 (2), 1994, pp. 311-332.

ونحن نرى أن جوهر خاصية الاستدامة في التنمية يتمثل في المحافظة على النظم الاجتماعية وتكاملها وقدرتها على الاكتفاء الذاتي، وهو ما يقارب النوع رقم ٧ المذكور في الجدول أعلاه، وخاصة فيما يتعلق بالاتجاهات التنموية المعاصرة للدول النامية. فالاستدامة تهتم أساسا بالاستمرارية، بينما تهتم

التنمية بالتحسين بجانب الاستدامة نفسها. ومن ثم تمثل الاستدامة صفةً للتنمية نفسها أو لتلك الأشياء والعمليات الأخرى كتلك المشار إليها في تصنيف جيل و كورديري المبين أعلاه لضمان تكامل الأنظمة الاجتماعية واعتمادها على ذاتها واستمرارية أدائها الحيوي الفعال. وتقابل "المحافظة على النظم واستمراريتها" مفهوم دوجلاس (Douglas، ١٩٨٤) للاستدامة الذي ركز فيه على الاكتفاء الذاتي الغذائي و المسئولية الإدارية و الاستقرار الاجتماعي، كما تقابل أيضا اهتمام كل من باتي (Batie، ١٩٨٩) و كيني (Keeney، ١٩٨٩) بالأجيال القادمة ونصيبها، كما تقابل أيضا المفهوم المعروف بال "البيئية" Environmentalism ذلك الوجه الآخر للعَلَم السياسي الذي يرفعه علماء ما وراء التنمية اليوم.

وقد أكد هيجر Hajer في مرجع لايك (Lykke، ١٩٩٢) على مفهوم مصطلح "المجال البيئي الاجتماعي" Socio-sphere وذلك في تحليله لمؤشرات الأداء البيئي، حيث ينظر إلى التنمية المستدامة كنص قصصي دون قائمة من التعليمات المحددة التي تساعد متخذي القرار على فهم معناها في السياقات والظروف المختلفة. وهو يشير إلى ضرورة تصميم الأداء البيئي بحيث يمكن من خلاله تحديد ورصد التغيرات الحادثة في البيئة الطبيعية، وهي ما تسمى المؤشرات النوعية البيئية الظاهرة بالإضافة إلى التغيرات البنائية في الاقتصاد السياسي أي المؤشرات القطاعية. ويماثل ذلك أيضا تقسيم المؤشرات البيئية إلى مؤشرات عرضية تتعلق بأعراض التدهور البيئي من ناحية، والمؤشرات الخاصة بالأسباب الحقيقية الأصلية لهذا التدهور من ناحية أخرى.

ومن الأمثلة الأعظم نجاحا للتنمية المستدامة حسب تقييم هيئة الأمم المتحدة هاملتون وينتويرث Hamilton-Wentworth ذلك المجتمع الكندي الصغير الذي اعتمدت تنمية المستدامة بصورة أساسية على الاستمرارية وبناء القدرات (التمكين) والاعتماد على الذات وخاصة فيما يتعلق بالمجال البيئي الاجتماعي، وذلك من خلال بناء المشاركة الفعالة بين الحكومة والصناعة ومنظمات المجتمع المحلي. وقد مثل ميثاق أو مبادرة هذا المجتمع المحلي صورة جلية لكيفية قيام المجتمعات المحلية بوضع رؤية تنموية لها مما يُمَكن مواطنيها من اكتساب القدرة والرغبة لتنفيذ التغيرات المطلوبة لتحقيق الاستدامة. وقد اعتمدت المبادرة على فلسفة تنموية مقتضاها أن التنمية المستدامة الناجحة هي التي تركز على القضايا

البيئية والاجتماعية والاقتصادية وعلى التنمية التي تقابل حاجات الأجيال الحاضرة دون التنازل عن قدرة الأجيال المستقبلية لمواجهة حاجاتها كذلك مما يؤدي إلى بناء نظم اجتماعية فعالة (Best Practices Data Base, 1998).

التنمية الريفية من منظور الاستدامة: ربما يكون من المفيد قبل تعريف مفهوم التنمية الريفية أن ننظر إلى معكوسها وهو "التخلف" ، إذ كما يقال في الأثر "ومن ضدها تعرف الأشياء." إن التخلف ظاهرة نسبية، تعتمد على القيم المعتنقة لدي سكان المجتمع المحلي، كما أنه ظاهرة معقدة للغاية تنطوي على مكونات بنائية ومكونات وظيفية لأي مجتمع محلي. وقد قام الباحثون وهم بصدد رصد أسباب التخلف بالخلط بين أسبابه وأعراضه. وربما يمثل الهجوم الشامل على الأعمدة الرئيسة لبناء المجتمع التي تدعمها قوى المصالح الخاصة المكتسبة والتي تعلوها الحكومات أنفسها، ربما يمثل ذلك المدخل المفضل للقضاء على التخلف. ومن ثم تتبين لنا الضرورة القصوي لخلق وبناء رؤي سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية صحيحة لإعادة البناء المجتمعي المتخلف والسعي نحو التنمية الريفية.

ومن هنا يمكن القول بأن التخلف يمكن القضاء عليه من خلال التنمية الريفية المستدامة. وكما سبق الذكر فالاستدامة صفةٌ لعملية التنمية، تلك الصفة التي تجعل من التنمية عملية مستمرة، معتمدة على ذاتها، ذات دفع أوتوماتيكي ذاتي، صديقة للبيئة، ومنتجة في نفس الوقت. وتشمل هذه الخاصية عناصر بنائية وأخرى وظيفية تتضح في الجدول التالي:

جدول ٣١. العناصر البنائية والوظيفية للتنمية الريفية المستدامة

العناصر البنائية	**العناصر الوظيفية**
شبكة بنائية من المشاركة بين المواطنين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.	الالتزام السياسي بمنظومة من الأهداف والوسائل الواضحة كأساس للتنمية المستدامة.
توافر قيادات محلية ديناميكية نشطة.	التنسيق التام بين الأنشطة التنموية.
التكامل بين الأنشطة التنموية.	الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.
شمول الأنشطة التنموية.	التكنولوجيا الصديقة للبيئة.
تكثيف الأنشطة التنموية.	كفاية منتجات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية.
التوازن بين الأنشطة التنموية.	العدالة وعدالة توزيع ثمار التنمية.
التحولات الجذرية والبنائية في التنمية.	

فالتنمية إذن ليست عملية تطور طبيعية ذاتية، إذ لابد من التزام سياسي ومن رؤية واضحة للأهداف والوسائل التي يعتنقها واضعو السياسات ومتخذو القرارات وكبار التنفيذيين.

ويجب أن تسود معايير المسئولية والمحاسبية والشفافية ومقابلة حاجات الجماهير المعايير الخاصة بوضع السياسات التنموية. إلا أنه للأسف نجد سيادة معايير وسياسة التسكين ولهجات المصالحة السياسية من جانب سياسات أصحاب المصالح المكتسبة على مسرح السياسة وصناعة القرار المصري. ولذلك، وكما سبق القول، تتطلب التنمية المستدامة شبكة بنائية تعاقدية وشبه تعاقدية من المشاركة بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص والمنظمات المدنية، حيث أنه لا يمكن أن تتحقق حيوية المجتمع المحلي وتنطلق قدراته التنموية إلا من خلال هذه الترتيبات البنائية. ومن ثم يمكن تعريف التنمية الريفية بأنها:

الحركة المستدامة المخططة والتقدمية لإحداث تغيرات جوهرية جذرية في أبنية ووظائف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الريفية من خلال تشجيع الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية مع مراعاة التنسيق والشمول والتكامل والتوازن بين الأدوار الحكومية والخاصة وتحقيق المشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية

والبشرية للوصول إلى عدالة توزيع الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين (جامع وآخرون، ١٩٨٨.)

نظرة تاريخية كلية إلي التنمية الريفية في مصر: نظرا للمساحة المحدودة هنا فلن يمكن الاستفاضة في الأسباب التاريخية والكلية الشاملة لتخلف القرية المصرية، إلا أننا سوف نشير إلى ضرورة التعرف على هذه الأسباب ومجابهتها إذا ما أردنا القضاء على معوقات التنمية الريفية المستدامة. الحقيقة الدامغة هي أن الظروف المصرية التاريخية القديمة قد ولدت ورسخت الجوانب التالية من التخلف:

١. الشخصية التابعة الاعتمادية اللامبالية للمواطن الريفي المصري. وتتميز تلك الشخصية في أوضح صورها بعدم الثقة في الحكومة، والاعتقاد في الخرافات والسحر والشعوذة وعدم الرغبة في المشاركة الشعبية والانسحاب من الأنشطة والأعمال العامة.

٢. تخلف المؤسسات الاجتماعية الأسرية، والاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، والدينية.

٣. الفجوة الكبيرة بين مستوى معيشة القرية ومستوى معيشة المدينة.

كما أدت ظروف عالمية خلقتها بنيانات القوة العالمية الفائضة بالصراعات التاريخية إلى تعويق التنمية الريفية المصرية، تلك الظروف التي فرضتها دول المركز (الولايات المتحدة حاليا، ودول أوربية سابقا) على دول الأطراف (التابعة والنامية) لغرض الحفاظ على الأوضاع القائمة لصالح تلك الدول القوية. وقد استعملت دول المركز هذه أساليب متعددة لقهر دول الأطراف منها ما هو سياسي، وما هو عسكري، وما هو ثقافي مثل التعليم والتدريب ووسائل الإعلام والمنظمات والمؤسسات الدولية، ومنها ما هو اقتصادي مثل السلف والتأمين وعولمة الإنتاج والشركات المتعددة الجنسيات والمتعدية للقارات. وقد أدت هذه الأساليب إلى ظهور ثلاثة أنواع من التبعية في الدول النامية: التبعية الصناعية والتبعية الزراعية والتبعية المالية، والتي أثرت على الدول النامية ومنها مصر وخاصة في قطاعها الريفي.

أما على المستوى الوطني أو الحكومي المصري، فقد كانت العوامل التالية مسئولة عن الكثير من تخلف القرية المصرية:

١. ضعف الحكومة وعدم تبلور انتمائها الأيديولوجي مما أدى إلى خضوعها السهل واستسلامها لقوى جماعات الضغط العالمية والمصرية.

٢. العقيدة في الأولوية المطلقة للتنمية الاقتصادية مع سوء فهمٍ وعدم تقديرٍ لقيمة وأهمية التنمية الخاصة بالنظم والمؤسسات الاجتماعية.

٣. سوء الفهم والإصرار المطلق من جانب الحكومة على تحقيق الثبات والاستقرار السياسي والاجتماعي للدرجة التي أدت إلى الجمود بل وإلى التدهور في كثير من جوانب الحياة.

٤. هشاشة عملية التخطيط والهروب من المسئولة الحكومية وعدم الإقدام والمبادرة في مواجهة وحل المشكلات الوطنية والانتظار حتى تفاقم المشاكل واللجوء إلى الحلول المسكنة وسياسة ردود الأفعال.

٥. تردد الحكومة في مواجهة التغيرات الجذرية المطلوبة والتركيز على سياسة المعونات التي غالبا ما تكون هزيلة، بالإضافة إلى التركيز على جباية الضرائب وخاصة من صغار ومتوسطي أصحاب الأعمال الخاصة والعاملين بدلا من التركيز على التنمية الإنتاجية التي هي السبيل الحقيقي لثراء الدولة وتنميتها.

٦. تضخم الجهاز الحكومي والمركزية الخانقة للإدارة الحكومية والوقوع في شبكة ما أسميته من قبل "الوثنية البيروقراطية" وهو مفهوم أعني به صناعة القوانين لخدمة المواطنين ثم الارتداد لعبادة القوانين دون مراعاة لمصلحة المواطن، تماما كما كانت تصنع الأوثان من قبل ثم تعبد.

٧. النقص الشديد في كفاءة وفاعلية استغلال الموارد المادية والطبيعية والبشرية.

٨. استغلال المجتمعات الحضرية للمجتمعات الريفية، وهو ما أسماه العلامة إيرل هيدي Earl O. Heady "الاستعمار الحضري للريف"، هذا بالإضافة إلى الإهمال التاريخي للزراعة.

المفترض البحثي العام للدراسة: في كلمتين، تتمثل فرضية هذه الدراسة في احتكار الحكومة للتنمية[٢٣]. لقد أدى تاريخ القهر والاستغلال للمواطن المصري والذي مارسه الفراعنة والاستعماريون والاقطاعيون والبيروقراطيون المعاصرون إلى تبلور نمط تنموي تتبناه الحكومة لم يكن فيه المواطن سوى شيء مفعول به. ومن ثم فتفترض الدراسة أن التنمية ليست ظاهرة تاريخية قديمة، لكن عندما ولدت في القرن العشرين فقد تم كتمانها في رحم الحكومة. لقد قيدت حيوية المجتمع المحلي القروي والحضري بحصر قدرات رأس المال البشري والاجتماعي في حدودها الدنيا نظرا للعقيدة في ثقافة المركزية من ناحية والاستغلال الحكومي للمواطن من ناحية أخرى. ومن ثم فتفترض الدراسة أن عدم التوازن بين المشاركة الحكومية من ناحية والمشاركة الشعبية من ناحية أخرى، هذا الخلل الإتزاني المائل نحو الاحتكار الحكومي لجهود التنمية، كان هو السبب الرئيسي لتخلف القرية ا لمصرية وتنميتها.

الطريقة البحثية: لقد رأى المؤلف، مع أقرانه من الباحثين الاجتماعيين الآخرين، تلك الحقيقة المؤلمة (وإن كنت أعلم أن هذا تعبير غير علمي) التي تتمثل في الجمود بل والتدهور أحيانا في بناء ووظائف النظم الاجتماعية في القرية المصرية نتيجة لعدم فاعلية وتخلف سياسات وأساليب التنمية الريفية. تتقدم الهجائية القرائية الكتابية بمعدل ١% تقريبا سنويا وهو معدل يزيد من أعداد الأميين سنويا، وتزداد معدلات البطالة، وتبقي القاعدة الزراعية ثابتة إن لم تكن تتناقص، ويبقى معدل نمو الإنتاج الزراعي حول رقم ٢% سنويا، وينخفض معدل الإنفاق الحكومي على الزراعة، كما يبقى معدل الزيادة السكانية حول ٢,٨% مع زيادة معدلات الطلب على الغذاء سنويا على مستوى ١٢,٥% سنويا خلال السبعينات والثمانينات.

[٢٣] كان احتكار الحكومة للتنمية في فترة الزعيم جمال عبد الناصر متمثلا في قيام الحكومة بكل أنشطة التنمية، وكان القطاع الخاص والمجتمع المدني في غيبوبة. أما في عصر السادات ومبارك، والأخير بصورة خاصة، فقد أصبح احتكار الحكومة للتنمية مصدرا للتخريب، إذ تمثل في اتخاذ قرارين صارمين: أحدهما هو ترك حلبة التنمية للأقوياء والمنتفعين والنافعين من رجال الأعمال للإفراط في تحقيق مصالحهم على حساب المصلحة العامة، والقرار الثاني هو قهر المجتمع المدني والديمقراطية. ولذلك فقد كان الاحتكار الأول ذا نفع محدود أضر بالتنمية، أما الاحتكار الثاني فهو ذو ضرر لا محدود ألغى التنمية نهائيا وأدار عجلة التخلف من جديد.

وقد أدت هذه الأرقام إلى حدوث فجوة متزايدة بين الطلب على الغذاء والمتاح منه. وتمثلت هذه الحقيقة في مظهر بسيط وهو استيراد ثلاثة من كل أربعة أرغفة خبز مستهلكة بالمواطن المصري. ومن ثم فكانت الدولة تدفع ٧٠٪ من فاتورة الغذاء للدول الأجنبية.

وبعرض هذه الصورة القاتمة على أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية أمكن للباحث الحصول على واحد من أكبر مقادير التمويل البحثي لإجراء واحدة من أكثر دراسات التنمية الريفية شمولا وتدقيقا في تاريخ البحث العلمي المصري●. وقد استهدفت الدراسة كلا مما يلي:

١. محاولة فهم وتقييم مفاهيم التنمية والتخلف وخاصة كما تنطبق على الدول النامية.

٢. صك مفهوم صادق موثوق فيه للتنمية الريفية.

٣. دراسة المراحل المختلفة للتنمية الريفية كما طبقت في مناطق مختلفة من العالم.

٤. تحديد الأسباب الأكثر احتمالا وراء تخلف القرية المصرية وخاصة من المنظورات التاريخية والعالمية والوطنية والمحلية.

٥. وضع الرؤى والسياسات المقترحة للتنمية الريفية المصرية.

وقد استخدمت الدراسة طرقا بحثية مختلفة حققت تكاملا منهجيا بحثيا هي الطريقة التاريخية، والطريقة الإحصائية، والبيانات الثانوية من مختلف الجهات، وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة للمجتمعات القروية المصرية. وستركز الدراسة الحالية على الدراسة الميدانية للقرى المصرية نظرا لضيق المساحة المتاحة للكتابة.

العينة البحثية: لقد تم اختيار عينة عمدية أو غرضية تحقيقا للأهداف التحليلية للدراسة. وقد بلغت العينة ٢٥٧ قرية تمثل حوالي ٦٪ من القرى المصرية البالغ عددها ٤٢٠٠ قرية. ولقد تم اختيار العينة من أربع

● أجريت الدراسة بفريق بحثي تحت قيادة المؤلف وكان عنوانها "التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية،" وقد نفذت بواسطة قسم المجتمع الريفي بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية بالتعاون مع أساتذة وخبراء وباحثين من جامعات القاهرة، وعين شمس، والأزهر، والمنيا، والمنصورة، وكفر الشيخ، والمنوفية، ومن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وكذلك من المركز الدولي للتنمية الريفية بمريوط، ومن محافظات الجيزة والمنيا والغربية وكفر الشيخ. وقد استمرت الدراسة لمدة أربع سنوات سجلت نتائجها في مجلدين بلغا ١٢٤٠ صفحة.

محافظات تمثل المحافظات المصرية الست والعشرين اثنتان من مصر العليا واثنتان من الدلتا. وقد استلزم الهدف التحليلي للدراسة اختيار قرى متباينة في المستوى التنموي الذي يمثل المتغير التابع للدراسة وذلك لاكتشاف المتغيرات المستقلة أو المسببة المصاحبة لهذا التغير. وقد تم التعبير عن المؤشر التنموي للمحافظة كنسبة مئوية للسكان الممتهنين للزراعة بالمحافظة وهو أفضل المؤشرات على مستوى المحافظة (Gamie، ١٩٧٤). وقد كانت محافظة الجيزة أعلى محافظات مصر العليا بالنسبة لمستوى التنمية (نسبة السكان الممتهنين للزراعة ١٠,٢٤% فقط)، وكانت المنيا الأقل حيث بلغت نسبة السكان الممتهنين للزراعة فيها ٢٥,١٣%. وبالنسبة للدلتا تم اختيار محافظة الغربية الأكثر تقدما (نسبة السكان المتهنين للزراعة فيها ١٥,٦٤%) ومحافظة كفر الشيخ الأقل تقدما (نسبة السكان الممتهنين للزراعة ٢٧,٠٧%). وقد تم تضخيم هذا التباين التنموي في العينة من خلال اختيار نصف حجم عينة القرى من القرى الأم المتقدمة والنصف الآخر من القرى التوابع أي التي ليست فيها وحدات محلية. وقد تم خلق المزيد من التباين كذلك من خلال اختيار نصف القرى الأم من أعلى القرى حجما سكانيا والنصف الآخر من الأقل حجما سكانيا. وتم فعل نفس الشيء أيضا مع القرى التوابع. ويمثل الشكل التالي مجتمع البحث أو شاملته والعينة.

٤٢٠٠ قرية مصرية

الدلتا		**مصر العليا**	
كفر الشيخ ١٩٤ قرية	*الغربية ٣١٢ قرية*	*المنيا ٣٣٨ قرية*	*الجيزة ١٦١ قرية*
العينة ٦٩ قرية (٣٦٪)	العينة ٦٨ قرية (٢٢٪)	العينة٧٠ قرية (٢١٪)	العينة ٥٠ قرية (٣١٪)
قرى تابعة ٣٤ / قرى أم ٣٥	قرى تابعة ٣٤ / قرى أم ٣٤	قرى تابعة ٣٥ / قرى أم ٣٥	قرى تابعة ٢٥ / قرى أم ٢٥

شكل ٧. المجتمع والعينة البحثية لدراسة أسباب تخلف القرية المصرية

المتغيرات البحثية وقياسها: لقد اعتمد قياس المتغيرات البحثية على بيانات التعداد حيثما أمكن، وعلى السجلات الرسمية للمنظمات الريفية، وعلى المقابلة الشخصية مع قيادات المنظمات الريفية، وعلى المقابلة الشخصية مع الإخباريين Informants في كل قرية والذين أخذت متوسطات استجاباتهم على كل بند في الاستبيان. وقد تم التعبير عن كل متغير في صورة رقم تائي قياسي Standardized T score كان متوسطه ٥٠ وانحرافه المعياري ١٠. وقد كان المتغير التابع للدراسة هو المستوى التنموي للقرية أو المجتمع المحلي، وتمثلت المتغيرات المستقلة في الأربعة وعشرين متغيرا التالية:

١. الحجم السكاني للمجتمع المحلي، كما هو مبين في بيانات التعداد.

٢. جودة البنية التحتية* كما تم قياسه في الذيلية الموضحة أدناه.

* نظرا للمساحة المحدودة، فسنوضح طريقة القياس لهذا المتغير فقط. يمثل المتغير مركبا مكونا من متوسط المقاييس المعيارية للمكونات التالية:

الرقم المجمع لجودة الطرق الذي يتكون هو نفسه من المتوسط الخاص للمتوسطات الثلاثة لكل مما يلي:

٣. الانفتاح الجغرافي، مقاسا كمتوسط لثلاثة متغيرات معيارية مركبة: (أ) المسافة إلى أقرب طريق مرصوف، (ب) كفاية سيارات النقل معبرا عنها بمكونين فرعين هما كثافة جميع وسائل المواصلات ومدى انتظام هذه الوسائل، (ج) المسافة إلى أقرب مراكز حضرية بما فيها عواصم المحافظات وعواصم المراكز والقرى الأم أو الوحدات المحلية وأقرب مسافة لأقرب ثلاث مدن.

٤. الانفتاح الثقافي، مقاسا كمتوسط لثلاثة مكونات فرعية: (أ) نوعية أكشاك الصحف والمجلات ومكتبة القرية حيث يعطى رقم صفر حيثما لا توجد أي منها، (ب) عمر هذه الخدمات، (ج) متوسط عدد الصحف المباعة يوميا بالنسبة لكل ألف من السكان.

أ. درجة توافر الطرق المؤدية إلى أقرب مدينة كمجموع لكل مما يلي: طريق رئيسي مرصوف (٥ درجات)، طريق فرعي مرصوف (٤ درجات)، طريق مرصوف جزئيا (٣ درجات)، طريق فرعي ترابي (٢ درجة)، طريق غير ممهد (درجة واحدة)، لا توجد طرق (٠ درجة).

ب. متوسط عمر الطرق.

ج. متوسط الحالة الخاصة للطرق، حيث تعطى "حالة جيدة" ٣ درجات، و "حالة متوسطة" درجتان، و "حالة سيئة" درجة واحدة.

٢. يتمثل المكون الثاني لجودة البنية التحتية في "المسافة إلى أقرب سوق" ممثلا في رقم معياري لمجموع الأرقام التالية: "سوق في القرية ٥ درجات" و "المسافة لأقرب سوق أقل من ٣ كيلومتر ٤ درجات"، و "المسافة من ٣-٦ كيلومتر ٣ درجات"، و "المسافة من ٦-١٠ كيلومتر درجتان"، و "المسافة لأقرب سوق أكثر من ١٠ كيلومتر درجة واحدة."

٣. جودة الخدمات الاتصالية مقاسة كمتوسط للرقمين المعيارين للمكونين التاليين:

أ. جودة الخدمات الاتصالية الثلاثة التالية: مكتب التلغراف، مكتب التليفونات، ومكتب البريد وذلك كأرقام ٣ للحالة الجيدة، ٢ للحالة المتوسطة، ١ للحالة السيئة، و صفر لعدم وجود الخدمة نهائيا حيث تجمع هذه الأرقام وتحول إلى قيم معيارية.

ب. الرقم المعياري لمتوسط عمر الخدمات الاتصالية الموجودة.

٤. يتمثل المكون الرابع لجودة البنية التحتية في مؤشر الكهربة لمتوسط لرقمين قياسيين هما:

أ. توافر الكهرباء ومصدرها حيث يعطى رقم ٣ للكهرباء الصادرة من الشبكة الرئيسية الموحدة، ورقم ٢ للكهرباء الصادرة من محطات الري، ورقم ١ للكهرباء الصادرة من مولد، ورقم صفر لعدم وجود كهرباء.

ب. عمر الكهرباء في القرية.

٥. المكون الخامس لجودة البنية التحتية هو رقم معياري لمياه الشرب النقية كعدد للبيوت الموصل إليها الكهرباء مضروبا في (١٠٠/النسبة المئوية للبيوت الموصل إليها المياه النقية خلال الخمس سنوات الأخيرة)/١٠٠. يمثل الرقم هنا ليس مجرد نسبة البيوت الموصل إليها المياه النقية فقط وإنما أيضا درجة التغير الإيجابي في كفاية خدمة المياه النقية خلال الخمس سنوات الأخيرة.

٥. متوسط المستوى التعليمي للسكان، مقاسا كمتوسط لمكونين معياريين: (أ) قيمة نسبة الهجائية (معرفة القراءة والكتابة) مضروبة في معدل تغيرها في العشر سنين الأخيرة، (ب) نسبة النساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية باستعمال بيانات التعداد.

٦. متوسط المستوى الصحي للسكان، مقاسا كمتوسط للرقم المعياري لمكونين فرعيين: (أ) متوسط المعدل المعياري لمعدلات الوفيات ووفيات الأطفال، (ب) درجة كفاءة المنظمة الصحية في القرية سواء كانت وحدة صحية قروية أو مستشفى.

٧. القوة الإنتاجية للسكان، مقاسة كنسبة معيارية للعمالة الكلية كما هو مبين ببيانات التعداد.

٨. كثافة الخريجين الجامعيين المقيمين بالقرية، مقاسة كنسبة معيارية لخريجي التعليم العالي المقيمين بالقرية.

٩. العقيدة في الخرافات والسحر والشعوذة، مقاسة كرقم معياري يعبر عن درجة انتشار ١٢ ممارسة خرافية بين سكان القرية.

١٠. درجة التدين، مقاسة كرقم معياري لدرجة التغير في خمس خصائص بين سكان القرية مثل الحب بين الناس، التقوى والخوف من الله، الهوس بالمال والقيم المادية، الزكاة، والتعاون والعون المتبادل خلال الأزمات والأوقات العصيبة. التدين هنا يقاس على أنه سلوك وليس مجرد أداء شعائر دينية أساسية.

١١. الميول الاستثمارية للسكان، مقاسة كرقم معياري لدرجة تغير سلوك الناس بالنسبة لمجموعة من السلوكيات الاستهلاكية وكذلك لمجموعة أخرى من السلوكيات الإنتاجية في حالة وجود المدخرات الزائدة.

١٢. مستوى التطلعات السكانية، مقاسا لمتوسط لثلاث قيم معيارية: (أ) مستوى التعليم المرغوب لدي الأطفال، (ب) درجة المنافسة بين سكان القرية بالنسبة لعدد من الممارسات، (ج) درجة رؤية الناس للمستقبل كأفضل أم أسوأ من الحاضر.

١٣. شعور السكان بالعدالة الحكومية، مقاسا كدرجة معيارية لمقياس ليكارت لاتجاهات الناس نحو ست عبارات تعبر عن المتغير الحالي.

١٤. درجة ثقة الأهالي في الحكومة، مقاسة كرقم يمثل المجموع المعاير للاستجابة لخمسة أسئلة تتعلق بما يلي: (أ) صعوبة أو سهولة مقابلة الموظفين الحكوميين، (ب) المحسوبية، (ج) الثقة في المنظمات القروية الحكومية، (د) درجة استعداد الناس للمشاركة مع الحكومة في تكلفة مشروعات تنمية القرية، (هـ) المشاركة في انتخابات أعضاء المجالس المحلية.

١٥. درجة الانتماء للمجتمع المحلي، مقاسة كرقم معياري لمقياس لايكارت ذي الخمس نقاط والخاص بسبع عبارات تعبر عن درجة انتماء السكان للمجتمع المحلي.

١٦. درجة سعي السكان نحو تبني المستحدثات والمبتكرات الجديدة، مقاسة كرقم معياري لدرجة انتشار ثمانية ممارسات حديثة تعبر عن المتغير الحالي مثل سعي المزارعين للاستفادة من الإرشاد الزراعي، زيارة المزارع الإرشادية، زيارة كليات الزراعة ومحطات البحوث الزراعية.... إلخ.

١٧. درجة الوحدة والصلابة الاجتماعية، مقاسة كرقم معياري يمثل متوسط القيم المعيارية لمكونات سبعة: (أ) مقياس لايكارت على خمس نقاط وخاص بعبارات خمس تعبر عن درجة وحدة وصلابة المجتمع المحلي، (ب) درجة التعاون المتبادل بين الناس في حالة المرض، (ج) نوع ومدى المساعدات المتبادلة في الماضي، (د) درجة المساعدات المتبادلة في العمل المزرعي، (هـ) نوع ومدى المساعدات المتبادلة في العمل المزرعي، (و) درجة العون المتبادل في حالة الأزمات المالية، (ز) درجة التغير نحو الأسوأ أو الأحسن فيما يتعلق العون المتبادل بين السكان خلال السنوات الخمس الماضية.

١٨. درجة الاندماج والمشاركة المجتمعية المحلية، مقاسة كرقم معياري لمجموع القيم الخاصة بالمكونات العشرة التالية: (أ) مقياس ليكارت ذي خمس نقاط لعبارتين مرتبطتين بالمتغير الحالي، (ب) درجة تكرار المقابلات بين السكان لمناقشة مشكلات القرية، (ج) سلوك الناس عندما يواجهون بمشكلة تتراوح بين الاعتماد على الذات إلى الإهمال الكامل، (د) درجة قدرة الناس على مواجهة مشكلات القرية وحلها، (هـ) من هو المسئول عن تخطيط وتنفيذ الأنشطة التالية، السكان (رقم ٣)، القيادات (رقم ٣)،

الحكومة والناس (رقم ٢)، الحكومة (رقم ١). (و) درجة التغير السلوكي بالنسبة للمشاركة في الانتخابات.

١٩. مستوى التكنولوجيا المادية للمجتمع المحلي، مقاسة كرقم يمثل متوسطا لأربعة أرقام معيارية لأربعة مكونات: (أ) وجود (قيمة ٢) أو عدم وجود (قيمة ١) عشر تقنيات زراعية حديثة، (ب) مستوى الميكنة بتوفر الجرارات معبرا عنه بعدد الجرارات الصالحة لكل ١٠٠٠ فدان، (ج) الرقم الكلي الموزون المعبر عن مقدار الآلات الزراعية المتوافرة في التعاونية الزراعية الموجودة بالقرية، (د) كثافة الأنشطة الصناعية بالقرية من ناحية كونها حكومية أو خاصة أو مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص.

٢٠. مستوى التقنيات الاجتماعية في المجتمع المحلي، مقاسا بمتوسط لأرقام معيارية أربعة: (أ) درجة التنسيق المنظمي بين المنظمات القروية، (ب) نسبة السكان القرويين العاملين بالمنظمات القروية، (ج) درجة تباين وتنوع المنظمات القروية، (د) درجة كفاءة المنظمات القروية.

٢١. اتجاه السكان القرويين نحو التشريعات الحكومية، مقاسا كمتوسط لأرقام معيارية خمسة لقيم لايكارت المجمعة والخاصة بمجموعة من العبارات المتعلقة بما يلي: (أ) التشريعات المتعلقة بالنمط المحصولي، (ب) التشريعات التسويقية، (ج) التشريعات التعاونية، (د) التشريعات المتعلقة بين العلاقة بين المالك والمستأجر الزراعي، (هـ) التشريعات المتعلقة للقضايا المختلفة مثل التأمين على الماشية والتعليم وحماية الأراضي الزراعية والضرائب.

٢٢. درجة المركزية الحكومية، مقاسة كمتوسط لقيم معيارية لأربعة مكونات فرعية: (أ) درجات مركزية كل من المنظمات القروية مقاسة بدورها من خلال سؤال مديري هذه المنظمات ليحددوا إذا ما كانت إداراتهم العليا تعطيهم حرية كاملة للعمل، أو حرية محدودة، أو حرية محدودة جدا، أو لا حرية على الإطلاق. (ب) مصادر السلطة، حيث سئل هؤلاء المديرين إذا ما كانت هذه المصادر تأتي من: المدير نفسه، المدير نفسه بالتعاون مع العاملين بمنظمته، السلطات العليا في معظم الأحيان، السلطات العليا دائما. (ج) درجة تكرار عملية التشاور مع السلطات العليا. (د) درجة التمسك الحرفي للمديرين بالقواعد الرسمية واللوائح.

٢٣. درجة توافر وكفاءة المنظمات الحكومية، مقاسة بالمجموع المعايَر لدرجات كفاءة المنظمات القروية الموجودة بالقرية.

٢٤. كفاءة الإرشاد الزراعي، مقاسة كمتوسط قيمتين معياريتين هما: (أ) وجود عشر ممارسات تتمثل في سعي المزارعين للمعونة من الجامعات ومحطات البحوث الزراعية، والمرشدين الزراعيين بالإضافة إلى إنشاء الحقول الإرشادية وتوزيع النشرات والمعينات الإرشادية. (ب) متوسط القيم المعيارية لثلاثة مكونات فرعية: عدد الحقول الإرشادية منسوبا إلى مساحة الحيازة الزراعية للقرية، مساحة الحقول الإرشادية منسوبة إلى المساحة المحصولية الكلية، ودرجة تنوع المحاصيل والأنشطة الخاصة بالإرشاد الزراعي.

أما المتغير التابع لهذه الدراسة، وهو مستوى تنمية القرية، فقد تم قياسه حسب مفهوم التنمية الريفية سابق الإشارة إليه، ومن ثم فيتميز قياس هذا المتغير بما يسمى "بالصدق الظاهري" Face validity. وقد تم قياسه كمتوسط للقيم المعيارية للمكونات الإثني عشر التالية:

١. درجة كثافة الأنشطة التنموية.
٢. درجة شمول الأنشطة التنموية.
٣. درجة تكامل الأنشطة التنموية.
٤. درجة توازن الأنشطة التنموية.
٥. درجة التنسيق بين الأنشطة التنموية.
٦. درجة الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.
٧. مستوى التكنولوجيا المتوافرة بالقرية.
٨. درجة المشاركة الشعبية في المشاريع التنموية.
٩. درجة ديناميكية القيادة بالقرية.
١٠. مستوى العوائد التنموية.
١١. درجة عدالة توزيع العوائد التنموية.
١٢. درجة جذرية التغير التنموي.

وقد تم تقدير معامل ثبات المقياس Scale reliability حسب معامل كرونباخ-ألفا Cronbach alpha، حيث وجدت ٠,٦٩٦ . ونظرا للارتباط المنخفض بين المركب الكلي لمتغير التنمية من ناحية وكل من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية ودرجة ديناميكية القيادة من ناحية أخرى، كما هو موضح في جدول ٣ أدناه، فقد تم إزالة هذين المتغيرين الفرعيين ويبقى العشرة الأخرى حيث لم يزد معامل الثبات إلا قليلا أي من ٠,٦٩٦ إلى ٠,٦٩٨.

النتائج ومناقشتها: يوضح الجدول التالي العلاقة بين المتغير التابع لهذه الدراسة وهو مستوى تنمية القرية المصرية مع كل من مكوناته الإثني عشر التالية ممثلة في كل من العلاقات الارتباطية البسيطة (معامل بيرسون) ومعاملات الانحدار الجزئي المعيارية:

جدول ٣٢. معاملات الارتباط البسيطة ومعاملات بيتا المعيارية للعلاقة بين مستوى تنمية القرية كمتغير تابع مركب، من ناحية، وكل من متغيراته الفرعية، من ناحية أخرى.

المكون	معامل الارتباط r	معامل بيتا β
كثافة الأنشطة التنموية	٠,٤٨٦**	٠,١٢٧**
شمول الأنشطة التنموية	٠,٥٨٧**	٠,٠٩٩**
تكامل الأنشطة التنموية	٠,٤٩٠**	٠,٢٣٣**
توازن الأنشطة التنموية	٠,٥٤١**	٠,١٣٧*
التنسيق بين الأنشطة التنموية	٠,١٩٨**	٠,١٦٩**
الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية	٠,١٠٥*	٠,٠٩٤*
المستوى التكنولوجي بالقرية	٠,٢٠٣**	٠,١٠٧**
المشاركة الشعبية في الأنشطة التنموية	٠,٢٢١**	٠,٠٦٦*
درجة ديناميكية القيادة	٠,٠٣٩	٠,٠٧٩**
كفاية الأنشطة التنموية	٠,٦٨١**	٠,٤١٥**
درجة التغير الجذري	٠,١٧٢**	٠,٠٩٩**

* معنوية على المستوى ٠,٠٥ **معنوية على المستوى ٠,٠١

وفيما يلي قيم العلاقات الارتباطية بين مختلف المحاور الإثنى عشر لمركب مستوى تنمية القرية المصرية معبرا عنها بمعاملات الارتباط البيرسونية:

جدول ٣٣. قيم العلاقات الارتباطية بين مختلف المحاور الإثنى عشر لمركب مستوى تنمية القرية المصرية معبرا عنها بمعاملات الارتباط البيرسونية

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	المجموع
١	–	٠,٧٢	٠,٥٣	٠,٧٠	٠,٠٧	٠,٠٦-	٠,١٢	٠,٠٩-	٠,٠٩	٠,١٧	٠,٠٦-	٠,١٦-	٢,٧٧
٢		–	٠,٦٨	٠,٨٧	٠,٠٥	٠٠	٠,٠٩	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٢٧	٠٠	٠,١٤-	٢,٨٦
٣			–	٠,٦٣	٠,٢٠-	٠,٠٤-	٠,١٠	٠,٠٤-	٠,٠٦-	٠,٢٢	٠,٠٢-	٠,٢٣-	٢,٧٥
٤				–	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠٠	٠,٠٢-	٠,٢٢	٠,٠٢-	٠,١٦-	٢,٧٣
٥					–	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,١٥	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,١١	٠,٠٧	٠,٨٤
٦						–	٠,١٣-	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠٧-	٠,٦٨
٧							–	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٧٦
٨								–	٠,٠٥	٠,٢١	٠,١٣	٠,٢٧	١,١٣
٩									–	٠,١٠-	٠,٠٦-	٠,٠٥-	٠,٥٦
١٠										–	٠,٦٠	٠,٣٥	٢,٣٥
١١											–	٠,١١	١,٢٨
١٢												–	١,٦٥

يتضح مما سبق أن المتغيرات الأربعة الأولى تختص بمحور نوعي واحد وهو "الأنشطة التنموية"، ومن ثم فهي تكون عنقودا أو مجموعة من المتغيرات عالية الارتباط فيما بينها. وهنا يمكن القول أن إدماجها الأربعة في المقياس المركب يكون مدعاة للتكرار المنهجي وخاصة أنه يجب أن تكون مكونات المقياس المركب مستقلة لكي يعبر كل منها عن محور نوعي متميز. ويمثل المتغير أو المكون رقم ٢ وهو شمولية الأنشطة التنموية ممثلا ممتازا لهذه المجموعة من المكونات حيث أنه الأعلى ارتباطا مع المكون المركب، ومن ثم فسيكتفي باعتبار المقياس المعدل لمستوى تنمية القرية المصرية مكونا من المكونات أو المحاور الأربعة التالية والتي تتبين في الجدول التالي مع قيم بيتا المعيارية الخاصة بها لتمثل قوة ارتباطها بالمتغير المركب.

جدول ٣٤. محاور أو مكونات مقياس مستوى تنمية القرية المصرية وقيم بيتا المعيارية الخاصة بكل منها.

رقم المكون	المكون	β
٢	درجة شمول الأنشطة التنموية	٠,٤٣٠
٥	درجة تنسيق الأنشطة التنموية	٠,١٣١
٨	درجة المشاركة الشعبية في المشروعات التنموية	٠,٠٧٨
١٠	درجة كفاية مردودات التنمية	٠,٥٤٤
١١	درجة شعور الناس بالعدالة الحكومية	٠,٠٨٥
١٢	درجة جذرية التغير التنموي	٠,٠٢٦

وتحقيقا لمزيد من الاختصار ولتقليل التكلفة والوقت البحثي فإن هذه النتائج توضح أنه يمكن الاكتفاء بالمكونين رقم ١٠ و ٢ (وهما درجة كفاية مردودات التنمية ودرجة شمول الأنشطة التنموية) ليمثلا مؤشرا صادقا ذا مكونين فقط لقياس مستوى تنمية القرية المصرية. كما توضح النتائج أيضا بوضوح شديد أن المجالات الأساسية لعملية التنمية يجب أن تركز على توسيع نطاق الأنشطة التنموية وتنوعها والعمل على تحقيق التنسيق الفعال بين هذه الأنشطة، وتحقيق أعلى قدر ممكن من المشاركة الشعبية في المشروعات التنموية، ورصد وتقييم ومعظمة مردودات التنمية، ومراعاة عدالة توزيع هذه المردودات ليستفيد منها السواد الأعظم من السكان الريفيين، وأخيرا محاولة القضاء على النزعات الاحتفاظية التي

تقف وراء المصالح المكتسبة للنظام الثقافي والاجتماعي المصري ومن ثم إفساح الفرصة للتغير الجذري، خاصية التنمية الصحيحة، لكي يحدث دون معوقات.

تأثير المتغيرات المحلية على مستوى تنمية القرية المصرية: يعرض الجدول التالي للعلاقات الارتباطية البيرسونية بين كل من المتغيرات المستقلة من ناحية ومستوى تنمية القرية المصرية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية. وبالرغم من معنوية العلاقات المذكورة وأهميتها إلا أن المتغيرات الأساسية والأكثر أهمية في تحديد مستوى تنمية القرية هي:

١. درجة توافر وكفاءة المنظمات القروية (قيمة β = ٠,٤٩٤).
٢. درجة شعور الناس بالعدالة الحكومية (قيمة β = ٠,٣١٩).
٣. درجة تدين السكان (β = ٠,١٦٤).
٤. درجة الانفتاح الثقافي للسكان (β = ٠,١٤٢).
٥. مستوى التكنولوجيا المادية بالقرية (β = ٠,١٠١).
٦. مستوى التكنولوجيا الاجتماعية بالقرية (β = ٠,١٠٤).
٧. كثافة تواجد الخريجين الجامعيين المقيمين بالقرية (β = ٠,١٢١).
٨. درجة اندماج ومشاركة السكان في مشاريع التنمية (β = ٠,١٠٦).
٩. مستوى حالة البنية التحتية بالقرية (β = ٠,٠٨٦).

ويلاحظ أن قيم β المذكورة أعلاه تختلف قليلا عن تلك الموجودة بالجدول المدون أدناه وذلك نظرا لإعادة التحليل الإحصائي بعد استبعاد المتغيرات غير معنوية التأثير على مستوى تنمية القرية المصرية الموجودة في الجدول.

جدول ٣٥. مؤشرات العلاقة الارتباطية بين كل من المتغيرات المستقلة من ناحية ومستوى تنمية القرية (المتغير التابع) من ناحية أخرى.

المتغيرات المستقلة	r	**مستوى المعنوية**	β
الحجم السكاني للقرية	٠,٣١	٠٠٠	٠,٠٢٦
مستوى حالة البنية التحتية	٠,٣١	٠٠٠	٠,٠٧٠
درجة الانفتاح الجغرافي للقرية	٠,٢٠	٠,٠٠١	٠,٠١٢
درجة الانفتاح الثقافي للقرية	٠,٣٥	٠٠٠	٠,١٣٤
متوسط المستوى التعليمي لسكان القرية	٠,٠٨	٠,٠٩٠	٠,٠٧٤
متوسط المستوى الصحي لسكان القرية	٠,٣١	٠٠٠	٠,٠٧٤
القدرة الإنتاجية للسكان القرويين	-٠,١٨	٠,٠٠٢	-٠,٠٣٦
كثافة السكان الجامعيين المقيمين بالقرية	٠,٢٨	٠٠٠	٠,١٠٥***
درجة الاعتقاد في الخرافات والسحر والشعوذة	-٠,١٤	٠,٠١٣	-٠,٠٠٨
درجة تدين السكان الريفيين	٠,١٢	٠,٠٣٢	٠,١٤٩**
درجة الاتجاه الاستثماري للسكان القرويين	٠,١١	٠,٠٣٥	-٠,٠١٨
المستوى الطموحي للسكان القرويين	٠,٢٢	٠٠٠	-٠,٠١٢
درجة شعور السكان بالعدالة الحكومية	٠,٣٦	٠٠٠	٠,٣٠٩**
درجة ثقة السكان في الحكومة	٠,٢٩	٠٠٠	٠,٠٢٦
درجة الانتماء للمجتمع المحلي	٠,٣٤	٠٠٠	٠,٠٢٢
سعي الناس لتبني المستحدثات والمبتكرات	٠,٣٣	٠٠٠	٠,٠٠٤
درجة الارتباط والصلابة الاجتماعية بالقرية	٠,٢٧	٠٠٠	٠,٠٤٩
المشاركة الشعبية في مشروعات تنمية القرية	٠,٢٦	٠٠٠	٠,٠٨٦**
مستوى التكنولوجيا المادية بالقرية	٠,٣٢	٠٠٠	٠,١١٦**
مستوى التكنولوجيا الاجتماعية بالقرية	٠,٤٣	٠٠٠	٠,١١٣**
اتجاه الناس نحو التشريعات الحكومية	٠,٠٣	٠,٤٨٦	-٠,٠١٩
درجة المركزية الحكومية	-٠,٠٧	٠,١٢	-٠,٠٢٢
درجة توافر وكفاءة المنظمات القروية	٠,٦٢	٠٠٠	٠,٤١٠**
درجة كفاءة الإرشاد الزراعي	٠,١٥	٠,٠١٠	-٠,٠٦١
درجة كهربة القرية	٠,٢٤	٠٠٠	٠,٠٣٤

معامل التحديد (R^2) = ٠,٦٥٨ ، *قيمة ت المرافقة معنوية على المستوى المعنوي $P < 0.05$ ، **قيمة ت المرافقة معنوية على المستوى $P < 0.01$

وقد وجد أنه بعد إزالة المتغيرات المستقلة غير المؤثرة معنويا على مستوى تنمية القرية أن المتغيرات التسعة الباقية تفسر أكثر من ٦٢% من التباين في المستوى التنموي للقرى المصرية حيث كانت قيمة معامل التحديد R^2 ٠,٦٤٨ والتي تصبح بعد التعديل ٠,٦٢٨. ويوضح الجدول التالي الإسهام النسبي لكل متغير مستقل في تفسير مستوى تنمية القرية المصرية وذلك من خلال التحليل الانحداري التدرجي لمستوى تنمية القرية على المتغيرات المستقلة.

جدول ٣٦. التحليل الانحداري التدرجي لمستوى تنمية القرية على المتغيرات المستقلة المجتمعية المحلية.

المتغيرات المستقلة	R^2	(β)	t	ألفا
درجة توافر وكفاءة المنظمات القروية	٠,٣٧٨	٠,٤٧٥	٩,٦٦	٠٠٠
درجة الشعور بالعدالة الحكومية	٠,١٣٨	٠,٣٢٥	٨,٣٢	٠٠٠
درجة تدين سكان القرية	٠,٠٣٦	٠,١٦٠	٣,٧٩	٠٠٠
درجة الانفتاح الثقافي	٠,٠٣١	٠,١٤٢	٣,٣٩	٠,٠٠١
كثافة الجامعيين المقيمين بالقرية	٠,٠٢٠	٠,١٣٧	٣,٤٦	٠,٠٠١
درجة المشاركة الشعبية في التنمية	٠,٠١٣	٠,١١٢	٢,٧٩	٠,٠٠٦
الهندسة الاجتماعية (التنظيم المجتمعي)	٠,٠٠٩	٠,١١٠	٢,٢٣	٠,٢٧
درجة التكنولوجيا المادية	٠,٠٠٣	٠,٠٧٤	١,٧٤	٠,٠٨٤
مستوى جودة البنية التحتية	٠,٠١١	٠,٠٩٦	٢,٣٧	٠,٠١٩

وهكذا توضح النتائج البحثية صحة الفرض البحثي الذي يتوقع احتكار الحكومة لجهود التنمية، حيث قد تبين أن متغيرا واحدا فقط وهو "درجة توافر وكفاءة المنظمات القروية"، تلك المنظمات التي تتكون في معظمها من منظمات حكومية، كان مسئولا بمفرده عن ٣٨% من تباين القرى المصرية في مستويات تنميتها. وتمثل تلك القيمة بالنسبة للتباين الكلي المفسر (٦٤,٨%) حوالي ٦٠% من القوة التفسيرية لجميع المتغيرات المستقلة بالدراسة.

ولفهم ديناميات التأثير بين هذه المتغيرات وبينها وبين المتغير التابع، فقد تم اختبار النموذج التالي حيث عرضت نتائجه في الجدول التالي:

جدول ٣٧. العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومحدداتها.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	(β)	Sig. of t	r
درج توافر وكفاءة المنظمات القروية	١. حجم القرية	٠,٤٠٠	٠٠٠	٠,٤٧٣
	٢. البنية التحتية	٠,١٨٤	٠,٠٠١	٠,٢٧٨
	٣. الانفتاح الجغرافي	٠,٠٢٥	٠,٦٤٧	٠,١٥٤
	٤. المركزية	-٠,٠٤٢	-٠,٤٢٤	-٠,٠٦٨
	٥. القدرة الإنتاجية	-٠,١٢٦	٠,٠١٨	-٠,١٩٣
	٦. المستوى الطموحي	٠,١٠٢	٠,٠٧٠	٠,٢٣٧
	٧. الثقة في الحكومة	٠,٠٩٠	٠,١٢٥	٠,١٨٩
	٨. الإنتماء للمجتمع	٠,٠٨٧	٠,١٣٨	٠,١٧١
درجة الشعور بالعدالة الحكومية	١. توافر وكفاءة المنظمات	-٠,٠٧٣	٠,٢٤٣	-٠,٠٢٠
	٢. وحدة وترابط المجتمع	٠,٠٨٣	٠,٢٢٨	٠,٢٤٧
	٣. الانتماء المجتمعي	٠,١٩٤	٠,٠٠٥	٠,٣٠٤
	٤. درجة التدين	٠,٠٨٣	٠,١٩٨	٠,١٧٦
	٥. درجة الثقة في الحكومة	٠,١٧١	٠,٠١١	٠,٢٧٠
درجة التدين	١. حجم القرية (متغير خارجي)			
درجة الانفتاح الثقافي	١. الجامعيين بالقرية	٠,٠٩٣	٠,١٢٥	٠,١٨٤
	٢. البنية التحتية	٠,١٠٥	٠,١١٥	٠,٢٣١
	٣. المستوى التعليمي	٠,٠٠١	٠,٩٨٢	٠,٠١٤
	٤. الانفتاح الجغرافي	٠,١٣٢	٠,٠٣١	٠,٢٣٣
	٥. توافر وكفاءة المنظمات	٠,١٨٧	٠,٠٠٦	٠,٣٢٨
	٦. حجم القرية	٠,١٤٩	٠,٠٢٩	٠,٣٠٠
	٧. كهربة الريف	٠,٠٣٥	٠,٦٠٩	٠,٢٣٣
كثافة الجامعيين المقيمين بالقرية	١. البنية التحتية	-٠,٠٠٤	٠,٩٥٠	٠,٠٨٣
	٢. الانفتاح الجغرافي	٠,١٧٧	٠,٠٠٤	٠,٢١٩
	١. توافر وكفاءة المنظمات	٠,٠٨٦	٠,٢١٨	٠,١٣٨
	٢. المستوى التعليمي	٠,٢٢٤	٠٠٠	٠,٢٢٣
	٣. حجم القرية	٠,٠٩٧	٠,١٥٢	٠,١٥٠
المشاركة الشعبية في التنمية	١. العدالة الحكومية	-٠,٠١٢	٠,٨٤٥	٠,١٥١
	٢. الارتباط المجتمعي	٠,١٢٨	٠,٠٥٣	٠,٣١٧
	٣. الانتماء للمجتمع	٠,٢٧٦	٠٠٠	٠,٣٩٠

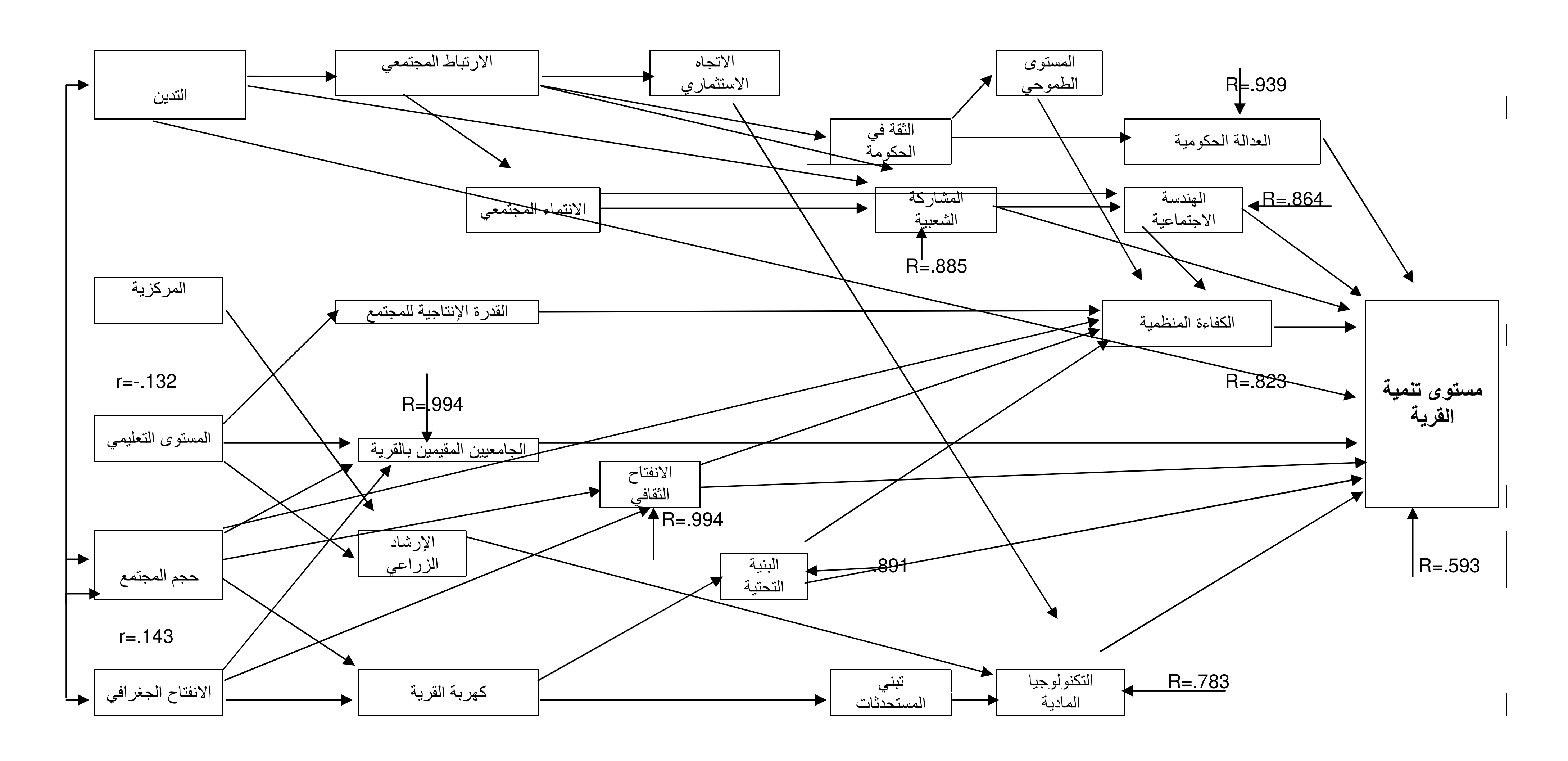
	٤. التدين	٠,١٥٨	٠,٠٠٩	٠,٢٦٠
	٥. الثقة في الحكومة	٠,٠٧٣	٠,٢٥٧	٠,٢٣٧
الهندسة الاجتماعية (التنظيم الاجتماعي)	١. المشاركة الشعبية	٠,٠٨٧	٠,١١٧	٠,١٢٦
	٢. توافر وكفاءة المنظمات	٠,٤٧٨	٠٠٠	٠,٤٩٦
	٣. العدالة الحكومية	٠,٠٣١	٠,٥٧٣	٠,٠٣٢
	٤. القدرة الإنتاجية	٠,٠٦٢-	٠,٢٦٧	٠,١٤٨-
التكنولوجيا المادية	١. القدرة الإنتاجية	٠,٠٦٧-	٠,١٧٧	٠,١٦٦-
	٢. المستوى الطموحي	٠,٠٧٥-	٠,١٣٨	٠,٠٣٩
	٣. كفاءة الإرشاد الزراعي	٠,٤٥٦	٠٠٠	٠,٥٦٢
	٤. تبني المستحدثات	٠,١٠٠	٠,٠٦١	٠,٢٤٧
	٥. البنية التحتية	٠,٠٥٣	٠,٢٩٥	٠,١٧٥
	٦. الانفتاح الثقافي	٠,٠٢١	٠,٦٨٩	٠,١٦٠
	٧. كثافة الجامعيين بالقرية	٠,٠٦٢	٠,٢١٤	٠,١٤٤
	٨. الاتجاه الاستثماري	٠,١٧٩	٠٠٠	٠,٢٧٦
	٩. توافر وكفاءة المنظمات	٠,١٩٤	٠,٠٠١	٠,٤١١
حالة البنية التحتية	١. حجم القرية	٠,٠٩٨-	٠,١٣٠	٠,١٦٠
	٢. كهربة القرية	٠,٤٢٠	٠٠٠	٠,٤٥٥
	٣. الانفتاح الجغرافي	٠,٠٧٣	٠,٢٠٣	٠,٢٠١
	٤. توافر وكفاءة المنظمات	٠,٢١٦	٠,٠٠١	٠,٢٧٨
المستوى التعليمي بالقرية	١. حالة البنية التحتية	٠,٠٧٠	٠,٢٩١	٠,٠٥١
	٢. الانفتاح الجغرافي	٠,٠٧٥	٠,٢٤٥	٠,٠٧٠
	٣. توافر وكفاءة المنظمات	٠,١١٨-	٠,٠٧٩	٠,٠٨٩-
	٤. المستوى الطموح	٠,٠٠٧-	٠,٩١٢	٠,٠٢٧-
كفاءة الإرشاد الزراعي	١. توافر وكفاءة المنظمات	٠,٣٥٧	٠٠٠	٠,٢٧٦
	٢. المركزية الحكومية	٠,١١٦	٠,٠٤٠	٠,١٠٥
	٣. المستوى التعليمي	٠,٢٠١	٠,٠٠١	٠,١٥٠
	٤. كهربة القرية	٠,٢٣٨-	٠٠٠	٠,١٥٠-

وباستبعاد الآثار غير المعنوية المبينة في الجدول السابق، يصبح النموذج المعدل كما يتبين بالجدول التالي:

جدول ٣٨. النموذج المعدل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة كمتغيرات تابعة وكل من محدداتها أو متغيراتها المستقلة.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	التأثير المباشر (β)	معنوية t	r الكلية	% للتباين المفسر
درجة توافر وكفاءة المنظمات القروية	حجم القرية	٠,٤٠٧	٠٠٠	٠,٤٧٣	٠,٣٢٣
	البنية التحتية	٠,١٨٩	٠,٠٠١	٠,٢٧٨	
	القدرة الإنتاجية	-٠,١٢٦	٠,٠١٩	-٠,١٩٣	
	المستوى الطموحي	٠,١٥٤	٠,٠٠٤	٠,٢٣٧	
درجة الشعور بالعدالة الحكومية	الانتماء للمجتمع المحلي	٠,٢٣٣	٠٠٠	٠,٣٠٤	٠,١١٨
	الثقة في الحكومة	٠,١٧٦	٠,٠٠٧	٠,٢٧٠	
الانفتاح الثقافي	الانفتاح الجغرافي	٠,١٩٤	٠٠٠	٠,٢٣٣	٠,١٢٧
	حجم القرية	٠,٢٧١	٠,٠٠١	٠,٣٠٠	
كثافة الجامعيين المقيمين بالقرية	الانفتاح الجغرافي	٠,١٨٤	٠,٠٠٢	٠,٢١٩	٠,١٠٩
	المستوى التعليمي	٠,٢١٨	٠٠٠	٠,٢٢٣	
	حجم القرية	٠,١٣٦	٠,٠٢٥	٠,١٥٠	
المشاركة الشعبية	وحدة المجتمع وارتباطه	٠,١٤٥	٠,٠٢٥	٠,٣١٧	٠,٢١٦
	الانتماء للمجتمع المحلي	٠,٢٩٦	٠٠٠	٠,٣٩٠	
	درجة التدين	٠,١٥١	٠,٠١١	٠,٢٦٠	
الهندسة الاجتماعية	توافر وكفاءة المنظمات	٠,٤٨٩	٠٠٠	٠,٤٩٦	٠,٢٥٣
	المشاركة الشعبية	٠,٠٨٧	٠,٠٨٧	٠,١٢٦	
التكنولوجيا المادية	كفاءة الإرشاد الزراعي	٠,٥١١	٠٠٠	٠,٥٦٢	٠,٣٨٩
	تبني المستحدثات	٠,١٩١	٠٠٠	٠,٢٤٧	
	الاتجاه الاستثماري	٠,١٩٠	٠٠٠	٠,٢٧٦	
البنية التحتية	كهربة القرية	٠,٣٠٣	٠٠٠	٠,٤٥٥	٠,٢٠٧
كفاءة الإرشاد الزراعي	المركزية الحكومية	٠,١٥٣	٠,٠١٤	٠,١٠٥	٠,٠٣٤
	المستوى التعليمي	٠,١٣٦	٠,٠٨٠	٠,١٥٠	

ويوضح الشكل التالي النتائج المعروضة بالجدول السابق. يمثل الشكل النموذج السببي المعدل الذي يوضح المتغيرات الخارجية (التدين، مركزية المنظمات الحكومية، والمستوى التعليمي للسكان، الحجم السكاني للقرية، والانفتاح الجغرافي للقرية)، بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية المشار إليها في الجدول السابق كمتغيرات تابعة ومستقلة.



شكل ٨. النموذج السببي المعدل لمستوى تنمية القرية المصرية.

وباتباع طريقة ألفين وهاوز Alwin and Hauser (١٩٧٥: ٣٧-٤٧) المشار إليها في وارين Warren (١٩٧٧) لتجزئة أو تفكيك العلاقة الارتباطية الكلية لكل من المتغيرات المستقلة على مستوى تنمية القرية أمكن بناء الجدول التالي اعتماداً على النتائج السابقة:

جدول ٣٩. تجزئة أثار المتغيرات المستقلة على مستوى تنمية القرية.

المتغيرات المستقلة	الأثر الكلي		التأثير المباشر (β)	التأثير غير المباشر	التأثير السببي	التأثير غير السببي
	r	r الجزئية				
توافر وكفاءة المنظمات	٠,٦١٥***	٠,٥٢٣***	٠,٤٧٥	٠,٠٥٤	٠,٥٢٩	٠,٠٨٦
الهندسة الاجتماعية	٠,٤٣٢***	٠,١٤١*	٠,١١٠	٠,٢٣٢	٠,٣٤٢	٠,٠٩٠
العدالة الاجتماعية[٢٤]	٠,٣٥٩***	٠,٤٦٨***	٠,٣٢٥	٠٠٠	٠,٣٢٥	٠,٠٣٤
الانفتاح الثقافي	٠,٣٤٦***	٠,٢١١***	٠,١٤٢	٠,٠٦٦	٠,٢٠٨	٠,١٣٨
درجة التدين	٠,١١٦*	٠,٢٣٤***	٠,١٦٠	٠,٠١٨	٠,١٧٨	-٠,٠٦٢
البنية التحتية	٠,٣١٣***	٠,١٤٩**	٠,٠٩٦	٠,٠٧٨	٠,١٧٤	٠,١٣٩
كثافة الجامعيين	٠,٢٧٦***	٠,٢١٦***	٠,١٣٧	٠٠٠	٠,١٣٧	٠,١٣٩
المشاركة الشعبية	٠,٢٦٤***	٠,١٤٩**	٠,١١٢	٠,٠١٠	٠,١٢٢	٠,١٤٢
التكنولوجيا المادية	٠,٣١٦***	٠,١١٠	٠,٠٧٤	٠٠٠	٠,٠٧٤	٠,٢٤٢

قيمة R^2 المعدلة = ٦٢,٨% p* = مستوى معنوية ٠,٠٥ p** = مستوى معنوية ٠,٠١ p*** = مستوى معنوية ٠,٠٠١

٢٤ تتعلق هذه الهامشية بكل من متغيري الشعور بالعدالة الاجتماعية ودرجة التدين، حيث نلاحظ أن معامل الارتباط الجزئي لكلا المتغيرين أكبر من معاملي ارتباطهما الكليين (٠,٤٦٨ مقارنة بـ ٠,٣٥٩ للأول، و ٠,٢٣٤ مقارنة بـ ٠,١١٦ لدرجة التدين). وتوضح هذه النتيجة أن المتغيرين يمثلان أكثر المتغيرات سببية حقيقية أصيلة في التأثير على مستوى تنمية القرية أو في تفسير تباين القرى في مستويات تنميتها. فبينما تقل العلاقات الخاصة بالمتغيرات الأخرى عند التحكم في المتغيرات الأخرى نلاحظ أنها تزيد بالنسبة لهذين المتغيرين. وتوضح هذه النتيجة المدهشة أهمية تتبع آثار هذين المتغيرين بصفة خاصة في الدراسات المستقبلية. ومع ذلك فيجب ملاحظة أنه بينما تؤدي درجة التدين العالية إلى زيادة مستوى تنمية القرية إلا أن التحضر والتمدين يؤثر بالسلب على درجة التدين وهذا لمما يقتضي اتخاذ سياسات ضابطة لمنع تدهور هذه القوة الهائلة (التدين) في إحداث وتشجيع التنمية.

عدم العدالة وعدم التوازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية: قام المؤلف بدراستين (Gamie, 1982 و Gamie, 1984) الأولى خاصة بالمملكة العربية السعودية والثانية خاصة بجمهورية مصر العربية، وكلاهما يوضح مدى انخفاض مؤشرات نوعية الحياة في الريف عنها في حضر الدولتين، وهي مؤشرات تتعلق بمستوى كفاءة الخدمات والمرافق ومؤشرات الصحة والتعليم وغيرهما. ويؤكد العلماء الاجتماعيون أن الصراع العرقي، والصراع الطبقي، والصراع بين العمال وأصحاب الأعمال لم تعد جميعها ترقى إلى مستوى حدة الصراع بين الريف والحضر والمتمثل في الاستعمار الحضرى للريف، والذي امتد أيضا، حسب قول العلامة إيرل هيدي Earl O. Heady أستاذ الاقتصاد في جامعة ولاية أيوا الأمريكية، إلى الاستعمار الريفي الريفي الذي فيه تستعمر المجتمعات الريفية الكبيرة كالقرى الأم المجتمعات الريفية الصغيرة مثل القرى التابعة والعزب التابعة لها.

وتتسم معظم الدول النامية بعدم عدالة الاستثمارات العامة بين الريف والحضر. فبالرغم من أن نسبة السكان الريفيين في مصر تزيد على نسبة السكان الحضريين (٥٧% مقابل ٤٣%) إلا أن نسبة الاستثمارات الريفية تقل كثيرا عن الحضرية (حوالي ٢٠% في الريف مقابل ٨٠% في الحضر). ويذكر ليستار براون Lester Brown (١٩٧٨: ٢٣٣) أنه في معظم الدول النامية نجد أن الدول التي يمثل السكان الريفيون فيها ٧٠% من السكان توجه فقط ٢٠% من الاستثمارات العامة إلى القطاع الريفي. وقد أدى ذلك إلى الهجرة الريفية الحضرية بحثا عن فرص العمل والحياة الأكثر رفاهية. ويقول البروفيسور ميخائيل ليبتون Michael Lipton (١٩٧٦) الأستاذ بمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسيكس البريطانية أن هذا الخلل قد أدى إلى جعل عملية التنمية بطيئة وغير عادلة.

ومن مظاهر الخلل الأخرى بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية ما يأتي:

١. ضعف الفرص التعليمية المتاحة للريفيين وخاصة الموهوبين منهم لمتابعة تعليمهم إلى المراحل الجامعية. ومما يوضح ذلك ما ذكره ليبتون (١٩٧٦) بالنسبة للطفل الحضري الذي تبلغ فرصة إتمام تعليمه الجامعي ثمانية أضعاف ونصف فرصة الطفل الريفي ليتم تعليمه الجامعي.

٢. اتباع الحكومات لسياسة الغذاء الرخيص من أجل مصلحة السكان الحضريين، مما يؤثر سلبا على الاستثمار الزراعي، ويسبب التبعية الاقتصادية الزراعية للدول النامية واعتمادها على الغذاء المستورد من الدول المتقدمة التي تصدر غذاءً أرخص.

٣. ارتفاع نسبة البطالة الريفية وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر مما يحرم الريف من قوته البشرية العالية ويخلق المجتمعات العشوائية في نفس الوقت في المجتمعات الحضرية.

٤. ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وخاصة أجور العمالة الزراعية نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر، وكذلك ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة لاستخدام مقادير أكبر من الطاقة لنقل الغذاء لمسافات بعيدة لأعداد أكبر من السكان المهاجرين إلى الحضر.

٥. تدهور البيئة الريفية سواء من ناحية المشكلات الصحية كإهمال وحدات الصرف، وتلوث مياه الشرب، وعدم توافر الشروط الصحية في مساكن فقراء الريف، أو من خلال تسلل المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة إلى الريف، وهو الأمر الذي أضر بالسكان الريفيين، وبالأراضي الزراعية، أو من خلال غرق الأراضي وتراكم الأملاح بها (والذي يؤثر على الأقل في ثلاثة ملايين فدان)، وتدهور خصوبة الأراضي المصرية (تؤثر في كل المساحة المزروعة)، وتلوث الأراضي بمواد ومخلفات ضارة، أو من خلال تحويل الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء إلى استعمالات غير زارعية، أو من خلال هجوم الصحراء على أطراف الوادي والدلتا (والذي يؤثر في مساحة حوالي مليون فدان على تخوم الأراضي المزروعة).

وهكذا وكما قلنا من قبل فإن استدامة التنمية هي صفة نوعية للتنمية نفسها، وهي صفة تعبر عن تنمية مستمرة، معتمدة على الذات، ومرتبطة بالبيئة وصديقة لها، ومنتجة في نفس الوقت. وتنطوي هذه الصفة على محاور أو عناصر بنائية وأخرى وظيفية. وهي أيضا ناتجة عن التآزر والتعاضد والتكامل بين العديد من محاور التنمية.

تتطلب التنمية المستدامة بناءً شبكيا من المشاركين فيها، وبصورة أساسية من خلال مشاركة تعاقدية وشبه تعاقدية بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين والمجتمع المدني. ولا يمكن لفاعلية المجتمع المحلي وحيويته واعتماديته على الذات أن تتحقق إلا من خلال هذا الترتيب البنائي. ومن ثم، فإننا نرى

الاستدامة في أجلى مظاهرها في التنمية الصحيحة الفعالة، تلك التنمية التي تتسم بالفعالية في تحقيق أهدافها، والمتسمة بالعدالة، والمتسمة بالمشاركة الشعبية والكفاءة في الجانب الاقتصادي، والتغير الجذري في أبنية ووظائف النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية نحو تحقيق أهداف التنمية من رخاء اقتصادي ورفاهية اجتماعية ورضاء نفسي للغالبية العظمى من السكان القرويين.





السياحة الريفية: البيئة الطبيعية الريفية بسكانها الريفيين وبطبيعتها الساحرة وحيواناتها المنزلية تمثل مصدر جذب للعديد من فئات الشعب وخاصة من السكان الحضريين الذين يستمتعون بالتعرف على طبيعة مغايرة تماما لتلك التي نشئوا وترعرعوا فيها.

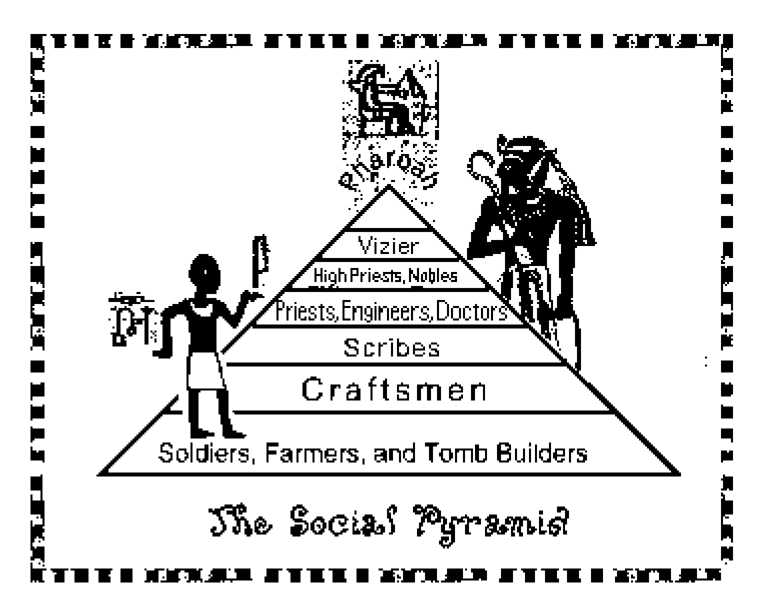
الباب التاسع: الحراك الطبقي الريفي وقهر المجتمع المدني

الفصل الأول: التغيرات المستمرة في معايير الترتيب الطبقي الريفي

الأصول الطبقية وتطورها: يرى الناظر إلى البنيان الطبقي في المجتمع المصري والريفي بصفة خاصة آثارا وملامح من النظم الطبقية التي اعترت البنيان الطبقي المصري منذ فجر التاريخ أيام الفراعنة حتى مجتمع ما بعد الحداثة الذي يتمثل في أعظم المجتمعات العصرية تقدما سواءً في الولايات المتحدة أو غرب أوروبا. فالنظام الطبقي الفرعوني كما يظهر في الشكل التالي يوضح كيف يرقى الفرعون "الملك الإله" على رأس الهرم الاجتماعي، حيث زلنا نلاحظ بعضا من تلك القداسة في حكامنا حتى اليوم. ثم نرى الأسرة المالكة والوزراء من تحتهم يمثلون الملأ الفرعوني والمقربين، ثم نجد كبار الكهنة والنبلاء في الطبقة التالية، ثم من تحتهم نرى بقية الكهنة والمهندسين والأطباء، ثم من تحتهم نجد الكتاب والنُساخ الذين يرسلون الخطابات لسكان المدن ويقومون بتسجيل المحاصيل والقيام على حسابات القوات المسلحة، ثم من تحتهم نجد الحرفيين المهرة، ثم في قاع الهرم الطبقي نجد السواد الأعظم من الشعب وهم الجنود والفلاحون وبناة المقابر.

ويلاحظ في هذا البنيان الطبقي غياب الطبقة الطفيلية السائدة اليوم في مجتمع ما بعد الحداثة وهي طبقة التجار وأعضاء المقتصد الخدمي غير المنتج الذي يقوم بإذكاء ثقافة الاستهلاك التي تمثل بدورها منحدر تدهور الحضارات وانحلالها.

هذا ويرى بعض المحللين وجودا واعترافا بطبقة العبيد في العصر الفرعوني إلا أنه لا توجد عنها ما يؤكد وجودها بصورة ملحوظة في البنيان الطبقي الفرعوني. ومع ذلك نجد في العصر الحالي وجودا لطبقة العبيد حيث يقدر وجود حوالي ٤٠٠ مليون عبد بالرغم من وجود القوانين المانعة لوجود هذا النظام الطبقي البغيض. فالعبيد لا زالوا موجودين اليوم في موريتانيا والسودان وغانا وبينين كما كانو موجودين منذ ٨٠٠ سنة سابقة. وكذلك لا زالت العبودية موجودة أيضا في بنجلاديش والهند ونيبال وباكستان في صورة عبودية الدين (الديون) Debt slavery، كما توجد أيضا في صورة عبودية الجنس السائدة في مناطق كثيرة من آسيا (http://www.scribd.com/doc/16173550/UNIT-1-SOCIAL-STRATIFICATION.)



شكل ٩. الهرم الاجتماعي الفرعوني

المصدر: http://www.crystalinks.com/egyptsocialsystems.html

ولا زال المجتمع الريفي يحتفظ أيضا ببعض ملامح النظام الطبقي الإقطاعي الذي ظهر في بلاد أوربا الوسطي قبل ظهور المدن والتجمعات الحضرية حيث كانت الغالبية العظمى من السكان فلاحين يعيشون في إقطاعيات يمتلكها أرباب أرض إقطاعيون. وكان هؤلاء الفلاحون مستأجرين من النوع الذي يعتمد إلى درجة كبيرة على سيده أو رب أرضه، إذ كانوا مطالبين بأداء الأعمال البدنية والقيام بتنفيذ العمل الزراعي الخاص بأرض سيدهم بالإضافة إلى دفع إتاوات من نوع آخر. ومقابل ذلك كان يحدد لكل مستأجر كوخاً وجزءاً من الأرض يستزرعها لحسابه، هذا بالإضافة إلى امتلاكه الحق في الانتفاع من المرعى العام والغابات والأراضي البور المحيطة بالأرض المزروعة.

وقد كان الفلاحون مرتبطين إلى درجة عالية بالأرض التي يعملون بها، وكانوا يدينون بالولاء إلى درجة كبيرة إلى سادتهم أرباب الأرض بالرغم من جسامة المتطلبات التي كان يلتزم بها الفلاحون إزاء هؤلاء الإقطاعيين، وذلك مقابل ضمانات الإيواء والحماية من أهوال الحروب وأعمال العنف الخارجي والعفو من الخدمة العسكرية في بعض الأحيان. ومن الناحية السياسية فلم يكن للفلاحين بطبيعة الحال

صوت أو وزن أو تأثير في تشكيل النظام السياسي، وكذلك كان ينظر إليهم من الناحية الاجتماعية نظرة احتقار وإزدراء من جانب طبقتي النبلاء ورجال الدين.

وما كانت بداية القرن الثاني عشر حتى بدأ البنيان الاجتماعي الطبقي للكون الاجتماعي الأوربى في العصور الوسطي في التغير التدريجي كعاقبة لظهور طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة البرجوازية وهى طبقة التجار والحرفيين في المدن الأوربية الناشئة في العصور الوسطي. وتدرج النظام الطبقي إلى أن وصل إلى النظام الطبقي المعاصر في مجتمع ما بعد الحداثة، والذي وصلت ملامحه إلى المجتمعات الريفية المصرية ومعظم الدول النامية اليوم.

وقد ذكر جورج ريتزار George Ritzer في كتابه الشهير "نحو المجتمع الماكدونالدي McDonaldization of society (http://www.librarything.com /work/133214) خصائص ست لمجتمع ما بعد الحداثة:

١. التحول من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات، حيث يتحول الاقتصاد ليقلل من إنتاج سلع مثل الملابس والحديد، بينما يتزايد إنتاج الخدمات. ومن أمثلة هذه الخدمات بيع الهامبرجر وتقديم الاستشارات حول الاستثمار وسبله. وبينما تسيطر الخدمات في نطاق كبير من القطاعات إلا أن قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والخدمات الحكومية هي الأعظم والأهم في مجتمعات ما بعد الحداثة.

٢. انخفاض أهمية وقيمة الوظائف العمالية واليدوية (مثل عمال خط الإنتاج) في الوقت الذي تنتشر فيه وتتزايد قيمة الوظائف المهنية أو المتخصصة مثل المحامين والأطباء والوظائف الفنية مثل مبرمجي الكمبيوتر، وكذلك تتزايد قيمة العلماء بصفة خاصة.

٣. انخفاض أهمية المعرفة الفنية Know-how مقابل زيادة أهمية المعرفة النظرية التي تمثل أساس الاختراع والابتكار مثل مشروع الخريطة الجينية البشرية الذي يهيأ لاكتشاف طرق جديدة لعلاج الأمراض.

٤. التركيز على دراسة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والطبيعية للتقنيات الجديدة حتى يمكن تجنب كوارث مثل كارثة تشيرنوبل وتجنب مخاطر الهندسة الوراثية والاستنساخ.

٥. ظهور وزيادة أهمية التقنيات اللازمة لتحقيق مبدأ الحرص والوقاية المتمثل في النقطة السابقة، والتي من أمثالها السيبرناطيقا، ونظرية الألعاب ونظرية المعلومات Cybernetics, game theory and information theory.

٦. زيادة أهمية الجامعات والأكاديميات حيث تمثل القاعدة اللازمة للعلاقة بين العلماء والتقنيات التي ينتجونها في عصر ما بعد الحداثة، ذلك لأن الجامعات هي التي تكون هؤلاء الخبراء والعلماء اللازمين لضبط التقنيات التي ينتجونها.

ولم يركز ريتزار على انتشار ثقافة الاستهلاك في مجتمع ما بعد الحداثة مثلما ركز جوس Goss (١٩٩٣: ١٨) حين ركز الأخير على سحر مجمع التسوق، وكيف تسابق الناس على التهام أغذية ثبت ضررها، وكيف يتسابقون إلى الدَين من أجل شراء مجموعات كبيرة من الملابس والسيارات الفارهة، والإقبال على شراء الماركات الغالية لمجرد الإحساس بالهوية الخاصة وتجسيد رموز الحداثة.

وقد ظهرت طبقة حارسة لثقافة الاستهلاك في مجتمع ما بعد الحداثة هي ما أطلق عليها سكلير Sklair (١٩٩٥) "الطبقة الرأسمالية عبر القومية"، وهي حارسة العولمة والرأسمالية المعاصرة والتي تتكون من: المديرين التنفيذيين للشركات عابرة الحدود ومؤسساتها المحلية، ومديري المكاتب الرسمية للدولة، والسياسيين والمسئولين ورجال الأعمال المتأثرين بالرأسمالية، والنخبة الاستهلاكية (التجار ووسائل الإعلام.)

المعايير الطبقية في المجتمع الريفي: بالرغم من الجوانب السلبية في التحولات الاقتصادية والطبقية الاجتماعية في المجتمعات الغربية إلا أن هذه التحولات قد حدثت على مدار زمن طويل وبصورة تدرجية مما حد من المشكلات والمساوئ الناتجة عن هذه التحولات نظرا لقيام هذه المجتمعات بسن التغيرات المؤسسية اللازمة للحد من آثارها السلبية. ولكن المشكلة الحقيقية تقع في عالمنا النامي ودولنا المتخلفة نظرا لاعتناقها بسبب العولمة وغيرها تلك القيم والثقافة الطبقية والاستهلاكية الخاصة بمجتمع ما بعد الحداثة مما أحدث تخلخلا حقيقيا في البنيان القيمي والثقافة السائدة في مجتمعاتنا النامية. وقد انعكس هذا على البنيان الطبقي والحراك الاجتماعي في المجتمعات الريفية نفسها مما جعل

من الصعب جدا الحسم بسهولة بمعايير التقييم الطبقي والحراك الاجتماعي في المجتمعات الريفية. وقد أدى ذلك إلى حدوث صراع طبقي، أو فئوي بمعنى أدق، بين مختلف الفئات الاجتماعية الريفية.

من الذي يرتقي في الطبقات الاجتماعية العليا في الريف؟ هل هو صاحب الدخل الأعلى، صاحب الأموال الطائلة والثروات الهائلة؟ أم هل هو سليل الأسرة العريقة التي كانت في الأزمان الماضية هي الطبقة العليا المهيمنة على جميع مقدرات المجتمع؟ أم هل هو صاحب التعليم والمهنة الراقية التي تحتاج لتعليم طويل وتكاليف عالية كأساتذة الجامعات والقضاه والأطباء والمهندسين وأمثالهم؟ أم هل هو ممثل السلطة والحكومة من فئات الشرطة والجيش وكبار موظفي الدولة ونواب الشعب في المجالس المحلية العليا؟ أم هل هو الشخص الاجتماعي القيادي المغرم بمساعدة الناس والاختلاط بهم والاهتمام بمشاكلهم ومحاولة حلها والفائز بحب الناس وتقديرهم له؟ أم هل هو الشخص المظهري الاستهلاكي الغارق في دروب الترف والاستهلاك الزائد؟ أم هل هو الشخص المتدين الممثل للتقاليد السامية والأخلاق الحميدة؟ وبمعنى آخر أي من المعايير التالية يمثل المعيار السائد للرقي الطبقي في المجتمع الريفي؟

١. الدخل والثروة.
٢. العراقة الأسرية.
٣. المهنة.
٤. المستوى التعليمي.
٥. المكانة الاجتماعية أو المهابة الاجتماعية.
٦. النفوذ والسلطة.
٧. رأس المال الاجتماعي.
٨. الاستهلاك الترفي.
٩. التدين والأخلاق الحميدة.

كان ماركس يؤمن بالمعيار الأول كمنطلق وغاية في نفس الوقت للترتيب الطبقي الاجتماعي، ولكن ماكس فيبر قبل جميع المعايير السابقة وأعلن تداخلها واعتمادها بعضها على بعض.

لقد رأى فيبر مثلما يرى معظم العلماء الاجتماعيين المعاصرين أن المستوى الطبقي الاجتماعي هو حصيلة لتلك المعايير جميعها من خلال الدخل والثروة والنفوذ والسلطة والمكانة أو المهابة الاجتماعية التي تحوي في داخلها معايير لم يذكرها مثل التدين والأخلاق والحميدة ورأس المال الاجتماعي والعراقة الأسرية والاستهلاك الترفي.

ويلاحظ أن قضية الوعي الطبقي لم تشغل حيزا كبيرا في فكر فيبر مثلما شغلت فيه فكر كارل ماركس نظرا لأحادية المعيار الطبقي عند ماركس. فمن السهل جدا أن نتصور وجود وعي طبقي لدي الفقراء ووعي طبقي لدي الأغنياء المهيمنين على وسائل الإنتاج. أما أن ترى وعيا طبقيا بين أناس ارتقى موضعهم الطبقي على أساس معايير متعددة شبه مستقلة فإنه من الصعب جدا حدوث مثل هذا الوعي الطبقي. ويصبح هذا الوعي الطبقي غير الضروري للانتماء الطبقي لأفراد المجتمع. ويصبح الترتيب الطبقي بذلك أقرب ما يكون إلى فئات سكانية متقاربة في داخل كل منها من حيث فوز أفرادها بمكاسب المجتمع ومكافآته. هذه الطبقات يمكن أن يطلق عليها "الطبقات الاجتماعية Social layers أو الـ Social strata".

وعلى ذلك يمكننا أن نتصور أن الوعي الطبقي Class consciousness هو أمر يتعلق بتجمعات سكانية معينة، دعنا نطلق عليها باللغة الإنجليزية Classes or collectivities. وتتميز هذه التجمعات، ولا نقول طبقات Strata، بأن لها مصالح مشتركة، وتنتمي لفئة وظيفية أو مهنية أو ثقافية معينة مثل العمال أو الفلاحين أو الإخوان المسلمين، أو الأطباء وهكذا. هذه التجمعات تجمعها مصلحة واحدة ومن ثم فهي تشعر بوعي فئوي معين Class consciousness وليس بوعي طبقي معين Stratum consciousness. ونحن ندعي أن الوعي الفئوي حقيقة أما الوعي الطبقي فليس من الضروري أن يكون حقيقة، ذلك لأن الفئة الاجتماعية مثل الموظفين الحكوميين أو الإخوان المسلمين تحتوي كل

بداخلها على عدة طبقات Strata or layers اجتماعية بعضها عال المستوي دخليا واجتماعيا وتعليميا وعرقيا ... إلخ، والآخر منخفض المستوى.

وعلى ذلك فنحن نستنتج من هذا التحليل أن الطبقة الاجتماعية، ولنطلق عليها Social stratum هي فئة من السكان تتميز بمستوى معين من مؤشرات المكانة والثراء والتعليم والرقي الاجتماعي ولكن ليس بالضرورة أن يكون بين أفرادها وعي طبقي. أما الفئة الاجتماعية، ولنطلق عليها Social category or social class، فهي فئة من السكان ذات خصيصة مشتركة مثل كونها موظفين حكوميين أو عمال أو فلاحين أو أطباء أو باحثين، ومن ثم فتجمعهم مصلحة واحدة هي التي تكون لديهم الوعي الطبقي والإحساس بالانتماء إلى ثقافة أو جماعة معينة لها مصالح وأهداف مشتركة تمكنهم من الحركة الاجتماعية والعمل المشترك.

ونشير في هذا السياق إلى تجمعات سكانية خاصة تسمى "الجماعات المصلحية" Interest groups يصل فيها الوعي الجمعي إلى درجة قصوى تتعلق بالإحساس بمصلحة أو فائدة مشتركة بينها، حيث تسعى هذه الجماعات بقوة ملحوظة لتحقيق مصلحتها بوسائل متعددة سواء من خلال المناصرة أو الضغط أو الإغراء المالي أو المادي أو التلميح بوعود ومحفزات مختلفة من أجل تحقيق مصالحها. وعادة ما تكون هذه الجماعات منظمة تنظيما رسميا بالرغم من أنها جماعات تطوعية. وتحاول جميعها التأثير على الحكومة وسياساتها العامة لتحقيق مصلحتها التي قد تكون مصلحة خاصة بأعضاء الجماعة نفسها فقط أو خاصة بقطاع من المجتمع مثل الفلاحين أو العمال أو الموظفين العموميين.

وهناك أنواع من الجماعات المصلحية يمكن ذكر بعضها في: (١) جماعات اقتصادية مثل الغرف التجارية أو نقابات العمال، (٢) جماعات مهنية مثل نقابات الأطباء والمعماريين والمهندسين والزراعيين والتجاريين ... إلخ. (٣) جماعات مصلحية عامة مثل "جماعات الخضر" أو جماعات "أصدقاء البيئة" أو "جماعات حقوق الإنسان".

ولكن يبقى مع ذلك شيء مشابه للوعي الطبقي من جانب السكان أنفسهم وفيما يتعلق ببعضهم البعض، حيث يمكن للناس أن يتفقوا على أن فلانا الفلاني يقع على قمة الهرم الطبقي في مجتمعهم،

ومن ثم فمن خلال "المنوال الشهروي" Reputational approach يمكن للباحث الاجتماعي أن يرتب أفراد المجتمع في طبقات هي من تكوينه، ولكنها في نفس الوقت تمثل واقعا فعليا بناءً على رؤية السكان أنفسهم لبعضهم البعض. وهنا يمكن للباحث الاجتماعي وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة أن يرتب الأهمية النسبية للمعايير السابقة في تحديد المستوى الطبقي الاجتماعي الريفي في تحليله لهذا البنيان الكامن Latent structure analysis للبنيان الطبقي الاجتماعي الريفي.

ولا شك أن الأهمية النسبية لتلك المعايير الطبقية تتغير من وقت لآخر بناء على التغيرات القيمية والثقافية السائدة في مختلف الأزمان. فنحن اليوم في عصر المادية لا شك أن معيار الدخل والثروة سوف يزداد عما كان في الماضي عندما كانت للمعايير الأخلاقية والمعنوية قيمة اجتماعية أعظم بكثير مما هي عليه اليوم.

وإذا كنا في التحليل السابق قد ركزنا على الوعي الطبقي وعلاقته بكل من الفئات الاجتماعية والطبقات الاجتماعية والجماعات المصلحية فلا يزال هناك معياران آخران يميزان هذه التجمعات المختلفة وهما الحراك الاجتماعي والفردية. فإذا نظرنا إلى الحراك الاجتماعي نجد أنه يتواجد بدرجة عالية بين الفئات الاجتماعية Social strata، ويتواجد بدرجة متوسطة بين الطبقات الاجتماعية Social classes، ويتواجد أخيرا بدرجة غير ملحوظة بين الجماعات المصلحية. وعلى نفس هذه الوتيرة تتواجد الفردية في هذه التجمعات السكانية حيث تصل حدها الأقصى في الطبقات الاجتماعية، وتتواجد بدرجة متوسطة بين الفئات الاجتماعية، وتصل إلى حدها الأدنى بين الجماعات المصلحية، كما يتضح في العرض التالي:

الفئات الاجتماعية	الوعي الطبقي	الحراك الاجتماعي	الفردية
الجماعات المصلحية Interest groups	+++	+	+
الطبقات الاجتماعية Social classes	++	++	++
الفئات الاجتماعية Social Strata	+	+++	+++

وقد أجرى العديد من الباحثين المصريين بعض الدراسات الميدانية للتعرف على معايير التدرج الطبقي الاجتماعي نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر دراسة الماجستير الخاصة بالباحث محمود مصباح عبد الرحمن (عبد الرحمن، ١٩٧٤) في قريتي مسير ومنية مسير في محافظة كفر الشيخ حيث وجد أن العوامل المرتبطة بالمستوى الطبقي الاجتماعي لسكان القريتين كانت تتمثل في المكانة الاجتماعية، والمكانة المهنية، والمستوى التعليمي، والمستوى الطموحي، والممتلكات غير الزراعية للأسرة، ومستوى النشاط الاجتماعي، ومقدار الدخل النقدي السنوي للأسرة، والسعة الحيازية الأرضية الزراعية. وقد طور جامع (Gamie، ١٩٨٠) نتائج هذه الدراسة من خلال إجراء أسلوب تحليل العوامل التعددي Multivariate analysis حيث اتجه إلى التحكم في العوامل السابقة لتحديد المحددات السببية أو ذات التأثير الأصيل في تحديد المستوى الطبقي. وقد تبين له أن من بين المحددات السابقة أظهرت المكانة الاجتماعية بصورة خاصة قوة ارتباطية عالية مما يرجح إمكان استعمال هذا المتغير بمفرده للقياس التقريبي السريع للأنظمة الطبقية الاجتماعية الريفية المصرية. إلا أن تحليل العوامل التعددي لهذه المحددات قد أظهر صورة مختلفة للأهمية النسبية لهذه المحددات حيث وجد أن المحددات الخاصة بالمستوى التعليمي ثم المستوى الطموحي ثم المستوى الدخلي ثم المكانة الاجتماعية ثم مستوى المشاركة الاجتماعية تدرجت بصورة هبوطية في أهميتها النسبية لتحديد المستويات الطبقية الاجتماعية الريفية، ومن ثم فقد اقترح جامع استعمال أوزان نسبية معينة لتكوين مقياس مركب للمستوى الطبقي الاجتماعي الريفي المصري في القرى المشابهة لقريتي دراسته يتكون من المستوى التعليمي بوزن نسبي قدره ٠,٢٨٢، والمستوى الطموحي بوزن نسبي قدره ٠,٢٣٤، والمستوى الدخلي بوزن نسبي قدره ٠,١٤٤، والمكانة الاجتماعية بوزن نسبي قدره ٠,١٣٨، ثم مستوى المشاركة الاجتماعية بوزن نسبي قدره ٠,١٢١.

وفي ثلاث قرى أخرى بمركز السنطة بمحافظة الغربية وجد الباحث محمد شفيق كمال في دراسته للماجستير سنة ١٩٨٤ أن العوامل المقترنة بالمستوى الطبقي الاجتماعي لسكان قرى دراسته كانت المستوى التعليمي، وطبيعة النشاط الاقتصادي، وسعة الحيازة المزرعية، والدخل السنوي للأسرة، ودرجتي النشاط الاجتماعي والترفيهي، وحالة المسكن، ودرجة التعرض لوسائل الاتصال، وعدم

التمسك بالعادات التقليدية، والمستوى الطموحي، والإحساس بالقوة الاجتماعية، ودرجتي الوعي التنموي والمساهمة في المشروعات، وإدراك الاحتياجات البيئية، والاتجاه نحو العمل بالخارج، وعلاقة المزارعين بالأرض الزراعية والممتلكات من الأجهزة والأدوات، والمستوى المعرفي، والسفر للعمل بالخارج. هذا وفي دراسة أخرى أظهرت دراسة الباحث محمد غانم الحنفي (١٩٩٢) وجود علاقة معنوية بين المستوى الطبقي الاجتماعي لسكان المجتمعات الريفية المستحدثة بمنطقة مريوط وكل من المستوى التعليمي للأسرة، والمشاركة الاجتماعية الرسمية، والاتصال الثقافي، والمكانة القيادية، وحجم الحيازة الأرضية، والدخل الزراعي السنوي، والتجديدية الزراعية، وحيازة الأجهزة والمعدات الممتلكة، والمستوى التطلعي والطموحي. وقد أظهرت هذه الدراسة انحصار الصفة السببية في متغيرات الاتصال الثقافي، والتجديدية الزراعية، والمستوى التطلعي والطموحي.

الفصل الثاني: الأهمية المعاصرة لكل من رأس المال الشخصي ورأس المال الاجتماعي في تحديد البنيان الطبقي الاجتماعي الريفي

لقد أشرنا سابقا إلى أن المجتمع الريفي قد تأثر اليوم بقيم ونظم مجتمع ما بعد الحداثة حتى أصبح المستوى الطبقي لفرد معين يتحدد بمقدار ما يكتسبه من مكتسبات وإنجازات أكثر مما يرثه من خصائص وسمات تتعلق بالعراقة الأسرية أو النوع (ذكر أو أنثى) أو العمر أو الإرث بصفة عامة.

وهنا يأتي دور مفهوم رأس المال الإنساني Human capital، وهو ما يمتلكه الإنسان من قدرات وطاقات وخصائص تمكنه من النجاح والإنجاز وتحقيق عوائد مادية ومعنوية تضعه في الطبقة العليا للمجتمع. وينقسم رأس المال الإنساني هذا، أي تلك القدرات والطاقات والخصائص البشرية، إلى نوعين: الأول يتعلق بالفرد نفسه مثل مدى إلمام الفرد بمعارف واسعة واتجاهات إيجابية وقيم عالية ومهارات فنية عالية من مختلف الأنواع والأشكال والتي تكتسب جميعها بالتعليم والتعلم والخبرة الحياتية وما إلى ذلك. دعنا نطلق على هذا النوع رأس المال الشخصي Personal capital، أي مدى قدرة الفرد كطاقة بشرية قابلة للاستغلال والانتفاع بها.

أما النوع الثاني من رأس المال الإنساني فهو ما يتعلق بالقدرات الاجتماعية لهذا الفرد، أي مدى ارتباطه بالآخرين وتعلقه بهم ومدى اندماجه في شبكة من العلاقات والمنظمات الاجتماعية مما يمكنه في النهاية من استغلال تلك العلاقات مع الآخرين وهذا الاندماج في المنظمات الاجتماعية لكي يحقق منافعا ومكتسبات شخصية له تمكنه من الارتقاء الطبقي الاجتماعي والحصول أيضا على النصيب الأكبر من المكافآت والمنافع المجتمعية. ودعنا نطلق على هذا النوع من رأس المال "رأس المال الاجتماعي Person-social capital للفرد".

وهنا فنحن نميز بين رأس المال الاجتماعي للفرد هذا ورأس المال الاجتماعي عامة Social capital الذي يقصد بها القدرات والخصائص والقوى الاجتماعية التي تكون من سمة المجتمع المحلي نفسه وليس الفرد بصورة خاصة، ومن أمثلة تلك القدرات الاجتماعية للمجتمع درجة الارتباط المجتمعي ودرجة الثقة بين الأفراد وبين الشعب والحكومة ومدى توافر وفاعلية المنظمات المجتمعية ومدى قوة المجتمع المدني في

المجتمع المحلي ودرجة الديمقراطية والحرية التي يتمتع بها المجتمع المحلي نفسه وغير ذلك كثير. وهذا لمما يدعونا إلى التفصيل النسبي في مفهوم هذه الأنواع حتى ندرك أن الرقي الاجتماعي والحراك الاجتماعي أصبحا يتسمان بخصائص معاصرة تخلو كثيرا من العوامل الموروثة التي جرى العرف أن تكون حاكمة في المجتمعات التقليدية والقديمة.

عرض وتطوير مفهوم رأس المال البشرى وتطبيقاته السياساتية: لم يبدأ موضوع اقتصاديات الموارد البشرية كمجال للبحث في زلزلة الموضوعات التقليدية مثل اقتصاديات النمو، واقتصاديات العمل، والتجارة الدولية، والتمويل العام إلا بعد نهاية الخمسينات من هذا القرن. فالاقتصاديون اليوم، بدلا من التعامل مع سوق العمل من خلال وحدات متجانسة من العمل ورأس المال، فإنهم قد أدركوا أن التحسينات في نوعية قوة العمل يمكن أن تكون لها آثارا خارقة على النمو الاقتصادي. فقد أصبح اليوم مجال اقتصاديات الموارد البشرية مجالا مستقلا ذا حيثية يتعامل مع قضايا كثيرة مثل تغيير معايير التوظيف أو التشغيل، والترقي داخل العمل، والتوسع المخطط في التعليم والتدريب الجماعي، ومقدار ونسبة الإنفاق على التعليم، وكيفية تمويل الإنفاق، واعتبار التعليم استهلاكا أساسا أم اعتباره استثمارا أساسا...إلى آخره من قضايا أخرى كثيرة. ويعتبر "رأس المال البشرى Human capital" هو المصطلح والمفهوم الأساسي في هذا المجال الجديد.

ويقول ثيودور شولتز Theodore W. Schultz أعظم المؤثرين في هذا المجال وملكه المتوج موضحا فلسفته في كلمات موجزة متحدثا عن رأس المال البشري الذي أطلقنا نحن عليه سابقا "رأس المال الشخصي Personal capital":

بالرغم من أنه من الواضح أن الناس يكتسبون مهارات ومعارف نافعة، إلا أنه ليس من الواضح للناس أن هذه المهارات وتلك المعارف تمثل شكلا من أشكال رأس المال، أو أن رأس المال هذا إن هو في معظمه إلا نتيجة للاستثمار المخطط، أو أنه قد نما في المجتمعات الغربية بمعدل أعلى بكثير من رأس المال التقليدي (غير البشرى)، أو أن نموه قد يكون بالفعل هو أعظم الملامح تميزا في النظام الاقتصادي. لقد انتشرت مقارنة الزيادات في الإنتاج الوطني بالزيادات في الأرض، وساعات العمل، ورأس المال الطبيعي ممكن الإنتاج إلا أن الاستثمار في رأس المال البشرى هو المحتمل في التفسير الأساسي لهذه الفروق...... وإني لأدعى أن

الاستثمار في رأس المال البشرى هو المسئول عن الزيادة المدهشة في الدخل الحقيقي للعامل. شولتز Schultz، ١٩٦١: ١).

والواقع أن شولتز لا يركز على المحاور الكمية للموارد البشرية (عدد الناس، نسبة القوة العاملة المفيدة، عدد ساعات العمل ....إلخ) ، وإنما يركز على المكونات النوعية مثل المهارات، المعارف، والخصائص المشابهة التي تؤثر على القدرات الإنسانية الخاصة للقيام بالعمل المنتج. وهو يميز بين الإنفاق من أجل الاستهلاك والإنفاق الموجه للاستثمار. وهو يشير إلى ثلاث فئات من الإنفاق: تلك التي ترضى تفضيلات المستهلك ومتعه ولا تنمى بأي حال من القدرات المذكورة، حيث أنها تمثل استهلاكا خالصا. وهناك فئة الإنفاق التي تنمى القدرات المذكورة ولكنها لا تشبع أيا من التفضيلات أو المتع الجاذبة للاستهلاك، وهذه تمثل استثمارا خالصا. ثم هناك تلك الفئة من الإنفاق التي تؤدى إلى كلا الأثرين (تنمية القدرات وتفضيلات الاستهلاك).

ويعتقد شولتز أن معظم الأنشطة المرتبطة تقع في هذه الفئة الأخيرة. وهذا هو السبب الذي من أجله يعتقد أن قياس بناء رأس المال البشرى من خلال الإنفاقات أقل فائدة للاستثمار الإنساني عنه للاستثمار في السلع المادية. ومن هنا فهو يقترح طريقة بديلة لتقدير الاستثمار الإنساني تتمثل في تقدير عائد Yield هذا الاستثمار بدلا من تكاليفه. فهو يقول أنه بينما تصبح أي قدرة أُنتجت بالاستثمار الإنساني جزءاً من الفرد الإنساني، وبالتالي لا يمكن بيعها، فهي تكون على أي حال على اتصال بساحة السوق من خلال التأثير على الأجور والمرتبات التي يمكن أن يتقاضاها الفرد الإنساني. وتكون الزيادة الناتجة في الدخول هي العائد على الاستثمار.

وفى محاولة منه للتعريف الإجرائي لمفهوم رأس المال البشرى ذكر شولتز بعضاً من الأنشطة الأكثر أهمية في تحسين القدرات الإنسانية:

١. المرافق والخدمات الصحية.
٢. التدريب على رأس العمل بما في ذلك التلمذة الصناعية التقليدية التي تنظمها المنشآت.
٣. التعليم الرسمي النظامي على المستوى الابتدائي والثانوي والعالي.

٤. البرامج الدراسية الموجهة للكبار والتي لا تنظم من خلال المنشآت بما فيها البرامج الإرشادية وخاصة في الزراعة.

٥. هجرة الأشخاص والأسر لتتواءم مع فرص العمل المتغيرة. وهو يعتقد باستثناء التعليم أننا لا نعلم الكثير عن هذه الأنشطة الهامة في هذه المجال.

وعلى غرار نفس الخطوط الفكرية، وباتفاق كبير مع شولتز، يميز جونسون Johnson (١٩٦٤: ٢١٩-٢٢٥) بين نوعين من رأس المال: رأس المال الاستهلاكي الذي ينتج تدفقا من الخدمات التي نتمتع بها مباشرة، وبالتالي تؤدى إلى المنفعة، ثم هناك رأس المال الإنتاجي الذي ينتج تدفقا من السلع يؤدى استهلاكها إلى إنتاج المنفعة. ومن المعروف أن عوائد رأس المال الإنتاجي يمكن ملاحظتها، وبالتالي فهي أكثر قابلية للقياس من عوائد رأس المال الاستهلاكي. ويشير جونسون إلى مشاكل التحليل الاقتصادي القياسي ومشاكل وضع السياسات الناجمة عن جميع أشكال رأس المال المختلفة عن السلع الرأسمالية. ومع ذلك فهو يشير إلى أن السلع الرأسمالية ليست خالية تماما من هذه المشاكل. واعتمادا على فكرة علاقات التكامل Complementarities والإحلال Substitutability في كلا الإنتاج والاستهلاك والتي قد تتواجد بين أنواع رأس المال، وفى محاولة منه أيضا للتوجه "نحو مدخل التراكم الرأسمالي العام للتنمية الاقتصادية"، يشير جونسون إلى أفضلية التوجه نحو كل من الاستثمار المتوازن في إنتاج الأنواع المتكاملة من رأس المال والاختيار الخاص لأكثر التوليفات كفاءة من أنواع رأس المال في ضوء التكاليف النسبية للأنواع المختلفة من الاستثمار. ويتضح تأييده للاستثمار في رأس المال البشرى في عباراته الختامية التالية:

يشير المدخل العام للتراكم الرأسمالي الخاص بالتنمية الاقتصادية، بجانب تطبيقاته في التخطيط والنمو الاقتصادي، إلى الفائدة الممكنة لبحث وتحليل كفاءة نطاق عريض من العمليات والسياسات التي تنطوي على توجيه رأس المال والتي عادة ما لا تعتبر مرتبطة بالاستثمار. ولا تزال الترتيبات المؤسسية لدعم وتشجيع البحوث الأساسية والتطبيقية التي تعتبر رأس مال ثقافي منتج للصناعة تمثل تحديا أعظم للاقتصاديين .... إلا أن نظرية التمويل العام وممارسته ربما تمثلان أهم المجالات التي تتطلب ترشيدا خاصا في إطار المفهوم العام للتراكم الرأسمالي. إن نظم ضرائب الدخل لا تقوم فقط بتعديلات فقيرة جدا من أجل عنصر الاستثمار

الرأسمالي في الدخل الشخصي، وإنما تخلق ضرورة تعويض تكاليف الاستثمارات في رأس المال البشرى من خلال الضرائب على الدخل والأرباح والتي عادة ما تقدم بلا مقابل أو على الأقل بأسعار مدعومة للناس المستثمر فيهم مثبطات حافزية للاستخدام الكفء لمختلف أنواع رأس المال وتراكمه (جونسون Johnson، ١٩٦٤: ٢٥).

وموجز القول، فإن رأس المال البشرى يتمثل في جميع القدرات المكتسبة في الإنسان وما يترتب عليها من منتجات معنوية مرتبطة. إلا أن الصحة الإنسانية وإن كانت بين عموم الدارسين جزءًا جوهريا من رأس المال البشرى فإنها لا تثير ثائرة في ذهن المؤلف بنفس تقديرها بين عموم الدارسين. فالصحة، إذا استثنينا المجتمعات الفقيرة جدا وتلك الموبوءة بالمجاعات، يمكن أن تعتبر نظرا لطبيعتها الفيزيقية متطلبا ضروريا فقط أو بنية أساسية لرأس المال البشرى، بدلا من اعتبارها في حد ذاتها رأسا للمال البشرى.[٢٥] إن الصحة ليست فقط متطلبا ضروريا لتنمية رأس المال البشري ولكنها حق إنساني قدسي لا يجب أن يغيب عن القيم السياسية للحاكم والحكومة، ولكنها في النهاية ليست هي جوهر وطبيعة الطبيعة البشرية المعتمدة على العقل بفكره واتجاهاته ومهاراته المعتمدة مرة أخرى على الصحة كبنية تحتية أساسية بدونها لا تقوم قائمة للتنمية البشرية.

وقد نصت مذكرة الـ "٢٠-٢٠ للتنمية البشرية 20-20 human development compact" التي تبناها الممثلون المشاركون في القمة الاجتماعية العالمية للتنمية على عدد من الأهداف التي يجب أن توجه إليها التنمية البشرية هي :

١. التعليم الابتدائي الشامل للبنات والأولاد.
٢. تقليل أمية الكبار بنسبة ٥٠% بحيث لا تزيد أمية النساء عن أمية الرجال.
٣. الرعاية الصحية الأولية للجميع، مع تركيز خاص على تطعيم الأطفال.
٤. القضاء على حالات سوء التغذية الشديدة، وخفض معدلات سوء التغذية المعتدلة بنسبة ٥٠%.

---

[٢٥] ولا يمكننا أن ننكر أن الصحة بطبيعة الحال هي مكون أساسي لرأس المال البشرى لهؤلاء الذين يزيدون عن سبعمائة مليون نسمة من السكان الذين يعيشون في مجاعات عالم اليوم. فالعائد الحدي للجنيه المستثمر في الصحة في مثل هذه المجتمعات مقاسا بالمعارف والقدرات المكتسبة ما يزال إيجابيا حتى تخرج هذه المجتمعات من دائرة العوز الجسدي والفاقة الصحية.

٥. توفير خدمات تنظيم الأسرة لجميع الأزواج الراغبين فيها.
٦. توفير مياه الشرب الآمنة والنظافة للجميع.
٧. توفير القروض لتأمين فرص التشغيل الذاتي للجميع.

إن هذه الأهداف الحميدة بقدر ما لا يختلف عليها أحد إلا أنها جيدة فقط بالقدر الذي تذهب إليه، وهى لا تذهب إلى الكثير في تقديرنا. فهي كما سبق أن قلنا بالنسبة للصحة عموما ربما تناسب المجتمعات الفقيرة جدا وتلك التي تصيبها المجاعات. ويبدو أن انحصار مفهوم التنمية البشرية لممثلي هذه القمة "الاجتماعية" في المعايير المادية الصحية والتعليمية المتواضعة كان وراء اختيار هذه الأهداف المذكورة أعلاه. إن هذه الأهداف لا تساعد كثيرا معظم الدول النامية التي ترغب في الانطلاق لتساير حضارة العصر. ويبدو أن مفهوم التنمية البشرية الذي استنبطت منه هذه الأهداف كانت تسوقه البيانات المتوافرة، حيث يعتمد على المتوسطات الساكنة، ويتجاهل القدرات والعمليات الحركية التي تمثل الجوهر الأساسي للتنمية البشرية. إن مفاهيمنا لا يجب أن تعاق بالبيانات المتوافرة المحدودة، وإلا فلن تتطور هذه البيانات نفسها.

وإن كنا نتفق مع بارون و هانان Baron and Hannan (١٩٩٤: ١١١١-١١٦٤) في ادعائهما بأن نظرية رأس المال البشرى التي اقترحها بيكر Becker عام ١٩٦٣ قد أثرت في علم الاجتماع بدرجة لم تصل إليها أية نظرية اقتصادية أخرى، إلا أننا لا نرى منطقا لهما في تسقيف نمو نظرية رأس المال البشرى بتقييم التعليم والصحة والسلوكيات الأخرى في سياق استثماري مادي. فهما يقولان أن "الاجتماعيين (السوسيولوجيين) قد استخدموا لغة رأس المال البشرى ليعبروا عن خصائص شخصية ذات قيمة في أسواق العمل دون تحديد دائم لأية بنيانات استثمارية أو استهلاكية،" بل حتى ويبدو أنهما يرفضان ما أسمياه "الصناعة السوسيولوجية الصغيرة Minor sociological industry" والتي "قامت لإنشاء مماثلات سوسيولوجية لرأس المال البشرى"، إذ يذكران تحت عنوان "فيضان من رؤوس الأموال A Plethora of capitals" عددا من هذه المماثلات منها "رأس المال الاستهلاكي Consumption capital" الذي اقترحه كما يقولون ستجلر وبيكر Stigler and Becker، "رأس المال اللغوي والثقافي Linguistic and cultural capital" الذي ذكره بيير بوردو Pierre Bourdieu بالإضافة إلى مماثلات

أخرى ذكرها بوردو أيضا منها "رأس المال الاقتصادي Economic capital، رأس المال الاجتماعي والثقافي Social and cultural capital، رأس مال النفوذ الأكاديمي Capital of academic power، رأس مال المكانة الثقافية Capital of intellectual renown، رأس مال النفوذ السياسي والاقتصادي Capital of political and economic power."

ويذكر نفس الباحثان في النهاية مفهوم سيجوارت ليندينبيرج Siegwart Lindenberg الخاص برأس مال التمكن الذاتي Self command capital والذي يعنى القدرة على التوجيه المقنع التي تجعل الموظف جذابا في نظر مستخدمه. إنهما يرفضان هذا الفيضان الفكري حول رأس المال البشرى، وإن كنت على يقين من أن هذا الموقف لن يلقى هذا الرفض من جميع الاقتصاديين وخاصة من جانب هؤلاء المبدعين عامة وفى قضية رأس المال البشرى خاصة، فإننا نميل إلى الاختلاف مع هذين الباحثين، بارون و هانان، في تحديدهما لمفهوم رأس المال البشرى في نطاق محاوره التقليدية المتمثلة في التعليم والصحة والخصائص الاقتصادية البحتة الأخرى. فالبشر هم صانعو الحضارات العظمى، وإذا لم نتمكن، قدر إمكاننا، من محاولة الغوص في مواهبهم وأن نتعرف على قدراتهم المدهشة فسوف يستمر مفهوم رأس المال البشرى قاصرا عن الفهم الذي يستحقه.

واستخلاصا مما سبق يوضح الجدول التالي أدناه بعض المكونات والبنود المقترحة لمفهوم "رأس المال الاجتماعي" وهو مصطلح شامل لكل من مفهوم رأس المال الإنساني بفرعية الشخصي والاجتماعي، ومفهوم رأس المال المجتمعي الخاص بالمجتمع المحلي. ولا ضير من تطبيق المبدأ الطموحي "صوب عاليا تصب منخفضا Aim high score low" في هذا المجال رغبة في الحركة الجوهرية النسبية للارتقاء بمفهوم رأس المال الاجتماعي عسى أن يلقى ذلك من ردود الأفعال لدى واضعي السياسات العربية ما يدفع بالتنمية البشرية والمجتمعية لمجتمعاتهم النامية إلى الأمام.

جدول ٤٠. مكونات مفهوم رأس المال الاجتماعي.

المكون السيكولوجي	المكون السوسيولوجى	المكون الاقتصادي	المكون السياسي	المكون الثقافي
*الابتكار والتجديد. *الدافع الإنجازي. *الارتضاء النفسي. *التقمص الوجداني. *الروح المعنوية والانتماء للجماعة.	*مستوى التعليم، التدريب على رأس العمل، برامج تعليم الكبار. *تأقلم العمالة المهاجرة والتناسب بين توزيع الموارد والسكان. *الأداء المنظمي (الجدارة والفعالية). *فن وعلم التخطيط والإدارة. *الجدارة المؤسسية والترتيبات المؤسسية لدعم وتشجيع البحوث الأساسية والتطبيقية. *تنمية المرأة والمشاركة الشعبية. *التعاون، والترابط المجتمعي المحلى.	*الرشادة الاقتصادية. *التوازن بين صيانة الموارد واستغلالها. *الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية. *تمكن الجماهير من رأس المال. *العدالة التوزيعية. *التقنيات المناسبة والصائنة للبيئة. *الممارسة الرشيدة للتمويل العام.	*المشاركة السياسية. *الديمقراطية. *التأمين الإنساني (ضد الجوع والمرض والجريمة والقهر). *توسيع نطاق الاختيارات أمام الناس.	*المعتنقات الواضحة للهوية الثقافية. *الانفتاح الثقافي. *الالتزام بمعايير واضحة معتنقة. *الحد الأدنى من المتناقضات الثقافية.

يوضح الجدول السابق فيضانا أكبر من رأس المال البشرى عما وصفه بارون و هانان، نتمنى ألا يزيد كثيرا من تعقيد مسعانا نحو الوعى بمفهوم رأس المال البشرى وتطبيقاته. والواقع أن معظم هذه البنود المذكورة قد تمت دراستها في أدبيات العلوم الاجتماعية نوعيا وقياسيا ولن يكون تناول كل منها ابتكارا

يشار إليه بالبنان، ولكن الابتكار المنتظر للانطلاق بهذا المفهوم هو التكامل التخصصي الذي يضع هذه الجزئيات في منظومة حية متكاملة يتسع فيها الأثر التفاعلي التآزري Interaction effect لتضافر العلماء الاجتماعيين حتى يتمكنوا من إدراك ما قد فشلوا طويلا في إدراكه وهم يعملون كل في واد.

رأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية: لقد ظهر مصطلح ومفهوم رأس المال الاجتماعي في ثمانينات القرن الماضي عندما ازداد إلحاحا ذلك السؤال المحير بين العلماء الاجتماعيين والمخططين وواضعي السياسات التنموية، وهو "ما المقصود بالتنمية البشرية؟" ماذا ننمي في عملية التنمية البشرية؟ فكانت الإجابة ببساطة هي لابد وأن تكون "قدرات البشر" اللازمة للخلافة والعمران والتنمية وصناعة الحضارات. إلا أن المشكلة هي أن "قدرات البشر" هذه انحصر مفهومها في الكتابات السابقة فيما يسمى بـ "رأس المال البشري الشخصي" والذي يتمثل في القدرات الفردية دون الاعتبارات الاجتماعية للإنسان والتي تتعلق بالتنظيم الاجتماعي. وهذه النظرة في حد ذاتها تناولها جهابذة كبارٌ من العلماء الذين حاولوا أن يظهروا أهمية البشر في صناعة الحضارة أمام طغيان النظرة المادية المعتمدة فقط على الموارد المادية والتكنولوجيا.

ولكنه في عقدي الثمانينات والتسعينات وحتى الآن تطورت النظرة لمفهوم القدرات البشرية على اعتبار أنها لا تشمل فقط قدرات الأفراد الشخصية وإنما أيضا قدراتهم الاجتماعية وقدرات "النظم الاجتماعية Social systems" أو "التكنولوجيا الاجتماعية Social technology" أو "الهندسة البشرية Social engineering" أو "تكنولوجيا البشر People's technology" أو "التنظيم الاجتماعي Social organization" أو ببساطة، وعلى غرار "رأس المال البشري الشخصي"، قدرات "رأس المال الاجتماعي Social capital".

فالمجتمع مهما بلغ أفراده من التميز والعبقرية والمهارة والقدرة، فإنه لن يحرك ساكنا على دروب التنمية لو لم يمتلك أفراده أيضا نظما للعمل الجمعي تتسم بالفاعلية والكفاءة، والمتمثلة في هذه المصطلحات سابقة الذكر أعلاه. فالتنمية البشرية هي تنمية الفعل (أي الفرد)، ذلك من ناحية، وكذلك تنمية التفاعل (أي الجماعة) من ناحية أخرى، وبمعنى آخر، لابد أن تشمل تنمية رأس المال البشري

الشخصي، ورأس المال الاجتماعي المجتمعي في نفس الوقت. القطاع الأول يناظر البناء المعدني (Hardware) في عالم الكمبيوتر، والقطاع الثاني يناظر البناء اللين أي البرامج والنظم (Software). ولابد من التمييز في هذا السياق بين مصطلحي رأس المال الاجتماعي Social capital ورأس المال الطبيعي للمجتمع الذي جرى العرف على تسميته Social overhead capital، والمتمثل في الممتلكات الطبيعية والبنية التحتية للمجتمع.

فبالرجوع لبدايات السبعينيات، وعن طريق الاقتصاديين، تم تعريف رأس المال الاجتماعي بطرق مادية، ونظر إليه الاقتصاديون كبنية أساسية فيزيقية أو أصول مالية. وهنا نجد أن مصطلح "رأس مال" وضع مع مصطلح "اجتماعي" وجمعا معا للدلالة على شيء مادي ومعنوي. ومن ثم فإن الاتجاه السائد عند الاقتصاديين يشير إلى أن رأس المال الاجتماعي Social Capital يمكن أن يعني مجموع كل أشكال رأس المال (الطبيعية، والاقتصادية، والبشرية، والمادية). وهذا ما جعل بعض المفكرين يرون مخزونا معينا لرأس المال يمكن استنزافه أو تنميته بمرور الوقت، مما دعم الجدل حول فكرة العدالة بين الأجيال وفكرة التنمية المتواصلة.

تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي: شكرا لابن خلدون، علامة القرن الرابع عشر، والأب الحقيقي لعلمي الاجتماع والتاريخ بصفة خاصة، ولمصطلحه "العمران الاجتماعي"، وكذلك شكرا لمصطلح توكفيل "النشاط التفاعلي Associational activity" عام ١٨٣٥، وكذلك شكرا لمصطلح دوركايم "الكثافة الاجتماعية Social density" عام ١٨٩٣، تلك المصطلحات التي سبقت وهيئت لمصطلحي رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي اللذين تناولهما العديد من العلماء من أمثال "ثيودور شولتز، بيير بوردو، جيمس كولمان، روبرت باتنام، فرانسيس فوكوياما Theodore Schultz, Pierre Bourdieu, James Coleman, Robert Putnam, and Francis Fukuyama وغيرهم كثير.

وقد اجتذب مصطلح ومفهوم رأس المال الاجتماعي الانتباه والاهتمام الشعبي والسياسي في أمريكا الشمالية. فعلي سبيل المثال اتخذ الباحثون موضوع رأس المال الاجتماعي مجالا لأحد مشاريع أبحاث المجتمع الريفي المحلي في جامعة "جويلف" Guelph في كندا وكذلك في جامعة كورنيل في الولايات

المتحدة الأمريكية حيث قدر أنه يمكن أن يقدم حلولا حاسمة وسريعة للمشاكل المرافقة لعمليات النمو، والتطور، وتعطل النمو، والتخلف، ومن ثم زاد الاهتمام بموضوع رأس المال الاجتماعي في العقد الأخير كميدان جديد للدراسة.

وقد درست المعاني المختلفة لرأس المال الاجتماعي في ضوء النظرية الاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة. ولقد أصر المفكرون على أنه بينما يمثل رأس المال الاجتماعي قيمة وقبولا كمصطلح جديد، فإن نظريته الأساسية تحتاج إلى تطوير يراعي كلا مما يلي:

١. الاهتمام بتعريف محدد ومميز لرأس المال الاجتماعي.

٢. وجود مقياس أو مستوى للتحليل الوظيفي لرأس المال الاجتماعي.

٣. وجود معايير جودة لاستخدام رأس المال الاجتماعي.

المفهوم المعاصر لرأس المال الاجتماعي: يكمن المفهوم الحديث لرأس المال الاجتماعي في مدى فعالية العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع مثل الشبكات الاجتماعية الكثيفة، وفي معايير التبادلية بين الأفراد والجماعات التي يمكن أن تسهل الإنتاج، بالإضافة إلى أن لرأس المال الاجتماعي منافع فعالة في السلع غير الاقتصادية. كما تكمن فكرة رأس المال الاجتماعي في كل من علمي الاجتماع والأنثروبولوجي في البحث عن التماسك الاجتماعي وكذلك التسلسل الوظيفي الهرمي. ويؤكد الاتجاه السائد لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية على أن رأس المال الاجتماعي هو العلاقات المشتركة أو التعاونية في الجماعات البشرية، بالإضافة إلى التفاعلات وشبكات الأعمال التي تنشأ عنها أو تنبثق منها، وأيضا وبنفس القدر هو مستوى الثقة الموجودة داخل مجموعة معينة، أو داخل مجتمع محلي، أو داخل المجتمع ككل. ويؤكد إيبرتز Eberts (١٩٩٩) على أن رأس المال الاجتماعي يعتمد على المشاركة في العلاقات الرسمية مع الآخرين، والانتماء لشبكات العلاقات الاجتماعية، والترابط، والثقة، والانتماء للمجتمع المحلي الذي ينمو نتيجة المشاركة في هذه الأنشطة.

ويشير توماس (Thomas، ١٩٩٦: ١-٢٣) إلى أن رأس المال الاجتماعي، على غير الحال بالنسبة لرؤوس الأموال المالية والبيئية والطبيعية، هو الذي يتم بناؤه من خلال استعماله، إذ لا تنطبق عليه

فكرة العوائد المتناقصة، حيث يزداد مع الاستعمال ولا يتناقص. هذا ويتم بناؤه جماعيا من خلال المجتمع المدني، كما أنه ينتج عوائد مرغوبة في حد ذاتها بصرف النظر عن قيمتها الاقتصادية. ويرى توماس كذلك أن رأس المال الاجتماعي هو قدرة المجتمع المحلي على العمل الجماعي الذي بدونه لا يمكن إنتاج أنواع رأس المال الأخرى أو تحسين نوعية الحياة. ومن ثم فيشتمل رأس المال الاجتماعي على قدرة وفعالية المنظمات الموجودة بالمجتمع المحلي، والعلاقات الموجودة بين المجتمعات المحلية نفسها، والتعاون بين المنظمات المحلية، وأماكن تجمع ولقاءات الناس، والاحتفالات المحلية، والجهود التطوعية، والشعور بالانتماء للمجتمع المحلي ونظمه الحاكمة، وكل ما يجعل المجتمع ليس مجرد جمع من الأفراد.

وقد أوضح بوردو أن الطريق إلى رأس المال الاجتماعي يعنى أن يمتلك الأهالي روابط بالأفراد الذين يملكون كميات أكبر من رأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي، والذين يمكن أن يساعدوهم بالنصيحة وبعلاقات أخرى وبقروض وفرص وما إلى ذلك. وقد قدم "بوردو" Bourdieu (١٩٩٠: ٨١) تعريفا لرأس المال الاجتماعي على أنه تجميع للموارد الحقيقية أو المحتملة التي ترتبط بامتلاك شبكة متينة لكثير أو قليل من العلاقات المؤسسية الاجتماعية نتيجة للعضوية في الجماعة (Bourdieu، ١٩٩٣: ٢٤٨).

وقد أشار " بوردو " إلى أن رأس المال الاجتماعي يتطلب أكثر من شبكة من الروابط، وأن رأس المال الاجتماعي يشمل أيضا تحويل العلاقات الطارئة أو العارضة مثل تلك التي في الجيرة والمجتمع المحلي ومكان العمل، وحتى علاقات القرابة أو النسب، إلى علاقات تكون في آن واحد ضرورية واختيارية، وتقتضي التزامات معينة، وتستشعر ذاتيا كالشعور بالعرفان بالجميل أو الامتنان أو الاحترام والصداقة. لذلك يجب أن تكون صلات وروابط الشبكات الجماعية متسمة بالثقة والإيجابية. ومن صور رأس المال الاجتماعي عند " بوردو " الالتزامات الجماعية الموجود في العائلات، أو بين أولئك الذين يشتركون في تفاعلات قرابية نمطية لا تتحلل عندما تتحول إلى صور أخرى من رأس المال، وغالبا ما تصبح هذه الالتزامات وذلك العمل الجماعي عناصر بنائية ثابتة وقوية جدا.

وقد حاول "كولمان" Coleman إدماج علم الاجتماع في الاتجاه الاقتصادي السائد مستخدما رأس المال الاجتماعي لشرح الاختلافات في فرص الأفراد لتحسين رأسمالهم البشري بالبقاء في المدارس، وبناء عليه زيادة فرصهم في تحسين كل من أنفسهم والمجتمع ككل (Coleman، ١٩٨٨: ١٠٠). وقد عرف "كولمان" رأس المال الاجتماعي على أنه مجموعة من الموارد التي تتمثل في العلاقات العائلية، وفي المنظمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية والتي تعود بالنفع على الأفراد وعلى التنمية الاجتماعية للأفراد صغارا وكبارا (Coleman، ١٩٩٠: ٣٠٠). وقد اعتبر "كولمان" رأس المال الاجتماعي كسلعة شعبية وكمورد اجتماعي أو مجتمعي لصالح جميع الأعضاء في شبكة عمل مغلقة، وكتشكيل لنشاطات إنتاجية عالمية. وعلى ذلك، فقد نادى "كولمان" بإحياء أو تجديد رأس المال الاجتماعي في مواجهة تناقص المنظمات البدائية الأهلية التي كانت غنية بمخزون رأس المال الاجتماعي (Coleman، ١٩٩٣: ٥٣٠).

ويكمن مفهوم رأس المال الاجتماعي عند "كولمان" Coleman في كيفية استطاعة البنيان الاجتماعي لجماعة ما أن يؤدي أو يعمل كمورد للأفراد في تلك الجماعة. ويرى أن رأس المال الاجتماعي ملازم لبناء العلاقات بين الأفراد والجماعات. وهو يرى أن رأس المال الاجتماعي لا يقطن أو يستقر في الأفراد أنفسهم بالرغم من استطاعتهم الاستفادة منه لتسهيل الإنتاج للفرد أو للأهداف الجماعية. ويرى كذلك أن وجود رأس المال الاجتماعي يكون في الثقة، والمعلومات، والمعايير أو المبادئ، والعقوبات الفعالة أو المؤثرة، وعلاقات السلطة والنفوذ، وامتداد الواجبات أو الالتزامات في المجموعة، حيث أن كلا منها يمثل خاصية في البناء الاجتماعي الذي يقدم أيضا رأس المال الاجتماعي كمورد للأفراد في المجموعة. وقد رأى "كولمان" أن رأس المال الاجتماعي يتضمن مركبين هامين هما:

١. اتحادات موضوعية غير ذاتية بين الأفراد: Objective associations between individuals، حيث لابد من وجود أو بناء شبكة جماعية غير ذاتية تربط الأفراد. ويشير هذا المكون إلى ارتباط الأفراد بعضهم ببعض في الحيز الاجتماعي.

٢. النوع الذاتي أو الشخصي من الصلات: A Subjective type of ties وهي الصلات التبادلية ذات الثقة بين الأفراد، والتي تتضمن مشاعر إيجابية.

وعندما يوجد رأس المال الاجتماعي فإنه يزيد من قدرة الأداء ويسهل من إنتاج بعض السلع. وعندما ينشط رأس المال الاجتماعي فإنه يسهل تحقيق أهداف متنوعة للأعضاء في الجماعة ككل. ومع ذلك، فقد يظل رأس المال الاجتماعي كامنا أو مستترا داخل الجماعة نفسها، ويلاحظ كطاقة محتملة أو كامنة. وقد قام "كولمان" بدراسة عينة من تلاميذ المدارس الشعبية في الولايات المتحدة ليبرهن على وجود روابط بين رأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري حيث تبين أن البناءات العائلية المختلفة تصنع مستويات مختلفة من رأس المال الاجتماعي المتاح لدى الأطفال.

وقام "كولمان" بعمل قياس إجرائي لرأس المال الاجتماعي من خلال ستة عوامل أو متغيرات هي:

١. حضور أو وجود الآباء في المنزل.
٢. عدد أطفال الأسرة (حجم الأسرة).
٣. التوافق بين الآباء والأبناء.
٤. توقع الأم لتعليم أبنائها.
٥. تنظيم وإدارة العائلة.
٦. المواظبة على المشاركة في المؤسسات الدينية.

وقد وجد "كولمان" ارتفاع رأس المال الاجتماعي عندما يكون هناك أحد الوالدين في المنزل أو كليهما، وكذلك وجد ارتباطا بين رأس المال الاجتماعي وكل من درجة تنظيم وإدارة العائلة، وكذلك عندما يكون هناك انتماء للمؤسسات الدينية وإقامة للشعائر الدينية (كولمان Coleman، ١٩٩٣: ١٠-١٥).

وقد اعتمد "باتنام" Putnam من ناحية أخرى على فكرة رأس المال الاجتماعي لتوجيه تساؤلات عن الظروف الضرورية أو الواجبة لخلق استجابة قوية وتمثيل مؤسسي فعال أو مؤثر، حيث أشار إلى أن المجتمع الذي لا يملك عادات أو تقاليد مشتركة لا يمكن أن ينبثق عنه مجتمع مدني Civil society.

ويمثل رأس المال الاجتماعي عند "باتنام" فكرة إمكانية اكتساب الأفراد والجماعات للموارد نتيجة اتصالهم بعضهم بالآخر، حيث يمكن أن تستخدم هذه الموارد لإنتاج سلع معينة. مثال ذلك مجتمع الجيرة ذي رأس المال الاجتماعي العالي، حيث تشعر الأم، على سبيل المثال، بالراحة والأمان في ترك ابنها يذهب بمفرده إلى المتنزه القريب. بينما في الجيرة ذات رأس المال الاجتماعي المنخفض، حيث لا يعرف ولا يثق الجيران بعضهم بالآخر، فإن الأم تضطر إلى أن ترافق ابنها إلى المتنزه أو تستأجر أحدا ليقوم بالمهمة نيابة عنها (Putnam، ١٩٩٥: ٧٣). ووفقا "لباتنام" فإن رأس المال الاجتماعي يستمر ويدوم على المدى الطويل ويعيد تأكيد نفسه تحت ظروف مناسبة، ويمكن أن يزداد كذلك مع الاستخدام، ويتناقص مع قلة الاستخدام ليسمح إما بالحلقات الفعالة أو الحلقات المفرغة (Putnam، ١٩٩٣: ٤٢).

ويعرف "فوكوياما" Fukuyama أيضا رأس المال الاجتماعي بأنه قدرة الناس على العمل سويا لتحقيق أهداف أو أغراض مشتركة للجماعات والمنظمات. واستنادا إلى هذا التعريف قارن "فوكوياما" بين عدد من الدول المتشابهة ثقافيا بالنسبة لرؤوس أموالها الطبيعية، حيث كان يحاول شرح أسباب نجاح بعض الدول أكثر من غيرها اقتصاديا؟ ويزعم "فوكوياما" أن المستويات العليا لحب الاختلاط بالآخرين، الذي استخدمه كمرادف لرأس المال الاجتماعي (الولاء) ترفع من استجابات الأفراد أو رغبات الأفراد للعمل، وأن العمالة المتعاونة في الشركات تنشط الاقتصاد وتدعم الرخاء الاقتصادي. لذلك تمتلك اليابان كمجتمع عال الثقة عمالة جيدة في شركاته الصناعية الكبرى تضمن بدورها قوة عمل إنتاجية عالية. وبالمثل فإن العرف الطائفي في ألمانيا شكل الأساس للولاء والثقة الواضحة في تاريخها الصناعي والذي أظهر روح الجماعة كسمة أساسية لمواقع العمل. وعلى العكس من ذلك ففي الصين وفرنسا اللتين عملتا تحت قوانين اجتماعية مختلفة، نجد الروابط الأسرية في الصين تعارض وتعوق تكوين صلات جديدة من الثقة مما يعوق النمو والتطور، ويحد من فرص الابتكارات. وبالنسبة للمجتمع الفرنسي، فإن التركيز على القانون البيروقراطي رسخ أنماطا رسمية قانونية جامدة في جو العمل قيدت من الكفاءة والفعالية (Fukuyama، ١٩٩٥: ١٥).

موجز القول: وهكذا، واعتمادا على هذا الاستعراض المقتضب للأدبيات السابقة وتطويرا لها، يرى المؤلف أنه يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه:

"المخزون الكامل المتكامل، فاعلا كان أم كامنا، من قدرات العمل الجمعي التي يمتلكها النظام العامل الذي قد يكون فردا، أو جماعة، أو منظمة، أو مجتمعا محليا، أو مجتمعا كبيرا، أو دولة، أو حتى النظام العالمي نفسه، تلك القدرات التي تحقق أهداف هذا النظام بشقيها المادي والمعنوي وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، والتي تنتج من منشطات عديدة مثل كثافة شبكة العلاقات التفاعلية السائدة بين عناصر النظام الاجتماعي**، ونوعية تلك العلاقات من حيث ارتباطها بأطراف قوية مفيدة للنظام، وسيادة مشاعر الانتماء والولاء والثقة والترابط والصلابة** الاجتماعية **والإيثار بين عناصر النظام، وفعالية نظم الثواب والعقاب الضابطة لمستويات الأداء العالية للنظام، وارتفاع مستويات المشاركة والمبادأة والإبداع بين عناصر النظام، وفعالية نظم القيادة والضبط والرقابة والتقييم في ظل نظام قيمي تتضح فيه أهداف النظام ومعاييره التي يحسن اعتناقها بين عناصر النظام."**

قياس رأس المال الاجتماعي: نشر جامع ونمير (Gamie and Nomair، ٢٠٠١) أول دراسة ميدانية تم من خلالها قياس رأس المال الاجتماعي في منطقتنا العربية، وبطبيعة الحال لم تخل الدراسة من المحلية بمعنى أنه لا يمكن ادعاء أن المقياس والنتائج التي توصلا إليها يمكن تعميمهما لينطبقا على غير المجتمعات المحلية الريفية بمصر. فقد كانت الدراسة معتمدة على عينة ممثلة من خمس قرى مصرية بمحافظة الغربية بلغت ٤٣٤ رب أسرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قام الباحثان *باختيار* مؤشرات خمسة اعتقدا من خلال النظرية الاجتماعية السائدة أنها من أهم المؤشرات المعبرة عن المحتوى النظري لمفهوم رأس المال الاجتماعي، بحيث يتطابق المفهوم النظري مع المفهوم الإجرائي لتحقيق أقصى درجة من صدق المقياس وصلاحيته.

وتمثلت هذه المؤشرات فيما يشتمل عليه الجدول التالي مقرونة بالأهمية النسبية أو المركزية الخاصة بكل منها:

جدول ٤١. مؤشرات رأس المال الاجتماعي ودرجة مركزيتها النسبية.

المؤشر	الأهمية النسبية للمؤشر (مجموع ارتباطاته -r's- مع المؤشرات الأخرى)	الأهمية النسبية (%)	قوة تأثير المؤشر الفريدة على مركب رأس المال الاجتماعي (ß)
المستوى القيادي	٢,٠٥٢	١٠٠	٠,١٦٦*
المشاركة الشعبية	١,٩٠٦	٩٢,٩	٠,٣٧٥*
شبكة العلاقات التعاونية	١,٨٤٠	٨٩,٧	٠,٢٤٠*
رأس مال الثقة	١,٧٩٨	٨٧,٦	٠,٥٣٢*
عضوية المنظمات الرسمية	١,٥٩٩	٧٧,٩	٠,١٦٦*

*معنوية على المستوى الاحتمالي ٠,٠٠٠٠١

وتم تعريف المستوى القيادي إجرائيا بأنه قدرة المواطن على التأثير على الآخرين في المجتمع المحلي. وقد تم قياس المؤشر من خلال ٢١ سؤالا من نوع "نعم-لا" تتعلق بشغل المواطن لأي مواقع قيادية في أية منظمات، وعضويته في أية لجان لخدمة المجتمع المحلي، وتقدير المواطن لوضعه القيادي تقديرا ذاتيا، ومقابلته للقيادات الحكومية لحل مشاكل المجتمع المحلي وخدمته، ومناقشة مشاكل المجتمع مع الآخرين، وعقد اجتماعات لحل المشاكل المحلية، وكتابة طلبات وشكاوى لخدمة الناس، وامتلاك علاقات مع رؤساء المنظمات المحلية والجمعيات الأهلية...إلخ.

وتمثل التعريف الإجرائي للمشاركة الشعبية في مدى اندماج المواطن ومساهمته في المشروعات المحلية والوطنية ومدى مشاركته في حل مشاكل المجتمع المحلي. وتم قياس المشاركة الشعبية كمتوسط لقيمتين معياريتين لمكونين أساسيين، وهما مستوى المشاركة في مشروعات التنمية، ومستوى المشاركة السياسية. وقد تم قياس المكون الأول من خلال عدد المشروعات التي ساهم فيها المواطن وعدد نوعيات المشاركة سواء كانت بالمال أو العمل أو الإعلام أو التنظيم. وتم قياس المكون الثاني بخمسة أسئلة من نوع

"نعم-لا"، تتعلق بالتصويت في الانتخابات الأخيرة في مجلس الشعب، ومجلس الشورى، والمجلس المحلي، والاقتراع على رئاسة الجمهورية، وإذا ما كان المبحوث مرشحا في أي من الانتخابات.

وتم تعريف شبكة العلاقات التعاونية للفرد بأنها حجم وكثافة العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بالآخرين داخل وخارج حدود المجتمع المحلي. وتم قياس هذا المؤشر كمتوسط لقيمتين معياريتين لمكونين أساسيين هما حجم دائرة الصداقات داخل وخارج المجتمع المحلي، ودرجة الارتباط مع الآخرين والتعاون معهم مقاسة بمقياس ليكرت من نوع الثلاث درجات وذلك لسبعة بنود تتعلق بالاتجاه نحو العمل الجماعي والتعاون مع الآخرين في حالات الأزمات.

وقد تم تعريف رأس مال الثقة إجرائيا بأنه المشاعر والتوقعات المكتسبة للإنسان نحو الآخرين، ونحو المؤسسات والمنظمات الاجتماعية، ونحو المجتمع بوجه عام. وتم قياسه كمتوسط للقيم المعيارية لخمسة محاور هي الثقة في الحكومة، الثقة في القيادات المحلية، الثقة في القوانين واللوائح، والثقة في المنظمات الرسمية، والثقة في الناس من خلال أسئلة من نوع مقياس ليكرت تتعلق بكل محور ويمكن الرجوع لتفاصيلها في المرجع المشار إليه أعلاه.

وتم قياس مستوى العضوية والمشاركة في المنظمات الرسمية من خلال العضوية في التعاونيات الزراعية والأندية الشبابية ومجالس الآباء وجمعيات تنمية المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية الأخرى.

ويتضح من الجدول السابق أن القدرات القيادية للفرد تمثل أعلى مؤشرات رأس المال البشري مركزية حيث أنها ترتبط بالمؤشرات الأخرى بدرجة أعلى من أي قرين لها. يليها مستوى المشاركة الشعبية للمواطن ثم شبكة علاقاته التعاونية ثم رأس مال الثقة لدي المواطن ثم أخيرا درجة عضويته في المنظمات الرسمية المحلية. إلا أنه من الناحية التحليلية يمثل رأس مال الثقة، أي ثقة المواطن في الحكومة والقوانين والقيادات المحلية والمنظمات المحلية والمجتمع المحلي بوجه عام أعلى مؤشرات رأس المال الاجتماعي تأثيرا في بناء مخزون قدرات رأس المال الاجتماعي الشاملة. ويؤكد هذا على أهمية مشاعر الانتماء والحب والثقة في البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد. وهو يثبت أيضا أن التربية النفسية ضرورة للتربية الاجتماعية،

كما أن التربية الاجتماعية ضرورة للرخاء الاقتصادي كما ثبت ذلك في دراسة جامع ونمير المشار إليها أعلاه.

العوائد الخاصة برأس المال الاجتماعي على مستوى المعيشة والاستفادة من عوائد التنمية: يتضح من الجدول التالي رقم ٣٩ أن النتائج البحثية تؤكد أن رأس المال الاجتماعي، أي القدرات الاجتماعية للفرد أو المجتمع، أعظم بكثير في جلب منافع التنمية والاستفادة من عائداتها وذلك عما تحدثه القدرات الشخصية أو الفردية التي تمثل رأس المال البشري الشخصي Human capital. وينطبق نفس القول أيضا على مستوى معيشة الفرد والمجتمع. فبينما تؤدي زيادة الوحدة من الانحراف المعياري في رأس المال الاجتماعي إلى زيادة قدرها ٠,٤١٠ وحدة انحراف معياري في درجة استفادة الفرد من عوائد التنمية لم يحدث ذلك بالنسبة لرأس المال البشري الشخصي إلا بمقدار ٠,١٣٧ وحدة انحراف معياري في درجة استفادة الفرد من عوائد التنمية. ويعنى ذلك أن قدرة رأس المال الاجتماعي على تفعيل استفادة الفرد من عوائد التنمية تساوي ٢,٧٣ ضعف قدرة رأس المال البشري في تحقيق ذلك.

جدول ٤٢. التحليل الانحداري التدرجي لكل من مستوى معيشة الأفراد ودرجة استفادتهم من عوائد التنمية على كل من رأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط		معامل الانحدار (ß)	قيمة t	مستوى معنوية t	(R^2)
		الجزئي	البسيط				
درجة الاستفادة من عوائد التنمية	رأس المال الاجتماعي	٠,٣٩٢	٠,٤٦٦	٠,٤١٠	٨,٨٣	٠٠٠	٠,٢١٧
	رأس المال البشري	٠,١٤١	٠,٣٠٥	٠,١٣٧	٢,٩٤	٠,٠٠٣	٠,٠١٦
مستوى المعيشة	رأس المال الاجتماعي	٠,٤٧٧	٠,٥٧٨	٠,٤٦٠	١١,٢٤	٠٠٠	٠,٣٣٣
	رأس المال البشري	٠,٣٢١	٠,٤٧٦	٠,٢٨٧	٧,٠٢	٠٠٠	٠,٠٦٩

المصدر: دراسة Gamie and Nomair, 2001: p. 16.

وبالنسبة لمستوى المعيشة يستمر نفس المشهد ولكن بدرجة أقل درامية، حيث أن قدرة رأس المال الاجتماعي على رفع مستوى المعيشة تساوي هنا ١,٦ ضعف قدرة رأس المال البشري الشخصي على تحقيق ذلك، حيث أن قيمتي معامل الانحدار (ß) لكل منهما تساوي ٠,٤٦٠ و ٠,٢٨٧ على التوالي.

ومن ذلك نستخلص أن الأفراد الموهوبين أصحاب المهارات الشخصية الفائقة (ذوي رأس المال البشري الشخصي الفائق) لا يستطيعون المنافسة مع الرأسماليين الاجتماعيين (ذوي رأس المال الاجتماعي الفائق) حيث تستطيع الفئة الأخيرة من خلال اندماجها في مجتمعاتها المحلية وصلاتها بمختلف القيادات والمنظمات والشبكات الاجتماعية أن تحصل على حقوقها من عوائد التنمية وترتقي في مستويات معيشتها ورخائها الاقتصادي. ونحن نتساءل هنا: أهل هذه الحقيقة عرض من أعراض نقص العدالة في المجتمع المصري؟ أغلب الظن أن الإجابة هي بالإثبات. ومن ثم فيجب أن تهتم سياساتنا التعليمية بترسيخ مفهوم التعليم الاجتماعي في برامجنا التعليمية والتدريبية على السواء. فبسبب المنهج التلقيني السائد في نظمنا التعليمية والذي بسببه تعجز عن بناء رأس المال البشري الفعال فهي عاجزة كل العجز عن بناء حتى الحدود الدنيا من رأس المال الاجتماعي الذي تبين أنه الوصفة السحرية على طريق الرخاء والرفاء والرضاء للفرد والمجموع على السواء.

رأس المال الاجتماعي والحراك الطبقي الريفي: يتبين مما سبق أن الارتقاء برأس المال البشري الشخصي من ناحية وبرأس المال الاجتماعي من ناحية أخرى سواء للفرد أو المجتمع سوف يمكن الأفراد الريفيين من الارتقاء في سلم التدرج الطبقي الاجتماعي. ويلاحظ أن النوعين من رأس المال الاجتماعي يرتبطان ببعضهما ويدعمان بعضهما البعض. فإذا ارتقى الإنسان من ناحية معارفه واتجاهاته وقدراته ومهاراته فسوف يتيح له ذلك، بل وسوف يندفع إلى العمل الجمعي رؤية منه بمعرفته ومهاراته أن التعاون قوة، وأن الاندماج في العمل الجمعي المنظم سوف يعود عليه بالنفع والفائدة. هذا ويؤدي رأس المال الاجتماعي من خلال الاندماج والتفاعل مع الآخرين والمنظمات القروية إلى اكتساب الخبرات والمعارف والقدرات مما يرفع من رأس ماله البشري الشخصي.

الفصل الثالث: القيم الاجتماعية والحراك الطبقي

لقد أطلق البنيان المجتمعي والثقافي في عصر ما قبل الثورة نبت بذور ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيمها التحررية حيث ازدهر مجتمع العدالة بعد الثورة. ومع ذلك فقد أدت التغيرات الثورية الاقتصادية والاجتماعية غير المدروسة إلى ظهور تيار من الحراك الاجتماعي الذي لم يكن كله حميدا أو محمودا. وقد كان هذا التيار جارفا حيث بلغت تبعاته أعماق المجتمعات الريفية بقدر ما بلغت أعماق المجتمعات الحضرية. وهنا يصف جلال أمين (٢٠٠٨) المصريين بأنهم مرضي بمرض عضال هو "الحراك الاجتماعي"، وهو مرض مخيف تحولوا فيه خلال العقود الأخيرة إلى شعب مشغول بالاستقواء أو الاستعلاء على بعضهم البعض بكل تفاخر وتكابر. وهم في ذلك يستعينون بالغريب والأجنبي من عملات وألفاظ وعادات غربية أو خليجية. ويرجع أمين هذا المرض إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي تعرض لها المصريون منذ عام ١٩٥٢م حيث دفعت الثورة عجلة الحراك الاجتماعي في مصر بشكل غير مسبوق وبسرعات عالية وبدون وعي بتبعاتها الاجتماعية والثقافية نظرا لضعف الخلفية الفكرية والثقافية لقادة الثورة المصرية أنفسهم. لقد انقلب الهرم الطبقي نتيجة للتصنيع والإصلاح الزراعي والانفتاح والهجرة الخارجية وأخير العولمة، حيث اندفعت فئات واسعة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة المصرية إلى أعلى السلم الاجتماعي المصري بشكل سريع وغير مسبوق.

لقد صعدت الفئات الجديدة إلى أعلى المراتب الطبقية دون جهد يذكر مما جعلها مشغولة بإثبات مكانتها الجديدة وركزت بسبب عقدة نقصها على إذلال إخوانها المصريين من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي كانوا جزءًا منها حتى عهد قريب. ونسى الجميع قيم العمل والكفاح والرضا والقناعة التي كانت منتشرة في أوساط المصريين قبل الثورة على الرغم من أن الحراك الاجتماعي في مصر كان منعدما في تلك الأوقات.

ويذكر أمين أن الغالبية العظمى من المصريين (٨٠%) كانت قبل الثورة مسحوقةً تماما تنتمي لطبقة فقيرة معدمة تكاد تكفي قوتها اليومي، والطبقة العليا في مصر كانت صغيرة (١%) تنعم بكل شيء ولا تحتاج حتى أن تعمل بسبب شدة ثرائها الناجم في أغلب الأحيان عن عوامل طبيعية تلقائية

كالوراثة، أما الطبقة المتوسطة بقية الشعب المصري فقد كانت صغيرة أيضا مقارنة بالطبقة السفلى، وكانت قانعة بأحوالها لا تطمح للترقي والصعود كثيرا.

ودفعت الثورة في النصف الثاني من القرن العشرين بقاع المجتمع إلى أعلى بشكل غير مسبوق، وكان جيل الثورة هو آخر الأجيال المحظوظة في مصر كما يرى أمين، لأنه ولد في فترة حراك اجتماعي لأعلى غير مسبوقة، ووجد نفسه جزءًا من مشروع وطني كبير للنهضة الاقتصادية استفاد منه غالبية المصريين بسبب انتشار التصنيع وقوانين الإصلاح الزراعي ومشاريع البنية التحتية العملاقة التي تبنتها الثورة المصرية. إلا أن سعادة جيل الثورة كانت قصيرة فسرعان ما أتت هزيمة ١٩٦٧م والتي فتحت باب معاناة طويلة للمصريين، إذ أوقفت مشاريع الثورة التنموية العملاقة، وأثقلت عبء المصريين بتبعات اقتصادية وعسكرية مهولة، وجاءت بعدها سياسة الانفتاح الاقتصادي والتبعية السياسية للغرب في عهد السادات والتي فتحت الباب على مصراعيه للثراء السريع غير المبرر، وتسببت هجرة العمالة المصرية غير المتقدمة إلى الخليج بعد الثورة النفطية في تعميق عصر ثراء المصريين السريع وغير المبرر، ثم جاءت عقبات في منتصف الثمانينات والتسعينيات بسبب مشاكل الاقتصاد المصري وتراجع أسعار النفط والكساد العالمي.

وبعد الثورة استفاد الضباط وكبار رجال الدولة وموظفوها بشكل غير مسبوق، واحتلوا قمة الهرم الطبقي دون أن يمتلكوا الوعي الكافي بذلك، وخلال الانفتاح استفاد رجال البنوك والتجارة والعاملون في الشركات الأجنبية، كما استفاد العاملون في السياحة بشكل لا يتناسب مع الجهد الذي يبذلونه ومع طبيعة نشاطهم الخدمي غير المنتج.

أما العمالة المؤقتة في الخليج فقد ساهمت في صعود فئات من أدنى السلم الطبقي إلى قمته ليس بسبب مستواهم الفكري أو الثقافي أو بسبب طبيعة مهنهم المنتجة أو بسبب تطورهم المهني أو الاجتماعي، ولكن لأنهم فازوا بفرصة السفر التي استقدمت بعض أقل العمالة المصرية كفاءة وتعليما وثقافة ومنحتهم أموالا طائلة لا تتناسب مع مستواهم الثقافي أو مع طبيعة مهنهم أو مع طبيعة الجهد الذي يبذلونه للفوز بتلك الأموال في المهجر. ويقول جلال أمين أن الفئات السابقة تشابهت في شيء واحد

وهو أنها صعدت السلم الاجتماعي بشكل سريع للغاية وبدون وجه حق وبدون وعي ثقافي كافي مما جعلها تتعمد التمايز والاستعلاء على المصريين، واتجه أثرياء العقارات والسياحة والاستيراد والتصدير نحو شراء أغلى السيارات والمنازل والمصايف للتمايز على المصريين.

وقد حدث كل هذا والحكومة الهشة تقف عاجزة أمام تلك التحولات ورفعت يدها عن الاقتصاد وعن التخطيط الاقتصادي لفترة طويلة وتركت المصريين يصارعون أمواج الحراك الاجتماعي والتغيرات الاقتصادية الطاغية والطاحنة ويصارعون بعضهم بعضا. وانتشرت ثقافة الطبقة الدنيا بكلماتها السوقية المعروفة وأغانيها الشعبية الهابطة وأفلامها التي لم تعد تمجد حياة الفقراء السعداء كأفلام الماضي، بل باتت تتحدث عن سعي الجميع للثراء السريع والأثرياء الجدد وثقافتهم الغريبة المدمرة دون أن تجد مشكلة في ذلك. وقد حول أساتذة الجامعات والمدارس مهنهم لسلع ولوسيلة استرزاق من خلال الدروس الخصوصية والكتب الجامعية وغيرها من وسائل مضاعفة الدخل بشكل سريع. وانتشرت المحلات التجارية غير المنتجة و"المشاريع" التي تبيع كل ما هو استهلاكي وغير ذي قيمة إنتاجية للمصريين. حتى الدين بات أداة في يد الطبقات الدنيا الصاعدة للتمايز على الطبقات المتوسطة والعليا باعتبار أن المتدينين ولو فقراء أفضل ممن هم سواهم. والأفراح المصرية البسيطة اختفت لتحل محلها الأفراح الصاخبة بالفنادق والنوادي المكلفة كتعبير عن رغبة المصريين في التعالي والتفاخر. كما بنى المصريون مصايف جديدة مكلفة لا يرتادوها إلا لأسابيع أو أيام كل عام للتعبير عن رغبتهم في التمايز والنأي بأنفسهم عن المصايف التي يرتاد عليها غالبية الشعب. وبهذا تحول الحديث عن القيم والمثل إلى نوع من "ثقل الدم" لدى المصريين الذي باتوا مشغولين ليلا نهارا بالحراك الاجتماعي السريع.

هذا وقد تبني مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء البحث الذى أعده مركز الدراسات المستقبلية حول موضوع القيم التي اعترت المجتمع المصري وما هي مواطن الخلل فى سلوكه ومنظومة قيمه، وما السبيل إلى علاجها، وذلك في سبيل رؤية مستقبلية لمصر عام ٢٠٣٠. وقد أكد الباحثون (منصور وآخرون، ٢٠٠٩) متفقين مع جلال أمين على سيادة قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في الخمسينات بسبب التوسع في التعليم المجاني الجامعى والتى فتحت الباب واسعا لتحسين أوضاع الطبقات الدنيا. هذا وقد تغير الحال فى السبعينيات والثمانينيات. وكان ذلك فى صالح الإسراع بمعدل الحراك

الاجتماعى، إذ اختلفت سياسة الدولة من التقييد إلى الانفتاح. ومن التدخل فى شئون الاقتصاد إلى الانفراج والحرية، مما ساعد على بروز قيم الفردية والأنانية. وفى الوقت ذاته زادت طموحات الأفراد، واتجهت الأنظار نحو البحث عن جميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية للعمل فى القطاع الخاص والأجنبى الذى يدر دخلا أعلى ومكانة أرفع. وقد ساعد هذا على ظهور قيم التملق والنفاق وإحلال الولاء محل الكفاءة فى العمل. وقد أدى التضخم الانفتاحى إلى ظهور شرائح جديدة مثل: ملاك العقارات الجدد، وأصحاب الملكيات الزراعية، وأرباب الصناعة، وتجار الجملة، وأصحاب مكاتب التصدير والاستيراد. وهؤلاء تقاطعوا مع شرائح أخرى كانت تنتمى إلى الطبقات الدنيا، مثل الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين، الذين أفادوا من ندرة العمل الناجمة عن الهجرة. وقد أسهم هذا المناخ فى ظهور الفساد بأشكاله المختلفة، وعلت قيمة الشطارة وانتهاز الفرص وتكثيف العلاقات الشخصية بأصحاب النفوذ، وهانت فضائل احترام الكلمة والتمسك بالكرامة الشخصية، وظهور أنواع جديدة من الجرائم كانهيار العمارات حديثة البناء وشيوع الرشوة وقتل الوالدين وغير ذلك.

ويذكر هويدي (٢٠٠٩) أن المواطن المصري دخل في حقبة التسعينات معتنقا للقيم التالية:

١. انتفاء قيمة الخير والحب، إذ أصبح الخير والسعى إليه والعمل على تحقيقه سواء للذات أو للآخرين من الأمور النادرة.

٢. تراجع قيمة الإحساس بالأمان والطمأنينة، ففى عهد عبدالناصر كان ميل المصرى للطمأنينة قويا، لاعتماده على شخصه وعلى الدولة التى وفرت له كل شىء. وفى عهد السادات بدأ القلق والاكتئاب يتسربان إليه. واستمر ذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات وحتى اليوم. إلى أن لوحظ أن المصرى أصبح مسكونا بالانفعالات المختفية تحت بعض الصمت والسكينة، الأمر الذى يعبر عنه بالمجاملة حينا وبالنفاق حينا آخر. وانتهى الأمر به أن هرب إلى الغيبيات، حيث الطمأنينة المزيفة، وامتزجت عنده روح الفكاهة بالاكتئاب، حتى أصبحت الفكاهة تعبيرا عن المرارة والسخرية وليس عن المرح.

٣. انتفاء قيمة العدالة، فعلا شأن لاعبى الكرة والفنانين، فى حين تراجعت حظوظ المفكرين والعلماء، وغابت العدالة الوظيفية بسبب المحسوبية، والعدالة السياسية جراء تزوير الانتخابات، والعدالة الاقتصادية بسبب الرشوة والفساد، والعدالة الاجتماعية بسبب تصعيد المنافقين والمؤيدين وكتاب السلطة. ومن ثم باتت قيم النفاق والوصولية والنفعية والتواكل والصعود على أكتاف الآخرين هى الصفات الغالبة، وغدا التفانى فى العمل أو العلم والابتكار وتعليم الأجيال من الأمور غير المرحب بها.

٤. تراجع القدوة، إذ أصبح الناس يفتقدون النموذج الذى يقتدون به، خصوصا فى ظل انتشار أخبار فساد أصحاب المناصب العليا والزعماء السياسيين والروحيين، ولأن المصرى مرتبط منذ عصور الفراعنة بفكرة الشخصية «الكاريزمية» الموحية والمؤثرة، فإن شيوع تلك النماذج كان له تأثيره السلبى المباشر على قيم الأجيال الجديدة.

٥. تراجعت قيم العلم وازداد احتقار اللغة، كما تراجع التفكير العلمى، ومعهما تراجعت قيمة العمل، الذى أصبح مقصورا إما على أصحاب الواسطة أو خريجى الجامعات الأجنبية. وإزاء انتشار الفساد تراجعت قيمة الأمانة وشاع التسيب واللامبالاة.

٦. تراجعت قيمة الأسرة التى أصبحت تواجه خطر التفكك، فى ظل غياب التراحم، وزيادة مؤشرات الفردية والأنانية والاستغراق فى المظهرية والتطلعات الشخصية.

٧. تراجع قيمة الانتماء للوطن، إذ أصبح المواطن المصرى جزيرة منعزلة مستقلة عن الوطن، يشعر بوحدة غريبة، وانكفاء على الذات. وذلك نتيجة لإقصائه عن أى مشاركة، إضافة إلى أنه لم يعد يشعر بأن الدولة تحتضنه وترعاه. ولذلك لم يعد غريبا أن تتزايد معدلات الهجرة إلى الخارج، وأن يغامر الشباب بالتسلل عبر الحدود والتعرض لمخاطر ركوب البحر واحتمالات الغرق، لكى يصلوا إلى الشواطئ الأوروبية التى يحلمون بأن يحققوا بعض أحلامهم على ضفافها.

الباب العاشر: مفهوم وقياس التنمية الريفية

الفصل الأول: مفهوم التنمية

نسبية التنمية ومفهوم العالم (كيم) لها: لقد تبين لنا مما سبق أن التنمية هي علاج للتخلف، والتنمية هي التنمية، لها قواعدها وأركانها بصرف النظر عن مسمياتها سواء كانت التنمية الريفية، أو التنمية الحضرية، أو التنمية السياسية، أو التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، فهذه كلها كما يقول البروفيسور كيم، الأستاذ بجامعة نورث كارولينا الأمريكية "مسميات خاطئة" حيث يقول:

"...وبالمنظور السابق لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية. فالدنيا كلها لا زالت متخلفة طالما أن التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح "المجتمع النامي" مصطلح خاطئ. فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن بين بعضها البعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأً يشابه ذلك. فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو، ولكن المجتمع هو الذي ينمو، وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي، ولكن المجتمع هو الذي ينمو. وبالتالي فالتنمية **المجتمعية** هي التنمية. والتغيرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية **المجتمعية**".(كيم Kim، ١٩٧٣: ٣٧٢-٣٧٣)

ويركز العالم كيم سابق الذكر على المرونة البنائية للمجتمع Structural flexibility كجوهر للتنمية وكمنطلق أساسي لها. وهو يرى أن التنمية "قيم ومعايير محلية"، وهنا لابد أن نركز على هذه الألفاظ حيث يركز البسطاء في التنمية على نتيجتها من المواد والسلع والخدمات...إلخ، فهي قيم ومعايير محلية، ثم هي عملية نشاطية لتحقيق العدالة، والسعادة، وتوسيع فرص الحياة. وهذا يتطلب حدا أدنى من العدالة الاقتصادية والاجتماعية والرخاء الاقتصادي والحرية السياسية والصحة والتعليم. ويتطلب تحقيق الأفراد لهذه المطالب بناءً اجتماعيا مرنا يسمح لهم بفهم هذه المطالب، ورغبتهم فيها، وطلبهم لها، ثم تحقيقهم الفعلي لنصيبهم من هذه المطالب.

ونظرا لأن المجتمعات الإنسانية المتخلفة بصفة خاصة تتميز بالتفاوت الطبقي، ووجود الموهوبين والمحرومين، فإنه إذا كان البناء الاجتماعي مرنا للدرجة الكافية لشعور المحرومين بحرمانهم النسبي،

وإدراكهم لذلك، تنشأ هنا بذور النزاع بين الفئتين، ويبدأ النزاع بأشكال تتباين في الشدة من مجتمع لآخر ، ويتحول المجتمع نحو عطاءِ المحرومين، وتوسيع فرص حياتهم. ويقال حينئذ أن البناء المجتمعي يمر في عملية التنمية. ويقول كيم كذلك أن الجماعات والمنظمات الطوعية والجماعات المصلحية أو النقابات هي من أهم أساليب التنمية، وهذه لا يمكن أن تنشط وتتكون إلا من خلال **القيادة**. ولذلك فهو يعتبر القيادة العنصر المركزي لعملية التنمية.

التوازن بين النظرة الفردية والبنائية المجتمعية في التنمية: لا زال كثير من المسييسين والمخططين والتنفيذيين، وببساطة تحليلية، يعتقدون في جبرية وحتمية معينة وهى أنه لا سبيل للتنمية إلا بتطوير الشخصية الإنسانية المتخلفة. وهذا هو ما تدعيه المدرسة السيكولوجية للتنمية، والتي تخرج منها، وتتلمذ عليها، وينتمى إليها أكبر حشد من علماء التنمية. وقد انتشرت دراساتهم لسهولة منهجيتها، وتركيزها على الإنسان الفرد، الذي يُرى ويُلمس ويُدرك بسهولة، ويظهر فيه عظماء الرجال وعباقرة الأفراد ونماذج الأبطال. ترى هذه المدرسة أن الإنسان الفرد هو الذي يصنع الدولة ويعظمها.

ونحن لا نقول لهؤلاء "لا" بالجبر والتكذيب. ففعلا، إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. ولكن ماذا يقولون هم في هذه المقولة: "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"؟ ولكن دعنا ننسى هذه المقولة لاختلاف المفسرين أحيانا حول مفهوم السلطان، ولنقل لهم ماذا تقولون في إرسال حكومة ألمانيا طائرة خاصة من فرانكفورت لأسوان لإنقاذ سائحة ألمانية لم تسعف محليا بالسرعة الكافية لنقلها للعلاج بألمانيا؟ وماذا نقول حول حصول إسرائيل على تصريحات متعددة للبحث عن جثث وأشلاء جنودها في سيناء لمدة سنوات بعد حرب ١٩٧٣م؟ والأمثلة على ذلك كثيرة توضح كيف أن التنظيم الاجتماعي، أي تنظيم الدولة أو المجتمع نفسه، يسعى بكل فعالية وجدية لإعلاء قيمة الإنسان. ومن هنا ينشأ الانتماء المجتمعي. فبقدر ما نهتم بالإنسان وسيكولوجيته، ونلقى عليه بلائمة التخلف، يجب أن نهتم بالبناء المجتمعي وتنظيمه توخيا وتحقيقا للسرعة واللحاق بركب الحضارات. وبالتأكيد ليس البروفيسور كيم هو أول من أشار إلى ضرورة تغيير البناء المجتمعي، فإن ذلك قديم قدم علم الاجتماع نفسه، فلذلك فالإلقاء باللائمة على المواطن وتخلفه ما هو إلا هروب من مسؤولية التغيير البنائي والوظيفي الفعال الذي هو جوهر التنمية نفسه.

ويقول الاتجاه السيكولوجي للتنمية أنه لإحداث التنمية لابد من زرع الخصائص السيكولوجية التالية في الشخصية المتخلفة:

أولا: في مجال الفهم والمفاهيم خصائص مثل المثل العليا، وشمولية الفكر، وتقييم الوقت، والتقمص الوجداني والمشاركة الوجدانية، والوعي بالتغير، والمنطقية، والإيمان بالعلم والتكنولوجيا، وإدراك الإنسان للبيئة وفرص الحياة لنفسه، والعقيدة في العدالة، والإيمان بقيمة الإنسان.

ثانيا: في مجال الدوافع خصائص مثل الرغبة في الإنجاز، الروح التجارية لرجال الأعمال، الاستعداد لاتخاذ المغامرة المحسوبة، الندية الفردية، النشاط والسعي بعكس القدرية والاستكانة، وأخيرا العمل الجاد والصبر.

ثالثا: في مجال الاتجاهات والسلوك خصائص مثل الرغبة في اكتساب الخبرات الجديدة، الابتكار والتغيير والكفاءة، النظام والانتظام، دقة التوقيت، الأمانة، العزة، الاعتماد على النفس، التعاون، الثقة في الغير، حب العمل اليدوي والاعتراف به.

وبالرغم من أهمية هذه الخصائص السيكولوجية في التنمية واتفاقنا مع منطقيتها، إلا أنه نظرا لأن غالبية أصحاب المدرسة السيكولوجية غربيون فإنهم متحيزون لقيمهم هذه، لأنهم يفترضون أنه طالما كانت هذه القيم محددة للتنمية في الدول الغربية فإنه يجب أن تكون كذلك أيضا في الدول الأخرى. وتبعا لذلك فإذا كانت كثير من الدول المتخلفة لا تحتوى تقاليدها وعاداتها على الكثير من هذه الخصائص فإن هذا يعنى أنها لن تستطيع أن تنطلق اقتصاديا واجتماعيا، ولكن هذا غير صحيح. كما وقد أثبت التاريخ الحديث أن هناك دولا متخلفة قد سارت على مسار التحديث والتصنيع دون امتلاك غالبية شعوبها للكثير من هذه الصفات. **فالنقطة المحددة في ذلك هي خصائص القلة التي تمتلك اتخاذ القرارات.** ويعيدنا هذا إلى أهمية القيادة كما قال البروفيسور كيم أعلاه. كما وأنه ليس المهم فقط هو أن تتوافر الخصائص المذكورة في الشعوب، وإنما المهم هو البناء الاجتماعي والقنوات التي تستغل من خلالها تلك الخصائص، وإلا كانت كالثروات الكامنة التي لا تصل إليها يد أو ماكينة. كما وأنه من الضروري أن تتلاءم الأساليب التنموية مع القيم السائدة، وهو ما فعلته اليابان تماما.

مفهوم (سعد الدين إبراهيم) للتنمية: ومن التعاريف الجذابة التي ادعت أنها خرجت بنظرية جديدة للتنمية، التعريف الذي قدمه الأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم حيث يقول إن مفهوم التنمية يعني:

"انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن– سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا." (إبراهيم: ١٩٨١: ٧).

وإن كان هذا التعريف لا يختلف كثيرا عن تعريف كيم السابق سواء في معناه أو في انطلاقه من النظرية النزاعية الهيجلية الماركسية العتيقة، إلا أنه يركز على بعض التوجهات التي تهمنا في هذا الكتاب، وخاصة قضية العدالة، وتفجير الطاقات البشرية الكامنة لدى أفراد المجتمع من خلال اللامركزية والحد من المركزية الحكومية الطاغية. ويصاحب هذا التعريف شرطان أساسيان الأول إزاحة كل العوائق التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل الكيان المعين، والشرط الثاني هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى. ثم يقول سعد الدين إبراهيم نقطته الحاسمة في هذا التعريف وهى أن العائق الرئيسي في عملية التنمية هو الاستغلال بكل صوره وعلى كل مستوياته، سواء كان استغلال مجتمع لآخر، أو جماعة لأخرى، أو طبقة لأخرى، أو استغلال الحضر للريف، أو استغلال الرجال للنساء، حيث ينمو الكيان المستغِل على حساب الكيان المستغَل. وبالتالي فإن إزالة العوائق البنائية أو الهيكلية لتحقيق المساواة في فرص الحياة في الصحة والتعليم والإنجاز المهني ومستوى الدخل والإشباع المادي والروحي، هذا من ناحية، وخلق الترتيبات الهيكلية التي تؤدى إلى توسيع فرص الحياة بالتحكم الأمثل في البيئة المادية والاجتماعية بالعلم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، من ناحية أخرى، هما الركيزتان الأساسيتان لمفهوم التنمية، ويشكلان مضمونها الإجرائي.

وينتهى سعد الدين إبراهيم باستدلالاته فيما أسماه "بنظريته الجديدة" بحتمية العنف في التنمية، إذ يقول "وحيث بدأت سلسلة العملية الاستغلالية، وما ترتب عليها من هياكل وقيم ومفاهيم باستخدام العنف من جانب الوحدات الأقوى والأكثر نموا، فلابد أن تبدأ العملية المتكافئة باستخدام العنف الجماعي المضاد من جانب الوحدات الأقل نموا "(إبراهيم، ١٩٨١: ١١).

ونحن نختلف مع الأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم في نظرته لحتمية العنف لتحقيق التنمية، إذ أنه ما سمعنا أن ألمانيا أو اليابان بعد الحرب، أو الصين بعد الثورة، أو الهند أو كوريا الجنوبية قد نمت بالعنف الجماعي المضاد فيما عدا بعض الصراع السياسي أو العنصري المحدود والعادي في بعض هذه الدول. فالتنمية ليست بالضرورة أن تكون عنفا، وإلا ما تبنتها الدول النامية كقيمة واستراتيجية وطنية.

ولكن لا شك في طرافة هذا التعريف وفائدته بالرغم من عدم شموله واكتماله لجوهر ومضمون التنمية، واعتماده على منظور النظرية النزاعية فقط، مما أوقعه في فخ الجبرية، وجزئية النظرة. فالمناظير النظرية المتعددة هي وسائل وأدوات نستغل بعضها أو جميعها عند الحاجة لفهم الظواهر الاجتماعية المتعددة متعددة الجوانب والأبعاد.

وهكذا يتفق كيم وسعد الدين إبراهيم على أن حركة التوصل المجتمعي إلى العدالة الاجتماعية هي جوهر التنمية. ولكن يرى كيم أن ذلك يتم من خلال المرونة الهيكلية المجتمعية أي القيادة والتنظيم والنظم، ينما يرى سعد الدين إبراهيم أنها تتم بالعنف لإزاحة الاستغلال، ذلك المعوق الأساسي، ثم بالترتيبات الهيكلية للتحكم الأمثل في البيئة بالعلم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي.

مفهوم (لودارميلك) و (لاتوس) للتنمية: لقد قلنا، وقال الآخرون من قبل، أن التنمية هي التنمية، وطنية كانت أم حضرية أم ريفية، فالمهم هو مضمون العملية وليس موضوعها في مجال التعاريف النظرية. يتحدث لاودارميلك، و لاتوس معرفين للتنمية الريفية حيث يقولان:

"التنمية الريفية هي عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكافية، وتحرك الإمكانات الإنتاجية، وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات، كما وتساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمان" لودرميلك و لايتوس Lowdermilk and Laitos، ١٩٨١: ٦٩١).

ويؤكد هذا المفهوم، وما يشابهه من مفاهيم أخرى[٢٦] على ما يلي:

---

٢٦ أنظر فقط على سبيل المثال كلا من:

- أهمية دور الاعتماد على الذات والاستقلال المحلى دون التخلي عن الارتباط بالمجتمع الأكبر والدولة، حيث توضح تجارب التنمية الريفية في كل من الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسيريلانكا وتنزانيا أنه بالرغم من الأهمية الشديدة للامركزية والاستقلال المحلى فهناك دائما حاجة للالتزام والتدخل القوى للدولة.

- تتطلب التنمية الريفية بهذا المفهوم قاعدة معلومات علمية سليمة، وسياسة تنموية واضحة متفق عليها تضع التنمية الريفية كهدف وطني استراتيجي، وقاعدة اقتصادية قوية ذاتية تعتمد على المبادرة المحلية وتنمية القيادات المحلية الرسمية والطبيعية.

- التحفيز بالدوافع الاقتصادية، فالزراعة لابد أن تصبح عملا مربحا إذا كان للمزارعين أن يضاعفوا إنتاجهم مرتين أو ثلاثة أضعاف.

- التحسينات المؤسسية حيث يجب أن يتمكن المزارعون من الحصول على القروض اللازمة، ويشترون الأسمدة، ويتعلمون ويطبقون الأساليب الزراعية الحديثة، وتتوافر لديهم وسائل التوزيع والأسواق لبيع منتجاتهم الفائضة. ويتطلب هذا بناء وتحسين المؤسسات مثل التعاونيات والمنظمات والجماعات التجارية المحلية والحكومية.

- التكنولوجيا المحسنة المتأقلمة المناسبة لحجم المزارع والرخيصة في حدود إمكانيات المزارع، والبسيطة التي لا تستلزم مهارة أو تعليما عاليا.

- الربط بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين حيث يجب تدعيم العلاقة بين السكان الريفيين والحضريين، وبين الزراعة والصناعة، من خلال ربط المزارعين بأسواق المدينة، وضرورة خلق الطلب الفعال من جانب المدن، وتحسين الاتصالات بين المنتجين والمستهلكين ليتعرف كل طرف على حاجات الآخر، وتحسين نظم التوزيع والتخزين.

E. R. Fisk, "development goals in rural Malaysia," the *Agricultural Council Inc.* New York, February 1972; M. P. Todaro, *Economics for developing world.* London: Longman, Ltd. 1977, p. 282; Uma Lele. *The design of rural Development: Lessons from Africa.* Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, 1975, p. 20; World Bank Rural Development: Sector Policy Paper, February 1975.

مفهوم (جامع) وزملائه للتنمية: لقد قال أرسطو مقولته الشهيرة التي أصبحت نبراسا يهتدي به العلماء من بعده بخصوص أصول التعريف بأي ظاهرة أو مخلوق معين، وهى أنه إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين، فلابد لنا من تحديد صفتيه الأساسيتين: الصفة العامة *Genus Proximum*، وهى الصفة التي يشترك فيها هذا الشيء مع عموم أفراد جنسه، ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة *Differentia Specifica*، وهى الصفة أو الصفات المميزة له (زيتاربيرج Zetterberg، ١٩٦٥: ٤١). وعلى أساس ذلك قام المؤلف مع فريق من أكثر من ٢٨ باحثا من حملة الدكتوراه بوضع تعريفهم للتنمية الريفية أو التنمية بوجه عام في بداية دراستهم الشهيرة عام ١٩٨٤ حول أسباب تخلف القرية المصرية (جامع وآخرون، ١٩٨٧: ١١-١٥) ، حيث ينص التعريف على ما يلي:

"التنمية الريفية (أو التنمية عامة)[٢٧] هي حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة (أو النظم) الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية، (والحضرية) وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية (دون إخلال بالتوازن البيئي) لتحقيق العدالة التوزيعية (والجيلية) للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين (أو السكان الوطنيين بوجه عام)."

وقد اعتمد البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة الذي بدأ منذ عام ١٩٩٤م في تعريفه للتنمية الريفية المتكاملة على صورة مختصرة من التعريف السابق حيث يعرف التنمية الريفية المتكاملة كما يلي:

"عملية ، تغيير، ارتقائي، مخطط، للنهوض الشامل، المتكامل، لجميع نواحي الحياة في المجتمع المحلى، يقوم بها أبناؤه، بنهج ديمقراطي، وبتكاتف المساعدات الحكومية." (وزارة الإدارة المحلية، ١٩٩٥: ٧)

الأركان الأساسية لتعريف جامع وزملائه للتنمية: يتضح بصفة عامة من تعريف هذه المجموعة العلمية للتنمية مدى عقيدة الفريق البحثي الذي اعتنق هذا التعريف، ومدى إدراك أعضائه، لشدة تعقيد وترابط عملية التنمية. وقد عبر بعض الباحثين عن مقدار هذا التعقيد بقولهم أن التنمية تتطلب

[٢٧] ما بين الأقواس من إضافة المؤلف.

علما وتنسيقا وإدارة تفوق ما يتطلبه مركز "كيب كيندي" لإطلاق سفن الفضاء بمركز يوستون للفضاء بالولايات المتحدة. وقد صدر هذا التعبير في السبعينات حينما كان ينظر للصواريخ وسفن الفضاء نظرة إعجاز وليست مجرد شيء عادى كما هي اليوم. وبمعنى آخر فإن التنمية عمل جاد خطير صال وجال فيه كل أنواع المتخصصين، وتعدى حدود حماه كل من أراد من المنتفعين، فكانت النتيجة، دون تكبر أو ازدراء، سطحية المعرفة، وعلم الهباء من الأقوام.

وفيما يلي نذكر الأركان الأساسية للتعريف:

أولا: إتباع التعريف للمنطق الأرسطي للتعاريف العلمية: سبق أن ذكرنا أن التعاريف العلمية المقبولة لابد أن تعرف الصفة العامة للشيء المعرف، والتي يشترك فيها مع بقية أفراد جنسه من الظواهر، وهى جوهر الشيء المراد تعريفه. ثم عليها أن تعرف صفته أو صفاته الخاصة المميزة لهذا الشيء حتى نميزه بالتحديد عن بقية أقرانه من الظواهر. والصفة العامة، أو جوهر التنمية، موضوع تعريفنا هي كونها "مركب الطاقة أو الأنشطة التنموية" Developmental energy or activity system، وهى في هذا مثل كثير من أقرانها من أشكال الديناميات الاجتماعية. ولكن الذي يجعل التنمية تنميةً هي صفاتها المميزة التي تنطوى على الأنشطة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التنمية حركة اجتماعية: وبدون ذلك يتقوض ركن من أركانها. فالتنمية حركة اجتماعية، والحركة الاجتماعية تتسم بإدراك المواطنين لواقع مر متخلف، ثم استجابتهم النشطة له، وحركتهم الجماعية ومشاركتهم من أجل تغييره. فالشعب لابد أن يساهم في التنمية. ومن ثم فلابد للشعب أن يدرك الواقع المتدني لمجتمعه المراد تنميته، وذلك على عكس إقناع الشعب بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأننا مجتمع متقدم. لابد أن يدرك الشعب الظروف المتدنية المتخلفة المراد تنميتها، ولابد للشعب أن يتوتر ويشعر بالتوتر والرغبة في تغيير هذه الأوضاع المتدنية. وبمعنى آخر تتطلب التنمية الحقيقية وجود ظروف متخلفة مؤدية للتوتر Conditions conducive to strain. وهذه موجودة بالفعل في جميع المجتمعات النامية أو المتخلفة. وقد تتوافر هذه الظروف، ويدركها الشعب، ولكن الشعب لا يتوتر، وحينئذ لن يشارك أبدا في التنمية ولن تكون حركة بذلك. ومن ثم فمن واجب القيادات

والإعلام الواعي أن يعلموا الشعب بظروف تخلفه، ويقارنوها بالعروض المصورة والمسموعة والمقروءة بأحوال الشعوب المتقدمة الأخرى. ثم عليهم أيضا أن يثيروا الرغبة لدى الشعب في اللحاق بهذه الدول وخاصة أندادنا من أعداء الحق. ويتم هذا بطريقة لا تسمح لتسرب اليأس والقنوط واللامبالاة إلى قلوب الناس، ولكن بطريقة تشحذ هممهم وتزيد من ثقتهم في أنفسهم وفى حكومتهم.

وإذا قامت القيادات والإعلام الواعي بذلك فسنعالج إلى حد كبير ظاهرة الاغتراب المنتشرة بين فئات الشعب المختلفة. وهذا بطبيعة الحال هو البداية، ولكن تطبيق أركان التنمية الأخرى سيساعد بالقضاء بالفعل على هذا الاغتراب وليس تعزيزه إذا أثرنا وعى الشعب فقط ثم توقفنا على أن يكمل هو المسيرة. وتلجأ بعض الدول المتخلفة إلى سياسة تخدير الشعوب وإلهائها عن واقعها المر، وهذا ولا شك لن يدعم إلا التخلف والجمود.

ثم هل يكفى أن يعلم الشعب ويدرك مواطن تخلفه، ويتوتر، ويرغب في التغيير والتقدم؟ لا يكفى. ولن تكتمل حلقات التنمية كحركة، إذ لابد أن يدرك الشعب البديل للواقع المتخلف، ويتفق عليه، ونخلق بذلك ما يسمى بالعقيدة أو البديل العام Creation of generalized belief. حينئذ تتحدد الغايات، ويمكن حينئذ ببدء إشعال الحركة، وخلق ما يسمى بدور العامل المحرك Role of the precipitating factor، والذي قد يتمثل في مشاركة رئيس الجمهورية في هذا المشروع التنموي، أو مشاركة السيدة قرينته، أو مشاركة رئيس مجلس الشعب، أو رئيس الوزراء...على حسب الظروف المتاحة. المهم أن المشاركة الشعبية لا تأتى بمجرد طلب المشاركة المادية أو العملية أو الفكرية كتبرع من الشعب. الشعب نفسه هو الذي يسعى، وربما يدفع، ويتكلف، لقبول مشاركته. وهذا لا يتأتى إلا لو كانت التنمية حركة اجتماعية.

ومن ثم فيمكن أن نوجز خطوات الحركة الاجتماعية للتنمية فيما يلي:

١. وجود الظروف المؤدية للتوتر (التخلف).
٢. ظهور وخلق التوتر لدى الشعب، مما يدفعه لتغيير الواقع المتخلف.
٣. خلق أو تكوين البديل أو العقيدة العامة لدى الشعب.

٤. إنشاء أو إشعال الحركة الاجتماعية بدور العامل المحرك.

٥. الحركة الشعبية والضبط الاجتماعي والسياسي لبديل التخلف.

وربما سيسأل سائل، من سيقوم بهذا العمل المعقد. إنه بالفعل معقد ولكن لدينا الطاقات البشرية القادرة والراغبة، ولكن ينقصنا الإرادة الحقيقية على جميع المستويات.

ثالثا: التنمية تغيير ارتقائى: إذا أردنا أن نعلم الشعب ونثيره وندفعه للتغيير في ظل الحركة الاجتماعية التنموية سابقة الذكر أعلاه، فلابد أن نعلِمه بالأوضاع التقدمية الأفضل من أوضاع التخلف القائمة. من الذي سيحكم أن هذا أفضل من الوضع الحالي؟ الغايات العليا هي المستقاة من القيم السماوية العليا، ثم من المكتشفات العلمية، والمعارف المنطقية. والمجال مفتوح لتحديد تلك القيم والغايات العليا من خلال النخبة العالمة في الدولة. والمؤلف ليس الوحيد ممن يبحثون في القيم والغايات العليا[٢٨] فما هو إلا قطرة في بحر من العلماء الأفاضل في مختلف التخصصات الإنسانية والاجتماعية والفلسفية.

---

[٢٨] بهذه المناسبة أنظر دراسة قام بها المؤلف كباحث رئيسي مع فريق من خيرة علماء مصر، الأستاذ الدكتور فتح الله سعد هلول، رحمه الله، رائد علم الاجتماع الريفي في مصر، والأستاذ الدكتور عبدا لرحيم الحيدري أستاذ ورئيس قسم المجتمع الريفي بجامعة الإسكندرية سابقا، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم العزبى أستاذ ورئيس قسم المجتمع الريفي سابقا أيضا بجامعة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد أستاذ ورئيس قسم المجتمع الريفي سابقا أيضا بجامعة الإسكندرية، والأستاذ المرحوم حسن توفيق شريف نور من علماء الأزهر وإمام وخطيب مسجد القائد إبراهيم وسيدي جابر بالإسكندرية، والدكتور محمد غانم الحنفي الباحث الأول بمركز البحوث الزراعية، والمرحوم الأستاذ الدكتور عدلي على أبو طاحون أستاذ المجتمع الريفي بجامعة المنوفية. والدراسة عنوانها: القيم الشخصية والمجتمعية التنموية الريفية، وقد مولتها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ونفذها قسم المجتمع الريفي بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية عام ١٩٨٩م. والدراسة اجتهاد متكامل جاد لوضع تصور لهذه الغايات العليا على مستوى الفرد والمجتمع. فالكنوز موجودة ولكن كما قلنا تنقصنا الإرادة. والباحث الرئيسي لهذه الدراسة يقول في صفحة الشكر، أولى صفحات هذا البحث:

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله – مرة أخرى وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى تضيف أكاديمية البحث العلمي شعلة جديدة إلى مواكب النور العلمي الذي ملأ الآفاق في مصر ضياءً وإرشادا، وندعو الله أن تتوجه خطانا في التنمية والتقدم على هدى هذا الضياء ورشد هذا الإرشاد لا توقفنا أثرة ولا يثنينا اغتراب أو يأس ولا يلهينا هوى للنفس أو نهم للفؤاد لمتع الدنيا ونفوذها. كما ندعو الله أن يلهمنا البصيرة والإدراك بأن التقدم والتنمية إذا أردناهما فهما بطبيعتهما تغيير جذري لما نعلمه جميعا من سوء إلى خير، ومن ثم فإن كل من يدعو إلى التقدم والتنمية في ظل الأوضاع المؤسسية السائدة فإنه يدعو إلى الجمود لا إلى الاستقرار، فالتغيير التنموي ليس بالضرورة تغييرا انقلابيا يقضى على الاستقرار والتوازن، ولكنه حركة رشيدة ديناميكية عادلة كما سيتبين من هذه الدراسة.

رابعا: التنمية تغيير جذري: الذي يفرق بين التنمية والنمو هو سرعة التنمية مقارنة بالنمو الطبيعي ثم التغيير الجذري بصورة خاصة. والمقصود بالتغيير الجذري هو تغيير الهياكل الأساسية في بنيانات ومهام النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إن توسيع التعليم الجامعي أو زيادة مخصصاته المالية قد يضخم من حجم وإنتاج التعليم الجامعي، وهنا يحدث نمو للتعليم الجامعي دون حدوث تنمية له لأنه لم يحدث تغير في أسسه أو هياكله أو مهامه، وبالتالي لم يحدث له تغير نوعى. ولكن إذا قمنا بتغيير نظام ترقية الأساتذة، أو بتغيير نظام تعيين المعيدين، أو بتغيير الهدف من التعليم وأسلوبه، أو بتغيير نسبة الطلاب إلى الأساتذة، أو بتغيير نظام مكتب التنسيق إلى القبول مباشرة بالكليات، فإن كل ذلك يمثل تغييرا هيكليا أو أساسيا لأنه تغيير في بناء التعليم الجامعي وهيكله التركيبي، ومما ينتمي إلى التنمية وليس إلى النمو.

وإذا قمنا بتغيير النمط التلقيني للتعليم الجامعي إلى نمط التعلم الذاتي والنقدي والممارسة العملية وحل المشكلات، وإذا قمنا بتغيير مهمة التعليم الجامعي من مجرد تخريج كوادر دون ربط مباشر باحتياجات سوق العمل إلى تخريج كوادر مناسبة لاحتياجات سوق العمل، وإذا قمنا كذلك بتغيير مهمة التعليم الأزهري مثلا إلى التعليم الديني فقط كما كان في الماضي، وإذا قمنا بإنشاء كليات أو معاهد تقنية بصورة أساسية، فإننا نحدث تغييرات مهامية أو وظيفية أساسية، وندخل بذلك في نطاق التنمية وليس النمو.

ولا شك أن أعظم مثال للتنمية وليس للنمو هو ما حدث في النظام الاقتصادي المصري من خلال برامج وسياسات التحرر الاقتصادي والتحول إلى مقتصد السوق والخصخصة في التسعينات. لقد نادينا بكثير مما حدث من قبل في دراسة أسباب تخلف القرية المصرية المشار إليها أعلاه. من كان يتصور حدوث هذا التغيير منذ نصف قرن من الزمان؟ وبصرف النظر عن مزايا وعيوب هذا التحول التنموي فإن ذلك هو ما ينتمي إلى التنمية الاقتصادية (وليس التنمية الاقتصادية كلها) بمعنى الكلمة

من الناحية العلمية، ذلك لأن التغيرات الاقتصادية التي حدثت هي تغيرات أساسية في بنيان ووظائف النظام الاقتصادي المصري.

والمهم، أنه على نفس قدر هذا التحول التنموي الاقتصادي لابد من تحول تنموي مقابل في النظام السياسي لتحقيق الديمقراطية الحقيقية من خلال اللامركزية، وكذلك لابد من تغيير تنموي مقابل في النظام التعليمي، والنظام الأسرى كذلك...وإلخ من جميع مكونات ومؤسسات المجتمع، وإلا فلن تنجح التنمية الاقتصادية نفسها بقدر التغيير الذي حدث فيها.

خامسا: التنمية قصد وتخطيط واستمرار: عندما نقول إن التنمية قصد، فإن ذلك يعنى أننا نهدف إلى تحقيق أهداف وغايات معينة واضحة ومحددة. ثم نعلم المعايير الأساسية التي ستحكم العمل من أجل تحقيق تلك الغايات. يقولون عن المجتمع الأصيل Authentic society، والذي للأسف الشديد ضرب المثل به بأندادنا أعداء الحق[٢٩]، أنه المجتمع الذي يعرف أهدافه وغاياته ومعاييره أو وسائل تحقيق الغايات معرفة واضحة، ويقال عنه أنه لديه إستراتيجية واضحة مدروسة، أو بالتعبير العلمي يقولون أن لديه مركبا من الأهداف والوسائل Means-ends schema. أما المجتمع الذي لديه أهداف وغايات واضحة ووسائل غير واضحة، كمصر في بداية الثورة إلى حد ما، فأقول عنه أنه مجتمع حالم، أما المجتمع الذي لديه معايير واضحة يلتزم بها، ولكنه لا يربط بينها وبين غايات محددة واضحة، فأقول عنه أنه مجتمع مراسيمي كالمجتمعات التي طغت فيها البيروقراطية وسادت فيها الشخصية البيروقراطية. وأما المجتمع الذي يعيش ليومه دون غايات محددة أو وسائل أو معايير واضحة فأسميه مجتمعا بوهيميا، كمجتمعات الغجر وما هو أدنى منها. ولذلك فمن دواعي الأمن القومي أن يكون لدينا هوية واضحة تتمثل في تصميم محدد لحياة تشتمل على غايات ومعايير محددة. وأنا لا أقول كلاما إنشائيا، ولكن العلماء قد خطوا خطوات كما قلنا من قبل، وقاموا بدراسات نحو تحقيق ذلك، وأضيف في هذا المقام مركب الأهداف والوسائل المفصل الممتاز الذي قام به الباحث الدكتور إبراهيم الطحاوى في رسالة الدكتوراه الخاصة به، والتي نشرها مجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٧٤ (الطحاوي، ١٩٧٤).

29 See: Amintai Etzioni. *Studies in Social Change.* New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1964, pp. 157-179.

وإذا كانت التنمية قصدا كما ذكرنا، فهي بالضرورة تخطيط لتحقيق تلك الغايات بإتباع تلك المعايير. والتخطيط عملية لها قواعدها التي لا يُختَلف عليها كثيرا ما دام هناك اتفاق على مركب الأهداف والوسائل سابق الذكر أعلاه. والمهم كذلك أن تكون التنمية بأنشطتها مستدامة، لا تستنزف الموارد، وإنما تصونها، ولا تخل بتوازنها، وإنما يتمثل فيها الإبداع في تعزيز دورة التحول بين الموارد والارتقاء بها، حتى نحقق العدالة الجيلية ونسلم الكوكب الأرضي لأحفادنا كما استلمناه على الأقل، إن لم نصلح بعض ما ألم به من الخلل الذي تسبب فيه أسلافنا، وخاصة من سكان الدول المتقدمة بتكنولوجياتهم المعادية للبيئة في كثير من أحوالها.

سادسا: التنمية تعاملٌ مع بناء ومهام النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية: النظم الاقتصادية هي بطبيعة الحال المقتصد الوطني كله، ومكوناته الفرعية سواء كانت المقتصد الصناعي أو الزراعي أو الصناعي الزراعي أو التجاري أو الخدمي أو البترولي أو التعديني أو السياحي أو الصيدي ....الخ. ثم تشمل النظم الاقتصادية مكونات هذه المكونات من منظمات أو منشآت أو مشاريع اقتصادية. والنظم الاجتماعية تشمل النظم الاقتصادية في جوهرها بالإضافة إلى نظم الأسرة والتعليم والدين وحتى النظم السياسية أيضا بمنظماتها ومنشآتها أيضا، ولكن تركز النظم الاجتماعية على شكل أو نمط أو تركيب الأدوار والوظائف والمهام والعلاقات التبادلية لكل هذه النظم ومدى كفاءتها وفاعليتها. أما النظم الثقافية فهي الشكل والتنظيم والأداء الذي يتخذه المخزون المعرفي والقيم والأخلاقي والمعياري والقانوني والفني والاتجاهي والسلوكي وما يرتبط بكل ذلك من الناحية الرمزية والفهمية والمعنوية والاحساسية.

والمهم في هذا المقام أن التنمية كتغيير ارتقائي تتعامل مع بناء ومهام هذه النظم، فهي لا تتعامل فقط مع المدخلات أي المواد الخام مثلا أو الموارد، فهذه يمكن فقط أن تزيد من حجم المردود على حاله، وإنما تتعامل التنمية مع تغيير الأبنية المادية والاجتماعية، لأن النظم الاجتماعية يطلق عليها "نظما تقنية اجتماعية" Socio-technical systems، بمعنى أن التغيير في البناء المادي والتقني يلزمه خبرة ومهارة وعلاقات وتنظيمات وأدوار مختلفة تماما، والعكس صحيح فتغيير البناء الاجتماعي يلزمه أيضا تقنيات

وترتيبات مادية مختلفة تماما. والتنمية يجب أن توازن أحيانا، بل وفى معظم الأحيان، بين أولوية التغيير المادي وأولوية التغيير الاجتماعي. فتطوير التعليم على سبيل المثال ركز في مصر في الفترة الماضية بعد انهيار المدارس بسبب الزلازل على بناء المدارس، فتتكرر التصريحات الرسمية ببناء ١٥ ألف مدرسة في الفترة الأخيرة، ثم تلي ذلك تصاريح مماثلة بإدخال الكمبيوتر في سبعة آلاف مدرسة. هذا فعلا تغيير في البناء المادي، ولكن لم يصاحبه تغيير في البناء الاجتماعي، وبذلك أجهضت هذه السياسة المفهوم الجوهري للنظام التعليمي، كأحد النظم الاجتماعية، على أنه نظام تقنى اجتماعي في صورة عضوية لا يمكن الفصل بين الطبيعتين ولو للحظة واحدة، وإلا يموت النظام، ولا يحدث المقصود بالتنمية. وسوف تدخل هذه الإشارة في مفهوم التوازن الذي سيذكر فيما بعد.

ولكن لو افترضنا أن تغيير المباني أو إنشاءها، وإدخال الكمبيوتر، وما يرافقهما ويلزمهما من ماديات أخرى قد تم وصاحبه في نفس الوقت تغيير مرافق في مهارات وقدرات المدرسين على استخدام الكمبيوتر بفرض الحاجة الحقيقية إليه في المنهج التعليمي والتربوي، وصاحبه أيضا تغيير في برامج وأساليب وأدوار ومهام الربط بين الكمبيوتر والهيكل الوظيفي والعلاقى الاجتماعي بين العاملين بالمدرسة، وصاحبه أيضا تغيير الترتيب الإيكولوجي أي الزمني والمكاني لاستخدام الكمبيوتر، وصاحبه أيضا تغييرات مصاحبة في المناهج بحيث تستطيع استعمال لغة وبرامج الكمبيوتر...الخ مما شابه ذلك، حينئذ نقول أن هذا كله يدخل في عداد التنمية، لأن التنمية تعمل على تغيير البناء والمهام في النظم الاجتماعية بشقيها المندمجين عضويا، التقني والاجتماعي، ولا يكون ذلك حينئذ مجرد نمو وتضخيم في الحجوم.

هذا بالنسبة للتغيير البنائي، أما التنمية فتشمل أيضا التغيير في المهام للنظم الاجتماعية. والمقصود هنا هو تغيير المهمة أو المهام أو الوظائف التي يؤديها النظام الاجتماعي. وتسهيلا للعرض، فدعنا نلتزم بمثال التعليم. التعليم حاليا مهمته الأساسية الحصول على شهادات، مع تقديم آيات الاعتذار لكل ممتعض من هذا التعليق، ولا أريد الدفاع عنه، وقد أكون مخطئا، وأتمنى وأدعو الله من كل قلبي أن أكون كذلك. ولكن لا أستطيع إنكار هذه الواقعة الغريبة. عندما زار أحمد زويل مصر أخيرا لتكريمه وصال الإعلام وجال، كنا نختبر أحد طلاب الدكتوراه في الامتحان التأهيلى الذي بعده يجرى الطالب الرسالة

ويحصل على الدكتوراه في أحد أفرع العلوم الاجتماعية، وسأله أحد الزملاء من أعضاء لجنة الاختبار، هل سمعت عن الدكتور أحمد زويل فأجاب الطالب، وهو يتعدى سنه الخمس والأربعين قائلا: "لا أعلم"، ولا تعليق!! المهم إذا حولنا مهمة التعليم من مجرد منح الشهادات إلى التثقيف، والتعلم الذاتي، وبناء القدرات النقدية، وتكوين الهوية الثقافية ...الخ نكون بذلك في عداد التنمية.

سابعا: التنمية مركب كثيف متكامل من الأنشطة المتناسقة، والمتكاملة، والشاملة، والمتوازنة حكوميا وأهليا: كيف تتم التنمية؟ لابد وأن تتم من خلال حركة ونشاط وطاقة، هي تتمثل في مركب أو نظام من هذه الحركة أو العمل أو النشاط الذي يتسم بالتنسيق بين مكوناته، وذلك من حيث الأنشطة المشتركة، والمساعدات المتبادلة بمختلف أنواعها، وتبادل المعلومات، وعدم إعاقة أطراف النظام لبعضها البعض، والاتفاق في الرؤية ومنهج العمل وحل المشاكل.

كما يجب أن تكون هذه الأنشطة التنموية متكاملة، بمعنى اشتمال التنمية على مختلف جوانبها، ونوعياتها، واحتواء النشاط التنموي على كافة الأنشطة المرتبطة بالتنمية.

كما يجب كذلك أن تكون هذه الأنشطة التنموية شاملة، بمعنى أن النشاط في جانب معين أو في منظمة معينة يجب أن يشمل كافة الأنشطة التنموية المرتبطة بهذا الجانب أو بتلك المنظمة.

كما يجب كذلك أن تكون هذه الأنشطة متوازنة بمعنى أن تكون درجة شمول كل مكون من مكونات التنمية مساوية للمتوسط العام لدرجة شمول جميع الأنشطة التنموية المختلفة. هذا يعنى أنه لو كان هناك مكون تنموي معين يزداد الاهتمام به بطريقة غير متوازنة فهذا يعنى أن درجة شموله هو وحجم الموارد الموجهة له أكثر نسبيا من المتوسط العام لدرجة شمول ومخصصات جميع الأنشطة التنموية.

وفى النهاية يجب أن تكون التنمية متوازنة أيضا بين النشاط الحكومي والأهلي، وهذه قضية القضايا. فقد تبين من الدراسات السابقة أن التنمية المصرية تنمية حكومية في المقام الأعظم. ولذلك قلنا من قبل أن من واجبات الدولة العظمى بعث الحياة في المجتمع بمعنى إحياء المشاركات الشعبية، وتقوية المجتمع المدني، والنهوض بالديمقراطية، وإطلاق ثورة اللامركزية (مع عدم تفضيلي للفظ ثورة)، ولكن أقصد التحرر الهيكلي والوظيفي الواجب في جميع النظم الثقافية والاجتماعية والسياسية كما حدث

بالنسبة للنظم الاقتصادية التي ما زال أمامها أيضا مشوار طويل، والتي لن تنجح في النهاية بالتأكيد لو لم يصاحبها فورا هذه الحركات التحريرية اللازمة في بقية النظم الاجتماعية.

ثامنا: التنمية استغلال أمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية: هناك بطبيعة الحال مقاييس كثيرة للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية، والفيصل في هذه المقاييس هو صدقها النظري، أي مدى مطابقة بنودها مع المفهوم النظري للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية، ثم مدى ثبات واعتمادية المقياس. ومن وسائل قياس هذا المتغير تكوين مركب له Composite variable يتكون من أربعة بنود مثلا إذا أردنا أن نقيس على سبيل المثال مركب الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية في قرية معينة: **البند الأول:** هو مركب من المجموع المعاير Standardized لكفاءة المنظمات القروية التي يمكن أن يصل عددها إلى ١١ منظمة أو أكثر. **البند الثاني:** يمثل نسبة العمالة الكلية بالقرية، أو معكوس ذلك وهو نسبة الإعالة بالقرية. **البند الثالث:** متغير مدى توافر فرص العمل بالقرية. **والبند الرابع:** نسبة الأرض الزراعية المستغلة. ويمكن أن يعطى وزن مضاعف للبند الأول (مركب كفاءة المنظمات) على اعتبار شموليته وأهميته ومصداقيته وثقويته النسبية.

تاسعا: التنمية عدالة توزيعية لمردوداتها: عدالة توزيع المردودات التنموية ضرورة أخلاقية في المقام الأول، فأول ما يظلهم الله في ظله يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله الإمام العادل. والعدل أخلاقيا هو أساس الحكم. ثم أن العدالة التوزيعية لمردودات التنمية متطلب أساسي من متطلبات الأمن القومي الاجتماعي والسياسي. فأساس الثورات والقلاقل الاجتماعية يرجع في المقام الأول إلى الظلم وعدم العدالة. والعدالة ضرورة عملية للكفاءة الاقتصادية التنموية بمعنى أن تفجير الطاقات البشرية والانتماء والروح المعنوية العالية والاندماج في العمل والإنتاج لا يمكن أن يتم في غيبة العدالة، وهذا أمر بديهي. في عام ١٩٦٩م أو ١٩٧٠م لا أذكر بالضبط، صاحبت المرحومة والدتي العجوز حينئذ، وحمدا لله أن كان لدى أيامها سيارة أمريكية مريحة كنت قد أحضرتها معي من أمريكا كعضو بعثه، وذهبنا نحن الاثنان في رحلة طولها حوالي ٥٠٠ كيلومتر ذهابا وعودة في نفس اليوم إلى قريتي كفر عزام مركز

السنبلاوين دقهلية لنحضر ملح طعام حصى لنطبخ به. وعدنا إلى الإسكندرية الساعة الثالثة بعد الظهر. وأيامها كنا نتعرض للأزمات الغذائية من مختلف الأنواع بسبب حرب الاستنزاف. المهم أنى أذكر يومها أنى قلت في نفسي والله لو أننا كلنا كشعب بجميع فئاتنا أكلنا الخبز وحصا الملح هذا لقنعت، ورضيت، ولطابت نفسي. العدالة بالفعل أمن قومي، وليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

عاشرا: التنمية لا تهدف فقط إلى الرخاء الاقتصادي وإنما يجب أن توجه إلى تحقيق الرفاء الاجتماعي وكذلك إلى تحقيق الرضاء النفسي: ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان كما قلنا في العبارة الأخيرة أعلاه. الآن يعانى سكان مارينا الذين ظنوا أنهم في يوم ما قد وجدوا الجنة في الأرض، يعانون من الضجيج، وصوت السيارات وموتوسيكلات الشواطئ وهم نائمون، يعانون من السلوكيات الفظة للمسطحين من الثقافة الذين مكنتهم إمكاناتهم من مزاحمة هذا المنتجع السياحي، يعانون من مجرد الزحام الذي فروا منه في البداية.....وهم يعترفون بأنهم يعانون من أكثر من ذلك مما لا يستطيعون أن يفصحوا عنه. لماذا؟ هؤلاء قوم قد نالوا حظا معقولا من الرخاء الاقتصادي، ولكن الذي ينقصهم ويشعرون به ويشكون منه هو نقص الرفاء الاجتماعي. الرفاء الاجتماعي هو ببساطة حب العيش في مجتمع معين وعدم القدرة على الاستغناء عنه. العلاقات الاجتماعية السائدة بين الناس علاقات ممتعة مشبعة تتواءم وتتكامل مع المتع المادية. ويقود كل ذلك إلى الرضاء النفسي الذي يجب أن تسعى التنمية بمردوداتها التنموية إلى تحقيقه أيضا. والرضاء النفسي هو تحقيق الذات وتأكيدها، والشعور بالأمن النفسي والطمأنينة، وعلو الدافع الإنجازى وانحسار اللامبالاة وغياب الاغتراب.

حادي عشر: التنمية "حركة متشابكة مستمرة" من الأنشطة: وهى الأنشطة المتمثلة في خمسة مكونات أساسية يمكن وضع محتويات مفهوم التنمية تحتها كما يلي:

أولا: سياسة وإدارة التنمية Policy making، وتحتها ما يلي من مكونات مفهوم التنمية:

١. الحركة القيادية التنموية.
٢. التنسيق بين الأنشطة التنموية.
٣. التكامل بين الأنشطة التنموية.

٤. التوازن بين الأنشطة التنموية.

٥. الشمول في الأنشطة التنموية.

ثانيا: المدخلات التنموية Inputs، وتحتها ما يلي من مكونات مفهوم التنمية:

١. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.

٢. المشاركة الأهلية للسكان.

٣. المستوى التكنولوجي.

ثالثا: المعاملات التنموية Throughputs، وتحتها ما يلي من مكونات مفهوم التنمية:

١. كثافة الأنشطة الزراعية.

٢. كثافة الأنشطة الصناعية الزراعية.

٣. كثافة الأنشطة التجارية.

٤. كثافة الأنشطة الاجتماعية.

رابعا: المردودات التنموية Outputs، وتحتها ما يلي من مكونات مفهوم التنمية:

١. المنتجات التنموية (الرخاء الاقتصادي، والرفاء الاجتماعي، والرضاء النفسي.)

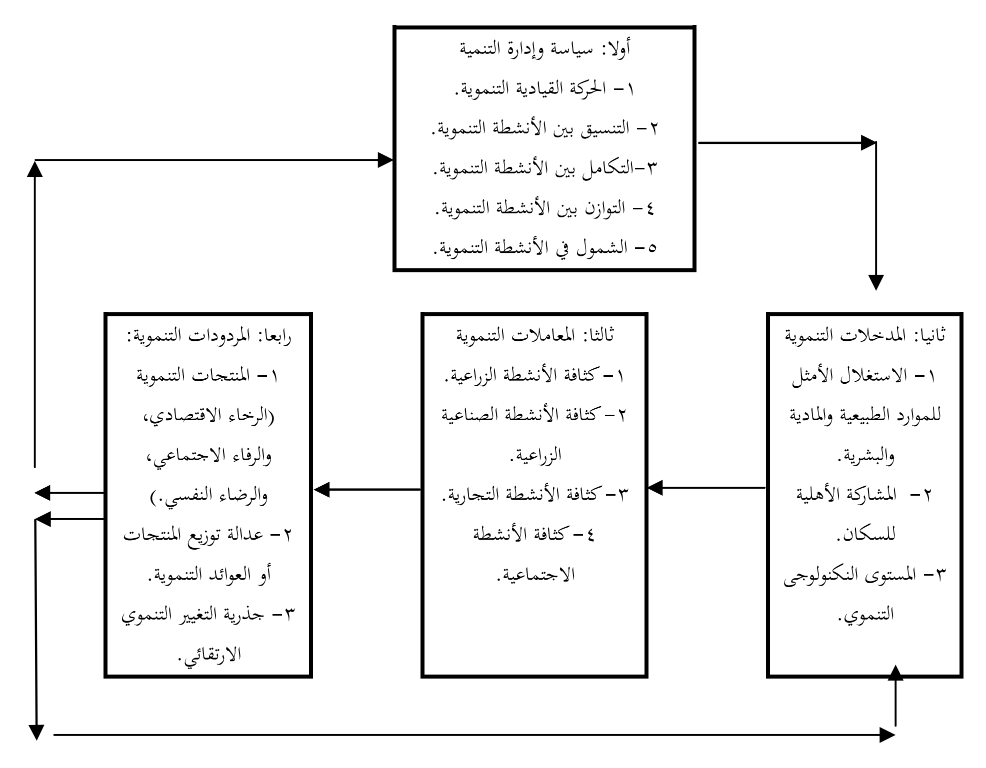
٢. عدالة توزيع المنتجات أو العوائد التنموية.

٣. جذرية التغيير التنموي الارتقائي.

خامسا: التغذية الرجعية Feedback، واستمرارية وتقييم الأداء التنموي: ويتم ذلك من خلال تقييم المردودات التنموية، فإذا كانت ممتازة فيذهب التقييم إلى مكون سياسة وإدارة التنمية، ويدعم هذه السياسة، ويدعوها للاستمرار كما هي. أما إذا كان التقييم سلبي النتيجة لاكتشاف أوجه قصور وفجوات تنموية تذهب الإشارة إلى مكون السياسة والإدارة داعيا إياها لتعديل مساره وتصحيحه من أجل مواجهة هذه السلبيات وتلك الفجوات.

وفى نفس الوقت إذا كان الأداء ممتازا، فإنه يرفع من مستوى معيشة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا ثم يفيض ويعود من جديد ليدعم المدخلات التنموية ويزيد بذلك من زخم التنمية وتصاعد

معدلاتها. وأما إذا كان الأداء رديئا فإنه ينعكس أيضا على الموارد مما قد يستنزفها أو يضعف من مستواها، مما ينعكس بدوره على تدنية معدلات التنمية وتدهور إنجازاتها.



شكل ١٠. المكونات والعلاقات الرئيسية لمفهوم التنمية.

الفصل الثاني: مثال عملي لقياس المستوى التنموي للقرية المصرية (دراسة أسباب تخلف القرية المصرية السابقة)

تم قياس المتغير التابع الرئيسي في هذه الدراسة والمتمثل في المستوى التنموي للقرية من خلال اثني عشر متغيرا مركبا تم تصنيفها إلى ثلاثة مكونات نهائية. **المكون النهائي الأول** والممثل لمجموعة متغيرات المعاملات التنموية Through-puts تم قياسه كمتوسط لخمسة متغيرات مركبة بعد معايرتها هي مركب الأنشطة التنموية، ومركب شمول الأنشطة التنموية، ومركب تكامل الأنشطة التنموية، ومركب توازن الأنشطة التنموية، ومركب التنسيق. **والمكون النهائي الثاني** والممثل لمجموعة متغيرات المدخلات التنموية فقد تم قياسه كمتوسط لأربع متغيرات مركبة بعد معايرتها هي مركب الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية، ومركب المستوى التكنولوجي، ودرجة المشاركة الأهلية، ومركب الحركة القيادية. وأخيرا فإن **المكون النهائي الثالث** والممثل لمجموعة متغيرات المنتجات أو المردودات التنموية وقد تم قياسه كمتوسط لثلاثة متغيرات مركبة بعد معايرتها هي مركب مردودات التنمية، ومركب عدالة توزيع المردودات التنموية، ومركب جذرية التغير التنموي. وتمثل درجات **المتغير التابع الرئيسي** (**المستوى التنموي للقرية**) متوسط درجات المكونات النهائية الثلاثة السابقة. وسنعرض فيما يلي قياس المتغيرات المركبة الاثنى عشر والمكونة في مجموعها لمركب المستوى التنموي للقرية.

١- **مركب كثافة الأنشطة التنموية:** يتكون هذا المتغير المركب من أربعة بنود، البند الأول هو كثافة الأنشطة الزراعية، وتم قياسه من خلال ثلاثة مصادر هي بنك القرية والجمعية التعاونية الزراعية والوحدة البيطرية.

أ- أنشطة بنك القرية: تم حساب درجة أنشطة بنك القرية كمتوسط لدرجتي أنشطة بنك القرية من كل من استمارة الرواة واستمارة بنك القرية بعد معايرتهما. فدرجة أنشطة بنك القرية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الإخباري أو الراوي عن مدى توافر ومستوى الخدمات الممكنة التي يتوقع أن يقدمها بنك القرية وذلك في عامى١٩٨٠، ١٩٨٥ (سؤال ٢٠ باستمارة الرواة)، وتم تقييم مستوى

خدمات بنك القرية في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الخدمات وفقا للترميز الآتى:

لا يوجد= صفر، يوجد بدرجة غير كافية = ١، يوجد إلى حد ما = ٢، يوجد بدرجة كافية = ٣.

بعد حساب نسبة تغير مستوى خدمات بنك القرية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ تم تقدير أنشطة بنك القرية من الرواة كالآتي:

مستوى خدمات بنك القرية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/ ١٠٠

وأما درجة أنشطة بنك القرية من المنظمة نفسها فقد تم قياسها كمتوسط ثلاث متغيرات بعد معايرتها:

١- درجة السلف: وتم قياسها بجمع قيم السلف الزراعية والاستثمارية وسلف المزارع الصغير وذلك في كل من عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥ ثم حساب نسبة التغير في مجموع قيم السلف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥،

وبذلك أمكن تحديد درجة السلف كالآتي: مجموع قيم السلف عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير) / ١٠٠

٢- درجة المشروعات: وتم قياسها بجمع عدد المشروعات الممولة بكل من الأفراد والجمعيات والهيئات وذلك في كل من عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥ ثم حساب نسبة التغير في عدد المشروعات خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ثم حساب درجة المشروعات بعد ذلك كالآتي:

مجموع عدد المشروعات عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/١٠٠

٣- قيمة الأنشطة: وتم قياسها كمجموع لقيم أنشطة بنك القرية في عام ١٩٨٤ (سؤال ٧ باستمارة بنك القرية) وذلك في كل من مجالات الثروة الحيوانية والثروة الداجنية والسمكية والميكنة الزراعية والزراعات غير التقليدية والتصنيع الأسرى والحرفي واستثمار النحل ودودة الحرير والتطوير العمراني والثقافي في القرية.

ب– أنشطة الجمعية التعاونية الزراعية: تم حساب درجة أنشطة الجمعية التعاونية الزراعية كمتوسط لدرجتي أنشطة الجمعية التعاونية الزراعية من كل من استمارة الرواة واستمارة الجمعية التعاونية الزراعية بعد معايرتهما، فدرجة أنشطة التعاونية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن مدى توافر ومستوى الخدمات المختلفة والتي يتوقع من الجمعية التعاونية الزراعية أن تقدمها للقرية وذلك في عامي ١٩٨٠،١٩٨٥ (سؤال ٢١ باستمارة الرواة)، وتم تقييم مستوى خدمات الجمعية التعاونية الزراعية في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الخدمات المختلفة وفقا للترميز الاتى:

لا يوجد = صفر، يوجد بدرجة غير كافية = ١، يوجد إلى حد ما = ٢، يوجد بدرجة كافية = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى خدمات الجمعية التعاونية الزراعية خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٨٥، تم تقدير درجة أنشطة الجمعية التعاونية الزراعية من الرواة كالآتي:

مستوى خدمات الجمعية التعاونية الزراعية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/١٠٠

أما درجة أنشطة الجمعية التعاونية الزراعية من المنظمة نفسها فقد تم قياسها كمجموع تقييم كل من المحاصيل المسوقة تعاونيا وتكاليف مقاومة الآفات لجمع المحاصيل وتكاليف الميكنة الزراعية لكافة العمليات الزراعية.

ج– أنشطة الوحدة البيطرية: تم حساب أنشطة الوحدة البيطرية من استمارة الرواة) من خلال سؤالهم عن مدى توافر ومستوى الخدمات المختلفة التي يتوقع من الوحدة البيطرية القيام بها وذلك في عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥ (سؤال ٢٢ باستمارة الرواة)، وتم تقييم مستوى خدمات الوحدة البيطرية في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الخدمات المختلفة وفقا للترميز التالي:

لا يوجد = صفر، يوجد بدرجة غير كافية = ١، يوجد إلى حد ما = ٢، يوجد بدرجة كافية = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى خدمات الوحدة البيطرية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، تم تقدير درجة أنشطة الوحدة البيطرية كالآتي: مستوى خدمات الوحدة البيطرية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/ ١٠٠

وتمثل درجات البند الأول (كثافة الأنشطة الزراعية) من مركب كثافة الأنشطة التنموية متوسط درجات أنشطة بنك القرية والجمعية التعاونية الزراعية والوحدة البيطرية.

أما البند الثاني: فيمثل كثافة الأنشطة الصناعية والصناعية الزراعية وقد تم قياسه من خلال سؤال الرواة عن مدى توفر الأنشطة الصناعية والصناعية الزراعية المختلفة بالقرية (سؤال ٢٩ باستمارة الرواة) ثم جمع عدد وحدات الأنشطة الصناعية والصناعية الزراعية الموجودة بالقرية سواء كانت أنشطة حكومية أو أهلية أو مشتركة (حكومية- أهلية) وذلك في عامي ١٩٨٠-١٩٨٥، ثم حساب نسبة تغير كثافة الأنشطة الصناعية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ حتى يمكن تقدير كثافة الأنشطة الصناعية والصناعية الزراعية كالآتي:

كثافة الأنشطة الصناعية والصناعية الزراعية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/١٠٠.

أما البند الثالث: فيمثل كثافة الأنشطة التجارية وقد تم قياسه من خلال سؤال الرواة عن عدد المشتغلين بكل نشاط من الأنشطة التجارية المختلفة بالقرية وذلك في كل من عامي ١٩٨٥،٨٠ (سؤال ٣٠ باستمارة الرواة)، ثم حساب تغير إجمالي عدد المشتغلين بالأنشطة التجارية خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ حتى يمكن تقدير كثافة الأنشطة التجارية كالآتي:

إجمالي المشتغلين بالأنشطة التجارية عام١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/١٠٠.

وأخيرا البند الرابع: هذا البند من مركب كثافة الأنشطة التنموية يمثل كثافة الأنشطة الاجتماعية الآتية:

أ- **الأنشطة التعليمية**: تم حساب درجة الأنشطة التعليمية كمتوسط لدرجتي الأنشطة التعليمية من كل من الرواة والمنظمة التعليمية بعد معايرتها، فدرجة الأنشطة التعليمية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن مدى تواجد ومستوى أداء الخدمات التعليمية بقريتهم وذلك في عامي ١٩٨٠،

١٩٨٥ (سؤال ١٥ باستمارة الرواة) وتم تقييم مستوى الأنشطة التعليمية المختلفة في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الخدمات المختلفة وفقا للترميز الآتى:

لا يوجد = صفر، يوجد بمستوى رديء = ١، يوجد بمستوى متوسط = ٢، يوجد بمستوى جيد = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى الأنشطة التعليمية خلال الفترة ٨٠، ١٩٨٥ تم تقدير درجة الأنشطة التعليمية من الرواة كالآتي:

مستوى الأنشطة التعليمية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/١٠٠

أما درجة الأنشطة التعليمية من المنظمة التعليمية فقد تم قياسها كمتوسط لمتغيرين بعد معايرتهما.

١- درجة توافر الخدمات التعليمية: وتم قياسها كمجموع لدرجات الخدمات التعليمية التي توجد بالقرية (سؤال ١ باستمارة المدرسة) وفقا للآتى:

- كتاب تحفيظ قرآن أو مدارس الأحد أو فصول محو الأمية،
- مدرسة ابتدائية أو معهد ابتدائي أزهري،
- مدارس إعدادية.

٢- مكافئ عمر الخدمات التعليمية: تم قياسه كمجموع لأعمار أقدم مدرسة ابتدائية وأقدم مدرسة إعدادية وأقدم مدرسة ثانوية على أساس طرح تاريخ إنشاء كل منها من عام ١٩٨٥.

ب- الأنشطة الدينية: تم حساب درجة الأنشطة الدينية كمتوسط لدرجتي الأنشطة الدينية من كل من الرواة ومن المنظمة الدينية بعد معايرتها. فدرجة الأنشطة الدينية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن مدى تواجد ومستوى أداء الأنشطة الدينية المختلفة التي تقوم بها مساجد القرية وذلك في عامي ١٩٨٠-١٩٨٥ (سؤال ٢٥- باستمارة الرواة)، وتم تقييم مستوى الأنشطة الدينية في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الخدمات الدينية وفقا للآتى:

لا يوجد = صفر، يوجد بمستوى رديء = ١،

يوجد بمستوى متوسط = ٢، يوجد بمستوى جيد = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى الأنشطة الدينية خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٨٥ تم تقدير درجة الأنشطة الدينية من الرواة كالآتي: مستوى الأنشطة الدينية عام ١٩٨٥X (١٠٠+ نسبة التغير)/ ١٠٠

أما درجة الأنشطة الدينية من المنظمة الدينية فقد تم قياسها كمجموع درجات المساجد الموجودة بالقرية (سؤال ٦ باستمارة منظمات أخرى) على أساس:

مسجد حكومي = ١، مسجد مشترك (حكومي، أهلي) = ٢،

مسجد أهلي = ٣.

ج– الأنشطة الشبابية: تم حساب درجة الأنشطة الشبابية كمتوسط لدرجتي الأنشطة الشبابية من كل من الرواة ومن المنظمة الشبابية بعد معايرتها. فدرجة الأنشطة الشبابية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن تواجد ودرجة تكرار أنشطة المنظمة الشبابية بقريتهم وذلك في عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥. وتم تقييم مستوى الأنشطة الشبابية في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الأنشطة الشبابية وفقا للآتى:

لا يوجد = صفر، يوجد بدرجة قليلة = ١،

يوجد بدرجة متوسطة = ٢، يوجد بدرجة كبيرة = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى الأنشطة الشبابية خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٨٥ تم تقييم درجة الأنشطة الشبابية من الرواة كالآتي: مستوى الأنشطة الشبابية عام ١٩٨٥X (١٠٠+ نسبة التغير)/ ١٠٠

أما درجة الأنشطة الشبابية من المنظمة الشبابية فقد تم قياسها من خلال مجموع حالات الأنشطة الشبابية المختلفة والتي يمكن أن تقوم بها المنظمة الشبابية في مجالات الأنشطة الرياضية والأنشطة الفنية والمسرحية وأنشطة خدمة البيئة وأنشطة الرحلات والمعسكرات والأنشطة الثقافية وذلك في كل من

عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥ (سؤال ٤ و ٥ باستمارة "منظمات أخرى") ثم حساب نسبة التغير خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٨٥ وتقدير درجة الأنشطة الشبابية من المنظمة الشبابية كالآتي:

مستوى النشاط الشبابي عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/ ١٠٠.

د – الأنشطة الأمنية: تم قياس درجة الأنشطة الأمنية كمتوسط لثلاث متغيرات بعد معايرتها، المتغير الأول وهو نسبة الجرائم للسكان، وقد تم قياسه من خلال حصر مجموع الجرائم المختلفة بالقرية في كل من عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥ مع نسبة عدد هذه الجرائم لكل ١٠٠٠ من السكان (سؤال ٢٧ باستمارة الرواة) ثم حساب نسبة تغير عدد الجرائم لكل ١٠٠٠ من السكان خلال الفترة ١٩٨٠– ١٩٨٥ حتى يمكن تقدير متغير نسبة الجرائم للسكان كالآتي:

نسبة الجرائم لكل ألف من السكان عام ١٩٨٥ X (١٠٠ + نسبة التغير)/١٠٠.

وقد تم طرح درجات هذا المتغير بعد المعايرة من مائة حتى يكون في نفس اتجاه متغيرات الأنشطة الأمنية الأخرى. أما المتغير الثاني وهو درجة تواجد هيئات الأمن فقد تم قياسه كمجموع درجات تواجد كل من نقطة الشرطة ووحدة إطفاء ومقر العمودية على أساس إذا كانت موجودة=١، غير موجودة=صفر. أما المتغير الثالث من الأنشطة الأمنية فهو عبارة عن متوسط عمر هيئات الأمن بالقرية، وقد تم قياس هذا المتغير كمجموع أعمار هيئات الأمن الموجودة بالقرية (نقطة شرطة– وحدة إطفاء– مقر العمودية) وذلك بطرح تاريخ إنشاء كل منها من عام ١٩٨٥ ثم قسمة هذا المجموع على العدد الفعلي لهيئات الأمن الموجودة بالقرية.

هـ– الأنشطة الصحية: تم حساب درجة الأنشطة الصحية كمتوسط درجتي الأنشطة الصحية من كل من الرواة والمنظمة الصحية بعد معايرتها. فدرجة الأنشطة الصحية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن مدى تواجد ومستوى أداء الخدمات الصحية بقريتهم وذلك في عامي ١٩٨٥،١٩٨٠. وتم تقييم مستوى الأنشطة الصحية المختلفة في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الخدمات الصحية المختلفة وفقا للترميز الآتى:

لا يوجد = صفر، يوجد بمستوى رديء = ١،

يوجد بمستوى متوسط = ٢، يوجد بمستوى جيد = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى الأنشطة الصحية خلال الفترة ١٩٨٥،١٩٨٠ تم تقدير الأنشطة الصحية من الرواة كالآتي: مستوى الأنشطة الصحية في عام ١٩٨٥ X (١٠٠ + نسبة التغير)/١٠٠.

أما درجة الأنشطة الصحية من المنظمة الصحية فقد تم قياسها كمتوسط لمتغيرين بعد معايرتهما:

١- مكافئ عمر الخدمات الصحية: وتم قياسه كمجموع أعمار المنظمات الصحية الموجودة بالقرية (سؤال ١ باستمارة المنظمة الصحية) وذلك بطرح تاريخ إنشاء كل منها من عام ١٩٨٥.

٢- درجة نوعية المنظمات الصحية: وتم قياسها من خلال جمع درجات المنظمات الصحية الموجودة بالقرية وفقا للترميز التالي:

وحدة صحية = ١، مجموعة صحية = ٢، عيادة طبية أو صيدلية خاصة = ٣، عيادة أسنان = ٤، مستشفى قروي = ٦.

و- أنشطة الوحدة الاجتماع**ية**: تم حساب درجة أنشطة الوحدة الاجتماعية كمتوسط درجتي أنشطة الوحدة الاجتماعية من كل من الرواة والمنظمة نفسها بعد معايرتها. ودرجة أنشطة الوحدة الاجتماعية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن مدى تواجد ومستوى أداء الأنشطة الاجتماعية والمتوقع من الوحدة الاجتماعية القيام بها (سؤال ٢٣ باستمارة الرواة) وذلك في عامي ١٩٨٥،١٩٨٠. وتم تقييم مستوى أنشطة الوحدة الاجتماعية في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات الأنشطة الخاصة بالوحدة الاجتماعية وفقا لما يلي:

لا يوجد = صفر، يوجد بمستوى رديء = ١،

يوجد بمستوى متوسط = ٢، يوجد بمستوى جيد = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى أنشطة الوحدة الاجتماعية خلال الفترة ١٩٨٠، ١٩٨٥ تم تقدير درجة أنشطة الوحدة الاجتماعية من الرواة كالآتي:

مستوى أنشطة الوحدة الاجتماعية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/١٠٠.

أما درجة أنشطة الوحدة الاجتماعية من المنظمة نفسها فقد تم قياسها كمتوسط لأربعة متغيرات بعد معايرتها:

١- **عدد الأسر المنتجة:** وتم حسابه من إجمالي عدد حالات الأسر المنتجة في كل من عامي ١٩٨٠،١٩٨٥ ثم حساب نسبة التغير خلال هذه الفترة ١٩٨٠، ١٩٨٥ ثم تقدير درجة الأسر المنتجة كالآتي:

عدد الأسر المنتجة عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير)/ ١٠٠.

٢- درجة أنشطة الرعاية الاجتماعية: وتم قياسها من خلال جمع أعداد حالات اجتماعية في مجالات الضمان الاجتماعي ومعونة الشتاء وأبحاث الجامعات والتأهيل الاجتماعي وذلك في كل من عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥، ثم حساب نسبة تغير عدد حالات الرعاية الاجتماعية خلال الفترة ١٩٨٠، ١٩٨٥، ثم تقدير درجة أنشطة الرعاية الاجتماعية كالآتي:

عدد حالات الرعاية الاجتماعية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

٣- **درجة أنشطة الحضانة وتحفيظ القرآن:** وتم قياسها من خلال جمع عدد الحالات المستفيدة من كل من الحضانة وتحفيظ القرآن وذلك في كل من ١٩٨٠، ١٩٨٥، ثم حساب نسبة التغير خلال الفترة ١٩٨٠،١٩٨٥، ثم تقدير درجة أنشطة وتحفيظ القرآن كالآتي:

عدد حالات الحضانة وتحفيظ القرآن عام ١٩٨٥X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

٤- درجة الأنشطة البيئية: وتم قياسها من خلال جمع حالات الأنشطة البيئية والإنتاجية والمهنية (مشاغل، مناحل، تربية دواجن، صناعات غذائية، سجاد وكليم، تجارة ...الخ)، وذلك في كل من عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥، ثم حساب نسبة التغير خلال الفترة ١٩٨٠، ١٩٨٥ حتى يمكن تقدير درجة الأنشطة البيئية كالآتي:

عدد حالات الأنشطة البيئية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

ز- أنشطة الجمعيات الخيرية: تم حساب درجة أنشطة الجمعيات الخيرية من خلال سؤال الرواة عن تقييمهم للجمعيات الخيرية الموجودة بقريتهم وذلك في كل من ١٩٨٠، ١٩٨٥ ثم حساب درجة أنشطة الجمعيات الخيرية كالآتي:

مستوى الجمعيات الخيرية عام ١٩٨٥X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

ح- أنشطة جمعية تنمية المجتمع: تم حساب درجة أنشطة جمعية تنمية المجتمع كمتوسط لدرجتي أنشطة جمعية تنمية المجتمع من كل من الرواة وأيضا من المنظمة نفسها بعد معايرتها، ودرجة أنشطة جمعية تنمية المجتمع من المنظمات الاجتماعية هي نفسها درجة أنشطة الوحدة الاجتماعية من المنظمة الاجتماعية التي سبق إيضاح كيفية قياسها، أما درجة أنشطة جمعية تنمية المجتمع من الرواة فقد تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن مدى تواجد ومستوى أداء الأنشطة المختلفة والمتوقع من جمعية تنمية المجتمع القيام بها (سؤال ٢٤ باستمارة الرواة) وذلك في كل من عامي ١٩٨٠، ١٩٨٥، وتم تقدير مستوى أنشطة جمعية تنمية المجتمع في كل من هذين العامين على أساس مجموع درجات أنشطة جمعية تنمية المجتمع وفقا للترميز الآتى:

لا يوجد = صفر، يوجد بمستوى رديء = ١،

يوجد بمستوى متوسط = ٢، يوجد بمستوى جيد = ٣.

.بعد حساب نسبة التغير خلال الفترة ٨٠، ١٩٨٥ ثم تقدير دراسة أنشطة جمعية تنمية المجتمع من الرواة كالآتي:

مستوى أنشطة جمعية تنمية المجتمع عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

ط- أنشطة الوحدة المحلية: تم حساب درجة أنشطة الوحدة المحلية كمتوسط لدرجتي أنشطة الوحدة المحلية من كل من الرواة والوحدة المحلية نفسها بعد معايرتها. فدرجة أنشطة الوحدة المحلية من الرواة تم قياسها من خلال سؤال الرواة عن مدى تواجد وكفاية ومستوى أداء الأنشطة الخدمية والإنتاجية المختلفة والتي من المتوقع من الوحدة المحلية القيام بها وذلك في كل من عامي ١٩٨٠،

١٩٨٥ (سؤال ٢٨ باستمارة الرواة)، وتم تقييم مستوى أنشطة الوحدة المحلية المختلفة في كل من هذين العامين على أساس جمع درجات التواجد والكفاية وفقا للترميز الآتى:

لا يوجد = صفر، يوجد بدرجة غير كافية = ١، يوجد بدرجة كافية نوعا ما = ٢، يوجد بدرجة كافية = ٣، بالإضافة إلى درجات مستوى الأداء وفقا للترميز التالي:

مستوى الأداء والإنتاج رديء =١، مستوى الأداء والإنتاج متوسط = ٢، مستوى الأداء والإنتاج جيد = ٣.

وبعد حساب نسبة تغير مستوى أنشطة الوحدة المحلية خلال الفترة ٨٠، ١٩٨٥ تم تقدير درجة أنشطة الوحدة المحلية من الرواة كالآتي: مستوى أنشطة الوحدة المحلية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

أما درجة أنشطة الوحدة المحلية من المنظمة نفسها فقد تم قياسها كمتوسط لمتغيرين بعد معايرتهما.

١- عدد مشروعات الوحدة المحلية: ويمثل مجموع بنود المشروعات والأنشطة التنموية التي تقوم بها الوحدة المحلية بالقرية (سؤال ١١ باستمارة الوحدة المحلية).

٢- قيمة الإنتاج الكلية للمشروعات: وتم حسابها من حاصل جمع قيم الإنتاج للمشروعات التي تنفذها الوحدة المحلية بالقرية (سؤال ١١ باستمارة الوحدة المحلية).

وتتكون درجات مركب كثافة الأنشطة التنموية من مجموع درجات البنود الأربعة السابقة بعد إعطاء أوزان لكل منها كما يلي:

كثافة الأنشطة الزراعية X ٢

كثافة الأنشطة الصناعية والصناعية الزراعية X ٣

كثافة الأنشطة التجارية X١

كثافة الأنشطة الاجتماعية X ٤

ثم قسمة هذا المجموع على ١٠ لكي يمثل الناتج مركب كثافة الأنشطة التنموية.

٢- مركب شمول الأنشطة التنموية: يتكون هذا المركب من متوسط درجات شمول اثنتي عشرة مجموعة من الأنشطة التنموية بالقرية هي الأنشطة التعليمية والأنشطة الصحية والأنشطة الشبابية وأنشطة بنك القرية وأنشطة الجمعية التعاونية الزراعية وأنشطة الوحدة البيطرية وأنشطة الوحدة الاجتماعية وأنشطة جمعية تنمية المجتمع وأنشطة المسجد وأنشطة الوحدة المحلية والأنشطة الصناعية وأخيرا الأنشطة التجارية. وقد تم قياس درجة شمول كل منها كنسبة مئوية لعدد الأنشطة الموجودة فعلا بالقرية من إجمالي عدد الأنشطة التي يمكن أن توجد بكل مجموعة من المجموعات الاثنى عشر السابقة والتي جاءت في أسئلة أرقام ١٥،١٨، ١٩،٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٠ باستمارة الرواة.

٣- مركب توازن الأنشطة التنموية: يتكون هذا المركب من متوسط درجات توازن الاثنتى عشرة مجموعة من الأنشطة التنموية بالقرية والمذكورة عاليه في مركب شمول الأنشطة التنموية. وقد تم قياس درجة توازن كل منها من خلال مقارنة درجة شمول كل مجموعة من الأنشطة التنموية بمركب الأنشطة التنموية ككل وذلك بقسمة درجة شمول كل من الأنشطة التنموية السابقة على مركب شمول الأنشطة التنموية بحيث يأخذ الناتج ترميزا كالآتي:

- لو كان الناتج ٣/٤ فأكثر = ٤
- لو كان الناتج من ١/٢ - أقل من ٣/٤ = ٣
- لو كان الناتج يتراوح من ١/ ٤ - أقل من ١/٢= ٢
- لو كان الناتج أقل من ١/٤ = ١.

٤- مركب تكامل الأنشطة التنموية: يمثل هذا المركب متغير درجة التكامل المنظمى بالقرية والذي تم قياسه كنسبة مئوية لعدد المنظمات الموجودة فعلا بالقرية من إجمالي عدد المنظمات الاقتصادية والاجتماعية البالغ مجموعها إحدى عشر منظمة تعمل بالريف المصري وهى الجمعية التعاونية الزراعية،

بنك القرية، الوحدة الاجتماعية، المنظمة الصحية، الوحدة المحلية، جمعية تنمية المجتمع، المنظمة الشبابية، المسجد، المدرسة، الوحدة البيطرية، الشرطة.

٥- مركب تنسيق الأنشطة التنموية: يمثل هذا المركب متغير درجة التنسيق المنظمى بالقرية والذي تم قياسه كمتوسط لدرجات تنسيق المنظمات الموجودة فعلا بالقرية من المنظمات الآتية: المدرسة، الوحدة المحلية، بنك القرية، المنظمات الصحية، الجمعية التعاونية الزراعية، والوحدة الاجتماعية. وقد تم قياس درجة تنسيق كل منظمة من هذه المنظمات من خلال محورين أساسيين أولهما هو درجة التنسيق بين المنظمة والمنظمات الأخرى، وقد تم قياس هذا المحور بواسطة ثلاثة بنود، البند الأول يمثل درجة التنسيق بين المنظمات والمنظمات الأخرى بنفس القرية، وقد تم قياس هذا البند من خلال سبعة متغيرات: (١) درجة الأنشطة المشتركة، وتم حسابها كنسبة مئوية لعدد المنظمات التي لها أنشطة مشتركة مع المنظمة من إجمالي عدد المنظمات الموجودة بالقرية. (٢) درجة حصول المنظمة على مستحقات أو تبرعات، وتم حسابها كنسبة مئوية لعدد المنظمات التي قدمت أية مستحقات أو تبرعات للمنظمة من إجمالي عدد المنظمات الموجودة بالقرية. (٣) درجة تقديم المنظمة لأي مساعدات مالية للمنظمات الأخرى، وتم حسابها كنسبة مئوية لعدد المنظمات التي قدمت لها المنظمة أي مساعدات من إجمالي عدد المنظمات الموجودة بالقرية. (٤) درجة تبادل المعلومات مع المنظمات الأخرى، وقد تم حسابها كنسبة مئوية لعدد المنظمات التي تبادلت معها المنظمة أية معلومات من إجمالي عدد المنظمات الموجودة بالقرية. (٥) درجة إعاقة المنظمات الأخرى، وقد تم حسابها كنسبة مئوية لعدد المنظمات التي أعاقت عمل المنظمة من إجمالي عدد المنظمات الموجودة بالقرية. (٦) درجة الاتفاق في رؤية المشاكل، وقد تم قياسها كنسبة مئوية لعدد المنظمات التي تتفق مع المنظمة في رؤية نوعية المشاكل من إجمالي عدد المنظمات الموجودة بالقرية. (٧) درجة الاتفاق في رؤية حل المشاكل، وتم قياسها كنسبة مئوية لعدد المنظمات التي تتفق مع المنظمة في رؤية حل المشاكل من إجمالي عدد المنظمات الموجودة بالقرية. وتمثل درجات البند الأول (درجة التنسيق بين المنظمة والمنظمات الأخرى بنفس القرية) متوسط درجات المتغيرات السبعة السابقة بعد طرح المتغير الخامس منها والذي يمثل اتجاه معاكس لدرجة التنسيق. أما البند الثاني من المحور الأول فيمثل درجة التنسيق بين المنظمة والمنظمات الأخرى المماثلة

بالقرى المجاورة وقد تم قياس هذا البند كمتوسط لثلاثة متغيرات: ١- درجة الأنشطة المشتركة، وقد تم حسابها كرقم مطلق يمثل عدد المنظمات المماثلة كمنظمة بالقرى المجاورة والتي لها أنشطة مشتركة معها. ٢- درجة تبادل المعلومات وقد تم حسابها كرقم مطلق يمثل عدد المنظمات المماثلة للمنظمة بالقرى المجاورة والتي تبادلت مع المنظمة المعلومات. ٣- درجة تبادل المساعدات وقد تم حسابها كرقم مطلق يمثل عدد المنظمات المماثلة للمنظمة بالقرى المجاورة والتي تبادلت مع المنظمة المساعدات.

أما البند الثالث من المحور الأول فيمثل درجة التنسيق بين المنظمة والهيئات المشرفة عليها وقد تم قياس هذا البند كمتوسط لأربعة متغيرات بعد معايرتها: ١- درجة حصول المنظمة على مساعدات وقد تم حسابها كرقم مطلق يمثل الهيئات المشرفة التي قدمت مساعدات للمنظمة. ٢- درجة تقديم مقترحات وقد تم حسابها كمتوسط درجات كافة الجهات المشرفة عليها التي تم تقديم اقتراحات لها وفقا للآتى:

كثيرا = ٣ أحيانا = ٢ نادرا = ١

٣- درجة لجوء المنظمة للجهات المشرفة وتم حسابها كمتوسط درجات الجهات المشرفة التي تم اللجوء إليها لحل مشاكل المنظمة وفقا لما يلي:

كثيرا = ٣ أحيانا = ٢ نادرا = ١

٤- درجة إعاقة الجهات المشرفة وتم حسابها كمتوسط الجهات المشرفة التي أعاقت عمل المنظمة وفقا للآتى:

كثيرا = ١ أحيانا = ٢ نادرا = ٣

وتمثل درجات المحور الأول من درجة التنسيق المنظمى متوسط درجات البنود الثلاثة السابقة بعد معايرتها. أما المحور الثاني وهو درجة الاتجاه نحو التنسيق المنظمى والعمل المشترك فقد تم قياسه من خلال سؤال القائمين على المنظمات لرأيهم تجاه تسع عبارات اتجاهيه هي:

١- " كثيرا ما يؤدى اشتراك المصالح المختلفة مع بعضها في مشاريع تنمية البلد إلى فشل هذه المشاريع".

٢- " يمكن للمنظمة أن تعمل بكفاءة بدون الحاجة لمساعدة أي مصلحة أخرى".

٣- " يجب أن تقلل المنظمة من احتكاكها الشديد بالمصالح الأخرى".

٤- " يؤدى العمل الجماعي المشترك إلى إنتاج أفضل للقرية عن المجهودات الفردية التي يقوم بها كل مصلحة على حدة".

٥- " يؤدى التشاور والاتفاق مع المصالح الأخرى إلى مضيعة الوقت".

٦- " يجب أن تشترك المنظمة مستقبلا في أنشطة مشتركة مع المصالح الأخرى".

٧- " ليست هناك حاجة إلى معرفة العاملين بأي مصلحة أخرى والاتصال بهم".

٨- " تؤدى المساعدات والمعاونات من المصالح الأخرى دائما إلى تحقيق العمل بصورة أفضل".

٩- " خبرتي الحالية في العمل تجعلني أعتقد أن العمل بمفردي بعيدا عن المصالح الأخرى هو أحسن وسيلة للانجاز".

وقد تم ترميز فئات إجابات العبارات إيجابية الاتجاه (أرقام ٤، ٦، ٨) هكذا:

موافق جدا = ٥ موافق = ٤ سيان = ٣

غير موافق = ٢ غير موافق على الإطلاق= ١.

كما تم وضع ترميز معاكس للعبارات سلبية الاتجاه (الأرقام ١، ٢، ٣، ٥، ٧، ٩) هكذا:

موافق جدا =١ موافق = ٢ سيان = ٣

غير موافق = ٤ غير موافق على الإطلاق = ٥.

وتمثل درجات المحور الثاني من درجة التنسيق المنظمى مجموع درجات العبارات الاتجاهية التسع السابقة. وقد تم بعد ذلك تكوين الدرجة الكلية لدرجة التنسيق المنظمى من مجموع درجتي المحورين السابقين بعد معايرة المحور الثاني مع إعطاء وزن مضاعف للمحور الأول ثم قسمة المجموع على ٣،

وبذلك يمثل الناتج درجات متغير درجة التنسيق المنظمى والذي يعبر هنا عن مركب تنسيق الأنشطة التنموية.

٦- مركب الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية: يتكون هذا المتغير المركب من أربعة بنود البند الأول هو مركب كفاءة المنظمات وتم قياسه كمجموع لدرجات كفاءة المنظمات التسع التالية: الجمعية التعاونية الزراعية، المدرسة، المنظمة الصحية، المنظمات الاجتماعية، الوحدة المحلية، بنك القرية، المنظمة الشبابية، المسجد، الأمن. وبالتالي يتضمن هذا المركب كل من درجتي توافر وكفاءة المنظمات وفيما يلي كيفية قياس كل منها.

أ- كفاءة الجمعية التعاونية : تم قياسها كمتوسط لسبع متغيرات بعد معايرتها هي:

١- متوسط فائض الجمعية التعاونية، وتم حسابه بقسمة جملة فائض الجمعية عام ١٩٨٥ على إجمالي مساحة زمام الجمعية التعاونية من الأرض الزراعية عام ١٩٨٥ ثم تعديل النتائج في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠، ١٩٨٥ كالآتي: متوسط فائض الجمعية التعاونية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

٢- صافى دخل الجمعية التعاونية وتم حسابه بقسمة صافى ربح الجمعية عام ١٩٨٥ على جملة رأسمال الجمعية التعاونية عام ١٩٨٥ ثم تعديل الناتج في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ كالآتي:

صافى دخل الجمعية التعاونية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

٣- صافى ربح الجمعية التعاونية ويمثل صافى ربح أو خسارة الجمعية عام ١٩٨٥ بعد تعديله في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠- ١٩٨٥ كالآتي:

صافى ربح الجمعية التعاونية عام ١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

٤- كفاءة الجهاز الارشادى: وتم قياسها كمتوسط ثلاث متغيرات بعد معايرتها: والتي تم قياسها من خلال توجيه ثلاثة أسئلة إلى مديري الجمعيات التعاونية الزراعية بخصوص أنشطة الإرشاد الزراعي

بجمعياتهم (أسئلة أرقام ٢٣، ٢٤، ٢٥، باستمارة الجمعية التعاونية الزراعية)، ويمثل المتغير الأول النسبة المئوية لعدد الحقول الإرشادية بالقرية من إجمالي عدد الحائزين بالجمعية التعاونية الزراعية عام ١٩٨٥، بينما يمثل المتغير الثاني النسبة المئوية لإجمالي مساحة الحقول الإرشادية من إجمالي المساحة المحصولية الكلية (صيفية وشتوية وفاكهية) عام ١٩٨٥، أما المتغير الثالث فيمثل نسبة مئوية لعدد المجلات الإرشادية الموزعة سنويا من إجمالي عدد الحائزين بالجمعية التعاونية الزراعية عام ١٩٨٥,

٥- عدد اجتماعات مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية سنويا.

٦- نسبة الآلات الصالحة، وتم حسابها كنسبة مئوية لعدد الآلات الصالحة للعمل من إجمالي عدد الآلات الموجودة بالجمعية التعاونية الزراعية عام ١٩٨٥.

٧- درجة الالتزام بالدورة الزراعية وتم قياسها كمتوسط لمتغيرين بعد معايرتها هما:

- درجة تطبيق الزراع للدورة تم ترميزها كالآتي: أقل من الربع = ٤ ١/٤ - أقل من ١/٢ = ٣ ١/٢ - أقل من٣/٤= ٢ ٣/٤ فأكثر= ١.

- نسبة التهرب من الدورة الزراعية: تم حسابها كنسبة لعدد محاضر مخالفات الدورة الزراعية من إجمالي عدد أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية عام ١٩٨٥ وتم طرح درجات متغير درجة الالتزام بالدورة الزراعية من مائة بعد المعايرة حتى يكون في نفس اتجاه متغيرات كفاءة الجمعية التعاونية الزراعية الأخرى.

ب- كفاءة المدرسة: تم قياسها من خلال متغير نسبة نجاح المدارس الابتدائية بالقرية والتي تمثل متوسط نسب نجاح المدارس الابتدائية بالقرية عام ١٩٨٥ مع تعديل هذه النسبة وفقا لمعدل نسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠، ١٩٨٥ كالآتي: نسبة نجاح المدرسة الابتدائية عام١٩٨٥ X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

ج- كفاءة الوحدة المحلية: تم قياسها كمتوسط ثمانية متغيرات بعد معايرتها هي:

١- متوسط عدد الاجتماعات الدورية الشهرية للمجلس التنفيذي.

٢- متوسط عدد المشروعات التنموية التي تنفذها الوحدة المحلية في القرية الواحدة من إجمالي عدد القرى التابعة للوحدة المحلية.

٣-نسبة الشمول في المشروعات التنموية وتم حسابها كنسبة مئوية لإجمالي عدد المشروعات والأنشطة التنموية التي تنفذها الوحدة المحلية فعلا من إجمالي عدد المشروعات والأنشطة والتي من المتوقع أن تقوم بها الوحدة المحلية.

٤- متوسط عمر المشروع الواحد وتم حسابه كمتوسط لأعمار المشاريع والأنشطة التنموية التي تنفذها الوحدة المحلية وذلك بطرح سنة تنفيذ كل منها من عام ١٩٨٥م.

٥- متوسط إنتاج القرية الواحدة وتم حسابه بقسمة قيمة الإنتاج الكلى للمشروعات والأنشطة التنموية على عدد القرى التابعة للوحدة المحلية.

٦- متوسط إنتاج العامل الواحد: وتم حسابه بقسمة قيمة الإنتاج الكلى للمشروعات والأنشطة التنموية على إجمالي عدد العاملين في هذه المشروعات والأنشطة.

٧- متوسط صافى الربح للقرية الواحدة وتم حسابه بقسمة إجمالي صافى ربح أو خسارة جميع المشاريع التي تنفذها الوحدة المحلية على عدد القرى التابعة للوحدة المحلية.

٨- صافى دخل الجنيه المستثمر وتم حسابه بقسمة إجمالي صافى ربح أو خسارة جميع المشاريع التي تنفذها الوحدة المحلية على إجمالي المصروفات السنوية لجميع هذه المشاريع.

د- كفاءة بنك القرية: تم قياسها كمتوسط بندين أولهما يتكون من متوسط ثلاثة متغيرات بعد معايرتها هي:

١- ما يخص المندوبين من السلف وحسب هذا المتغير بقسمة إجمالي قيمة سلف بنك القرية عام ١٩٨٥ (مجموع السلف الزراعية والاستثمارية وسلف المزارع الصغير) على عدد المندوبيات التي يخدمها البنك ثم تعديل الناتج في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كالآتي:

متوسط ما يخص المندوبية من إجمالي السلف عام ١٩٨٥X (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

٢– ما يخص المندوبية من إجمالي المشروعات، وحسب هذا المتغير بقسمة إجمالي عدد المشروعات الممولة للأفراد والجمعيات والهيئات عام ١٩٨٥ على عدد المندوبيات التي يخدمها البنك ثم تعديل الناتج في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠–١٩٨٥ كما سبق في المتغير السابق.

٣– ما يخص المندوبية من الأعمال المصرفية وحسب هذا المتغير بقسمة إجمالي قيمة الأعمال المصرفية للبنك في عام ١٩٨٥ على عدد المندوبيات التي يخدمها البنك ثم تعديل الناتج في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠–١٩٨٥م.

أما البند الثاني من كفاءة بنك القرية فيتكون هو الآخر من متوسط ثلاثة متغيرات بعد معايرتها هي:

١– معدل السداد للسلف خلال الفترة ٨٠–١٩٨٥ كما سبق.

٢– نسبة شمول أنشطة البنك، وتم حسابها كمتوسط لنسب الشمول الفرعية في مجالات أنشطة بنك القرية المختلفة والتي قد حسب كل منها بقسمة عدد الأنشطة التي قام بها البنك فعلا عام ١٩٨٥ على إجمالي عدد أنشطة هذا المجال (سؤال ٧ باستمارة بنك القرية).

٣– ما يخص المندوبية من إجمالي النشاط وحسب هذا المتغير بقسمة إجمالي قيم كافة أنشطة البنك في المجالات المختلفة عام ١٩٨٥ (الثروة الحيوانية، الثروة الداجنية، والسمكية، الميكنة الزراعية، الزراعات غير التقليدية، التصنيع الأسرى والحرفي، استثمار النحل ودودة الحرير والتطوير العمراني والثقافي) على عدد المندوبيات التي يخدمها بنك القرية.

هـ – كفاءة المنظمة الصحية: تم قياسها بواسطة بندين أساسيين هما: درجة الفعالية الهدفية ودرجة الإمكانيات، بحيث يتكون كفاءة المنظمة الصحية وتغير كفاءة المنظمة الصحية من خارج قسمة درجة الفعالية الهدفية على درجة الإمكانيات ثم ضرب الناتج في ١٠. وقد تم قياس البند الأول (درجة الفعالية الهدفية) كمتوسط ستة متغيرات بعد معايرتها هي:

١- عدد حالات الرعاية الصحية لكل ١٠٠٠ من سكان القرية والتي تشمل حالات كل من حوامل جدد، زيارات لحوامل جديدة منزلية)، ولادة بالمنزل، ولادة بالوحدة، زيارات الأطفال للوحدة وزيارات منزلية للحوامل.

٢- عدد وسائل تنظيم الأسرة (أشرطة منع الحمل ولوالب وواقي ذكرى) لكل ١٠٠٠ من سكان القرية .

٣- عدد المترددات لتنظيم الأسرة لكل ١٠٠٠ من سكان القرية.

٤- عدد حالات التطعيم والتحصين لكل ١٠٠٠ من سكان القرية وتشمل شلل أطفال، تطعيم ثلاثي، تيتانوس، تيفود، درن وحصبة.

٥- عدد حالات العيادة الخارجية لكل ١٠٠٠ من سكان القرية.

٦- كفاءة الفحص الطبي المدرسي وتم حسابها كنسبة مئوية لعدد التلاميذ المفحوصين على إجمالي عدد التلاميذ المقرر فحصهم.

أما البند الثاني من كفاءة الوحدة الصحية (درجة الإمكانيات) فقد تم قياسه كمتوسط متغيرين بعد معايرتهما هما:

١- الإمكانيات الصحية المادية ويمثل مجموع درجتي الإمكانيات الصحية المكانية والتجهيزية. وتم حساب درجة الإمكانيات الصحية المكانية والتجهيزية كمجموع درجات كل من المبنى والمياه والكهرباء والمجارى ومسكن إقامة الطبيب ومسكن إقامة العاملين وفقا للآتى:

لا يوجد = صفر، يوجد في حالة رديئة=١،

يوجد في حالة متوسطة= ٢، يوجد في حالة جيدة=٣.

أما درجة الإمكانيات الصحية التجهيزية فقد تم حسابها كمجموع درجات كل من الأدوية، أجهزة الكشف، سيارة إسعاف، الأقسام التخصصية، الأسرة وفقا لنفس الترميز السابق.

٢- الإمكانيات الصحية البشرية وتمثل مجموع درجات البنود الآتية وفقا لأوزانها:

- عدد طبيب أو صيدلي مقيم X ٨

- عدد طبيب أو صيدلي غير مقيم X ٤

- عدد الفنيين والإداريين وهيئة التمريض X ١

و- كفاءة المنظمة الاجتماعية: تم قياسها من بندين أساسيين هما درجة الفعالية الهدفية ودرجة الإمكانيات، بحيث تتكون كفاءة المنظمة الاجتماعية من خارج قسم درجة الفعالية الهدفية على درجة الإمكانيات ثم ضرب الناتج في ١٠، وقد تم قياس البند الأول (درجة الفعالية الهدفية) كمتوسط أربعة متغيرات بعد معايرتها هي:

١- درجة الأسر المنتجة وتمثل عدد الأسر المنتجة التابعة للوحدة الاجتماعية عام ١٩٨٥ في تعديل هذه الدرجة وفقا لنسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ وفقا للآتى:

عدد الأسر المنتجة عام ١٩٨٥ X (١٠٠+ نسبة التغير) /١٠٠.

٢- أنشطة الرعاية الاجتماعية وتمثل مجموع حالات الضمان الاجتماعي ومعونة الشتاء وأبحاث طلبة الجامعات والتأهيل الاجتماعي عام ١٩٨٥ مع تعديل هذا المجموع في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق في المتغير السابق.

٣- أنشطة الحضانة وتحفيظ القرآن وتمثل مجموع الحالات المستفيدة من الحضانة وتحفيظ القرآن عام ١٩٨٥ مع تعديل هذا المجموع في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠- ١٩٨٥ كما سبق.

٤- الأنشطة البيئية والإنتاجية والمهنية وتمثل مجموع حالات كل من مشاغل، مناحل، تربية دواجن، صناعات غذائية، سجاد وكليم، تجار ....الخ عام ١٩٨٥ مع تعديل هذا المجموع في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

البند الثاني من كفاءة المنظمة الاجتماعية (درجة الإمكانيات) فقد تم قياسه كمتوسط متغيرين بعد معايرتهما هما:

١- درجة العمالة وتم قياسها من قسمة إجمالي عدد الفنيين والإداريين والعمال عام ١٩٨٥ بكل من الوحدة الاجتماعية وجمعية تنمية المجتمع على عدد القرى التي تخدمها الوحدة الاجتماعية أو جمعية تنمية المجتمع مع تعديل درجة العمالة في ضوء نسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

٢- درجة العاملين المقيمين وتمثل إجمالي عدد العاملين المقيمين (الرئيس- فنيين - إداريين- عمال) في كل من الوحدة الاجتماعية وجمعية تنمية المجتمع عام ١٩٨٥مع تعديل هذه الدرجة وفقا لنسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

ز- كفاءة المنظمة الشبابية: تم قياسها كمتوسط متغيرين بعد معايرتهما أولهما يمثل متوسط متغيرين بعد معايرتهما:

١- إجمالي عدد أعضاء المنظمة الشبابية (ذكور وإناث) لكل ١٠٠٠ من سكان القرية عام ١٩٨٥.

٢- نسبة عدد الأعضاء الإناث بالمنظمة الشبابية من إجمالي عدد الأعضاء عام ١٩٨٥ مع ضرب هذه النسبة في ١٠، والمتغير الثاني من كفاءة المنظمة الشبابية يمثل إجمالي عدد الأنشطة الرياضية بالمنظمة الشبابية عام ١٩٨٥م.

ح-كفاءة المسجد: تم قياسها كمتوسط أربعة متغيرات بعد معايرتها هي:

١- نوعية المساجد وتمثل مجموع درجات مساجد القرية وفقا للآتى:

حكومي=١ مشترك (حكومي-أهلي)=٢ أهلي= ٣,

٢- مساحة المساجد وتمثلها نسبة إجمالي مساحة مساجد القرية عام ١٩٨٥ لكل ١٠٠٠ من سكان القرية مع تعديل هذه النسبة في ضوء نسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

٣- عدد الأئمة ويمثلها نسبة إجمالي عدد أئمة مساجد القرية لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٨٥ مع تعديل هذه النسبة في ضوء تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

٤- كفاءة الأئمة وتم حسابها كمجموع درجات أئمة مساجد القرية وفقا لما يلي:

مؤهل عالي أزهري =٤ مؤهل متوسط أزهري=٣

مؤهل غير أزهري =٢ مؤهل غير ما سبق =١

ط – كفاءة الأمن: وتمثلها درجة الأنشطة الأمنية التي سبق شرح كيفية قياسها في مركب كثافة الأنشطة التنموية ببند الأنشطة الاجتماعية والتي تبين تكونها من ثلاثة متغيرات هي نسبة الجرائم للسكان ودرجة تواجد هيئات الأمن ومتوسط عمر هيئات الأمن بالقرية.

أما البند الثاني من مركب الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية فيمثل نسبة العمالة الكلية بالقرية. وتم حسابها من البيانات الثانوية بتعداد سكان ١٩٧٦.

كما يمثل البند الثالث متغير مدى توافر فرص العمل بالقرية وتم حسابه من مجموع درجات خمسة أسئلة وجهت للرواة أولها خاص بدرجة الرضا عن فرص العمل بالقرية وكان ترميز هذا السؤال كالآتي:

راضى = ٣ راضى إلى حد ما = ٢ غير راضى = ١.

والسؤال الثاني خاص بزيادة فرص عمل الشباب والرجال بالقرية وكان ترميزه هو:

نعم = ٢ لا = صفر.

والسؤال الثالث خاص بمدى استغلال شباب القرية لفرص العمل مقارنة بالقرى المجاورة وكان ترميزه كالآتي:

"أكثر بكثير" =٤ "أكثر شوية" =٣ "زيهم" =٢ "أقل" = ١.

والسؤال الرابع خاص بزيادة فرص عمل فتيات ونساء القرية وكان ترميزه هو:

نعم = ٢ لا = صفر

والسؤال الخامس خاص بدرجة عمل فتيات ونساء القرية مقارنة بالقرى المجاورة وكان ترميزه كالآتي:

"أكثر بكثير" =٤ "أكثر شوية" =٣ "زيهم" =٢ "أقل" = ١.

أما البند الرابع من مركب الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية فيمثل نسبة الأرض الزراعية المستغلة وتم حسابها كنسبة مئوية لمساحة الأرض المنزرعة بالقرية عام ١٩٨٥ من إجمالي مساحة الأرض المنزرعة والأرض القابلة للزراعة، مع تعديل هذه النسبة المئوية في ضوء نسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كالآتي:

نسبة الأرض الزراعية المستغلة عام ١٩٨٥ x (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

وقد تم تكوين مركب الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية من الأربعة بنود السابقة مع إعطاء وزن مضاعف للبند الأول (مركب كفاءة المنظمات).

٧- مركب المستوى التكنولوجي: يتكون هذا المركب من ثلاث بنود بعد معايرتها.

البند الأول: يمثل متغير درجة توافر التكنولوجيا الذي تم قياسه من خلال سؤال الرواة عن مدى تواجد الأساليب التكنولوجية الحديثة التالية بقريتهم (سؤال ٧٦ باستمارة الرواة):

١- استصلاح أراضى بور وزراعتها. ٢- تنظيف وتوسيع المصارف والمراوي.

٣- زراعة السمك في الترع والمراوي. ٤- تشجير حواف الترع والمصارف والمراوي. ٥- مشاتل وزراعات زهور وزينة. ٦- ري وسماد الأراضي. ٧- زراعة بنجر أو فول صويا أو كتان أو لوف. ٨- تحميل خضر على أشجار فاكهة. ٩- تجريف أراضى زراعية. ١٠- خزانات البيوجاز.

ويمثل متغير درجة توافر التكنولوجيا مجموع درجات مدى تواجد الأساليب السابقة على أساس:

نعم =٢ لا=١ ماعدا التاسع حيث يعتبر ترميزه معاكسا (نعم=١)، لا=٢.

أما البند الثاني من مركب المستوى التكنولوجي فيمثل متغير مستوى الميكنة بالجرار لكل ١٠٠٠ فدان والذي تم قياسه كالآتي:

عدد الجرارات الصالحة بالجمعيات التعاونية الزراعية X ١٠٠٠

إجمالي مساحة زمام القرية عام ١٩٨٥

أما البند الثالث: فيمثل متغير درجة توافر الآلات بالتعاونية لكل ١٠٠٠ فدان والذي تم قياسه من خلال حصر عدد الآلات والمعدات المتوافرة بالجمعية التعاونية الزراعية عام ١٩٨٥م (سؤال ١٦ باستمارة الجمعية التعاونية الزراعية) مع ضرب عدد كل آلة في وزن معين يتناسب وقيمة الآلة النقدية كما يلي:

١- عدد الجرارات الزراعية الصالحة X ٦	٢- عدد الجرارات غير الصالحة X ٣
٣- عدد مقطورة جرار ٦X	٤- عدد عزاقة ميكانيكية X ٣
٥- عدد ماكينة رفع مياه X ٣	٦- عدد ماكينة ري X ٣
٧- عدد ساقية مكهربة X ٣	٨- عدد محراث جرار قرصي X ٢
٩- عدد كومباين ١٠X	١٠- آلة حصاد وضم ٦X
١١- عدد شتالة آلية X ٧	١٢- عدد محشة ميكانيكية ٢X
١٣- عدد سطارة ١٠X	١٤- عدد حفار ٢٠X
١٥- عدد آلة تقطيع حطب ٩X	١٦- عدد أنابيب ري ٥X
١٧- عدد ماكينة دراس ٢X	١٨- عدد موتور رش ١X
١٩- عدد موتور تعفير ١X	٢٠- عدد ماكينة تذرية ١X
٢١- عدد ماكينة قش رز ٢X	٢٢- عدد عربات نصف نقل ٨X
٢٣- عدد عربات نقل ١٦X	

ويمثل متغير درجة توافر الآلات بالتعاونية نسبة مجموع درجات الآلات المتوافرة من القائمة السابقة لكل ١٠٠٠ فدان من إجمالي مساحة زمام القرية عام ١٩٨٥ . وقد تم تكوين مركب المستوى التكنولوجي من الثلاثة بنود السابقة مع إعطاء وزن أربعة أمثال للبند الأول (درجة توافر التكنولوجيا).

٨- المشاركة الأهلية: تم قياس هذا المتغير من خلال عبارتين اتجاهيتين بالإضافة إلى تسعة أسئلة أخرى. أما العبارتان فقد تم سؤال الرواة عن رأى أفراد القرية تجاه ما يلى (سؤال ٤٤ باستمارة الرواة):

١-"نادر جدا لما الناس هنا يشاركوا مع بعضهم في عمل ينفع البلد كلها".

"نادرا لما تلاقى حد في البلد بيهتم بنظافتها وجمالها".

وتم ترميز إجابات هاتين العبارتين كالآتي:

سليم جدا= ١ سليم لحد ما = ٢ لا أدرى = ٣

غير سليم = ٤ غلط جدا = ٥.

أما الأسئلة التسعة فكان أولها يتعلق بمدى اجتماع أفراد القرية لمناقشة مشاكل قريتهم، (سؤال ٥٦ باستمارة الرواة) وتم إعطاء فئات الإجابة الدرجات التالية:

نعم = ٢ أحيانا = ١ لا = صفر.

كما تناول السؤال الثاني كيفية تصرف أفراد القرية عند مواجهتهم مشكلة خاصة بقريتهم (سؤال ٦٧ باستمارة الرواة) وأخذت فئات الإجابة درجات كالآتي:

- "الاتصال بالمسئولين لحلها لهم لاعتقادهم بأن هذا واجب الحكومة" = ١
- "التشاور فيما بينهم لمعرفة كيف يمكن حلها بالطرق الذاتية" = ٢
- "تجاهل المشكلة تماما" = صفر
- "بحث وجهة التعاون بين الاهالى والحكومة للعمل على حلها = ٢

أما السؤال الثالث فيختص بمدى قدرة أفراد القرية على مواجهة مشاكل قريتهم (سؤال ٦٨ باستمارة الرواة) وتم إعطاء الدرجات التالية لفئات الإجابة:

- "كان لديهم مقدرة كبيرة = ٣

- "كان لديهم مقدرة متوسطة" = ٢

- " لم يكن لديهم مقدرة على الإطلاق" = صفر

- "لاأدرى" = ١

كما تناولت الأسئلة من الرابع حتى الثامن تحديد من كان وراء الأنشطة والمشاريع التي تمت بالقرية سواء في التفكير لها (سؤال ١٩ باستمارة الرواة) وعند التخطيط لها (سؤال ٧٠ باستمارة الرواة) أو عند تنفيذها (سؤال ٧١ باستمارة الرواة) أو عند تمويلها (سؤال ٧٢ باستمارة الرواة) أو عند تقييمها (سؤال ٧٣ باستمارة الرواة) وتم ترميز إجابات هذه الأسئلة الخمس كالآتي:

- "الأهالي" =٣ - "القيادات والكبار اللى في البلد" = ٣

- "الحكومة" = ١ - "الحكومة والأهالي" = ٢

أما السؤال التاسع فكان يتعلق بمدى حدوث تغير إزاء مشاركة الأهالي في الانتخابات (سؤال ٨٤ باستمارة الرواة) وتم إعطاء درجات لفئات الإجابة كما يلي:

لم يتغير = ٢ زاد جدا = ٤ زاد =٣ قل = ١ انعدم = صفر ويمثل متغير المشاركة الأهلية مجموع درجات العبارتين الاتجاهيتين بالإضافة إلى درجات الأسئلة التسعة السابقة.

٩- مركب الحركة القيادية: يتكون هذا المركب من متوسط بندين بعد معايرتهما:

البند الأول يمثل درجة الحركة القيادية الوظيفية وتم قياسها كنسبة مئوية لعدد الوظائف القيادية من إجمالي ذوى المهن بالقرية، وتم حسابها من البيانات الثانوية الخاصة بتعداد سكان ٧٦ ثم تعديل هذه النسبة في ضوء تغيرها خلال الفترة ٦٠-١٩٧٦ كالآتي:

نسبة ذوى الوظائف القيادية لجملة ذوى المهن عام ١٩٧٦ X (١٠٠+ نسبة التغير)/١٠٠.

أما البند الثاني: فيمثل درجة الصفوة وتم قياسها كمتوسط متغيرين بعد معايرتهما هما: ١- درجة الصفوة الكبار ٢- درجة الصفوة الصغار.

وقد تم حساب المتغير الأول (درجة الصفوة الكبار) كمتوسط متغيرين:

أ- وجود صفوة كبار، تم قياسه كمجموع عدد الوظائف التي أنجبتها القرية من الوظائف الثلاث عشر التالية: ١- وزير ٢- محافظ ٣- سكرتير عام محافظة ٤- وكيل وزارة ٥- عضو مجلس شعب أو شورى ٦- لواء أو عميد شرطة ٧- لواء أو عميد جيش ٨- مسئول بمحافظة ٩- أستاذ جامعة ١٠- قاضى أو مستشار ١١- رجل دين كبير ١٢- مسئول بمركز ١٣- ناظر ثانوي أو موجه بالتعليم.

ب- تأثير الصفوة الكبار، تم قياسه كمجموع عدد المشروعات والأنشطة التي ساهم بها ذوى الوظائف الثلاث عشر السابقة للقرية.

أما المتغير الثاني من درجة الصفوة (درجة الصفوة الصغار) فقد تم قياسه بنفس طريقة المتغير الأول حيث حسبت كمتوسط متغيرين:

أ- وجود الصفوة الصغار وتم قياسه كمجموع عدد الوظائف التي أنجبتها القرية من الوظائف الثمان التالية:

١- مهندس ٢- طبيب ٣- مفتش تموين ٤- مهندس زراعي ٥- أخصائي اجتماعي ٦- رئيس وحدة محلية ٧- رئيس مجلس محلى ٨- مدرس.

ب- تأثير الصفوة الصغار، تم قياسه كمجموع عدد المشروعات والأنشطة التي ساهم بها ذوى الوظائف الثمان السابقة للقرية.

١٠- مركب مردودات التنمية: يتكون هذا المركب من بندين أساسيين هما: الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي وقد تم قياس الرخاء الاقتصادي كمتوسط خمس متغيرات بعد معايرتها:

(١) درجة التحسن الدخلى، وتم حسابها كمتوسط متغيرين فرعيين هما (أ) تنوع مصادر دخل الفلاح ممثلا في عدد مصادر دخل الفلاح في الوقت الحاضر (سؤال ٣٣ باستمارة الرواة) مع تعديل هذا

المتغير في ضوء نسبة تغيره مقارنة بعدد مصادر دخل الفلاح في الماضي (ب) نسبة الدخل من الزراعة وتم حسابها وفقا للآتى:

- مقدار الدخل من الزراعة ١/٣ =٣
- مقدار الدخل من الزراعة ٢/٣ =٢
- كل الدخل من الزراعة =١

مع تعديل هذا المتغير في ضوء نسبة تغيره بعد حسابه في كل من الماضي والوقت الحاضر (سؤال ٣٥ باستمارة الرواة).

٢- درجة التحسن الغذائي، وتم حسابها كمتوسط لست نسب تغير من خلال مقارنة الوقت الحاضر بما كان يحدث في الماضي. وذلك لكل من أ- عدد مرات أكل اللحم ب- عدد مرات أكل الفاكهة ج- مصادر مياه الشرب (ترع=١، آبار=٢، حنفية،٣) د- نوع الدقيق المستخدم في صنع العيش (شعير=١، ذرة=٢، خليط=٣، قمح=٤) هـ- عدد مرات الأكل يوميا و- كيفية تسوية الأكل (كانون=١، وابور جاز= ٢، حلة كهربائية=٣، بوتاجاز=٤).

٣- درجة التحسن الكسائى، وتم حسابها كمجموع درجات ست عناصر وفقا للترميز الآتى لكل منها: "أكثر من زمان =٣، "زى زمان" =٢، "أقل من زمان" = ١. والعناصر الست (سؤال ٣٧ باستمارة الرواة) هي أ- شراء ملابس جاهزة ب- شراء ملابس على مدار العام ج- تخصيص ملابس للنوم وللعمل د- شراء أقمشة ثمينة هـ-استعمال أحذية للعمل و- شراء أحذية جاهزة بدلا من التفصيل.

٤- درجة انتشار السلع الكمالية، وتم حسابها كمجموع درجات انتشار السلع الكمالية بالقرية (سؤال ٣٨ باستمارة الرواة) وفقا للأوزان التالية كما يلي):

– عدد الغسالات الكهربائية لكل ألف من سكان القرية	X	١
– عدد الثلاجات الكهربائية لكل ألف من سكان القرية	X	٤
عدد أجهزة الفيديو لكل ألف من سكان القرية	X	١٥
– عدد أجهزة التكيف لكل ألف من سكان القرية	X	٢
– عدد التليفزيونات الملونة لكل ألف من سكان القرية	X	١٠
– عدد التليفزيونات أبيض وأسود لكل ألف من سكان القرية	X	٢
– عدد البوتاجازات لكل ألف من سكان القرية	X	١
– عدد أجهزة التسجيل لكل ألف من سكان القرية	X	١
– عدد المراوح الكهربائية لكل ألف من سكان القرية	X	٣
– عدد السيارات الخاصة لكل ألف من سكان القرية	X	١
– عدد التليفونات لكل ألف من سكان القرية	X	٥
– عدد السخانات لكل ألف من سكان القرية	X	٢٠

٥- درجة التحسن السكنى، وتم حسابها كمتوسط ثلاثة متغيرات بعد معايرتها هي: (أ) درجة التحسن السكنى البنائي، وتم حسابها كمتوسط لكل من نسب التغير خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ لكل من عدد البيوت الخراسانية دور واحد، عدد البيوت الخراسانية دورين، (ب) درجة التحسن في البيوت الموصلة بالمياه، وتم حسابها كنسبة تغير عدد البيوت الموصلة بالمياه النقية خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ (ج) درجة التحسن في البيوت الموصلة بالمجارى، وتم حسابها كنسبة تغير عدد البيوت الموصلة بالمجارى خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥.

أما بند الرفاء الاجتماعي: فقد تم قياسه كمتوسط ست متغيرات بعد معايرتها:

١- درجة التحسن الاجتماعي السيكولوجي وتم حسابها كمتوسط خمسة متغيرات فرعية هي:

(أ) درجة الرضا بالخدمات والمرافق وتم قياسها كمجموع درجات الرضا عن الأشياء الآتية بالقرية (سؤال ٤٢ باستمارة الرواة) وفقا للترميز: راضى=٣، راضى إلى حد ما=٢، غير راضى=١ وذلك لكل من: الطرق، الكهرباء، المياه النقية، حالة الأرض الزراعية، الإطفاء، الصرف الصحي المجارى ، خدمات الري، خدمات الصرف، توافر المساكن للإيجار، الأسواق، فرص العمل، المشاركة في المشاريع الجماعية، سلوك القيادات المنتخبة، سلوك القيادات التنفيذية والوحدة المحلية التابعة لها القرية.

(ب) درجة الرضا المهني الزراعي وتم قياسها كمجموع درجات العبارات الثلاث التالية:

١- "الفلاحة دلوقتى أصبحت مهنة محترمة الناس بتقدرها" (موافق=٣، غير موافق=١ موافق لحد ما=١).

٢- "الزراعة دى مهنة مش جايبة ثمنها" (موافق=١، موافق لحد ما=٢، غير موافق=٣).

٣- "أحسن حاجة إن الواحد مايطلعش ابنه فلاح زيه (مثل ترميز العبارة السابقة) .

(جـ) درجة الانتماء المجتمعي المحلى وتم قياس هذا المتغير من خلال سبعة متغيرات اتجاهية حيث تم سؤال الرواة عن رأى أفراد القرية تجاه بعض العبارات (سؤال ٤٣، ٤٤) باستمارة الرواة الآتية:

١- "أغلب الناس المتعلمة بتفضل تسيب البلد وتروح البندر".

٢- "الواحد لو لقي فرصة يسيب البلد كان سبها".

٣- "البلد دى الحياة فيها أمن وسلام للجميع".

٤- "نادر جدا لما الناس يشاركوا مع بعضهم هنا في عمل ينفع البلد كلها".

٥- "الشباب والناس المتعلمة في البلد بتشتغل بهمة علشان تصلح أحوال البلدة".

٦- "الناس هنا بتحب البلد ومابتسبهاش إلا على عينها".

٧- "نادرا لما تلاقى حد في البلد بيهتم بنظافتها وجمالها".

وقد تم ترميز العبارة الأولى والثانية هكذا:

موافق = ١ موافق لحد ما =٢.

وقد تم ترميز العبارات الثالثة والخامسة والسادسة كالآتي:

سليم جدا=٥ سليم لحد ما =٤

لا أدرى =٣ غلط جدا =١

أما العبارتان الرابعة والسابعة فكان ترميزهما معاكس للسابق. وتمثل درجات الانتماء المجتمعي المحلى مجموع درجات العبارات السبع السابقة.

د- التكافل الاجتماعي وتم قياس هذا المتغير من خلال خمس عبارات اتجاهية حيث تم سؤال الرواة عن رأى أفراد القرية تجاه بعض العبارات (سؤال ٤٣، ٤٤، باستمارة الرواة) بالإضافة إلى ستة أسئلة أخرى. أما العبارات الاتجاهية فكانت كالآتي:

١- "معظم الناس في البلد دلوقتى بيقولوا يلّه نفسي وبس".

٢- "الناس بقت زى الوحوش لو طال الكبير يأكل الصغير حايكله".

٣- "الصداقة الحقيقية بين الناس في البلد دى عملة نادرة".

٤- "كل واحد بينظر للتانى في البلد هنا إزاي يستفيد منه".

٥- "نتف الدين ومجايب سيرة الناس هي القاعدة اليومين دول في البلد هنا".

وتم ترميز العبارة الأولى والثانية كالآتي:

موافق=١ موافق لحد ما=٢ غير موافق=٣.

كما تم إعطاء ترميز معاكس للعبارات الثلاث الأخرى.

أما الأسئلة الستة الأخرى فكان أولها يتعلق بمدى مساعدة أفراد القرية عندما يمرض فرد منهم (دائما=٢، أحيانا=١، لا=صفر)، كما تناول السؤال الثاني كيفية مساعدة أفراد القرية عندما يمرض واحد منهم ("بيقوم بعمله في الغيط أو مساعدات عينية" أو مساعدات بالمال"=٣، إحضار طبيب

له"=٢ زيارته فقط=١). أما السؤال الثالث فكان خاصا بمدى مساعدة أفراد القرية لبعضهم في العمل الزراعي (دائما=٢، أحيانا=١، لا=صفر)، كما تناول السؤال الرابع كيفية مساعدة أفراد القرية لبعضهم في العمل الزراعي ("المشاركة بالعمل في العمليات الزراعية" أو "تبادل الحيوانات الزراعية " =٣ تبادل الأدوات الزراعية أو المشاركة بالعمل في بعض العمليات الزراعية =٢)، أما السؤال الخامس فكان يتعلق بمدى مساعدة أفراد القرية لأحدهم عند حدوث أزمة مالية (دائما=٢، أحيانا =١، لا=صفر) كما تناول السؤال السادس مقارنة مدى التآلف بين أفراد القرية بالمقارنة بالقرى الأخرى المجاورة ("أكثر بكثير=٨، أكثر شوية=٤، زى البلاد إلى حوالينا = صفر).

هـ- الثقة في الأجهزة الحكومية: وتم قياس هذا المتغير من خلال خمسة أسئلة تم توجيهها إلى الرواة: أولها يتعلق بمدى صعوبة مقابلة المسئولين الحكوميين (صعبة=١، سهلة=٢)، والسؤال الثاني تناول كيفية إنجاز الموضوعات بالمصالح الحكومية ("يأخذ حد يعرف المسئول في المصلحة دى" أو يدور على حد قريب المسئول ويأخذه معاه=١، يروح له على طول ويطلب مقابلته=٢)، وتناول السؤال الثالث مدى اطمئنان أفراد القرية للمصالح الحكومية (مطمئنون =٦،"نص نص" =٣، مش مطمئنين=صفر)، أما السؤال الرابع: فكان يختص بمدى استعداد أفراد القرية للتبرع لبناء مدرسة وعدتهم بها المحافظة (كلهم حيتبرعوا =٥، ٣/٤ الناس حيتبرعوا =٤، ١/٢ الناس حيتبرعوا =٣ ١/٤ الناس حيتبرعوا =٢ مفيش حد حيتبرع =١)، وكان السؤال الخامس يتعلق بكيفية تصرف أهل القرية عند حدوث انتخابات جديدة للمجلس الشعبي (ينتخبوا أعضاء المجلس القديم مرة ثانية=٤، ينتخبوا بعض أعضاء المجلس القديم=٣ ، ينتخبوا أعضاء جدد خالص=٢، بيقاطعوا الانتخابات=١).

٢- درجة التحسن الصحي: وتم حسابها من ستة متغيرات هي: أ- عدد الأسرة بالمنظمة الصحية بالقرية لكل ١٠٠٠ من سكان القرية عام ١٩٨٥. ب- عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ من سكان القرية عام ١٩٨٥. جـ- عدد أعضاء هيئة التمريض لكل ١٠٠٠ من سكان القرية عام ١٩٨٥ د- مدى تحسن الحالة الصحية (سؤال ٨ باستمارة المنظمة الصحية) وفقا للترميز التالي:

تحسن بدرجة كبيرة=٤، تحسن بدرجة متوسطة=٣، تحسن بدرجة صغيرة=٢، لم يحدث تحسن=١ .

هـ- معدل الوفيات الخام بالقرية عام ١٩٨٥، معدل الوفيات الأطفال الرضع بالقرية عام ١٩٨٥، وتم حساب درجة التحسن الصحي من المتغيرات السابقة بعد معايرتها وطرح المتغيرين الأخيرين من الأربعة متغيرات الأولى.

٣- **درجة التحسن التعليمي**: وتم قياسها من نسبة الاستيعاب المحسوبة كنسبة مئوية لعدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية بالقرية عام ١٩٨٥ من إجمالي أفراد القرية في الفئة العمرية ٦-١٢ سنة، مع تعديل نسبة الاستيعاب في ضوء نسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كالآتي:

نسبة الاستيعاب عام ١٩٨٥ x (١٠٠+نسبة التغير)/١٠٠.

٤- **درجة التحسن الشبابي**: وتم حسابها من نسبة عدد أعضاء المنظمة الشبابية بالقرية لكل ١٠٠٠ من سكان القرية عام ١٩٨٥- وتعديل هذه النسبة في ضوء نسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما في المتغير السابق.

٥- **درجة التحسن الجمالي البيئي**: وتم حسابها كمجموع درجات كل من حالة الشوارع والطرق وحالة المساكن والمرافق ونظافة القرية وأماكن ألترفيهه والمساحة الخضراء بالكتلة السكنية كما جاء في تقييم الباحث للقرية في نهاية استمارة الرواة.

٦- **مردودات أمنية**: وتم حسابها كنسبة عدد الجرائم لكل ألف من سكان القرية عام ١٩٨٥ مع تعديل هذا المتغير في ضوء نسبة تغيره خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

ويتكون مركب الرفاء الاجتماعي من مجموع الخمس متغيرات الأولى السابقة ثم طرح المتغير السادس (العكس الاتجاه) من هذا المجموع ثم قسمة المجموع على ٤,

١١- مركب عدالة توزيع المردودات: يتكون هذا المركب من ستة متغيرات بعد معايرتها:

أ- نسبة الاستيعاب عام ١٩٨٥، تم حسابها كنسبة مئوية لعدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية بالقرية ٨٠-١٩٨٥، من إجمالي أفراد القرية في الفئة العمرية ٦-١٢ سنة مع تعديل نسبة الاستيعاب في ضوء نسبة تغيرها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

ب- نسبة سلف المزارع الصغير من إجمالي سلف بنك القرية عام ١٩٨٥.

ج- متوسط عدد كل من حالات العيادات الخارجية وحالات الرعاية الصحية لكل ١٠٠٠ من سكان القرية عام ١٩٨٥.

د- عدد أنشطة الرعاية الاجتماعية بالمنظمة الاجتماعية لكل ١٠٠٠ من سكان القرية عام ١٩٨٥م.

هـ-عدد البيوت الخراسانية دور واحد عام ١٩٨٥ للقرية مع تعديل هذا العدد في ضوء نسبة تغييره خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ كما سبق.

و- الشعور بالعدالة الاجتماعية وتم قياس هذا المتغير من خلال ست عبارات اتجاهية حيث تم سؤال الرواة عن رأى أفراد القرية تجاه بعض العبارات (سؤال ٤٣، ٤٤ باستمارة الرواة) وهى كالآتي:

١- "أغلب خدمات الحكومة بتروح للناس الأغنية وبس".

٢- "قرايب الموظفين هم المستفيدين".

٣- "اللى يدفع أكثر يأخذ أكثر".

٤- "الأهالي بياخدوا حقهم من غير واسطة".

٥- "المصالح الحكومية في البلد بتعامل الناس كلها بعدالة بالحق والمستحق".

٦- "البلد دى محتاجة لقيادات سليمة".

وتم ترميز العبارات الثلاث الأولى كالآتي:

موافق=١ موافق لحد ما=٢ غير موافق =٣.

بينما تم إعطاء ترميز معاكس للسابق للعبارة الرابعة أما العبارة الخامسة فكان ترميزها كالآتي:

سليم جدا=٥ سليم لحد ما =٤ لاأدرى =٣ غلط جدا =١

أما العبارة الأخيرة فقد أخذت ترميزا معاكسا لترميز العبارة السابقة بمركب عدالة توزيع المردودات تم تكوينه من المتغيرات الستة السابقة بعد معايرتها مع أعطاء وزن يساوى خمسة أمثال للمتغير الأخير (الشعور بالعدالة الاجتماعية).

١٢- مركب جذرية التغير التنموي: يتكون هذا المركب من متوسط خمسة متغيرات بعد معايرتها:

أ- جذرية التغير الاقتصادي، وتم قياس هذا المتغير كمتوسط لثلاثة متغيرات هي:

(١) نسبة ذوى النشاط الاقتصادي في القطاع غير الزراعي من إجمالي ذوى النشاط الاقتصادي للقرية وفقا لبيانات تعداد سكان ١٩٧٦ مع تعديل هذه النسبة وفقا لنسبة تغيرها خلال الفترة ٦٠-١٩٧٦ كما سبق.

(٢) نسبة عمالة النساء من إجمالي القوى العاملة بالقرية وفقا لبيانات تعداد سكان ١٩٧٦ مع تعديل هذه النسبة وفقا لنسبة تغيرها خلال الفترة ٦٠-١٩٧٦ كما سبق.

(٣) درجة توجيه المدخرات للاستثمار وتم قياسها من خلال سؤال الرواة عن كيفية تصرف الفلاح عندما يزيد دخلة مقارنة بما كان يحدث في الماضي (سؤال ٣٢ باستمارة الرواة) وذلك بالنسبة لمجموعة البنود التالية التي تتمشى مع الاتجاه الاستثماري ("أكثر من زمان"=٣، "زى زمان"=٢، "أقل من زمان"=١):

- توفير النقود في البنك
- شراء أرض
- شراء حيوانات
- زيادة الإنفاق الصحي
- شراء آلات زراعية
- شراء سيارة أجرة أو نصف نقل
- مشروعات استثمار.

كما يتضمن السؤال مجموعة بنود أخرى لا تتمشى الاتجاه الاستثماري ("أكثر من زمان"=١، "زى زمان"=٢، "أقل من زمان"=٣):

- توفير النقود في المنزل
- شراء ذهب وحلى
- شراء نحاس
- شراء أو بناء بيت
- زيادة الإنفاق على الملبس
- زيادة الإنفاق على الغذاء
- الزواج بأكثر من واحدة - شراء آلات حديثة - الإنفاق على المكيفات.

ب- جذرية التغير التعليمي، وتم قياسها بمتغير نسبة الحاصلات على الشهادة الابتدائية فأكثر من إجمالي عدد نساء القرية وفقا لبيانات تعداد ١٩٧٦ مع تعديل هذه النسبة وفقا لنسبة تغيرها خلال الفترة ٦٠-١٩٧٦.

ج- جذرية التغير الأسرى، وتم قياسها كمتوسط متغيرين بعد معايرتهما وطرح المتغير الثاني من مائة حتى يكون في نفس اتجاه جذرية التغير الأسرى، والمتغيرات هي:

١- درجة ديمقراطية الأسرة وتم حسابها كنسبة مئوية لعدد القرارات التي اشترك فيها الزوج مع الزوجة أو مع الآخرين من إجمالى عدد القرارات الأسرية في الموضوعات المختلفة (سؤال ٨١ باستمارة الرواة) التالية:

- زواج احد الأبناء - زواج إحدى البنات - تنظيم النسل
-إنهاء تعليم الأبناء - بيع المحاصيل وتخزينها - شراء وبيع الحيوانات والطيور - شراء أو بيع قطعة أرض - بناء منزل - خروج أو عدم خروج الأبناء للسكن الخارجي.

٢- درجة تعدد الزوجات وتم حسابها كنسبة عدد المتزوجين اثنين أو أكثر لكل ١٠٠٠ من سكان القرية (سؤال ٨٢، ٨٣ باستمارة الرواة).

د- جذرية التغير الحكمي المحلى، وتم قياسها بمتغير درجة رسمية الحكم المحلى الذي تم قياسه من خلال سؤال الرواة عن مدى التغير الذي حدث بالقرية لبعض الموضوعات التالية (سؤال ٨٤ باستمارة الرواة):

- " حل المنازعات بالمصالحة الأهلية: لم يتغير=٢، قل=٣، انعدم=٤، زاد بعض الشيء=١، زاد جدا=صفر.

- "حل المنازعات عن طريق الشرطة والقضاة: لم يتغير=٢ ، قل= ١، انعدم= صفر، زاد بعض الشيء= ١، زاد جدا= صفر.

- "مشاركة الأهالي في حكم البلد" كالسابق.

- "هيبة العمدة وعمل الناس حساب له" كالسابق،

- "مشاركة الأهالي في الانتخابات".

- "التعامل الرسمي القانوني".

هـ- جذرية التغير الديني، وتم قياسها بمتغير درجة التدين التي تم قياسها من خلال سؤال الرواة(سؤال ٨٤ باستمارة الرواة) عن مدى التغير الذي حدث تجاه بعض الظواهر الدينية التالية:

- "حب الناس بعضهم لبعض".

- "التقوى والخوف من الله".

- "حب المال ولو على حساب الناس".

- الزكاة والتصدق والعطف على المساكين".

وقد تم ترميز إجابات هذه الظواهر كما يلي:

- التغير انعدم =صفر - التغير قل =١ - لم يحدث تغير =٢

- التغير زاد بعض الشيء=٣ - التغير زاد جدا=٤.

وذلك باستثناء الظاهرة الثالثة التي أخذت ترميزا معاكسا للسابق.

وهكذا فإنه بناء على تعريف هذه الدراسة لمفهوم التنمية الريفية على أنها: "حركة التغيير الارتقائي الديناميكي المخطط في بناء النظم الاجتماعية الريفية والذي يتم من خلال نظام الأنشطة التطويرية الشاملة والمتوازنة والمنسقة والمتكاملة حكوميا وأهليا ونوعيا وذلك بالمشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد المجتمعية البشرية والمادية وبما يترتب على ذلك من عدالة توزيعية لمنتجات هذه الأنشطة من الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضا النفسي للسكان الريفيين المستهدفين بالتنمية"، فقد تم قياس المستوى التنموي للقرية والذي يعتبر المتغير التابع الرئيسي في هذه الدراسة من خلال اثني عشر متغيرا مركبا هي:

١- مركب كثافة الأنشطة التنموية	**٢- مركب شمول الأنشطة التنموية**
٣- مركب تكامل الأنشطة التنموية	**٤- مركب توازن الأنشطة التنموية**
٥- مركب تنسيق الأنشطة التنموية	**٦- مركب الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية**
٧- مركب المستوى التكنولوجي	**٨- درجة المشاركة الأهلية للقرية**
٩- مركب الحركة القيادية	**١٠- مركب مردودات التنمية**
١١- مركب عدالة توزيع مردودات التنمية	**١٢- مركب جذرية التغير التنموي**

وقد تم حساب معامل الثقوية لمقاييس المستوى التنموي للقرية المكون من المتغيرات الاثنى عشر المذكورة عاليا وذلك باستخدام معادلة كرنباخ فوجد أنه بلغ حوالي ٠,٥٨ وهو مستوى مقبول في ضوء عدد المتغيرات المتضمنة في القياس. كما تم حساب هذا المعامل بعد حذف بعض المتغيرات من المقياس والتي ترتبط ارتباطا سلبيا معه وهما متغيرا مركب الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية ومركب الحركة القيادية فوجد أن معامل التقوية قد بلغ حوالي ٠,٦٥ كما تم حساب هذا المعامل مرة أخرى بعد حذف متغيرين آخرين يرتبطان ارتباطا ضعيفا مع مقياس المستوى التنموي للقرية وهما تنسيق الأنشطة التنموية وجذرية التغير التنموي فوجد أن معامل ثقوية المقياس قد أصبح حوالي ٠,٧١ وبذلك يتضح أن الزيادة في ثقوية المقياس من حوالي ٠,٦ في حالة حذف أربعة متغيرات من المقياس، وهى زيادة كما تبدو لا تبرر حذف أربعة مكونات هامة من المقياس حيث أن المبرر النظري للحفاظ على جميع أركان تعريف التنمية الريفية والذي تبنته هذه الدراسة يعتبر أقوى ويجب هذه الزيادة الضعيفة في ثقوية

المقياس نتيجة حذف بعض المتغيرات منه، بالإضافة إلى أن مستوى ثقوية المقياس حتى في حالة عدم حذف أي متغير منه أي بأخذ الاثنى عشر متغيرا جميعا وهو تقريبا ٠,٦ يعتبر مستوى مقبولا ويمكن الاعتماد عليه في التحليل الإحصائي لبيانات هذه الدراسة.

ملحوظة: يلاحظ في بداية هذا الفصل أن قياس المستوى التنموي للقرية كما اتبع في دراسة أسباب تخلف القرية المصرية يعتبر أمرا معقدا يصعب تكراره في دراسات أخرى. إلا أنه لحسن الحظ وتحقيقا لمزيد من الاختصار ولتقليل التكلفة والوقت البحثي فقد أوضحت نتائج هذه الدراسة (ص ٣٠٠ أعلاه) أنه يمكن الاكتفاء بالمكونين رقم ١٠ و ٢ (وهما درجة كفاية مردودات التنمية ودرجة شمول الأنشطة التنموية) ليمثلا مؤشرا صادقا ذا مكونين فقط لقياس مستوى تنمية القرية المصرية.

الفصل الثالث: الطبيعة المؤسسية للتنمية وفشل التنمية بالمشروعات

"التنمية المؤسسية"..خلاصة الجوهر في مفهوم التنمية

قد يبدو التعريف السابق نظريا كان أم إجرائيا غاية في التعقيد، وهو إن كان كذلك فهو لأن التنمية في حد ذاتها عملية معقدة شاملة، إلا أن الجوهر الأساسي لهذا التعريف يجب أن يكون واضحا للقارئ ولواضعي السياسات التنموية على السواء، ألا وهو الطبيعة أو الجوهر المؤسسي للتنمية.

"علمني ومكنى من الصيد بدلا من أن تعطيني سمكة." علمني، ويسر لي فقط، كيف أقيم مشروعا أقتات بت، بدلا من أن تقرضني قرضا تتصور أنه يكفى لإقامة المشروع. وأنا كمجتمع محلى تريد تنميتي؟ وفر لي المعرفة والتنظيم والسلطة والحرية قبل الإمكانات المادية والبشرية لكي يسرى الدم في عروق منظماتي وأجهزتي الرسمية والأهلية لتحقق أهدافها. التنمية بذلك ليست تحقيق المنتجات المادية بصورة أساسية، أو مجرد توفير البنية الأساسية المادية من طرق وصرف صحي ووحدات صحية ومباني مدرسية ومباني أندية شبابية....الخ، وإنما تتمثل في التوعية القيمية والمعيارية السامية وتحفيز الشعب على تبنى هذه القيم السامية، خاصة وأنه يؤمن بها من الناحية الدينية ويحتاج فقط لربط الإيمان بالعمل، ثم تتمثل في إتاحة الفرصة للتنظيمات المحلية وخلق الجديد منها وتمكينها، بل وتشجيعها وتفويض السلطات المحلية والإمكانات المحلية المادية والبشرية لتقوم بالعمل التنموي بدلا من أن تقوم به الحكومة المركزية أو منظماتها الرسمية المحلية بمفردها. هذا الالتزام القيمي والمعياري والوعي التنموي السياسي سيؤدى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان، وبذلك تحدث التغيرات الجذرية في بناء ووظائف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويتم التحرر الإنساني الشامل، وتتم التنمية الحقيقية المستدامة والقادرة على النمو والاستمرار الذاتي.

وتمثل المؤسسات البناء الدافعي للمجتمع، ومن ثم تصبح المؤسسات هي المحدد الأساسي للسلوك التنموي. ومن ثم فتوفر التنمية المؤسسية قاعدة هامة في التنمية تتمثل في التنمية من خلال قوى الجذب وليس من خلال قوى الدفع، بمعنى أنه يجب أن توفر السياسة التنموية

الظروف التي تجذب المواطن إلى السلوك التنموي الراقي، وليس مجرد قيامها بعملية الضبط والقهر والعقاب. ويمثل الزمن من حيث ارتباطه بالتغير الاقتصادي والتغير المجتمعي المحور الذي تشكل به عملية التعلم الإنساني طريقة تطور المؤسسات. وهذا يعني أن العقائد التي يتبناها الأفراد والجماعات والمجتمعات والتي تحدد اختيارات وقرارات الناس ما هي إلا وليدة التعلم الذي يستغرق وقتا طويلا، ليس مجرد عمر إنسان أو جيل، ولكنه يمتد على مدى الأجيال ويتوارثه الناس من خلال ثقافة المجتمع.

ويشكل التفاعل بين المؤسسات والمنظمات التطور المؤسسي للمجتمع. فإذا كانت المؤسسات هي التي تمثل "قواعد اللعبة" فإن المنظمات ومديريها وروادها الاستثماريين هم "اللاعبون". تتكون المنظمات من مجموعات من الأفراد والأدوار يرتبطون مع بعضهم بغاية مشتركة لتحقيق أهداف محددة. وتشمل المنظمات وحدات سياسية مثل الأحزاب السياسية ومجلس الشعب والشورى ومجلس المدينة ومجلس القرية والهيئات التنظيمية، ثم هناك الوحدات الاقتصادية مثل المنشآت ونقابات العمال والأسرة والمزارع والتعاونيات، ثم هناك أيضا الوحدات الاجتماعية مثل المساجد والكنائس والنوادي الاجتماعية والرياضية، ثم هناك الوحدات التعليمية مثل المدارس والجامعات ومراكز التدريب المهني وغير ذلك.

وتعكس المنظمات الناشئة تحقيقا للفرص التي توفرها المصفوفة المؤسسية. فإذا كان الإطار المؤسسي محبذا ومكافئا للقرصنة فسوف تنشأ منظمات قرصنية، أما إذا كان محبذا ومكافئا للأنشطة الإنتاجية فسوف تنشأ منظمات إنتاجية مثل المنشآت والشركات التي تقوم بأنشطة إنتاجية، وإذا كان محبذا لأعمال الخير والمشاركة والتكافل والإيثار فسوف تنشأ الجمعيات الخيرية الفعالة، وهكذا.

ويتكون الخليط المؤسسي الذي يشكل الأداء الاقتصادي والاجتماعي من القواعد الرسمية والمعايير غير الرسمية وخصائص التنفيذ والإجبار. وبينما يمكن أن تتغير القواعد الرسمية في أربع وعشرين ساعة لا تتغير المعايير غير الرسمية إلا تدريجيا. وحيث أن المعايير هي التي توفر الشرعية لمجموعة من القواعد فغالبا ما لا يكون التغيير الثوري ثوريا كما يزعم مؤيدوه أو يأملون، ومن ثم فلن يكون الأداء كما هو متوقع. هذا وعندما تتبنى مجتمعات معينة القواعد الرسمية الخاصة بمجتمعات أخرى فإنها ستحقق مستويات

أدائية مختلفة نظرا لاختلاف المعايير غير الرسمية واختلاف آليات التنفيذ والإجبار. ومن ثم فلا يكفي أبدا نقل القواعد السياسية والاقتصادية للمقتصدات الغربية الناجحة إلى مقتصدات العالم الثالث لتحقيق الأداء الاقتصادي الجيد. ويعني ذلك أيضا أن الخصخصة (أو التخصيصية) ليست هي الدواء الناجع لمواجهة الأداء الاقتصادي المتخلف.

وتشكل **السياسة** بدرجة هائلة الأداء الاجتماعي والاقتصادي لأنها تحدد القواعد الاقتصادية وتنفذها. ومن ثم يعتبر بناء الأجهزة السياسية التي تكون حقوق الملكية وتنفذها لمن أهم المكونات الأساسية الضرورية لسياسة التنمية. وللأسف الشديد فإننا نمتلك القليل من المعرفة حول خلق تلك الهيئات السياسية لأن علم الاقتصاد السياسي الجديد (علم الاقتصاد المؤسسي المطبق على السياسة) يركز بصورة أساسية على الولايات المتحدة والدول المتقدمة. ومن ثم فهناك حاجة ملحة للبحوث الاقتصادية والاجتماعية لنمذجة الأجهزة السياسية في دول العالم الثالث. ومع ذلك فهناك بعض الرؤى التي يمكن استنتاجها بصورة عامة:

١. لن تستقر المؤسسات السياسية إلا إذا صاحبها منظمات سياسية لها **مصلحة** في تفعيل هذه السياسات.
٢. لابد من تغيير كل من المؤسسات والنظم العقدية من أجل الإصلاح الناجح وذلك لأن النماذج العقلية للناس هي التي تشكل اختياراتهم.
٣. تأخذ عملية تغيير معايير السلوك التي تدعم وتشرع القواعد الجديدة وقتا طويلا، ولا يمكن للأجهزة السياسية أن تستقر في غياب آليات التنفيذ الخاصة بتلك المعايير والقواعد.
٤. بينما يمكن أن تحدث التنمية في المدى القصير على يد النظم الأوتوقراطية فإن التقدم المجتمعي طويل المدى يتطلب تنمية وتطبيق سيادة القانون Rule of law والالتزام بها.
٥. يمكن للقيود غير الرسمية مثل المعايير والأعراف ومواثيق السلوك والتي تعتبر محبذة للتنمية أن تؤدي إلى التقدم المجتمعي بالرغم من عدم استقرار القواعد السياسية وعدم مواتيتها، ويتوقف ذلك على مدى إجبار تلك القواعد غير المواتية.

موجز القول: لا يمكن للحكومة "الذكية" أن تكون كذلك دون فهم حقيقي لطبيعة المجتمعات والمقتصدات وكيفية أدائها، وكذلك دون فهم للتفاعل العضوي المعقد بين النظم العقيدية (المعتقدات) والإرث الثقافي وكيف يتفاعلان مع المؤسسات. إن هذا الفهم الحقيقي هو الذي يمكننا من إدراك ما نحن منساقون إليه، ويمكننا كذلك من رؤية المنهج الذي يجب أن نتبعه من أجل تحسين مقتصدنا ومجتمعنا في آن واحد. ومع افتراض وجود هذا الفهم الجيد، فما تزال هناك حدود لما يمكننا فعله. ودعنا الآن ننظر إلى ثلاث قضايا رئيسية تمثل مشكلات عويصة تجابهنا حين محاولة تحسين أداء المجتمع.

أولا: وبصورة مباشرة، عندما ننظر إلى مجتمع نامي كمجتمعنا لا نجد إلا عنصرا واحدا من العناصر المؤسسية الثلاثة والذي يمكننا إحداث تغيير فيه، ألا وهو قواعد اللعبة الرسمية. ولكن الأداء المجتمعي كما نعلم ينتج من العناصر الثلاثة التي هي القواعد الرسمية، والمعايير غير الرسمية، وخصائص التنفيذ أو التطبيق.

ولتوضيح ذلك نرجع إلى الوراء قليلا عندما استقلت دول أمريكا اللاتينية في بدايات القرن التاسع عشر، وكيف أنها اعتمدت على دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدا كمجموعة من القواعد الرسمية التي أثبتت فعاليتها في بناء المجتمع الأمريكي الحديث. ومع ذلك لم يكن تنفيذ هذه القواعد في أمريكا اللاتينية مصحوبا بالنجاح الذي تحقق به في الولايات المتحدة. والسبب واضح تماما، وهو عدم التشابه إطلاقا بين المعايير غير الرسمية وخصائص التطبيق والتنفيذ في أمريكا اللاتينية مع نظيرتها في الولايات المتحدة. ولم يكن ذلك مستغربا بطبيعة الحال. ومن ثم فيجب أن نكون على وعي بالدور الذي يمكن أن يقوم به تغيير القواعد الرسمية، وكذلك على وعي بكيفية الدعم والتكامل الذي توفره المعايير غير الرسمية من ناحية وخصائص التطبيق والتنفيذ من ناحية أخرى لهذا التغيير. لقد دعي الاقتصاديون النيوكلاسيكيون إلى دول العالم الكثيرة وكانوا ينصحون حكوماتها قائلين كل ما تحتاجون إليه هو ضبط الأسعار وتصحيحها والأمور تصلح أوتوماتيكيا. ولكن الذي حدث هو انكفاء تلو انكفاء وتخبط لا نهاية له.

إن مبتدأ الحكمة هو أن ندرك مدى التعقيد الهائل لما نحن بصدد تحقيقه. ولا يعني ذلك أننا عاجزون عن تحقيق أي إنجاز. كل ما نحتاجه هو أن نعلم بدرجة كافية الخلفية الثقافية والإرث الثقافي لمجتمعنا حتى نتعرف على التفاعل القائم بين القواعد الرسمية من ناحية والمعايير غير الرسمية وكيفية أدائها من ناحية أخرى. وعلينا كذلك أن ندرك حدود تغيير القواعد الرسمية أو نقاط تماسها مع القواعد غير الرسمية والإرث الثقافي وآثار هذا التغيير وذلك من أجل تغيير المعايير غير الرسمية وخصائص التطبيق والتنفيذ. وهذا هو مفتاح النجاح.

ثانيا: النقطة الثانية هي المواجهة الحتمية مع النظام السياسي. فالسياسة أو الأجهزة السياسية تمثل المعوقات الخطيرة أمام قدرتنا على تحسين الأداء لأننا لا نعلم الكيفية التي بها نتمكن من تحسين أداء الأجهزة السياسية. وقد تمكن باري واينجاست Barry Weingast (١٩٩٥: ١-٣١) من إدراك بعض من تلك الكيفية وذلك بالنسبة لما أطلق عيه "الفيدرالية المستحثة بقوى السوق Market- induced federalism، والتي تتمثل في جهود موجهة لتطوير الأجهزة السياسية بطريقة تحقق تنافسا بين الأجهزة السياسية على غرار التنافس في الأسواق الاقتصادية. وهي تتمثل أساسا في حكومة محدودة Limited government تشجع وتعظم من شأن قواعد الملكية والاستثمار. ويبدو أن هناك آمالا في تطوير هذه الجهود حتى نصل إلى جعل السياسيين يهتمون بالأداء أكثر مما يهتمون بمصالحهم الذاتية. ليس هذا فحسب، بل إن تحسن الأداء نفسه سوف يكون أداة لتحقيق المصالح الذاتية للسياسيين.

ثالثا: يجب ألا نكون طموحين أكثر من اللازم، علما بأن ذلك ليس دعوة لليأس، حيث أن عالمنا الاجتماعي ليس عالما طبيعيا أو فيزيقيا يبنى على قواعد نظامية أساسية مثل الديناميكية الحرارية إذا اكتشفناها تمكنا من التعامل مع أي مشكلات طارئة. العالم الاجتماعي ليس كالعالم الطبيعي، فنحن في العالم الاجتماعي نخلق نظما ولا نكتشفها، نخلق عالما جديدا (أو عوالم جديدة) لم تتواجد من قبل، نخلق هذه العوالم دون وعي بآثارها وعواقبها. ونظرا لأن العوالم الجديدة قد لا تجد أنماطا وأطرا عقلية مناسبة لها فإن المشاكل المترتبة على هذه العوالم تكون غاية في الصعوبة. وإذا تعقد الأمر للغاية فقد نعود إلى الخرافات أو الأساطير أو العقائد الدينية لتفسير هذه المشاكل. وهناك احتمال آخر، وهو أننا قد نفهم المشكلة وتفسيرها ولكن أهل الحل والعقد، أهل القرارات السياسية والاقتصادية، لا

يدركونها. وقد نعلم الكثير حول إحداث تغييرات مؤسسية تأقلمية، ولكن لو لم يدركها أصحاب القرار هؤلاء أو شعروا بأنها تهدد بقاءهم ومصالحهم الذاتية فإنهم لن يقوموا بإحداث التغيير. ومن ثم فنحن في حركة تأقلمية دائبة في مواجهة المشكلات الجديدة في عالم جديد ومتطور. ويتمثل التحدي الحقيقي فيما أطلق عليه دوجلاس نورث وكما ذكرنا سابقا "الكفاءة التأقلمية Adaptive efficiency" (نورث، ١٩٩٠)، تلك التي تستدعي حال وجود المؤسسات المرنة التي توفر العديد من الخيارات السلوكية في زمن معين. وهذا يمكننا في عالم عدم اليقين من تجريب البدائل المختلفة أملا في نجاح إحداها واستبعاد ما ثبت فشلها. إذا تمكن المجتمع من خلق هذا الإطار المؤسسي فلا شك في امتلاكه أعظم فرص النجاح من أجل البقاء وحسن الأداء.

فشل التنمية بالمشروعات: باستثناء الجهود التنموية التي قامت بها الثورة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وما كان قبلها من تنمية محلية مثل ما قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية في صورة المراكز الاجتماعية، لم تعهد مصر حقيقة ممارسة الطبيعة المؤسسية للتنمية، وإنما اعتمدت على التنمية بالمشروعات سواء مشروعات محلية أو ممولة أجنبيا، ولا زالت تتبع هذه السياسة العقيمة. إن ما نقترحه هنا هو حتمية التنمية باتباع المنهج المؤسسي بدلا من اتباع المنهج المشروعي للتنمية.

مقارنة بين منهج التنمية بالمشروعات ومنهج التنمية بالابتكار المؤسسي: مثال تقييم مشروعات تنمية المرأة: قامت مجموعة من الباحثين تحت إشراف وتمويل وحدة تنسيق وتنمية المرأة في الزراعة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تحت إشراف الدكتورة كاملة منصور ومنهم المؤلف الحالي متناولا مشروعات منطقة شمال وغرب الدلتا، والدكتورة أسماء البليسي متناولة منطقة وسط الدلتا، والدكتور رضا أبو حطب متناولا المنطقة الشرقية، والدكتور محمد نوار متناولا منطقة شمال الصعيد، والدكتور جمال الدين راشد متناولا منطقة جنوب الصعيد. وقد حصر الباحثون حوالي ٦٥٤ مشروعا وطنيا لتنمية المرأة في مختلف المجالات مبينة في الجدول التالي:

جدول ٤٣. تصنيف المشروعات الإقليمية والوطنية لتنمية المرأة حسب المجالات المختلفة وعددها.

المجال	منطقة شمال وغرب الدلتا	منطقة وسط الدلتا	المنطقة الشرقية	منطقة شمال الصعيد	منطقة جنوب الصعيد	الجمهورية
الصحة	١٣٠	٢٨	٦	٥	١٨	١٨٧
محو الأمية والتدريب	٤٩	١٩	٤	٥	١٦	٩٣
المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	٤٤	١٥	٢١	٦	٢٠	١٠٦
عامة: حقوق ووضع المرأة	٣٦	٦	٠	٠	٦	٤٨
الإدارة وبناء القدرات	٢٢	٦	٠	٤	٦	٣٨
المشاركة السياسية والمحلية	١٩	٧	٤	١٥	١٦	٦١
الزراعة	١٦	١٤	١٧	١٤	٣	٦٤
البيئة	١٥	٢	٠	٠	٤	٢١
الجندرة والعدالة النوعية	١٤	٠	٠	٠	١	١٥
المشروعات الاقتصادية	١٠	٠	٠	٠	٢	١٢
التغذية	٤	٤	٠	١	٠	٩
المجموع	٣٥٩	١٠١	٥٢	٥٠	٩٢	٦٥٤

وقد لاحظ الباحثون كلا من الملاحظات التالية فيما يتعلق بالمشروعات السابقة:

١. عدم وجود سياسة عامة لتنمية المرأة، حيث لا يبدو وجود أهداف واضحة طويلة المدى، أو حتى متوسطة المدى لمشروعات تنمية المرأة.

٢. التركيز على مشروعات الصحة ومحو الأمية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث تركز معظم المشروعات على الصحة الإنجابية للمرأة، وصحة الطفل، ومنع ختان البنات، وحملات محو الأمية، والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. ويلاحظ عدم وجود مكان لمشروعات الاقتصاد المنزلي في خريطة مشروعات تنمية المرأة بالرغم من أن هذا النشاط هو أكثر الأنشطة النسائية استهلاكا لوقت المرأة وأكثرها إرهاقا لها. ويلاحظ أيضا إهمال ملحوظ للمشروعات الزراعية حيث لا تتعدى تلك المشروعات ٣٪ فقط من عدد مشروعات تنمية المرأة، كما يلاحظ أيضا غياب مشروعات

التغذية التي لا تتعدى ١,٤% فقط من مشروعات تنمية المرأة. والمقصود هنا ليس الدعوة للمساواة بين مشروعات تنمية المرأة ولكن المقصود هو ضرورة التركيز على الحاجات الفعلية للمرأة ثم توجيه المشروعات نحو إشباع هذه الحاجات. ومن أبرز مفاهيم التنمية التي تركز على مراعاة احتياجات المنتفعين تعريف ديل Dale المبسط الذي يقول فيه أن التنمية هي " عملية تغيير يتولد عنها تحقيق منافع مدركة للناس تفهم على أنها تحقيق للرفاه وحسن المعيشة (ديل Dale: ٢٠٠٤).

٣. قلة عدد المنتفعات، حيث يقول الباحثون أن عدد الأسر الريفية يتعدى ٦,٥ مليون أسرة أي حوالي ١٨مليون من النساء والبنات. ويقدر عدد المنتفعات من مشروعات تنمية المرأة بحوالي ١٧٠ ألف امرأة ريفية مما يمثل أقل من ١% فقط من النساء الريفيات مع التفاؤل الشديد. ويبدو أن المشكلة تتمثل في قصور الكفاءة وليس مجرد قصور التمويل. وهذا هو ما يمثل قصور منهج المشروعات في التنمية بصفة عامة مما يستلزم التركيز على منهج الابتكار المؤسسي. فعلى سبيل المثال يجب التوجه نحو تشجيع تكوين أشكال جديدة من التعاون والعمل الجماعي بين النساء الريفيات، كما يجب أن تسعى حملات محو الأمية إلى مستويات أعلى من مجرد تعليم القراءة والكتابة الذي لا يمثل رقيا ملموسا في مستوى رأس المال البشري للمرأة الريفية.

٤. عدم النظر إلى تنمية المرأة كجزء عضوي أساسي من تنمية الأسرة والمجتمع المحلي، حيث يتأثر سلوك المرأة بحياة الأسرة وثقافة المجتمع المحلي، إذ يتأثر سلوك المرأة بسلوك الأزواج والأبناء واتجاهاتهم، كما ولابد من تحقيق تكامل عضوي بين أعضاء الأسرة من ناحية وأعضاء المجتمع المحلي من ناحية أخرى لزيادة فعالية مشاريع تنمية المرأة.

٥. عدم وجود تآزر وتفاعل وتنسيق بين المشروعات المتعددة وكذلك بين هيئات التنمية المختلفة. تقوم أعداد كبيرة من هيئات التنمية بنفس المشروعات، ومن ثم تكون النتيجة "محلك سر" دون تراكم ونمو لمنافع المشروعات التنموية. ويؤدى التداخل والمقارنة النسبية من جانب المنتفعات من مشروعات متماثلة إلى رفض المنتفعات لمشروعات التنمية.

مما سبق يتضح مدى القصور الهائل في منهج التنمية بالمشروعات خاصة وأن عدد المنتفعين منه يمثل نسبة ضئيلة من المستهدفين بالتنمية. وفيم يلي مقارنة بين المنهجين، التنمية بالمشروعات والتنمية بالابتكار المؤسسي:

جدول ٤٤. مقارنة بين منهج التنمية بالمشروعات ومنهج التنمية بالابتكار المؤسسي.

م	منهج التنمية بالمشروعات Project Approach	منهج التنمية بالابتكار المؤسسي Institutional Innovation Approach
المفهوم	التنمية بالمشروع هي تحسين الأحوال من خلال المشروع، والمشروع نشاط محدد لتحقيق هدف محدود ومحدد بمنطقة ومنتفعين وتمويل وبطاقة بشرية محددة لفترة محددة لإنتاج قدر محدد من سلعة أو تحقيق قدر معين من خدمة معينة. **مثال: مشروعات محو الأمية لتنمية المرأة.**	التنمية بالابتكار المؤسسي هي عملية تغيير جذري في الثقافة والقيم السائدة والغايات من التنمية وإعادة تشكيل وتنظيم المؤسسات الاجتماعية الخمس كليا أو جزئيا وعلى مستويات مختلفة ابتداءً من الدولة وحتى المنظمة أو الوحدات المحلية الدنيا. **مثال: فكرة مدرسة الأجيال المتعددة لتنمية المرأة الريفية. أنظر الباب التالي من الكتاب الحالي.**
١	انعدام النظرة الشمولية للتنمية لقلة عدد المشروعات والطبيعة الانتقائية للمشروعات.	توافر النظرة الشمولية لقلة عدد المؤسسات وإمكانية التعامل معها، وهي المؤسسات الخمس المعروفة، الحكومة، والمقتصد، والتعليم، والأسرة، والدين.
٢	سيطرة النظرة الأيديولوجية للهيئات الممولة على اختيار وتنفيذ مشروعات التنمية دون مراعاة للحاجات الفعلية للمستهدفين بالتنمية.	تقييد اختيار مشروعات التنمية بالقيم والمعايير السائدة والمستهدفة للمنتفعين والمستهدفين بالتنمية، وبذلك توجد ضوابط مقيدة ومحددة لاختيار وتنفيذ المشروعات

		التنموية.
٣	غالبا ما ينظر إلى المشروع على أنه غاية في حد ذاته مع أنه وسيلة لتحقيق أهداف التنمية، ومن ثم فإذا لم تحدد أهداف التنمية فإن تحقيق غايات المشروع لن تؤدي إلى التنمية.	التنمية المؤسسية تنطلق من الغايات والقيم المقصودة بالتنمية، ومن ثم فإن الأنشطة المترتبة عليها ستكون خادمة لأهداف وقيم ومعايير التنمية. ومن ثم فيتناسب المنهج المؤسسي بطبعه مع تحقيق التنمية.
٤	الاعتماد في المشروع على إعطاء خدمة أو سلعة للمواطنين أو المجتمعات المحلية، ومن ثم فغالبا ما تتوقف السلعة أو الخدمة بانتهاء المشروع. ومن ثم فتنعدم الطبيعة المستدامة للتنمية.	يمكن التطوير المؤسسي المواطنين والمجتمعات المحلية من توفير السلعة أو الخدمة لأنفسهم بأنفسهم، ومن ثم فتتوافر الطبيعة المستدامة للتنمية.
٥	التنمية بالمشروعات عملية مكلفة جدا. ومن ثم فهي تمثل عبئا ضخما على ميزانية الدولة لو قامت الدولة بها كلية.	التنمية المؤسسية غير مكلفة ماديا لدرجة أنها يمكن أن تسمى "التنمية المجانية"، وذلك نظرا لاستخدامها للموارد الشعبية والمحلية واعتمادها على قوى معنوية.
٦	التنمية بالمشروعات لا تصل إلى الغالبية من المنتفعين حيث تعتمد على تنمية جزر معينة في محيط كبير من التخلف ومن ثم فهي "تنفخ في قربة مقطوعة."	التنمية المؤسسية بطبيعتها المعيارية والقيمية تنتشر في أرجاء المجتمع نظرا لعمومية المعايير والتنظيمات والقدرة على تطبيقها في وقت واحد في جميع أرجاء الجمهورية.
٧	صعوبة التنسيق بين المشروعات نظرا لعدم وجود راع مشترك.	يمثل التنسيق أحد المعايير الأساسية للتنمية المؤسسية نظرا للبدء من العام والتوجه نحو الأخص.
٨	عدم المرونة في التنمية بالمشروعات نظرا لتحديد الأهداف المعينة للمشروع والوقت	توافر المرونة في التنمية المؤسسية نظرا لرحابة معايير التقييم المتمثلة أساسا في قيم ومعايير

	والتكلفة المحددة وعدم استعداد الممولين لإعادة النظر في تلك الجوانب عند حدوث مؤثرات خارجية. وهذا يحد بطبيعة الحال من التفكير المنطقي ومن الابتكار ومن التأقلم.	وتنظيمات تتعدد وسائل تحقيقها تبعا للظروف والعوامل الخارجية المؤثرة.
٩	لا تهتم المشروعات التنموية في غالب الأحيان بدمج المستهدفين بالتنمية في أنشطتها واتخاذهم كمشاركين في التنمية بقدر ما تهتم بتحقيق أهدافها، وهذا يتنافى تماما مع مبادئ التنمية الأساسية.	يهتم المنهج المؤسسي بالمشاركة بين القائمين بالتنمية والمنتفعين حيث يعتمد هذا المنهج على التفاعل والاعتماد على قيم المنتفعين ورغباتهم ومحاولة تنميتها ومن ثم فهو منهج مشاركي بطبيعة تكوينه.
١٠	ضآلة النسبة المئوية من المنتفعين تحت منهج المشروع لدرجة لا يتصورها السياسيون والتكنوقراطيون المنتفعون انتفاعا شخصيا بمشروعات التنمية. والمثال الصارخ سابق الذكر أعلاه هو مشاريع تنمية المرأة الريفية التي كثرت لدرجة هائلة تحت دعاوى النوع والجندر والعدالة النوعية، وبالرغم من ذلك فلا يتعدى عدد المنتفعات ١% من أعداد النساء الريفيات.	التنمية المؤسسية تعتمد على تنمية وتطوير البيئة التي يعيش فيها المنتفعون والمنتفعات مما يتيح الفرصة للجميع للانطلاق الذاتي واستثمار الطاقات البشرية الهائلة لتكون التنمية معتمدة على الجذب Pull forces وليس على الدفع Push forces، تكون معتمدة على الإرادة والرغبة والحاجة وليس على الإجبار وفرض البدائل على المنتفعين والمنتفعات.

وتأكيدا على قصور منهج التنمية بالمشروعات يشير هايدوس Heidhues وخمسة باحثين آخرين (هايدوس وآخرون *Heidhues, et. al.*، ٢٠٠٤) إلى أنه بالرغم من تعدد الجهات التي تساعد التنمية في إفريقيا لدرجة أن الدولة النامية في العقدين الأخيرين في إفريقيا تساعدها في المتوسط حوالي ٣٠ هيئة للمعونة، إلا أنه لا زالت إفريقيا تعاني من التخلف بل ومن تدهور مؤشرات التنمية فيها وخاصة في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والتسلط السياسي. وتتطلب التنمية إستراتيجية واضحة، وسياسات مشجعة، وبيئة مؤسسية دافعة، وقبولا واسعا لتلك الإستراتيجية ولمعايير تطبيقها، وقدرات بشرية لتنفيذها، ودمجا للمنتفعين ومشاركة لهم في هذه الإستراتيجية، وموارد مالية كافية، كل ذلك بما يتناسب مع الإطار الاجتماعي والثقافي للدولة وبما يستفاد من الدروس السابقة للإستراتيجيات

السابقة. يقول الباحثون أن النمو الاقتصادي في الفترة من ١٩٦١-١٩٨٠ في دول جنوب الصحراء قد تحسن إلى مقدار ٣,٤%، ولكنه منذ السبعينات بدأ في التدهور بسبب انهيار الإنتاج الزراعي والصناعي نظرا للظروف القاسية للتجارة الدولية وانكماش الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى الظروف الداخلية والانقلابات والحروب والقلاقل السياسية والاجتماعية. وأشار الباحثون أن الإرادة السياسية والالتزام بالإصلاح في إطار الحكم الرشيد والحوكمة قد مثلت الملامح الأساسية للتنمية، كما أكدت الخبرات التنموية أن عمليات الإصلاح الناجحة كانت مصاحبة لدمج الناس ومشاركتهم على جميع المستويات وعبر الجماعات والتنظيمات المختلفة بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في التنمية.

وقد أضاف الباحثون أن منهج التنمية بالمشروعات قد سيطر على مشهد التنمية في إفريقيا حتى الثمانينات، وقد بدا بوضوح قصور هذا المنهج في بيئة مؤسسية غير مواتية. وقد أدى هذا القصور إلي تحول مقداره ١٨٠ درجة في منهج الإقراض من جانب الجهات المانحة، حيث تحول الإقراض إلى إقراض لبرامج سياساتية وليس إلى تقديم سلف لمشروعات تنموية. وقد أجبر ذلك القطاعات الخاصة في هذه الدول إلى التحول إلى الأنشطة الصغيرة Microlevel activities على حد تعبير الباحثين. ولقد أصبح تصحيح البيئة السياساتية وتقوية الأطر المؤسسية هما الهدفان الضروريات اللذان يمثلان الأولويات العليا لسياسة الإقراض. ومع ذلك ففي النهاية لا يمكن الاستغناء عن المنهج المشروعي لأن النشاط التنموي في النهاية لابد وأن يتم في المزارع، وفي الوحدات المعيشية، وفي القرى، ولكن لابد أن تخضع هذه المشروعات للمنهج المؤسسي.

الباب الحادي عشر: التنمية الزراعية

الفصل الأول: الجوهر المفقود للتنمية الزراعية

الزراعة كطريقة لحياة البشر: بعد أن علمنا مفهوم التنمية فيما سبق من أبواب هذا الكتاب، بقي أن نطبق هذا المفهوم على الزراعة بصورة خاصة نظرا لأن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي للمجتمعات الريفية. والحقيقة أن وصف الزراعة بأنها مجرد نشاط اقتصادي إن هو إلا ادعاء مضلل للغاية حيث أن الزراعة ليست مهنة أو حرفة كبقية المهن والحرف يعمل فيها الإنسان وقتا محددا وتدر عليه عائدا ماديا محددا، وإنما تمثل الزراعة في الواقع طريقة حياة متكاملة تستغرق اليوم كله لدرجة أن النوم نفسه يسلم نفسه للزراعة عندما يتوقف من أجل أن يقوم المزارع لإنقاذ حيوان له يلد في منتصف الليل أو نبات يتجمد من الصقيع.

الزراعة ثقافة معينة ترتبط بالطبيعة ارتباطا عضويا، وترتبط بالقيم الدينية ارتباطا وثيقا، وترتبط بحياة بسيطة تسودها العلاقات الاجتماعية الأولية، وترتبط بالمنظمات والنظم القروية التقليدية والمستحدثة، وترتبط بعادات وتراث تقليدي ينفر من حياة المدينة المتسمة بالضجيج والأنانية والمصالح الخاصة وتشييء الحياة كلها بما فيها الناس أنفسهم الذين يصبحون بالنسبة لبعضهم البعض مجرد أشياء تتعامل على أساس المصالح المادية الخاصة.

وإن كانت الزراعة طريقة حياة للمجتمع الريفي فهي بالنسبة للمجتمع كله ريفه وحضره مصدر استمرار لبقائه في هذا الكون نظرا لإمدادها المجتمع بالغذاء والكساء والشراب والزينة والمستحضرات الطبية والدوائية والأوكسجين إكسير الهواء والطاقة البشرية وغير ذلك من متطلبات البقاء والحياة.

هذا على الأقل هو حال الزراعة السائدة في عالمنا النامي فيما يسمى بالزراعة العائلية، أي الزراعة التي تسودها المزارع العائلية **Family farms** والتي لا تتسم بوجود أو سيادة المزارع الضخمة أو الشركات الزراعية **Corporate farming** التي تسود الآن في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وأوروبا بالدرجة الثانية. ومع هذا فهناك حركات دائمة لاستعادة انتشار الزراعة العائلية في هذا العالم الغربي الذي

سادته الشركات الزراعية مما أدى إلى انخفاض نسبة القوة العاملة الزراعية في هذه الدول إلى ٢-٤٪، بينما لا زالت قوة العمل الزراعية في ريفنا المصري تصل إلى حوالي ٤٥٪.

النظرة الزائفة إلى التنمية الزراعية: لقد جرى العرف، عرف الاقتصاد، على النظر إلى التنمية الزراعية على أنها زيادة فقط في الإنتاجية الزراعية. إن الحديث عن الزراعة هو بالضرورة حديث عن المزارعين. ولكن العرف الأكثر منطقية يقول أن التنمية ليست فقط لغرض المال وإنما هي بالضرورة من أجل البشر وبواسطة البشر. والبشر المزارعون ليسوا كبار رجال أعمال أو مستثمرين كبار، وإنما هم المزارعون الفقراء والرعاة والصيادون والنساء والعمال الزراعيون. الزراعة ليست مجرد أداة للتنمية ولكنها بالنسبة لملايين المزارعين طريقة حياة، ومن ثم فلابد من مخاطبة حاجات هؤلاء البشر وليس فقط النظر إلى إنتاجية المزرعة. وكذلك عندما ننظر إلى نمو الدولة وبقائها فلابد من النظر إلى الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على أنهما الملاذ الأساسي. وكذلك لابد من النظر إلى العدالة وليس مجرد الإنتاجية والنمو الوطني الذي يمكن أن يحدث بيد الأقلية على حساب الأغلبية الغائبة، تلك الأغلبية الفقيرة البعيدة عن النفوذ والسلطة، والتي لا تتمتع حتى بتنظيم نقابي أو مهني يدافع عن مصالحها. الفقر لا ينتج من نقص الموارد ولكنه في الغالب الأعم ينتج عن عدم العدالة وسوء توزيع الموارد وانعدام النفوذ والسلطة لدي الفقراء. إن المنافسة العالمية اليوم واقتصاد السوق المفتوح والتحرر المزعوم قد يؤدي لكارثة مهولة وهي اندثار كل من المزارع الصغير والمزرعة العائلية.

وغالبا ما تتمثل الأزمة الحالية للزراعة المصرية والمجتمعات الزراعية في ثلاث نقاط أساسية:

١. عدم مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية لثورة التكنولوجيا الزراعية.
٢. استسلام السياسات الزراعية وتنمية المجتمعات الريفية للإستراتيجيات الهادفة إلى التحضر السريع على حساب الريف.
٣. سياسات التحرر الطائشة التي تسمح بدخول وسيطرة المشروعات الزراعية الدولية والعالمية ورجال أعمالها الأنانيين.

ماذا لو كنت وزيرا للزراعة مسئولا عن التنمية الزراعية؟ المهمة الأساسية لوزارات الزراعة في العالم هي التنمية الزراعية. وعلى ذلك فماذا يفعل وزير الزراعة من أجل ذلك؟ لأول مرة في تاريخ مصر يشغل منصب وزير الزراعة في مصر الآن وزير غير متخصص في الزراعة لم يحصل حتى على دبلوم زراعة ثانوي (أول شهادة زراعية رسمية). ومع ذلك فهو لم يختلف عن غيره من الوزراء السابقين في الاعتماد على مستشارين في مختلف المجالات الزراعية، إلا أن المستشار الأساسي لوزير الزراعة كان دائما واحدا أو أكثر من علماء الاقتصاد الزراعي سواء من الجامعات أو من مركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة نفسها بجانب زملائهم من العلماء التقنيين سواء في مجالات الإنتاج النباتي أو الحيواني أو مجالات المقاومة وأمراض النباتات والتصنيع الغذائي والزراعي بوجه عام. ومن ثم فكانت النظرة السائدة للتنمية الزراعية هي التنمية الاقتصادية الزراعية والتي كانت دائما تركز على أنسب الدورات الزراعية والنماذج المحصولية.

ولتوضيح الجدل الذي يدور حول التنمية الزراعية نذكر هذه الهامشية حيث كتب عبد الوهاب درديرفي مجلة "*شباب مصر: الطريق نحو المستقبل*" في ٢٠٠٩/٧/٢٥م :

ثلاث سنوات وسبعة أشهر.. كانت كفيلة بتدمير ميراث مصر الزراعي الذي ظل يُشيده المصريون طوال قرون طويلة، حيث استطاع أمين أباظة خلال السنوات الثلاث سنوات والأشهر السبعة – وهى الفترة التى تولّى فيها "أباظة" وزارة الزراعة من ديسمبر ٢٠٠٥م وحتى الآن – أن يقضى على الأخضر واليابس في ميراث مصر الزراعي الذي حاولت مصر أن تحافظ عليه قرونًا طويلة ليصدر خلال هذه الفترة القصيرة ٤٨٥٩ قرارًا في خلال ٤٣ شهرًا.. والتي قُدرت منذ تولى الوزارة وحتى الآن بواقع ١١٣ قرارًا في الشهر الواحد.. هذه القرارات كانت بمثابة المبيد المسرطن لمستقبل الزراعة في مصر.. وهذا ما سنكشفه من خلال ما نرصده من قرارات لوزير الزراعة المصري، والذي اتفق عليه الخبراء أنه أفشل وزير في مصر يتولى وزارة الزراعة.

. أباظة والقمح

البداية كانت في أول قرارات أباظة برفع إنتاجية محاصيل العلف الصيفية والشتوية، وبذلك قضى على حلم المشروع القومي للقمح والذي تم إقراره في المؤتمر القومي الأول لتطوير المشروعات الزراعية المقترحة في إطار الإستراتيجية القومية للبحث العلمي والتي كانت تقضى بالوصول إلى إنتاج مصر إلى ١٢ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠م، وذلك

عن طرق متعددة من أهمها زيادة متوسط الإنتاجية من ١٧ إردبًا للفدان إلى ١٩ إردبًا بنهاية ٢٠٠٧م من الخطة لتصل إلى ٢٤ إردبًا للفدان بحلول عام ٢٠١٧م ، ووضعت الخطة في اعتبارها نشر وتعميم زراعة الأصناف ذات الإنتاجية العالية مثل سخا ٩٤ وجيزة ١٠ وجيزة ١٦٨ وجيزة ٩ وجيزة ٧ وسدا بني سويف وسخا ٩٣. وحتى يُجهز أباظة على هذا الحلم القومي أصدر قراره بإلغاء دور الإرشاد الزراعي وبذلك أغلق ٥ حقول إرشادية بمحافظات كفر الشيخ والدقهلية والشرقية تبعها ضياع ٥٠ حقلا إرشاديا وكانت تعد خطتها لمشروع التحميل المناوب –أرز مبكر– قمح محمل عليه قطن، ثم انهالت القرارت حتى ألغى إلزام الفلاح على توريد محصول القمح للجمعيات التعاونية، بل ولم يكتفِ بهذا وإنما أصدر مجموعة قرارات كانت بمثابة فتح الباب للفلاحين إلى تحوّلهم من زراعة القمح إلى زراعة المحاصيل سريعة الربح، كالخضر والفاكهة، والتنسيق مع وزارة التضامن، ثم رفض تسلم كميات القمح، وترك الأمر للمزارع وراح جهابذة الزراعة والتضامن يتبارون في تصريحاتهم بأن سعر الإردب للقمح البلدي الذي نزرعه أغلى وأعلى سعرًا من القمح الذي نستورده، ونسى جهابذة الزراعة والتضامن أن القمح وزراعته أمن قومي غذائي مهم لكينونة مصر، وكان نتيجة ذلك، كما يقول قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة القاهرة، من خلال دراسته للواقع المؤلم لحال زراعة القمح في مصر:

إن وزارة الزراعة ضاعفت من الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة بعد أن أضاعت المشروع القومي للقمح، مؤكدة أن المسئولين على الزراعة في مصر لم يكتفوا بتدمير المشروعات الزراعية فقط، بل حمّلت الدولة أعباءً مالية تصل إلى ٦,٦ مليار جنيه على أساس حرمان مصر من الوصول إلى إنتاج ١٢ مليون طن قمح عام ٢٠١٠م.

. المحاصيل الزيتية

وبعد أن أجهز "أباظة" على الحلم القومي لمحصول القمح راح يصدر قراراته بشأن المحاصيل الزيتية وحتى تتضح الحقيقة علينا أن نضع بين يدي القارئ حقيقة وضع المحاصيل الزيتية قبل أن يتولى "أباظة" إمارة الزراعة (الوزارة) من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠٠٥/١١م أي قبل أن يتولى "أباظة" أمر وزارة الزراعة.. كانت مصر تزرع حوالي ٢٦٠ ألف فدان بالمحاصيل الزيتية من سمسم وعباد الشمس وفول الصويا والكانولا، منها ٧٠ ألف فدان مزروعة بالسمسم، حيث كانت هذه المساحة تنتج زيوتًا نباتية حوالي ٥٠ ألف طن من الزيوت النباتية حوالي ١,٢ مليون طن سنويًا، أما بعد أن تولى "أباظة" مسئولية وزارة الزراعة تقلصت هذه المساحة المنزرعة بمحصول فول الصويا والسمسم والكانولا وعباد الشمس.

وكما يقول د. عبد الغفار العباسي، أستاذ الاقتصاد الزراعي: هناك فجوة كبيرة جدًا بين الإنتاج والاستهلاك تقدّر بنحو ٨٩% تتم تغطيتها عن طريق الاستيراد مما يحمل الدولة عبئًا كبيرًا في الميزانية مع أنه كان بإمكاننا في مصر أن

نصل إلى معدل إنتاجية يصل إلى ٥٠% لو كنّا سرنا على خطط ومنهج علمي في التوسع بزراعة المحاصيل الزيتية، خاصة أن هناك مساحات واسعة ثم التوسع في استصلاحها بالصحراء، لكن يبدو أن القائمين على الزراعة لهم رأى آخر.

ويضيف د. "عبد الغفار" أن طاقة المعاصر الزيتية الموجودة في مصر تبلغ ٨٠٠ ألف طن وتتجاوز احتياج مصر، تتحكم ٦ شركات حكومية في حوالي ٧٥% ويتحكم القطاع الخاص في حوالي ٢٥%، إلا أنه رغم كل هذه الإمكانيات من طاقة المعاصر الزيتية فإنها لا تجد البذور الكافية لتشغيل طاقتها، لهذا تضطر هذه الشركات لاستيراد الزيت الخام وتتم إعادة تكريرها وتعبئتها لبيعها في السوق المحلية.

وتؤكد دراسة بقسم الاقتصاد الزراعي أنه منذ بداية عام ٢٠٠٦م وحتى ٢٠٠٨م أصبحت المصانع الزيتية طاقة مُعطلة في مصر بسبب تقلص المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية.. وكما أكد خبراء المحاصيل الزيتية أن الأراضي الصحراوية في مصر، خاصة في طريق السلوم الصحراوي كفيلة بتخطيها احتياج مصر من الزيوت، وخاصة زيت الزيتون لأنها من أجود أنواع الأرض في زراعة الزيتون.

وعلمت "شباب مصر" أنه كانت هناك خطة على مرحلتين لزيادة ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت، تبدأ المرحلة الأولى منها من عام ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٧م بزيادة حوالي ٣٠% ثم ترتفع لحوالي ٥٠% بحلول عام ٢٠١٠م، لكن كان لـ"أباظة" رأى آخر حيث وصلت في عهده الإنتاجية إلى ١١% بسبب تدهور المحاصيل الزيتية.

. الاراضى الجديدة

واستمرارًا لتدمير ثروة مصر الزراعية أصدر "أباظة" عام ٢٠٠٧م أكثر من ١٦٥ قرارًا خاصة بالأراضي الصحراوية ليس من شأنها رفع الإنتاجية للمحاصيل المهمة والإستراتيجية وإنما لخدمة رجال تسقيع الاراضى من المقربين وأصحاب النفوذ، حيث كان لأثر بعض هذه القرارات، والتي من ضمنها حرمان الشباب من خريجي كليات الزراعة وشباب الجامعات من تمليكهم قطع أراضٍ بحجة أنهم غير قادرين على زراعتها، وبالتالي كان المبرر لطرح هذه المساحات الشاسعة لرجال الأعمال والمقربين، والذين قاموا بتسقيعها، وبالتالي أغلق "أباظة" الباب على خطة المشروع القومي للتوسع في زراعة محصول السمسم بالأراضي الجديدة والتي كان مخططًا لها زيادة المساحة بمعدل ١٠ آلاف فدان سنويًا لزيادة المساحة المزروعة إلى ١١٠ آلاف فدان إلى ١٢٠ ألف فدان حتى عام ٢٠٠٧م لتصل إلى إنتاج في حدود ٧٥ – ٨٠ ألف طن بذرة تعطى ما يقرب من ٩٠% من الاستهلاك المحلى، ناهيك عن خطة التوسع في مساحة محصول الفول السوداني من الأصناف الزيتية لتصل المساحة حتى عام ٢٠٠٧م من ١٨٠ إلى ١٩٠ ألف فدان تعطى حوالي ٢٥٥ . ٢٦٠ ألف طن سنويًا.

. المحاصيل السكرية

أما حال المحاصيل السكرية في عهد "أباظة" يرثى لها، حيث أصدر أباظة عشرات القرارات المتضاربة بداية من تقليل كميات الأسمدة والتي كانت تصرف لكل فدان مزروع بقصب السكر أو البنجر وانتهاءً بإغفال وإلغاء دور الإرشاد الزراعي ليترك المزارعين في معاناة دائمة بعد غياب التوجيه ورعاية المحاصيل، الأمر الذي أدى إلى تقليص المساحة المزروعة بقصب السكر وبنجر السكر إلى حوالي ٤٥٥ ألف فدان منها ٣١٥ ألف فدان مزروعة بقصب السكر و١٤٠ ألف فدان مزروعة ببنجر السكر تنتج حوالي ١,٦ مليون طن سكر بواقع مليون طن من قصب السكر وحوالي ٤٠٠ ألف طن من البنجر ونحو ٢٠٠ ألف طن من المحليات في حين بلغ الاستهلاك المحلى للسكر حوالي ٢,٣ مليون طن. ويتضح الحال أكثر بالمقارنة، كما يؤكد الخبراء والمهتمون.. حيث يقول المهندس محمود عزت، والذي يعمل بأحد مصانع السكر، إن مصر كانت تستورد قبل تولى "أباظة" ٦٠٠ ألف طن من السكر لأن الاستهلاك كان ٢,٢ مليون طن، وكان الباقي ينتج محليًا من خلال مصانع قصب السكر حين كانت المساحات المزروعة بالقصب كافية، وكذلك زراعة بنجر السكر، أما اليوم بعد تدهور زراعة القصب وبنجر السكر، وتحول المزارعين وفق تشجيع وزارة الزراعة لزراعة المحاصيل الأخرى ذات الربح العالي للمواطن كالخضر والفاكهة، وأصبح أمر زراعة القطن اختياريًا في عهد وزير الزراعة الحالي، وبالتالي قلت نسبة الإنتاج، وأصبحنا نستورد حوالي ١,١ مليون طن سنويًا بعد أن كنّا نستورد ٦٠٠ ألف طن.

وتؤكد دراسة صدرت في المؤتمر القومي الأول لتطوير منظومة البحث العلمي الخاصة بمجال الزراعة أن مصر وضعت خطة لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل السكرية من حوالي ٦٥% عام ٢٠٠٤م إلى حوالي ٨٠% بحلول عام ٢٠٠٧م حتى نصل في المرحلة الثانية من عام ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١٠م إلى الاكتفاء الذاتي ١٠٠%، لكن استطاع "أباظة" أن يُدمر هذا المشروع بقراراته المتضاربة لتظل الدولة تحمل على عاتقها تدبير ميزانية لسد الفجوة بين المنتج والمستهلك، ويرى أساتذة المحاصيل السكرية أن "أباظة" تعمّد تدمير الثروة الزراعية من المحاصيل السكرية بعد أن ضغط على الفلاح في عدم مساعدته، سواء بتقليل الكمية التى كان يحصل عليها عن كل فدان أو السماح للمزارعين بزراعة المحاصيل دون الارتباط بدوره زراعية.

ويرى خبراء الزراعة أنه لو كان هذا الوزير في بلد آخر لكان حُوكم بتهمة تدمير بلد زراعي، خاصة أن العالم اليوم يمر بقلق بسبب مشاكل الأمن الغذائي والمياه.

في عام ٢٠٠٧م استكمل "أباظة" اوكازيون قراراته من تهميش دور الإرشاد الزراعي وإخماد المراكز البحثية الزراعية مما ترتب على ذلك:

١ – إغلاق باب الأبحاث الخاصة بتسجيل ٥ أصناف مبشرة من القصب كانت قد أجريت عليها الأبحاث بالتعاون مع مصانع السكر.

٢ – إغلاق باب التوسع في استخدام المكافحة المتكاملة، وبالتالي توقفت معامل تربية طفيل الترايكو جراما والذي كان مخصصًا له معملان بمحافظة أسوان، وذلك لمكافحة الثاقبات وكانت نتائجه ١٠٠٪ من المساحات خلال المرحلة الأولى من الخطة ٢٠٠٦/٢٠٠٧م.

٣– إلغاء دور ٥ معامل لتربية الطفيل كانت تتبع وزارة الزراعة.

والحال في زراعة بنجر السكر لا يقل سوءًا عن حال قصب السكر.. أما محاصيل المحليات الطبيعية كمحصول الاستيفيا فقد أغفل "أباظة" عملية التجارب، والتي كان من المفترض أن يزيد منها حيث كانت هناك ٥ تجارب للمعاملات الزراعية عملية، بمعنى أنها تجارب حقلية بمناطق النوبارية و الفيوم وبعض مناطق الوجه القبلي.

وكل ذلك كان بحاجة للإرشاد الزراعي لنقل التكنولوجيا في حقول المزارعين لكن كان لـ"أباظة" رأى آخر حيث ألغى دور الإرشاد الزراعي، وبالتالي فقد همزة الوصل بين الفلاح وتكنولوجيا تحديث الزراعة.

وعلى أية حال، فقد تضاءلت الفائدة المحدودة لهذه النظرة الجزئية بعد أن تخلت وزارة الزراعة عن التنمية الزراعية تحت شعار خصخصة الزراعة[30] والاكتفاء بما يسمى بالتخطيط التأشيري والرقابة والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي.

---

[30] تعتمد سياسات الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر على دعم اتخاذ القرار لراسمي السياسات الزراعية وذلك بإمدادهم بأهم المعالم الإحصائية والاقتصادية والبحوث والإرشاد وتطوير شبكه ربط البحوث الزراعية بالإرشاد الزراعي والنظم الخبيرة وكذا تطوير البنية المعلوماتية لقطاع الزراعة بما يخدم السياسة الزراعية في مصر وقد تم ما يلي للنهوض بالتحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة:

١. تم إلغاء نظام تحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية، حيث تم تحرير التركيب المحصولي.
٢. تم إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، كما تم تخفيض حجم الدعم على السلع الاستهلاكية الغذائية وأصبحت أسعارها تتمشى مع تكلفتها الاقتصادية وأسعارها العالمية.
٣. تم إلغاء القيود على القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع واستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتشمل الأسمدة الكيماوية والتقاوي المحسنة والمبيدات الكيماوية.
٤. تم تعديل أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعكس أسعار الفائدة التجارية، حيث تم إلغاء دعم أسعار الفائدة.
٥. إجراء إصلاحات مؤسسية بالتحول التدريجي لبنك التنمية والائتمان الزراعي من محتكر لتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية – حيث كان البنك هو الموزع الوحيد للأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى للمزارعين بأسعار محددة طبقاً لحصص محددة من وزارة الزراعة.

ويتضح من هذه السطور الأخيرة أنه لا توجد هناك تنمية زراعية في مصر الآن بالمعنى الحقيقي الذي نفهم به مفهوم التنمية. ومع ذلك فلو سألت أي إنسان مثقف عن تصوره للتنمية الزراعية فيما لو كان وزيرا سيقول لك نقاط جميلة نمثلها في البنود التالية، علما بأنه ليس بالضرورة أن يتفق معها وزير الزراعة نفسه في وقت معين:

١. العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والفول والسكر بصورة أساسية بالإضافة إلى المحاصيل الزيتية والخضر والفاكهة والدواجن واللحوم ومنتجات الألبان.

---

٦. تم إلغاء دعم سعر الصرف لاستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتم تعديل سعر الصرف للجنيه المصري ليعكس قيمته الحقيقية في الاستيراد والتصدير.

٧. تطوير التشريعات الزراعية فقد تم إعادة النظر في قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية.

٨. تم إلغاء نظام التوريد الإجباري لجميع المحاصيل الزراعية فيما عدا محصول قصب السكر الذي ينظر في تحريره، وأصبح التوريد اختياريا. فقد صدر قانون في ١٩٨٧ بإلغاء حصص وأسعار التوريد الإجباري للقمح والفول البلدي والعدس والسمسم وفول الصويا وغيرها، وتم إلغاء التوريد الإجباري للأرز اعتبارا من ١٩٩١.

٩. العودة إلى نظام التسويق الحر للقطن عن طريق إعادة بورصتي البضاعة الحاضرة والعقود.

١٠. تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين والمصدرين، وتشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية.

١١. تم إزالة القيود على القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية، وتم إلغاء حظر التصدير والاستيراد.

١٢. تم تحرير أسعار المحاصيل الزراعية التى كانت تخضع للتوريد الإجباري والتسعير الحكومي، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ورفع أسعارهما استرشادا بالأسعار العالمية، وقد اقتربت منها وتم منح الحرية للمنتجين الزراعيين في بيع محصول وفقاً لأفضل العروض بأسعار السوق، كما تم منحهم حرية البيع للحكومة في حالة انخفاض مستوى أسعار السوق الحرة عن أسعار التكلفة، حيث حددت أسعار ضمان كحد أدنى للأسعار وتغطى تكاليف الإنتاج، عن طريق التوريد الإختيارى.

١٣. دور القطاع العام بالحد من ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وبيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والتابعة للشركات الزراعية، وبيع الأراضي المستصلحة للقطاع الخاص وتشجيعه على استصلاح واستزراع وتملك الأراضي الجديدة لخلق بيئة حرة تنافسية مستقرة، ونظراً لما يتوفر لدى الشركات الخاصة من قدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، والاهتمام بعامل الزمن، واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وارتفاع مستوى الإدارة. وسوف يقتصر دور الحكومة على المساهمة في أعمال البنية الأساسية، والدراسات الاستكشافية لتحديد أفضل المواقع وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع، وقصر الإدارة والاستغلال على القطاع الخاص.

١٤. تركيز دور الدولة في توفير الخدمات الزراعية والعمل على تنمية الموارد الزراعية وصيانتها، وإنشاء البنية الأساسية، وقصر دور وزارة الزراعة على البحث العلمي والإرشاد الزراعي والمعونة الفنية ونشر البيانات الإحصائية والمعلومات والأعلام الزراعي، وعن طريق السياسات الاقتصادية الزراعية التى تهدف إلى منع حالات الاحتكار وضمان المنافسة، والدور الرقابي الذي يتضمن مراعاة مواصفات الجودة، وخاصة بالنسبة للتقاوي والمبيدات للحماية من الغش، ودون الدخول مباشرة في عمليات الإنتاج أو التوزيع.

٢. العمل على المحافظة على الرقعة الزراعية الحالية والتوسع العمراني خارج الدلتا والوادي.

٣. المحافظة على الموارد المائية وترشيد الري وأساليبه.

٤. تحديث وتوفير النظم التسويقية لصغار المنتجين.

٥. ضرورة دعم الزراعية بكافة السبل الممكنة كما يحدث حتى في الدول الرأسمالية (أمريكا وأوروبا).

٦. التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية من خلال استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وتوزيعها على المنتفعين والخريجين بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ والباقي لكبار المستثمرين الجادين المستعدين لدعم ومساعدة صغار المزارعين وكذلك للمزارعين التجاريين كما سيتبين فيما بعد.

٧. ضرورة الاهتمام بالبحوث الزراعية وتطبيقها (الإرشاد الزراعي.)

٨. الاهتمام بالرقابة ومراعاة سلامة الغذاء والاتجاه نحو التسميد العضوي.

هذه صورة مبسطة للمفهوم العام للتنمية الزراعية، قد يضاف لها أو يحذف منها ولكن هذا هو المفهوم الذي لا يختلف عليه الكثيرون.

الجوهر المفقود للتنمية الزراعية المصرية: التنمية الزراعية شأنها شأن التنمية بصفة عامة ذات طبيعة مؤسسية أو ذات جوهر مؤسسي، وهذا هو المفقود بالفعل في التنمية الزراعية المصرية. ويتمثل الجوهر المؤسسي في وجود رؤية واضحة صالحة للتنمية الزراعية من خلال سيادة القيم والمعايير والتنظيم في التنمية الزراعية. وتتمثل هذه العناصر في اتسام التنمية الزراعية بأنها:

١. حركة مقصودة، يشترك ويندمج ويتحمل مسئوليتها الشعب كله وخاصة المجتمع الريفي، وتقوم الحكومة بدور فاعل نشيط سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ أو الرقابة أو الدعم الفني والمادي.

٢. ارتقائية، بمعنى ضرورة تحريك الوضع الحالي نحو وضع مستقبلي محدد يرجى تحقيقه ويكون أكثر رقيا وأفضل حالا من الوضع الحالي، وهنا يتضح الدور الفعال المطلوب للدولة بجانب القطاع الخاص والقطاع الأهلي.

٣. مخططة، بمعنى وجود تخطيط طويل ومتوسط وقصير المدى لتحقيق الوضع المستقبلي المرغوب، وهنا أيضا يتمثل أهمية دور الدولة في التنمية الزراعية.

٤. متكاملة وشاملة ومتوازنة بمعنى التكامل بين جوانب التنمية الزراعية المختلفة مثل الإنتاج النباتي والحيواني والسماكي والصناعي الزراعي وتدوير المخلفات الزراعية وشاملة للجوانب الاجتماعية الزراعية والجوانب التقنية الزراعية واعتماد كلاهما على قيم ومعايير وتنظيمات زراعية، ومتوازنة بمعنى التركيز المتوازن على مختلف الجوانب المذكورة وعلى كل من جوانب رأس المال البشري الزراعي ورأس المال المادي الزراعي والبيئة والاستدامة الزراعية.

٥. التغيير الجذري في حركة التنمية بمعنى التركيز على العناصر البنائية والوظيفية للزراعة المصرية وليس مجرد الحفاظ على الأوضاع القائمة أو محاولة حل المشكلات الناجمة عن سوء الأوضاع الزراعية مثل مقاومة الري بمياه المجاري أو مواجهة العدوان على الأرض الزراعية.

٦. الاهتمام بكل من الجوانب المادية (الرخاء الاقتصادي الزراعي) والجوانب الاجتماعية (الرفاء الاجتماعي للمجتمع الريفي) والرضاء النفسي (لأعضاء المجتمع الريفي) على السواء وليس على العوائد المادية للتنمية الزراعية فقط.

٧. تغطية العوائد التنموية للسواد الأعظم من السكان الزراعيين والريفيين وليس مجرد قطاع صغير من المستثمرين الكبار الذين تنحاز لهم الدولة حاليا بحجة تمثيلهم للقطاع الخاص ذي القدرة الاستثمارية.

٨. الاهتمام بالبيئة والاستدامة والمحافظة على الموارد الزراعية وحفظ حق الأجيال القادمة فيها.

الجوانب المؤسسية للتنمية الزراعية: تتمثل الجوانب المؤسسية في البيئة القيمية والأخلاقية والمعيارية والتنظيمية والتشريعية التي تحيط بالإنتاج الزراعي المادي النباتي والحيواني والصناعي الزراعي المادي، تلك البيئة المؤسسية التي تغيب عن بؤرة اهتمامات السياسيين الزراعيين في معظم الأحيان وخاصة في الدول التي تبنت بصورة خاطئة سياسة التحرر الاقتصادي والارتماء في أحضان اقتصاد

السوق المفتوح وقواعده والتخلي عن دور الدولة التنموي الجوهري. ومن أمثلة الجوانب المؤسسية الزراعية ما يلي:

١. **الإيمان بما سمي بالعقيدة الزراعية Agricultural creed**، لقد ارتبط الإيمان بالعقيدة الزراعية بدعوة الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون الرئيس الثالث للولايات المتحدة في الفترة من ١٨٠١-١٨٠٩م التي تعتمد على قيم أساسية ثلاث: أولا: الزراعة هي المهنة الأساسية للجنس البشري، ثانيا: الحياة الريفية تسود فيها الأخلاق والقيم السامية بدرجة تتفوق على الحياة في البيئة الحضرية، ثالثا: الحياة المكونة من مزارعين صغار مستقلين تمثل القاعدة الأساسية للمجتمع. رابعا: الزراعة من خلال استمرار المزرعة العائلية هي أحد المجالات القليلة الباقية التي يمكن من خلالها أن يعمل أعضاء الأسرة جنبا إلي جنب في علاقة خاصة كسدنة للبيئة وكحراس للأرض وللحيوانات الزراعية مع علاقة مقدسة مع الخالق سبحانه وتعالى. وبناءً على هذه القيم الأساسية تكونت نظرات قيمية أخرى مثل:

أ. المزارعون مواطنون أسوياء ويجب أن يسودوا التكوين البشري للمجتمع.

ب. يجب أن تكون الزراعة مشروعا عائليا.

ج. يجب أن تتاح الفرصة لأي شخص يريد أن يكون مزارعا ليكون كذلك.

د. يجب أن يكون المزارع مستقلا ورئيسا لنفسه.

هـ. الزراعة ليست عملا تجاريا فقط وإنما هي طريقة حياة.

و. الشخص الذي يحرث الأرض هو الذي يجب أن يمتلكها.

ز. من الجيد أن نزرع نصلين من النجيل حيث كان ينمو نصل من قبل (بيرلبيرج Pearlberg، ١٩٦٤: ٣).

٢. الإيمان بأن الحياة الريفية في مصر والدول النامية لن تتوارى كما حدث في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، وهي هناك لتبقى إلى مدى بعيد قد يرجع عنده الغرب نفسه إلى الحياة الريفية

والمجتمعات الصغيرة كصورة من صورة اللامركزية الديموجرافية التي تمثل ملاذا ومهربا من التحضر وآثامه التي تتضخم بمعدلات هندسية متصاعدة. وهذا يعنى ضرورة عقيدة السياسيين والمخططين الوطنيين في التنمية الريفية والاهتمام الحقيقي بها وإزالة جميع مظاهر الإهمال وعدم التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية من ناحية، والتنمية الزراعية واللازراعية من ناحية أخرى.

٣. القيمة الثالثة هي أن التنمية الريفية والزراعية لا يجب أن تنحصر فقط في الدلتا والوادي، بل من الضروري أن تمتد إلى سيناء بصفة خاصة والمناطق الصحراوية سواء المتاخمة للدلتا والوادي أو البعيدة عنهما. ويؤدي هذا إلى الانتشار السكاني مما يترتب عليه من رخاء اقتصادي ورفاء اجتماعي ورضاء نفسي وإصحاح جسدي نتيجة للإصحاح البيئي، والحلول موجودة ولا ينقصنا إلا الإرادة السياسية والالتزام الاستراتيجي.

٤. الإيمان بأن الاقتصاد ليس هو المعيار الوحيد للتنمية الزراعية، فالربح فقط ليس المعيار المحدد لسياسة التنمية الزراعية. وهنا يخطئ موشر **Mosher** على سبيل المثال في قوله بأن التنمية الزراعية تبدأ في المقام الأول بجعل الزراعة نشاطا مربحا منافسا. فالحقيقة أن الزراعة ليست أكثر الأنشطة الانتاجية ربحية والدليل على ذلك حال الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث يشغل المزارعون السلم الأدنى للمستوى الاقتصادي وترتفع نسبة من هم تحت خط الفقر ومع ذلك لا يهجرون مزارعهم العائلية لأن الزراعة طريقة حياة لهم لها من مقومات السعادة الأخرى ما يجذب المزارعين إلى البقاء في مهنتهم الزراعية. ولذلك يجب أن تتدخل الدولة كما تفعل الولايات المتحدة من خلال دعم الزراعة والمزارعين، ولولا ذلك لما استمرت الزراعة في أمريكا على الإطلاق، ولأصبحت أمريكا أكبر دول العالم استيرادا للمنتجات الزراعية بدلا من كونها أعلى دول العالم تصديرا لتلك المنتجات. ولذلك فيجب مراعاة العمل على تحقيق تلك المطالب المؤسسية:

أ. التأكيد على الدعم الشامل للزراعة المصرية، خاصة وأن هناك العديد من الفوائد التى يمكن أن تعود على الدول النامية من دعمها لمستلزمات إنتاج الغذاء من الأسمدة والتقاوى عالية الإنتاجية والمبيدات وتسوية الترب الزراعية باستخدام تقنيات الليزر ودعم

أسعار آلات الزراعة الآلية والحصاد والدراس الآلى. والملاحظ هنا أنه عندما اتجهت أمريكا إلى تطبيق الفكر الكلاسيكي أقرت لجنة فيدرالية برئاسة الاقتصادي العظيم جون كينيث جالبريث وأصرت على أن تكون الزراعة هي القطاع الوحيد الذي لا يجب أن يترك للسوق الحر، ويجب دعم هذا القطاع. وحتى الآن لازال هذا واقعا بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا. ونظرا لمصالح النفوذ ورجال الأعمال لا زالت الدول النامية تهمل هذا القطاع وتتخلص من دعمه حتى أصبح الآن هذا الإهمال واقعا بصورة فجة، لدرجة أنه فى اجتماعات المؤتمر العالمى للتجارة الحرة الذى عقد خلال شهر يونيه ٢٠٠٩ طلبت الدول النامية وفى مقدمتها مصر من الدول المتقدمة إيقاف دعمها للزراعة وإنتاج الغذاء حتى تكون المنافسة عادلة عند تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الغربية وتكون قادرة على منافسة المنتجات الزراعية الغربية وذلك بدلا من أن تقوم هي بدعم زراعتها ومزارعيها وهم الأحق والأهم. ولكن دول الجانب الغربى رفضت تماما هذا الأمر لأن سياسة دعم الغذاء لديها من الأمور الثابتة لدعم المزارعين الذين يعملون فى مهنة قليلة الربحية، وكذلك ضمانا لتوفير الأمن الغذائى لشعوب هذه الدول، ذلك لأن الأمن الغذائي يأتى فى مقدمة أولويات الدول الغربية على عكس الدول النامية التى وضعت مصالح أصحاب النفوذ ورجال الأعمال فى مقدمة أولوياتها تاركة أمنها الغذائى وتوفير الغذاء لشعوبها فى ذيل القائمة.

ب. عدم ترك الزراعة لاستئثار كبار المستثمرين والشركات الزراعية وامتلاك الأراضي الزراعية مما سوف يؤدي إلى عدم العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل واستنزاف المياه وتصحر التربة وتلوث الهواء وفساد المنتجات الزراعية بالمبيدات والأسمدة الكيماوية وانتشار الأوبئة والأمراض السرطانية.

ج. أن تكون الزراعة معقولة من حيث الربحية وأن تكون جذابة اجتماعيا.

د. خفض الضرائب على العقارات الزراعية.

هـ. د. تخفيض التكاليف الرأسمالية الزراعية للشباب الراغبين في الدخول في مجال الزراعية.

و. إصلاح البنيان التسويقي غير العادل حاليا وذلك بالنسبة للمنتج الزراعي، وضرورة توفير وسائل مختلفة جديدة للتسويق الزراعي.

ز. تحسين الرعاية الصحية والتعليمية للريفيين وكذلك البنية التحتية مثل الطرق والنقل والاتصال والكهرباء والماء والصرف الصحي.

ح. ضرورة تخفيف العبء الدوري على المرأة الريفية في مواجهة مهامها الزراعية والمنزلية والمجتمعية المحلية.

ط. مراجعة السياسة البيئية التي تتحكم في الزراعة والمزارعين.

ي. إحياء الحركة التعاونية الزراعية من جديد من أجل التمكين الاجتماعي للمزارعين والاستفادة من قوة رأسمالهم الاجتماعي بالإضافة إلى التمكين الاقتصادي من حيث الحصول على عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وتسويق منتجاتهم بطريقة تحقق العدل لهم كمنتجين وتحد من سطوة الوسطاء.

ك. ضبط التكنولوجيا الحديثة والتدخلات الزراعية لتكون خادمة ليس أساسا لمعيار الربح النقدي وإنما لتكون خادمة لعمارة الأرض وصيانتها ورعاية الحيوانات والنباتات والمحافظة على البيئة الزراعية والعدالة الاجتماعية والعمل المقدس لعبادة المولى سبحانه وتعالي الذي استخلفنا لعمارة تلك المخلوقات الممثلة للحياة على الأرض بجانب الحياة المقدسة للجنس البشري نفسه.

ل. الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي، ذلك لأن الزراعة قد سقطت من أولويات الأجندة السياسية ليس في مصر فقط وإنما في معظم دول العالم. ومثال ذلك أنها لم تعد من الأولويات العليا في هيئة المعونة الدولية الأمريكية أو البنك الدولي أو في لقاءات مجموعة الدول العشر حيث لم تتمكن المجموعة الدولية الاستشارية للبحوث الدولية الزراعية

(**Consultative Group on International Agriculture Research – CGIAR**) من الحصول على مقدار ٣٠٠ مليون دولار سنويا للبحث الزراعي الذي ثبت بوضوح أنه أعظم الأنشطة البحثية نجاحا عبر التاريخ البشري العالمي إلا بشق الأنفس (**IFPRI Report**، فبراير ١٩٩٦: ١).

م. دعم اللامركزية وتنشيط المنظمات الأهلية، حيث يساهم ذلك في تحقيق صورة منظمة من صور المشاركة الشعبية التي أصبحت من أهم مقتضيات فعالية التنمية الزراعية والريفية بوجه عام. وقد كشفت الدراسات العديدة عن ضآلة المجهودات الأهلية في مجال تنمية المجتمع الريفي وذلك لانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الريفية. وقد ذكرنا من قبل أن جهود التنمية المحلية الريفية تتركز في جمعيات التنمية أو الوحدة الاجتماعية المشتملة على جمعية تنمية المجتمع الريفي المحلي.

ن. وتنتشر جمعيات التنمية في كافة أرجاء المجتمعات الريفية. وجمعيات التنمية حدث أنها حيثما تتواجد تقل الجمعيات الأهلية الأخرى، وهكذا يتضح أن الجمعيات الأهلية السائدة في الريف المصري هي جمعيات التنمية الخاصة بالمجتمع المحلى وذلك بالمقارنة بالمجتمعات الحضرية. ونتيجة لذلك يقل عدد الجمعيات الأهلية في المحافظات الريفية بالمقارنة بالمحافظات الحضرية مما يشير إلى الدور المتدني للجمعيات الأهلية في التنمية الريفية.

الفصل الثاني: الدور الحيوي للتنمية الزراعية في تحقيق التنمية الحضرية والوطنية عامة

اعتماد التنمية الحضرية على التنمية الريفية والزراعية: لا يختلف اثنان على حاجة المجتمعات الحضرية التي تتزايد بمعدلات عالية جدا بالنسبة للمجتمعات الريفية إلى التنمية الزراعية من أجل إشباع حاجات الغذاء والكساء لسكان المجتمعات الحضرية سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو أصحاء أو مرضى بسوء التغذية. هذا، وكما سبق القول، يتضخم حجم المجتمعات الحضرية بدرجة أكبر بكثير عن المجتمعات الريفية، فبحلول عام ٢٠٢٠ سيعيش أكثر من نصف الأفريقيين والآسيويين في المدن، وتبلغ تلك النسبة في أمريكا اللاتينية ٨٠٪ للسكان الحضريين. هذا وقد بلغ معدل زيادة الفقراء في الهند منذ السبعينات وبداية الثمانينات في المناطق الحضرية بمقدار ١٥,٢ مليون (٢٦٪) بينما لم يزد معدل زيادة الفقراء في المناطق الريفية إلا بمقدار ٣,٥ مليون نسمة (١٪) فقط.

وبالرغم من هذه الصورة القاتمة للمجتمعات الحضرية إلا أن الكثير من واضعي السياسات قد غفلوا عن أهمية الغذاء والزراعة للمناطق الحضرية وسكانها وللتنمية الوطنية بوجه عام. وغالبا ما يستهلك الغذاء وحده حوالي نصف ميزانية الأسرة الحضرية الفقيرة.

وتمثل الزراعة ونظم الغذاء مصدر التشغيل والعمالة لهؤلاء القائمين بإنتاج ونقل ومعاملة وتسويق وبيع الغذاء في المناطق الريفية والحضرية على السواء، كما وجد أن المنشآت المتعلقة بالغذاء تمثل أكثر من ٥٠٪ من المنشآت القائمة (**IFPRI Report**، ١٩٩٦: ١). والأمر لا يقتصر على إفريقيا وآسيا بل يمتد إلى أمريكا اللاتينية شديدة التحضر حيث أنه في المناطق عالية التحضر هناك التي لا يمثل الإنتاج الزراعي فيها إلا ١٠٪ فقط من اقتصاد المنطقة يقوم النظام الزراعي والغذائي بما فيه الصناعات الزراعية بإنتاج ٣٠٪ من الناتج الاقتصادي.

وقد وجد تقرير المعهد الدولي لبحوث سياسة الغذاء أن النمو الزراعي يعمل على تنمية المقتصد الوطني بكليته. فعندما يرتفع دخل المنتجين الزراعيين يقوموا حينئذ بالإنفاق على البنود غير الزراعية، وبالتالي

يساعد ذلك على خلق فرص عمل في قطاعات المقتصد الأخرى بما فيها العاملون في المدن والمناطق الحضرية. وقد وجدت دراسات هذا المعهد أنه أمام كل دولار واحد زيادة في الإنتاج الزراعي في الدول النامية ينمو المقتصد الوطني كله بمقدار ٢,٣٢ دولار (المرجع السابق: ١).

هذا ويؤدي النمو الاقتصادي الحيوي في قطاع الزراعة والغذاء إلى عدم اضطرار السكان الريفيين الفقراء والعاطلين إلى الهجرة الحضرية بحثا عن العمل، وبالتالي يقل الضغط على المناطق الحضرية وبنيتها التحتية.

ويؤدي النمو الاقتصادي الزراعي الحيوي أيضا إلى انخفاض أسعار الغذاء والكساء للسكان الحضريين.

وفي هذا السياق، ومن أجل التنمية الحضرية يستطيع واضعو السياسات أن يقوموا ببعض الإجراءات من أجل تدعيم النمو الاقتصادي الزراعي والغذائي وربط الحضر بالريف من خلال مسارين أساسيين:

أولا- إزالة السياسات التي تفضل المستهلكين الحضريين على المستهلكين الريفيين وعلى حساب المناطق الريفية مثل تضخم معدلات التبادل **Overvalued exchange rates**، وتضخم الضرائب على تصدير المنتجات الزراعية بالإضافة إلى القيود التجارية الأخرى، والسياسات الخاصة بالدعم الذي قد يؤدي إلى بيع السلع الزراعية بأسعار أقل من قيمتها السوقية.

ثانيا- مراعاة قضية التحول في الطلب على الغذاء الناتج عن ظاهرتي التصنيع والتحضر، حيث غالبا ما يقوم المستهلكون الحضريون بإحلال الحبوب التقليدية مثل الذرة السكرية والدخن **Sorghum and millet** بالأرز والقمح لسهولة الحصول عليهما وانخفاض أسعارهما، وهنا يجب على واضعي السياسات أن يساعدوا المنتجين الزراعيين على تعديل إنتاجهم ليقابل الطلب الحضري من خلال تحسين الطرق الريفية والأسواق الريفية ووسائل الاتصال وبالاستثمار في التعليم والصحة.

ويجب في النهاية مراعاة أن برامج شبكة الأمان (الدعم وغيره) لا يمكنها أن تزيل الفقر أو العطالة في الحضر حيث أنها مجرد مساعدات على المدى القصير ولمجرد البقاء وليس للتنمية. ومن هنا فعلى المدى الطويل لا يمكن إزالة الفقر وسوء التغذية في المجتمعات الحضرية والوطن بصفة عامة إلا من خلال

السياسات التي تشجع النمو الشامل في التشغيل وزيادة الدخول في المناطق الريفية والحضرية على السواء ومراعاة المزايا الهائلة التي توفرها المناطق الريفية بنظمها الزراعية والغذائية للمناطق الحضرية.

وقد تبين أن التنمية الزراعية هي الأساس في أي تنمية اقتصادية شاملة لأنها تتميز عن غيرها من أشكال التنمية بأنها تحقق أعلى درجة من العدالة في توزيع الدخول. إلا أن التنمية الزراعية الناجحة لا تتحقق إلا من خلال الاستثمار في الطاقة البشرية والمؤسسية التي تولد المعرفة والتقنيات المناسبة والقيادات الصالحة التي تتمكن من القضاء على الفقر وسوء التغذية وتحقق العدالة والديمقراطية.

ودائما ما تكون الزراعة قضية حاضرة في سياسات الغذاء والتجارة الدولية وميزان المدفوعات ونظام استغلال الأراضي والمياه ومنتج أساسي للتصنيع الغذائي والكسائي. وبذلك يرتبط كل جانب من جوانب المقتصد الوطني بالزراعة، ولذلك فنجد أن النظام البنكي ووسائل الانتقال والضرائب والتعريفة الجمركية ونظام الدعم والأسواق المحلية والعالمية والصحة تمثل جميعها جزءًا من النظام الزراعي لأي دولة ولمصر بصورة خاصة. فالزراعة في مصر هي أعظم مستخدم للشعب المصري حيث يعمل بها ٢٨% من قوة العمل المصرية وتساهم بمقدار ١٣,٩% من الناتج الوطني الكلي عام ٢٠٠٥م. ولكن للأسف الشديد لم تتمكن مصر من الاكتفاء الذاتي الغذائي حيث تعتبر مصر واحدة من أكبر الدول المستوردة للغذاء في العالم بالرغم من أن ٩٥% من إنتاجها الغذائي يستهلك محليا بالرغم من التركيز المتزايد على المحاصيل النقدية للتصدير. ولولا المعيقات المؤسسية الناتجة عن قصور السياسة الزراعية المصرية لأمكن زيادة معدل النمو الزراعي بمقدار ٥% على الأقل ولأمكن من خلال زيادة الإنتاجية والكفاءة والتنافسية أن توفر الزراعة ٥٠٠ ألف فرصة عمل تساهم جذريا في مواجهة مشكلة البطالة.

وقد أثبتت دراسة معهد **IFPRI** سابق الذكر أعلاه أن الزراعة هي بالفعل الآلة الأساسية للنمو في إفريقيا (ألستون وآخرون **Alston, *et. al.***: ٢٠٠٠) ، كما توصلت دراسات أخرى عديدة إلى نفس النتيجة (دياو وآخرون**Diao *et al.***: ٢٠٠٦، بورجويجنون و موريسون **Bourguignon, F., and Morrison, C.**: ١٩٩٨، جولين وآخرون **Gollin *et. al.***: ٢٠٠٢، فان وآخرون **Fan *et. al.***: ٢٠٠٤). وقد تبين من هذه الدراسات أنه بدراسة ٦٢ دولة نامية اتضح مدى قوة التنمية الزراعية في

زيادة النمو الاقتصادي الوطني حيث تبين أن التباين في الإنتاجية الزراعية يفسر ٥٤% من تباين النمو في الناتج الوطني الكلي الفردي، وقد ترتب على هذه الزيادة في الكفاءة إطلاق قوة عاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى مما تسبب في زيادة أخرى في الناتج الوطني الكلي مقدارها ٢٩%، وأن الـ ١٧% الباقية كانت ناتجة عن الزيادات الأخرى غير الزراعية. كما تبين أيضا مقدار الفائدة العظمى من الاستثمار في التعليم العالي والمعاهد البحثية التي تولد المعرفة ذات الأثر الاقتصادي وخاصة في الزراعة،حيث أثبتت دراسة ألسون **Alson** سابق الإشارة إليها والتي قامت بدراسة ١٨٠٠ معدل عائد على الاستثمار أن الاستثمار في البحث العلمي الزراعي كان ٤٨% في السنة، وكان ٦٢,٩% بالنسبة لدراسات الإرشاد وهو استثمار مربح جدا بالنسبة للدول النامية.

الاختيار بين التنمية الزراعية والتنمية الحضرية: قد يتساءل البعض: هل يجب أن تركز مصر على التنمية الزراعية أم على التنمية الحضرية؟ المعروف أن التنمية الريفية والنمو الزراعي وليس النمو الحضري أو الصناعي هما اللتان تقللان الفقر وتزيدان من الطلب على العمالة. وتتسق هذه الحقيقة مع واقع آخر وهو أن الزراعة تدفع الطلب على العمل من خلال طلبها على السلع والخدمات المنتجة بصورة أساسية بواسطة القطاع غير الزراعي الريفي كثيف العمالة.

هذا ويعتمد النمو في الناتج الوطني الكلي بصورة أساسية على قدرة الاقتصاد على التوسع في إنتاج القطاعات القابلة للتجارة بينما يعتمد النمو في التشغيل ومواجهة البطالة بصورة أساسية على الزيادات في الطلب المحلي على القطاعات غير التجارية. وبذلك فعند التركيز على التنمية الزراعية والريفية فإنما يعني ذلك أن واضعي السياسات يتخذون التشغيل ومواجهة البطالة كأولوية أساسية، بينما عندما يقوم واضعو السياسات بالتركيز على القطاعات التجارية فإنما يعني ذلك أنهم يضعون زيادة الناتج الوطني الكلي كأولوية أساسية. وعادة ما تنمو القطاعات التجارية بصورة أساسية من خلال زيادة المخزون الرأسمالي بينما تنمو القطاعات غير التجارية من خلال التقدم والتغير التقني. ومع ذلك فإنه لمن قصر النظر أن نعامل الفقر الريفي من ناحية والفقر الحضري من ناحية أخرى على أنهما قضيتان مستقلتان متنافستان، فالواقع هو أن التنمية الريفية الناجحة هي التي عادة ما تدعم وتنشط التنمية الحضرية، والعكس صحيح حيث أن النمو الحضري هو أيضا منشط قوي لإنتاج الغذاء وخاصة من خلال

صغار المزارعين. ولكن سنبقي دائما نبحث عن حلول عملية إبداعية من خلالها نستطيع مواجهة التضخم الحضري المتزايد ليس في مصر وحدها وإنما في إفريقيا وآسيا كلها حيث يتوقع أن يزيد السكان الحضريون من ١,٧ بليون نسمة إلى ٣,٤ بليون نسمة (الضعف تماما) خلال ثلاثين عاما فقط، هذا في ظل تناقص الموارد المتاحة. وهنا نعود ونقول كيف يمكن تحقيق ذلك في ظل سياسة وطنية لا تؤمن بالطبيعة المؤسسية للتنمية من ناحية، ولا تؤمن بصورة خاصة بأهمية العلم والبحث العلمي وتطبيقه؟ والدليل على ذلك ما ظهر في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧م حيث بلغت حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في أعلى دولة عربية وهي الكويت ٠,٢% سنويا في حين تصل هذه النسبة إلى ٤,٥% في إسرائيل، وعلى المستوى العالمي تصل إلى ٢,٣%.

الفصل الثالث: الزراعة العضوية والمصالحة البيئية

الاستغلال الصحيح للتربة: تعتبر مصر نظرا لتزاحمها السكاني من أكبر دول العالم اعتداءً واستنزافا للتربة بمختلف الوسائل، والإحصائيات حول ذلك مفزعة لدرجة أنه تطرف البعض متوقعا أنه بحلول عام ٢٠٦٠ سوف تخلو مصر تقريبا من الأراضي الزراعية. وتعتبر الأرض بلا شك من أعظم الموارد المادية، فإذا عرفت الكيفية التي يستغل بها مجتمع معين أرضه فإنك سوف تقرر إلى حد كبير صورة مستقبل هذا المجتمع. الأرض تحمل طبقة التربة العليا. وتحمل هذه الطبقة نوعيات مختلفة من الكائنات الحية بما فيها الإنسان. لقد نشر توم ديل Tom Dale و فيرنون كارتر Vernon Gill Carter وهما عالمان جد خبيرين في علم البيئة كتابا في عام ١٩٥٥م سمياه "التربة العليا والمدنية" Topsoil and Civilization ولا أفضل من ذكر بعض مقاطعه الافتتاحية:

"لقد تمكن الإنسان المتحضر في غالب الأحيان من أن يصبح سيدا لبيئته مسيطرا عليها ولكن لفترات محدودة. وقد نجمت مشكلاته الرئيسية من غروره وأوهامه أن تلك السيطرة الوقتية ستكون دائمة مستمرة. لقد اعتقد أنه "سيد العالم" في الوقت الذي فشل فيه في فهم قوانين الطبيعة فهما كاملا." (Dale and Carter: ١٩٥٥)

الإنسان –متحضرا كان أم بدائيا– هو ابن للطبيعة وليس سيدا لها. يجب أن يوافق أفعاله مع قوانين طبيعية معينة إذا ما أراد أن يحافظ على هيمنته على البيئة. وإذا ما أراد أن يراوغ قوانين الطبيعة فإنه عادة ما يدمر البيئة الطبيعية التي يقوم عليها وجوده. وعندما تتدهور بيئته بسرعة فإن حضارته تنحدر كذلك.

لقد وصف قائل من قبل مجرى التاريخ بقوله "لقد سار الإنسان المتحضر عبر وجه الأرض تاركا من ورائه صحراء في مواضع قدميه." قد تكون هذه العبارة مبالغا فيها إلا أنها لا تخلو من أساس. لقد جرف الإنسان المتحضر معظم الأراضي التي عاش عليها طويلا. وهذا هو السبب الرئيسي وراء تنقل حضاراته من مكان لآخر. وكان ذلك أيضا السبب الأساسي وراء انحدار حضاراته في المناطق المستقرة القديمة. وكان ذلك أيضا العامل المهيمن وراء كل التحولات التاريخية.

ونادرا ما ذكر المؤرخون أهمية استغلال التربة. إذ يبدو أنهم لم يدركوا أن مصائر معظم الإمبراطوريات والحضارات كانت تتحدد أساسا بطريقة استغلال التربة. وفي الوقت الذي كانوا يدركون فيه أهمية تأثير البيئة على التاريخ فإنهم لم ينجحوا في الإشارة إلى أن الإنسان عادة ما كان يغير أو ينهب بيئته ويستنزفها.

كيف كان ينهب ذلك الإنسان المتحضر تلك البيئة المفضلة؟ كان يفعل ذلك أساسا باستنفاد وتخريب الموارد الطبيعية. فقد قطع أو حرق معظم الأشجار الخشبية القابلة للاستعمال في الغابات الجبلية والأودية. وقد أدى رعيه الجائر إلى تعرية المراعى التي كانت تغذى قطعانه. قتل معظم الحياة الفطرية وكثيرا من الأسماك والحياة المائية الأخرى. وقد سمح للتصحر والتآكل أن يجردا مزارعه من طبقة التربة العلوية المنتجة. لقد سمح لتربته المنجرفة أن تكتم المجارى المائية وأن تملأ خزاناته وقنوات ريه وموانيه بالطمي. وقد استهلك أو أهلك في كثير من الحالات معظم المعادن التي يحتاج إليها. ثم انحدرت بعد ذلك حضارته في خضم تدميره لوجوده الذاتي وإلا فكان يهاجر إلى أرض جديدة. لقد سلكت حضارات بلغ عددها بين العشرة والثلاثين هذا المسلك حتى حاق بها الفناء (ويتوقف العدد على من يصنف تلك الحضارات.)

يبدو أن "المشكلة الإيكولوجية" ليست جديدة كما تبدو لنا في الغالب، إلا أن هناك تطورين أساسيين جديدين :

١. الأرض الآن أكثر ازدحاما بكثير بالسكان عما كانت عليه في القديم، كما لا توجد هناك أراضى جديدة يمكن الهجرة إليها .

٢. لقد ازداد معدل التغير المتسارع بدرجة هائلة وخاصة خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية .

ولا يزال من المعتقدات السائدة اليوم أن الحضارة الغربية المعاصرة قد حررت نفسها من الاعتماد على الطبيعة وذلك بصرف النظر عما حدث للحضارات السابقة من قبل. ومن الأقلام المعبرة عن هذه العقيدة إيوجين رابينوفتش Eugene Rabinowitch رئيس تحرير مجلة العلماء الذريين *Bulletin of Atomic Scientists* الذي يقول في مجلة التايمز *The Times* في ٢٩ إبريل ١٩٧٢ "إن الحيوانات

الوحيدة التي قد يمثل اختفاؤها تهديدا للحيوية البيولوجية للإنسان على الأرض هي البكتريا التي تستوطن أجسامنا طبيعيا. وأما بالنسبة لبقية الحيوانات فليس هناك برهان مقنع لعدم قدرة الإنسان على البقاء بدونها حتى ولو أصبح هو الجنس الوحيد على الأرض. وإذا توصلنا إلى طرق اقتصادية لتركيب الطعام من المواد الخام غير العضوية – وهو شئ متوقع حدوثه عاجلا أو آجلا – فإن الإنسان قد يصبح مستقلا حتى عن النبات كذلك، ذلك النبات الذي يعتمد عليه الآن كمصدر للطعام."

يقول رابينوفيتش "إني أرتعد شخصيا لمجرد تصور بيئة تخلو من الحيوان والنبات ويشاركني في ذلك كما أعتقد الغالبية العظمى من الجنس البشرى. إلا أن ملايين السكان في الغابات الحضرية في نيويورك وشيكاجو ولندن وطوكيو قد تربوا وقضوا حياتهم كلها في بيئة معدومة الأحياء (إذا ما صرفنا النظر عن الفئران والجرابيع والصراصير وغيرها من الأجناس المزعجة) ومع هذا فقد استمروا في البقاء والحياة."

ما هو المنطقي وما هو القدسي؟ هل الإنسان سيد للطبيعة أم هل هو ابن لها؟ إذا أصبح "من الاقتصاديٍ" تركيب طعام من مواد غير عضوية "وهو كما قيل أمر متوقع عاجلا أو آجلا" وإذا أصبحنا مستقلين عن النبات فإن الرابطة بين التربة العليا والحضارة سوف تنقطع . أليس كذلك؟ إن هذه الأسئلة تشير إلى أن قضية "الاستغلال الصحيح للتربة" تطرح مشكلة ميتافيزيقية أو فوق طبيعية وليست مشكلة تقنية أو اقتصادية. إنه لمن الواضح أن القضية تنتمي إلى مستوى من التفكير المنطقي أعلى مما تمثله النصوص السابقة.

هناك دائما أشياء نعملها من أجل ذاتها، وهناك أشياء أخرى نعملها من أجل أغراض أخرى. إن من أعظم الواجبات التي يواجهها أي مجتمع التمييز بين الغايات ووسائل تحقيق الغايات، ثم تحقيق نوع من النظرة التوحيدية والتوافق حول ذلك. هل الأرض مجرد وسيلة للإنتاج أم أنها شئ أكثر من ذلك؟ أي شئ هو غاية في حد ذاته ؟ وعندما نقول "الأرض" فإننا نعني شمولها على المخلوقات التي تعيش عليها.

إن أي شئ نعمله من أجل ذاته لا يخضع نفسه للحسابات النفعية. فعلى سبيل المثال يحاول معظمنا أن يكون نظيفا بدرجة مقبولة. لماذا؟ هل لمجرد أسباب صحية؟ لا، إن الجانب الصحي ثانوي. فإننا نقدر النظافة كقيمة في حد ذاتها. إننا لا نحسب قيمتها بالحساب الاقتصادي، بل إنه قد يقال أن

الاغتسال غير اقتصادي، إنه يكلف مالا ووقتا ولا ينتج شيئا غير النظافة. هناك أنشطة كثيرة ليست اقتصادية على الإطلاق، ولكنها تنفذ من أجل ذاتها. إن لدي الاقتصاديين أسلوبا بسيطا للتمييز بينها إذ يقسمون الأنشطة الإنسانية بين "الإنتاج" و "الاستهلاك". أي شئ ننفذه تحت عنوان "الإنتاج" يخضع للحساب الاقتصادي، وأي شيء ننفذه تحت عنوان "الاستهلاك" لا يخضع لذلك. ولكن الحياة الواقعية ترفض هذه التقسيمات بشدة لأن الإنسان المنتج هو نفسه الإنسان المستهلك الذي ينتج دائما ويستهلك في نفس الوقت.

إننا ننتج لكي نقوى على توفير تسهيلات ووسائل معينة للراحة لنا "كمستهلكين." أما إذا طلب شخص معين هذه التسهيلات وتلك الراحة أثناء قيامه بعملية "الإنتاج" فإنه يقال له أن هذا الطلب غير اقتصادي وأنه غير كفء. إن المجتمع لا يتحمل مثل هذا الإهدار. وبمعنى آخر، فإن كل شئ يقوم به يعتمد على ما إذا كان يقوم به كمنتج أو إذا ما كان يقوم به كمستهلك. إذا سافر الإنسان كمنتج بالدرجة الأولى أو مستعملا سيارة فارهة فإنه يطلق على ذلك إهدار للمال. ولكن إذا ما نظر للإنسان بالنسبة لنفس العمل كمستهلك فإن هذا يعتبر علامة على ارتفاع مستوى المعيشة.

تتضح هذه الثنائية في أجل صورها في قضية استغلال الأرض أو التربة. يعتبر المزارع ببساطة منتجا، ولذلك فعليه أن يدنى من تكاليفه ويرفع من كفاءته بكل وسيلة ممكنة حتى ولو أدى ذلك – بحكم كيانه الاستهلاكي– إلى إهلاك صحة التربة وجمال البيئة الطبيعية، وحتى لو ترتب على ذلك تفريغ السكان من الأراضي الريفية والتكدس السكاني في المدن. هناك اليوم كبار من مزارعي المحاصيل الحقلية والمحاصيل البستانية ومصنعي الأغذية لا يلجئون إلى مجرد التفكير في استهلاك منتجاتهم. إذ يقولون أنهم "محظوظون لأن لديهم ما يكفى من المال مما يمكنهم من شراء منتجات الزراعة العضوية التي لم تستخدم فيها السموم." وعندما يسألون عن سبب عدم قيامهم هم بالزراعة العضوية يجيبون بأنهم لا يقدرون على ذلك. فما يستطيع أن يقدر عليه الإنسان كمنتج شيء، وما يقدر عليه الإنسان كمستهلك شئ آخر تماما. وحيث أن الإنسان واحد في الحالتين فإن قضية ما يقدر عليه الإنسان حقا وما يقدر عليه المجتمع بالفعل لتثير غموضا وإبهاما أبديا.

ولا مفر من هذا الغموض وذلك الإبهام طالما لا زالت الأرض وما عليها من مخلوقات ينظر إليها على أنها ليست إلا "عوامل للإنتاج." إنها بالفعل عوامل للإنتاج – أي وسائل لغايات – ولكن هذا إن هو إلا أمر ثانوي لا يعبر عن طبيعتها الأولية. فأولا وقبل كل شئ الأرض وما عليها غايات في حد ذاتها، إنها مما وراء الاقتصاد أو ما فوق الاقتصاد، ومن ثم فمن المقبول منطقيا أن نقول حقيقة مؤداها أن الأرض مقدسة. الأرض ومن عليها ليست من خلق الإنسان، ومن ثم فإنه من غير المنطقي بل وإنه من الجنون أن يعامل الإنسان ما لم يخلقه، وما لا يستطيع خلقه، وما لا يستطيع إعادة خلقه بعد تدميره بنفس الطريقة وبنفس الروح اللتين يستطيع بهما أن يعامل الأشياء التي هي من صنعه.

الحيوانات العليا لها قيمة اقتصادية بسبب فائدتها، ولكنها تمتلك أيضا قيمة فوق اقتصادية في حد ذاتها. إذا امتلكت سيارة، وهى من صنع الإنسان، فقد أدعى ومعي الحق أن أفضل طريقة لاستغلالها هو ألا أهتم بصيانتها إطلاقا وأستمر ببساطة في استخدامها حتى تعطلها تماما. قد يكون ذلك نتيجة لحساب اقتصادي يسعى للكفاءة. ولا أحد يستطيع انتقادي لو صدقت حساباتي إذ لا يوجد أمر قدسي حول مصنوعة من صنع الإنسان مثل السيارة. ولكن لو امتلكت مخلوقا حيا، عجلا كان أو دجاجة، وهو مخلوق حساس حي فهل يسمح لي أن أعامله على أنه منفعة فقط؟ هل يسمح لي أن أستعمله حتى دماره؟

إن دخول الإنسان في علاقة خاطئة مع الحيوانات وخاصة تلك التي طال استئناسها يعتبر في نظر جميع التقاليد المعروفة عملا رهيبا وخطيرا للغاية. لم يوجد من قبل في التاريخ حكماء أو رجال قديسون كانوا قساة مع الحيوانات أو ينظرون إليها كمجرد نفعيات، بل بلغت القصص والأساطير التي تربط بين الطهارة والسعادة من ناحية وحب المخلوقات الأدنى من ناحية أخرى أعدادا لا حصر لها.

إنه لمن العجيب أن يقال باسم العلم عن الإنسان المعاصر أنه ليس إلا مجرد قرد عاري أو أنه تنظيم خلق بالصدفة من الذرات. يقول الأستاذ جوشوا ليدربيرج Joshua Lederberg في كتاب وولشتنهولم (Wolstenholme، ed.: ١٩٦٣) "الآن يمكن أن نعرف الإنسان وراثيا أو نشوئيا على الأقل "إنه ستة أقدام من تتابع جزيئي معين من ذرات الكربون والأيدروجين والأكسيجين والنيتروجين

والفسفور"، فبينما ينظر الإنسان المعاصر إلى نفسه بتلك الوضاعة والتدني فإنه ينظر إلى الحيوانات التي تشبع حاجاته بدرجة أعلى من الوضاعة والتدني ويعاملها كما لو كانت آلات. إلا أن هناك أناسا آخرين أقل حداثة من الإنسان المعاصر – أو أقل فجورا – يأخذون اتجاها آخر. إذ يقول إتش فيلدنج هول H. Fielding Hall (١٩٢٠) في بورما:

بالنسبة للبورمانيين إن الرجال رجال، والحيوانات حيوانات، ولكن الرجال أرقى بكثير. ولكن الإنسان البورمي لا يعتمد على تلك الفوقية الخاصة بالإنسان ليستبيح سوء معاملة الحيوانات وقتلها. إنه العكس تماما. فإن على الإنسان بسبب علوه الكبير على الحيوان أن يعتني بالحيوان ويوليه أعلى رعاية ممكنة ويحبه إلى أقصى درجة ممكنة وأن يكون طيبا معه بكل وسيلة ممكنة. إن الشعار البورمى هو هذا الالتزام الخلقي النبيل.

ما ينطبق على الحيوانات التي توجد على الأرض ينطبق ودون نقص في العواطف على الأرض أي التربة نفسها. إنه بالرغم من تكرار تخريب التربة وخصوبتها بسبب الجهل والطمع لدرجة اندحار حضارات بأكملها فإنه لم توجد تعاليم تقليدية لم تقر القيمة فوق الاقتصادية للأرض وأهمية تلك "الأرض الكريمة". وحيثما اعتنقت هذه التعاليم وترعرعت بلغت الزراعة درجات من الصحة والاكتمال ومعها جميع عوامل التمدين والتحضر. والعكس صحيح، إذا مرضت التربة مرضت معها جميع عوامل التمدين حيثما ظن الناس أنهم لا يستطيعون العناية بالتربة والعمل مع الطبيعة.

إن الخطر الذي يهدد التربة في العصر الحالي وليس معها الزراعة فقط إنما يهدد الحضارة كلها وهو ينشأ من تصميم رجل المدينة على أن يطبق على الزراعة نفس أسس ومعايير الصناعة. تتجلى هذه المبادئ في أوضح صورها في خطة الدكتور سيكو إل مانشولت Dr. Sicco L. Mansholt للزراعة الأوربية وذلك بصفته نائب رئيس التجمع الاقتصادي الأوربيEuropean Economic Community. إنه يعتقد أن المزارعين"جماعة لم تستوعب بعد التغيرات السريعة في المجتمع." يجب أن يتحرر معظمهم من الزراعة ويتوجهوا للعمل في المدن كعمال صناعيين، وذلك لأن "عمال المصانع والبناء والأعمال الإدارية يعملون خمسة أيام فقط في الأسبوع ويمنحون أسبوعين إجازة سنوية بالفعل. وفى القريب العاجل ربما يعملون أربعة أيام فقط ويمنحون أربعة أسابيع إجازة سنوية. أما الفلاح فقد منى ببلاء العمل سبعة أيام في الأسبوع لأن البقرة ذات الخمسة أيام لم تخترع بعد، كما أنه لا يحصل على إجازة على

الإطلاق." وعلى ذلك فقد صممت خطة مانشولت لتحقيق اندماج الكثير من المزارع الصغيرة بأسلوب إنساني وبأسرع ما يمكن وتكوين وحدات زراعية كبيرة تدار كما لو كانت مصانعا، كما صممت أيضا لتحقيق أقصى خفض ممكن في سكان المجتمع الزراعي. وتعطى المعونة "لتمكن المزارعين ككبار السن والأصغر كذلك لهجرة الزراعة" (Mansholt: ١٩٦٧).

وتعتبر الزراعة عند مناقشة خطة مانشولت إحدى "الصناعات" الأوربية. وهنا يبرز التساؤل، هل الزراعة في الحقيقة صناعة أم أنها شئ مختلف تماما؟ ولا عجب أن هذا السؤال لم يتبادر إلى الاقتصاديين والتقنيين على السواء وذلك لأنه سؤال ميتافيزيقي أو فوق طبيعي أو فوق اقتصادي.

"الأساس" الرئيسي للزراعة هو أنها تتعامل مع الحياة، أي تتعامل مع المادة الحية. إن مردوداتها هي نتاج لعمليات حيوية ووسائل إنتاجها هي التربة الحية. يحتوى السنتيمتر المكعب من التربة مليارات من الكائنات الحية يقف استكشافها الكامل على أبعد مما تقوى عليه القدرات الإنسانية. و"الأساس" الرئيسي للصناعة الحديثة على النقيض الآخر هو أنها تتعامل مع عمليات من تصميم الإنسان وتعمل بثقة فقط عندما تطبق على مواد غير حية هي أيضا من تصميم الإنسان.

إن جوهر الصناعة هو التخلص من المواد الحية. المواد الصناعية تفضل عن المواد الطبيعية وذلك لأننا نستطيع أن نتحكم فيها لتصل إلى مواصفات قياسية مرغوبة تماما.كذلك فإن الآلات التي هي من صنع الإنسان تعمل بثقة أكبر وتنفع بدرجة أفضل من عمل الكائنات الحية كالإنسان أو الحيوان. إن جوهر الصناعة هو التخلص من العامل الحي، حتى بما فيه الإنسان نفسه، وتحويل العملية الإنتاجية إلى الآلات، مثلما يعرف ألفريد نورث هوايتهيد Alfred North Whitehead الحياة "كهجوم موجه ضد الميكانيزمات أو الآليات الكونية الرتيبة" فإننا يمكننا تعريف الصناعة الحديثة بأنها "هجوم موجه ضد عشوائية الطبيعة الحية بما فيها الإنسان وعدم توقيتها المنضبط وتسيبها العام وعدم القدرة على التحكم فيها."

وبتعبير آخر، لا شك في تناقض "الأسس" الرئيسية لكل من الصناعة والزراعة. إن الحياة العملية تحتوى على توترات تنتج عن عدم التوفيق بين المتناقضات التي نحتاج لكل منها. فالمتناقضات هي التي تعطى

معنى للحياة، فكما لا تعنى الحياة شيئا بدون الوفاة فكذلك لا تعنى الزراعة شيئا دون الصناعة. فالزراعة في الحقيقة أولية بينما نجد أن الصناعة ثانوية، بمعنى أن الحياة الإنسانية يمكن أن تستمر دون الصناعة، بينما لا يمكنها أن تستمر دون الزراعة. وتتطلب الحياة الإنسانية المتحضرة توازنا بين أساسين، يختل هذا التوازن إذا لم يقدر الناس الفروق الأساسية بين الزراعة والصناعة – وهى فروق تبلغ مستوى الفروق بين الحياة والوفاة – كما يختل هذا التوازن عند محاولة التعامل مع الزراعة كصناعة أخرى.

إن هذا القول معروف بطبيعة الحال . وقد ذكره بحنكة مجموعة من الخبراء العالميين المرموقين في "مستقبل الزراعة الأوروبيةA Future for European Agriculture":

تمتلك المناطق المختلفة من العالم مزايا واسعة الاختلاف بالنسبة لإنتاج نوعيات معينة من المنتجات وذلك حسب اختلاف المناخ ونوعية التربة وتكاليف العمل. إن جميع الدول تستفيد من تخصص العمل في تركيزها على العمليات الزراعية الإنتاجية التي تدر عليها أعلى العوائد. ويؤدى هذا إلى دخول زراعية أعلى وتكاليف أدنى بالنسبة للاقتصاد الوطني الكلى وخاصة في الصناعة. لا يوجد هناك تبرير منطقي أساسي للحماية الزراعية (المرجع السابق).

إذا صح ما سبق ذكره لكان من غير المعقول إطلاقا أن تكون الحماية الزراعية عبر التاريخ هي القاعدة وليست الاستثناء. لماذا لا ترغب معظم الدول في معظم الأوقات في الحصول على هذه الميزات الكبيرة من هذه الوصفة البسيطة؟ الإجابة تتمثل في وجود أمور أكثر في العمليات الزراعية من مجرد إنتاج الدخول وخفض التكاليف، إذ هناك العلاقة الكلية المتكاملة بين الإنسان والطبيعة، وهناك نمط المعيشة الكلى السائد في المجتمع وهناك الصحة والسعادة وتوافق الإنسان بالإضافة إلى جمال المحيط البيئي. إذا أهملت جميع هذه الأمور في إطار نظرة الخبراء فإن الإنسان نفسه يكون قد تم إهماله حتى ولو حاول الخبراء أن يرجعوه مرة أخرى بادعائهم أن المجتمع لابد أن يعوض عن "العواقب الاجتماعية" لسياستهم. يقول الخبراء أن خطة مانشولت "تمثل مبادرة جريئة"، حيث إنها تعتمد على اعتناق مبدأ أساسي: لا يمكن الحفاظ على الدخل الزراعي إلا بإسراع الخفض في عدد السكان الزراعيين ووصول حجم المزارع إلى الحجم الاقتصادي الصحيح." ويقال أيضا:

"الزراعة، ولو في أوروبا على الأقل، توجه أساساً إلى الإنتاج الزراعي ... فمن المعروف جيدا أن الطلب على الغذاء يزداد ببطء نسبى مع الزيادة في الدخل. وهذا يؤدى إلى معدل أبطأ للدخل الزراعي إذا ما قورن بمعدل الزيادة في الدخل الصناعي، ولذلك فلا يمكن تحقيق زيادة في دخل الفرد الزراعي والحفاظ عليها إلا بتحقيق خفض كاف في أعداد السكان الزراعيين ." ..."هذه القرارات تبدو حتمية: تحت الظروف الطبيعية في الدول المتقدمة الأخرى حيث يمكن إشباع الحاجات المجتمعية بثلث المزارعين الموجودين حاليا فقط (المرجع السابق)."

لا يوجد هناك استثناءات حقيقية للعبارات السابقة إذا ما قبلنا واتخذنا – مثلنا كمثل الخبراء – الموقف الميتافيزيقي للمادية الغشيمة التي تتخذ التكاليف النقدية والدخول النقدية كمعايير ومحددات نهائية للسلوك الإنساني والتي لا تنظر إلى العالم الحي إلا على أنه منجم معد للاستغلال.

وإذا اتخذنا منظارا أعرض فإننا نرى الأرض كأصل رأسمالي لا يقدر بثمن، على الإنسان أن "يزينها ويصونها" من أجل سعادته. إننا نتفق تماما مع العالم الاقتصادي القدير شوماخر Schumacher (١٩٨٩) عندما يقول إننا نستطيع القول إن إدارة الإنسان للأرض يجب أن توجه أساسا لتحقيق أهداف ثلاثة – الصحة والجمال والاستدامة. أما الهدف الرابع – وهو الوحيد الذي يقبله الخبراء – وهو الإنتاجية فإنه سوف يتم تحقيقه إلى حد كبير كناتج ثانوي. إن الإنسان المادي الغشيم ينظر إلى الزراعة "على أنها توجه أساسا للإنتاج الغذائي." ولكن النظرة الأعرض ترى ضرورة تحقيق الزراعة للواجبات الثلاث التالية:

١. المحافظة على معايشة الإنسان وتواصله مع الطبيعة الحية التي ينتمي إليها وسيبقى جزءًا حساسا منها للغاية.
٢. تشجيع وترقية الإنسانية والنبل في خصائص المحيط البيئي الأعرض للإنسان.
٣. توفير الأغذية والمواد الأخرى اللازمة للبقاء الحيوي.

إنه لمن المعتقد أن الحضارة التي لا تعترف إلا بالهدف الثالث والتي تسعى إليه بكل عنف وبطش لا تمنع مجرد عدم تحقيق الهدفين الأوليين بل وإنها لا تمتلك أية فرصة للاستدامة والبقاء.

إننا نفخر اليوم بأن نسبة السكان الممتهنين للزراعة قد انخفضت إلى مستويات متدنية جدا ولا زالت تستمر في الانخفاض. تنتج بريطانيا حوالي ٦٠% من احتياجاتها الغذائية في الوقت الذي يعمل فيه ٣% فقط من سكانها في المزارع. وفى الولايات المتحدة كان لا زال هناك ٢٧% من السكان يعملون في الزراعة عند نهاية الحرب العالمية الأولي، وكذلك كان هناك ١٤% عند نهاية الحرب العالمية الثانية. أما في عام ١٩٧١م فالتقديرات تشير إلى ٤,٤% فقط والآن حوالي ٢% فقط. هذه الانخفاضات في نسبة الممتهنين للزراعة يرافقها بصورة عامة هجرة جماهيرية من الأرض وتضخم في المدن. وفى نفس الوقت – كما يقول ماريي بوكتشن:

تنهار الحياة الحضرية سيكولوجيا واقتصاديا وحيويا. لقد أقر ملايين الناس هذا الانهيار مصوتين بأقدامهم، حيث حملوا أمتعتهم ورحلوا. والذين لم يستطيعوا قطعوا علاقاتهم بالحضر قد حاولوا ذلك على الأقل. وهذا عرض أو مظهر اجتماعي مهم (Bookchin: ١٩٦٣).

يقول بوكتشن أن المواطن الحضري في المدن الكبيرة أكثر عزلة من أسلافه الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية. "لقد بلغ رجل المدينة في الحواضر المعاصرة درجة من التغيب Anonymity والتجزؤ أو التضاؤل الاجتماعي والعزلة الروحية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني."

إذن فماذا يفعل؟ إنه يحاول في الضواحي ويسافر يوميا لمقر عمله. السكان الريفيون يهربون من الأرض والريف لانهيار الثقافة وطرق المعيشة الريفية، والسكان الحضريون يهربون من المدن لانهيار طريقة الحياة الحضرية. يقول دكتور مانشولت "لا أحد يستطيع أن يتجنب السلوك الاقتصادي" وتكون النتيجة أن تصبح المعيشة في كل مكان غير محتملة إلا بالنسبة للغارقين في الثراء.

إننا نتفق مع بوكتشن في قوله "لم يعد التواؤم بين الإنسان والعالم الطبيعي مجرد أمر مرغوب ولكنه أصبح ضرورة حتمية." ولا يمكن أن يتم ذلك بالسياحة أو تأمل المناظر الطبيعية أو من خلال أنشطة وقت الفراغ الأخرى، وإنما لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تغيير البنيان الزراعي في الاتجاه المعاكس تماما لما يقترحه دكتور مانشولت الذي أيده الخبراء كما سبق الذكر أعلاه. **فبدلا من أن نبحث عن الوسائل التي تشجع على سرعة هجرة الزراعة يجب أن نبحث عن السياسات اللازمة لإعادة**

بناء الثقافة والمعيشة الريفية وأن نفتح الزراعة كمجال مهني للتكسب لأعداد أكبر من الناس سواء كان ذلك بعض الوقت أو كل الوقت وأن نوجه جميع أعمالنا على الأرض نحو الثلاثية النموذجية الصحة والجمال والاستدامة .

إذا كان "الجمال هو رونق الحقيقة وبهاؤها" فإن الزراعة لا يمكنها تحقيق واجبها الثاني وهو تشجيع وترقية الإنسانية والنبل في المحيط البيئي الأعرض للإنسان إلا إذا تمسكت والتصقت تماما بالحقائق التي تتمثل في العمليات الحيوية للطبيعة. من هذه الحقائق قوانين ثلاثة، أولها هو قانون العودة والتحول الطبيعي، والآخر هو التنوع نقيض الزراعة الأحادية، ولا زال هناك آخر وهو اللامركزية الذي يسمح بالاستفادة حتى بالموارد الرديئة التي ليس من المنطقي نقلها إلى مسافات بعيدة. وهنا مرة أخرى نجد العكس في مجريات الأمور وفي نصائح الخبراء إذ يوصون بالتوجه نحو التصنيع وإزالة النزعة الشخصية من الزراعة كما يوصون بالتوجه نحو المركزية والتخصص وكل ما هو يعد بتوفير العمل والعمالة. وبدلا من الإنسانية والنبل ينتج عن كل ذلك ما يجعل المحيط البيئي الإنساني موحشا بل ومنحطا لدرجة القبح.

يحسب الخبراء السابقون "عبء" الدعم الزراعي في "مجتمع الستة" لما "يقرب من ٣% من الناتج الوطني الكلى، " وهو مقدار يعتبرونه "غير ممكن تجاهله". إذا قدر لمعدل النمو السنوي للناتج الوطني الكلى أن يكون أكثر من ٣% فقد يمكن الظن بأن هذا العبء يمكن تحمله دون صعوبة، ولكن الخبراء يشيرون إلى أن "الموارد الوطنية توجه إلى الاستهلاك الشخصي بدرجة كبيرة وكذلك إلى الاستثمارات والخدمات العامة... وباستعمال هذه الموارد الضخمة لدعم أنشطة متقلصة، سواء في الزراعة أو في الصناعة، فإن المجتمع تفوته فرصة القيام بالتحسينات الضرورية في المجالات الأخرى (المرجع السابق) ". وبالرغم من هذه النصائح "غير العبقرية" والتي ظهرت في الستينات، فإن هذه الدول لا زالت تدعم الزراعة والمزارعين لأنها أدركت أن هذه النصائح كانت هراءً ومراهقة اقتصادية غشيمة، وقد أدى مخالفة تلك النصائح إلى أن هذه الدول (أمريكا وأوروبا الغربية) هي التي لا زالت تعتبر سلة غذاء العالم وهي التي تتفوق على دول العالم الأخرى في تصدير المنتجات الزراعية غذائية كانت أم كسائية.

ليس لدينا شك في أن الاتجاه الفظ الاستنزافي نحو الأرض وما عليها من حيوانات ينتج عن كثير من الاتجاهات ويرتبط بها، اتجاهات مثل تلك التي تقود إلى التطرف والتغير السريع والانبهار بالمستحدثات التقنية والتنظيمية والكيميائية والحيوية وغير ذلك. إذا أمكننا العودة إلى الاعتراف الكريم بالقيم فوق الاقتصادية ستعود أراضينا وبيئتنا صحية وجميلة مرة أخرى وسوف يستعيد أقوامنا عزة الإنسان وكرامته، ذلك الإنسان الذي يعلم رقى نفسه ولكنه لا ينسى الالتزام النبيل نحو البيئة .

الزراعة الحيوية أو العضوية: تتسم الزراعة الحديثة أو الزراعة المعتادة أو الزراعة المألوفة Conventional agriculture أو صناعة الزراعة كما تسمى في الأدب العلمي الغربي، تتسم بالتكثيف الرأسمالي أي بضخامة الأصول الرأسمالية للمزرعة، كما تتسم بضخامة المساحات المزرعية، وارتفاع وتطور مستوى الميكنة الزراعية، وتتابع زراعة نفس المحصول في التربة، والاستخدام المكثف للمخصبات الصناعية والمبيدات الآفية والحشائشية، كما تتسم أيضا بالإنتاج المكثف للحيوانات والدواجن. وأخيرا يتواكب مع هذا النوع من الزراعة ما يسمى بشبكة الأعمال التجارية الزراعية الحديثة (كنور و واتكنز Knorr and Watkins, ed.، ١٩٨٤).

وبالرغم من كفاية الزراعة المألوفة هذه وكفاءتها إلا أنها لم تخلو من بعض المآخذ والسلبيات والآثار الجانبية مثل تلوث المياه الجوفية، وتآكل التربة وانسحالها وتدهور خصوبتها، والتلوث الكيماوي للمنتجات الغذائية، وانحسار المزارع العائلية والمجتمعات الريفية، هذا بالإضافة إلى تسمم حوالي ثلاثة ملايين إنسان كل عام في العالم يموت منهم ما يقرب من عشرة آلاف شخص سنويا نتيجة للتسمم الحاد بسبب استخدام المبيدات للمحاصيل الزراعية وذلك حسب مصادر منظمة الصحة العالمية (الشرق الأوسط:١٩٩٢).

وهكذا فالزراعة المألوفة تهتم بمَعظَمة كل من الإنتاج والربح واستغلال الطبيعة وترويضها لإشباع لرغبات البشرية المتزايدة. ولذلك يمكن أن نطلق على هذا النوع من الزراعة "زراعة الأولويات الإنتاجية". ونظرا لما لها كما سبق ذكره من آثار سلبية فكان رد الفعل لذلك أن ظهر في الغرب ما يسمى بالزراعة الحيوية، والتي أطلق عليها في الغرب "الزراعة البديلة Alternative agriculture" أو ما يمكن أن نسميها

نحن هنا "زراعة الأولويات البيئية"، وهي في الواقع الزراعة العضوية، وإن كان قد أطلق عليها مسميات كثيرة منها ما يلي:

١. الزراعة العضوية Organic agriculture.
٢. الزراعة المستدامة أو المتواصلة أو المستمرة Sustainable agriculture.
٣. الزراعة المتجددة Regenerative agriculture.
٤. الزراعة البيئية Ecoagriculture.
٥. الزراعة الدائمة Permaculture.
٦. الحركات أو الديناميات الحيوية Bio-dynamics.
٧. علم البيئة الزراعية Agro ecology.
٨. الزراعة الطبيعية Natural farming.
٩. الزراعة المستديمة قليلة المدخلات(Low-input sustainable agriculture (LISA.

ويحاول بعض الزملاء من الباحثين التمييز بين هذه المسميات كالتمييز بصورة خاصة بين الزراعة الحيوية والزراعة العضوية، ولكن يبدو لي أنه لا داعي إطلاقا لهذه الممارسات التدقيقية التي لا تمثل إلا ترفا علميا في وقت نحن بحاجة إلى استغلال طاقاتنا الإبداعية في دراسة مستقبل وحيوية وأهمية هذا النوع من الزراعة الصديق للبيئة والصديق لجسم الإنسان وصحته والصديق لقيمه وأخلاقياته الدينية والاجتماعية.

وربما يرجع استخدام الغرب لمصطلح الزراعة البديلة system Alternative agriculture وظهور مجلة علمية متخصصة باسم مجلة الزراعة البديلة Journal of Alternative Agriculture حلا مناسبا لتباين هذه المسميات فاخترعوا اسما يرضى عنه جميع الأطراف وهو "الزراعة التي ليست هي الزراعة المعتادة" أي "الزراعة البديلة". ومع ذلك فبالاشترك مع زميل لي هو المرحوم الأستاذ الدكتور صالح نصار النصار أردنا كما سيتضح فيما بعد أن نضيف اسما جديدا للزراعة الحيوية وهو "زراعة الأولويات البيئية" مقابل اسم "زراعة الأولويات الإنتاجية" الخاص بالزراعة المألوفة حتى نبين جوهر الاختلاف بينهما والمتمثل في

الصداقة من ناحية والحياد من ناحية أخرى للبيئة بمفهومها الشامل الطبيعي والحيوي والتكنولوجي والاجتماعي الثقافي.

والجديد في هذا المسمي هو النسبية المتمثلة في التركيز على الجانب البيئي في الزراعة البديلة مقابل التركيز على الجانب الإنتاجي والربح في الزراعة المألوفة. والمهم في هذه النظرة هو ما يمكن أن يترتب عليها من إجراءات سياسية تنموية في التحول من الزراعة المعتادة إلى الزراعة البديلة، وذلك فيما يتعلق بالتدرجية في التحول، أي التيقن من أن التحول إلى الزراعة الحيوية أو العضوية أو البديلة لا يمكن أن ينجح بقرار ثوري سيادي سياسي فوري. ذلك لأن الزراعة الحيوية إن هي إلا منظومة تقنية اجتماعية Socio-technical system كما نسميها في علم الاجتماع الريفي، ولابد لهذه المنظومة من توافر وتفاعل وتآزر عناصر ومكونات معينة تتمثل في الأركان الأخلاقية والعقدية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية والعالمية.

وبطبيعة الحال لا يمكن قلب كل هذه الأمور رأسا على عقب، فالبعض منها قد يتحول سريعا والآخر قد يستغرق وقتا طويلا. هذا ولابد من التدرج في التحول إلى الزراعة البديلة، ومن ثم إدراك خاصية النسبية في التركيز على جوهرها وهو الصداقة البيئية كما سبق الذكر. هذا مع العلم بأنها في النهاية عندما يكتمل التكامل بين عناصرها ستصل هي بطبيعة الحال إلى الكفاءة الإنتاجية ولكن على أصول حميدة صديقة للبيئة.

مفهوم مختصر للزراعة العضوية: يقول الأستاذ الدكتور محمود شريف أن أفضل تعريف للزراعة البديلة هو تعريف وزارة الزراعة الأمريكية لها وهو ما يلي:

"الزراعة البديلة هي النظام الإنتاجي الذي يتم فيه إدماج العمليات الطبيعية مثل دورات العناصر الغذائية وتثبيت الأزوت الجوي والعلاقات بين الآفات وأعدائها الطبيعية في العملية الإنتاجية، وتقليل استخدام المركبات المخلقة من الأسمدة والمبيدات ومنظمات النمو والإضافات العلفية وغيرها من المركبات التي يمكن أن تسبب أضراراً للبيئة والإنسان، والاستفادة القصوى من القوى الحيوية والوراثية للنبات والحيوان، وتطوير المزج بين التركيبات المحصولية والإمكانيات الإنتاجية والمحددات الطبيعية للأرض لضمان التواصل والحفاظ بعيد المدى على المستويات العالية

للإنتاج، وتحقيق الإنتاج الذي يتمتع بالكفاءة الاقتصادية مع التأكيد على الإدارة المزرعية المتطورة وصيانة التربة والمياه والطاقة والموارد الحيوية (شريف، ١٩٩٦)."

وأرجو المعذرة حين أقول إنني أختلف مع صديقي الأستاذ الدكتور محمود شريف حين يقول أعلاه أن هذا "أفضل تعريف للزراعة البديلة" لسبب بسيط أعلم أنه لن يختلف معي فيه وهو أن الزراعة البديلة، بل وحتى الحصادة أو الكومباين، ما هي إلا نظام أو منظومة تقنية اجتماعية Socio-technical system وهذا ما لم يشر إليه مضموناً تعريف وزارة الزراعة الأمريكية أعلاه، وهذا أمر متوقع، فالزراعيون، حتى في أمريكا، قليلا ما يدركون أن الزراعة، أيا كانت، هي في الأصل ثقافة Culture وطريقة حياة بشر، وليست خط إنتاج ثم إنتاج ثم إنتاج، كما لو كان هذا الإنتاج ينزل من السماء دون بشر وراءه، ودون سياسة واختيار، وتخطيط وتنظيم، وبشر يشعرون ويفهمون ويتباينون في قدراتهم ومهاراتهم وثقافاتهم. وسيتضح مقصودنا حينما نتحدث أدناه عن نموذج الزراعة البديلة ونقيضه الزراعة المألوفة.

ماذا يقول المزارعون العضويون عن الزراعة العضوية؟:

"استعادت أراضينا رائحتها الحلوة التي كنا نستنشقها منذ ثلاثين عاما مضت، لقد زالت عنها رائحتها الحمضية الناتجة عن الكيماويات التي كنا نستعملها حيث كنا نشم رائحة موت مزارعنا آنذاك. لقد تحسن مظهر مزارعنا كثيرا وأصبحت الحياة تدب فيها مرة أخرى، الديدان والطيور والديوك البرية، حتى طائر النورس يطير فوق المزارع الأخرى، ويتوقف عندنا ليأكل. أصبحت سعيدا للدرجة التي أتوقف فيها عن أعمالي وأتحدث بفخر عن الزراعة العضوية. لقد زرعت فول الصويا هذا العام واقترب علوه من أكتافي وحصلت على ٥٠ بوشيل لكل إيكر. لم أرى مثل ذلك من قبل في حياتي. حتى جيراني كانوا متخوفين من مجرد التفكير في زراعة فول الصويا."

هكذا يقول أحد المزارعين العضويين (نلسون Nelson، في رودفيلد وآخرون Rodefeld, *et. al*، ١٩٧٨: ٤٤١-٤٢) في نبراسكا بالولايات المتحدة الأمريكية وهو أحد مجموعة صغيرة، وإن كانت تتزايد بسرعة كبيرة، من المزارعين العضويين الذين توقفوا عن استعمال الكيماويات، والأسمدة الصناعية، ومبيدات الحشائش، ومبيدات الآفات، وتحولوا إلى الزراعة العضوية في السنين الأخيرة. إنهم يستعملون

أنواعا من البدائل للأسمدة الكيماوية منها السماد العضوي، وزيت السمك Fish oil، والدورة الزراعية، والسماد الأخضر Green manure، وذلك بالحرث تحت غطاء محصولي. كما يعتمدون على مقاومة الآفات بواسطة الحشرات الأخرى وكذلك بالاعتماد على التوازن الطبيعي لحقولهم.

ويقول مزارع آخر يزرع ٧٠٠ إيكر زراعة عضوية منذ ١٣ عاما أنه يحصل على إنتاج أعلى بكثير في الكم والنوع من جيرانه المزارعين الكيماويين. ويقول لقد كان جيراني يضحكون مني بل كانوا يتحاملون على عندما بدأت الزراعة بدون كيماويات. والآن تغير الوضع تماما، والكثيرون ممن كانوا يضحكون مني أصبحوا ينقلبون إلى الزراعة العضوية. ويقول هذا المزارع أيضا ردا على من يقولون أن الزراعة العضوية غير مربحة أن متوسط محصوله من الذرة هذا العام قد بلغ ١٢٥ بوشيل للإيكر بل وقد وصل إلى ١٨٥ بوشيل في أحسن بقعة من أراضيه، علما بأن محصول الزراعة الكيماوية يبلغ ٩٠-٩٥ بوشيل للإيكر. ويقول أيضا أن تكاليف إنتاجه أقل كثيرا عن جيرانه الكيماويين لأنه لا يستعمل المبيدات ولأن تكاليف أسمدته أقل كثيرا من الأسمدة الصناعية. هذا ويقول المزارعون العضويون أن محاصيلهم أكثر مقاومة للظروف الصعبة وللأمراض النباتية وللحشرات والنوبات الجوية القاسية.

وبالإضافة إلى ذلك يؤكد المزارعون العضويون أن نوعية محاصيلهم وحيواناتهم أفضل بكثير، فمحتوى البروتين في محاصيلهم أعلى بكثير عن المزارعين الآخرين. وأن ماشيتهم تحتاج إلى غذاء أقل وتزداد أوزانها أكثر بالقليل الذي تستهلكه، علاوة على أنها أصح وأقوى. وفوق هذا وذاك يؤكد المزارعون العضويون أن صحتهم الخاصة قد تحسنت كثيرا منذ أن تحولوا إلى الزراعة العضوية.

وإذا كانت الزراعة العضوية بهذه الميزات الإنتاجية والنوعية والبيئية والصحية، فلماذا لا يتحول إليها المزيد من المزارعين الكيماويين؟ إنهم يتحولون بالفعل، يجيب المزارعون العضويون، ولكن ليس بالمعدل المأمول وذلك لأنه من العسير على المزارع العادي أن يحصل على المعلومات الكافية عن الزراعة العضوية من مرشده الزراعي بمنطقته أو من جمعياته الزراعية أو من الجامعة. كما أن المزارع العادي لا يفهم العلاقات الحيوية التي تحدث تحت سطع تربته، تلك التي تحدث بين ديدان التربة والحشرات والبكتريا. إنهم منشغلون بجمع المال عن دراسة هذه الأشياء. وتستغرق عملية بناء الحياة تحت التربة

المنزرعة كيماويا وقتا ليس بالقصير، ولذلك يحث المزارعون العضويون زملاءهم الكيماويين أن يستمروا في الزراعة العضوية لمدة سنتين على الأقل حتى تبنى هذه العلاقات الحيوية وتبدأ البكتريا والحشرات والديدان تعمل من أجلهم وتحدث التوازن الحيوي تحت التربة.

ومن الأسباب التي لم يذكرها المزارعون العضويون صعوبة الحصول على الائتمان والقروض لمن يرغب في الدخول في الزراعة العضوية. فمثلا ترفض البنوك الريفية والمنظمات الإقراضية المحلية مثل منظمة إدارة المنزل الريفي (Farmers' Home Administration (FHA بأمريكا الإقراض إلا للمزارعين الكيماويين وكذلك معظم المقرضين الآخرين، كما تفضل هذه الهيئات جميعها الإقراض للزراعة الضخمة المستعملة لكثافة رأس المال والآلات والمدخلات السمادية الصناعة والمبيدات. ويقال أن هذا الاحتكار الإقراضي يعتبر من أهم معوقات التنمية الريفية.

إنجازات الزراعة العضوية في الصين: ربما بسبب الحيز المتاح في هذا الكتاب يمكن أن نوجز القواعد الأساسية للنجاح المدهش للزراعة العضوية في الصين، تلك الدولة التي نجحت في إطعام ما يقرب من ربع سكان العالم وبشهادة معقل الزراعة المألوفة في العالم وهو وزارة الزراعة الأمريكية (بلوبوم Bloboum في رودفيلد – مرجع سبق ذكره: ٤٤٣-٤٥)، هذا النجاح الذي جعل الصينيين ينتجون ما يقرب من إنتاج أمريكا من الحبوب ولديهم ثلاثة أضعاف ما لدي أمريكا من الخنازير والأغنام. وفيما يلي هذه القواعد:

١. الجمع بين العمل الجسدي الشاق والأساليب الزراعية الحديثة مع استخدام القليل من الجرارات والمدخلات التقنية الأخرى.
٢. اختيارية وانتقائية تبني التقنيات الحديثة.
٣. إعادة استخدام الفضلات في الزراعة.
٤. التنوع والتكثيف الزراعي بالمزارع.
٥. التركيز على زيادة إنتاجية الأرض وليس على تقليل العمالة الزراعية وبالتالي عدم التركيز على الميكنة الزراعية والتقنيات المستهلكة للطاقة الغالية.

٦. التركيز على إعادة استخدام كميات هائلة من الفضلات الإنسانية والنباتية والحيوانية حتى من قاع الأنهار والمزارع السمكية والمصارف ونقلها إلى الأراضي الرملية لبناء التربة العضوية.

٧. استخدام مخلفات الصرف الصحي كمصدر رئيسي للسماد ولولا ذلك لعانت الصين من مشكلات خطيرة لتلوث المياه.

٨. استخدم القمامة كمصدر هام للسماد أيضا بعد نقلها إلى الريف وعلى رؤوس المزارع ومعاملتها هناك في صورة كومبوست (سماد بلدي صناعي).

٩. تربية الخنازير التي تستهلك مخلفات المصانع الغذائية وتنتج السماد، ويمكن أن تكون الأغنام بديلا للخنازير في الدول الإسلامية.

١٠. الأسمدة العضوية تمثل أكثر من ٨٠٪ من الأسمدة الصينية والباقي أسمدة كيماوية تستورد وتوزع حيث تزداد الحاجة إليها.

١١. وأخيرا البحث العلمي والتطوير والإرشاد الزراعي حيث يقسم عمل المختصين في بعض المعاهد الزراعية إلى ثلاث دورات سنوية، سنة لإجراء البحوث في المعمل، وسنة للعمل في مشروعات بحثية في الوقت الذي يعيشون فيه ويعملون مع الفلاحين، والسنة الثالثة للتنقل في الإقليم لاكتشاف المشاكل المطلوب بحثها والمشاركة في فصول تعليم الكبار لشرح نتائج البحث العلمي.

ألا يمكن تطوير هذه السياسة المتكاملة مع ما يتناسب وظروف مجتمعنا المصري الريفي والحضري لتكون منطلقا للتوجه نحو الزراعة العضوية في مصر حيث يمكن زيادة الإنتاج الزراعي وإحياء التربة الزراعية المصرية وإنعاش المجتمعات الريفية واستغلال العمالة البشرية الفائضة ونظافة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية حفاظا على حقوق أحفادنا وأجيالنا المستقبلية واستعمارا للأرض وإرضاءً لمولانا وشكرا على نعمه وآلائه؟

ماذا يقول علماء المجتمع الريفي عن مفهوم الزراعة العضوية؟ لقد كون الاجتماعيون الريفيون نموذجا لفهم الزراعة العضوية أو الزراعة البديلة يتمثل في ستة محاور أساسية تمثل البناء الإداري والاقتصادي والاجتماعي والتقني والقيمي والسياسي لهذه الزراعة التي تمثل طريقة متكاملة للحياة

الإنسانية الريفية. وربما يحسن عرض هذا النموذج في الجدول التالي في صورة مقارنيه مع نموذج الزراعة المألوفة، زراعة التكثيف الرأسمالي (جامع والنصار، ١٩٩٤: ٣٠-٣١):

جدول ٤٥. نموذج مقارني للزراعة المألوفة والزراعة العضوية

نموذج الزراعة المألوفة Conventional Agriculture	نموذج الزراعة العضوية Organic or Alternative Agriculture
المركزية: الإنتاج للسوق الوطني والعالمي، التصنيع والتسويق، والتركيز السكاني، قلة المزارعين، ومركزية التحكم في الأراضي والموارد والأصول الرأسمالية.	اللامركزية: الإنتاج للسوق المحلي والإقليمي، التصنيع والتسويق، الانتشار السكاني وكثرة المزارعين، انتشار التحكم في الأراضي والموارد والأصول الرأسمالية.
التبعية: تقنيات ووحدات إنتاجية كبيرة وكثيفة رأس المال، الاعتماد الكبير على المصادر الخارجية للطاقة ومدخلات الإنتاج والتمويل، تشجيع الاستهلاك والاعتماد على السوق.	الاستقلال: تقنيات ووحدات إنتاجية أصغر وقليلة رأس المال، الاعتماد الأقل على المصادر الخارجية للطاقة ومدخلات الإنتاج والتمويل، التوجه إلى المزيد من الاكتفاء الشخصي واكتفاء المجتمع المحلي، الاعتماد الأساسي على المعرفة الشخصية والمهارات والحكمة المحلية.
المنافسة: الذاتية وقلة التعاون، بلاء التقاليد المزرعية والثقافة الريفية، المجتمعات الريفية الصغيرة	الجماعية: التعاون، الاحتفاظ بالتقاليد المزرعية والريفية، المجتمعات الريفية الصغيرة ضرورية للزراعة،

ليست متطلبا للزراعة، العمل المزرعي عناء يجب تقليله كمدخل إنتاجي، الزراعة عمل تجاري فقط، الاهتمام الأساسي بالسرعة والكم والربح.	العمل الزراعي ممتع ويجب الارتقاء به والسمو بمعانيه، الزراعة بجانب عمل تجاري وحياة أيضا، الاهتمام الأساسي بالاستدامة والنوعية والجمال.
السيطرة على الطبيعة: الإنسان مخلوق منفصل عن الطبيعة ومهيمن عليها، تتكون الطبيعة أساسا من موارد معدة للاستغلال، دورة الحياة لا تكتمل، ولا ينظر إلى التحلل، ومن ثم يهمل إعادة استخدام الفضلات، تفرض النظم صنيعة الإنسان على الطبيعة، تواصل الإنتاج باستخدام الكيماويات الزراعية، تصنيع غذائي عال، غذاء مدعم بالمغذيات.	التآلف مع الطبيعة: الإنسان جزء من الطبيعة وخاضع لها. تقيم الطبيعة أساسا من أجل ذاتها، دورة الحياة تكتمل، ومن ثم فإن النمو والتحلل متوازنان، تحاكى النظم البيئية الطبيعية، تواصل الإنتاج بتنمية التربة الصالحة، أدنى تصنيع، غذاء طبيعي مفيد.
التخصص: قاعدة وراثية ضيقة، معظم النباتات في بيئات أحادية، الفصل بين المحاصيل والإنتاج الحيواني، نظم إنتاجية محددة، علم وتقنيات تخصصية منفردة.	التنويع: قاعدة وراثية عريضة، تزرع نباتات أكثر في بيئات متعددة، التكامل بين المحاصيل والإنتاج الحيواني، نظم إنتاجية متلائمة مع الواقع المحلي، علم وتقنيات تكاملية في مجالاتها وشمولية في توجهاتها.
الاستغلال: غالبا ما تهمل التكاليف الإنتاجية الخارجية، سيادة الأخذ بالعوائد قصيرة الأجل، الاعتماد على الاستغلال المكثف للموارد غير المتجددة، الثقة الكبيرة في العلم والتكنولوجيا، الاعتماد على الاستهلاك العالي للمحافظة على النمو	التحسب والاعتدال: ضرورة الأخذ بجميع التكاليف الخارجية، تساوي أهمية العواقب قصيرة المدى وطويلة المدى، الاعتماد على الموارد المتجددة، وصيانة الموارد غير المتجددة، الثقة المحدودة في العلم والتكنولوجيا، تحديد الاستهلاك من أجل صالح الأجيال

الاقتصادي، النجاح المالي، أنماط الحياة المفعمة أو المزدحمة والمادية.	المستقبلية، اكتشاف الذات، أنماط حياة أكثر بساطة، واللامادية.

ماذا يقول الخبراء الزراعيون العرب عن الزراعة العضوية؟ أجرى المؤلف مع زميله المرحوم الأستاذ الدكتور صالح نصار النصار عميد كلية الزراعة جامعة الملك سعود بالقصيم سابقا دراسة عنوانها "الزراعة بين الأولويات الإنتاجية والأولويات البيئية في فكر الخبراء بالزراعة السعودية،" وذلك عام ١٩٩٤م. تم استطلاع رأي ١٠٦ خبيرا من شاملة البحث وهي حملة الدكتوراه في فروع الزراعة في كليات الزراعة بالرياض والقصيم والمنطقة الشرقية بالإحساء. وتمثل عينة البحث (١٠٦ خبيرا) ٥٨,٢% من مجموع الخبراء في الكليات الثلاث الذي كان ١٨٢ خبيرا.

وإذا حاولنا وصف هذه العينة نجد أن متوسط عمر الخبراء الزراعيين ٤٤,٢ عاما، بمعامل اختلاف قدره ١٥,٢%، وكان متوسط مدة خبرتهم معبرا عنها بالسنوات المنقضية بعد الحصول على الدكتوراه ١١,٢ عاما بمعامل اختلاف قدره ٦٢,٤%. وربما يرجع الاختلاف النسبي الكبير لمتغير الخبرة عن العمر إلى أن كبار السن قد حصلوا على الدكتوراه في أعمار أصغر من صغار السن من الخبراء مما أدى إلى التباين الأكبر في الخبرة عن التباين في العمر نفسه.

وقد بلغ عدد الخبراء السعوديين ٤٢ خبيرا يمثلون ٣٩,٦% من العينة، بينما بلغ عدد الخبراء المصريين ٥٧ خبيرا بنسبة ٥٣,٨% من العينة، وبلغ عدد الخبراء من الجنسيات الأخرى سبعة خبراء يمثلون ٦,٦% من العينة. وقد حصل ٢٥خبيرا من العينة (٢٣,٦%) على شهادة الدكتوراه من جامعات محلية عربية بينما حصل ٨١ خبيرا (٧٦,٤%) على شهادة الدكتوراه من جامعات أجنبية. وكانت عينة الخبراء كما يلي:

الدرجة العلمية	التخصص
٦ باحث فني بنسبة ٥,٧%	٨ تخصص هندسة زراعية (٧,٥%)
٣١ أستاذ مساعد (مدرس) بنسبة ٢٩,٢%	٢٧ إنتاج وتربية حيوان (٢٥,٥%)

٤١ أستاذ مشارك بنسبة ٣٨,٧% ٢٨ أستاذ بنسبة ٢٦,٤%	١٤ وقاية نبات بنسبة (١٣,٢%) ٢٧ إنتاج نباتي بنسبة (٢٥,٥%) ١٣ تربة بنسبة (١٢,٣%) ١٧ علوم اجتماعية زراعية (١٦,٠%)

وقد نشأ هؤلاء الخبراء الزراعيون في بيئات مختلفة، إذ نشأ ٤١,٥% منهم في بيئة حضرية، كما نشأ ٢٥,٥% في بيئة مختلطة بين الريف والحضر، في حين نشأ ٣٣% منهم في بيئة ريفية. ونتيجة لهذه النشأة التي تميل إلى البيئة الحضرية نجد أن ٨٤% من هؤلاء الخبراء لا يمارسون الزراعة بينما يمارسها ١٦% منهم فقط. ولذلك انخفضت مساحة الأرض الزراعية المملوكة لكل خبير إلى ٥,٤ فدان بينما بلغ منوال هذا المتغير عشرة أفدنة. فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للزراعة مهنة تخصصهم، فقد أظهرت الدراسة المزيد من تجنب هؤلاء الخبراء للنشاطين التجاري و الصناعي حيث لم يشارك فيهما إلا أربعة خبراء فقط بنسبة ٣,٨%.

وبالنسبة للاهتمامات البيئية للخبراء الزراعيين فقد ذكر ٨٩ خبيرا (٨٤%) أنهم اطلعوا مؤخرا على المعلومات البيئية، بينما ذكر ١٦% من العينة أنهم لم يلقوا بالا للاطلاع مؤخرا على المعلومات البيئية. وربما نتيجة لذلك، فقد فضل ٧٢,٦% من الخبراء أولوية الاهتمام بالبيئة على أولوية الاهتمام بالإنتاج في الزراعة، في حين فضل ٢٧,٤% من الخبراء أولوية الاهتمام بالإنتاج الزراعي على أولوية الاهتمام بالبيئة. ومع ذلك فلم يرى ٩٦,٢% من الخبراء ضرورة لوضع مزيد من التشريعات البيئية. وقد أدى هذا إلى انخفاض درجة جدية مقترحات الخبراء وعمقها بالنسبة لحماية البيئة كما قدر ذلك الباحثان حيث ظهرت النتائج التالية:

قدم ٤,٧% فقط من الخبراء مقترحات ممتازة لحماية البيئة.

قدم ٦,٦% مقترحات جيدة.

قدم ٩,٤% مقترحات متوسطة.

قدم ٢٥,٥% مقترحات ضعيفة.

لم يقدم ٥٣,٨% مقترحات على الإطلاق.

وتشير هذه النتائج إلى إحساس الخبراء الزراعيين بمشكلة التدهور البيئي إلا أنها تشير إلى سكون فكر الحلول والتوجهات وتدني الدافعية نحو مواجهة هذه المشكلة. وقد يرجع ذلك لانشغال الخبراء في تخصصاتهم الجزئية، وتعقيد المشكلة البيئية وحلولها، وغياب الجماعات والمنظمات التطوعية التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية. وربما يرجع ذلك أيضا إلى ما أظهرته نتائج هذا البحث من أن ٦٩,٨% من الخبراء الزراعيين لا يرون أن الزراعة هي أحد الأسباب الأساسية للمشكلات البيئية.

وقد قامت الدراسة بقياس التوجهات الإنتاجية-البيئية الزراعية للخبراء الزراعيين باستخدام مقياس بويس ودانلاب (Beus and Dunlap، ١٩٩١: ٤٣٢-٦٠) المعدل بواسطة الباحثين، والذي تبين منه أن الخبراء الزراعيين العرب اتخذوا موقفا وسطا بالنسبة لتوجههم الإنتاجي-البيئي حيث بلغ متوسط هذه التوجهات ٧٣,٠٦ على مقياس بويس ودانلاب المعدل، وهو يقارب النقطة الوسطية على المقياس نفسه الذي يتراوح بين ٢٣ (توجه إنتاجي صرف) إلى ١١٥ (توجه بيئي صرف) حيث أن هذه النقطة الوسطية هي ٦٩، ومع ذلك فإن هذا الفرق (٧٣,٠٦-٦٩ = ٤,٠٦) هو فرق معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠٠١ وذلك باستخدام اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطين.

ولذلك يمكن القول أن الخبراء الزراعيين العرب يميلون إلى التوجه البيئي أكثر مما يميلون في تقييماتهم إلى التوجه الإنتاجي. وهذا لمما يؤيد العرض الوصفي السابق الذي أظهر أن ٧٢,٦% من الخبراء اختاروا أولوية الاهتمام بالبيئة بينما اختار ٢٧,٤% أولوية الاهتمام بالإنتاج. ومع ذلك فبالمقارنة بنتائج بويس ودانلاب يقل التوجه البيئي للخبراء الزراعيين العرب عن التوجه البيئي للمزارعين الأمريكيين الذي بلغ على مقياس الباحثين المذكورين ٧٧,٥٣ وهي زيادة قدرها ٤,٤٧ نقطة أي تمثل فرقا معنويا على المستوى الاحتمالي ٠,٠٠١. ونذكر فيما يلي بعض الفروق بين مواقف الخبراء الزراعيين العرب من ناحية والمزارعين الأمريكيين من ناحية أخرى بالرغم من الفروق الثقافية والعلمية:

١. يركز الخبراء الزراعيون العرب على ضرورة الحفاظ على التربة وقدرتها الإنتاجية، وعلى المياه، واستخدام الأسمدة الطبيعية والدورة الزراعية للحفاظ على التربة، وتحسين نوعية المنتجات الزراعية مع تحسين حالة المزارع (جمع مزرعة) مما يهيئ لزيادة نسبة السكان الزراعيين والتوجه للحياة الريفية والاكتفاء شبه الذاتي للمزارعين من حيث إنتاجهم لسلعهم وخدماتهم بأنفسهم. وتدل هذه التوجهات على إدراك الخبراء الزراعيين العرب لحساسية الموارد وعلى رأسها التربة والمياه وإيمانهم بضرورة الحفاظ عليها ووقف التدهور والاستنزاف اللذين يواجهان تلك الموارد. هذا ويبدو لدي الخبراء أيضا أهمية إنعاش المجتمعات الريفية وزيادة نسبة السكان الزراعيين وتدعيم قدراتهم الاستقلالية والاكتفائية الذاتية. أما بالنسبة للمزارعين الأمريكيين، فبدلا من تركيز الخبراء العرب على الموارد الزراعية، نجد أنهم (المزارعين الأمريكيين) يركزون على ضرورة إنعاش وتضخيم القطاع الريفي والزراعي وإذكاء التقاليد والثقافة الزراعية وتوسيع قاعدة المزارع الصغيرة ومحلية الإنتاج الزراعي. وهنا يبدو جليا إدراك المزارع الأمريكي للآثار السلبية لزراعة التكثيف الرأسمالي وخاصة على تقليص حجم القطاع الريفي والزراعي وما صاحبه من تدهور بيئي ريفي وحضري في آن واحد. وهذا لمما يؤكد بقاء المذهب الزراعي أو العقيدة الزراعية Agricultural creed منغرسة في توجهات المزارعين الأمريكيين كما ذكرنا من قبل.

٢. يرى المزارعون الأمريكيون أنه يجب أن تكون الأهداف الأساسية للزراع هي أقصى إنتاجية وأعلى كفاءة وأعلى ربحية لمزارعهم، بينما يرى الخبراء الزراعيون العرب أنه يجب أن تكون الأهداف الأساسية للزراعة هي تحسين نوعية المنتجات الزراعية واستمرار تحسين حالة مزارعهم للمدى الطويل.

٣. يرى المزارعون الأمريكيون أنه يجب المحافظة على الاستهلاك العالي للطاقة في الزراعة طالما أن ذلك يؤدي إلى زيادة الربح من الزراعة، بينما يرى الخبراء الزراعيون العرب أنه يجب خفض استهلاك الطاقة في الزراعة حيث أن الاستهلاك العالي للطاقة يهدد مستقبل الزراعة.

٤. يرى المزارعون الأمريكيون أن الزراعة الحديثة هي أحد الأسباب الرئيسية لمشاكل البيئة، ويجب أن تصحح الزراعة لكي لا تكون كذلك، بينما يرى الخبراء الزراعيون العرب أن الزراعة الحديثة هي سبب فرعي بسيط لمشكلات البيئة، ويجب أن تعدل كل فترة تعديلا طفيفا لتجنب ذلك. وربما يرجع ذلك

إلى ارتفاع درجة الوعي البيئي لدي المزارعين الأمريكيين وتأثرهم بالحركات والجماعات والمنظمات البيئية ووسائل الإعلام الغربية التي قطعت شوطا كبيرا ومؤثرا في مواجهة التدهور البيئي المحلي والإقليمي والعالمي.

٥. يرى المزارعون الأمريكيون أن المزارع الجيد أساسا هو الخبير العارف بطبيعة التربة بينما يرى الخبراء الزراعيون العرب أن المزارع الجيد أساسا هو القادر على تطبيق نتائج العلوم الزراعية الحديثة. وربما يرجع ذلك إلى إحساس الخبراء الزراعيين بالفجوة الكبيرة في تقديرهم بين واقع الزراعة ما يمكن أن تصبح عليه لو أنها واكبت المكتشفات العلمية الزراعية الحديثة.

موجز القول: يتبين مما سبق ميلاد نموذج زراعي جديد في منطقتنا العربية هو نموذج "زراعة الأولويات البيئية" كما لقبته دراسة جامع والنصار، وما سميت مرادفاته من قبل بالزراعة المستدامة والزراعة الحيوية وغيرها من مسميات كثيرة وذلك في مقابل "زراعة الأولويات الإنتاجية" التي تطبق في المملكة العربية السعودية أكثر من أي دولة عربية أخرى. وقد فرضت الآثار السلبية لهذه الزراعة الهوجاء على متخذي القرار السعودي تخفيض نسبة الأراضي الرسمية المزروعة قمحا بنسبة ٨٠% بعد تبين الاستنزاف الواضح للموارد الطبيعة والتكنولوجية والبشرية السعودية. وتوضح النتائج أن كلا من القضايا التي يحتوي عليها هذا النموذج الزراعي الجديد ينظر إليها بواسطة الزراعيين على أنها جزء من مركب كلي متكامل. ويعني هذا أن الحوار والجدل حول قضايا تقليدية مثل استخدام المبيدات أو التصحر وتدهور التربة قد يربط أو يدمج في المستقبل القريب مع قضايا أخرى مثل البنيان الزراعي أو حيوية المجتمعات الريفية. ومن ثم يجب أن توجه البحوث الزراعية إلى تحديد العلاقة بين مختلف قضايا النموذج الزراعي الجديد حتى يتسنى مناقشة أية قضية محددة في ظل موضعها من هذا المركب الكلي المتكامل وعلاقتها بكل من مكوناته المتباينة.

هذا ويبدو أن حرارة الحوار بين مؤيدي كل من زراعة الأولويات الإنتاجية وزراعة الأولويات البيئية تزداد يوما بعد آخر منذ بداية الصراع القديم بين الحضارة الزراعية والتمركز الصناعي كما قال ماكونيل McConnel (١٩٦٩)، هذا الصراع الذي تميز مؤخرا بالتأثر بالحركة البيئية وكتابات الرواد الأعلام أمثال

سير آلبيرت هوارد A. Howard و وليام آلبريخت W. Albrecht وشوماخر E. F. Schumacher وروبرت روديل R. Rodale الذين بحثوا ودرسوا الأساليب والنظم والتقنيات الزراعية حميدة الآثار البيئية المبنية على أحدث المعارف العلمية وأرشد القيم الإنسانية.

الباب الثاني عشر: وسائل تحقيق التنمية الريفية

تمهيد: لابد من الإشارة مقدما أن التنمية الريفية هي جزء من التنمية الوطنية بوجه عام. وقد قام المؤلف (جامع، ٢٠٠٩: ٦٠٢-٦٣٤) من حيث التنمية الوطنية الشاملة بعرض ما أطلق عليه وصايا التنمية والتي تمثلت فيما يلي:

١. التقوى.
٢. ضرورة اعتناق القيم الشخصية والمجتمعية العليا ومعايير تنفيذها.
٣. إعادة بناء دستور الدولة.
٤. إعادة بناء النظام الهيكلي والإداري للدولة.
٥. الدور النشط والمتلاحم لكل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
٦. حسن اختيار القيادات وتداول السلطة.
٧. اللامركزية.
٨. العلم والتعليم والإعلام وبناء رأس المال البشري.
٩. الاقتصاد المتوازن والقوة العسكرية.
١٠. الانتشار السكاني.

إلا أن هناك العديد من الوسائل لتحقيق التنمية الريفية المحددة يمكن ذكر بعضها الأهم فيما يلي:

١. التنمية الزراعية وخاصة نماذج الاستيطان والحيازة الزراعية.
٢. توفير المنظمات الريفية ورفع درجتي كفاءتها وفاعليتها بالقرية المصرية وذلك لتوفير مختلف المرافق والخدمات الأساسية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان الريفي وخدمات النقل والاتصال.
٣. تحقيق اللامركزية والحكم المحلي الحقيقي فهما الأكثر فعالية في مواجهة القضايا والمشكلات المحلية الريفية.
٤. الأمن القومي والتنمية الريفية.

٥. تنمية المرأة الريفية كرأس مال بشري.
٦. إقامة ودعم المشروعات الصغيرة للتنمية الريفية.
٧. الشباب والبطالة والعمل الحر.

هذا وقد تم تناول النقاط الثلاثة الأولى فيما سبق من أبواب وفصول هذا الكتاب، ومن ثم فسوف تتناول الفصول التالية كلا من النقاط التالية: الأمن القومي والتنمية الريفية، تنمية المرأة الريفية كرأس مال بشري، إقامة ودعم المشروعات الصغيرة للتنمية الريفية، الشباب والبطالة والعمل الحر.

الفصل الأول: الأمـن القومي والتنمية الريفية

يمر العالم اليوم بمرحلة انتقالية تدخل فيها كثير من الدول فيما يسمى بعصر ما بعد الحداثة Post modernism، ويرى كثير من العلماء والمفكرين أننا بالفعل قد دخلنا في هذا العصر. ولكن يمكننا الادعاء بأن الدول النامية والمتخلفة لم تدخل بعد بالتأكيد هذا العصر، وإن كانت بالضرورة تتعامل مع الدول المتقدمة التي دخلته بالفعل، وتتعامل بطبيعة حالها مع قواعده التي تفرضها علينا سواء كنا قادرين على اللعب معها كدول نامية بهذه القواعد أم لا. ومن ثم بصرف النظر عن دخولنا أو عدم دخولنا هذا العصر يهمنا أن نعلم قواعد هذا العصر واتجاهاته حتى لا نكون كما يقولون مثل "الأطرش في الزفة".

التحولات أو الاتجاهات المعاصرة من الحداثة إلى ما بعد الحداثة:

لقد ذكرنا من قبل أن جوهر التنمية، ريفيةً كانت أم حضريةً، هو مؤسسي، يعتمد على القيم والمعايير والقوانين الرسمية وغير الرسمية والقيود المنظمة وطريقة تنفيذها والتنظيم والاهتمام بالثقافة والتراث الثقافي وتنميته، وليست التنمية بذلك مادية قابلة لمنهج المشروع الذي أظهرنا فشله أمام منهج الابتكار المؤسسي. ولذلك فتمثل التحولات التالية تحولات ذات طبيعة مؤسسية تجري الدم في العروق وتنشط وتمكن المجتمع ولا تجعله مجرد مريض يخضع ويستسلم دون وعي للطبيب.

أولا: التحول التركيزي من النمو إلى التنمية: كانت أهداف المجتمع الحديث أو المجتمع المتقدم تتركز أساسا حول النمو الاقتصادي Economic growth، فكانت الدول الحديثة تتسابق بمعيار معدل النمو، إذ كان الاتحاد السوفييتي السابق ينمو في الستينات مثلا بمعدلات تفوق تلك الخاصة بالولايات المتحدة على سبيل المثال التي كان معدل نموها ساكنا حول ٤%، في حين كان يشار بالبنان إلى معدل النمو في الصين في مرحلة القفزة العظمى للأمام والتي بدأت سنة ١٩٥٨ ولم تستمر لأكثر من خمس سنوات وذلك لأنها كانت تسير بسرعة عالية جدا كسرعة الفهد المرقط الذي إذا لم يلحق بفريسته في مدى خمسمائة متر يتوقف ويتركها لحالها. واليوم يضرب المثل بمعدلات تفوق الـ ١٠% في السنة في الصين أيضا ودول جنوب شرقي آسيا. والمهم أنه بتقدم الدول والمزيد من تقدمها تقل نسبيا

معدلات نموها لأنها ببساطة تتشبع من السلع والخدمات. وهذا هو ما يحدث في عصر الحداثة، من اتخاذٍ للنمو كمعيارٍ وهدفٍ أساسي لحركة الدول.

ولذلك تتحول الأمور في عصر ما بعد الحداثة وتتوجه المجتمعات إلى التنمية بدلا من النمو بصورة أساسية. ودعنا نتذكر دائما، حتى لا نقع في شراك الجبرية والنماذج الأمثلية، أننا نتحدث عن الاتجاهات العامة والتحول التركيزي الجزئي وليس التحول الكلى تماما. فمن المستحيل عند نقطة معينة أن يتحول مجتمع من نقيض إلى نقيض، حتى الشمس تطلع وتغرب بالتدريج.

إذن فلماذا تتوجه المجتمعات الحديثة إلى التنمية؟ لأن التنمية كما قلنا هي ميلاد جديد لكائنات جديدة ذات بنيانات ووظائف جديدة، هي خلق جديد، هي عالم جديد بطاقة وإمكانات جديدة، هي تحول نوعى وتغير جذري، هي أمر كالتحول من طاقة البخار إلى طاقة الكهرباء أو الطاقة النووية، ولكن طبعا في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتصور ما يصاحب هذا التغير من سرعة وقوة وإنتاجية طفرية لم تكن من قبل في الخيال.

ولذلك عندما تتجمد المجتمعات الحديثة، باتخاذها للنمو هدفا، تلجأ إلى التنمية كهدف بحثا عن طفرات في التقدم، وبالتالي إلى حدوث معدلات عالية في النمو. وهكذا يمكن القول أن التنمية تؤدى إلى النمو، ولكن لا يستطيع النمو أن يؤدى إلى التنمية.

ولذلك يمكننا القول بكل طمأنينة وثقة أن الأمن القومي يتطلب اتخاذ التنمية، بمفهومها الصحيح وليس بمفهومها الشعبي الذي يدور على كل لسان، هدفا استراتيجيا لا يصح تأجيله أو التقاعس عن تحقيقه، كما لا يمكن التخلي عن دور الدولة وترك كل شيء للقطاع الخاص لأن التنمية يستحيل أن يرعاها القطاع الخاص نظرا لطبيعتها العامة المعاكسة تماما للنزعة الخاصة للقطاع الخاص.

ثانيا: التحول النسبي من النظرة الكلية إلى النظرة الجزئية: فالمجتمع الحديث كان يعمل بتركيز كبير على الشمولية في الحركة. وقد كان هذا لازما ولا زال بطبيعة الحال. ولكن الاهتمام المفرط بالكل كان يتم على حساب إطلاق الطاقات الكامنة الكاملة بالجزء، ولذلك كان المجتمع يعمل بجميع

أجزائه بطريقة كلية متناسقة متكاملة، ولكن لا يسمح بالتباينات الفردية أن توقف حركة الكل. فكان هناك ما يسمى بفقه التنازلات trade-off، أي التنازل عن قدر من الإنتاج الكامل للجزء لو تم التعامل معه فرديا مقابل تحقيق زيادة كلية أسرع في الكل لو تعاملنا مع الأجزاء على قدر العموميات فيها فقط دون الاستفادة من الفرديات أو تنميتها في كل من هذه الأجزاء.

أما الآن وقد حقق الاهتمام بالكل كل طاقاته، كالنمو سابق الحديث عنه، يتحول مجتمع ما بعد المعاصرة إلى النظر في ملفاته القديمة، ويحاول من خلال الاهتمام بالمكونات الفرعية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وإطلاق طاقاتها الخاصة، دون التغاضي عن التكامل والاهتمام بالكل.

ولذلك نرى في دول ما بعد الحداثة في كل مجال علمي أو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي خلايا أو جزرا خاصة يعتد بها ويعتمد عليها في دفع عجلة التنمية. فنجد مثلا مراكز التميز Centers of excellence للاهتمام بالعباقرة ولرفع مستواهم الإنجازي إلى حدود لا يقدر عليها النمو، ولكن تقدر عليها التنمية بخلقها وإبداعها للجديد من نظم ومهام وفكر وثقافة....إلخ. ونجد أيضا ما يسمى بالـ Think-tank organizations التي تمثل مراكز البحث والتفكير والإبداع، حيث يقوم مجتمع ما بعد الحداثة بتدعيمها لأنه يأخذ منها ما لا يستطيع الساسة ومتخذو القرار تحقيقه من إبداع واختراق، لأنهم مشغولون في مهامهم اليومية من مقابلة هذا إلى افتتاح ذلك إلى استقبال هذا إلى رئاسة مجلس ذلك ....إلخ.

ولذلك يمكننا القول أيضا أن الدول المعاصرة بقواعد عصر ما بعد الحداثة يجب عليها أن تشجع الإبداع العلمي في مؤسسات علمية متميزة تكون مهمتها الاختراق، وليس توفير الخدمة العادية، وعليها إنشاء المؤسسات الرائدة، كتجارب على الأقل، في مختلف مؤسسات وقطاعات المجتمع، بل وعليها أن تفكر في تجارب جديدة تماما حتى على مستوى المجتمعات المحلية، مثل المجتمعات المحلية العلمية المخططة Scientific intentional micro-communities (SIMC) التي تحدث عنها هنرى ونثروب (Winthrop، ١٩٦٨). هذا التحول هو من مقتضيات الأمن القومي.

ثالثا: التحول التركيزي من منهج المركزية إلى اللامركزية: إذا كنا قد ذكرنا دور التنمية في أولا وتركيزها على الخلق والإبداع، ثم ذكرنا في ثانيا أعلاه الاهتمام بالأجزاء، فلابد، بل وإنه لمن المنطقي، من التحول التركيزي من المركزية إلى اللامركزية. التخطيط المركزي يعتمد على اعتناق نموذج معين يتراوح ما بين النماذج الاشتراكية إلى النماذج الرأسمالية إلى النماذج الدينية. الأولى على سبيل المثال لم تكن من السعداء لو نظرنا لما حدث لمعتنقيها، والثانية استطاعت أن تستمر وتتواجد بسبب كثير من مرونتها التي تجعلها أحيانا أكثر اشتراكية من تطبيقات النماذج الاشتراكية نفسها، والثالثة على قلتها لم تنجح بعد في بلورة لون وطعم ورائحة لها حتى الآن حتى نستطيع الحكم عليها أو تقييم تجاربها.

التخطيط اللامركزى يعتمد على إعطاء درجات واسعة من الحرية والمرونة دون الالتزام الحرفي الأعمى بنموذج معين، والعبرة كلها في تحقيق معايير الكفاءة والفعالية والأخلاقية والغايات العليا. إن نظم التعليم الإرشادي وتعليم الكبار وتنمية المرأة والإرشاد الزراعي مثلا في محافظة بدوية كشمال سيناء لابد وأن تختلف جوهريا عنها في محافظة الدقهلية أو الغربية أو الإسكندرية على سبيل المثال.

ولابد من البديهي أن يصاحب هذا التحول تحول جوهري في اتجاه التخطيط، بمعنى التحول من التخطيط من أعلى إلى أسفل Top-down إلى التركيز على التخطيط من أسفل إلى أعلى Bottom-up. وهذا، مرة أخرى، أمر تركيزي لا ينادى بإلغاء سلطة الدولة ودورها وإلا سندخل لا محالة في قانون الغاب. لقد تعقد المجتمع والدولة بدرجة كبيرة بحيث أنه لم يعد من البساطة أن نجلس في مكاتب القاهرة المكيفة ونرسم مصائر المجتمعات المحلية القابعة في قاع الريف وأطراف الصحارى وأغوار البحيرات والأنهار. إن تنمية الشيء تتطلب النظر إليه، والاهتمام به بل وعشقه، والنظر إلى مستواه واحتياجاته وإمكاناته وطاقاته واستعداداته للتغير واستحثاثه وتحفيزه ومشاركته في كل هذا، ومساعدته لنفسه بنفسه حتى يشعر في النهاية بذاته واحترامه وإنسانيته. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال ما قلنا سابقا عام ١٩٨٧م في دراسة أسباب تخلف القرية المصرية من ضرورة التحول من مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، التي كانت متبعة حينئذ، إلى لا مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ في ظل السياسة المرنة للدولة. ومن ثم فيركز هذا كله على الكلمة التي لاقت شهرة وقبولا في العقدين الماضيين

بين خبراء التنمية ألا وهى كلمة تمكين Empowerment للأشخاص والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات المحلية لتقوم بتنمية نفسها بنفسها.

> ومن ثم فمن مقتضيات الأمن القومي التحول الجذري إلى منهج التخطيط اللامركزي، وأنا شخصيا أعتبر هذه القضية هي التي يجب أن تكون *المشروع النهضوى الأساسي*، لو استعملنا هذه المصطلحات المقعرة المنتشرة حاليا والتي تشعرنا بأننا نعيش في عصر التقعر والكلام. يجب ألا ننظر إلى اللامركزية على أنها معادية للأمن القومي. العكس هو الصحيح تماما. اللامركزية ليست فوضى، فيها ضبط وحساب وثواب وعقاب ونظام، ولكن فيها تنازل عن سلطات وتفويض لمسؤوليات، وهذه الأخيرة لن تدوم للإنسان في الدنيا ولا في الآخرة، وهى حتمية للتقدم والتنمية سابقا وحاليا وأكثر وأكثر في عصر ما بعد الحداثة. المركزية المصرية القائمة الآن **باختصار شديد تُشل جميع الأجهزة المحلية والتحتية وكذلك الأفراد ابتداءًا من رئيس الوزراء حتى محولجي السكة الحديد عن اتخاذ القرار أو التنفيذ حتى تأتيه التعليمات ممن هو أعلى منه، ومن هنا تأتي وتستمر الكوارث.**

رابعا: التحول التركيزي من كلية تكنولوجيا المعلومات إلى جزئيتها: تتطلب التنمية، والإبداع، واللامركزية سابقات الذكر أعلاه التركيز على مناهج البحث والمعرفة التي تركز على الاستماع أكثر من القياس، وعلى أساليب التقييم بالمشاركة أكثر من المسوح، وعلى الاستقراء Induction أكثر من الاستنباط Deduction، وعلى ملاحظة الواقع والظواهر بتعقيداتها وتنوعها أكثر من النماذج الأمثلية التجريدية، وعلى التجزيء Deconstruction أكثر من التجميع. ومن ثم فيتخذ عصر ما بعد الحداثة مناهج مختلفة في البحث والتوصل إلى المعلومات تعتمد على تجزيء المعلومات، واللاجبرية Indeterminacy، والتنوع أكثر من الوحدة، والاختلاف أكثر من التوليف، والتعقيد أكثر من التبسيط، وتهتم بالفرديات أكثر من البحث عن القوانين العامة والعلاقات السببية.

ومع هذا فقد أدت المعرفة العلمية والتقنية بجانب خبراتها في عصر ما بعد الحداثة إلى الانتشار النووي، والتدهور البيئي، وانحسار العدالة، والتحولات التصدعية في طبيعة العمل والحياة اليومية، وفقدان الشعور بالأمن في ديناميات العوالم الاجتماعية والطبيعية. حتى أن التقنية التي أنشأها الإنسان لا يمكنه أن يتحكم فيها كليةً[٣١]. ومن هنا بدأ المنظور التقليدي الوضعي للعلم يفقد جاذبيته من جانب العلماء الاجتماعيين في خلال الأربعين عاما الماضية. وقد تبين أن العلم التقليدي لم يتمكن من ابتكار طرق جيدة للتعامل مع القيم والأخلاقيات والعقائد.

ومن هنا فقد اقترح وارنر Warner و إنجلاند England (١٩٩٥) منظورا تقنيا للعلم " A technological science perspective" حيث يدعيان من خلاله ضرورة احتواء هذا المنظور التقني على القواعد والإستراتيجيات الأخلاقية التي تنص على "كيفية الأداء". ولتقدير هذا المنظور التقني للعلم أنظر إلى التقنية الاجتماعية للمدارس الريفية أو إلى تعاونيات المزارعين أو إلى برنامج للتنمية الريفية. إذ لابد لتصميم أي من هذه الأمور أن ينشأ على طبيعة خاصة من الزمان والمكان.

وقد حدث هذا التحول العقلي للعلماء الاجتماعيين كنتيجة أو كاستجابة لمفهوم نفعية العلم وكذلك للاهتمام الخاص بتقييم جدوى وفائدة العلوم والدراسات الاجتماعية. وهذا يتمشى مع ما سبق ذكره من التركيز على التنمية، والإبداع، واللامركزية سابقات الذكر أعلاه.

٣١أنظر:

Erikson, Kai T. *A New Species of Trouble: The Human Experience of Modern Disasters.* New York: Norton, 1994. Sachs, Wolfgang (ed.) The *Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power.* London: Zed Books, 1992. Schumacher, E. F. *Small is Beautiful: Economics as if People Mattered* .New York: Harper & Row, Inc, 1989. Heibroner, Robert L. "So machines make history?" Pp. 53-65 in M. Smith and L. Marx (eds.) [1967] *Does Technology Drive History? The Dilemma of Technological Determinism.* Cambridge: M.I.T. Press, 1994. Westrum, Ron. *Technologies and Society: The Shaping of People and Things.* Belmont, CA: Wadsworth, 1991.

مفهوم الأمن القومي: لقد أدى عصر الحداثة وما بعد الحداثة ليس فقط إلى ظهور حتمية هذه التوجهات التي ذكرناها سابقا، وإنما أدى هذا العصر أيضا إلى تخريب غير مسبق، وإخلال لم يحدث من قبل للبيئة بسبب تقنياته وأنماطه الاستهلاكية غير المسبوقة. ومن ثم فعلى الحكومات المعاصرة أن تعيد النظر في المفاهيم التقليدية للأمن القومي.

ومما لا شك فيه أن اهتمام الدول بأمنها القومي أمر قديم قدم نظام الدولة نفسه. هذا بالرغم من أنه بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة، اكتسب مفهوم الأمن القومي لدى الدول صبغة عسكرية طاغية أكثر من أي وقت مضى. فكانت الدول في مختلف المناسبات الوطنية تعلن عن سيطرة الأمن العسكري لدرجة انحسرت فيها مصادر التهديد الأخرى كأنها تبدو أحيانا كما لو كانت غير قائمة على الإطلاق. الظلم والفساد وعدم العدالة، والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتدهور النظم الحيوية البيئية، والاستنزاف المستمر لموارد الطاقة غير المتجددة، واللامبالاة والاغتراب والمشاكل الاجتماعية المصاحبة كلها تمثل تهديدات قومية تنتج عن علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وعن علاقة الحكام بالرعية، وعن علاقة المواطن بالبيئة بدرجة أكثر مما تنتج عن علاقة الدولة بالدول الأخرى.

واتجهت الدول بأمنها القومي إلى حالة الاستعداد المستمر مما أدى إلى تعسكر، أي طغيان الاعتبارات العسكرية ، في المقتصد القومي بل والمقتصد العالمي عامة، حيث تعدت الإنفاقات العسكرية حدود الـ ٦% على المستوى العالمي. فعلى المستوى العالمي تتعدى المخصصات العسكريات تلك الخاصة بالخدمات الصحية. وتنفق معظم الدول على الأمن القومي أكثر مما تنفق على تعليم أبنائها، حتى أن روث سيفارد (Sivard، ١٩٧٤) ذكرت في كتابها أن عملية تطوير النظم العسكرية نحو المزيد من الفعالية تستخدم أكثر من ربع مواهب العالم العلمية وتشغلهم تشغيلا كاملا.

ولا تعتبر المنافسة بين القطاعات العسكرية والقطاعات الاجتماعية أمرا جديدا في تاريخ العالم، إلا أن التكاليف الهائلة لمجرد الحفاظ على القوة العسكرية الحديثة بلغت حدودا غير مسبوقة. ففي هذا العصر

الذي تتزايد فيه ندرة الموارد العالمية نلاحظ استمرار القطاعات العسكرية في امتصاص النصيب الأكبر من موارد العالم المحدودة على حساب تكاليف اجتماعية متعاظمة.

وربما يكون تعريف فرانكلين هاديل Franklin P. Huddle (١٩٧٧)، المسئول عن الدراسة الموسوعية لمجلس النواب الأمريكي التي كان عنوانها "العلم والتكنولوجيا والدبلوماسية الأمريكية" والذي نشر في مجلة "العلم"، من أنسب تعاريف الأمن القومي بالمنظور العصري حيث يقول:

"يتطلب الأمن القومي مقتصدا مستقرا تتوافر لديه الإمدادات الأكيدة للصناعة. ومن ثم فيعتبر حسن التدبير وصيانة الموارد من ضرورات أمننا القومي. الأمن يعنى أمورا أكثر من مجرد الحماية من الهجوم المعادى، إنه يشتمل على المحافظة على نظام من المدنية."

ويستمر البروفيسور هاديل في قوله على كل دولة أن تقوم بتصميم طريقة حياة يقبلها شعبها ثم تتلاءم هذه الطريقة مع حاجات واختيارات بقية دول العالم. فكأنما الأمن القومي في مفهوم هاديل هو قضية وطنية، كما أنه قضية عالمية شاملة، تقوم فيها الدولة بتصميم طريقة حياة، أي حياة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، شاملة تكون مقبولة من الشعب. ولا يمكن أن تكون مقبولة من الشعب إلا لو كانت نابعة منه، ثم تكون هذه الطريقة مراعية لاحتياجات ورغبات دول العالم بأسره. ويعنى ذلك أن تسعى الدولة في إطار أمنها القومي إلى أن تكون مقبولة بين دول العالم إن لم تكن محل إعجاب، وذلك بحيث لا تكون ما يسمى بالمنبوذ الدولي.

والقضية الأساسية في موضوع قبول طريقة الحياة من جانب الشعب، والتي تمثل جوهر أمنه القومي، لا يمكن أن تحدث في غياب الديمقراطية والمشاركة الحقيقية من جانب الشعب في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ثم لا تكون هذه الحياة نظما وخططا جاهزة تمليها عليه الحكومة بالرغم من اجتهادها وحسن نواياها.

وتمثل التهديدات الجديدة للأمن القومي أمورا غاية في التعقيد. فالإيكولوجيون يعلمون أن العلاقة المتدهورة بين البلايين الستة للعالم اليوم ونظمه البيولوجية المختلة لا يمكن أن تستمر. إلا أن قليلا من

القادة السياسيين في العالم يعلمون ذلك، وما زال عليهم أن يدركوا الأهمية الاجتماعية لهذا الموقف غير المستديم.

وتقوم أجهزة المخابرات الوطنية بتحذير القادة السياسيين من تهديدات العدوان العسكري، ولكن لا توجد شبكة مخابرات خاصة بتحذير القادة السياسيين من التهديدات المحتملة لتفكك النظام الاجتماعي والبيئي الحيوي. يفهم الإيكولوجيون الحاجة إلى وقف التدهور الإيكولوجي، ولكن لا نجد إلا القليل من المهتمين القادرين المدربين على وزن وتقييم هذه التهديدات وتحويل هذا التقييم إلى خطة لتوجيه الموارد العامة بطريقة تحقق أعلى درجات الأمن القومي.

وينطبق نفس القول على المخاطر الاجتماعية الكامنة، ومشاكل الفساد والظلم وسوء الإدارة وضعف الاستفادة من طاقات الشعب ومواهبه، وحالات الاغتراب واللامبالاه، ومثالب السلوك العام، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية ونوعيتها على المستوى الشعبي سواء في التعليم أو الصحة أو حتى المرافق العامة التي ولا شك قد خطت خطوات كبيرة إلى الأمام، حيث لا نجد أيضا الشبكة المناسبة من المخابرات التي تنبه إلى تهديدات هذه القضايا التي تحدث عنها هاديل كطريقة حياة على الأمن القومي.

لقد أساءني جدا ما سمعت من أحد كبار مفكري مصر العظام اليوم وهو يقول لي تصور أنه قد دار بخلدي أحيانا أمنية معينة، وهى أن يحتلنا "أعداء الحق" حتى تنبعث الحياة في هذا الشعب كما كنا في الماضي ونحن نحارب الاستعمار والنظم الوطنية الفاسدة. هذه العبارة قد بلغت المنتهى في التعبير عن قضية الاغتراب واللامبالاة وانفصام الشعب عن إدارة نظم حياته اليومية واندماجه فيها واستمتاعه بها.

إن كان هناك أصوات وكتابات ودراميات تعبر عن تلك المشاكل فهي في النهاية ليست إلا أصوات فردية، واتفقنا أنه مهما بلغ الفرد من قوة وإبداع وتفوق كأحمد زويل فلن يصلح هو المسار العلمي المصري لو كلف بذلك وعمل كفرد، وأعتقد أنه قال مثل هذا أو قريبا منه في سياق استقبالاته الأخيرة في مصر. وللأسف أن هذه الأمور المتعلقة بالأمن القومي لا نندمج في التفكير فيها إلا إذا تعدت المشاكل حدا معينا كأحداثٍ إرهابية، أو انتفاضات معينة، أو حدثت كوارث معينة....إلخ. ومن

المؤسف أن مثل هذه الأحداث قد حولت مفهوم الأمن القومي إلى مجرد الحفاظ على استمرار نظام الحكم الحالي وحماية رموزه والقضاء على كل مواطن المعارضة في مهدها. فأصبحنا كما يقال دولة بوليسية يتحكم الأمن في صورة وزارة الداخلية في كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والعلمية والتعليمية والترفيهية. ومن الأحداث العجيبة التي حدثت للمؤلف أخيرا أنه قد قدم في بحوث أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المعلنة بالجريدة الرسمية (الأهرام) للفوز بتنفيذ مشروع بحثي ضمن خطة الأكاديمية البحثية التي تضعها هي بنفسها، وكان عنوان المشروع "الإبداع في العلوم الاجتماعية"، وكان المؤلف محظوظا مع أكاديمية البحث العلمي حيث عمل معها منذ أكثر من خمس وعشرين سنة وكان دائم الفوز بمشروعاتها التي يتقدم لتنفيذها. والمهم أنني قد فوجئت لأول مرة منذ هذه الفترة الطويلة برد الأكاديمية على طلبي هذا بالرفض والسبب هو "عدم موافقة الأمن". وصدق القول الشائع "وشر البلية ما يضحك."

والأمن القومي لم يعد قضية وطنية صرفة تستطيع الدولة بمفردها أن تحققه. فأعداء الحق على سبيل المثال مخطئون تماما إذا ظنوا أنهم بإرادتهم الوطنية الصرفة أو بتدعيم قلة من الدول العالمية سوف يستطيعون أن يقيموا بناءً منيعا من الأمن القومي. فنظرا لتداخل الأمور الإيكولوجية والبيئية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في عالم ما بعد الحداثة وفى عالم الكوكبية المعاصرة، واعتماد هذه الأمور بعضها على البعض، وقيامها على شبكة من العلاقات الدولية، فلا مناص من أخذ ذلك في الاعتبار. وفى الحقيقة لا يمكننا إلا أن نشهد ببراعة السياسة الخارجية المصرية المعاصرة حيث استطاعت أن تجعل من مصر دولة مقبولة عالميا من جميع دول العالم حتى أعداء الحق أنفسهم لا يجدون مسبة تشبع غليلهم، بل وقد وجدوا أنفسهم في حارات مسدودة في كثير من الأحيان مما اضطرهم إلى التنازل عن غطرستهم والاستجابة لمطالب المجتمع الدولي.

وأنا لست من دعاة التخاذل العسكري والاستعداد بأقصى ما نستطيع عسكريا، وخاصة من جانب الإستراتيجية والتخطيط وحسن التدبير والإبداع في تحقيق الردع والهجوم عند الحاجة بأسرع الطرق وأقلها تكلفة، ولا يمكنني كذلك الادعاء بأن القوات المسلحة تخصص لها أكثر مما يجب كما يحدث على مستوى العالم كما ذكرنا أعلاه، إلا أنني أرى بكل ثقة وتأكيد أن الاهتمام العسكري لا يجب أن

يصرفنا عن هذه التهديدات المتعلقة بالأمن القومي والتي تتعلق بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتعامل مع المشاكل المذكورة أعلاه.

وتحتاج هذه القضية إلى اهتمام سياسي وإرادة سياسية وتوجيه الموارد واستنهاض المواهب وتطبيق التقنيات الإدارية اللامركزية واستنفار القدرات العلمية والمعلوماتية حتى نواجه هذه التهديدات غير العسكرية، وتحتاج أكثر ما تحتاج إلى تغيير الهياكل الأساسية لأطر التفكير الاستراتيجي التنموي الحكومي نفسه.

إن تخطيطات واستراتيجيات الأمن القومي يجب أن توجه لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الأمن القومي، بما فيه الأمن العسكري، وليس لتحقيق أقصى درجة من القوة العسكرية، كما يفعل أعداء الحق، وإن كانت معايير التنمية أيضا عندهم عالية.

إن الأمن القومي يعيش في مفهومٍ أو في بيئة يمكن تسميتها بـ "الاستدامة". الاستدامة ليست فقط في الموارد المادية والطبيعية وإنما استدامة النظم والقدرات البشرية بالمفهوم الشامل الذي تحدثنا عنه أعلاه ، وهذا هو ما يجب أن تركز عليه أطر التفكير الاستراتيجي التنموي الحكومي كما ذكرت سابقا.

وفى النهاية أختم بهذه الفقرة للدكتور محمد السيد سعيد (١٩٩٥) في مقاله القيم بعنوان "التكنولوجيا العسكرية":

إن تعاظم الإنفاق العسكري العربي وخاصة في عقد الثمانينات لم يؤد إلى تحقيق المنعة أو توفير خدمة الأمن القومي كسلعة جماعية. بل على النقيض فقد تضاعفت التهديدات الموجهة للدول العربية، وللأمن العربي الجماعي. والواقع أنه يمكن تفسير ذلك تفسيرا ميكانيكيا بالقول بأن تضاعف المخاوف والتهديدات قد ترتب عليها تضاعف الإنفاق. غير أننا لا نجد أي صلة تؤكد هذه السلسلة السببية. وعلى العكس، فإن هناك ما يشير إلى سلسلة عكسية! أي أن تضاعف الإنفاق العسكري بحد ذاته كان مولدا لشعور عميق بعدم الأمن ولتضاعف التهديدات. وفى كل الأحوال لا نجد أن تعاظم الإنفاق العسكري قد أدى لتعظيم الشعور بالأمن، وهو ما يعنى أن علينا أن نبحث عن تحقيق هدف الأمن الوطني والقطري بوسائل ومداخل أخرى غير زيادة الإنفاق العسكري.

وهكذا يمكن تعريف الأمن القومي كما يلي:

الأمن القومي هو الإشباع المستدام لمتطلبات المجتمع القومي لتحقيق البقاء والفعالية في تحقيق الغايات العليا في إطار التواؤم والتوازن الديناميكي مع منظومة القوى والعلاقات الدولية.

والذي يتحقق من خلال



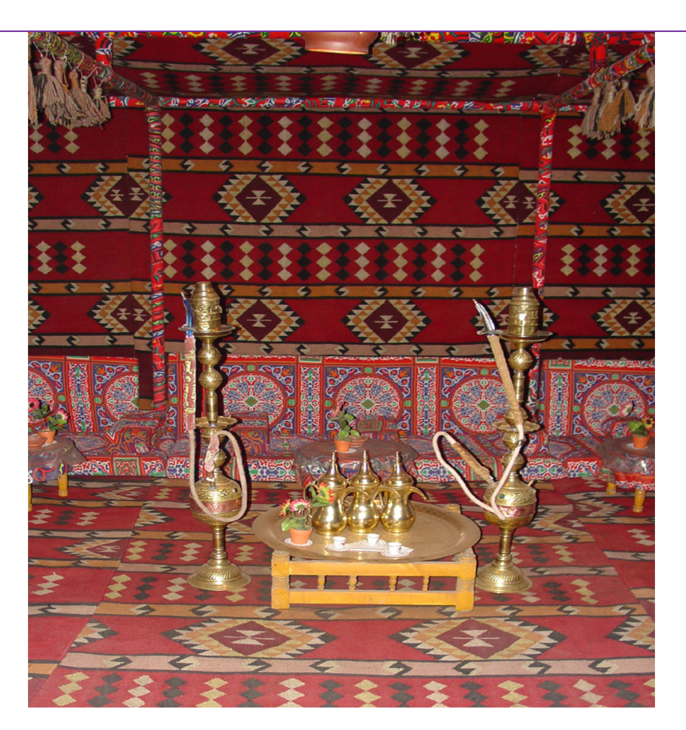
المنظومة البنائية والوظيفية المعلوماتية التي تستطلع وتتوقع وتقيم التوجهات المستقبلية المحلية والوطنية والعالمية، وتوجه السياسيين وصانعي القرارات ومتخذيها لتقييم وتطوير الرؤى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية الحاكمة لعملية التنمية الوطنية وتفعيلها في إطار التواؤم والتوازن الديناميكي مع منظومة القوى والعلاقات الدولية.

ومن ثم

فيجب إنشاء منظمة عالية المستوى، على غرار مراكز التميز Centers of excellence، لا تقل في حجمها عن إحدى الجامعات الكثيرة التي انتشرت في كل مكان، ولا تقل في إمكاناتها عن أثرى هذه الجامعات حكومية كانت أم أهلية، ولكن تجمع في حرمها المواهب الوطنية الفذة من الشباب والخبراء والحكماء في الخمسة قطاعات سابقة الذكر أعلاه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية، على أن تعمل بأرقى وأصح المفاهيم الإدارية التي تعتمد على تكامل عملهم وتفاعله واندماجه لتحقيق الأثر التفاعلي Interaction effect الناتج عن التآزر والتعاضد Synergy بين هذه القطاعات بحيث تكون قراراتها وتقاريرها صادرة عن المنظمة وليس عن قطاع من هذه القطاعات. وتنشأ هذه المنظمة تحت مسمى "المركز الوطني للأمن القومي" أو ما شابه ذلك.

وتأكيدا على الطبيعة المؤسسية لأنشطة التنمية الريفية، ونظرا لتعدد مجالاتها، فإننا سنختار مختارات من بعض القضايا التنموية الريفية الأساسية وكيفية مواجهتها، وهي: تفعيل دور المنظمات الحكومية والأهلية في التنمية الريفية، تنمية المرأة الريفية كرأس مال بشري، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى بعض القضايا الأساسية التي تم تناولها في هذا المؤلف مثل بناء المجتمعات الجديدة ونظم الاستيطان الريفي في الأراضي الجديدة، والإصلاح الحكومي ومقترح دمج الإدارات الحكومية على المستوى المحلي لتحقيق التنسيق الهيكلي بين أنشطة التنمية الريفية الحكومية.





السياحة الريفية: التشكيل بالفوط وخيمة الشيشة، تمتلك معظم المجتمعات الريفية موارد بشرية وطبيعية تمثل مصادر وقوى جذب سياحي مثل االهبات الطبيعية والمناظر الساحرة، والهوية التاريخية، والهوية الثقافية، والمتنزهات ومواقع الترفيه، والأحداث أو المناسبات أو الأعياد الخاصة، والشباب والمتقاعدين، والمعارض، والمنتجات الخاصة.

الفصل الثاني: تنمية المرأة الريفية كرأس مال بشري

لم يعد خافيا على أحد اليوم الدور المركزي للمرأة الريفية في تنمية القرية المصرية. والمقصود برأس المال البشري مخزون المعرفة والرغبة والدافعية والمهارة والقدرة التي تتسم بها المرأة الريفية للمشاركة في كافة جوانب التنمية. وبالرغم من برامج محو الأمية وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والتدريب المهني الموجهة للمرأة الريفية فلا زالت مستويات الأمية والأمية السلوكية منتشرة بينها بأعداد متزايدة نظرا لتواضع معدلات النمو فيها.

التعليم هو الصانع الأساسي لرأس المال البشري: سئلت رئيسة وزراء فنلندة مرة عن سبب تقدم بلادها، وكذلك سئل نظراؤها في كوريا وماليزيا نفس السؤال فكانت الإجابة المتكررة هي التعليم ثم التعليم ثم التعليم. وهل من أحد يشعر بصدق هذه الإجابة مثلما نشعر به نحن اليوم في ظل الخزي الذي نعيشه حول مستوى تعليمنا اليوم على جميع المستويات ابتداءً من الحضانة حتى الدراسات العليا الجامعية؟ وتركيزا على الفتاة والمرأة الريفية نلاحظ حسب دراسات قام بها المؤلف وآخرون بعض النقاط التالية:

١. تسرب الفتاة الريفية الذي تبين أنه لا شك ظاهرة خطيرة، ولكنها ليست منعزلة بحيث يمكن محاصرتها ومقاومتها بسهولة. فهي تتأصل في جذور ثقافية تاريخية تستغرق عقودا لإزالة سلبياتها، وخاصة فيما يتعلق بالنساء، كما ترتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الشخصية والمجتمعية مما يدفع بالتلاميذ والتلميذات خارج المدرسة للانتفاع بالفرص البديلة للتعليم عاجلة العوائد المادية الملحة. هذا بالإضافة إلى تباين القدرات الفردية لدى التلاميذ وراثية كانت أم مكتسبة مما يدفع بالبعض إلى خارج المدرسة لسوء الأداء، وكذلك يسأل عنه النظم التعليمية بإمكاناتها المادية والبشرية والمنهجية. كل ما سبق عدا هذه النقطة الأخيرة تتحسن طبيعيا بفعل التطور الطبيعي[٣٢] الذي تكون النظم

---

[٣٢]في دراسة قام بها جامع وزملاؤه بعنوان "مسح وتقييم دور ومكانة المرأة الريفية المصرية وبرامجها التدريبية في مجالات الإرشاد والتنمية الريفية المتكاملة" لمنظمة الإسكوا التابعة لهيئة الأمم المتحدة تم في الجزء الحقلي من الدراسة دراسة دور ومكانة المرأة الريفية في قريتين إحداهما متطورة والأخرى تقليدية للتعرف على دور التطور الإجتماعى والإقتصادى الطبيعي في تغيير هذا الدور وتلك المكانة. وقد أظهرت النتائج فروقا جوهرية في توقعات الرجال والنساء على السواء بالنسبة للأدوار

التعليمية فاعلة فيه إلى حد كبير. ولذلك فتطوير النظم التعليمية هو مركز الفعل ومربط الفرس، ليس لعلاج التسرب فقط وإنما لتطوير الأداء الكلى والمهام المتعددة للتعليم.

٢- وأول الغيث المناهج، فهي لابد وأن تكون محققة لأهداف تعليمية قيمة، صحيحة في مادتها ومناسبة لمدارك التلميذة أو التلميذ. فنحن في مصر يبدو أننا نعتقد أن حشو المناهج وثقل محتواها هما معيارا التقدم والصلاح، وهذا في تقديري أس البلاء. فماذا يترك حشو عقل التلميذ وإثقال ذاكرته من طاقة ذهنية للتحليل والتقييم والتخيل مما يترتب عليه بالضرورة وأد المواهب، وتكبيل ملكات الإبداع، وقتل الوازع الاستطلاعي لدى التلميذ، ثم تحويل هذا المعذب إلى كومبيوتر عاجز سريع النسيان، حتى ولو كان لا ينسى مثل قرينه الحديدي فماذا يصبح إلا كونه إنسانا متخلف العقل؟[٣٣] ويصبح التعليم مباراة في حشو المعلومات واسترجاعها وتدريبا عليهما بالطريقة التي تناسب الامتحان، مباراة تستلزم مدربين ومعسكرات تدريبية تتمثل في المدرسين والدروس الخصوصية، تثقل كواهل الأسر وقدرات التلاميذ. ويكون نصيب الضعاف منهما هو التسرب وسوء الأداء.

نحن في الجامعة نلمس انحدار مستوى الطالب في معلومات درسها في المرحلة الثانوية، لماذا؟ لأنه فقد التغذية الصناعية وهى الدروس الخصوصية، وترك لاستقلاله، فإذا بالحقيقة المؤلمة تعلن عن نفسها، وهى عجزه عن التعلم لأنه لم يمارس من قبل إلا تعليما هو دائما "المفعول به" فيه، وقلما كان فاعلا طالبا للمعرفة بحق الكلمة. ومن ثم فيجب في مرحلة التعليم الأساسي أن تقتصر المناهج على الدين والتاريخ

الملائمة للمرأة الريفية وعمل المرأة خارج المنزل، ومساعدة الأزواج لزوجاتهم، والإنهاك الدوري أو ثقل العبء الأدائي لدور المرأة وأثره على حالتها الصحية، ونظام السكن وما يتعلق به من مساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية، والمساهمة في الأنشطة التطوعية وخاصة بين الفتيات الريفيات الأصغر سنا، وتفضيل البنين على البنات، والنظرة إلى تعليم الفتاة على أنها سوف تتزوج زوجا هو في الغالب أمي وسوف يعولها ومن ثم فلا داعي لتعليمها خاصة وأن تعليمها يمكن أن يعود بالفائدة على زوجها فقط، والنظرة إلى الزوجة والزوج المثالي وغير ذلك من متغيرات كان للتطور الطبيعي دورا واضحا في إحداث التباين فيها بين القرية التقليدية والقرية المتطورة.

[٣٣] لعل القارئ يتذكر أن بالعالم عددا من المتخلفين عقليا الذين لا يعتمدون على أنفسهم والذين يتميزون بقدرات خارقة على التذكر، لدرجة أنهم يتذكرون المفكرات التاريخية في الأعوام القديمة، ويتذكرون الأحداث اليومية لقادة العالم القديم، وينحت بعضهم تمثال أي شيء مهما كان دقيقا لو رآه مرة واحدة، والآخر منهم يعزف مقطوعة موسيقية طويلة لو سمعها مرة واحدة بدون نوتة موسيقية، وغير ذلك من خوارق تذكرية أخرى. فالعبرة العقلية ليست بالذاكرة وحدها.

واللغات ومبادئ الحساب وقليل من علوم الحياة حتى تتفرغ المدرسة ويتاح للتلميذ أن يكون إنسانا بمعنى الكلمة.

٣. ما يرتبط بالمناهج أيضا نظام التقويم الذي يجب أن يكون موضوعيا بدلا من الاعتماد على وسائل الامتحانات التي ثبت عدم موضوعيتها وعدم ثباتها بين فترة وأخرى، وعدم صدقها في قياس ما يفترض أن تقيسه وسائل التقويم الشاملة[٣٤]. ولا شك أن هذا سيكون أمرا تابعا لإصلاح المناهج ولا يمثل معضلة كبيرة بقدر قضية المناهج نفسها.

٤. إن إصلاح المناهج بالطريقة المذكورة أعلاه سوف يتيح الفرصة لاكتمال العملية التربوية حيث يتاح للتلميذ والتلميذة فرصة ممارسة الأنشطة التربوية اللاصفية وممارسة هواياتهم وتنمية مواهبهم وترقية ملكات الإبداع والابتكار لديهم. وهنا يجب أن يذهب التلاميذ إلى مواقع الأحداث والتاريخ في المتاحف وقصور الثقافة ومراكز الشباب والتنسيق للاستفادة من إمكانات المدارس القريبة التي تتوافر بها إمكانات الأنشطة اللاصفية. إن صلاح هذا المحور التنموي كفيل إلى درجة كبيرة بخلق حب التلميذ للمدرسة وتضييق مسالك التسرب أمامه.

٥. مع هذا الإطار السابق لابد للمدرس والمدير أن يكونا قديرين علميا وتربويا على رعاية الطلاب وتسهيل اندماجهم في المدرسة. وعملية تأهيل وتدريب المدرسين والمديرين هذه ليست بالسهولة المعتقدة أحيانا، فتعليم المعلم وتدريبه أصعب من تعليم الصغار للأسباب المعروفة التي أبسطها "التعليم في الكبر كالنقش على البحر."

٦. يا ليت التعليم يكون مشروعنا القومي الأول، وأول ما نحتاجه هو الإرادة السياسية، ونحن هنا لا نلقى بالكرة إلى أعلى الزعامات، ولكن هذا هو حال التنمية والتغيير فرقا عن النمو والتغير. نحن في حاجة إلى جماعة عمل Task Group مكلفة من قبل رئيس الجمهورية تتكون من خلاصة التربويين والمثقفين ورجال الدين والتقنيين والسياسيين لكي تضع إستراتيجية للتربية والتعليم تشمل أهدافه الإستراتيجية وأولوياته العملية، إستراتيجية تتعدى مجرد بناء المدارس ومحو الأمية ونقل التكنولوجيا المادية

[٣٤] **عبد العزيز عبد الله الجلال، ١٩٨٥، *مرجع سبق ذكره*، ص ١١٥.**

واعتناق المعايير الكمية التعليمة، إستراتيجية تضع نصب عينيها بناء إنسان يعرف نفسه وخالقه ورسالته، قادر على الاختيار وصناعة القرار ومن زمرة الأخيار. نحن في حاجة إلى نظرة للتعليم على أنه مؤسسة وليس مجرد منظمة، فالمؤسسة التعليمية تعنى القيم والعقائد والمعايير التي تحدد فلسفة التعليم ومنظْماتِه، هي التي تحدد هوية المتعلم وقدراته وإبداعاته، هي التي تحدد إلى أي حد نريد تعليما إنسانيا عاما أم حرفيا، هي التي تحدد دور الأخلاق وحجمها في التكوين البشرى للمجتمع، أما النظرة السائدة للتعليم كمنظمة فتقود قياداتنا وسياساتنا التعليمية إلى تطوير التعليم من مجرد التركيز على الإمكانات المادية والبشرية وأحيانا على المهارات الإدارية فحسب. وحسبنا في هذا السياق لا ننسى المقولة الحاضرة الغائبة لأمير الشعراء "إنما الأمم الأخلاق ما بقيت، فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا."

أسباب مشكلة تدنى المستوى التعليمي للفتاة المصرية وحدة تسربها: تتمثل مشكلة تدنى معدلات التحاق الفتاة بالتعليم الابتدائي مقارنة بالبنين، وكذلك مشكلة التسرب الحادة للبنات خاصة في هذه الفترة في نظرة الأسرة والأم بصفة خاصة لدور الفتاة خارج التعليم على أنه أكثر نفعا لها ولأسرتها من دورها كتلميذة في التعليم، وينتج هذا الاعتبار من تفاعل مجموعة العوامل التالية:

(١) بقايا التراث الثقافي الضيق والتقاليد التي سادت المجتمع والتي تقضى بعزل المرأة والاعتقاد بأن طبيعة المرأة وظروفها البيولوجية والصحية لا تمكنها سوى من العمل المنزلي.

(٢) تراث الأمية الثقيل الذي ورثته المرأة بصفة خاصة من حصاد مرحلة الإقطاع، إذ يبين التعداد السكاني لعام ١٩٧٦ أن نسبة الأمية بين الذكور المصريين كانت ٤٢,٥% بينما وصلت إلى ٧٢,٥% بين الإناث. إلا أن الأمر يزداد سوءاً بالنسبة للمرأة الريفية، إذ تصل نسبة أميتها ٨٧,٩٥% إذا ما قورنت بالمرأة الحضرية التي تصل نسبة أميتها ٥٣,٤%. وبعد مرور ثلاثين عاما أي في تعداد ٢٠٠٦م الأخير لم يتحسن الأمر كثيرا فلا زالت نسبة الأمية بين النساء الريفيات حوالي ٦٤% تصل إلى أكثر من ٧٨% لو أضيف إليها نسبة من لا يقرأن ولا يكتبن).

(٣) شمولية وثقل العبء العملي لدور المرأة الريفية: لقد ذكر في أحد تقارير منظمة العمل الدولية أن النساء يشكلن حوالي نصف عدد سكان العالم، وأنهن يساهمن بنصيب الثلث في قوة العمل العالمية،

ويعملن حوالي ثلثي إجمالي عدد ساعات العمل الفعلية في العالم. ولكنه في الوقت نفسه فإنهن لا يحصلن إلا على عشر إجمالي الدخل العالمي فقط، ولا يمتلكن سوى واحد في المائة فقط من ممتلكات العالم، كما وأن حوالي ثلث الوحدات المعيشية تديرها امرأة بمفردها (فايسون Fyson، ١٩٨٤: ١٥).

والمرأة الريفية لا يقتصر دورها على مجالات الاقتصاد المنزلي والصناعات الريفية الصغيرة مثل الحياكة والتطريز والتريكو والسجاد والكليم والحصير والخوص والجريد...إلخ وتربية الدواجن ورعاية الحيوان والصناعات الغذائية المنزلية مثل المربات والمخللات ومنتجات الألبان فقط وإنما يمتد مجال تأثيرها ليشمل القطاعات المجتمعية التالية:

(أ) الوحدة المعيشية، حيث تتحمل جانبا كبيرا من مهمة توفير الاحتياجات الاقتصادية لأعضاء الوحدة المعيشية وخاصة في المقتصدات المنزلية المغلقة وذلك من خلال إعداد الغذاء وتوظيف الدخل لمشتريات معينة، حيث وجد أن المرأة مسئولة عن إنفاق ما يربو على ٨٥% من الدخل الوطني (مجلس الشورى، ١٩٨٤: ٥)، مما يمكن من خلال تدريبها في الاقتصاد المنزلي من ترشيد الاستهلاك والحد من التضخم وارتفاع الأسعار، ثم عليها يقع العبء الأكبر في عملية التطبيع الإجتماعى وبناء اللبنة البشرية لمجتمع الحاضر والمستقبل القريب، فهي بذلك تحدد المستوى المعيشي والرفاهى للوحدة المعيشية.

(ب) الإنتاج الزراعي النباتي، حيث توجد هناك حاجة ملحة إلى امتداد المعرفة والإحصائيات حول دور المرأة في الإنتاج الزراعي، وهو دور أكبر مما تعرضه الإحصاءات الرسمية لأنه يتعلق بالاقتصاد المنزلي غير النقدي أو الموسمي. وقد أوضحت الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجى والتنمية الريفية في أفريقيا أن النساء يساهمن بثلثي الساعات العملية المنقضية في الزراعة الأفريقية التقليدية كما يساهمن بثلاثة أخماس الساعات العملية المنقضية في نشاط التسويق الزراعي بصفة خاصة (*UN Handbook on Women in Africa*)، كما أوضحت دراسة أخرى أجريت على بعض القرى الأفريقية أن المرأة تقوم بأكثر من ٦٠% من العمل المزرعي، ويقع على عاتقها مسؤولية إنتاج ما يقرب من ٧٠% من الغذاء **(** فايسون Fyson، ١٩٨٤: ١٥).

(ج) الإنتاج الزراعي الحيواني، حيث أن نجاح أنشطة الإنتاج الحيواني الصغيرة المنزلية أو الصغيرة الحجم تعتمد إلى درجة كبيرة على المرأة الريفية حيث تقع على النساء مسؤولية كبرى في تربية الدواجن والماعز والأرانب. ولقد أوضحت دراسات كثيرة أن حوالي ٨٠-١٠٠% من نساء ريف مصر وشيلي وباكستان وسوازيلاند على سبيل المثال يقمن بتربية الدواجن، وأن ٧٠-٧٥% من نساء ريف مصر والأردن يقمن بتربية الماعز. ويقوم النساء كذلك بتحصيل وحلب الحيوانات ومعاملة اللبن وتسويقه.

(د) تخزين ومعاملة المحاصيل الغذائية، حيث يقرر النساء كم من محاصيل الحبوب سوف يتم تخزينه وكم سيتم طحنه، كما يقمن بتجفيف الفواكه والخضر والأسماك في بعض الدول، كما يقمن بمعاملة الغذاء للاستهلاك الأسرى مثل تنظيف وتنقية وطحن الحبوب وتجفيف السمك وعمل الجبن والزبادي كما يقمن أحيانا بتجفيف محاصيل التصدير مثل تجفيف حبوب البن في رواندا مثلا.

(هـ) التجارة والتسويق، حيث يساهم النساء فيهما تقريبا في ريف جميع دول العالم حيث تصل نسبة النساء العاملات في مجال التجارة إلى ٨٠% كما في غرب أفريقيا كما تتواجد في مناطق الشرق الأدنى والأوسط أسواق أسبوعية معظم تجارها من النساء، ويزداد اشتراك النساء في عمليات التسويق بصفة خاصة في المناطق الريفية التقليدية التي لا تتسم بدرجة عالية من التصنيع الزراعي والأعمال الزراعية التجارية الكبيرة.

(و) الصناعات الصغيرة والإنتاج الحرفي، حيث تساهم المرأة في كثير من الدول في صناعات صغيرة وحرفية لزيادة الدخل مثل الأسر المنتجة في مصر وصناعات الحياكة والتطريز والتريكو والسجاد والكليم والصناعات الغذائية كالمربات والمخللات وأيضا منتجات الألبان وغير ذلك.

(ز) العمل الإجتماعى والسياسي وتنمية المجتمع الريفي، حيث يتوقف نشاط المرأة الريفية في هذا المجال على قرارها الذاتي، وإن كانت الأبنية المنظمية لبعض المنظمات مثل الأندية النسائية ومراكز تنمية المرأة تتطلب مشاركة نسائية كاملة، كما تتطلب منظمات أخرى مثل المجالس الشعبية المحلية وجمعيات تنمية المجتمع الريفي عضويةً نسائية، ثم هناك مشاريع خاصة مثل الرائدات الريفيات والمرشدات الريفيات تتطلب كلها مشاركة نسائية في العمل الاجتماعي الريفي على مستوى المجتمع المحلى وتنميته. وقد

أظهرت دراسات البنك الدولي لعام ١٩٧٥م أن تعليم المرأة وتدريبها يؤثران تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل المشاركة في الانتخابات وفى الحياة النقابية والسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والعمل الإجتماعى والجمعيات الخيرية والمنظمات الاجتماعية التطوعية وفى الأنشطة التنموية بصفة عامة (World Bank, 1975: 18).

(٤) هجرة الرجال وتثاقل العبء على دور المرأة الريفية، حيث أن نمو المدن وزيادة الهجرة والنزوح إليها قد زاد من عمل ومسؤولية المرأة في مصر وأمثالها من الدول النامية، وحتى إذا ما هاجرت المرأة نفسها فإنها غالبا ما تكون مصدرا للعمالة الرخيصة في بعض الصناعات.

فكرة مدرسة الأجيال المتعددة كمقترح لبناء رأس المال البشري للفتاة والمرأة الريفية: جاءت فكرة "مدرسة الأجيال المتعددة"[٣٥] كإطار جامع لمختلف مقومات النجاح لتعليم المرأة الريفية ومحو أميتها. فإذا كانت الأسرة تأكل في جماعة، وتتنزه في جماعة، وتتعبد في جماعة، وتعمل في الريف في جماعة، فلماذا لا تتعلم في جماعة؟ فالفعالية دائما وليدة العمل الجمعي، والجماعة لها قوة الدفع، ولها قوة التعزيز، ولها أيضا قوة الضغط من ناحية أخرى. كيف يكون هذا، ولماذا؟

في نفس المدرسة الابتدائية بالقرية، وبناءاً على الاستقراء الفعلي الميداني لرأى ورغبة واحتياجات المرأة الريفية[٣٦]، وفى فترة ما بعد الظهر إما من الواحدة إلى الرابعة ظهرا، أو من الثانية إلى الخامسة مساءً، وتحت إشراف ورعاية نفس المدرسات الابتدائيات المدربات بالقرية، يذهب النساء الكبيرات أي ما بعد الخامسة عشر إلى الخمسة والثلاثين، يرافقهن بناتهن أو أخواتهن أو قريباتهن المتسربات من التعليم

[٣٥]محمد نبيل جامع (الباحث الرئيسي)، والفريق البحثي، إقامة مشروع مدرسة الأجيال المتعددة– المرحلة التحضيرية، مشروع رقم ٢٢٧، تمويل الشعبة المشتركة لتنمية القرية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وتنفيذ قسم المجتمع الريفي بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية، أربعة أجزاء، وفيلم فيديو، مارس ٢٠٠٠م.

[٣٦]تم هذا الاستقراء الواقعي لاحتياجات المرأة الريفية من خلال دراسة هذه الاحتياجات في أربع قرى في هذا المشروع، وهى قرية بهيج بمحافظة الإسكندرية، وقرية بني زيد الأكراد بمحافظة أسيوط، وقرية إسحاقة بمحافظة كفر الشيخ، وقرية سللنت بمحافظة الدقهلية، بالإضافة إلى الاستعانة بنتائج دراسة قامت بها وحدة تنسيق المرأة الريفية بوزارة الزراعة التى اعتمدت بدورها على استقراءات ميدانية بجانب حصر لمشروعات تنمية المرأة الريفية بالجمهورية.

أو اللاتي لم يلتحقن به أصلا، وأعمارهن من ٩–١٥ سنة، وكذلك يرافقهن بناتهن في سن التعليم الإلزامي، أي من ٦–٨ سنوات، ويرافقهن كذلك أطفالهن الصغار في عمر الحضانة، يذهبوا جميعا إلى هذه المدرسة كل يتوجه إلى فصله الخاص والأطفال الصغار إلى حضانة نفس المدرسة، يذهبوا جميعا في سبيل التعليم المستمر.

في هذه المدرسة تتفاعل الأجيال وتتآزر وتطمئن يبعضها البعض وتتعاون في المدرسة والمنزل، ويساعد بعضها البعض في ظل منظومة تتفاعل فيها المدرسة مع المنزل مع مجتمع القرية ومؤسساتها من أجل تعليم الجميع واكتساب المرأة مهارة أو حرفة تمكنها من زيادة دخلها ورفع مستوى معيشتها، وتتمتع بوقت فراغها، وتحقق ذاتها، وتندمج في مجتمع القرية وفى برامج تنميتها المحلية.

مميزات مشروع مدرسة الأجيال المتعددة: تحقق المميزات التالية لهذا المشروع مجتمعة المقومات التي تجعل من هذه المدرسة منظومة تعليمية خاصة يمكن لو أحسن تنفيذها أن تفتح آفاقاً لا محدودة في تعليم المرأة الريفية وليس مجرد القضاء على أميتها:

١. سوف يساعد تطبيق هذا المشروع على القضاء على الكثير من مشكلات التأقلم على جو المدرسة التي يعانى منها الطفلات في أول التحاقهن بالمدرسة نظرا لمرافقتهن لأمهاتهن أو قريباتهن وشعورهن بالدعم النفسي والأمان وهن برفقة أمهاتهن في المدرسة، وهذا لمما يدعم الاتجاهات الإيجابية عند الطفلات لدى المدرسة مما يمكنهن من الاستيعاب الأفضل والتعبير عن مواهبهن وقدراتهن بطريقة أيسر.

٢. سوف يساعد هذا المشروع على تقوية الدوافع لدى النساء الريفيات للتعلم والانتظام في المدرسة، مرة بفضل رغبتهن في مساعدة طفلاتهن ومشاركتهن لهن في التعليم مما يدمج التعليم والتربية معا في قنوات اتصالية مشتركة بين المدرسة، ممثلة في المناهج، والمنزل، ممثلا في مشاركة الأم لبناتها في التعليم المشترك. ثم يساعد هذا المشروع أيضا على تقوية الدوافع التعليمية لدى النساء الريفيات مرة أخرى من خلال رغبتهن في رفع المكانة الاجتماعية لهن ولبناتهن في نفس الوقت من خلال التعلم.

٣. قضاء وقت الفراغ الذي قد يتوافر لدى المرأة الريفية في نشاط مثمر ممتع يتمثل بالنسبة للمجتمع في تنمية رأس المال البشرى، وبالنسبة للمرأة في تعزيز مكانتها ووضعها في المجتمع الريفي بالإضافة إلى اكتسابها مهارة أو حرفة من الصناعات أو المشغولات الحرفية والبيئية تمكنها من إقامة المشروعات الصغيرة وزيادة دخلها.

٤. بث روح الاستدامة والاستمرارية في عملية محو الأمية من خلال تحويل هذه العملية إلى عملية تعليم منتظم مستمر لغرض الحصول على الشهادة الابتدائية، والاستمرار في بقية مراحل التعليم، وتحويلها كذلك إلى عملية تنمية بشرية متكاملة للمرأة والفتاة الريفية.

٥. يساعد هذا المشروع على توطين التعليم ومحاولة تطوير التعليم الريفي في إطار التعليم البيئي Environmental education، ويعنى ذلك أن جدوى التعليم وفائدته ترتبط بمقابلة هذا التعليم لاحتياجات المرأة الريفية، وتمكينها من حسن التعامل مع بيئتها المحلية سواء البيئة الاجتماعية بما فيها من تعامل مع الحكومة المحلية والمنظمات الريفية الحكومية والأهلية في القرية، أو حسن التعامل كذلك مع بيئتها الطبيعية والإيكولوجية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والخامات المحلية والإمكانات الزراعية والتصنيعية المتوافرة في القرية.

٦. تحسين نوعية العملية التعليمية للمرأة الريفية وتحسين نوعية العملية التربوية لأطفالها، وذلك من خلال الأنشطة اللاصفية المتميزة والوسائل التعليمية المتطورة حيث يهدف هذا المشروع إلى الاهتمام الخاص بالأنشطة التعليمية اللارسمية التي تجرى خارج قاعات الدرس، والتي تتم بالتنسيق مع محتويات التعليم النظامي داخل قاعات الدرس. ذلك لأن التعليم النظامي بمفرده لا يوفر الإثارة والمتعة اللازمة بصورة خاصة للكبار من الدارسات، بالإضافة إلى أن التعليم داخل قاعات الدرس يميل إلى التلقين، بينما يعطى النشاط اللارسمى الفرصة للمرأة الريفية للاختيار من جوانب عدة، وأشخاص وأماكن وأجهزة مختلفة. كما يواجه التعليم الرسمي قيودا في الإمكانات، وفى خبرة المعلمات، وفى الوقت المتاح. هذا ويوفر التعليم خارج المدرسة حرية الحركة في البيئة الريفية، والاستفادة من برامجها المتنوعة التي تنفذ من

خلال وسائل متنوعة مثل الأفلام والمقالات والمعارض والمنشآت المختلفة. ويعطى للدارسة حرية تحديد الوقت المناسب لها، والاجتهاد فيما يشبع رغباتها، ويوسع مداركها ويظهر قدراتها.

٧. الاستفادة من التجارب التعليمية السابقة سواء في مصر أو في دول العالم، وتركيب عناصر الاستفادة في منظومة تعتمد على دوافع المرأة والطفلات الريفيات، وقدرات المدرسات، وبيئة المدرسة، وبيئة المنزل، وبيئة المجتمع المحلى بموارده ومؤسساته وخبرات أعضائه.

المعلمة هي المحفزة الكبرى للالتحاق بمدرسة الأجيال المتعددة والاستمرار في الالتحاق بها لأنها هي وكيلة هذه الفكرة وراعيتها ومنفذتها، والتي تفهم فلسفة هذا النوع من التعليم والتنمية البشرية المتكاملة للمرأة الريفية وبنات الريف، تلك التنمية التي ترى أن أقل ما تهدفه هو محو الأمية. المعلمة هي التي تحقق التآزر والتأثير التفاعلي المتضخم لعناصر هذا المشروع سعيا في النهاية إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للمتعلمات، وذلك من خلال التنفيذ الشامل لكل المزايا الكامنة في فكرة مدرسة الأجيال المتعددة. فالمهم هو تحقيق هذه المنظومة المتكاملة في جو نشاطي تعليمي تعلمي يكون المتعلمات فيه هن العنصر الفاعل النشط المستفيد المستمتع بهذه الخبرة التنموية المتكاملة.

بقدر ما ننفق على بناء المدرسة وتجهيزها بالمعدات والحاسبات والتكنولوجيات المادية بقدر ما يجب أن ننفق على بناء المعلمات.

مبادئ تعليم المرأة الريفية بإيجاز

١. التعليم يجب أن يكون وظيفيا، يواجه المشاكل والحاجات ويكسب مهارة مفيدة.
٢. التعلم عملية تغير وتغيير.
٣. يجب أن يكون التعليم مشوقا، يراعى استقلال النساء الريفيات واختلافهن.
٤. احترام وتقدير النساء الريفيات، وكذلك تقدير خبراتهن.
٥. ضرورة استفادة المعلمة من خبرة المرأة الريفية، وأن المعلمة ليست صاحبة كل الخبرات والمعارف.

٦. الدارسة شخصية متكاملة تحتاج لتنمية الوجدان والمشاعر وراحة الجسد ورياضته.

٧. يجب على المعلمة أن تقنع المرأة الريفية أن التعليم عملية مستمرة، وأن المرأة الريفية قادرة على التعلم أفضل من الصغار بفضل العقل والخبرة.

٨. يجب أن تكون الطرق والوسائل والأنشطة التعليمية اللاصفية مشوقة وجاذبة للانتباه.

٩. نظرا للضجر الذي يحدث بعد ٢٠ دقيقة من المحاضرة، يجب أن تكون الأنشطة التعليمية متنوعة ومختلفة وجذابة.

المنهج والوسائل التعليمية: يتمثل المنهج الدراسي فيما يلي:

١. أطفال الحضانة بطبيعة الحال ليس لهم منهج.

٢. البنات في سن الإلزام (٦-٨) سيلتزمن بمنهج الوزارة ومدة الدراسة العادية، مع تجديد في الطرق والوسائل التعليمية.

٣. البنات من ٩-١٥ سيكون لهن منهج خاص يتم الانتهاء منه في أربع سنوات دراسية، بدلا من الست سنوات الخاصة بالمدارس الابتدائية الانتظامية العادية، أي يمكنهن أن يستعدوا لامتحان الشهادة الابتدائية في أربع سنوات بدلا من ست سنوات نظرا لارتفاع قدرتهن العقلية نسبيا.

٤. المرأة الريفية أكثر من ١٥ سنة سيكون لها منهج خاص يتم الانتهاء منه في سنتين دراسيتين فقط. ويمثل المنهج الحالي الذي تم إعداده في هذا المشروع منهجا دراسيا للمرأة الريفية الأكثر من ١٥ سنة فقط، وذلك أيضا للثلاث سنوات الابتدائية الأولى فقط من مرحلة التعليم الأساسي الابتدائي، على أن يعد منهج الثلاث سنوات التالية عند تنفيذ المشروع بعد ذلك. ويركز المنهج على تقديم أدوات فنية وتعليمية تهتم بالنشاط اللاصفى والتعليم البيئي والممارسة الحرفية واكتساب المهارات العملية النافعة تبعا لحاجات المرأة الريفية.

ويؤدى تطبيق فكرة التعليم البيئي، كما سبق الذكر، إلى جعل المدرسة في فترة بعد الظهر هذه مجالا تمارس فيه الاهتمامات الزراعية والحرفية والتصنيعية والإرشادية بوجه عام حسب ما تبين من حصر ميداني فعلى للاحتياجات والاهتمامات الخاصة بالمرأة الريفية، والتي يتضمنها هذا المنهج التعليمي.

جدول ٤٦. محتويات المنهج التعليمي لمدرسة الأجيال المتعددة

مسلسل الدروس	الموضوع
	الوحدة الأولى: الشخصية.
١	الدرس الأول: أنا فلاحة.
٢	الدرس الثاني: البطاقة الشخصية والعائلية.
٣	الدرس الثالث: بطاقة التموين.
٤	الدرس الرابع: بطاقة الحيازة الزراعية.
٥	الدرس الخامس: تاريخ ميلادي.
٦	الدرس السادس: زواج سعدية.
	الوحدة الثانية: رعاية الأم الحامل والطفل.
١	الدرس الأول: السلوك الصحي أثناء الحمل.
٢	الدرس الثاني: غذاء الحامل.
٣	الدرس الثالث: الرضاعة الطبيعية.
٤	الدرس الرابع: الفطام.
٥	الدرس الخامس: لعب الأطفال.
٦	الدرس السادس: تطعيم الأطفال ضد الأمراض.
	الوحدة الثالثة: النظافة وصحة الأسرة.
١	الدرس الأول: المنزل الصحي.
٢	الدرس الثاني: مورد الماء.
٣	الدرس الثالث: سلامة الغذاء.
٤	الدرس الرابع: التخلص من النفايات.
٥	الدرس الخامس: التخلص من مخلفات المراحيض.
٦	الدرس السادس: نواقل الأمراض.
٧	الدرس السابع: المحافظة على صحة الأسرة.
	الوحدة الرابعة: الغذاء والتغذية.

١	الدرس الأول: الغذاء الجيد ومجموعاته.
٢	الدرس الثاني: الوجبات الغذائية المتزنة.
٣	الدرس الثالث: إعداد وطهي الطعام.
٤	الدرس الرابع: حفظ الأغذية.
٥	الدرس الخامس: اللبن.
	الوحدة الخامسة: تنظيم الأسرة.
١	الدرس الأول: مشكلة الزيادة السكانية.
٢	الدرس الثاني: الأسرة الصغيرة.
٣	الدرس الثالث: تنظيم الأسرة.
	الوحدة السادسة: التنشئة الاجتماع**ية للأبناء.**
١	الدرس الأول: مسؤولية الأبوين.
٢	الدرس الثاني: رعاية الأسرة.
٣	الدرس الثالث: القدوة الحسنة.
	الوحدة السابعة: إدارة وتنمية موارد الأسرة.
١	الدرس الأول: ليلى مديرة البيت.
٢	الدرس الثاني: إحسان ومشروعها الصغير.
٣	الدرس الثالث: مكسب وداد في المشمش.
٤	الدرس الرابع: مربى السنيورة.
٥	الدرس الخامس: أفكار رسمية.
٦	الدرس السادس: مصانع شرقية.
٧	الدرس السابع: أحلام شلبي.
٨	الدرس الثامن: صباح الخير.
٨	الدرس التاسع: ذكاء زكية.
١٠	الدرس العاشر: ابن الوز عوام.
	الوحدة الثامنة: العمل المزرعي.
١	الدرس الأول: دور المرأة في العمل المزرعي.
٢	الدرس الثاني: حشائش القطن.
٣	الدرس الثالث: تربية ورعاية الدواجن.
٤	الدرس الرابع: تربية ورعاية الماشية.
٥	الدرس الخامس: تربية دودة الحرير.

	الوحدة التاسعة: التعامل مع المجتمع والبيئة.
١	الدرس الأول: القيم الروحية.
٢	الدرس الثاني: المنظمات الريفية.
٣	الدرس الثالث: مشاركة الأهالي في تنمية القرية.
٤	الدرس الرابع: الحقوق السياسية للمواطن الريفي.
٥	الدرس الخامس: عمل المرأة في الصناعة.
٦	الدرس السادس: التلوث وصحة البيئة.
٥١ درس	**مجموع الدروس**

مدة الدراسة: خمسة أيام في الأسبوع (الخميس والجمعة أجازة)، والدراسة تبدأ من الواحدة ظهرا إلى الرابعة بعد الظهر أو من الثانية إلى الخامسة مساء حسب رغبات المنتفعات وهما الميعادان المفضلان من عينة المنتفعات بالدراسة الميدانية للمشروع.

ومدة كل درس من الدروس السابقة في الغالب ٣ ساعات، أي يوم دراسي من أيام هذه المدرسة، ولكن الدرس نظرا لطريقة التدريس المشاركية والتدريبية يستغرق يومين آخرين، وبالتالي يستغرق الخمسون درسا ١٥٠ يوما. وباعتبار أن عدد أيام التدريس بالأسبوع خمسة، فتكون مدة المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي لكبار الدارسات ٣٠ أسبوعا أي حوالي عاما دراسيا بما فيه الإجازات والعطلات. أما بالنسبة للفتيات من ٩-١٥ عاما فستكون هذه المدة عامين دراسيين، وبالنسبة للبنات في سن الإلزام فهي ثلاث سنوات دون اختصار كالعادة وذلك بالنسبة للمرحلة الأولى من التعليم الأساسي.

المباني المدرسية والمدرسات: تتمثل فكرة المشروع ببساطة، وتحت مظلة البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة، في استغلال المباني المدرسية الموجودة بالقرية، في فترة ما بعد الظهر، واستغلال جزء من المدرسات الموجودات فعلا بهذه المدارس، بعد تدريبهن وتقديم الحوافز المناسبة لهن، لتقديم فرصة التعليم الأساسي الابتدائي للنساء الريفيات الكبيرات والفتيات والأطفال البنات المقبلات على مرحلة التعليم الابتدائي في فصول متجاورة. وإذا كان لدى هؤلاء النساء أطفال آخرون رضعا أو صغارا فيمكن، وعلى حسب رغبة المنتفعات أيضا، توفير حضانة مبسطة في المدرسة حيث يمكن أن يكون

ذلك أيضا إسهاما جديدا في إعداد أطفال الريف وتأهيلهم في مرحلة الحضانة استعدادا للتعليم الابتدائي.

محفزات الالتحاق بمدرسة الأجيال المتعددة:

أولا: فيما يتعلق بتحفيز الفئتين من ٦–٨ سنوات و ٩–١٥ سنة:

١. إعداد وتحضير وجبة غذائية (على سبيل المثال فطيرة تحتوى على العناصر الغذائية الضرورية أو بسكويت وكوب لبن...إلخ يتم تحضيرها داخل المدرسة نفسها بواسطة النساء الملتحقات بالمدرسة أنفسهن، ويراعي فيها الشروط الصحية.

٢. زي موحد للمدرسة يوزع مجانا على الطالبات في هذه السن ويمكن للنساء الملتحقات بالمدرسة إعداده بأنفسهن أيضا.

٣. حقيبة مدرسية مع مجموعة أقلام وكراسات توزع مجانا على التلميذات.

٤. عمل وثيقة صحية شاملة لكل تلميذة مع إجراء الفحوص الطبية الدورية الشاملة عليهن من جانب الوحدة الصحية بالقرية بالاتفاق مع المدرسة بدون أية تكاليف، وعلاج التلميذات وصرف الأدوية لهن من جانب الوحدة الصحية بالقرية بدون مصاريف وذلك بالاتفاق مع المدرسة.

٥. عند الانتهاء من المرحلة الأولي في التعليم الأولي (٣سنوات) واجتيازها بنجاح يوزع علي التلميذات مجموعة من الكتب الثقافية والقصص بدون أية تكاليف، كما يمنحن بعض الهدايا العينية وشهادة ادخار بمبلغ خمسين جنيها علي سبيل المثال، كما يمكن منح الفئة الثانية بعض الهدايا العينية (طقم حلل، خلاط، طقم أكواب أو كاسات، بعض أطقم السرير أو السفرة...الخ كما يمنحن شهادة استثمار مقدارها ٢٠٠ جنية مثلا.

٦. عند انتهاء الفئة الثانية من المرحلة الأولي في التعليم الأولي (سنتان) واجتيازها بنجاح توزع علي عضوات هذه الفئة مجموعة من الكتب الثقافية تصلح لأن تكون نواة لمكتبة صغيرة، ومنحهن شهادة

تفيد محو أميتهن، وإعطائهن أولوية للعمل في بعض الوظائف كمساعدة ممرضة مثلا بعد تدريبهن على هذا العمل.

ثانيا: فيما يتعلق بتحفيز الفئة فوق ١٥ سنة من النساء والفتيات:

١. توزيع وجبة غذائية عليهن يقمن بأنفسهن بتحضيرها وإعدادها.

٢. إعداد حقيبة مدرسية بها الأدوات المدرسية اللازمة للتعلم وتوزيعها عليهن مجانا.

٣. وثيقة صحية شاملة لكل الملتحقات بهذه الفئة وعلاجهن وصرف الأدوية من جانب الوحدة الصحية بالاتفاق مع المدرسة بدون تحمل أية تكاليف.

٤. عند الانتهاء من المرحلة الأولي في التعليم الأولي (عام دراسي واحد) واجتياز الامتحان بنجاح يوزع على الملتحقات بهذه الفئة مجموعة من الكتب تصلح لأن تكون نواة لمكتبة الأسرة، كما يمنحن بعض الهدايا العينية القيمة (ماكينة خياطة – نول يدوي للسجاد – بعض أواني الطهي– أطقم أطباق للسفرة – شنط إسعاف) كما يمنحن شهادة استثمار مقدارها ٣٠٠ جنيها.

٥. منحهن شهادة تفيد محو أميتهن وتكريمهن في نهاية الفترة في احتفال تقيمه المدرسة، وإعطاؤهن أفضلية عند العمل.

٦. مساعدتهن على إقامة بعض المشروعات الإنتاجية الصغيرة مثل تربية الدواجن – بطاريات الأرانب – الأدوات اللازمة لتصنيع الجبن والألبان بطريقة علمية صحية – نول يدوي للسجاد والأكلمة...الخ، وهي المشروعات التي تدربن عليها في المدرسة.

٧. توزيع بعض الوحدات الحيوانية الصغيرة عليهن مثل الماعز والأغنام أو العجول الصغيرة لتربيتها.

٨. عند اجتياز الأم هذه المرحلة بنجاح وقيامها بمساعدة ابنتها أو قريبتها الملتحقة بالمدرسة سواء في الفئة من ٦–٨ أو من ٩–١٥ عاما على اجتياز هذه المرحلة بنجاح تمنح مكافأة مالية قيمة.

٩. تمثل فصول الحضانة المفتوحة بالمدرسة فرصة مجانية يلتحق بها أبناء وبنات الأم الملتحقة بالمدرسة الأقل من٣ سنوات حيث يعد ذلك حافزا قويا لها لأنه يجعلها مطمئنة علي طفلها أو طفلتها عند انشغالها بالتعلم.

١٠. إن طريقة وأساليب التعلم بالمدرسة، والتي تؤدي بطريقة غير تقليدية وتربط ما بين البيئة والمعرفة المعطاة والتي تنمي لدي الملتحقات القدرة على مقابلة المشاكل والاحتياجات، تعد هي الأخرى من أهم الحوافز القوية للالتحاق بالمدرسة.

١١. إن تدريب الملتحقات بالمدرسة في الفئتين من ٩-١٥ عاما وأكثر من ١٥ عاما علي بعض الأنشطة الإنتاجية مثل الخياطة وصناعة الجبن والمربي وصناعة السجاد والأكلمة وتربية الأرانب والدواجن والمناحل وغيرها تعد حافزا قويا للالتحاق بالمدرسة نفسها.

١٢. إن ميكانزمات وآليات العمل بالمدرسة ونوعية المعلومات والمعارف المعطاة وطبيعة الأنشطة التي تقدم من خلالها والمرونة المرتبطة بتوقيت العمل في المدرسة وقصر الفترة الزمنية للانتهاء من المرحلة الأولي وغيرها تعد مميزات ترتبط بفكرة وفلسفة المدرسة وتعد في حد ذاتها حافزا قويا للالتحاق بها.

١٣. التكريم المعنوي للأسرة التي التحقت منها الابنة والأم بالمدرسة، وقام فيها الأب بالالتحاق بفصول محو الأمية واجتاز بنجاح هذه المرحلة، وتم محو أميتهم جميعا، وذلك بمنحهم جميعا المحفزات التالية أو بعض منها:

أ. منحهم لقب الأسرة المثالية، وتكريم الأسرة من خلال احتفال تقوم به الوحدة المحلية وتحضره سكان القرية ويمنحون شهادة بذلك.

ب. منح الأسرة دولاب مكتبة به مجموعة من الكتب تكون مكتبة الأسرة.

ج. منح الأسرة مجتمعة مبلغ ٥٠٠ جنية أو إعطاؤها وحدة حيوانية كبيرة (بقرة أو جاموسة).

د. إعطاء رب الأسرة أو ربة الأسرة أفضلية للحصول علي القروض من البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.

هـ. إعطاؤهم أولوية عند الالتحاق ببعض الأعمال البسيطة.

التكاليف والجوانب الاقتصادية والإدارية لإقامة المشروع:

◆ من المهم جدا أن تكون تكاليف إقامة هذا المشروع قليلة إلى أقصى حد ممكن، وذلك حتى يتسنى نشر المشروع في المجتمعات الريفية الفقيرة. ويجب أن يكون هذا هو التوجه النهائي لمنفذي هذا المشروع ولواضعي السياسات التعليمية. إلا أن إقامة أي شيء في أوله عادة ما تكون مكلفة بالنسبة لما ينتهي عليه وضع هذا الشيء، وبالنسبة أيضا لما يُتصور أن يكون عليه لو طبق على نطاق واسع. وتتجلى في هذا المشروع الحاجة إلى تطبيق فلسفة وإبداعات التطبيقات التقنية البسيطة أو التكنولوجيات المناسبة التي تتطلب الرخص، وسهولة الإدارة، وسهولة الصيانة، واستغلال الموارد البيئية، ومناسبتها للقيم السائدة، والإنتاجية والفعالية المناسبة، ومطابقة منتجاتها للمواصفات القياسية الجيدة في نفس الوقت.

◆ ويتطلب تنفيذ المشروع في قرية معينة في هذه المرحلة الآن كلا من الأركان الأساسية التالية:

١. تكليف لجنة تربوية لمراجعة كتب الدارسات ودليلي المدرسات، وصياغتها في صور أكثر جاذبية ووضوحا من قبل المختصين في الإعلام التنموي كمراكز الدعم الإعلامي القائمة حاليا تحت إشراف المختصين التربويين والاجتماعيين.

٢. التدريب المكثف للمدرسات في كل من المرجع التثقيفي للمدرسات، وكتاب الدارسات، والدليل التدريسي للمدرسات مع التركيز على طرق التدريس والوسائل الإيضاحية والطرق التعليمية المستحدثة في المشروع، وأساليب التعامل في تعليم الكبار وخاصة المرأة الريفية كما أعدت وكما يتضح في التقرير الرئيسي لهذا المشروع.

٣. إقامة البنية الثقافية والإعلامية والاتصالية مع مؤسسات ومنظمات المجتمع الريفي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وقيادات المجتمع والمهتمين بأعمال الخير من أجل دعم وتشجيع إقامة هذا المشروع والتعاون مع القائمين عليه، خاصة وأن التعليم في هذه المدرسة يعتمد إلى حد كبير على النشاط خارج قاعات الدرس والتعاون مع أفراد ومنظمات ومؤسسات ومشروعات المجتمع الريفي.

٤. توفير البنية المادية والمعدات والمرافق اللازمة بالمدرسة، مثل معدات الحضانة الداخلية والخارجية، وورشة أو قاعة معملية متعددة الأغراض للشروح التوضيحية لمختلف الأنشطة الإنتاجية، بالإضافة إلى مطبخ مجهز يتم فيه إعداد الوجبات اليومية من قبل الدارسات، والتأكد من حسن تجهيز الفصول بالمعدات والوسائل الإيضاحية اللازمة.

٥. توفير محفزات التحاق المرأة الريفية بالمدرسة، كما ذكرت من قبل.

◆ ومن القضايا الأساسية في تنفيذ هذا المشروع المفاضلة بين تطبيق المشروع في قرية واحدة في البداية بما فيها من مزايا التركيز والتجريب على نطاق ضيق، أم تطبيقه في حدود أربع أو خمس قرى للمقارنة والاختبار في بيئات مختلفة. هذه بالتأكيد قضية تستحق الدراسة.

◆ من الذي يقوم بتنفيذ هذا المشروع؟ المجلس القومي للمرأة، وزارة التربية والتعليم، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وزارة الشؤون الاجتماعية أو التضامن الاجتماعي حاليا، القطاع الخاص الخيري، إحدى الجمعيات الأهلية، أحد المشروعات أو البرامج التنموية....إلخ، أم ماذا؟ القضية المهمة هنا أن الطبيعة المعنوية لمثل مشاريع التعليم والثقافة تتطلب إدراكا وإيمانا قيميا خاصا، يتمثل في التقدير الخاص للأهمية الحيوية والأساسية والمركزية لجوانب التعليم المعنوية، مثل الكفاءة التأهيلية للمعلم، وطرق التدريس والأساليب التربوية والتعليمية المشاركية، وتعدد وتكامل الأنشطة التعليمية، والاندماج والتعاون بين الأجيال في هذه المدرسة في المنزل والمدرسة والمجتمع المحلى القروي، والتلاحم بين المدرسة والدارسات من ناحية وموارد المجتمع البشرية والبيئية من ناحية أخرى... وإلى غير ذلك من المميزات والخصائص الفريدة لمدرسة الأجيال المتعددة.

هذه الاهتمامات المعنوية، والمفاهيم التعليمية والتربوية يجب أن تتصدر قائمة اهتمامات وقرارات المنفذين لمثل هذا المشروع بجانب توفير الإمكانات المادية سابق الإشارة إليها أعلاه.

مخرجات المشروع:

١. الجزء الأول: وهو التقرير الرئيسي، وهو عبارة عن تفصيل لما سبق ذكره (١٤٥ صفحة).

٢. الجزء الثاني: كتاب الدارسات، وهو يشمل الدروس المتعلقة بالثلاث سنوات الأولى من التعليم الأساسي الابتدائي وهى واحد وخمسون درسا تقع في ١٥٣ ساعة (١٦٥ صفحة).

٣. الجزء الثالث: الدليل التدريسي للمعلمات، وهو يوضح للمعلمة فكرة عن كل درس، وأهدافه، والتهيئة له، وكيفية عرضه، والوسائل والإجراءات التعليمية المقترحة، والأنشطة الأخرى، والتقويم (١٦١ صفحة).

٤. الجزء الرابع: الكتاب التثقيفي للمعلمات مدرسة الأجيال المتعددة، وهو يتناول تسعة مجالات تعليمية تربوية بصورة مرجعية معدة أساسا للمدرسات حتى يتوافر لديهن فكرة واسعة وخلفية أعرض نسبيا عن المجالات والدروس التي يتضمنها منهج الدراسات في مدرسة الأجيال المتعددة (٢٣٥ صفحة).

فيلم فيديو (٣٠ دقيقة) يعرض فكرة المدرسة وأنشطتها.

وتوخيا للموضوعية، لابد من الإشارة إلى المؤشرات الإيجابية في مجال تعليم الفتاة والمرأة الريفية. فمن الناحية الكمية قد أظهرت بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٩٦م زيادة معدلات التحاق البنات عن البنين، وأما من الناحية النوعية والتي يمكن التعبير عنها بمعدل الزيادة السنوية في عدد الناجحين والناجحات، وكذلك بمعدل الزيادة السنوية في نسبة النجاح لكل من البنين والبنات ومقارنة ذلك بالناحية الكمية الممثلة في معدل الزيادة السنوية لعدد الملتحقين والملتحقات بالتعليم الابتدائي سابق الإشارة إليه أعلاه فيمكن ملاحظة ذلك بالجدول التالي حيث يتضح أن معدل إقبال البنات على التعليم الابتدائي يساوى ١,٧ مرة إقبال البنين عليه، أي يزيد عنه بمقدار ٧٠%. ويتضح كذلك أن معدل الزيادة في عدد الناجحات في الشهادة الابتدائية يساوى ١,٩ مرة معدل الزيادة في عدد الناجحين البنين، أي يزيد عنه بمقدار ٩٠%. لو تساوت قدرات البنات مع البنين لكانت هذه النسبة الأخيرة ٧٠% بافتراض تساوى نسب التسرب. وبالتالي يرجع هذا الفرق وهو ٢٠% إلى اختلاف معدلات التسرب بين البنين والبنات من ناحية وكذلك إلى اختلاف قدرات البنين والبنات من ناحية أخرى. ولكن تبين أن قدرات البنات معبرا عنها بمعدل التغير في نسبة النجاح في الشهادة الابتدائية تساوى ١,٧٨ مرة معدل قدرات البنين أي تزيد بنسبة ٧٨%، وبالتالي يرجع هذا الفرق وهو ٥٨% إلى زيادة معدل تسرب البنات عن البنين بنسبة ٥٨%. وبالتالي يمكن استخلاص أن ارتفاع أداء وقدرات البنات

عن البنين هو المسئول عن ازدياد معدل أعداد الناجحات في الشهادة الابتدائية عن البنين بالرغم من ارتفاع معدل التسرب بين البنات عن البنين بمقدار ٥٨% سنويا.

جدول ٤٧. مقارنة بعض المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم الابتدائي للجنسين

المعيار (معدلات التغير السنوية)		المقدار
معدل التغير في الالتحاق	بنين	٣,١٨%
	بنات	٥,٤٥%
معدل التغير في عدد الناجحين	بنين	٥,٢٧%
	بنات	١٠,٠٠%
معدل التغير في نسبة النجاح	بنين	١,٥٧%
	بنات	٢,٨٠%

المصدر: محسوبة من بيانات الأعداد من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد يونيو ١٩٨٩، ١٩٩٦، جمهورية مصر العربية.

ومما يدعم من ادعاء تزايد قدرات البنات على البنين استمرار هذا الاتجاه في كل من الشهادتين الإعدادية والثانوية العامة، بل وبدرجة أكثر كما يتضح من الجدول التالي:

جدول ٤٨. مؤشر النجاح في الشهادتين الإعدادية والثانوية العامة في العامين الدراسيين ٩٣/٩٤، ٩٤/٩٥

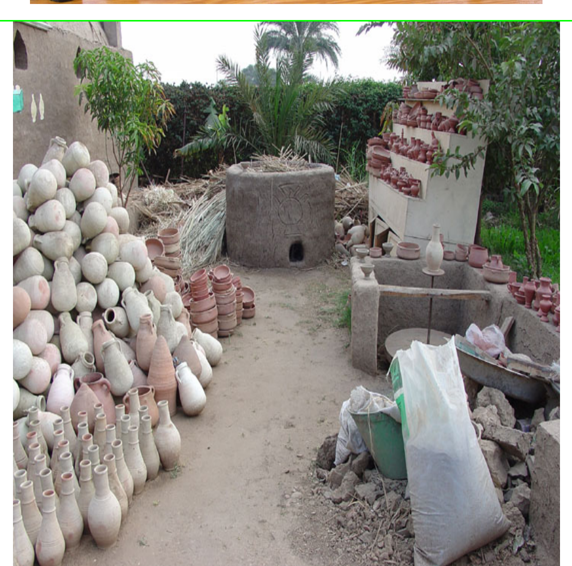
السنة	الشهادة الإعدادية		الشهادة الثانوية	
	بنين	بنات	بنين	بنات
٩٣/٩٤	٢٥،٣٨	٢٦،٧٠	١٩،٥٤	٢٠،٤٠
٩٤/٩٥	٢٤،٥٧	٢٥،٧٧	٣٠،٣٦	٣٢،٧

المصدر: احتسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، عدد يونيو ١٩٩٤.

والخلاصة هي أن إقبال البنات على التعليم يتزايد باستمرار وبمعدل يفوق إقبال البنين، ولكنهن يتسربن من التعليم الابتدائي بدرجه أكبر من البنين تزيد على البنين بنسبة ٥٨%، ومع هذا يزيد معدل

حصولهن على الشهادة الابتدائية عن البنين نظرا لتفوقهن وحسن أدائهن المدرسي عن البنين. ولذلك تزداد باستمرار نسبة البنات في مختلف مراحل التعليم لدرجة قاربت المساواة المطلقة مع البنين. وقد كان تسرب البنات يزيد عن تسرب البنين في منتصف السبعينات بمقدار ٦٤%، وهذا يعنى أن تسرب البنات بالرغم من أنه قل الآن بسيطا أي بنسبة حوالي ٩,٤% عما كان عليه في منتصف السبعينات إلا أنه لا زال يزيد عن البنين ولا زال يمثل مشكلة تستحق المواجهة لكلا الجنسين حتى لا نضيف إلى مخزون الأمية الوطنية، وهذا هو ما يرجعنا لأهمية مشروع مدرسة الأجيال المتعددة سابق الذكر أعلاه لمواجهة هذه المشكلة.





السياحة الريفية والصناعات الحرفية الريفية: تستطيع الكثير من المجتمعات المحلية أن تنمي السياحة الريفية لتصبح صناعة رئيسية من خلال قيام القيادات المحلية بتقدير وتحديد الإمكانيات السياحية المحلية، ثم القيام بإعلام السكان المحليين وتعليمهم كيفية الحصول على دعم، ثم الحصول على الاستثمارات العامة والخاصة، ثم إدارة واستغلال الموارد الطبيعية البشرية والمالية المتاحة، وأخيرا تشكيل صورة ثقافية للمجتمع المحلي والإعلام عنها.

الفصل الثالث: إقامة ودعم المشروعات الصغيرة للتنمية الريفية

الوضع الحالي للمشروعات الصغيرة: إذا حاولنا تحديد حجم وتوزيع المشروعات الصغيرة في مصر نجد أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد أقام بحثا بعنوان "بحث الصناعات الحرفية والصغيرة ٩ مشتغلين فأقل" والذي أقيم عام ١٩٩٦م تبين منه أن عدد المنشآت العاملة بلغ أكثر من ثلث مليون منشأة صغيرة (٣٤٤٥٥٦ منشأة) ٦٤% منها بالحضر و ٣٦% منها بالريف. ومعظم هذه المنشآت (٥٦%) يعمل بها ٢-٤ عمال. ومعظم هذه الأنشطة بواقع ٧٢% أنشطة صناعية، والباقي أنشطة إصلاح وصيانة. وأكثر الأنشطة الصناعية توجد في صناعة الأثاث (٦١ ألف منشأة) وصناعة الملابس الجاهزة (٥٠ ألف منشأة).

ويزيد عدد العاملين في المنشآت الصغيرة على ٨٠٠ ألف عامل معظمهم ذكور (٩٦%)، ومعظمهم أميون أو يقرأون ويكتبون (٧٥%)، ويبلغ من يزيد تعليمهم منهم عن المؤهل المتوسط ٣% فقط. ومعظم العاملين في سن الشباب (٤٥% ما بين ١٥ إلى ٣٥ سنة.) ومعظم هذه المنشآت تقوم بتمويل ذاتي (٩٦%) والتي تعمل بقروض معدومة تقريبا (٠,٧%)، والتي تعمل بتمويل ذاتي وقروض ٣,٢%. ومعظم هذه المنشآت تعمل بنظام يدوى (٧٦,٢%) والقليل منها نصف آلي (٢٣,٦%) والآلي منها ٠,٢% فقط. وتبلغ القيمة المضافة لهذه المنشآت حوالي ٤,٨ مليار جنيه حيث تبلغ متوسط إنتاجية العامل ٦٠٠٠ جنيه. هذا ويبلغ عدد المنشآت الأكبر نسبيا والتي يعمل بها ١٠-١٥ عاملا ٦٤٠٦ منشأة لا يختلف توزيعها كثيرا عن المنشآت الصغيرة. ويرجع استئثار الحضر بمعظم المشروعات الصغيرة إلى اتساع السوق، والقرب من الصناعات الأخرى، وتوفر العمالة، وتوفر البنية الأساسية، ووجود وفورات خارجية ناتجة عن التركز الصناعي.

مقتضيات نجاح الصناعات الصغيرة في مصر: هناك متطلبات أساسية لنجاح المشروعات الصغيرة في مصر تتمثل فيما يلي:

١. الحاجة إلى دراسة علمية ضخمة (تكلفتها في حدود ٢ مليون جنيه، يقوم بها فريق علمي تستغرق حوالي سنتين على الأقل) الهدف منها: أولا: تشخيص الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات والمنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية لعينة (عمدية) من مصر لكل من شباب الخريجين المستثمرين والقطاع التقليدي من صغار المستثمرين، مع مراعاة تمثيل المرأة تناسبيا. ثانيا: تشخيص دروس النجاح والفشل التي حققتها أو أصيبت بها مختلف فئات المنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية في مختلف المناطق بما في ذلك من المعارف والتقنيات المحلية الأصيلة. ثالثا: التوصل إلى حلول مبتكرة للمعوقات المؤسسية الموجودة، واقتراح إطار مؤسسي مناسب يكون قادرا على تحرير طاقات وإمكانيات المشروعات والمنشآت الصناعية الصغيرة. رابعا: بناء وتطبيق دليل تدريبي للقائمين بالمشروعات والصناعات الصغيرة.

٢. ضرورة توفير البنية الأساسية اللازمة لازدهار الصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى تطوير رأس المال البشرى، وتطوير رأس المال الاجتماعي، وتطوير رأس المال التمويلي المتمثل في رعاية الهيئات والمؤسسات التمويلية ودعمها لإقامة الصناعات الصغيرة ووضع القواعد الميسرة لها والتي تختلف عن القواعد التي تطبق على المشروعات الكبيرة، وتؤمن لها مصادر التمويل المستمر وتضع نظما مبتكرة لعلاج المخاطر التي تتعرض لها الصناعات الصغيرة في مرحلتي التكوين والنمو حتى تنهض وتحافظ أيضاً على أموالها وتسعى لتنميتها.

٣. ضرورة تبنى الصناعات الكبيرة للصناعات الصغيرة لتصبح جزءًا مكملاً ومغذياً لها حيث أن المشروع الصناعي الصغير ما لم يكن لديه الرعاية الفنية والتسويقية والضمان المناسب لاستمرار تشغيله فإنه يواجه صعوبات وتكاليف لا مثيل لها ويصبح عبئاً على صاحبه وعلى مموله وعلى الاقتصاد القومي.

٤. توفير الدعم المعلوماتى والفني (التدريب) بالمجان والسهولة واليسر في مواقع الإنتاج وقيام الدولة والجمعيات الأهلية بتقديم المساعدات في مجالات الترويج والتسويق والدراسات بأجور رمزية أو مجانية.

٥. تسهيل الإجراءات لإنشاء المشروع الصغير وحتمية أن يكون المشروع الصغير منتمياً إلى تجمع يعطيه ويأخذ منه ولا يكون عبئاً عليه، وإعفاء المشروعات الصغيرة من كثير من الإجراءات التي مازالت قائمة بالرغم من تعليمات القيادة السياسية في مصر باعتبار كل مشروع تقل تكلفته عن خمسة ملايين جنيه منفذاً طالماً أخطرت بذلك الجهة المختصة به.

٦. لابد أن يتبنى الإعلام بكافة أجهزته الصناعات الوطنية الصغيرة وأن يرعاها ويقدم لها الفرصة للظهور والنمو دون تحمل عبء الإعلان الضخم حيث أنها تتحمل أعباء الإعلان منفردة، وكذلك إلقاء الضوء على النماذج الناجحة منها .

الهيكل المؤسسي لتحقيق إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة: يهدف الاتجاه السائد إلى حفز الاستثمارات الخاصة في المشاركة في إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة، وتشمل تلك الإستراتيجية الأهداف العامة التالية:

١. إقامة قاعدة كبيرة من المشروعات الصغيرة المتطورة وتوسيع انتشارها لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وتغطية جانب الطلب على السلع والخدمات في رقعة جغرافية واسعة من مساحة البلاد.

٢. تحفيز وتشجيع الهجرة من المناطق الصناعية والزراعية والحرفية والخدمية والتجارية والعشوائية المكدسة وغير المواتية للتطور والنمو إلى مجتمعات أكثر ملاءمة ومناسبة وتطوراً وذلك عن طريق المشروعات الصغيرة المتطورة. وهنا يمكن أن تشجع بعض المجتمعات المحلية التي لديها مقومات خاصة، سياحية مثلا، على تنمية هذه المقومات للترفيه وقضاء الأجازات. وهنا يمكن تشجيع الروح الاستثمارية الخاص وتنميتها. وهنا أيضا تجلب هذه المجتمعات أموالا من الخارج هي في أمس الحاجة إليها لتنمو اقتصادياتها المحلية.

٣. بالرغم من التناقص التدريجي في الإسهام النسبي لقطاع الزراعة التقليدي في الناتج القومي والقوة العاملة الوطنية إلا أنه توجد هناك فرص للنمو الاستثماري في المشروعات الزراعية التجارية مثل بيع

الحبوب، بيع الأعلاف، بيع وإصلاح الآلات الزراعية وتأجيرها، الخدمات البيطرية، الإدارة المالية الزراعية، تجارة الأسمدة، النقل، الصناعات الغذائية ومعاملة اللحوم وغير ذلك.

٤. تشجيع المشروعات الصغيرة على ممارسات وسلوكيات واتجاهات ومستوى أداء أفضل وأكثر تطوراً في مجالات: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات – تخطيط الإنتاج – اختيار تكنولوجيا الإنتاج والآلات والمعدات – التصميم – نظم الجودة – التشغيل والصيانة – التسويق والتسعير والتوزيع – التطوير – التراكم الرأسمالي.

٥. التحول عن طريق المشروعات الصغيرة، من التنافس على العمل إلى "تقسيم العمل" بصورة رشيدة بين المشروعات العملاقة والكبيرة والمتوسطة والصغيرة جداً بحيث يعمل كل تقسيم حسب حجم المشروع في الأنشطة الأكثر مناسبة له اقتصادياً وفنياً.

٦. توجيه المشروعات الصغيرة إلى مجالات الصناعات المغذية والصناعات المتطورة تكنولوجيا ومشروعات الإنتاج طبق الأصل بترخيص من شركات عالمية.

٧. تغيير الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق مساهمة مثمرة وفعالة للمشروعات الصغيرة في الدخل القومي وإثراء هذا الهيكل عن طريق تشكيلة متنوعة ولانهائية من السلع والخدمات، وتقوية بنيان هذا الهيكل من خلال علاقات بينية ومصالح متبادلة وعقود مقاولة وارتباط ما بين المشروعات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

٨. تشجيع المجتمعات الريفية والفئات الخاصة كالمرأة والشباب والمتقاعدين على التعاون على بناء رؤوس الأموال والصناديق المالية. وهناك أساليب متعددة لذلك، منها إنشاء صناديق محلية وهى تناسب الجماعات الصغيرة، كما يمكن على مستوى المجتمع المحلى إقامة ما يسمى بشركات تنمية المجتمع المحلى. كما يمكن تشجيع البنوك التجارية على توفير القروض ذات المخاطر الأعلى نسبيا للمشروعات الصغيرة. وهناك في الحقيقة مجال كبير للابتكار المؤسسي في هذا المجال والذي يمكن أن تقوم به الحكومة والهيئات الممولة كالصندوق الاجتماعي للتنمية والجمعيات الأهلية والتعاونيات والبنك الزراعي للتنمية والائتمان وغير ذلك.

٩. توفير الفرصة للمشروعات الصغيرة المتطورة المصرية للاندماج والالتحاق بشبكات المشروعات الصغيرة العالمية التابعة للشركات الدولية متعددة الجنسية.

١٠. بالرغم من توافر الفرص الاستثمارية للمشروعات الصغيرة في كل مجتمع محلى تقريبا إلا أنه لا يمكن لهذه الفرص أن تزدهر إلا إذا توافرت الروح الاستثمارية الخاصة في بيئة هذا المجتمع، أو بمعنى آخر، إلا إذا توافر مستوى عالٍ من رأس المال البشري والاجتماعي. فيجب أن نعلم أننا لا يمكن أن نفرض الروح الاستثمارية الخاصة في مجتمعاتنا المحلية. يمكننا فقط كمسيسين أن نسهل أو أن ندعم شبكات تطوير محلية تتطلب قيادة محلية، ومؤسسات، وتنظيم تقوم جميعها بتوفير مناخ داعم ومعضد لخلق وتنمية المشروعات الصغيرة. وهذه إستراتيجية يمكن أن يقوم بها المجتمع المحلى نفسه مع بعض المساعدة الخارجية. ومن الخطوات العديدة التي يمكن اتباعها لدعم وتقوية رأس المال الاجتماعي لتشجيع المشروعات الصغيرة ما يلي:

♦ تحديد وكلاء التغيير كما ونوعا في المجتمع المحلى نفسه، أي من هم، ومن الأفضل من بينهم والأكثر فعالية في التأثير على المجتمع. هل هم الخريجون الجامعيون المقيمون في القرية، القيادات المحلية الطبيعية، شيوخ القبائل في المجتمعات الصحراوية، قيادات المنظمات الحكومية القروية، قيادات الجمعيات الأهلية، قيادات المجالس الشعبية، رجال الدين، المرشدون الزراعيون أو أخصائيو التنمية أو ......إلخ

♦ يقوم وكلاء التغيير بشرح الروح التجارية والروح الاستثمارية الخاصة وخلق رأى عام مؤيد.

♦ نشر حالات النجاح لمشروعات صغيرة، وكيفية القيام بها، وتوفير المعلومات حولها.

♦ بث وتقوية روح التضامن والتكافل والتحاب المجتمعي المحلى في المناسبات كالأعياد والأفراح وغيرها، وإقامة المناسبات الخاصة لذلك الغرض.

♦ تكريم وتقدير قيادات التجاريين وأصحاب المشروعات الصغيرة الموجودين حتى يكونوا نماذج لصغار المستثمرين المرتقبين.

- اكتشاف أساليب تكريم ومكافأة المغامرين التجاريين وإزالة العقوبات المترتبة على المغامرة.
- محاولة إزالة المعوقات التي تقف أمام إنشاء المشروعات الصغيرة مثل تبسيط الإجراءات الإدارية، وتيسير القوانين، وتوفير التصاريح ذات إجراءات الخطوة الواحدة.
- إقامة علاقات مع المنظمات الخارجية المساعدة كالوزارات والجامعات والهيئات الأهلية التي يمكن أن تساعد جميعها على بناء إستراتيجية خلق وتشجيع الروح الاستثمارية الخاصة، ودعوة المختصين والخبراء لاستثمار المميزات الاقتصادية.
- تشجيع منظمات المجتمع المحلى على الاشتراك في البرامج التجارية المحلية.
- تحديد معوقات إقامة المشروعات الصغيرة كما يراها أصحابها والعمل على إزالتها.
- إقامة حضانات المشروعات الصغيرة.

إن تنفيذ إستراتيجية طموحة لتنمية المشروعات الصغيرة وفق هذا الإطار العام يتطلب دون شك مساهمة وتضافر جهود مختلف المؤسسات والأجهزة والهيئات العاملة أو المتعاملة في مجال المشروعات الصغيرة، إلا أن الأهم من ذلك كله هو القيادة اللازمة لتنسيق الأنشطة والموارد الخاصة بهذه الجماعات بحيث يصبح البرنامج التنموي الذي نتوصل إليه برنامجا يعتبر جهدا محليا ذاتيا يسوده الالتزام والإيمان المتواصل، وليس مجرد تدخل وقتي سريع يفرضه غرباء خارجيون.

ولا زلت في النهاية أقول أنه بالحال التي نحن عليها الآن لا زالت أية جهود لتطوير المشروعات الصغيرة في مصر مرهونة بدراسات جزئية يقوم بها باحثون فرديون، أو دراسات صغيرة جدا تقوم بها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أو غيرها من المراكز البحثية، أو مرهونة أيضا بخبرات صناديق الإقراض أو البنوك، وهذا لن يقودنا إلى بناء إستراتيجية صحيحة دون القيام بالدراسة الجادة الضخمة التي اقترحت أعلاه، والتي يقوم بها فريق كبير متعدد التخصصات، تستغرق سنتين على الأقل، وتحتاج إلى تمويل يقرب من مليونين من الجنيهات، ولا غرو في أن التنمية تبدأ بالمعرفة وهذه هي البداية.

الفصل الرابع: الشباب والبطالة والعمل الحر

الشباب في مواجهة البطالة: إن أبناءنا الشباب الباحثين عن العمل اليوم هم في موقف لابد لهم فيه من التوجه إلي العمل الحر. فأنتم يا أبنائي وبناتي الشباب في موقف لا تحسدون عليه. تربيتم في مجتمع كانت سنة الحياة فيه الالتزام بتعيين الخريجين من جانب الحكومة. وكانت كلمة القطاع الخاص كلمة نكرة يكاد لا يعيها السواد الأعظم من المثقفين، ناهيك عن الشعب بصفة عامة. ولكن الحق يقال، لا يمكن أن ننسى الأمجاد والإنجازات التي حققها هذا العصر، عصر الثورة والزعيم جمال عبد الناصر الذي أحدث تحولا تنمويا بمعنى الكلمة في المجتمع المصري بالرغم من المشكلات التي تولدت عن هذا التحول العظيم. في هذا العصر كانت الرغبة والإرادة الحكومية للتنمية والإصلاح رغبة مخلصة حقيقية قوية، ولكن لم يكن علم التنمية ومعارف الحداثة متوافرة كما هي الآن بوفرة غير مسبوقة، وفرة في العلم ووفرة في الخطابات والمقالات والمنابر والمجالس الشعبية ومجالس الشورى والمجالس القومية والجامعات ومراكز البحث العلمي حول التنمية وقواعدها، بل ووفرة في النماذج الفعلية للمجتمعات التي سبقتنا سواء في منطقة النمور الآسيوية أو أمريكا اللاتينية أو حتى بعض الدول الإفريقية. ومع هذا فالإرادة السياسية القائمة ليست بنفس القوة التي كان يجيش بها عصر الثورة.

أما الآن، فقد تغيرت السياسات التنموية، وقررت الدولة في ظل تيارات وضغوط عديدة التحول إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص ويخضع لقواعد السوق والمنافسة والتنافسية والمبادرات الريادية الخاصة وتقلص دور الدولة في هذا الاقتصاد بدرجة مفاجئة دون إعداد للشعب والشباب بصفة خاصة لمواجهة هذه الثقافة الجديدة التي استغرقت أجيالا من التربية والتطور في شعوب العالم المتقدم الذي يعتنقها، وهو العالم الذي يفرض تلك الثقافة علينا بكل أنواع الضغط الممكنة خلال تيارات العولمة وضغوط البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وخاصة بعد انهيار النظم الاشتراكية التي كانت تحدث نوعا من التوازن والضبط المقنن لاستيعاب هذه الثقافة الرأسمالية الزاحفة.

ولقد أدت هذه التغيرات الاقتصادية في عقدي الثمانينات والتسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين إلى تغير العلاقة بين الأفراد والهيئات، حيث أصبح العديد من الموظفين يعتقدون أن ولاءهم للعمل

والشركات قد لا يكون ضماناً كافياً أو صمام أمن لعدم فقدانهم وظائفهم. وبالفعل سرحت أعداد هائلة في عقدي الثمانينات والتسعينات من الموظفين والعاملين وتم تخفيض حجم البرامج المختلفة والمنشآت العديدة. فخلال أسبوع واحد من عام ١٩٩٠ على سبيل المثال نشرت جريدة وول ستريت Wall Street أن عدد العاملين المسرحين في إحدى شركات أجهزة الهواتف الخلوية بلغ ٤٧٠٠ موظف. كما أعلنت العديد من الشركات الأمريكية خفضاً لعدد العاملين مع نهاية عام ١٩٩٥ مثل شركة بوينج، وشركة البريد الاتحادية. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الموظفين في أفضل ٥٠٠ شركة أمريكية انخفض من ١٦,٢٠ مليون إلى ١١,٥٠ مليون بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٩٣ أي بنسبة الثلث.

ومن هنا برز دور العمل الخاص والأعمال الريادية والإبداع في قيام النشاط الخاص والأعمال الفردية. وتشير الدراسات إلى أن المشروعات الريادية والمبادرات الفردية والمشروعات الخاصة تمثل نحو ٩٦% من عدد المصدرين في الولايات المتحدة وقيمة٣٠% من إجمالي الصادرات، ولقد ساهمت هذه المشروعات الريادية في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت ١٥ مليون فرصة عمل في مجال الخدمات في عام ١٩٩٢، وبذلك يعتبر هذا القطاع ثاني أكبر قطاع توظيفي في الولايات المتحدة. وينشط قطاع المشروعات الصغيرة في أمريكا لدرجة يبلغ فيها معدل تأسيس المشروعات الصغيرة ٤٣٢٠٠ مشروع سنوياً.

وفي بريطانيا، كذلك، وبعد أعمال شغب قادها الشباب في المدن البريطانية وحالات التذمر في أوساط الشباب العاطلين عن العمل تم إنشاء صندوق وقف الأمير تشارلز " Prince Charles Youth Business Trust" ذلك الذي يعكس وعي متخذي القرار والمخططين في المملكة المتحدة لأهمية قطاع الأعمال الصغيرة والأعمال الريادية في تنمية الاقتصاد، حتى أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة يشكل في بريطانيا ما نسبته ٢٧% من إجمالي قوة العمل.

أما في الصين فيمثل قطاع الأعمال الصغيرة والأعمال الريادية أكثر من ٥٠% من الدخل القومي للصين، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وإيطاليا وغيرها، اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني على مثل هذا النوع من المشروعات التي تخص الأعمال الريادية.

ويتبنى مساعدة المشروعات الصغيرة والريادية في هونغ كونج مكتب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprises Office, (SMEO)، الذي تشير تقديراته في يوليو ٢٠٠٠ إلى وجود ٢٩٠٠٠٠ مشروع صغير ومتوسط ريادي توظف ١٣٩٠٠٠٠ شخص تقريباً أي بما يساوي ٦٠% من قوة العمل الإجمالية في هونغ كونج، وذلك نتيجة لرعاية قطاع المشروعات الصغيرة بشكل مؤسسي والارتكاز عليها في خطط التنمية بشكل عام.*

أما في مصر، وبالرغم من الجهود الكبيرة للصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئات المشابهة في النهوض بقطاع المنشآت والمشروعات الصغيرة إلا أن هناك مشكلات مؤسسية تقف أمام التشجيع الحقيقي الملموس لهذا القطاع وقد ناقشناها من قبل.

والخلاصة أن البطالة وارتفاع معدلاتها كانت من أبرز المشكلات التي ترتبت على هذا التحول المفاجئ. ولقد شرحنا في الفصول السابقة قضية البطالة بين واقعها وأسبابها والحلول الممكنة لمواجهتها، ولذلك تأكد أنك أنت الآن أيها الشاب كباحث عن العمل لست وحدك، فلا تنزعج، ولتعلم أن نسبة البطالة فيما بينكم أيها الشباب هي أعلى النسب بين الفئات العمرية المختلفة كما يتبين من الجدول التالي:

جدول ٤٩. نسبة البطالة في الفئات العمرية المختلفة.

العمر	معدل البطالة
١٥–١٩ سنة (فئة الشباب ما قبل الجامعي).	**٢٣,١%**
٢٠–٢٩ سنة (فئة الشباب الجامعي وما قبله أيضا).	**٦٠,٥%**
٣٠–٣٩ سنة.	٩,٤%
٤٠–٤٩ سنة.	٣,٣%
٥٠–٥٩ سنة.	٣%
٦٠–٦٥ سنة.	٠,٧

* الدكتور عبد الهادي العتيبي، مدير معهد الكويت للأبحاث العلمية:
http://www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.AbdelHadi%20Outeibi.doc

ومن الطبيعي أن تسود البطالة بين الشباب، فهم في مقتبل عمرهم العملي ومن ثم فلابد أن يستغرق البحث عن عملهم وقتا معينا، إلا أن المشكلة هي طول هذا الوقت، ذلك الطول الذي يسبب تراكم المعطلين وبالتالي ترتفع نسبة البطالة.

إذن، فالقضية بالنسبة للشاب هي تقصير هذه الفترة التي فرضتها عليه الظروف التحولية سابقة الذكر. وهذا هو السؤال: كيف أعد نفسي كشاب أن أعمل في أسرع وقت ممكن قبل أو بعد تخرجي من المؤسسات التعليمية. كيف أعد نفسي منذ الصغر لمواجهة هذه المسئولية التي أصبحت فردية في المقام الأول؟ فما حك جلدك مثل ظفرك.

أنظر معي أيها الشاب وتأمل في هذا الواقع الذي نعيشه وكيف يؤدي إلى التخلف المجتمعي لا محالة. هل تدرك أن الشاب المصري الآن يقضي سنوات تعليمه وما بعدها لمدة قد تصل إلى عدة سنوات وهو عالة على المجتمع لا ينتج، ثم يبدأ في الحياة العملية بعد أن يجد وظيفة أو عملا ما؟ هل يجب أن يتفرغ الشاب ١٠٠% للدراسة طوال سنوات تعليمه؟ حتى أنه يبدو لي أن هذا يؤدي إلى الملل وكره الإنسان للدراسة. هل يستمر الشاب حتى سن الثلاثين تقريبا وهو لا ينتج للمجتمع؟ أنظر إلى هذه النماذج:

١. بجوارنا بقال قديم أولاده تعلموا في كلية الطب وآخر في كلية الهندسة، وكلاهما جالسان في محل البقالة يكسبان أضعاف أضعاف ما يكسبه ابني المهندس زميل أحد هذين الشابين والذي لم يجد عندي بقالة يقف فيها مثل زملائه، وإنما وجد عملا هندسيا مرتبه ٢٠٠ جنيه شهريا (وبواسطة!)، واضطر للهجرة للدراسة بالخارج في ألمانيا حيث سار على ثقافة المجتمع الألماني الناضجة هناك، وزاول العمل بجانب الدراسة، وحقق بذلك نتائج طيبة والحمد لله. لم يقف في محل البقالة هنا في مصر، ولكنه وقف في مواسير الصرف الضخمة تحت الأرض في ألمانيا مساعدا لفني مصري يعمل في اللحام هناك يأخذ منه الأجر لمصاريف دراسته ويعلم هذا الحرفي اللغة الألمانية في نفس الوقت لينضم هذا اللحام إلى صفوف الهجائيين الألمانيين.

٢. بجوارنا خضري علم أولاده في كلية الطب والهندسة أيضا وهو يصرف عليهما من إيراد محل الخضر حتى الآن، وهو يفتخر بذلك بدرجة من التكبر.

٣. بجوارنا أيضا محل أشهر بائع فول وطعمية وأولاده خريجو طب وهندسة أيضا وقاموا لفترة بالبيع بأنفسهم والآن يديرون سلسلة مطاعم الفول الخاصة بهم.

٤. الكهربائي الذي يساعدنا شاب ممتاز يصرف على أخيه خريج كلية التجارة وأسرته، ويقوم أيضا بالصرف على مشاكل وقضايا إخوة له، ويشغل أخاه الآخر المتعلم معه ويعطيه حافزا خاصا حتى يلتزم بالعمل.

٥. بجانبنا خضراتية بدأت على عربة في الستينات وتسكن الآن في فلة فاخرة في جليم ولا أعرف الكثير عن أحوالها الاجتماعية إلا قضية السكن الفاخر. وربما أنتم أيها الشباب تحبون أن تسمعوا من ذويكم من كبار السن وقائع فعلية كثيرة من أمثال ما ذكرناه أعلاه.

الخلاصة أن العمل المبكر ولو بجانب التعليم أمر مهم جدا فهو يكسبنا الخبرة التي هي أهم عنصر من عناصر الإنتاج في نشاط القطاع الخاص. الطفل في الغرب المتقدم يوزع الصحف والمجلات بإلقائها في ردهات منازل الحي، ويقوم بتنظيف ممرات مداخل المنازل من الثلج وهو طفل، ثم يعمل أحيانا بعض الوقت بجانب الدراسة في المدرسة أو الجامعة وأحيانا كل الوقت، ويتبادل العمل مع زوجته عندما يكبر أو يشاركها وهو في عمر التعليم في الجامعة. ثم في نهاية الأمر لا تنسى إمامنا وقدوتنا العظمى الحبيب محمدا صلى الله عليه وسلم الذي بدأ برعي الغنم في طفولته ولم يكن عاطلا في أي مرحلة من مراحل عمره.

أهل يجب أن تبلغ قداسة التعليم التلقيني "الشهاداتي" هذه الدرجة التي تجعلنا عاطلين حوالي ربع قرن من الزمان؟ التعليم الجامعي لا يجب أن يتسم بتلك القداسة التي تجلب لنا العطالة وانحسار العمر في سنوات ما بعد الثلاثين حتى نبدأ حياتنا الإنتاجية؟ نحن على درب الاعتراف بقيمة الأعمال اليدوية والفنية والعاقل هو من يقبلها قبل غيره حتى يتصدر السباق ويكون أول الطيور الباحثة عن رزقها في الصباح الباكر قبل أن يناله غيرها. والعجيب أن الشباب بعد الدراسة الطويلة في الجامعة يلجأ الكثير

منهم للعودة إلى العمل الفني أثناء أو بعد الدراسة الجامعية، بل والأعجب من ذلك أني قرأت نتائج إحدى الدراسات التي تقول أن ١٩% من الخريجين يعملون بائعين جائلين.

فكر أيها الشاب، وابتكر الحلول، وابدأ العمل المنتج مبكرا قدر استطاعتك، ولا تضع سنوات عمرك في عطالة لا مبرر لها، حتى الدراسة يمكن أن يصاحبها عمل، حتى ولو كان هذا العمل كاتبا في "طابونة"، على رأي المثل، لفترة من الزمن حتى تصبح عضوا في سوق العمل، وتبدأ في اكتساب الخبرات من مدرسة الحياة العملية الحقيقية. هل تعلم أيها الشاب أن متوسط عدد الأعمال التي يزاولها المواطن الأمريكي سبعة على مدى عمر حياته العملية. إن تغيير الأعمال والانتقال من عمل إلى عمل أفضل ليس عيبا، ولكنه ليس ضرورة أيضا، وإنما أقول ذلك فقط إشارة لديناميكية المجتمع وحركته وابتعاده عن العطالة الكئيبة.

ويؤكد على ما سبق أخلاقيات العمل وقيمته من الناحية الدينية وأود أن أؤكد على حقيقة تحديد الرزق مع ضرورة العمل والسعي لتحصيل ذلك الرزق وذلك حتى يطمئن الإنسان ويتمكن من التفكير المنطقي الهادئ من أجل الارتقاء بأوضاعه المادية والمعنوية والأخلاقية. وهذا لمما يجعل القيمة الحقيقية للإنسان تتمثل في شخصيته وتقواه وخلقه وقدراته أكثر من جسده وماله ونسبه ومكانته.

ولنتحدث الآن في إقامة المشروع الخاص. وقبل البدء في ذلك أود أن أنوه إلى أن مجرد التفكير الجاد والمستمر والانشغال بهذا الأمر ومتابعة التفكير فيه والإيمان بأنه السبيل الوحيد تقريبا الآن لكسب اللقمة الشريفة والحياة الكريمة لهو الخير كله والأمل الذي به سيتحقق مرادك إن شاء الله. أما إن كنت من المحظوظين الذين يجدون فرص عمل ممتازة فهنيئا لك، والله يزيدك من نعمه وحلاله إن شاء بفضله وكرمه.

إقامة المشروع الخاص: تعتبر إقامة المشاريع الخاصة إحدى الوسائل الممتعة جدا في الحياة العملية، إذ يكون الإنسان حرا مستقلا يتحكم بنفسه في عمله. ولكن العمل الحر ليس سهلا، حيث يمتلئ بالتحديات والضغوط، كما يحتاج لقدر كبير من الإيمان بالعمل مما يتطلب جهدا شاقا.

مرحلة الاستكشاف: من المهم جدا أن تقوم أولا قبل بدء العمل الحر باستكشاف طبيعة هذا العمل الخاص من خلال الحديث مع شخص قد سبقك في هذا العمل. ومن قبل عليك بتحديد فكرك حول سلعة أو خدمة تكون مركز نشاط مشروعك الخاص، هذا بالإضافة إلى القيام باستطلاع واستكشاف وتحليل السوق الخاص بتلك السلعة أو الخدمة ومقدار الطلب عليها.

مجالات العمل الحر الخاص: هناك العديد من المجالات المختلفة منها ما يلي:

١. تجارة التجزئة: وهي تشكل بيع سلعة أو خدمة معينة للمستهلكين مباشرة، وبطبيعة الحال سوف تحتاج إلى رأس مال للاستثمار المالي في توفير المعدات وتخزين المستلزمات.

٢. الزراعة وتربية النحل والبستنة: وهي تحتاج لرأس مال وقدرة على العمل الجسدي الشاق. وهي تستلزم استثمارات كبيرة نظرا لارتفاع تكلفة الأرض والمباني، كما تستلزم خبرة وتدريبا جيدا ومعرفة فنية عالية.

٣. الفندقة وإمداد وتموين الفنادق: وهي تشمل مجالا عريضا من الفنادق الكبيرة والصغيرة والشقق الفندقية والأندية والحانات الترفيهية. ويستلزم هذا النشاط وقتا طويلا في العمل، ووقتا غير منتظم، كما يحتاج إلى قدر كبير من الجهد والطاقة والالتزام. ويمكن الدخول في هذا المجال على نطاق صغير أو العمل بعض الوقت لإمداد الخدمة للمنشآت الخاصة أو المخابز أو محلات الأغذية السريعة، أو الحفلات الخاصة، أو تقديم الوجبات الجاهزة للمنازل.

٤. الأنشطة الترفيهية: وتعتمد هذه الأنشطة بالدرجة الأولى على الموهبة سواء كانت في المسرح أو التليفزيون أو السينما أو الأندية الخاصة. ويستلزم هذا النشاط ثقة عالية في النفس وإصرارا قويا وإيمانا بهذا النشاط.

٥. الإعلام والاتصال: ويستلزم هذا النشاط تدريبا وخبرة ومهارة وموهبة في أنشطة معينة مثل الكتابة، والإذاعة، والتصميم، والبحث، والتحرير... الخ. ويمكن العمل هنا على أساس العمل بالقطعة Freelance basis. ويتوقف النجاح في مثل هذا النشاط على حب المغامرة، وتوافر الاستعداد والموهبة والقدرة على بناء العلاقات مع الناس.

٦. الفنون والحرف: ويعتمد النشاط هنا على الموهبة والمهارة، كما يمكن القيام بالعمل في المنزل على أساس كل الوقت أو بعض الوقت.

٧. الإنشاءات والصيانة والإصلاحات: ويشمل النشاط هنا أعمالا فنية كثيرة منها السباكة، والنجارة، وصناعة الطوب، والكهرباء، وهي كلها أعمال مطلوبة يتوسع الطلب عليها بصورة مستمرة. هذا بالإضافة إلى أعمال الصيانة المنزلية المعروفة. وعادة ما تقوم المنشآت القائمة فعلا بطلب تكلفة عالية لهذه الأنشطة، ولذلك فهناك فرصة لمن يستطيع أن يؤدي الخدمة بتكلفة أقل وخاصة إذا ما أمكن توفير هذه الخدمة بطريقة ممتازة وسريعة.

وبالإضافة إلى ما سبق، تستطيعين أنت يا ابنتي الشابة أن تفكري في إنشاء مشروعك الخاص بالمنزل، وبالطبع لا يستبعد الشباب الذكور من ذلك أيضا، وأمثلة المشروعات الممكن إقامتها بالمنزل كثيرة منها ما يلي:

١. أعمال الكانافا والكوروشيه والتريكو وشغل الإبرة والمفروشات وعمل الإيشاربات والحقائب.

٢. تفصيل الملابس للكبار و الصغار.

٣. مشروع تربية الدواجن والأرانب والحمام.

٤. زراعة الفطر أو المشروم.

٥. عمل مأكولات في المنزل وتجهيزها للبيع مثل عمل المخبوزات والمعجنات والحلويات و المربى والمخللات والبهارات، زراعة بعض أنواع الخضروات والفواكه فوق أسطح المنازل.

٦. صناعة المنظفات السائلة و الصابون في المنزل.

٧. القيام ببعض أعمال السكرتارية والترجمة وكتابة الرسائل العلمية في المنزل وذلك بالتعاون مع مكاتب الترجمة والكمبيوتر ومكاتب خدمة رجال الأعمال.

٨. القيام ببعض الأعمال الحرفية والفنية التي تتطلب مهارات خاصة مثل أعمال الرسم على الزجاج والأواني الفخارية، تصميم البطاقات الخاصة بالمناسبات وعلب الهدايا والورود وشمع الزينة وإطارات الصور.

٩. إعداد صالون تجميل للسيدات في إحدى غرف المنزل الخالية.

١٠. القيام ببعض الأعمال الحسابية ومراجعة الحسابات للمحلات المجاورة للمنزل (البقالة، محلات الغسيل الجاف، المكتبات، محلات بيع الخضر والفاكهة...وإلى غير ذلك كثير).

١١. العمل كجليسة للأطفال أو المسنين. وبالنسبة لجليسة الأطفال يمكن استضافة الأطفال في المنزل وتخصيص إحدى غرف المنزل لذلك.

١٢. عرض خدمة توصيل الطلبات للمنازل على محلات البقالة والمطاعم والصيدليات.

مرحلة إعداد دراسة الجدوى: تشمل هذه المرحلة إعداد خطة العمل الحر حتى تستطيع الحصول على تمويل من الجهات المتعددة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وصناديق التنمية في الوزارات المختلفة والبنوك المختلفة وخاصة بنك ناصر الاجتماعي وغيرها. ويمكن لهذه الهيئات أن تقوم بمساعدتك بالنصح والإرشاد والاتصالات لتوجيهك في المسار الصحيح.

وعلى سبيل المثال فقط أنظر دراسة الجدوى التالية الخاصة بمشروع إنتاج عسل النحل:

كرمه الله في محكم تنزيله {يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ} منه يأتي الرزق.. فاطلبه إن كنت ساعيًا إليه. إنه النحل الذي تأسست عليه مشروعات استخراج العسل الأبيض التي يعتبرها الخبراء الاقتصاديون الأعلى ربحية بين المشروعات، حيث يصل ربحها إلى ٢٠٠% من إجمالي الاستثمارات.

والمنحل المنزلي يُعد من المشروعات الهامة التي يمكن لأي شاب في الوطن العربي أن يبدأ به حياته العملية، أو حتى بجوار عمله الأساسي، فالمشروع رأسماله محدود، وأرباحه عالية، وتسويق منتجه ليس معقدًا. فالطلب على العسل مستمر، ويمكن حفظه لفترات معقولة دون تلف، فلا يضطر المنتجون لبيعه بأسعار منخفضة، كما أن مشروع المنحل يتميز بسرعة دورة رأس المال، إذ يمكن البدء في مارس وجني العسل في سبتمبر.

ولا يتطلب الإشراف على المنحل تفرغًا كاملا، بل يكفي يوم عمل واحد في الأسبوع، كما أن ملائمة الظروف الجوية

في مصر وكثير من البلدان العربية لتربية النحل توفر النباتات المزهرة طوال العام، فلا يحتاج النحل للتغذية الصناعية طوال العام.

كذلك فإن بعض البلدان العربية ،كمصر، لا تفرض ضرائب على تربية النحل نظرا لفوائده الجمة في تلقيح المزروعات وزيادة إنتاجها. كما أن أرباح تربية النحل هي الأعلى مقارنة بأي نشاط زراعي. ويستطيع أي هاوٍ تربية ٢٠ خلية في حديقة منزله أو فوق سطح منزله إلى جانب عمله الأساسي. وهذه الخلايا العشرون يمكن أن تنتج ٤٠٠ كيلوجرام عسل ثمنها يبلغ ٦٠٠٠ جنيه أو أكثر، وهذا الثمن يُعد صافي ربح، لأن النحال لا ينفق شيئًا على النحل سوى مجهوده البدني الذي لا يزيد عن يوم عمل في الأسبوع. كما أن ثمن الخلية الخشبية حوالي ٥٠ جنيها، وتتوافر في معظم المحافظات المصرية، خصوصا بمدينة طنطا شمال الدلتا، حيث تعد مركزا رئيسيا لتجارة مستلزمات النحالة على مستوى الجمهورية. وثمن طرد النحل (خمسة براويز عليها نحل من الجهتين) حوالي ٥٠ جنيها أخرى، مع مراعاة شراء الطرود من جهة موثوق فيها لتكون من سلالة جيدة. وثمن القناع السلكي حوالي ٢٠ جنيها، والمدخن حوالي ٢٠ جنيها أخرى وسكين عادية (أو عتلة لتحريك البراويز) بعشرة جنيهات.

هذه هي تكاليف البداية.. فإذا كان المربي سيبدأ بعشر خلايا فمجموع التكاليف حوالي ٥٠٠ جنيه للخلايا الخشبية، و٥٠٠ جنيه لطرود النحل، و٥٠ جنيهًا للأدوات، و٥٠ جنيهًا لشمع الأساس، وفراز العسل ٤٠٠ جنيه ..أي المجموع ١٥٠٠ جنيه.

أما العائد فهو حوالي ٢٠ كجم من كل خلية، أي أن عشر خلايا سيكون عائدها ٢٠٠ كجم عسل، يبلغ ثمنها حوالي ٣٠٠٠ جنيه، وقد يصل إلى ٤٠٠٠ جنيه لجودة العسل. هذا علاوة على حوالي ٥ طرود، يبلغ ثمن الطرد ٥٠ جنيها، أي ٢٥٠ جنيها.

ويمكن أن يبيع النحال غذاء ملكات وحبوب لقاح بحوالي ٢٥٠ جنيهًا أخرى، أي أن رأسماله الذي بدأ به (١٥٠٠ جنيه) يعطي في أول سنة ٤٥٠٠ جنيه، أي صافي ربح ٣٠٠٠ جنيه، أي نسبة الربح تبلغ ٢٠٠% من أول سنة. هذا رغم أن التكاليف الثابتة التي سنستفيد منها لعشرات السنين قد حُمّلت على أرباح أول سنة.

وهذه هي الأسعار والتكلفة والعائد حسب البيئة المصرية، حيث معظم خامات مشروع المنحل يدوية وتصنع محليًّا. ويرصد د. أيمن صبري الخبير بمعهد بحوث الصحراء بمصر خطوات إنشاء مشروع المنحل فيما يلي:

الخطوات الأولى: إن أولى خطوات المشروع هي دراسة المكان والمنطقة، والتأكد من توافر النباتات المزهرة التي يحصل منها النحل على الرحيق. وبعض النحالين يضعون ثلاث خلايا في المنطقة لمعرفة متوسط الإنتاج المتوقع عند إقامة المنحل في هذا المكان، وبصفة عامة توجد ثلاثة محاصيل رحيق أساسية في مصر، وهي: الموالح في مارس، والبرسيم في مايو، والقطن في يونيو. يلجأ الكثير من النحالين إلى نقل الخلايا من منطقة إلى أخرى حتى يجمع المحاصيل الثلاثة في كل عام. وبصفة عامة يتوافر الزهر والرحيق على مدار العام في المناطق الريفية، حتى وإن لم تكن مناطق موالح ولا برسيم ولا قطن، حتى في المدن المحاطة بمناطق زراعية يمكن تربية النحل، لأن النحلة تطير ٧ كيلومترات لتحصل على الرحيق. وفي الأحياء ذات الحدائق حول المنازل يمكن للنحل أن يجمع رحيقًا لا بأس به، وكذلك من الأحزمة الخضراء

حول بعض المدن الصحراوية.

كما يجب مراعاة ما يلي عند إنشاء المنحل:

١. أن يكون بعيدًا عن الإزعاج، مثل خطوط السكك الحديدية والطرق العامة، حتى لا يؤذي الناس. وأن يراعى البعد عن حظائر الحيوانات، لأن النحل لا يحب الروائح الكريهة. كما قد يلسع بعض الحيوانات فيقتلها.

٢. أن توضع الخلايا في ظل الأشجار، أو تقام مظلة من البوص، ويفضل إحاطة المنحل بسور من البوص أو ما يشابه ذلك.

٣. في حالة تربية النحل في حديقة المنزل أو فوق الأسطح يراعى أن تكون السلالة هادئة ولا يزيد عدد الخلايا عن ١٠ خلايا حتى لا يؤذي النحل الجيران.

٤. تحتاج الخلايا إلى الظل صيفًا وإلى الشمس شتاء، فإما أن تلغى التعريشة في الشتاء، أو ينتقل النحل إلى مكان مشمس، أو يوضع تحت أشجار متساقطة الورق شتاء مثل التوت.

٥. يخصص حوالي متر لكل خلية وتوضع الخلايا بحيث تكون الأبواب في الناحية القبلية أو الشرقية. ويفضل أن تصف الخلايا في صفوف بحيث تكون أبواب كل صف مواجهة لأبواب الصف المقابل، وذلك حتى يتوافر للنحال ممر خدمة مناسب.

٦. يجب إبعاد المناحل عن المناطق الموبوءة بدبور البلح أو اتخاذ التدابير الكفيلة بمقاومة هذه الآفة.

رعاية النحل: على عكس ما يعتقد الناس فإن رعاية النحل لا تتطلب مهارة فائقة. ويعبر النحالون أنفسهم عن ذلك بقولهم: "النحالة نجارة وعتالة" ، وتتلخص عمليات الرعاية فيما يلي:

إسكان الطرود: تكون الخلايا معدة ومجهزة بخمسة براويز فارغة وموضوعة في أماكنها في المنحل قبل وصول الطرود. وعند وصول الطرود يوضع صندوق الطرد فوق كل خلية. ونتركه هكذا لليوم الثاني دون فتح صندوق الطرد إذا كان مصدر الطرود أقرب من ٧ كيلومترات حتى لا يعود النحل إلى مكانه الأصلي. ويمكن فتح باب صندوق الطرد وترك النحل يغدو ويروح لعدة أيام ثم نقوم قرب الغروب بإدخال براويز الطرد في الخلية، بحيث يوضع كل برواز نحل بين بروازين بدون نحل.

الكشف الدوري: ويعني فحص البراويز وإزالة البيوت الملكية، لأنها تفقس عن عذارى سرعان ما تلقح، وتصبح ملكة تسبب تطريد الخلية، أي هجرتها، لذلك فالمهمة الرئيسية للنحال طوال العام (وخاصة أثناء فترة نشاط النحل) هي إزالة البيوت الملكية. ثم ملاحظة وجود الملكة، وليس بالضرورة أن يراها هي نفسها، بل يكفي أن يرى بيضها أو اليرقات الصغيرة فيعرف أن الملكة موجودة. وموت الملكة يسبب مشاكل كبيرة، فقد يفشل النحل في عمل ملكة أخرى، وخاصة إذا كان النحال مبتدئًا، ويهدم البيوت الملكية دون تبصر بوجود الملكة أو عدم وجودها، أو قد يقوم النحل بعمل عدد هائل من البيوت الملكية، وتخرج عشرات العذارى في وقت واحد، وكل منها تلقح وتأخذ عددًا من

النحل، وتهاجر به فيما يسمى التطريد المتتالي.

كما يقوم النحال بملاحظة وجود أمراض الحضنة، ووضع العلاج المناسب، وتقوية الخلية الضعيفة بإضافة براويز حضنة مقفولة (بدون نحل)، أو يقوم برفع براويز العسل، ووضع براويز فارغة بدلا منها للخلايا القوية.

ضم الطوائف: يقوم النحال بضم الطوائف الضعيفة لتقوى، فخلية قوية أفضل من خليتين ضعيفتين. وأفضل طرق الضم هي طريقة الجرائد، فيقوم النحال بقتل أضعف الملكتين، ثم يأتي قرب الغروب، فيكشف غطاء الخلية ذات الملكة، ويضع فوق البراويز ورقة جرائد ويقوم بثقبها بمسمار (مقاس ٥ سم) عدة ثقوب، ثم يحمل صندوق الخلية اليتيمة (دون القاعدة)، ويضعه فوق الخلية الأولى، بحيث تصبح الخليتان بلا فاصل بينهما سوى ورقة الجرائد ذات الثقوب.

تتسرب رائحة الملكة من أسفل إلى أعلى حتى تعتبرها الشغالات العلوية هي ملكتها، وعندما تقرض الشغالات ورقة الجريدة، ويستطيع نحل الطائفتين الوصول لبعضهما ليكونا قد أصبحا طائفة واحدة فلا يقتتلان.

تقسيم الطوائف: يعد من أهم عمليات النحالة وهو بسيط، فالنحال يقوم بإعداد صندوق سفر (الذي جاءت فيه الطرود) بحيث يكون محكما لا تخرج منه نحلة واحدة، وإلا عادت إلى خليتها الأصلية، ثم يفتح خلية قوية ويأخذ منها بروازي حبوب لقاح وعسل، وثلاثة براويز بيض أو حضنة صغيرة جدا، ويضعها في الصندوق، ويحكم إغلاقه، ويضعه في المكان الذي سيصبح مكان الخلية الجديدة، ولا يشغل باله هل الملكة في الخلية أم في صندوق السفر؟

بعد ثلاثة أيام يفتح باب صندوق السفر حتى تخرج الشغالات لجمع الرحيق. وبعد أسبوع يفتح الصندوق ويفحص البراويز إن كانت الملكة معها يقوم بإسكانها في خلية كبيرة بها براويز فارغة. ثم يفحص الخلية الأصلية التي أصبحت الآن يتيمة، وبالتأكيد سيجد عددًا كبيرًا من البيوت الملكية، فيقوم بانتخاب أكبر بيت، ويهدم باقي البيوت، ويترك الخلية حتى تفقس العذراء، وتلقح، وتصبح ملكة. أما إذا فحص صندوق السفر فلم يجد الملكة فسيجد الشغالات وقد بنت عددا من البيوت الملكية، فيهدمها مع ترك أكبرها حجمًا ليفقس عن عذراء كبيرة تصبح ملكة خصبة.

مقاومة الآفات: يعاني النحل من قائمة كبيرة من الآفات، منها: النمل– الدبور الأحمر — ذئب النحل — الضفادع – الفئران — البرص — الوروار —الزرزور. كما تتطفل على جسمه ويرقاته الفاروة، وهي من العناكب الدقيقة. ولعل أخطر الآفات هي: الدبور الأحمر والوروار والفاروة.

وكقاعدة عامة تستطيع الطائفة القوية مقاومة كافة الآفات باستثناء الفاروة، لهذا تعد هي أخطر أعداء النحل. ويمكن مقاومتها بنجاح بوضع عبوات بلاستيكية مبططة بين البراويز، وملئها بحمض فورميك تجاري، مع وجود ثقب في غطاء العبوة يتبخر منه الحمض فيقضي على الفاروة.

فرز العسل: أثناء فحص الخلايا يقوم النحال بجمع براويز العسل، ليضعها في صندوق علوي فوق خلية قوية أو يضعها في صندوق محكم الإغلاق لحين فرز العسل. لا يجمع النحال إلا البراويز التي خُتم حوالي ثلثها بالشمع.

وهناك فرازات يدوية وأخرى كهربية والفكرة واحدة هي الطرد المركزي. هناك غرفة خاصة بالفرز تمنع دخول النحل،

وتصرف النحل الذي يدخل، أو يتم الفرز ليلا حتى لا ينجذب النحل إلى الرائحة. ويقوم النحال بإزالة الأختام الشمعية من فوق العيون السداسية بسكينة كشط أو سكينة عادية. ويضع النحال البراويز في الفراز، ثم يدير الفراز ببطء، ثم يوقفه ويقلب البروايز على الوجه الآخر، ويدير ببطء أولا، ثم بسرعة، ثم يعود للوجه الأول، فيدير الفراز بسرعة. وإنما ذلك حتى لا يتهتك القرص الشمعي ليتم وضعه في الخلية مرة أخرى.

بعد إتمام الفرز يؤخذ العسل من الفراز، ويوضع في المنضج، وهو إناء أسطواني كبير يوجد صنبور في أسفله، وذلك لعدة أيام، فتطفو قطع الشمع على السطح، فتسهل إزالتها، ثم يتم تصفية العسل من خلال قماش رقيق، ويعبأ في عبوات نظيفة، وبذلك يصبح جاهزا للتسويق، مع ضرورة مراعاة عدم غلي العسل حتى لا يفقد قيمته الحيوية والعلاجية. ويلجأ المنتجون أو التجار لغلي العسل حتى لا يتجمد شتاء. كما يمكن فقط تدفئة العسل في حمام مائي حتى يسهل تصفيته بواسطة قطعة من القماش.

تسويق العسل: أما بخصوص تسويق المنتج من مشروع عسل النحل الذي يمثل عقبة كبيرة بالنسبة لأصحاب المشروعات، فهناك أكثر من طريقة لتصريف الإنتاج وطرحه في السوق. وكل صاحب مشروع يختار الأسلوب الذي يراه مناسبًا لظروفه.

ويقول المهندس المصري أحمد حسن: إنني بدأت مشروع منحل قبل عامين، وكان الإنتاج يغطي احتياجات أسرتي وأقاربي، واليوم بعد أن توسعت في المشروع، وأصبح إجمالي الإنتاج يصل إلى ٢٥٠ كجم عسل في كل دورة توسعت أيضا في مجال التسويق، بحيث إن أقاربي وزملائي في العمل وجيراني ودائرة معارفي تحولوا إلى زبائن دائمين، ويتم حجز الإنتاج بالكامل قبل جمعه، خاصة أنني تعلمت القيام بمهمة فرز وفصل العسل وتعبئته في عبوات زجاجية متوافرة في الأسواق. ويضيف المهندس أحمد حسن: إنني لجأت إلى هذا الأسلوب نتيجة لتجنب مسألة العلامة التجارية التي تشترط وزارة التموين توافرها على أي منتج غذائي يتم طرحه للمستهلك.

كما أنني حاولت أن يكون منتجي متميزا للغاية، حيث يكون عبارة عن عسل خالص بدون أي إضافات، كما أحرص على عدم تغذية النحل بغذاء صناعي كما يحدث في بعض المنتج المطروح بالأسواق بهدف الحصول على كميات عسل مضاعفة، وبالمقابل أبيع منتجي بأسعار أعلى من سعر السوق، وبذلك أضمن مكسبًا يتقارب مع تجار العسل الذين يقومون بإضافة بعض المحاليل السكرية للإنتاج لمضاعفة المكسب. لكن الفرق أن من يحصل على إنتاجي يضمن جودة ١٠٠%، فضلا عن الخام يكون هو العسل الذي يشفي الأمراض كما جاء في القرآن الكريم، لأنه لا يضاف إليه أي شيء غير طبيعي.

أما الطريقة الثانية وهي الأسهل فهي أن يتم بيع المنتج إلى أحد التجار المتخصصين في هذا المجال، كما يقول "يوسف السيد" أحد أصحاب المشروعات الصغيرة لتربية النحل في محافظة المنيا. ويضيف: مسألة التسويق تُعد عقبة كبيرة بالنسبة لنا، خاصة أن تصريف المنتج في نطاق محدود يرتبط بمجاملات، وبالتالي يكون الأسلوب الأسهل أن أتفق مع تاجر متخصص في تجارة العسل على نطاق واسع، فيأتي إلى المنحل في موعد جمع المحصول، ويقوم بعملية الفرز في الموقع، ويتم وزن الكمية المستخرجة ويشتريها بالكامل، ويتولى هو عملية إعادة تعبئته وطرحه في الأسواق.

والميزة في هذه الطريقة أنني أضمن بيع الكمية كاملة دفعة واحدة وتسلم ثمنها أيضا بشكل مباشر، وإذا كانت لها عيوب فربما يكون في أن التاجر يحاول الحصول على المنتج بأقل من سعر السوق بنسبة تصل إلى ٤٠% من سعر العسل. وهذه النسبة تخصم من إجمالي الأرباح، خاصة أن هناك من يحاول طرح منتجه في الأسواق تحت علامة تجارية معروفة مقابل نسبة يتم الاتفاق عليها مع الشركة الأم.*

وفيما يلي نماذج من المشروعات الصغيرة الأخرى لمجرد إثارة فكر الشباب وليس لمجرد الحصر:

المشروعات الغذائية:

مشروع إنتاج فطريات عيش الغراب المشروم .	طهي و تعليب الخضروات والبقوليات.
صناعة العجائن.	تجفيف فاكهة و خضروات بالطاقة الشمسية.
تصنيع أيس كريم.	مشروع إنتاج عجوة البلح محشو بالمكسرات.
مشروع إنتاج بسكويت البلح.	إنتاج لفائف البلح (تمر الدين).
مشروع إنتاج عجينة التمور.	مشروع إنتاج مربى ومرملاد البلح.
تربية الأرانب.	منحل (عسل النحل).
صناعة المربات والعصائر.	عسل التمر (الدبس).
مشروع لفائف قمر الدين.	مشروع إنتاج الخميرة الطازجة.
مشروع إنتاج لفائف الجوافة.	مشروع إنتاج جبنه بيضاء.
تصنيع المخبوزات الريفية.	إنتاج المخللات.
تصنيع صلصلة الطماطم ومشتقاتها.	تجفيف الفواكه والخضروات.
مشروع تجهيز و تعبئة التمر والبلح الجاف.	

مشروعات زراعية:

مشروع إنتاج السماد العضوي.	تصنيع الأدوات والمعدات الزراعية البسيطة.

*حمدي الحسيني: http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/06/article08.shtml

طحن الحبوب و صناعة الأعلاف.

أثاث:

مشروع إنتاج الكارينه من سعف النخيل.	صناعة مكملات الأثاث المدرسي والمكاتب.
مشروع صناعة أثاث معدنية.	كراسي وترابيزات.
مشروع ورشة أشغال معدنية.	صناعة الأثاث النمطي الحديث.
صناعة مكملات الأثاث ومستلزمات الفتحات المعمارية.	ورشة لإنتاج قطاعات خشبية مشكلة وأرابيسك.

مشروعات الأشغال اليدوية:

مشروع إنتاج أقفاص الجريد من النخيل.	صناعة الحلي من خامات البيئة.
مشروع تصنيع المنتجات الفخارية.	ورشة إنتاج المستنسخات الأثرية والحلي.
صناعة الشرائط (كردون).	صناعة الشموع.
ورشة لإنتاج الزجاج الزخرفي.	مشروع إنتاج سجاد يدوى من خيوط صوف الأغنام.
ورشة لصناعة الكليم من مخلفات مصانع النسيج.	مشروع صناعة الجريد.
إنتاج أحبال الليف من النخيل.	

مشروعات أدوات منزلية:

مشروع تصنيع أدوات مطبخ.	صناعة العدد اليدوية.
إنتاج أواني الطهي المعدنية المطلية بالمنيا.	مشروع تصنيع أطقم ميلامين.
صناعة المفروشات من بقايا المنسوجات والملابس الجاهزة	ورشة لإنتاج أدوات المائدة من الخزف والسيراميك.
مشروع أطباق الفاكهة.	

مشروعات كهربائية:

مشروع تصنيع لوحات توزيع الكهرباء.	تصنيع شاحن بطارية السيارة.
مشروع إنتاج و سائل الإضاءة الخارجية.	مشروع إنتاج و سائل الإضاءة الداخلية.
إنتاج دوائر تخفيض الإضاءة.	عواكس وحدات الإضاءة.
السخانات الشمسية.	مشروع إنتاج مجففات الشعر.
إنتاج غلاية المياه.	

صناعات معدنية:

مشروع ورشة تصنيع شكمنات حديثة مطابقة للمواصفات سيارات الركوب.	مشروع إنتاج مسمار التنجيد من المخلفات المعدنية.
مشروع ورشة إنتاج مسمار القلاووظ.	إنتاج بلاطات معدنية للتكسية الحائطية.
صناعة المعلبات المعدنية.	تصنيع أقفال الأبواب.
تصنيع المستلزمات المعدنية الدقيقة.	منتجات السلك المستخدمة للتخزين و العرض.
مشروع صناعة الكراسي المتحركة. للمعاقين	

بناء وتشيد:

صناعة الأسقف المعلقة وصاج الجمالون والأبواب.	ورشة تصنيع الرخام.

صناعات مكتبية:

مشروع تصنيع أقلام رصاص.

صناعة مطاطية:

مشروع صناعة قطاع الكاوتش المطاط.

مستلزمات الطفل:

مشروع ورشة إنتاج مستلزمات الطفل.	صناعة الدمى و لعب الأطفال.

صناعة الورق:

مشروع تجهيز وقص الورق.	صناعة ورق الزينة والمعلقات الزخرفية.
مشروع ورشة لتصنيع ورق الصنفرة.	

صناعة البلاستيك:

تصنيع أكياس وشنط بلاستيك.	مشروع إنتاج حاويات بلاستيكية للصناعة الكيماوية.
تصنيع الأزرار البلاستيك.	أجولة بلاستيكية منسوجة.
كراسي بلاستيك صغيرة.	

صناعة الكيماويات:

صناعة الصابون و المنظفات الصناعية.
استخلاص الزيوت العطرية و الطبية.
صناعة الملونات الطبيعية.

أدوات شخصية:

تصنيع شمسية اليد.	صناعة الزجاج اليدوي والمعشق.
صناعة الجلباب الشعبي والمنتجات المطرزة.	مشروع إنتاج مصنوعات جلدية.
ورشة لإنتاج القفازات الحرارية والصناعية.	طباعة التي شيرت.
صناعة مكملات الملابس المعدنية.	صناعة مكملات الملابس والمصنوعات الجلدية.
ورشة لإنتاج مواد تلميع الجلود.	صناعة منتجات جلدية.
مصنع إنتاج جوارب.	ورشة لإنتاج حشو القمصان و البدل.

ورشة لصناعة رباط العنق والإيشارب.	مشروع إنتاج جراب النظارة.

بعض المهارات المطلوب تنميتها من أجل النجاح في العمل الخاص: اللغات الأجنبية (والإنجليزية بصفة خاصة) ومهارات استخدام الحاسب الآلي سواء الكتابة باللمس (دون النظر إلى لوحة المفاتيح) أو استخدام برامج المكتب المختلفة مثل الإيكسيل والباوربوينت والويرد والميكروسوفت أكسيس... إلخ لم تعد هي الحصان الرابح لكسب وظيفة ممتازة فقط ولكن أيضا للقيام بعمل ممتاز في القطاع الخاص والمبادرات الابتكارية الريادية الفردية. وتعتبر هذه المهارات الإبداعية الابتكارية الريادية هي مربط الفرس بالنسبة للنجاح في المشروعات الخاصة، خاصة إذا لم نكن كشباب قد تربينا في بيئة أو أسرة عريقة في النشاط الخاص والتي منها نرث ونكتسب تلك القدرات الإبداعية الريادية الخاصة.

وتتمثل هذه القدرات بصورة أساسية في كل مما يلي:

١. حب العمل والمبادرة والتعلق بهما والقدرة على العمل الجاد.
٢. الإصرار على النجاح رغم المخاطر.
٣. الثقة الكاملة والإيمان بقدرتك على إنجاح المشروع وتخطى الصعوبات.
٤. التصميم وحب التنفيذ.
٥. المهارة في إدارة المخاطر.
٦. الانفتاح للأفكار الجديدة المبتكرة والمتطورة لتنمية المشروع.
٧. رؤية المتغيرات كفرص يتحتم اقتناصها والاستعداد للمخاطرة المحسوبة لاغتنام الفرصة.
٨. حب الاستقلالية في العمل.
٩. حب مجابهة التحديات والشعور بالإنجاز.
١٠. حب تحقيق السيطرة المالية والاستقلال المالي.
١١. القدرة على تنظيم الوقت وتحديد الأولويات في العمل.
١٢. القدرة على إيجاد المعلومات اللازمة لإتمام العمل.
١٣. القدرة على التعلم من الأخطاء وتجنبها في المستقبل.

وبطبيعة الحال يمكن لأي إنسان عادي أن يقوم بمشروعه الخاص، ولكن التميز الحقيقي في النشاط الريادي يتحقق بواسطة شخصية معينة دعنا نسميها المستثمر الريادي أو المستثمر الخاص، وهو ما يطلق عليه باللغة الإنجليزية Entrepreneur. ولنحاول بقدر استطاعتنا أن نكتسب هذه الخواص المميزة لهذه الشخصية.

إن المستثمر الريادي هو ما يضيف قيمة للسلعة أو الخدمة التي يقدمها للجمهور، والمستثمر الريادي هو الذي يستطيع أن يقتنص فرصة في السوق للسلع أو الخدمات ثم يقوم بإنشاء منشأة اقتصادية تسعى للانتفاع بهذه الفرصة.

ويمتلك المستثمر الريادي بصورة خاصة أربع خصال:

أولا: القدرة على اكتشاف الفرص التجارية بدرجة أعلى من الآخرين، فهو يشغل نفسه بالفرص المتاحة، وليس المشكلات المعوقة، ويحاول أن يتعلم من خبرات الفشل سواء فشله هو أو فشل الآخرين.

ثانيا: المستثمر الريادي رجل عمل وليس ثرثارا. ويتكون اتجاهه العملي من شعوره بالإيجابية، ورغبته العالية في الإنجاز، وهما ما يحولان أفكاره إلى عمل فعلي.

ثالثا: يمتلك المستثمر الريادي معرفة تفصيلية للعوامل الأساسية التي يتطلبها النجاح، كما يمتلك العزم والقوة المطلوبة لجعل حياته تنبض بالعمل.

رابعا: يسعى المستثمر الريادي دائما لطلب المساعدة من أجل دعم وتقوية قدراته ومهاراته ومعارفه. ويستطيع من خلال حماسه أن يجذب المستثمرين والشركاء والهيئات الممولة والعاملين.

وهناك في الواقع إشاعة تقول أن المستثمر الريادي شخصية مغامرة، إلا أن الدلائل تشير إلى أن هذه الشخصية هي شخصية تتجنب المخاطر مثلك ومثلي تماما. فالمستثمر الريادي يقوم بتقليل المخاطر كلما كان ذلك ممكنا، حيث يقوم بحساب المخاطر والمكاسب وعلاقاتهما ببعضهما بعناية فائقة. ولا يقبل على المخاطر إلا إذا كانت فرص المكاسب كبيرة بدرجة كافية تسمح باتخاذ تلك المخاطر وتحملها.

وهناك أمر قد اكتسحه المستثمر الريادي، ألا وهو الشعور بالحدود المانعة. الواقع أن معظمنا قد تعلم من الآباء والأصدقاء والمدرسين أن هناك حدودا مانعة تحدد ما يمكن وما لا يمكن لنا أن نقوم به أو أن نحققه. فنسمع الكثير منا يقول "لا يا عم، أنا ما ليش في ده،" أو "لا، لا، الموضوع خارج قدراتي،" حيث أن هذه كلها تعبيرات تشير إلى إحساسنا بحدود مانعة. هذا الإحساس نادرا ما يتواجد لدي المستثمر الريادي، فهو شعور عاطفي أو اتجاهي غير منطقي بالضرورة، ومن ثم فلا يكتنف مشاعر المستثمر الريادي أو أنه يقاومه. إن إزالة هذه المشاعر الحدودية والشعور بأن كل شيء ممكن يطلق العنان للابتكار والإبداع اللذين تتميز بهما شخصية المستثمر الريادي.

كما تتميز شخصية المستثمر الريادي بشعوره بالقدرة على التحكم في مستقبله وتوجيهه حيثما يريد وليس حيثما يريد الآخرون. نحن نعرف الكثير من الناس الذين يشعرون أن حياتهم تحددها قوى خارجية عن إرادتهم، هم أناس يشعرون أنهم ضحية المجتمع ويرجعون أخطاءهم وفشلهم لقوى خارجية وأنهم غير مسئولين عن هذه الأخطاء أو ذلك الفشل. وعلى النقيض من ذلك نجد المستثمر الريادي الذي يمتلك شعورا بالمسئولية الشخصية الداخلية بالتحكم في مصير حياته وبأن مجرى حياته السابق ومصيره في المستقبل ليس بيد أحد سواه هو. ومن ثم نلاحظ أن شخصية المستثمر الريادي لا تصلح عادة للوظائف الروتينية التقليدية حيث أنه لا يريد أن يملى عليه ما يقوم به من عمل، فهو شخصية تعلم ما تريد وما تريد أن تعمل وكيف تعمل ما تريد.

وبناء على ما سبق نجد أن الشخصية الاستثمارية الريادية تعشق الابتكار والإبداع، فالمستثمر الريادي يحب أن يكون مشروعه الصغير أو منشأته التجارية جديدة من نوعها، حيث أنه يحب قهر المألوف، ويعشق تحدي الحداثة والتجديد. وبالمناسبة لا يشترط أن يكون المستثمر الريادي فذا في إدارة العمل، إذ أنه بعد بناء منشأته الجديدة قد يفقد الرغبة في إدارتها واستمرار العمل فيها، وهذا هو ما يفسر لنا لماذا يسعد بعض المبدعين بإنتاج أعمالهم ثم يقولون "هاأنذا قد ولدت الوليد، وليقم غيري بتربيته."

ومن أطرف ما ذكر عن خصائص المستثمر الريادي ما أطلق عليه وليام جريفز William Graves مؤلف كتاب "رسالة الماجستير المحمولة في إدارة الأعمال في النشاط الريادي The Portable MBA in

Entrepreneurship" الذي نشرته John Wiley & Sons عام ١٩٩٤ في الصفحة الخامسة، حيث ذكر "الدالات (جمع حرف د D) العشر" وهي ما يلي:

١. الحلم Dream : يمتلك المستثمر الريادي رؤية لما يمكن أن يكون عليه المستقبل في العمل التجاري. والأهم من ذلك أنه يمتلك القدرة على تحقيق هذا الحلم أو تلك الرؤية.

٢. الحسم: Decisiveness المستثمر الريادي لا يؤجل عمل اليوم إلى الغد. يتخذ القرارات بسرعة، وتمثل هذه السرعة عاملا رئيسيا في نجاحه.

٣. التنفيذ: Doers عندما يقرر شيئا ينفذه على الفور وبأسرع ما يمكن.

٤. التصميم: Determination يقوم بتنفيذ خطة عمله بعزم وإيمان وتصميم، ونادرا ما يستسلم ولو واجهته معوقات عويصة.

٥. التفاني: Dedication يخلص المستثمر الريادي لعمله ويتفانى من أجله ولو على حساب أصدقائه وأسرته. فهو يعمل دون كلل ولا ملل، اثني عشر ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع.

٦. حب العمل: Devotion يحب المستثمر الريادي عمله. حب العمل هو الذي يمده بقوة المثابرة في أوقات الشدة والمصاعب. ويؤدي حبه للسلعة أو الخدمة التي يقدمها إلى فعاليته ونجاحه في تسويقها.

٧. التفاصيل: Details يقال أن الشيطان يسكن في التفاصيل. ويصح هذا بصورة خاصة في مرحلة بدء العمل الحر وتنميته. ومن ثم فيجب أن يكون المستثمر الريادي دائما فوق التفصيل ومتحكما فيها تماما.

٨. حرية تحديد المصير: Destiny يحب المستثمر الريادي أن يمتلك تقرير مصيره وألا يدع ذلك في يد مستخدم له أو يكون معتمدا على أحد.

٩. الدولار: Dollars لا يمثل الثراء الدافع الأساسي للمستثمر الريادي، فالمال ليس له إلا مقياسا للنجاح. فالمستثمر الريادي يعتقد أنه إذا نجح سيكافأ بطريقة أو بأخرى.

١٠. توزيع الملكية: Distribute يقوم المستثمر الريادي بمشاركة ملكية منشآته مع العاملين المهمين معه والذين يتوقف عليهم نجاح العمل التجاري.

ويمكنك أيها الشاب أن تتعرف على مدى استعدادك لتكون مستثمرا رياديا لو أنك قيمت قدراتك التالية في هذا الجدول على حسب إذا ما كان القدرة المعينة ضعيفة جدا، ضعيفة، متوسطة، جيدة، ممتازة، ثم تقوم بجمع درجاتك فإذا كانت أقل من ٢٠ فأنت غير مستعد لتكون مستثمرا رياديا، وإن كانت ٢٠ إلى أقل من ٤٠ فهي قدرات ضعيفة، وإن كانت ٤٠ إلى أقل من ٦٠ فهي قدرات متوسطة، وإن كانت ٦٠ إلى أقل من ٨٠ فهي قدرات جيدة، وإن كانت ٨٠ إلى ١٠٠ فهي قدرات ممتازة.

الدرجة / القدرة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
تحديد فرص العمل التجاري.	١	٢	٣	٤	٥
معرفة مهاراتك وكيفية الاستفادة منها.	١	٢	٣	٤	٥
التركيز على كيفية إنجاح الفرصة وليس على إهدارها.	١	٢	٣	٤	٥
تحسين الموقف عند تغير الصناعة.	١	٢	٣	٤	٥
التحكم في المستقبل بنفسك وليس بمساعدة الآخرين.	١	٢	٣	٤	٥
البحث عن طرق جديدة لتحسين الأداء وليس الرضا بالحال.	١	٢	٣	٤	٥
البحث عن معرفة جديدة والاستفادة منها.	١	٢	٣	٤	٥
تقييم المخاطر بطريقة موضوعية تبعا للنجاح والفشل.	١	٢	٣	٤	٥
البحث عن الجديد في الصناعة واستغلاله لمصلحتك.	١	٢	٣	٤	٥
اكتشاف وتقييم الأسواق الجديدة والانتفاع بها.	١	٢	٣	٤	٥

مهارات أساسية: بالإضافة إلى الاستعدادات السابقة هناك ست مهارات أساسية يجب أن تكتسبها أيها الشاب (أو الفتاة) من أجل النجاح في السوق التنافسي المعاصر والتمكن من بدأ النشاط في العمل الحر وتنميته وتمويله:

أولا: مهارات البيع والتسويق: يقولون اليوم أن الإنتاج يبدأ بالتسويق، حيث أن هذه عبارة مجازية تؤكد على حتمية ضمان تسويق ما ينتج، فالنشاط التجاري أمر وهمي إذا لم يكن له زبائن. فالزبائن هم مصدر الدخل والربح، والزبائن لا يمكن الحصول عليهم إلا من خلال التسويق ومهارة البيع أو إنهاء الصفقة. ولذلك يجب التخطيط منذ البداية في اختيار النشاط التجاري أن تحدد الزبائن المستهدفين، ويتطلب هذا أن يكون لديك فكرة عن التسويق، وأن يكون لديك موهبة أو مهارة خاصة في إدراك ما يحتاجه الناس، وأن تكون قادرا على الإنصات لهم والتعامل معهم. يعتبر الخروج من العزلة والخجل والتوجه نحو التفاعل مع الناس ونشر الإعلانات بمختلف الوسائل والترويج لسلعتك أو خدمتك ضرورة حتمية من أجل نجاح العمل التجاري.

ثانيا: القدرة على إدارة الأموال: تشتمل تلك القدرة على كيفية معظمة الاستفادة من رأس المال المحدود الذي عادة ما تبدأ به، من حيث الصرف في الأوجه الضرورية فقط والاستفادة مما يتوافر لديك بالفعل من أدوات ومعدات ومرافق وممتلكات. كما تشتمل تلك القدرة على تحديد أنسب الأسعار للحصول على أنسب أو أفضل العوائد من سلعتك أو خدمتك. إن النجاح لا يقتصر على من يملكون الملايين، فكثير من المفلسين يتعاملون فيما يزيد على مئات الملايين من الجنيهات وذلك لسوء إدارتهم المالية والتبذير فيما لا فائدة منه.

ثالثا: مهارة المبادأة والحافز الفردي: لا ينتظر المستثمر الريادي رئيسا في منظمة بيروقراطية أو حكومية يقول له ماذا يفعل. كل شيء يقع على عاتقه ويدخل في نطاق مسئوليته. يجب عليه أن يكتسب المهارة التي تمكنه من توقيت البدء والاستمرار والتوقف عندما يلزم الأمر. وهذا يتطلب الثقة بالنفس والثقة في أفكارك. كما يجب أن تكون لديك القدرة على التركيز على كل خطوة تلزم للنجاح.

رابعا: مهارات إدارة الوقت: يجب أن تكون لديك صورة واضحة صبيحة كل يوم عما هو مطلوب عمله اليوم خاصة إذا كنت تقوم بالعمل بمفردك، حيث أنك السكرتير والمدير والمسوق والبائع والمحاسب ... إلخ. إنك ببساطة شديدة لابد أن تكون قادرا على إدارة الوقت وتحديد الأولويات.

خامسا: المهارات الإدارية: إذا كنت من المحظوظين الذين يستأجرون مساعدا ينظم مكتبك وملفاتك ومراسلاتك فنعما به، وإلا فعليك القيام بهذه المهام الإدارية بجانب مهام إدارة وتسويق وتخطيط نشاطك التجاري نفسه.

سادسا: مهارة الاتصال بالآخرين وبناء رأس المال الاجتماعي: هل سمعتم يا أبنائي الشباب عن تعبيري "رأس المال البشري" و "رأس المال الاجتماعي"؟ إن الأول هو رأس مالك من ناحية ما تمتلك من معارف وطموح وقدرات ومهارات. فالإنسان واسع المعرفة والطموح ذو العزم والإصرار والذي يمتلك قدرة ومهارة عاليتين في حرفة أو عمل معين هو إنسان يمتلك درجة عالية من رأس المال البشري، وبمعنى أبسط فإن الإنسان المدرب الخبير النشط هو رأس مال بشري ثري جاهز للاستغلال والإنتاج. قد تكون أنت من هذا الصنف من البشر القوي في ذاتك وقدراتك، ولكن إذا كنت إنسانا منعزلا لا يحبك الناس ولا يثقون فيك ولا تمتلك رصيدا من الود والحب لديهم فستظل محروما من دعم الناس ومساعدتهم وكذلك محروما من الفرص التي قد تهبها لك الحياة عن طريقهم، ومن ثم لا تنفعك كثيرا كل من قدراتك ومعارفك وطموحاتك أي رأس مالك البشري. أما إذا كنت من هؤلاء المحبوبين المندمجين مع الناس والموثوق فيهم بينهم ولديك شبكة واسعة قوية من الاتصالات والمعارف بالناس بمختلف طبقاتهم ومكاناتهم فإنك ستكون من أصحاب الثراء والغنى فيما يسمى برأس المال الاجتماعي. وهذا هو مربط الفرس بالنسبة للعبور إلى عالم الإنجاز والإنتاج والثراء والتقدم والارتقاء. ولذلك فنحن في حاجة إلى **تربية اجتماعية** تمكننا من حسن التعامل مع الناس والعمل معهم والاشتراك في المنظمات والجماعات والأندية والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعمل الأهلي وكل ما يربطنا ويدمجنا في المجتمع وحسن العمل والتعامل مع الناس.

وباليت دولتنا الحبيبة تركز على هذا المفهوم الذي أقدمه هنا وهو **التربية** الاجتماع**ية التعليمية** Social education، وهو الذي يركز على التربية **الأخلاقية والسلوكية الاجتماعية** مع قدر محدود من التعليم في مرحلة التعليم الأساسي. ففي آخر رسالة دكتوراه أشرفت عليها للزميل الدكتور مختار نمير أظهرت النتائج بصورة صارخة أن الفرد مهما بلغ رأس ماله البشري، أي مهما بلغت قدراته ومواهبه فإن نصيبه

من نعم المجتمع ومكافآته وثمار تنميته لا تتناسب مع هذه المواهب وتلك القدرات. هذا في حين أنه لو علا مقدار رأس ماله الاجتماعي، أي لو توافرت له شبكة العلاقات الاجتماعية والاتصالات والانتماءات والولاء لمجتمعه وحكومته وقياداته ومشاركته في منظماته وثقة الناس فيه (رأس مال الثقة) لوجد فيض الخير من نعم المجتمع وثمار تنميته بدرجه تعادل **ثلاث أضعاف** (بالضبط ٢,٩٩ مرة) ما يحصل عليه حين زيادة رأس ماله البشري (ويعبر عن ذلك إحصائيا بقيمة بيتا في الحالة الأولي ٠,١٣٧ بينما تصل إلى ٠,٤١٠ في الحالة الثانية). ويؤكد ذلك أيضا معامل التحديد الإحصائي الذي يصل في الحالة الثانية إلى حوالي ١٤ ضعف قدره في الحالة الأولي، حيث يعنى هذا أن رأس المال الاجتماعي للناس يفسر حوالي ٢٢% من تباينهم في مقادير أنصبتهم من نعم المجتمع وثمار تنميته، بينما لا تفسر مستويات رؤوس أمواهم البشرية إلا ١,٦% فقط من تباينهم في مقادير أنصبتهم من نعم المجتمع وثمار تنميته.

توجهنا هذه النتيجة الصارخة إلى نقطتين أساسيتين، الأولي هي ضرورة التفكير في الإجراءات والمعايير التي تحقق لصاحب القدرات والمواهب الفرصة للمشاركة فيما يعود عليه بما يستحقه من نعم المجتمع وثمار تنميته، وهذا أمر يتعلق بالعدالة والتأكيد على ضرورة التحول القيمي نحو معايير الكفاءة والبعد عن معايير السمات الموروثة لوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب. أما النقطة الثانية فتتعلق بما هو أخطر من ذلك وهو ضرورة التركيز على **التربية الاجتماعية** حيث أن الكفاءة الفردية (رأس المال البشري) ليست كافية لتصل بالفرد والمجتمع إلى الإنجاز وحصول الفرد على حقه في الحياة. إذا قلنا أن الإنجاز هو وليد الكفاءة الفردية مرة، فعلينا أن نقول أن الإنجاز هو وليد الكفاءة الاجتماعية مرات ومرات.

ومهارة الكفاءة الاجتماعية هي وليدة التربية الاجتماعية، تلك التربية التي تمكن الإنسان من أن يتعامل مع الآخرين، ويكثف من شبكته الاجتماعية، ويعرف الطريق للعمل الجمعي والمشاركة مع الجماعات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية، واكتساب ثقة الآخرين وحبهم، وهذه في الواقع هي قضية التربية والتعليم المصرية التي تركز على الحشو والتذكر، وتنسى التربية الاجتماعية والإبداع الجماعي والابتكار

الفريقي، حتى في الرياضة فتاريخنا في حمل الأثقال والسباحة عريق، بينما لا زلنا نترنح في الألعاب الجماعية.

إن التربية الاجتماعية تمكن الإنسان أيضا من المكاسب الاقتصادية فهي كما وجد الباحثون أمثال شميدت وروبنسون وغيرهم تمكن الإنسان من فرص الحصول على القروض، والقدرة على اتخاذ وتحمل قرارات المخاطرة، كما تحسن العمليات الإنتاجية والتسويقية. هذا وتمكن التربية الاجتماعية أيضا من تطوير ودعم أواصر المجتمع المدني، والديمقراطية السياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه عام. ولا غرر فالمتفحص لخبرات الدول التي حققت قفزات هائلة على طريق التنمية أمثال اليابان، وتلاميذها من دول النمور الآسيوية قد حققت هذه الإنجازات العظمي من خلال ما يطول الحديث عنه بالنسبة لهذا المصطلح البسيط الذي لا يثير ثائرة لدي المواطن المصري، أو لدي الباحث المصري، أو لدي السياسي المصري، ألا وهو "**التربية الاجتماعية**". إن مصر في حاجة ماسة لمشروعات التنمية المتحيزة للفقراء، وفي حاجة ماسة للقوانين والقواعد المؤسسية المتحيزة للفقراء، وفي حاجة ماسة لتمكين الجماهير من الموارد ومن السلطات التي تمكنهم من إدارة أنفسهم وتمكينهم أيضا من المشاركة السياسية وغير ذلك من خلال دعم اللامركزية وتفعيل محلية الإدارة المحلية والتربية الاجتماعية متطلب ضروري لتحقيق هذه المطالب.

وموجز القول هو أن القيام بالعمل الحر أو النشاط التجاري ليس مهمة سهلة بل تتطلب الكثير والكثير، إلا أن المهارات الست السابقة لا يمكن الاستغناء عنها كمتطلب ضروري وإن لم يكن كافيا للنجاح في العمل الحر.

عناصر دراسة الجدوى لأي مشروع*: يجب أن تحتوي دراسة الجدوى علي عدة عناصر أساسية وهي :

* http://www.afkargadida.com/?page=2645

- **فكرة المشروع:** وفيها تصنف طبيعة المشروع سواء كان (صناعيا، خدميا، تجاريا، .....) وإعطاء فكرة مبسطة عن المشروع وعن المشروعات المثيلة لهذا المشروع المقامة بالبيئة المحيطة لمكان المشروع المطلوب تنفيذه.

- **مدي الحاجة إلي إقامة المشروع:** وفي هذا البند يجب إبداء الأسباب لتنفيذ مثل هذا المشروع ومن أهم هذه الأسباب أن البيئة المحيطة لإقامة هذا المشروع هل تحتاج لمثل هذه النوعية من المشروعات أو أنها تخدم مشروعات أخري أم أنها صناعة مغذية لمشروعات أخري أم أن هذا المشروع قائم علي تدوير مخلفات خاصة بمشروعات أخري أم أن المشروع يخدم البيئة المحيطة فعلا أم أنه من المشروعات التجارية التي تحتاجها البيئة المحيطة للمشروع وهكذا. ولابد في هذا البند من تدعيمه بإحصاءات عن عدد المشروعات المثيلة سواء علي مستوي الجمهورية أو المحافظة أو المدينة التي يقام بها المشروع.

- **الخامات الأساسية للمشروع:** يجب ذكر الخامات الأساسية التي يحتاجها المشروع ومن أين تشترى هذه الخامات.

- **المنتجات:** يجب ذكر المنتجات التي ينتجها المشروع أو الخدمات التي يؤديها المشروع أو المواد التجارية التي يسوقها المشروع في حالة المشروعات التجارية، ويمكن ذكر المنتجات الأولية التي ينتجها المشروع في مراحله الأولي وذكر المنتجات التي سوف ينتجها في المستقبل.

- **العناصر الفنية للمشروع:** وتشمل علي عدة عناصر وهي:

١. مراحل التصنيع: شرح وافي عن طريقة تصنيع أي منتج سوف ينتجه المشروع ويراعي فيه اتزان الخامات الداخلة في التصنيع مع المنتجات وبالكميات الداخلة في التصنيع.

٢. المساحة والموقع: يجب وصف الموقع الذي يقام فيه المشروع والمساحة المطلوبة والتجهيزات التي يتطلبها إقامة المشروع بالموقع المعين.

٣. المستلزمات الخدمية للمشروع: وفيه يبين احتياج المشروع من الخدمات المطلوبة مثل المياه (م٣) والكهرباء (ك.وات.ساعة) والتليفونات والوقود (لتر) ويجب حساب ذلك تقديريا في صورة نقود لكل شهر.

٤. الآلات والمعدات والتجهيزات: يجب شرح كل آلة أو معدة يحتاجها المشروع في التصنيع والقدرة الكهربية المستخدمة لكل معدة (ك.وات) وهل هذه المعدة محلية أم مستوردة وقطع الغيار المطلوبة لهذه المعدة وسعر هذه الآلة أو المعدة.

المعدات والآلات	المواصفات	جهة التصنيع	الكمية	سعر الوحدة جم	الإجمالي جم
		مستورد			
		محلي			
الإجمالي					

٥. احتياج المشروع من الخامات: يجب ذكر وصف مفسر لكل خامة داخلة في الإنتاج أو التغليف والكمية المستخدمة سواء كان بالوزن أو بالعدد وهل هي محلية أو مستوردة وسعر كل خامة ويجب تحديد مدة دورة رأس المال (شهرية، كل شهرين، ....إلخ).

الخامات ومواصفاتها	الجهة الموردة	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة جم	الإجمالي جم
	مستورد	طن			
	محلي	كجم			
		متر مقطوعية			
الإجمالي					

٦. العمالة: مطلوب وصف لنوعية العمالة المطلوبة وعددها لإقامة المشروع من صاحب المشروع أو مدير أو فني أو عامل أو موظف تسويق أو سائق ..الخ . ويجب وصف متطلبات وظيفة كل واحد يعمل بالمشروع وتحديد الأجر الشهري لكل منهم.

المسمى الوظيفي	متطلبات الوظيفة ووصف العمل	العدد	الأجر الشهري جم	الإجمالي جم
الإجمالي				

٧. عدد ساعات العمل بالمشروع : هل هي وردية واحدة (٨ ساعات) أو ورديتين (١٦ ساعة) أم ثلاث ورديات (٢٤ ساعة).

٨. منتجات المشروع : يجب وصف وذكر اسم كل منتج من منتجات المشروع وتحديد كمية وسعر كل منتج.

المنتجات	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة جم	الإجمالي جم
	عدد			
	كجم			
	طن			
الإجمالي				

٩. التعبئة والتغليف: يجب تحديد نوعية المواد المستخدمة في عملية التعبئة والتغليف مع إضافة ملصق يبين جميع البيانات من اسم المنتج وعلامته التجارية إن وجدت واسم الجهة المنتجة وعنوانها وسجلها التجاري واسم المكونات الطبيعية للمنتج والإضافات وتاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية.

١٠. عناصر الجودة : يجب إعداد عناصر الجودة لمنتجات المشروع من نظافة مكان الإنتاج وصحة القائمين علي إعداد المنتج ونظافة مكان التخزين كل علي حسب نوعية المشروعات.

١١. التسويق : يتم ذكر طرق التسويق مثل المشاركة في المعارض المختلفة أو عمل تعاقدات مع تجار الجملة أو أسواق الخريجين أو عن طريق الأسواق القريبة من مكان المشروع وتحسب تكاليف التسويق.

➢ **دراسة مالية واقتصادية:** يجب إعداد ميزانية للتكاليف الاستثمارية وتنقسم التكاليف الاستثمارية إلي تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة والتكاليف المباشرة هي عبارة عن المواد الخام والخامات الوسيطة والأجور والمرتبات. أما التكاليف غير المباشرة فهي عبارة عن الطاقة الكهربية والوقود والصيانة وقطع الغيار ومصاريف التسويق وإيجار المباني والتأمين علي المباني وقيمة الإهلاكات السنوية، وتحسب هذه الإهلاكات بنسبة ٥% علي المباني والمنشآت و١٠%علي الآلات و١٠%علي التجهيزات والتأثيث و٢٠% علي وسائل النقل والمواصلات و١٠% علي مصاريف تأسيس وتجارب تشغيل و١٠% علي احتياطي طواريء.

ومن السابق يتبين أن رأس المال الثابت هو عبارة عن (الأرض، المباني والمنشآت، الآلات والمعدات، تجهيزات وتأثيث، وسائل نقل وانتقالات، مصاريف تأسيس وتجارب تشغيل، احتياطي طواريء).
ورأس المال العامل هو عبارة عن (مواد خام وخامات وسيطة، أجور ومرتبات، طاقة كهربية ووقود، وصيانة وقطع غيار، مصاريف تسويق، إيجار مباني، تأمين مباني ومعدات) وهو مرتبط بدورة رأس المال (شهرية، ٢ شهر....)

وتحسب الأرباح السنوية بصفتها تساوي (مجموع المبيعات السنوية – مجموع التكاليف المباشرة والغير مباشرة).

الزواج والعمل الحر: لقد كرم الله الإنسان بنفخة من روحه، وأنعم عليه بخلق الجسد والروح. وقد أنعم الله علينا بالعقل والإرادة والاختيار، وجعلنا مسئولين عن أعمالنا. فنحن رجالا ونساء متساوون

وإن كنا مختلفين. نحن ننظر للأشياء بمعناها، كما أننا مخلوقات اجتماعية. كما أننا مفضلون بالمولى عن كثير من خلقه، هدفنا رضاء الله والجنة.

لماذا نريد أن نتزوج؟ لأننا نحب بطبيعة الحال. ولكن ماذا نأمل من الزواج؟ السعادة، ولكن كيف نفهم السعادة؟ الواقع أنه من الصعب تعريف السعادة، ولكن دعنا نركز على السعادة الزوجية، ماذا نتوقع من الزواج؟ نتوقع أن يحبنا شخص ما أكثر مما يحب أي شخص آخر في العالم. تعنى السعادة الزوجية أننا سوف نكون شركة زوجية خاصة في وحدة واحدة، وحدة تسودها العواطف النبيلة والرفقة الجميلة، والأمان، والتعاطف المتبادل، والدعم والمؤازرة بين الزوجين. تعنى الشعور بالاحتياج المتبادل بين كل من الطرفين، ورغبة في أن يفضي كل من الزوجين للأخر كرجل وامرأة. تعني الرغبة في عبور الحياة معا، نشارك فيها بعضنا البعض الآلام والأفراح. تعني الشعور بأن الزوجين مناسبان لبعضهما البعض، وأنهما سويا سوف يحققان الأهداف المشتركة للحياة كما يراها الزوجان.

عادة ما تمثل هذه الرؤى ما يجول بخاطر أي زوجين مقبلين على الزواج. يريدان الزواج لأنهما في حب، يعتقدان أن الحياة ستسعدهما، إلا أن هناك أمر خاص بالسعادة والحب في الزواج، سواء يفكر الإنسان فيه أم لا، ألا وهو أن الزواج يسعى أو يهدف أساسا إلى الإنجاب. فالشركة التي نسعى إليها شركة إنجابية، والحب الذي يجمع الزوجين كرجل وامرأة هو بالضرورة خلقي بيولوجي. فالسعادة التي نسعى إليها هي سعادة أسرية، سعادة الأبوة والأمومة. وإذا كان الأطفال لا يشغلون تفكيرك الآن وأنت مقبل على الزواج إلا أن الزواج العادي يعنى أطفالا.

عند الزواج لابد وأن تجد نفسك متفانيا في خدمة حياة جديدة. الحب والسعادة فيها ضروريان جدا لأنهما هما اللذان يوفران البيئة المنزلية التي يحتاجها الأطفال. إن هذا التفاني الذي لا يهدف فقط إلى مجرد إسعاد الذات وإنما يمتد إلى إسعاد الآخرين ليس مضيعة أو تكلفة في حد ذاته إنما هو تحقيق للذات وإنجاز طبيعي جبلي. الحب في الزواج مثل الحب كله ينمو بالعطاء، فالعطاء هو وقود الحب الأساسي، وليست الأنانية وانتظار إغداق الحب من الآخرين.

ولذلك فإن الزواج في الحقيقة **هو من صنعك أنت**. ولكي تصنع أي شيء لابد أن تفهم طبيعته أولا. فإذا كان لديك من العقلانية ما تتمناه، فلابد أن تستغرق وقتا وتبذل جهدا في التفكير فيما يجعل الزواج ناجحا. فليس لأن الزواج أمر طبيعي، يجب أن نفترض أنه أمر سهل على كل إنسان. فالحشود أمام محاكم الأحوال المدنية تشهد بأنه ليس بتلك السهولة.

الزواج طريقة حياة: الزواج أمر اختياري نتخذه كطريقة للحياة، إلا أن الزواج ليس هو الهدف النهائي من الحياة، وليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهدف النهائي من الحياة. ومع ذلك فهو طريقة يختارها الغالبية العظمى من الناس. ومن هنا يجب أن نفهم الغاية النهائية من الحياة. إن فلسفة الحياة هي التي تجيب على هذا السؤال. فهي تشمل الإجابة على من أنا؟ من أين أتيت؟ وإلى أين أنا ذاهب؟

كنا في سن الطفولة واضحين حول معنى الحياة. أما بالنسبة لنا كبالغين يصبح الأمر في غاية من التعقيد. ولابد لنا أن نلجأ إلى من يهدينا إلى الإجابة، ولا سبيل لذلك إلا إلى من خلقنا وكرمنا وأنعم علينا بهداه وسنن أنبيائه صلى الله عليهم وعلى خاتمهم أزكى الصلاة وأتم التسليم.

فالأصل فينا هو أننا من خلق الله، ولسنا من خلق أنفسنا، ولم نأت إلى هذه الحياة من خلال أحداث الصدفة والتطور كما يدعي داروين. ونعلم أيضا أننا في أرحام أمهاتنا قد خلق الله لنا أرواحنا الأبدية. كما نعتمد على الله في وجودنا في كل لحظة. فاعتمادنا على الله اعتماد مطلق لدرجة أن الله سبحانه وتعالى لو لم يحيينا ويرعانا للحظة واحدة لتوقفنا عن الحياة ولرحلنا من الوجود.

إننا في هذا العالم المزدحم الحديث يمكن بسهولة جدا أن ننسى اعتمادنا المطلق على الله. فلا شك أن خبراتك وخبراتنا جميعا تؤكد لنا أننا في اللحظات الصعبة وفي المحن الشاقة نعاني ونحزن ونصْدم ونتحقق فجأة من ضعفنا وهواننا، وفجأة نتحقق من أننا في يد المولى سبحانه وتعالى ونهرع إلى الصمد الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد ونسلم ونستسلم ونطلب العون والإنقاذ من المحن والمصائب، ونعلم حينئذ أنه سبحانه وتعالى قد صمم طبيعتنا البشرية حسب خطته المقدسة وإرادته المطلقة، ولو حاول أحدنا كما حاول فرعون من قبل أن ينسى أو يتناسى هذا الاعتماد المطلق على المولى سبحانه وتعالى ما يمكنه في النهاية إلا أن يقول آمنت بإله موسى وهارون.

والله الخالق بأسمائه الحسنى وأفعاله المقدسة لابد وأن يكون قد خلقنا لهدف معين، لا للعب ولا للهو، وإنما لغرض قاله الله في كلمة واحدة "ليعبدون"، وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون. والعبادة الحق هي السعادة، والإنجاز والوصل مع الرحمن الرحيم. كل الأشياء والأحداث التي تسعدنا في هذه الحياة ما هي إلا انعكاسات لجمال الله وكرمه. إنها تقربنا إليه، ولا يمكن لكل مواطن النشوة والسعادة أن تدوم إلا إذا كانت نابعة من الله وموجهة إليه.

ولقد خلقنا الله بجسد أحسن خلقه، فيه المتانة وفيه الرقة، قابل للنمو والحياة بأمره. وخلق أرواحنا غير المادية، والتي من ثم فهي مستقلة عن الجسد والمادة ومع ذلك فهي متحدة مع الجسد في وحدة قدسية. وهكذا فنحن نتكون من عنصري المادة والروح. عندما نتصرف في الحياة نسلك سلوكا واحدا، هو من اندماج الروح والجسد في تلك الوحدة المقدسة. وبمعنى آخر فإننا لا نتصرف كجسد حيواني مطلق أو كروح مطلقة. هذه الحقيقة من الأهمية بمكان لوجود بعض الناس مشوشي العقول يظنون أن بعض السلوكيات البشرية مثل الإنجاب تشتمل فقط على سلوكيات حيوانية أو سلوكيات حسية مادية مطلقة.

لقد من الله على البشر بالعقل أيضا، والذي يعنى أننا على وعي من قدراتنا على الفهم، وإصدار الأحكام، واتخاذ القرارات. نحن كوحدة جسدية روحية نتصل بالعالم الخارجي من خلال الحواس التقليدية الخمس، وفي نفس الوقت نتواصل مع الآخرين من خلال اللغة. ومختصر القول، هو أننا لدينا قوة اكتساب المعرفة، ولدينا القدرة على الربط بين السبب والنتيجة، والتعرف على العلاقة بين الوسائل والغايات.

نحن بفضل الله نمتلك الإرادة الحرة، أي أننا نمتلك القدرة على الاختيار الحر في أعمالنا. فيمكننا على سبيل المثال أن نفعل شيئا، كما يمكننا أن نختار ألا نفعله. وإذا اخترنا فعله يمكننا اختيار أي من عدة طرق لفعله. وهذا لا يعنى أن جميع أعمالنا حرة حيث أننا مخلوقات نخضع للعادة والغريزة، مما يجعل وجود أعمال حرة مطلقة أمر قليل الحدوث في حياتنا اليومية. ومع ذلك فلدينا القدرة على الاختيار

الحر. وهكذا فنظرا لامتلاكنا لكل من العقل والإرادة الحرة فإننا نختلف عن الحيوانات العليا التي لا تمتلك أيا من الجانبين.

وهكذا، وبسبب هذا، فكان من الطبيعي أن يجعلنا الله مسئولين عن أعمالنا. فنحن مسئولون عما يحدث بأجسامنا وبأرواحنا، ومن ثم فيجب أن نتعلم السيطرة على النوازع التي تؤثر على كل من الروح والجسد. إلا أننا يجب أن نتذكر أن تلك النوازع ليست شريرة، ولكنها تصبح ميدانا للشر إذا لم نتحكم فيها بأنفسنا. هذا الأمر حق، لأننا قادرون على التمييز بين الشر والخير، والخطأ والصحيح، وذلك بصرف النظر عن القانون الوضعي الذي هو من صنع البشر. فهناك أعمال في حد ذاتها تستحق الحمد، وهناك أخرى لا تستحق إلا اللوم. والمصدر الأصلي الأساسي لهذه الأحكام كما قلنا من قبل هو هدي الله في كتبه المقدسة وسنن رسله المكرمين. فعلى سبيل المثال قد يجد خطيب وخطيبته أن بعض اللمسات أو الأقوال المعبرة عن العاطفة قد تثير لديهما نوازع لا يمكن التحكم فيها، وهذا أمر طبيعي ليس لهما فيه قدرة إلا أن يبتعدوا عن تلك الأعمال وتلك الأقوال. وهذا من حكمة توجيه الحق سبحانه وتعالى حين يقول "ولا تقربوا الزنا..." والمقصود بطبيعة الحال هو ألا نضع أنفسنا قولا أو فعلا في موقف ننزلق فيه إلى تلك الفاحشة.

ومن حكمة الله سبحانه وتعالى أنه خلقنا رجالا ونساء. إننا نختلف كرجال ونساء لأننا نمتلك أجهزة تناسلية مختلفة، ومع اختلافها فهي متكاملة. ولذلك فلكل جنس وظيفة مختلفة من ناحية الإخصاب والولادة ورعاية الأطفال. هذا هو معنى كلمة "جنس" تلك الكلمة التي كثيرا ما أسيء استغلالها. وبمعنى آخر فإن كلمة جنس تعني مجموعة الفروق العضوية والوظيفية التي تميز الرجال عن النساء. ومن وجهة النظر الفردية، تعنى كلمة الجنس كما يبدو لنا حاجة فرد معين إلى فرد مثله في الطبيعة ومختلف عنه في نفس الوقت لأنه يمتلك الطبيعة المكملة له من الجنس الآخر. وحيث أننا مكونون من جسد وروح، فنجد أن خاصية الجنس هذه تؤثر على الكيان الكلي الجسدي والسيكولوجي والروحي لنا. وهكذا نجد أن الرجال والنساء في عش الزوجية يكملون بعضهم البعض على جميع هذه المستويات البشرية.

من أجل ذلك نجد أن الزواج يختلف عن جميع الشركات الأخرى. فالرجال والنساء يختلفون من جهات عديدة، وبسبب هذا الاختلاف نجد هناك من الفرص الكثيرة التي تمكننا من أن نساعد الطرف الآخر ونكمل سعادته. ونظرا للحب بين الطرفين يتمنى كل منهما أن يكون مع الآخر، يبادله الهدايا، هذه الهدايا هي هدايا الرفقة الزواجية الحياتية، هدايا الذكورة وهدايا الأنوثة التي تقتصر على كل من الزوجين.

وإذا كان كل من المرأة والرجل متساويان أمام الله في الخلق والحق والمسئولية، فقد خلقت المرأة للأمومة حيث نجد أن نموها يتمركز حول هذه الوظيفة منذ لحظة الإخصاب في رحم أمها. يحمل كل عضو في جسدها خاتم وظيفتها الإنجابية المميزة. فهي تختلف عن الرجل بالنسبة لمعدل نموها ولنبضات دورة حياتها. ونظرا لأنها مكونة من عقل وروح فإننا نجد أن خصائصها العاطفية والعقلية والروحية تميل إلى الطبيعة الخاصة بجنسها.

أما الرجل فقد خلق للأبوة، ومن ثم فهو ينمو حسب نمط خاص على المستوى الجسدي والعاطفي والعقلي والروحي. ويرتبط هذا النمو بالوظيفة الخاصة بتربية ورعاية وتعليم الأطفال. ويمكن لو أننا وضعنا هذه النقاط في اعتبارنا لتمكنا من إزالة كثير من اللبس والغموض حول قضية المساواة بين الجنسين اليوم. هذا ويستمر نمو كل منا حسب جنسه (ذكورة أم أنوثة) على مدار حياته، هذا بالإضافة إلى أن النازع الجنسي يفرض نفسه بطريقة أو بأخرى في الإنسان الطبيعي.

وحيث أننا مخلوقات منطقية عقلانية، فإننا نقرأ المعاني ونفهمها في الأشياء. وبمعنى آخر، فإننا دائما ما نتخذ موقفا نحو أي شيء يؤثر علينا بصورة مباشرة. فنحن نربط المعاني بالأشياء مما يغير من الطرق التي ننظر إليها. فعلى سبيل المثال، نحن لا نتخذ موقفا حيوانيا موحدا نحو فروق الذكورة والأنوثة وما يصاحبها من وسائل التعبير عن الغريزة الجنسية. فنحن نوليها أهمية خاصة، كنا نتحكم فيها ونضبطها حسب المعاني التي نوليها نحن إياها.

إن قدرتنا على ربط المعاني بالأشياء والأحداث وقدرتنا على تغييرها أمر يستحق التركيز عليه لأنه يرينا كيف، وإلى أي مدى، يمكننا أن ننظم غرائزنا الجنسية ونتحكم فيها. وللأسف الشديد نرى أن بعض

الكتاب المحدثين يؤكدون على أن تنظيم الغريزة الجنسية والتحكم فيها أمر غير طبيعي وأمر غير صحي. هذا هراء مطلق. فقد تحكم الناس دائما في غرائزهم الجنسية، إلا أن هذا التحكم كان دائما معتمدا على المعاني التي يوليها الناس لوظيفة الجنس نفسه، ولنتذكر هنا صورة من صور التحكم الجنسي العالمي والتي يطلق عليها العلماء الاجتماعيون حرمة القرابة Incest taboo.

كما أننا نحن قد جبلنا على أن نكون مخلوقات اجتماعية. إن قدرتنا على الحب، والتقمص الوجداني، والتعاطف، والفهم، والتعبير عن الأفكار...إلخ يمكن تنميتها وتطويرها بطريقة مرضية ولكن من خلال التعاون مع الآخرين. إننا جبلنا على أن نكون في حاجة إلى عون المجتمع والتعاون مع الآخرين لتحقيق أمنياتنا في الحياة. كما أن قدراتنا على الحب وفعل الخير مع الآخرين يمكن أن توظف في الزواج. هذا الحب والتعاطف والتقمص الوجداني واعتماد كل من الجنسين على الآخر للإنجاب سوف تتجمع جميعا لتحقق هذا الوحدة الخاصة جدا التي تؤدي إلى جعل الزوجين "اثنين في جسد واحد."

وهكذا فيجب أن نضع الحب والسعادة في الزواج في إطارهما الصحيح. الزواج شركة مدى الحياة، ويجب أن يتسق الحب فيها مع معنى الحياة، وإلا فإنه لن يدوم. إن السعادة التي يمكن أن تتحقق من الزواج تعتمد على مدى المشاركة الزوجية ومدى إشباعها ودوامها والتي لا يمكن أن تكون كذلك إلا بمدى عطاء كل من الزوجين للآخر، ذلك العطاء الذي ينمى من الحب والسعادة التي من أجلها خلق الإنسان. من السهل على المقبلين على الزواج أن يفصلوا بين الزواج من ناحية وفلسفة الحياة من ناحية أخرى. إلا أن الزواج لا يكون له معنى إلا بربطه بالمصير النهائي للإنسان. فإما أن يحقق الزواج حق العبادة والخلافة واتباع منهج الله سبحانه وتعالي وسنة خلقه، وإما أن يصير خبرة حسية وقتية لا تلبث أن تزول مع أول محنة أو ريح يعصف بغرائز كل من الطرفين وأنانيته. فهناك أنواع كثيرة من "الحب" ومن "السعادة" بين الجنسين. البعض منها سطحي، والبعض مزيف، والبعض ليس إلا مجرد أنانية هشة خفية.

الحب والسعادة الحقيقية يجدان جذورهما في الحياة وفلسفتها، يساهمان في تطور الإنسان ورقية، ويساعدان على **التوجه** نحو **الكمال الشخصي** وليس لتعويقه أو الوقوف أمام تحقيقه. والكمال

الشخصي هو السلامة مع النفس والسلامة مع الناس شقائق النفس وأشقائها وشقيقاتها، ومن قبل ذلك السلامة مع المنعم صاحب الفضل وولي النعم مولانا سبحانه وتعالى، ومع الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم. اللهم زدنا حبا لجلالك، وزدنا حبا للحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام، وزدنا حبا لمن يحبكما.

بهذا المفهوم الأخلاقي للزواج نجد أن العمل الحر والاستقلال المبكر للشاب يمكنه من تحقيق المتطلب الأساسي للزواج، ألا وهو الباءة، وهنا يتحقق أمر الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب، من بلغ منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء." والباءة هي القدرة على تحمل مؤن الزواج، جسديا وماديا ومعنويا. وإني أود أن أسألك أيها الشاب سؤالا بسيطا يوضح ما أود أن أقوله لك: إذا أجبت بالإيجاب أو القبول فأكون قد أوصلت إليك ما أريد من رؤية ورأي، وإن رفضت أو أجبت بالنفي فنكون كلانا على خلاف في الرأي، ما هو هذا السؤال:

إذا جاء شابان يطلبان الزواج من شقيقتك الحاصلة على شهادة متوسطة أو جامعية لا تعمل ومنتظرة الزواج، الشاب الأول حاصل على دبلوم صنايع تخصص كهرباء يعمل في مهنة الكهرباء ويمتلك محل أدوات كهربية صغير وهو على خلق عال جدا ومن أسرة ممتازة ولديه القدرة على الزواج ويمتلك كل ما هو مطلوب من مؤن الزواج المطلوبة من شقة ودخل وكل شيء، والآخر حاصل على بكالوريوس في نفس عمر الشاب الأول ولم يعمل بعد ومن نفس الظروف الاجتماعية والأخلاقية إلا أنه لا يمتلك مؤن الزواج المطلوبة من شقة ودخل كافي، فمن تقبله للزواج من شقيقتك؟ الأول أم الثاني. إذا كان الأول في رأيك هو الأفضل فأنا أتفق معك ونكون معا قد عبرنا تراثا عقيما من الطبقية والتفاخر المزيف واحتقار العمل اليدوي والتعلق بالمظاهر الكاذبة، أما إذا كان الشاب الثاني هو اختيارك فهنيئا لك به ولندعو له أنا وأنت ولشقيقتك أن يوسع المولى سبحانه وتعالى لهما في رزقهما ويهديهما وإيانا جميعا لما يحبه ويرضاه.



يتمتع الريف المصري بطبيعة ثرية في سيناء والصحراء الغربية يستمتع فيها السياح باستكشاف الأنواع النباتية والحشائش والنباتات الطبية والعطرية تلك الثروة الهائلة ليس فقط لجذب السياح وإنما للتصدير.

الخـاتمـــة: محاولة لخلق الإرادة السياسية من أجل التنمية

بعد هذه الرحلة الطويلة في أغوار علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية نأمل أن نكون قد أصبحنا على درجة أعلى من الوعي بطبيعة المجتمع الريفي والحياة الريفية، وبالواقع المتخلف للمجتمع الريفي وتعرضه للاستعمار الحضري والإهمال، بل وربما للابتزاز المقصود، من جانب السياسات "التنموية" الوطنية التي تتحيز ضد الزراعة من ناحية وضد المجتمع الريفي وفي صالح المجتمعات الحضرية والعاصمة بصفة خاصة من ناحية أخرى. والعلم له حدود، وعليه قيود، لا يستطيع بسببهما أن يقتحم العمل التنفيذي ويفرض كلمته على السياسيين والتنفيذيين لتنفيذ السياسات الرشيدة للتنمية بوجه عام وللتنمية الريفية بوجه خاص. ويمثل هذا الوضع مشابهة، والقياس مع الفارق، مع الكتب السماوية وقيمها من ناحية وسلوك الناس من ناحية أخرى. فالدول المتقدمة اليوم قد حققت ما وصلت إليه لتمسكها بأسباب التقدم التي سنتها الكتب السماوية وخاصة في عصور بناء النهضة في هذه الدول. والدول المتخلفة لا تزال متخلفة لعدم التزامها بأسباب التقدم وقيمه، أي بالعلم والبحث العلمي من ناحية، والإيمان من ناحية أخرى، بالرغم من ادعائها اعتناق الأديان السماوية وارتفاع درجة التدين بها.

لقد ذكرنا في تصدير هذا الكتاب وفي الصفحة الأولى منه أن علم المجتمع الريفي وتطبيقاته في تنمية المجتمع والحياة الريفية يتناول أشكال السلوك الجماعي وتقنيات التعاون بين الأفراد والجماعات الريفية من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للسكان الريفيين. وبقدر قوة العمل الجماعي – الذي يطلق عليه علميا "رأس المال الاجتماعي" Social capital تتقدم المجتمعات وتتعالي هيبتها. فالمجتمع الياباني والكوري والألماني أمثلة واضحة لمجتمعات جبلت وتربت وتعلمت في ثقافة احتراف العمل الجماعي حتى يقول المثل الشعبي في اليابان "اللي يطلع من الصف يندق". وكم نحن العرب بصفة عامة، والمصريين بصفة خاصة، في أمس الحاجة إلى تعلم العمل الجمعي وممارسته بدءًا بالاقتناع به ثم ممارسته للحوار بيننا وانتهاءً بالسلوك الجماعي الرشيد ووضع السياسات الواعية للتنمية.

ولكل خبر مبتدأ، ومبتدأ التنمية هو الإصلاح المؤسسي الذي يقتنع بالتنمية المؤسسية وليس بتنمية المسكنات المتمثلة في منهج التنمية بالمشروعات والمعونات. وأول التنمية المؤسسية هي تنمية المؤسسة السياسية بصفتها العقل المدبر والجهاز المركزي العصبي للمؤسسات الخمس (الحكومة والاقتصاد والتعليم والدين والأسرة). وعندما تصاب الرأس من المؤسسة السياسية بالوهن والشيخوخة، وفقدان الوعي وانعدام الإرادة، وحب الدنيا تُفتَقد كل أسباب الحياة المجتمعية الفتية، ويتآكل المجتمع من ضعف مناعته، وتهاجمه الطفيلات من أمعائه، والوحوش والأعداء من خارجه، وتنهار الحضارة، ويخبو صراخ المخلصين وهم يتحشرجون... النجدة ... النجدة ... إنها الخيانة العظمى. وهنا يتذكر الذاكرون "واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة." صدق الله العظيم.

ومن المصادفة العجيبة أنه أثناء كتابة هذه السطور، في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، تم استدعاء الوزير سامح فهمي وهو مجتمع في مجلس الوزراء وسط ضوضاء إعلامية تنم عن وشوك حدوث تغيير وزاري، فظن البعض أن المهندس سامح فهمي سيكلف بتشكيل وزارة جديدة، وظننت أنا شخصيا أنه سوف يعين نائبا لرئيس الجمهورية، ويبزغ الفجر، ويعاد بناء الدولة والدستور والمؤسسية السياسية وبقية المؤسسات بالتبعية، فإذا بنا نقرأ في صحف اليوم التالي أن السيد المهندس سامح فهمي قد استدعي لإخباره أن إسرائيل تريد مزيدا من الغاز المصري.... !!!

هذه الخاتمة الغرض منها ليس تلخيص هذا الكتاب، أو حتى ذكر أهم مستخلصاته بقدر الإشارة إلى نقطتين أساسيتن: الأولى، أن علم المجتمع والمجتمع الريفي يؤكدان على أن الخلافة والإعمار والتنمية لا يمكن أن تتم إلا باكتمال دورة المعرفة، معرفة المسميات *Epestime*، والمعرفة الفنية أو الكيفية أو التقنية *Techne*، والمعرفة النظرية أي معرفة الأسباب والنتائج *Theoria*، وأخيرا معرفة الحكمة *Sophia* أي معرفة الخير والجمال والاستدامة وتصميم الحياة الحكيم الذي يرضاه المولى سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين. هذه أنواع المعرفة كما قسمها قديما فلاسفة الإغريق، وهي ما تحث عليه الأديان السماوية ويأمرنا بها الله سبحانه وتعالى. تقوم إسرائيل بإنفاق ٤,٧% من ناتجها الوطني الكلي، الذي هو أكبر من الناتج المصري بكثير، على البحث العلمي والمعرفة، ونحن نصرف ٠,٢% فقط معظمها أجور للباحثين، وأوقفنا تقريبا البحث العلمي سواء في أكاديمية البحث العلمي أو الجامعات أو مراكز البحوث

الأخرى. ولذلك أقول في الخاتمة أن هذا المؤلف في يوم من الأيام أرجو أن يكون دافعا للقوى الشعبية والجماهيرية وللنخبة الثقافية وصفوة الطبقة الوسطى للتحرك من أجل الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي دون الانتظار لكرم الحكومة وإخلاصها، كما أرجو أيضا أن يكون هذا المؤلف صالحا للاستعمال كمرجع في التعليم الجامعي حينما يصبح لدينا تعليم جامعي حقيقي، أو حينما نحاول ذلك، ونجتهد كثيرا كما أمرنا المولى سبحانه وتعالي ورسله، وإن مع العسر يسرا، ويوما ما عسى أن يكون قريبا، ستشرق الشمس مرة أخرى، ونعود إن شاء الله مهدا جديدا لحضارة المستقبل، مستقبل المؤمنين العلماء.

أما النقطة الثانية تحت الغرض من هذه الخاتمة فهي عرض اجتهاد نحو حل المعضلة السياسية التي تتمثل في وهن الإرادة السياسية المخلصة للتنمية الحقيقية، بدلا من النقد وجلد الذات، وذلك من خلال اقتراح بعض أساليب المناصرة أو المدافعة لتحقيق وخلق تلك الإرادة السياسية الصالحة. ونظرا لأننا أطلقنا عليها كلمة "معضلة" فلا تزال هناك حدود لما يمكننا فعله.

وفيما يلي بعض النقاط الأساسية التي تدخل في نطاق المناصرة أو المدافعة من أجل تحسين الإرادة السياسية المخلصة ورفع مستوى "الذكاء الحكومي":

ربما يجب في البداية أن نؤمن ونستجيب لنداء هندي شاشتار Hindy Schachter (١٩٩٧) لكي ننظر إلى أنفسنا على أننا ملاكا للحكومة، ولسنا مجرد زبائن للخدمات العامة. هذا ويدافع بوكس Box (١٩٩٨) عن نموذج الحكم بالمواطنين Citizen government model وذلك من أجر تسيير أمور المواطنين. كذلك يقدم كل من كنج و ستايفار King and Stiver (١٩٩٨) نموذجا حكميا مرتبطا بنموذج بوكس حيث يضع المواطنين في مركز عملية الحكم ليلعبوا دورا حقيقيا أصيلا في وضع السياسات. وكذلك يدافع كل من كريسليب و لارسون Chrislip and Larson (١٩٩٤) عن توجه أساسي للسياسات العامة يتمثل في العلاقة التعاونية التشاركية بين المواطنين من ناحية والموظفين العموميين المنتخبين من ناحية أخرى والمديرين العموميين (كبار التنفيذيين) من ناحية ثالثة، حيث تمثل تلك العلاقة بين المواطنين والموظفين المنتخبين والمديرين العموميين العمود الفقري لهذا التوجه الحكمي.

ومن بين هذا الثالوث الأخير يفصل كل من نالبانديان Nalbandian (١٩٩٤، ١٩٩٩) و جوليمبيوسكي و جابريس Golembeiwski and Gabris (١٩٩٤) و روبرتس Roberts (١٩٩٧) في مناقشة الإصلاح الحكومي من خلال التركيز على دور المديرين العموميين. ومن المعروف أن القيادات العامة لن تغير اتجاهاتها نحو الإصلاح الحكومي إلا تحت ضغط من قياداتهم هم، أو كاستجابة لتغير جوهري ضاغط في مطالب المواطنين من الحكومة، وفيما يتوقعونه منها من ناحية، وكذلك استجابة أيضا لتغير حقيقي في أدوارهم في عملية الحكم نفسها أي في سلوكهم السياسي بوجه خاص.

نستنتج مما سبق أن تفعيل العلاقة بين المواطنين والموظفين المنتخبين والمديرين العموميين أو كبار التنفيذيين بحيث تنطلق القوة الكامنة في كل من هذه الفئات الثلاث هو الذي يمثل التحدي الأكبر للعلماء والمفكرين والمثقفين والإعلاميين وذلك من أجل تحسين الإرادة السياسية المخلصة ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين واللحاق بعظام الدول وبما يليق بمصر وتاريخها ومكانتها. ولذلك يتمثل نداء المناصرة أو المدافعة من أجل تحسين الإرادة السياسية المخلصة في ثلاثة خطابات، خطاب للجماهير وخطاب للموظفين المنتخبين (ممثلي الشعب) وخطاب للمديرين التنفيذيين. وقبل أن نتحدث عن كل من هذه الخطابات الثلاثة هناك كلمة موجهة إلى الجميع تتعلق بالتقوى وإخلاص العمل من أجل الآخرين ومن أجل ترسيخ الحق والعدل وقيم الخير التي هدانا المولى سبحانه وتعالى إليها وفصلها لنا الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام.

التقوى ... التقوى ... كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته بداية من الحاكم إلى الخادم في بيت سيده. ومن ثم فأولى خطوات الإصلاح السياسي لابد وأن تكون تقوى الله، وتذكر يوم الحساب، وتذكر جهنم والخلود في الجنات، وتذكر الموت ومفارقة الأحباب من الأقارب والأصدقاء. ولو كانت الدنيا ذات شأن لأفاض الله منها على حبيبه وحبيبنا المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام، ولأنها حتى لا تعادل جناح بعوضة فقد وهبها الله لفرعون وقارون وهامان. إن أهل النعيم الخالد هم المثمرون المغدقون لأعمال تنفع الرعية، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة. والتقوى وليدة الإيمان، والعاقل هو المؤمن الذي في أدنى مراتب المنطق يأخذ بقول الرجل المؤمن من آل فرعون حين قال:

"...أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذبا فعليه كذبه وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم به إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب" (غافر:٢٨).

النتيجة الحتمية للتقوى والإيمان هي سهولة اعتناق القيم والمعايير العليا وتحقيق الغايات السامية للمجتمع الإنساني. ومن أصدق من الله قيلا؟ ثم من هو أصدق البشر قيلا؟ لا أصدق من الله ورسله أجمعين ابتداءً بنوح وانتهاء بمحمد صلى الله عليهم وسلم أجمعين. إن الأديان السماوية هي مصدر القيم والمعايير، ولا نقبلها من الرأسماليين أو الشيوعيين. ونذكر فقط مفهوم العدالة كمثال واحد منها لنوضح الهُدى في هدْي الله والضلال في قول البشر: في الرأسمالية العمل ضرورة لكسب العيش لمن لا يملك وليس ضرورة لمن يملك ويسود معيار "**لكل على قدر عمله وإرثه**" أما المفلس غير القادر فمصيره الجوع والمرض والجهل والانقراض. وفي الشيوعية العمل وظيفة اجتماعية يتقاضى الفرد احتياجه فقط دون زيادة، ويسود معيار "**من كل على قدر طاقته، ولكل على قدر حاجته**." الفرد هنا محروم من الملكية الفردية ومحروم من الثروة مقابل عمله الجاد ومهارته المتميزة الفائقة. أي عدالة هذه أو تلك؟ أما في القيم السماوية فالحاجة هي معيار العمل والفائض من حق العامل أيضا حيث يسود معيار "**لكل على قدر عمله، ولكل على قدر حاجته**." الفرد يبدع ويعمل باجتهاد ويصبح من الأثرياء معتقدا أن المال ملك لله مستخلف فيه، فيه حق معلوم للسائل والمحروم ومستحث على الصدقات والإنفاق بشكل لم يسبق له مثيل في فكر البشر أو في أنظمتهم. وفي نفس الوقت فالإنسان الفقير أو غير القادر له حق الحياة الكريمة دون من أو أذى في المجتمع الإنساني. إذا انطلقنا من قيم كهذه فلن يكون حالنا كما هو الآن، قليلون يمتلكون الثروة والجاه والسلطان بغير حق، والسواد الأعظم من الشعب لا يجد لقمة العيش إلا بالزحام في طوابير طويلة قد تتحول في آخرها إلى سراب لا خبز فيه ولا ماء.

إن القيم السماوية العليا ستحقق لنا مقومات المجتمع الفعال حيث تشتمل على العدالة، التشارك والتلاحم العضوي المتكافئ Partnership بين الحكومة والشعب والمتسم بالاحترام والتقدير، حب العمل والاجتهاد فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره، الحرية التي تطلق ملكات الإبداع والابتكار وتحقيق القفزات الهائلة في الإنجاز والتنمية، العلم والمعرفة في سبيل خشية الله وتحقيق التقدم والارتقاء، الشورى والديمقراطية والتمكين واللامركزية وتفويض السلطات وتوفير

الإمكانات والمحاسبة والشفافية، القوة (قوة رأس المال البشري أي الفرد، وقوة رأس المال الاجتماعي، وقوة رأس المال الثقافي، وقوة رأس المال الاقتصادي، والقوة التكنولوجية والعلمية والعسكرية) والعزة والثقة في نصر الله ومعيته، الصبر والحلم والرفق وعدم الجهل، صلة الرحم والتحاب بين الناس والتكافل الاجتماعي والتعاون والإيثار وحب الفقراء والمساكين، صيانة النعم والنظافة والمحافظة على البيئة، الاقتصاد والوسطية في الإنفاق دون بسط كلي لليد ودون أن تكون مغلولة إلى الأعناق، توقير الكبير والعطف على الصغير، قدسية الأسرة وحقوق الجيران، الأمن والأمان، كراهة الترف والمترفين والاستهلاك التفاخري، الصدق والأمانة والوفاء بالعهد، تقديس الأنفس والأموال والأعراض والممتلكات وعدم التعدي عليها، تنمية الضمير الجمعي ومحاسبة النفس، الثواب والعقاب بدءًا بالولاية وانتهاءً بالقصاص والخوف من النار وعذاب القبر والرجاء في الجنة ولقاء الله سبحانه وتعالى. هذه قيم إنسانية سماوية عليا ما علمنا إياها إلا الأديان السماوية دون مزايدة على متصل "العلمانية/الوسطية/الأصولية الدينية". والآن نعود إلى الخطابات الثلاثة من أجل تحسين الإرادة السياسية المخلصة.

أولا: **خطاب الجماهير**: يعتبر اكتشاف الأساليب الناجحة لإشراك الجماهير في حكم وتشكيل مجتمعاتهم من أهم تحديات الألفية الثالثة. ومن أجل ذلك يجب أن تعي الجماهير كلا من النقاط التالية:

١. العمل الجماعي هو مفتاح النجاح في تحسين الإرادة السياسية الصالحة وتحقيق الحكم الديمقراطي. العمل الجماعي والقدرة الاجتماعية هما ما يطلق عليهما علماء **المجتمع** "رأس المال الاجتماعي"، وهو يختلف عن رأس المال البشري (الفردي) والذي يمثل قدرة الفرد نفسه، وكذلك عن رأس المال المادي المتمثل في الموارد الطبيعية والمادية والمصنوعة. وقد وجد أن رأس المال الاجتماعي هو أعظم هذه القدرات، فهو على سبيل المثال يساوي أربعة أضعاف قدرة رأس المال الفردي في تحقيق المستوى المعيشي الأفضل (Gamie and Nomeir، ٢٠٠٣). ويتكون رأس المال الاجتماعي من عناصر عديدة منها المشاركة في العمل الأهلي والتطوعي،

وكفاءة التنظيم الاجتماعي والإداري والمنظمات الاجتماعية وفاعليتها والقدرات القيادية والثقة المتبادلة بين الجماهير والحكومة.

٢. يجب على المواطنين أن يدركوا أن مشاركتهم السياسية من ناحية ومشاركتهم النشطة في العمل الأهلي أي في الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة سوف تقوي من قطاع المجتمع المدني وتفرض كلمته على القطاع الحكومي بالمساعدة في التنمية من ناحية وتحقيق الإرادة السياسية المخلصة ورفع مستواها من ناحية أخرى.

ثانيا: خطاب الموظفين المنتخبين (ممثلي الشعب):

١. يجب أن يتذكر ممثلو الشعب أنهم قد أقسموا قسما غليظا من أجل مصلحة الشعب والوطن، ومن ثم فيجب ألا يكرسوا نشاطهم نحو هندسة حسابات الحصول على الأغلبية في الانتخابات وبناء التحالفات السياسية وتوسيع قاعدة المؤيدين، بل يجب عليهم أن ينشغلوا بتحقيق أهداف سامية مثل اكتشاف وبناء قاعدة المواطنين المشاركين معهم في عمليات الحكم والسياسة.

٢. يجب أن يعمل الموظفون المنتخبون على خلق الثقة بين الجماهير والحكومة من أجل تقوية رأس المال الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية. والمعروف أن المفتاح الرئيسي لخلق الثقة هو الشفافية Transparency والمحاسبية أو المساءلة Accountability.

٣. ضرورة قيام ممثلي الشعب بتشجيع المواطنين وحثهم على المشاركة السياسية والمشاركة النشطة في العمل الأهلي من خلال إنشاء الجمعيات الأهلية والمشاركة النشطة فيما هو موجود منها.

ثالثا: خطاب المديرين العموميين (كبار التنفيذيين):

١. يجب أن يعلم المديرون التنفيذيون أنهم هم الذين تقع عليهم رسالة التحول من نظام الحكم السلطوي الأبوي التقليدي إلى نظام الحكم الديمقراطي، أي حكم المجتمع المشارك Engaged community governance، أي حكم الشعب بالشعب، والذي يتعدى مجرد المشاركة السياسية

مثل الانتماء الحزبي والتصويت. ويعتمد نظام الحكم السلطوي التقليدي على أهمية الخبير المهني Expert/professional، والفصل بين القوى المؤسسية والوظيفية، والفصل بين الأدوار والواجبات والمسئوليات، بينما يعتمد نظام الحكم الديمقراطي على دمج المواطنين في جميع عمليات الحكم. وتنحصر روابط المواطن بالحكومة في نظام الحكم التقليدي في الانتخابات وإحصائيات الرأي العام ودراسات الرضا وجلسات الاستماع وأنشطة النقابات والجماعات المنظمة والاتصال الفردي، كل ذلك دون استشارة المواطن ودمجه الحقيقي في الحكم (ليسي و جبسون Lacy and Gibson، ٢٠٠٢).

٢. إن نقطة البداية في سبيل الحكم الديمقراطي تتمثل في إدراك مفهوم معين وهو أن "شئون الشعب هي شئون الشعب" Public's business is public's business. ومن ثم فيجب على كبار التنفيذيين وممثلي الشعب أن يشجعوا المواطنين على المشاركة الجادة، ويدعوهم إلى المشاركة وأن يمدوهم بالمعلومات والمعرفة التي تمكنهم من المشاركة الحقيقية المفيدة. إن المشاركة الحقيقية تمكن المواطنين من تحديد ووضع أهداف مجتمعهم المحلي ووضع أجندتهم الخاصة، والقيام بتنمية المبادرات والاقتراحات الإستراتيجية لتنمية مجتمعهم، والمشاركة في إجراءات تنفيذ ورصد التقدم والتطور وتقييم نتائج برامجهم التنموية.

٣. يجب أن يعلم المديرون التنفيذيون أنهم هم الذين يلعبون الدور المحوري المتمثل في إغلاق الفجوة بين الواقع والنظرية وذلك فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي.

٤. يجب أن يقوم المديرون التنفيذيون بإرشاد الموظفين المنتخبين (ممثلي الشعب) وقيادتهم في دهاليز المشاركة الشعبية الحكمية في الوقت الذي يقومون فيه أيضا بتطوير وتبني ورعاية عمليات المشاركة المدنية في الحكومة مع الالتزام بأخلاقيات المهنة.

٥. يجب على كبار التنفيذيين مثل المحافظين ورؤساء المدن وهم بسبيل تفعيل المشاركة الشعبية الحكمية أن يشكلوا لجانا استشارية من المواطنين Citizen advisory committees أو لجان تداول في قطاعات معينة تمدهم بالنصيحة حول قضايا معينة مثل خطة استخدامات الأراضي أو تنمية

الأحياء والمناطق العشوائية والقرى أو الترفيه أو النقل أو التنمية الاقتصادية بل حتى الموازنة والتمويل. ويمكن أن يتم التوسع في نطاق المشاركة الشعبية ليتعدى مجرد اللجان الاستشارية ليشمل أعدادًا كبيرة من المواطنين من خلال ابتكار وسائل جديدة لتحقيق ذلك مثل إجراء الدراسات المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي للمحافظات أو المدن أو القرى.

٦. يجب أن يعمل كبار التنفيذيين على تحقيق الشفافية والمحاسبية (المساءلة) كمبادئ أساسية لأدائهم الإداري والمنظمي، ولا يكتفون فقط بإظهار وإعلان الكفاءة (تعظيم الإنتاج بأقل القليل) وإعلانهم اتباع المبادئ الإدارية الصحيحة مثل الإدارة بالأهداف MBO أو الإدارة النوعية TQM أو غيرهما.

٧. يجب على كبار التنفيذيين العمل على بناء الثقة بين الجماهير والحكومة من خلال تحقيق الشفافية والمحاسبية، كما يجب عليهم بذل الجهد لاكتشاف القيادات المحلية الطبيعية والرسمية الصالحة وتحسين القدرات الإدارية والتنظيمية لمنظماتهم وما يتبع لها من منظمات فرعية حتى المستوى المحلي القروي أو الأحياء، ذلك كله من أجل تقوية رأس المال الاجتماعي الذي يمثل ركنا ركينا من بناء الحكم الديمقراطي والمشاركة المجتمعية المحلية وتحسين الإرادة السياسية المخلصة.

٨. يجب على كبار التنفيذيين إدراك القيمة العظمى للامركزية في تحسين الإرادة السياسية المخلصة وتحقيق الحكومة الديمقراطية. ومن ثم فعليهم تشرب ثقافة اللامركزية من خلال التعلم الذاتي والتعرف على الخبرات والممارسات والخبرات الناجحة للآخرين في هذا المجال.

٩. يجب على كبار التنفيذيين أن ييسروا قدر إمكانهم بصورة رسمية أو غير رسمية قيام المواطنين بإنشاء الجمعيات الأهلية والنقابات والمؤسسات الخاصة، وذلك لدعم وتنمية قطاع المجتمع المدني الذي سوف يؤدي إلى مساعدة الحكومة في جهود التنمية وتحقيق فلسفة الإنتاج الجماهيري بالجماهير وليس مجرد الإنتاج للجماهير، ومما سوف يؤدي أيضا إلى تحسين الإرادة السياسية المخلصة. ويذكرنا بار و جيتس Parr and Gates (١٩٨٩) أن المشاركة الشعبية تظهر أهميتها بصورة خاصة عندما ينخفض مستوى ثقة المواطنين في الحكومة وينخفض مستوى الشفافية والمحاسبية من جانب

الحكومة. وعندما يشعر المواطنون بالتوتر، كما يقول كريسليب و لارسون Chrislip and Larson (١٩٩٤: ١٥)، فإنهم يكونون على استعداد للتعاون فيما بينهم نظرا لانعدام وسائل أخرى لتحقيق مصالحهم. ولا شك أن ذلك هو أحد الأسباب التي دعت بعض المواطنين إلى الاعتقاد بأن مطالبهم ومصالحهم لن تتحقق إلا من خلال تنظيم جماعات نشطة غاضبة في صورة إضرابات أو اعتصامات (مؤسسة كيتارينج Kittering Foundation، ١٩٨٩).

١٠. يجب أن يعلم كبار التنفيذيين وممثلو الشعب والقيادات المجتمعية المحلية أهمية اللجان المحلية على مستوى الحي أو القرية في خلق روح وقدرات المواطنين بالنسبة للمشاركة والاندماج في الحكم ومن ثم تحسين الإرادة السياسية المخلصة (بيري و بورتني و تومسون Berry, Portney and Thompson، ١٩٩٣). وفي الوقت الذي تقوم به المجالس المحلية بهذا الدور في المجتمعات الغربية نجد أن جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مصر بالرغم من تبعيتها لوزارة الضمان الاجتماعي (الشئون الاجتماعية سابقا) يمكن أن تقوم بهذا الدور مرحليا في مصر. ولذلك فيجب على كبار التنفيذيين الاستعانة بالخبراء والمستشارين المتطوعين للمساعدة في تفعيل تلك الجمعيات عن طريق تقديم كافة أساليب التحفيز والدعم المادي والفني وتفويض السلطات وحرية اتخاذ القرارات (عناصر اللامركزية).

١١. يجب على كبار التنفيذيين والمديرين العموميين أن يتبعوا منهجية منطقية متسلسلة عند محاولتهم دمج الجماهير في الحكم الديمقراطي تتمثل في الخطوات التالية:

أ. توعية الجماهير بمفهوم الديمقراطية وخاصة لمن يسيئون فهمها من الناحية الأخلاقية والإسلامية بصورة خاصة، حيث ينظر إليها عامة الشعب على أنها حرية المعصية، وهنا يجب تذكيرهم بمقولة الشيخ الغزالي، رحمه الله، الذي يتحدث عن عدد من الإسلاميين قائلا: "…. (هذا العدد من الإسلاميين) ينظر إلى الديمقراطية نظرة غير واعية وغير دقيقة، ولذلك يخاصمها، فالديمقراطية في تصوره (هذا العدد) هي حرية المعصية. هذا كلام غريب وكلام باطل. الديمقراطية في مفهومها الأعلى هي إطلاق الحدود أمام المواهب البشرية في أن تستوي وتنضح

وتؤدي وظيفتها في خدمة الأمة." (عبد السميع، ١٩٩٢: ٢٤). وكيف يمكن ذلك دون مشاركة ودمج فعلي للجماهير في الحكم أي في إدارة شئون أنفسهم بأنفسهم؟

ب. وضع وتحديد الهدف من جهود المشاركة الشعبية والدمج الجماهيري في الحكم، بحيث تكون أهدافا حقيقية وليس لمجرد تقليد الدول الديمقراطية. ومن ثم فيجب أن تكون تلك الأهداف أهدافا يشترك في وضعها القيادات الشعبية وممثلو الشعب وعناصر من عامة الشعب. ومن أمثلة هذه الأهداف تحسين الأداء ليتناسب مع احتياجات الناس، ضبط الخدمات لتتناسب مع رغبات الناس، تحديد معايير الأداء، تحديد الأولويات لوضع خطة الموازنة، وضع خطة للتمويل، وإعلام الجماهير عن إنجازات وثمار مشاركة الجماهير في التنمية.

ج. ضمان تمثيل وجهة نظر كافة فئات الجماهير من خلال جمع معلومات بطرق مختلفة ومن مصادر مختلفة.

د. التوقيت المناسب واتباع المداخل الصحيحة للأغراض المختلفة. ومن ضمن هذه المداخل تحديد رغبات وتفضيلات الجماهير ومستويات رضائهم من خلال المسوح الاجتماعية أو الجماعات البؤرية Focus groups أو المقابلات الشخصية أو اللقاءات الجماعية، وهناك أيضا مدخل تكوين الجماعات أو اللجان المحلية الاستشارية أو جماعات المهام المحددة غير الرسمية. وهناك أيضا المدخل الإعلامي من خلال المطبوعات والإعلانات ولجان الاستماع المحلية والتقارير العامة وشبكة المعلومات الدولية والاتصالات الشخصية.

هـ. تقرير كيفية استخدام المعلومات في صناعة القرارات خاصة وأن المعلومات الخاصة بالجماهير يجب أن توزن وتقارن بالمعلومات الموضوعية والعلمية والخاصة بالخبراء والتقنيين.

و. إعلام الجماهير عن كيفية تطبيق إسهاماتهم وتبنيها، وذلك بعد رصد ومراقبة المعلومات المتحصل عليها من أنشطة المشاركة الجماهيرية وإعلام المشاركين بنتائج مشاركتهم وطلب استمرارية تلك المشاركة.

والخلاصة إن نموذج الحكم الديمقراطي لا يمثل مشكلة حقيقية عندما يتعلق الأمر بتوضيحه وفهم معانيه بقدر ما نجد مشكلة حقيقية في كيفية إقناع الجماهير وممثلي الشعب المنتخبين وكبار التنفيذيين، إلى أعلى المستويات، بوجود أسباب حقيقية وضرورة حتمية للمشاركة في عملية الحكم الديمقراطي، ذلك الأمر الذي لا يضمن أن يؤدي إلى فائدة حقيقية وإنتاج فعلي كما يتصورون. وهنا يأتي دور الإعلاميين والمعلمين، كل من يتخذ منبرا للإعلام سواء مرئيا أو مقروءا أو مسموعا أو تعليميا، إذ لا يجب أن يقتصر دور الإعلام على الخطاب الخبري (أي نشر ما يحدث وعرض المعارف) وإنما يجب أن يمتد إلى الخطاب التنموي متخليا عن مذاق التشفي والولولة والتهليل والشخصنة عارضا ومناقشا وناشرا للحلول ومواجها للمشكلات مستضيفا لأصحاب الفكر التنموي الإبداعي العلمي والأدبي والثقافي بوجه عام. يجب على الإعلاميين والمعلمين نشر ثقافة اللامركزية والمشاركة والعمل العام والعمل التطوعي والمسئولية المجتمعية، فالديمقراطية ليست كلمات وإنما هي سلوك شعبي وعمل، وكذلك نشر مفهوم التعددية والتسامح والتعايش والحوار، وتعظيم قيمة الديمقراطية وإشعار المواطن بحقوقه وواجباته، وتعريف المواطن بأهمية المؤسسات التعليمة والصحية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية وكافة المنظمات الثقافية والتربوية المجتمعية المحلية. كما يجب على الإعلاميين والمعلمين توعية المواطن بالقيم والنظم السياسية المختلفة في العالم وخاصة الرأسمالية والشيوعية ومميزات القيم السماوية وعلوها على تلك النظم الوضعية. وبدءًا بالتقوي، لن تتحقق الإرادة السياسية المخلصة والحكم الصالح إلا إذا تعاون كل من الجماهير وممثلي الشعب والتنفيذيين والإعلاميين لإعلاء ثقافة اللامركزية ودمج الجماهير في حكم أنفسهم بأنفسهم، فهذا هو المسار الذي اتبعته الأمم التي أشير إليها بالبنان، والتي يضرب حاليا بها الأمثال، والتي تخطو على الدرب حتى تؤول إلى نفس المآل. هذا هو "الخبر" لذلك "المبتدأ" اللذين أشرنا إليهما في مبدأ هذه الخاتمة.

المراجع العربية

إبراهيم، سعد الدين (دكتور)، محرر، *مصر فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)*، *دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى*، الطبعة الأولى، بيروت، معهد الإنماء العربى، ١٩٨١، ص ٧.

أحمد، فتحي السيد عبده (٢٠٠٥). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية ، جامعة عمر المختار، الإسكندرية ص ١٦٧.

أمين، جلال، ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن، دار الشروق، الطبعة السادسة، القاهرة، ٢٠٠٨.

تضامن (٢٠١٥). http://www.tadamun.co/عن-مبادرة-التضامن-العمراني-بالقاهرة/

جامع، محمد نبيل (دكتور)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتقنيات الحيوية: تحليل عام مع التركيز على المملكة العربية السعودية، السجل العلمي لمؤتمر النهوض بأداء القطاع الخاص والعام في المملكة العربية السعودية، مركز بحوث تنمية الموارد البشرية ،كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم، ١٤-١٦نوفمبر ، ١٩٩٢، ص ص ٧٣-١٠٥.

جامع، محمد نبيل (دكتور)، العلاقات العامة والعمل الاجتماعي المحلي، الدورة التدريبية التكاملية للمجموعات المحلية العاملة بمجالس القرى التجريبية لمشروع بناء وتنمية القرية المصرية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، الإسكندرية، أكتوبر-نوفمبر، ١٩٧٤، وثيقة رقم ٨.

جامع، محمد نبيل (دكتور)، *علم الاجتماع الاقتصادي: الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠.

جامع، محمد نبيل (دكتور)، *علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠.

جامع، محمد نبيل (دكتور)، فائدة البحوث الاجتماعية للتنمية الوطنية، السجل العلمي لمؤتمر دور التقنيات والبحوث الاجتماعية في التنمية الريفية، المنعقد بواسطة الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي، المنعقد في كلية الزراعة بكفر الشيخ ، ٢٥ يونيو ٢٠٠١، المجلد الأول، ص ص ١-٢٠.

جامع، محمد نبيل (دكتور)، و مرزوق عارف، عبد الرحيم الحيدري، محمد العزبي، محمود مصباح عبد الرحمن، فؤاد سلامة، السيد الشرقاوي، *التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية، والمرئيات التنفيذية التنموية*، الجزء الأول، التقرير الرئيسى، القاهرة، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧، ص. ١١-١٥.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، ٢٠١٧، ديسمبر ٢٠١٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ، يونيو ٢٠٠٤، جدول رقم (١-٤) ص ١٢.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦* ، *النتائج الأولية*، جدول متوسط حجم الأسرة ونسبة النوع.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث العمالة بالعينة للسنوات ١٩٨٤-٢٠٠٢، مع ملاحظة أن معدلات البطالة من ١٩٨٤-١٩٩٥ للأفراد ١٢-٦٤ سنة، وللأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢م للأفراد ١٥-٦٤سنة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *قوة العمل والبطالة*، *الطلب في سوق العمل*، إحصاء الطلب على العمل في سوق العمل.

الحنفي، محمد غانم، بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية بالمستوى الطبقي للزراع في منطقة مريوط، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، مجلد ٣٧ ، عدد ٣، ١٩٩٢.

حيدر، فاروق عباس (دكتور مهندس) ، *تخطيط المدن والقرى*، الإسكندرية: توزيع منشأة المعارف، ١٩٩٤، ص ص ١٣٣-١٤٣.

الزلاقي، محمد منير (دكتور)، المجتمع الريفي: معالم رئيسية في المنوال المجتمعي الريفي المصري، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٥٨.

الزواوي، خالد (دكتور)، *البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل*، القاهرة، مجموعة النيل، ٢٠٠٥.

شوقي، عبد المنعم (دكتور)، *تنمية المجتمع وتنظيمه*، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٣، ص ص ٢٩-٣١.

الطحاوى، إبراهيم (دكتور)، *الاقتصاد الإسلامى، مذهبا ونظاما، دراسة مقارنة*، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٤.

الطحاوى، إبراهيم (دكتور)، *الاقتصاد الإسلامي، مذهبا ونظاما، دراسة مقارنة*، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٤.

عبد الرحمن، محمود مصباح، دراسة اجتماعية تحليلية عن التدرج الطبقي الاجتماعي بقريتي مسير ومنية مسير بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤.

عبد السميع، عمرو (دكتور)، حوار مع الشيخ الغزالي، *الإسلاميون: حوارات حول المستقبل*، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٢، ص. ٢٤.

علي، عصام الدين محمد (٢٠٠٨). تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، مصر.

قايد، أسامة، "بكرة أحلى" (http://bokra-ala.blogspot.com/المدونة).

قنديل، أماني وسارة بن نفيسة، *الجمعيات الأهلية في مصر*، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٤.

كمال، محمد شفيق، التدرج الطبقي الاجتماعي في الريف المصري، دراسة تحليلية للتدرج الطبقي الاجتماعي وعلاقته ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية في ريف محافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

منصور، محمد إبراهيم وسماء سليمان وآخرون، أجنحة الرؤية: هو نحو نسق إيجابي للقيم الاجتماعية يحلق بالمصريين إلي أفق الرؤية المستقبلية لمصر عام٢٠٣٠ دراسة تحليلية نقدية، مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٩.

هلول، فتح الله سعد (دكتور) وآخرون، *تنظيم المجتمع الريفي المحلي*، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٨٨.

هويدي، فهمي، محاكمة مثيرة لقيم المصريين، المقال الاسبوعي، صحيفة الشروق الجديد المصريه الثلاثاء ٢٧ شعبان ١٤٣٠ — ١٨ أغسطس ٢٠٠٩.

وزارة الإدارة المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" ، القاهرة، جهاز بناء وتنمية القرية، ١٩٩٥، ص.٧.

المراجع الأجنبية

Abdel-Hakim, M.S (1975). “Population growth in Greater Cairo and the role of migration in it”, *Population Studies*, 19: 1–15 (in Arabic).

Abdel-Hakim, M.S. (1966) “Migration to Cairo”, Second Conference of Statistical Studies and Research. Cairo University, Cairo, 169–80 (in Arabic).

Abdel-Rahim, M. (1971). Rural–Urban Migration in the Arab Republic of Egypt: Patterns, Motives, and Consequences. National Research Center, Cairo (in Arabic).

Adams, R. (1993). "The economic and demographic determinants of international migration in rural Egypt", *Journal of Development Studies*, 30: 146–67.

Aldakhil, K. (1999). Patterns and Determinants of Internal Migration in the Arab Countries: The Case of Egypt. Economic Research Forum, Cairo.

Alston *et al*. (2000). A meta analysis of rates of return of agricultural R&D. IFPRI Research Report 113, Washington, DC.

Anderson, Lykke E. (2002). Rural-urban migration in Bolivia: Advantages and disadvantages. Instituto De Invesigaciones Socio-Economicas, Universisidad Catolica Boliviana.

Ankie M. and M. Hoogvelt (1987). *The Third World in Global Development*. London: Macmillan, p. 58.

Arensberg, Conrad M. (1954). “The community study method,” *American Journal of Sociology*, LX, September, p. 110.

Assaad, Ragui (2000). "The Transformation of the Egyptian Labor Market, 1988-1998," (Cairo: The Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, p. 14.

Attiya, M. (1976). Internal Migration, its Impact and Motives: An Empirical Study of the Characteristics of Migrants from the Village of Mushairaf to Cairo. Unpublished Ph.D. thesis in Sociology, Ein Shams University, Cairo (in Arabic).

Bardak, U. and Mare, P. (2014). European Training Foundation, ‘ETF mission report to Egypt’, 23-26 June.

Baron, James N. and Michael T. Hannan (1994). "the Impact of Economics on Contemporary Sociology." *Journal of Economic Literature.* Vol. XXXII (September): 1111-1146.

Barsoum, G. (2015). *Young people's job aspirations in Egypt and the continued preference for a government job*, ERF Working Paper No 838, Economic Research Forum, Giza, 2014. Last accessed January 2015 at: www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/838.pdf

Becker, Howard S. (1963). *Outsiders.* New York: The Free Press, PP.25-39.

Berry, J. M, K. E. Portney, and K. Thomson (1993). *The Rebirth of Urban Democracy*, Washington DC: Brookings Institution.

Blackwell, Gordon W. (1954). "A theoretical framework for sociological research in community organization," *Social Forces,* 33 (October), 57-64.

Bourdieu, Pierre (1990). "Reproduction in Education, Society and Culture". London: Sage.

Bourdieu, Pierre (1993). *Sociology in Question*. London: Sage.

Bourguignon, F., and Morrisson, C. (1998). "Inequality and Development: The Role of Dualism*", Journal of Development Economics*, 57(2), 233-258.

Box, R. C. (1998). *Citizen Governance: Leading American Communities into the 21st Century.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Boyle, P., Halfacree, K. and Robinson, V. (1998). *Exploring Contemporary Migration.* Longman, Harlow.

Brettell, C.B. (2000). "Theorizing migration in anthropology", in Brettell, C.B. and Hollifield, J.F. (eds) *Migration Theory: Talking Across Disciplines.* Routledge, New York, 97–136.

Brown, Lester R. (1978). *The Twenty Ninth Day: Accommodating Human Needs and Numbers to the Earth's Resources*. New York: W. W. Norton & Company.

Brunner, Edmund and Wilbert C. Hollenbeck. (1955). *American Society: Urban and Rural Patterns.* New York: Harper and Row & Brothers, 159, 163.

Butler, Stuart M. (1997). "why strong social institutions are needed to survive economic growth," *Heritage Lecture #603,* October 28.

Buttel, Frederick H. (2002). "Environmental Sociology and the Sociology of Natural Resources: Institutional Histories and Intellectual Legacies." *Society and Natural Resources*. 205-211.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) (1973). Internal Migration and its Impact on the Structure of Labor in the Arab Republic of Egypt. Cairo (in Arabic).

Chrislip, D.D. and C. E. Larson. (1994). *Collaborative Leadership: How Citizens and Civic Leaders Can Make a Difference.* San Francisco: Jossey-Bass Publishers.

Cohen, R. (2000). *Global Sociology*. Polity, Cambridge.

Coleman, James. (1993). "The Decision of Organizations and the Right to Act" *Sociological Forum*. Vol.8.

Coleman, James (1990). *Foundation of Social Theory*. Cambridge, MA the Belknap Press.

Coleman, James S. (1988). "Social capital in the creation of human capital," *American Journal of Sociology* 94 S, 95-120.

Courbage, Youssef (1999). New Demographic Scenarios in the Mediterranean Region, (Paris: National Institute for Demographic Studies, Ch. 3, p. 13.

Davis, Kingsley (1949). *Human Society.* New York: the MacMillan Company: 312, 315.

Dhonte, Pierre, Rina Bhattacharya and Tarik Yousef (2000)."Demographic Transition in the Middle East: Implications for Growth, Employment and Housing, (Washington DC: International Monetary Fund, Working Paper WP/00/41), p. 7.

Diao et al. (2006). The role of development: implications for Sub-Saharan Africa. DSGD Discussion Paper No. 29, IFPRI, Washington, D.C.

Domínguez, Gabriel; and Mazumdaru, Srinivas (2016). “Why innovation is king in South Korea.” Deutsche Welle, Feb. 10.

Dunham, Arthur (1949). What is the job of community organization worker,” Proceedings, National Conference of Social Work, Atlantic city, New York: Columbia University Press, 162.

Eberts, Paul R. (1999). "Social capital and empowerment across time and space," paper presented to the Annual Meetings , RSS, Chicago.

El-Badry, M.A. (1965) “Internal migration in the United Arab Republic”, *Contemporary Egypt*, 319 (56): 31–44 (in Arabic).

El-Kogali, Safaa E. and El Daw A. Sulim (2003). "Poverty, Human Capital and Gender: A Comparative Study of Yemen and Egypt," (Cairo: Economic Research Forum, Working Paper 0123), pp. 8-10.

El-Kurdy, M. (1974). The Social Impact of Urban Polarization: An Emperical Analitical Study of Some of the Centers of Urban Development in the Arab Republic of Egypt. Unpublished Ph.D. thesis in Sociology, Cairo University, Cairo.

Elliott, Mabel A. and Francis E. Merrill (1961). *Social Disorganization*. New York: Harper and Row, P. 457.

Ensminger, D. (1938). "Organizing rural community," *Rural Sociology*, Vol. 3, No. 4, Dec. p. 410.

Fadil, M.A. (1978). Socio-economic Transformations in the Egyptian Countryside. National Authority for Books, Cairo (in Arabic).

Fahmi, W., and Sutton, K. (2008). Greater Cairo's housing crisis: Contested spaces from inner city areas to new communities. Cities, 25(5), pp. 277-297.

Fan, S., Zhang, X., and Rao, N. (2004). "Public Expenditure, Growth and Poverty Reduction in Rural Uganda." Development Strategy and Governance Discussion Paper No.4, IFPRI: Washington, DC.

FAO. (1981). FAO Economic and Social Development Paper 20, Administering Agricultural Development for Small Farmers, Rome

Farag, F. (1970). Internal Migration between the Governorates of the United Arab Republic as One of the Indicators of Economic and Social Differences between Governorates. Institute of National Planning, Research Series No. 533, Cairo.

Fei, J.C.H. and Ranis, G. (1961). "A theory of economic development", *American Economic Review*, 51, 533–65.

Fukuyama, Francis (1995). *Trust: The Social Virtues and the Creation of prosperity*. Toronto: Penguin.

Gamie, Mohamed and Alaa Gamie (2017). Strategic and Institutional Requirements for the Creation of Knowledge Based Economy, With Particular Reference to Egyptian Agriculture. Paper presented at the Conference on: "Knowledge-Based Economy: A New Path to Socio-Economic Agricultural Development," University of Alexandria, College of Agriculture, Department of Economics and Agricultural Business Administration, September 9th.

Gamie, Mohamed N and Mokhtar Ali Nomair (2001). “The discouraging condition of human capital development in rural Egypt The 2nd Sustainable Development Forum (SDF-2) in Collaboration with the American University in Cairo, “Managing Development Through Global Cooperation,” Marioutt Hotel, Cairo, Egypt, December 27-28.

Gamie, Mohamed N, (1974). “Analytical socio-economic explorations into the nature and measurement of rurality with particular reference to Egyptian communities,” *Alexandria Journal of Agricultural Research*, Vol. 22, No. 3, December, Bulletin No. 1.

Gamie, Mohamed N, (1982). "The need for balanced development of rural and urban sectors in Saudi Arabia," *Addara Quarterly Journal,* King Abdel Aziz Research Center, vol.4, no.7, may, PP. 1-17.

Gamie, Mohamed N, (1984). "The relatively stagnant trend of Egyptian rural development as compared to urban development," *VI World Congress for Rural Sociology,* 15-21 December, Session No.19, Manila, the Philippines.

Gamie, Mohamed N. (1980). "Multivariate analysis of selected determinants of rural social class belonging in two Egyptian villages," Journal of College of Agriculture, Riyadh University, vol. 2, pp. 121-135.

Ganguly, R. (1997). Integrated Development of Small and Medium Towns in India. In: Chatterji M., Kaizhong Y. (eds). Regional Science in Developing Countries, Palgrave Macmillan, London.

Gist, Noel P. and Sylvia F. Fava (1967). *Urban Sociology* (New York, Thomas Y. Crowell Company).

Golembiewski, R. T., and G. T. Gabris. (1994). “Today’s City Managers: A Legacy of Success-Becoming-Failure”. *Public Administration Review* 54(6): 525-530.

Gollin, D., Parente, S., and Rogerson, R. (2002). “The Role of Agriculture in Development”, *American Economic Review*, 92(2): 160-164.

Goss, J. (1993). "'The Magic of the Mall': An Analysis of Form, Function and Meaning in the Contemporary Retail Built Environment". *Annals of the Association of American Geographers* 83: 18-47.

Green, Helen D. (1954). *Social Work Practice in community Organization.* New York: Whiteside and Morrow Press: 28.

Hagen, Everett E. (1963). On *the Theory of Social Change.* Homewood, Illinois: The Dorsey Press, Inc.

Hawley, Amos H. (1950). *Human Ecology: A Theory of Community Structure.* New York: The Ronald Press: 257-258.

Hegazy, E. (1971). Urbanization. National Center for Social and Judicial Studies, Cairo (in Arabic).

Hieronymus, Robert E. (1917). *Balancing Country Life.* New York: Association Press: P. 60.

Hillery Jr. George A. (1955). "Definitions of Community: areas of agreement, *Rural Sociology*, 20 (June): 111-123.

Hollingshead, August B. (1948). "community research: Development and present condition," *American Sociological Review*, 13 (April): 136-156.

Hugo, G. J. (1993). "Migration as a survival strategy: the family dimension of migration" in Department of Economic and Social Affairs, Population Division, United Nations, *Proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on Population Distribution and Migration,* Santa Cruz, Bolivia, 18-22 January, United Nations, New York, 1998: 139-149

Hugo, G. J. (1982) "Circular migration in Indonesia". *Population and Development Review*, 8: 59-83.

Hussein, S. (1988). "Socio-economic disparities and internal migration among Egyptian governorates", in Research Monograph Series no. 17. Cairo Demographic Center, Cairo: 199–247.

Ibrahim, M.F. (1986). "Volume and patterns of internal migration in Cairo economic region", in Research Monograph Series no. 15. Cairo Demographic Center, Cairo: 257–82.

IFPRI Report (1996). International Food Policy Research Institute, Volume 18, Number 1, February, p. 1.

Institute of National Planning (1968). International Labor Organization (INP-ILO) Final Report on Employment Problems in Rural Areas. Cairo.

Ismail, M.M. (1989). "The relationship between fertility and internal migration in Egypt", in Studies in African and Asian Demography: CDC Annual Seminar, Cairo Demographic Center, Cairo: 145–82.

Iwulska, Aleksandra (2012). Golden Growth: Restoring the lustre of the European economic model: Country Benchmarks, World Bank: 2012.

Jackson, J.A. (1986). *Migration.* Longman, London.

Jansen, C.J. (196). “Some sociological aspects of migration”, in Jackson, J.A. (ed.) *Migration.* Cambridge University Press, Cambridge: 60–73.

Johnson, H. G. (1964). "Toward a generalized capital accumulation approach to economic development." in *Residual Factors and Economic Growth,* Paris, O.E.C.D.: 219-25.

Kettering Foundation (1989). *The Public’s Role in the Policy Process: A View from State and Local Policy Makers*. Dayton, OH: Kettering Foundation.

King, C. S. and C. Stivers (1998). *Government Is Us: Public Administration in an Anti-Government Era. Thousand Oaks, CA*: Sage Publications.

Kolke, Yuriko (2015). World Economic Forum, https://www.weforum.org/agenda/2015/03/why-inequality-is-different-in-japan/

Kurtz, Russell H. (1940). The range of community organization,” Proceedings, National Conference of Social Work, Grand Rapids. New York: Columbia University Press: 401-412.

Lacy, D. P., M. J. Dougherty, P. D. Gibson, and M. D. Miller (1993). “Strategic Planning: Alternative Models To Empower Communities". Presented at the American Society for Public Administration Region IV Conference in Richmond, Virginia, September 30.

Lane, Robert P. (1939). “The field of community organization,” Proceedings, National Conference of Social Work, Buffalo, New York: Columbia University Press: 500.

Larson, Olaf F. (2010). Contributions of rural sociology research and evaluation to extension development in the United States, *Wiley Interscience Journal*.

Lee, E.S. (1966). “A theory of migration”, *Demography*, 3 (1): 47–57.

Lerner, Daniel. (1966). *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. New York: The Free Press.

Lewis, G.J. (1982). *Human Migration*. Croom Helm, London.

Lewis, W.A. (1954). “Economic development with unlimited supplies of labor”, *The Manchester School of Economics and Social Studies*, 22(2): 139–91.

Lindeman, Edward C. (1921). *The Community*. New York: Association Press: 139, 173.

Lipton, Michael (1976). "Urban Bias: Or Why Rural People Stay Poor," *People* (London), Vol. 3. No. 2.

Lipton, Michael (1980). “Migration from rural areas of poor countries: the impact on rural productivity and income distribution”, *World Development*, 8 (1): 1–24.

Loomis, C. P. (1950). “The nature of rural social systems: A typological analysis,” *Rural Sociology*, 31, June: 156-174.

Lucas, R.E. (1997). “Internal migration in developing countries”, in Rosenzweig, M.R. and Stark, O. (eds) Handbook of Population and Family Economics. Elsevier Science Publishers, Amsterdam: 721–98.

Lucas, R.E.B. (1998). Internal Migration and Urbanization: Recent Contributions and New Evidence. Boston University, Institute for Economic Development, Discussion Paper 91.

Mabogunje, A.L. (1970). “Systems approach to a theory of rural–urban migration”, *Geographical Analysis*, 2 (1): 1–17.

MacIver, Robert M. (1928). *Community: A Sociological Study.* London: MacMillan and Company Ltd: 22-23.

Magdoub, A. (1972). “The problem of internal migration in Egypt”, Al-Ahram Economist, 414: 42–43 (in Arabic).

Massey, D.S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A. and Taylor, J.E. (1998). *Worlds in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium.* Clarendon Press, Oxford.

Mayo, Leonard W. (1947). Community organization method and philosophy in 1946,” Proceedings, National Conference of Social Work, Buffalo, New York: Columbia University Press: 129.

McKinney, John C. (1966). "Methodology, procedures and techniques in sociology," in Howard Becker and Alvin Boscoff. *Modern Sociological Theory in continuity and Change*. New York, Holt, Rinehart and Winston.

Morgan, Arthur E. (1942). *The Small Community: Foundations of Democratic Life.* New York: Harper and Brothers: 20.

Nalbandian, J. (1999). Facilitating Community, Enabling Democracy: New Roles for Local Government Managers. *Public Administration Review* 59 (3):187-197.

Nassef, A.F. (1985). “Some aspects of rural/urban migration in Egypt”, Research Monograph Series no. 13. Cairo Demographic Center, Cairo.

Nitsch, Ulrich. (1988). The legitimacy of the agricultural extension service, *Agricultural and Human Values*, Vol. 5, No. 4: 50-56.

North, Douglas (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance.* 300,

Oberai, A.S. (1984). "Identification of migrants and collection of demographic and social information in migration surveys", in Bilsborrow, R.E., Oberai, A.S. and Standing, G. (eds) Migration Surveys in Low Income Countries: Guidelines for Survey and Questionnaire Design. Croom Helm, London and Sydney: 14-30; 130–85.

Ouda, M. (1974). "Migration to Cairo", National Sociological Journal, 12: 5–60 (in Arabic).

Park, Robert A. and Ernest W. Burgess (1921). *Introduction to the Science of Sociology.* Chicago: University of Chicago Press: 161.

Parr, J. and C. T. Gates (1989). "Assessing Community Interest and Gathering Community Support". In International City Management Association, eds., *Partnerships in Local Governance: Effective Council-Manager Relations*. Washington, DC: International City Management Association.

Pettit, Walter W. (1925). "Some Prognostications in the field of community work," Proceedings, National Conference of Social Work, Denver, Chicago: University of Chicago Press: 682.

Poston, Richard Waverly (1953). *Democracy in You: A Guide to Citizen Action.* New York: Harper & Brothers: 15-16.

Putnam, Robert D. (1993). Making democracy work. *Civic traditions in modern Italy.*Princeton: Princeton University Press 1993.

Radwan, Samir (2002). "Employment and Unemployment Rates in Egypt: Conventional Problems, Unconventional Remedies," (Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 70, August): 3.

Redfield, Robert (1947). "The folk society," *American Journal of Sociology,* LII (January): 293-308.

Redfield, Robert (1960). *The Little Community and Peasant Society and Culture*. Chicago: University of Chicago Press, Phoenix Books.

Roberts, N. (1997). "Public Deliberation: An Alternative Approach to Crafting Policy and Setting Direction". *Public Administration Review* 57(2): 124-132.

Ross, Murray G. (1955). *Community Organization: Theory and Principles.* New York: Harper and Brothers: 39.

Saad, S.I. (1976). “Internal migration to the city of Cairo and its relationship to changes”, Traditions and Values of Migrants. International Islamic Center for Population Studies and Research, Al-Azhar University, Cairo (in Arabic).

Sanderson, Dwight (1942). *Rural Sociology and Rural Social Organization*. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Schachter, H. L. (1997). *Reinventing Government or Reinventing Ourselves: The Role of Citizen Owners in Making a Better Government*, State University of New York Press: Albany, NY.

Schmitter Heisler, B. (2000). “The sociology of immigration”, in Brettell, C.B. and Hollifield, J.F. (eds) *Migration Theory: Talking Across Disciplines*. Routledge, New York: 77–96.

Schnore, Leo G. (1966). “The rural-urban variable: An urbanite’s perspectives,” R*ural Sociology*, 31 (June): 131-143.

Schultz, T. W. (1961). "investment in human capital," *American Economic Review*.

Scott, Richard. (2001). *Institutions and Organisations*. London: Sage.

Searle, John. (1995). *The Construction of Social Reality*. London: Penguin.

Sharnouby, M. (1967). Net Migration in Urban Governorates in the United Arab Republic and its Measurement from 1950 to 1960. Cairo Demographic Center, Cairo (in Arabic).

Sharnouby, M. (1968). Migration from Rural Areas to the Major Cities in the United Arab Republic. Unpublished Ph.D. thesis, Ein Shams University, Cairo (in Arabic).

Shoieb, F., Monem, A. and Khalil A. (1994). “The impact of internal migration on labor force in Greater Cairo Region”, in Research Monograph Series no. 24. Cairo Demographic Center, Cairo.

Sjaastad, L.A. (1962). “The costs and returns of human migration”, *Journal of Political Economy*, 70(5): 80–93.

Skeldon, R. (1990). Population Mobility in Developing Countries: A Reinterpretation. Belhaven Press, London and New York.

Sklair, L. (1995). *Sociology of the Global System*. Second Edition. London, Harvester.

Sorokin, P., C. C. Zimmerman and J. Galpin (1929). *Systematic Source Book in Rural Sociology,Vol. 1.*Minneapolis: University of Minnesota Press: pp. 273-287.

Sorokin, Pitirim and Carl C. Zimmerman (1929). *Principles of Rural-Urban Sociology.* New York: Holt, Rinehart and Winston.

Stark, O. (1978). *Economic-Demographic Interactions in Agricultural Development: The Case of Rural-to-Urban Migration.* Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.

Stark, O. (1991).*The Migration of Labor*. Blackwell, Oxford.

Steiner, Jesse F. (1930). *Community Organization*. New York: Century, rev. edition: 20.

Stroup, Herbert Hewitt (1952). *Community Welfare Organization*. New York: Harper and Brothers: 9.

Susan, George and Fabrizio Sabelli (1994). *Faith and Credit: The World Bank's Secular Empire*. Boulder, Co: Westview Press: 147.

Sutton, K. and Fahmi, W. (2001). "Cairo's urban growth and strategic master plans in the light of Egypt's 1996 population census results", Cities, 18(3): 135–49.

Thomas, Clive Y. (1996). "Capital markets, financial markets and social capital: An essay on economic theory and economic ideas," Social and Economic Studies, vol. 45, no. 2-3.

Todaro, M.P. (1976). Internal Migration in Developing Countries. International Labour Office, Geneva.

Toth, J. (1999). Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on the State, 1961 – 1992. University Press of Florida, Gainesville.

Turner, Jonathan (1997). *The Institutional Order* . New York: Longman, 1997.

United Nations Human Development Program (2002). *Arab Human Development Report*: 158, <http:/www.undp.org>.

Urry, J. (2000). *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty-First Century*. Routledge, London.

Warner, W. Lloyd and Paul S. Hunt (1941). *The Social Life of a Modern Community.* New Haven, Yale University Press: 16.

Weingast, Barry (1995). "The economic role of political institutions: market-preserving federalism and economic development," *Journal of Law, Economics and Organization II*, Spring.

Wheelan, Charles (2003). Naked Economics: Undressing the Dismal Science. New York: by W.W. Norton & Company.

Wirth, Louis (1938). “Urbanism as a way of life,” *American Journal of Sociology*, 44 (July).

Wood, C. (1982). “The equilibrium and historical-structural perspectives on migration”, *International Migration Review*, 16(2): 298–319.

World Bank Group (2018). Doing Business 2018: Reforming to Create Jobs (PDF).

Yousef, Tarik M. (2002). "Macroeconomic Aspects of the New Demography in the Middle East and North Africa": 5-8, <http:/www.worldbank.org>.

Zohry, A. (2002). "Rural-to-Urban Labor Migration: A Study of Upper Egyptian Laborers in Cairo", unpublished Ph.D. Dissertation, University of Sussex.